

الاقتصاد الإسرائيلي

الدكتور حسين ابو النمل

الاقتصاد الإسرائيلي



مركز دراسات الوحدة العربية

الإقتصاد الإسرائيلي

الدكتور حسين ابو النمل

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى
بيروت: كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨

المحتويات

قائمة الجداول ١١

تقديم ١٧

تمهيد ٢١

الفصل الأول : الاطار التاريخي للاقتصاد الاسرائيلي ٢٥

أولاً: الاطار السياسي : الوكالة اليهودية : دولة داخل دولة ٢٧

ثانياً: الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل ١٩٤٨ .... ٣١

ثالثاً: اقتصاد الاقلية اليهودية في فلسطين قبل ١٩٤٨ .... ٣٨

١ ـ الصناعة ٤٢

٢ ـ الزراعة والاستيطان الزراعي ٤٦

رابعاً: الممتلكات العربية التي وقعت بيد الصهيونيين سنة ١٩٤٨ .... ٤٩

الفصل الثاني : الموارد البشرية ٥٣

أولاً: النمو في عدد السكان ٥٦

ثانياً: اسهام الزيادة الطبيعية والهجرة في النمو السكاني ٥٩

ثالثاً: الهجرة المضادة ٦١

رابعاً: تطور التأهيل العلمي للموارد البشرية ٦٤

خامساً: أسباب تطور نوعية الموارد البشرية ٦٥

سادساً: المهندسون والأطباء الذين هاجروا إلى إسرائيل بين ١٩٥٠ و١٩٨٥ .... ٧١

الفصل الثالث : موارد اسرائيل الاستثنائية ٧٥

أولاً: الاطار السياسي والاقتصادي الذي بدأت منه تجربة ما بعد ١٩٤٨ .... ٧٨

ثانياً: الموارد الاستثنائية التي تدفقت على اسرائيل ٨٠
١ ـ الهجرة اليهودية من الخارج ٨١
٢ ـ التعويضات الألمانية ٨٢
٣ ـ قروض وهبات اليهودية العالمية ٨٧
٤ ـ الدينامية الاقتصادية الشاملة التي انتجتها حرب ١٩٦٧ .. ٩٠
٥ ـ اسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة ٩٢
أ ـ التعاون ما قبل ١٩٧٥ .... ٩٢
ب ـ اتفاقية ١٩٧٥ بين اسرائيل والسوق المشتركة ٩٤
٦ ـ قروض وهبات وتسهيلات الولايات المتحدة ٩٦

الفصل الرابع : الموارد واستخداماتها ١٠٧
أولاً: السياسة الاقتصادية ـ الفلسفة التنموية ١١٠
ثانياً: الموارد المتاحة للاستعمال وأوجه استخدامها ١١٤
١ ـ تذبذب اسهام الناتج القومي ورصيد الاستيراد في توفير الموارد ١١٤
٢ ـ ثقل العبء الأمني على الموارد المتاحة والناتج القومي ورصيد الاستيراد ١١٩
ثالثاً: نوعية التكوين الرأسمالي ١٢٢
١ ـ تطور توزيع التكوين الرأسمالي على القطاعات الاقتصادية المختلفة ١٢٣
٢ ـ تطور الوزن النسبي للآلات والانشاءات من التكوين الرأسمالي ١٢٦
٣ ـ التكوين الرأسمالي في الصناعة ١٢٧
رابعاً: الناتج القومي : تطور معدلات النمو ١٣١
خامساً: التحولات الداخلية التي شهدها التركيب الداخلي للناتج المحلي ١٣٦
سادساً: تطور سياسة توفير الموارد وانفاقها ١٣٧

الفصل الخامس : ميزان المدفوعات ١٤١
أولاً : ميزان المدفوعات بين العلم والاعلام ١٤٤
ثانياً: رصيد الاستيراد ١٥١
١ ـ تمويل رصيد الاستيراد ١٥٢
٢ ـ مصدر التحويلات المالية دون مقابل ١٥٣
ثالثاً: الديون الخارجية ١٥٦
١ ـ تطور الموجودات والمطلوبات وصافي الديون الخارجية ١٥٧

٢ ـ الديون الخارجية حسب الجهة المدينة، والدائنة،
ومدة المديونية ١٥٩
أ ـ سندات الدين اليهودي: تطور عملية البيع والحسم... ١٦٢
ب ـ ديون الحكومة طويلة الأجل، عدا سندات الدين ... ١٦٢
رابعاً: اجمالي مساعدات وقروض الولايات المتحدة لاسرائيل
في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥ .... ١٦٣
خامساً: صافي المبالغ التي تلقتها اسرائيل من الولايات المتحدة
١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ .... ١٦٥

الفصل السادس : السياسة العلمية والبحث العلمي والتكنولوجيا النووية ١٧١
أولاً: السياسة والتجربة العلمية قبل ١٩٤٨ .... ١٧٣
ثانياً: السياسة والتجربة العلمية بعد ١٩٤٨: الخيار النوعي الشامل
أو التفوق في ماهية التفكير والتخطيط ١٧٦
ثالثاً: ادوات اسرائيل لتحقيق خيارها الاستراتيجي الجديد ١٨٠
رابعاً: التعاون العلمي مع الخارج ١٨٢
خامساً: تطور نصيب البحث والتطوير العلمي من الناتج القومي .. ١٨٤
سادساً: تطور عدد براءات الاختراع المسجلة سنوياً ١٨٥
سابعاً: استخدام العقول والحواسب الالكترونية ١٨٥
ثامناً: البحث العلمي في مجال الطاقة النووية ١٨٧
١ ـ التعاون النووي مع فرنسا والولايات المتحدة الامريكية .. ١٨٩
٢ ـ استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء وتحلية المياه .. ١٩٣
٣ ـ اسرائيل والاستقلال في مجال التكنولوجيا النووية ١٩٧

الفصل السابع : قطاع الكهرباء ٢٠١
أولاً: انتاج الكهرباء ٢٠٣
ثانياً: تطور مصادر توليد الطاقة في اسرائيل ٢٠٦
١ ـ مصدر الطاقة: الفحم الحجري أم الطاقة النووية ٢٠٨
٢ ـ التلاعب في الاحصاءات لاخفاء الواردات من اليورانيوم ٢١٠
ثالثاً: التكنولوجيا النووية في الاستراتيجية الشاملة لاسرائيل ٢١٧

الفصل الثامن : قطاعات المياه والزراعة والانشاءات ٢٢١
أولاً: قطاع المياه ٢٢٣
١ ـ الصهيونية وموضوع المياه قبل ١٩٤٨ .... ٢٢٣
٢ ـ تطور كمية المياه المستهلكة بين ١٩٤٨ و١٩٨٦ .... ٢٢٤
٣ ـ توزيع استهلاك المياه حسب القطاعات المختلفة ٢٢٨
ثانياً: قطاع الزراعة ٢٢٩

١ ـ مظاهر تطور الزراعة في اسرائيل ٢٣١
٢ ـ الزراعة والتطور العلمي ٢٣١
٣ ـ تطور المساحة المزروعة والمروية بين ١٩٤٨ و١٩٨٥ .. ٢٣٢
٤ ـ قوة العمل في الزراعة ٢٣٢
٥ ـ تطور الانتاج الزراعي بين ١٩٥٠ و١٩٨٥ .... ٢٣٦
٦ ـ اسهام الزراعة في الناتج القومي ٢٣٧
ثالثاً: قطاع الانشاءات ٢٣٨
١ ـ تطور فرع الانشاءات ٢٤٠
٢ ـ تطور فرع البناء ٢٤١
أ ـ البناء في القطاع الفندقي ٢٤٢
ب ـ البناء لأغراض صناعية أو زراعية ٢٤٣
ج ـ البناء لأغراض سكنية ٢٤٤

الفصل التاسع : قطاع الصناعة ٢٤٧
أولاً: عوامل تطور الصناعة اسرائيلية ٢٤٩
ثانياً: الصناعة الاسرائيلية ونموذج البناء من فوق ٢٥٠
ثالثاً: التكوين الرأسمالي في الصناعة ٢٥٠
رابعاً: مرحلة التوسع في الصناعة الاسرائيلية ٢٥١
خامساً: التمركز وتطور حجم المنشآت الصناعية ٢٥٦
سادساً: المنشآت الصناعية حسب شكلها القانوني ٢٦٠
سابعاً: التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية ٢٦١
ثامناً: التحولات النوعية في الصناعة الاسرائيلية ٢٦٣
تاسعاً: استخدام العلم والبحث العلمي في الصناعة ٢٦٤
عاشراً: أثر كثافة استخدام الرساميل والعلم على الانتاجية ٢٦٥
حادي عشر: تطور نسبة اسهام الفروع الصناعية المختلفة في توليد
القيمة المضافة في الصناعة ٢٦٧

الفصل العاشر : التجارة الخارجية ٢٧١
أولاً: السياسة القديمة ـ الجديدة أو التثمير عن طريق العجز
في الميزان التجاري ٢٧٤
ثانياً: تطور نسبة الصادرات للواردات الاسرائيلية ٢٧٥
ثالثاً: تطور التركيب الداخلي للصادرات الاسرائيلية ٢٨١
١ ـ التركيب الداخلي للصادرات الزراعية ٢٨٤
٢ ـ التركيب الداخلي للصادرات الصناعية ٢٨٦
رابعاً: تطور التركيب الداخلي للواردات الاسرائيلية ٢٨٩

١ ـ التركيب الداخلي للسلع الاستهلاكية ٢٨٩
٢ ـ تركيب الواردات من مدخلات الانتاج ٢٩٠
٣ ـ التركيب الداخلي للسلع الاستثمارية ٢٩١
خامساً: جغرافية تجارة اسرائيل الخارجية ٢٩٣
١ ـ أهمية سوق الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٩٥
٢ ـ تجارة اسرائيل الخارجية مع مصادر مغفلة ٢٩٦

الفصل الحادي عشر: قوة العمل ٢٩٩
أولاً: التركيب الإثني لقوة العمل في الاقتصاد الاسرائيلي ٣٠٢
ثانياً: مشكلة تركيب اليد العاملة الاسرائيلية والوسائل التي أتبعت في حلها ٣٠٣
١ ـ اسهام الفئات العمرية المختلفة في قوة العمل ٣٠٨
٢ ـ اسهام النساء في قوة العمل المدنية ٣١٠
ثالثاً: «تكامل» تركيب اليد العاملة اليهودية والعربية: هل أصبح الاقتصاد الاسرائيلي أسير العمل العربي ٣١٢
رابعاً: تطور نسبة البطالة من قوة العمل ٣١٩
خامساً: تطور العمل المأجور من بين قوة العمل ٣٢١
سادساً: تطور وإعادة توزيع قوة العمل بين القطاعات المختلفة... ٣٢٢
١ ـ العاملون في قطاع الصناعة ٣٢٤
٢ ـ العاملون في قطاع الدولة والخدمات العامة ٣٢٦
سابعاً: تطور انتاجية العمل ٣٢٨

الفصل الثاني عشر: التحولات الاجتماعية ٣٢٩
أولاً: تطور الأوضاع المعيشية ٣٣٢
١ ـ الاسكان ٣٣٢
٢ ـ تطور استهلاك الطاقة والمياه ٣٣٥
٣ ـ ملكية الأسر اليهودية من السلع المعمرة ٣٣٦
٤ ـ علاقة مستوى التعليم ومعدل الدخل والوضع المعيشي .. ٣٣٧
ثانياً: التحولات الاجتماعية ٣٤٠
١ ـ أثر مكان ولادة رب العائلة في مستوى المعيشة ٣٤١
٢ ـ تطور التعليم العالي حسب فئات السكان ٣٤٥
٣ ـ تطور اسهام المرأة في العمل حسب فئات السكان ٣٤٧
٤ ـ تطور الأوضاع الأسرية ٣٤٩
أ ـ تطور حجم الأسرة ٣٤٩

ب ـ تطور ظاهرة الأسرة الفردية أو الأشخاص الذين
يعيشون بمفردهم ٣٥١
ج ـ تطور متوسط الأعمار ونسبة الذكور إلى الاناث ٣٥١
د ـ تطور نسبة الطلاق والأطفال غير الشرعيين ٣٥٢
٥ ـ تطور التمازج والزواج المختلط بين الفئات اليهودية
المختلفة (الشرقيين والغربيين) ٣٥٤
٦ ـ تطور مشاركة اليهود الشرقيين وفعاليتهم السياسية ٣٥٨
خلاصات ونتائج ختامية: أية استراتيجية عليا قادت التحولات وترتبت عليها؟ ٣٦١
المراجع ٣٩٥
فهرس ٣٩٩

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة

١ ـ ١ الهجرة اليهودية إلى فلسطين بين ١٩١٩ ـ ١٩٤٨، حسب فترة الهجرة، وحسب آخر مكان أقام فيه المهاجر قبل الهجرة إلى فلسطين، نصيب كل فترة من اجمالي المهاجرين، ونصيب كل منطقة من المهاجرين في الفترات المختلفة ٣٣

١ ـ ٢ أهم بلدان الهجرة، حسب أولويتها، عدد المهاجرين، نسبتهم من اجمالي المهاجرين، نسبة البلد من مهاجري القارة التي ينتمي إليها البلد المعني ٣٤

١ ـ ٣ توزيع الأراضي بموجب الصنف والمالك في أواخر الانتداب ٤٧

٢ ـ ١ تطور عدد السكان، العرب، اليهود، نسبة كل منهما، نسبة العرب إلى اليهود للفترة، بين ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ ونهاية ١٩٨٥ (بالألف)............... ٥٧

٢ ـ ٢ اجمالي الزيادة في عدد السكان اليهود، ومقدار ونسبة اسهام الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة في الزيادة للفترة، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥ .... ٥٩

٢ ـ ٣ تطور توزيع العاملين على مجالات الاستيعاب المختلفة في الخارج وفي اسرائيل للعامين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (نسب مئوية) ٦٣

٢ ـ ٤ الأشخاص اليهود الذين تزيد أعمارهم عن ١٤ عاماً حسب سنوات الدراسة للفترة، ١٩٦١ ـ ١٩٨٥ (نسب مئوية) ٦٤

٢ ـ ٥ المهاجرون، العاملون بينهم، والنسبة بينهما للفترة، ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ ...... ٦٧

٢ ـ ٦ توزيع المهاجرين على الصعيد المهني للفترة، ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ (نسب مئوية) .. ٦٨

٢ ـ ٧ توزيع العاملين في المهن الاكاديمية والعلمية، حسب التخصصات المختلفة للأعوام، (١٩٧٢)، (١٩٧٧)، (١٩٨٠) و(١٩٨١) ٧٠

٢ ـ ٨ عدد المهاجرين، المهندسين، الاطباء والصيادلة، أساتذة الجامعات ونسبة هؤلاء

من اجمالي المهاجرين للفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨١ .... ٧٢
٢ ـ ٩ اجمالي المهاجرين، المهندسين، الاطباء والصيادلة، وتوزيعهم على الفترات المختلفة خلال ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ (عدد ونسب مئوية) ٧٤
٣ ـ ١ التعويضات التي تلقتها اسرائيل من ألمانيا الاتحادية في الفترة، ١٩٥٣ ـ ١٩٨٥ (ملايين الدولارات) ٨٥
٣ ـ ٢ صادرات وواردات اسرائيل من الولايات المتحدة الامريكية في العامين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ (ملايين الدولارات) ٩٩
٤ ـ ١ الموارد واستعمالاتها للفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ (نسب مئوية) ١١٥
٤ ـ ٢ متوسط قيمة رصيد الاستيراد ومتوسط نسبة رصيد الاستيراد من الموارد المتاحة في الفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ .... ١١٨
٤ ـ ٣ نسبة الانفاق الأمني من الموارد المتاحة، والناتج القومي، ونسبة المستوردات الأمنية من جملة الانفاق الأمني ١٢٠
٤ ـ ٤ إجمالي الواردات، الواردات السلعية، الواردات الأمنية ونسبتها منهما (ملايين الدولارات) ١٢١
٤ ـ ٥ توزيع التكوين الرأسمالي على القطاعات المختلفة للفترة، ١٩٥٢ ـ ١٩٨٥ (نسب مئوية) ١٢٣
٤ ـ ٦ توزيع التكوين الرأسمالي بين الآلات والمباني وتوزيع حصة البناء حسب الغرض من البناء (نسب مئوية) ١٢٦
٤ ـ ٧ التركيب الداخلي للتكوين الرأسمالي في الصناعة الاسرائيلية (١٩٦٢ ـ ١٩٨٥) .. ١٢٨
٤ ـ ٨ نسبة التكوين الرأسمالي، التكوين الرأسمالي في الآلات، الانشاءات، البناء السكني، البناء غير السكني، الصناعة، الآلات الصناعية من الناتج القومي (نسب مئوية) ١٣٠
٤ ـ ٩ النمو السنوي في الناتج القومي على أساس الأسعار الثابتة (أسعار ١٩٨٠) للفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ (نسب مئوية) ١٣١
٥ ـ ١ ميزان المدفوعات الاسرائيلي خلال الفترة، ١٩٥٠ ـ ٩٨٥ (ملايين الدولارات) .. ١٤٨
٥ ـ ٢ نسبة التحويلات دون مقابل (غير القابلة للاسترداد) من جملة التحويلات للفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ .... ١٥٢
٥ ـ ٣ توزيع المساعدات التي تلقتها اسرائيل حسب مصادرها للفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ (نسب مئوية) ١٥٣
٥ ـ ٤ حجم ونسبة إسهام المصادر المختلفة في التبرعات التي قدمت لاسرائيل في الفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ مرتبة حسب أهميتها ١٥٦

٥ ـ ٥ اجمالي المطلوبات والموجودات وصافي المطلوبات بالعملة الأجنبية، ديون الحكومة، الديون طويلة الأجل على الحكومة، سندات الدين الاسرائيلي، والنسب فيما بينها (ملايين الدولارات ،والنسب المئوية) ١٥٨
٥ ـ ٦ القروض والمساعدات السنوية التي تلقتها اسرائيل سنوياً من الولايات المتحدة الامريكية، والمبالغ السنوية التي سدّدتها اسرائيل من القروض القديمة .والسندات الجديدة المباعة، والسندات المحسومة والنسبة بينهما ونسبة السندات للقروض ونسبة السندات المحسومة للقروض المسددة سنوياً للفترة، ١٩٧١ ـ ١٩٨٥ (ملايين الدولارات) ١٦١
٥ ـ ٧ نسبة القروض المسددة من القروض الجديدة ومن القروض والمساعدات الامريكية الجديدة المقدّمة إلى اسرائيل سنوياً خلال الفترة، ١٩٧١ ـ ١٩٨٥ (نسب مئوية) ١٦٤
٥ ـ ٨ اجمالي وصافي القروض والمساعدات التي تلقتها اسرائيل من الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ (ملايين الدولارات) ١٦٦
٥ ـ ٩ المتوسط السنوي للرساميل الامريكية التي تدفقت على اسرائيل ونصيب الفترات المختلفة من الرساميل المقدمة خلال الفترة ، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ . . . . ١٦٩
٦ ـ ١ تطور عدد العقول الالكترونية المستخدمة وطاقتها في الفترة، ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ . . ١٨٦
٦ ـ ٢ انتاج اسرائيل من الفوسفات في الفترة، ١٩٧١ ـ ١٩٨٥ (آلاف الاطنان والنسب المئوية: ١٩٧٦ = ١٠٠) ١٩٩
٧ ـ ١ تطور نصيب القطاعات الاقتصادية المختلفة من الكهرباء المستهلكة في الفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ . . . . ٢٠٥
٧ ـ ٢ اجمالي الوقود المستخدم في توليد الكهرباء ونسبة اسهام الفيول أويل والفحم (آلاف الاطنان من النفط أو ما يعادلها) ٢٠٧
٨ ـ ١ تطور كميّة المياه المستخرجة في الفترة، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥ . . . . ٢٢٥
٨ ـ ٢ توزيع استهلاك المياه بين القطاعات المختلفة في الفترة، ١٩٥٨ ـ ١٩٨٦ (نسب مئوية) ٢٢٨
٨ ـ ٣ العمل اليهودي والعمل العربي في الزراعة، والنسبة بينهما في الفترة، ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ (بالآلاف) ٢٣٤
٨ ـ ٤ تطور العمالة اليهودية في الزراعة خلال الفترة، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥ (عدد وأرقام قياسية، ١٩٦٠ = ١٠٠) ٢٣٥
٨ ـ ٥ تطور حجم الاصناف الزراعية الرئيسية بين ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥ (بآلاف الاطنان الا إذا ذكر عكس ذلك) ٢٣٦

٨ ـ ٦ تطور حجم الانتاج الزراعي ونسبة اسهام الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي بين ١٩٥٢ ـ ١٩٨٥ (سنة ١٩٥٢ = ١٠٠) ٢٣٨
٨ ـ ٧ توزيع التكوين الرأسمالي في قطاع الانشاءات حسب الفروع المختلفة بين ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ (نسب مئوية) ٢٤٠
٨ ـ ٨ مساحة البناء حسب غرض استخدامه للأعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ (آلاف الامتار المربعة) ٢٤٢
٨ ـ ٩ الشقق المبنية سنوياً حسب عدد الغرف المكونة لها بين ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ (عدد ونسب مئوية) ٢٤٥
٩ ـ ١ عدد المنشآت حسب فترة تأسيسها، ونسبة ما تشغله من عمال حتى عام ١٩٦٥ .. ٢٥٣
٩ ـ ٢ توزيع المنشآت الصناعية وقوة العمل في الصناعة على الفئات المختلفة للمنشآت الصناعية وذلك للأعوام، (١٩٥٥)، (١٩٦٥)، و(١٩٨٥)(نسب مئوية) ٢٥٧
٩ ـ ٣ تطور عدد العاملين والمنشآت، ونسبتهم المئوية، ومتوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة حسب ملكية المنشآت بين ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥ .... ٢٥٩
٩ ـ ٤ تطور توزيع السكان، المنشآت الصناعية، العمالة الصناعية على المناطق المختلفة بين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٤ .... ٢٦٢
٩ ـ ٥ توزيع الباحثين على الصناعات المختلفة بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ .... ٢٦٤
٩ ـ ٦ تطور الانتاج الصناعي وقوة العمل المأجور في الصناعة خلال الفترة، ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥ (النسب المئوية) (سنة الاساس: ١٩٦٥ = ١٠٠) ٢٦٦
٩ ـ ٧ القيمة المضافة في الصناعة الاسرائيلية وتوزيعها على الصناعات المختلفة بين ١٩٦٥ ـ ١٩٨٤ (نسب مئوية) ٢٦٧
١٠ ـ ١ تطور صافي واردات وصادرات اسرائيل إلى جميع أنحاء العالم بما في ذلك المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ بين ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ .... ٢٧٧
١٠ ـ ٢ تطور اجمالي الصادرات والصادرات الصناعية والنسبة بينهما للفترة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ (عدا التجارة مع المناطق المحتلة ١٩٦٧) ٢٨٢
١٠ ـ ٣ تطور توزيع صادرات اسرائيل الصناعية بين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ حسب الأصناف، ونسبة كل منها من مجمل الصادرات ٢٨٧
١٠ ـ ٤ تطور تركيب الواردات من مدخلات الانتاج بين ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥ (ملايين الدولارات، والنسب المئوية) ٢٩١
١٠ ـ ٥ توزيع اجمالي واردات وصادرات اسرائيل على المناطق الرئيسية المختلفة عام ١٩٨٥ (ملايين الدولارات) ٢٩٤
١١ ـ ١ تطور توزيع قوة العمل اليهودية على مجالات الاستيعاب المختلفة للأعوام ،

(١٩٧٢)، (١٩٧٧)، (١٩٨٠)، (١٩٨٤)، و(١٩٨٥) (نسب مئوية، وعام ١٩٧٤ : ١٠٠) ٣٠٦

١١ ـ ٢ تطور عدد السكان ، قوة العمل، اسهام المرأة في العمل، وحجم البطالة للفترة، ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ .... ٣٠٨

١١ ـ ٣ تطور نسبة العاملين من كل فئة عمرية (الفئة العمرية = ١٠٠) ٣٠٩

١١ ـ ٤ تطور نسبة اسهام المرأة في المجالات المختلفة التي تتوزع عليها قوة العمل بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ (نسب مئوية) ٣١١

١١ ـ ٥ اليد العاملة اليهودية والعربية في اسرائيل حسب مجالات الاستيعاب عام ١٩٨٥ (نسب مئوية) ٣١٣

١١ ـ ٦ تطور عدد العمال اليهود والعمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي والنسبة بينهما في الفترة، ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ .... ٣١٥

١١ ـ ٧ تطور توزيع قوة العمل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة، ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ (نسب مئوية) ٣٢٢

١١ ـ ٨ تطور توزيع اليد العاملة في الصناعة مقابل اجر، على الفروع الصناعية المختلفة بين ١٩٦٦ ـ ١٩٨٥ .... ٣٢٤

١٢ ـ ١ الإسكان اليهودي حسب الكثافة الاسكانية في الغرفة الواحدة بين ١٩٥٧ ـ ١٩٨٥ .... ٣٣٣

١٢ ـ ٢ نسبة تملك الأسر من السلع المعمّرة حسب سنوات الدراسة لمعيل الاسرة (نسب مئوية ـ عام ١٩٨٣) ٣٣٨

١٢ ـ ٣ الزيادة في عدد الأسر والسيارات الخاصة ونسبة الثانية إلى الأولى في الفترة، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥ .... ٣٣٩

١٢ ـ ٤ عدد الأسر وعدد السيارات الخاصة ونسبة الثانية إلى الأولى في الفترة، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥ .... ٣٣٩

١٢ ـ ٥ مستوى ملكية الفئات السكانية المختلفة من السلع المعمّرة قياساً بملكية اليهود من الأوروبيين والامريكيين لعام ١٩٨٣ (الأساس: نسبة الملكية بين الأوروبيين والامريكيين) ٣٤١

١٢ ـ ٦ نسبة تملّك العرب واليهود الأوروبيين والأمريكيين من السلع المعمّرة مقارنة بنسبة التملك عند اليهود الافارقة (نسبة اليهود الافارقة = ١٠٠) ٣٤٣

١٢ ـ ٧ تطور الفجوة العلمية ونسبة الذين حصّلوا ١٦ عاماً دراسياً أو أكثر من بين السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٤ عاماً أو أكثر، حسب الفئات المختلفة إلى السكان اليهود، في الفترة،١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ (نسب مئوية) ٣٤٥

١٢ ـ ٨ تطور نسبة الـذين حصّلوا ١٦ عامـاً دراسياً أو أكثـر بين المهاجـرين الشرقيين والغربيين الذين تبلغ أعمارهم ١٤ عاماً أو أكثر حسب الفترات المختلفة للهجرة ونسبة الشرقيين إلى الغربيين (نسب مئوية) ٣٤٦
١٢ ـ ٩ تطور نسبة الإناث من مجموع قوة العمل موزّعة حسب الدين ومكان الولادة بين ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤ (نسب مئوية) ٣٤٨
١٢ ـ ١٠ تطور متوسط عدد أفراد الأسر، ومقدار الفجـوة بين أحجام الأسر اليهوديـة حسب مكان ولادة الأب خلال الفترة، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ .... ٣٥٠
١٢ ـ ١١ تطور عدد الأطفال (اليهود) غير الشرعيين حسب عمـر الأم خلال الفتـرة، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥ .... ٣٥٣
١٢ ـ ١٢ عدد الأزواج من كل فئة وتوزيع زوجات هؤلاء على الفئات السكانية السبع عام ١٩٨٥ .... ٣٥٥

تقديم

يسرني أن أقدّم كتاب د. حسين أبو النمل الاقتصاد الإسرائيلي للقارىء العربي، وهو كتاب رافقت باهتمام تطوره في مراحل إعداده للمطبعة بعد إنجاز صيغة المسودة الأولى. فقد قمت بمراجعة هذه الصيغة ومن ثم بمراجعة الصيغة التالية التي أدخل المؤلف فيها عدداً من التعديلات، في ضوء اطلاعه على المزيد من المراجع وقبوله لملاحظات ومقترحات كنت قد قدمتها حول محتوى المخطوطة وهيكليتها. ويهمني أن أوضح هنا أن ارتياحي لصدور كتاب متكامل ووافٍ حول بنية الاقتصاد الإسرائيلي وتطوره عبر العقود الأربعة التي تلت قيام الدولة اليهودية ينبع من أربعة مصادر اساسية.

أول هذه المصادر كون المكتبة العربية تشكو شحّاً خطيراً في النتاج العلمي المسؤول باللغة العربية حول اقتصاد الدولة اليهودية، وما يحرك هذا الاقتصاد، ويحرك المجتمع من حوله، من دوافع عقائدية وطموحات وأطماع اقتصادية وسياسية وعسكرية، سواء اتّصلت هذه بأرض فلسطين، وبالشعب الفلسطيني وباقتصاده الواقعين تحت الاحتلال، أو بالأراضي والموارد العربية خارج فلسطين التي يرنو إليها الصهيونيون بنهم توسّعي ورغبة في السيطرة والاستلاب يمتدّان إلى أبعاد تتعدى الاقتصاد لتشمل مختلف جوانب المصير العربي وموقع العرب في العالم المعاصر.

من هنا كان استخدام المؤلف لمبادىء واعتبارات ومنهجية الاقتصاد السياسي في عرضه وتحليله وفي قراءته لدلالات تطور الاقتصاد وحركته. فهو، مع التزامه بمبادىء التحليل الاقتصادي الصرف واعتباراته ومنهجيته، إلا أنه لا يتوقف عند الدلالات المحدودة التي يوحي بها علم الاقتصاد التقني هذا بحدوده الضيقة والصارمة، وإنما يبحث، بتأنٍ وتدقيق، عن العوامل السياسية والاستراتيجية، التي تشترك في تحديد مسار الاقتصاد الاسرائيلي ووجهته

وأغراضه مع العوامل الاقتصادية بالمعنى المحدد للكلمة. وهكذا فإن المؤلف يستخدم «القوانين الاقتصادية» اداة لفهم طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي وبنيته وتحركه، ولكنه لا يحجم عن فهم، و/أو استشراف، تداعيات حركة الاقتصاد ودلالاتها بالنسبة إلى الاعتبارات السياسية والاستراتيجية - إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية - المتصلة بفلسطين وبالوطن العربي على السواء.

المصدر الثاني لارتياحي لصدور كتاب د. أبو النمل هو إصرار المؤلف على عدم الاكتفاء بظواهر الأمور في تحرك الاقتصاد وتطوره والتبدلات التي طرأت عليه، وبدلالات هذه الظواهر الآنية. فهو يتقصّى بإصرار ما قد يكون خلف الظواهر وتحتها من أهداف ونيات وتبدلات مستهدفة، توحي بها أغراض اقتصادية وسياسية واستراتيجية معينة. وفي هذا السياق يستحق جهد المؤلف التقدير لأن هذا الجهد لم يقتصر على الحدود التي كان يمكن أن يتوقف عندها دون أن يخشى المؤلف ملامة لائم أو نقد قارىء.

لعل أفضل الأمثلة على دلالة الفضول العلمي والتحليلي لدى المؤلف نجده في استقصائه لاحتمال ارتباط تحول اسرائيل عن بعض مصادر الطاقة التقليدية بامتلاكها للقدرة النووية، وارتباط بعض الثغرات في احصاءات التجارة الخارجية بالرغبة في إخفاء بعض المستوردات ذات الصلة بتطوير القدرة النووية. ومن الأمثلة أيضاً عدم اكتفاء د. أبو النمل بما تسجله الاحصاءات الرسمية بالنسبة لحجم المعونات الاقتصادية الواردة من حكومة الولايات المتحدة، وبالتالي عثوره على عدد من أوجه المعونات الأخرى ذات الشأن (من مباشرة وغير مباشرة) مما يجعل الحجم الاجمالي الحقيقي للمعونات أكثر من ضعفي ذلك الذي تسجله الاحصاءات الرسمية. وتشمل الأمثلة الجديرة بالتسجيل كذلك درجة عناية المؤلف بالأسباب العسكرية - إلى جانب الاقتصادية - التي تشابكت في توجيه سياسة استقدام المهاجرين اليهود وإعطاء الأفضلية للعناصر الشابة وللعناصر التي تتمتع بمستويات علمية وتكنولوجية رفيعة، لأسباب لا أخالني بحاجة لتذكير القارىء العربي بها.

أما المصدر الثالث لارتياحي لصدور هذا الكتاب فهو عدم اقتصار التحليل واستقراء دلالاته والاستنتاجات المنطلقة منه على الحقبة الراهنة أو على العقود التي تلت قيام الدولة اليهودية حتى تاريخ إعداد الكتاب. فقد عني المؤلف اشد العناية بالدلالات المستقبلية لتطور الاقتصاد والتحولات العميقة التي مر بها ولا يزال يستهدفها، وهي دلالات في غاية الأهمية بالنسبة إلى الاقتصاد الاسرائيلي وإلى الدولة اليهودية، وفي غاية الخطورة للوطن العربي بسكانه ومجتمعه وموارده، بثقافته وأمنه ومصيره. وفي هذا السياق أشعر أن من واجبي لفت النظر للمساهمة القيمة التي يقدمها المؤلف للفكر القومي إذ هو يوجه الاهتمام صوب وجوب اجراء قراءة استشرافية متعمقة للاقتصاد الإسرائيلي.

المصدر الرابع والأخير لارتياحي لصدور كتاب **الاقتصاد الاسرائيلي** اعتبار شخصي إلى حد ما. فهذا الكتاب يجيء تكملة لجهد ـ لعله كان الأول من نوعه ـ كنت قد قمت به في السنوات الأولى من الستينات حين وضعت كتاباً بعنوان **الاقتصاد الاسرائيلي** (نشره معهد الدراسات العربية العالية في جامعة الدول العربية في القاهرة عام ١٩٦٣ ثم نشره مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت عام ١٩٦٦ طبعة ثانية له، منقحة ومزيدة). وقد مر أكثر من عشرين عاماً على صدور كتابي في طبعته الثانية قبل أن تذهب مخطوطة د. حسين أبو النمل إلى المطبعة، لتسد فراغاً واسعاً في المكتبة العربية. فالكتاب الحالي يجيء نتيجة جهد بحثيّ طويل ودقيق، ويرتكز على أكثر المراجع حداثة، ليضيف إلى العدد القليل من الدراسات المتاحة باللغة العربية خلال العقدين المنصرمين، دراسة متميزة. فالدراسة الحالية تقدم عرضاً وتحليلاً لبنية الاقتصاد الاسرائيلي وتطورها عبر السنين منذ قيام الدولة، واستخلاصاً لدلالات تحرك هذا الاقتصاد وما يحركه من قوى وعوامل ترمي معاً إلى ترجمة الرؤية الصهيونية الاستيطانية وتوطيد الوجود الاسرائيلي. فمن الملحّ قراءة هذه «الترجمة» بدقة ومسؤولية بعد أن نجحت الحركة الصهيونية والدولة، بفضل الدعم الأوروبي والأمريكي المتعدد الجوانب، في اقتلاع معظم الفلسطينيين من أرضهم وجذورهم التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، واستلاب سيادتهم جميعاً وقدرتهم على اتخاذ قرارهم الوطني المستقل في أرضهم وعليها، وبعد أن أصبح للدولة ـ بما يدعمها من مؤسسات الحركة الصهيونية العالمية ومن القوى الاستعمارية والامبريالية ـ القدرة على التطلع عبر حدود فلسطين إلى الجوار العربي بشهوة التوسع والسيطرة.

إنني إذ أرحب بهذا الكتاب اضافة قيمة للمكتبة العربية تتناول بالعرض والتحليل القاعدة الاقتصادية للمشروع الصهيوني المتجسد في الدولة اليهودية، ارجو له الانتشار الواسع الذي يستحقه لدى جميع المعنيين بالشأن الوطني الفلسطيني كما بالشأن القومي في الوطن العربي.

يوسف صايغ

بيروت، تموز/ يوليو ١٩٨٨

تمهيد

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم عرض تحليلي وشامل قدر الامكان للاقتصاد الاسرائيلي من حيث جذوره وواقعه الراهن واحتمالاته المستقبلية وما لذلك من دلالات سياسية. وقد استدعى تحقيق هدف الدراسة تعيين اطار واسع للبحث شمل جوانب تاريخية وسكانية وعلمية واجتماعية. وفضلاً عن أهمية هذه الجوانب بحد ذاتها، فإنها توفر لنا صورة عن نوعية الشروط التي عمل في ظلها الاقتصاد الاسرائيلي.

لقد بدأ الاقتصاد الاسرائيلي بعد ١٩٤٨ من نقطة متقدمة نظراً لأنه كان امتداداً لاقتصاد الاقلية اليهودية في فلسطين قبل ١٩٤٨، فضلاً عن الموارد الهائلة التي عادت عليه من جراء تهجير معظم عرب فلسطين سنة ١٩٤٨. ولهذا السبب خصص الفصل الأول للجانب التاريخي في مسعى لوضع الاقتصاد الاسرائيلي ومنجزاته بعد ١٩٤٨ في العمق الزمني الصالح.

ونظراً إلى ما للموارد البشرية من أهمية استثنائية في حياة اسرائيل أو في أوضاعها الاقتصادية، عولج هذا العنوان في الفصل الثاني وذلك من ضمن محورين جرى تناولهما على مستويين متداخلين. فإضافة إلى التطور الكمي، اعطي اهتمام خاص لما لحق بتأهيل الموارد البشرية من تحولات نوعية. من جانب ثان كان لا بد من مراقبة تطور نسبة اسهام الداخل أو الخارج (الهجرة) في تكوين موارد اسرائيل البشرية وثروتها العلمية، أحد المفاتيح القليلة لفهم التجربة الاسرائيلية.

أما المفتاح الثاني فهو الجانب المالي الذي يتضمن جوانب ثلاثة عولج كل واحد منها بفصل مستقل. وقد عالج الفصل الثالث الموارد والتسهيلات الاستثنائية التي توافرت لإسرائيل من الخارج.

أما الفصل الرابع فقد تناول الموارد واستخداماتها إن لناحية تطور نسبة اسهام الداخل والخارج في توفير الموارد لإسرائيل أو لناحية تطور حصة مجالات الانفاق المختلفة من الموارد المستخدمة. ومن بينها جميعاً حظي موضوع الانفاق الترسملي (التكوين الرأسمالي) بمعالجة موسعة نظراً لأهميته ودلالاته.

ما تقدّم يفتح الباب واسعاً أمام العبء المستقبلي المترتب على ارتفاع نسبة اسهام الخارج في توفير الموارد لاسرائيل. ومحل الاجابة عن ذلك كان الفصل الخامس الذي كرس لميزان المدفوعات والديون الخارجية، حجمها الحقيقي وتركيبها الداخلي كديون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وأخيراً توزُّعها حسب الجهات الدائنة والجهات المدينة من حكومية وقطاع خاص.

وخصص الفصل السادس للعلم، وهو المفتاح الثالث لفهم التجربة الاسرائيلية. وقد عولج هذا العنوان من ضمن المستويات التالية: السياسة العلمية للمشروع الصهيوني قبل ١٩٤٨ ولاحقاً اسرائيل؛ تطور العلم والبحث العلمي والعوامل التي أثرت في ذلك؛ ونظراً إلى ما للتكنولوجيا النووية من أهمية أفرد لها قسم خاص في هذا الفصل؛ وكرس معظم هذا القسم لمساعي اسرائيل من أجل استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر.

نتوقع أن نجد حصيلة ما تقدم من عناصر بشرية وعلمية ومالية في الفصول اللاحقة التي خصصت لقطاعات الكهرباء (الفصل السابع) المياه والزراعة والانشاءات (الفصل الثامن)، والصناعة (الفصل العاشر). من نافل القول ان حجم التحولات في هذه القطاعات ونوعيتها هو معيار نجاح أو فشل اسرائيل في توظيف الموارد المالية وقوة العمل العالية التأهيل بشكل صحيح. ومن بين جميع القضايا محل الاهتمام، قد أعطي انتباه خاص لمصير مساعي اسرائيل لاستخدام التكنولوجيا النووية في قطاعي الماء والكهرباء.

كذلك فإننا نتوقع أن نجد حصيلة ما شهدته القطاعات الانتاجية من تحولات في التجارة الخارجية لاسرائيل التي بحثت في الفصل العاشر حيث جرى تناول ما تعرّض له الميزان التجاري والتركيب الداخلي والتوزيع الجغرافي لتجارة اسرائيل الخارجية من تحوّلات يفترض المنطق الاقتصادي أن تكون على نسق التحولات التي شهدها الاقتصاد ككل.

أما في الفصل الحادي عشر فإننا نتوقع أن نجد أثراً لكل ما عرفته اسرائيل من تحولات سكانية وما لها من دور في تحديد نسبة قوة العمل لإجمالي السكان، وكذلك التحولات العلمية التي لا بد أن تظهر في درجة تأهيل قوة العمل، وكذلك التحولات الاجتماعية ودورها في رفع نسبة إسهام المرأة في قوة العمل، وفيما لو أضيف إلى العوامل المذكورة كثافة الرساميل المستخدمة فإننا نتوقع تبدلات مهمة على صعيد الانتاجية ودرجة التشغيل وما قد يفرضه ما تقدم

من إعادة توزيع لقوة العمل بين القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة. فضلاً عن كل هذا، فإن ثمة حاجة ماسة في هذا الفصل لقراءة متأنية جداً لدور العمل العربي وأهميته كمّاً ونوعاً في الاقتصاد الاسرائيلي.

في الفصل الثاني عشر جرى تناول التحولات الاجتماعية انطلاقاً من رصد تطور مستوى المعيشة، المستوى العلمي، تركيب الأسرة، خروج المرأة للعمل، إلى ما هنالك من ظواهر ذات دلالة. وقد تم تناول ما تقدم انطلاقاً من محاولة توفير عناصر الجواب على ما هو أكثر أهمية، أي: مقدار التمازج الاجتماعي بين الفئات اليهودية المختلفة، وقد استكملت معالجة هذه المسألة المهمة بتناول تطور نسبة اسهام اليهود الشرقيين وفعاليتهم الاجتماعية في أكثر المجالات أهمية أي: الحياة السياسية.

أما القسم الأخير فكُرّس لتسجيل أبرز الحقائق والنتائج التي تضمنتها مختلف فصول الدراسة، واعادة قراءتها من منظور الاقتصاد السياسي في محاولة لاستقراء دلالاتها القريبة والبعيدة. مع محاولة معرفة موقع تلك التحولات مما شهدته وتشهده الحياة السياسية والاستراتيجية العليا في إسرائيل من تبدّلات نجد خير تعبير لها في حركة مجمل الحياة السياسية في اسرائيل نحو اليمين، وفي اتّساع وتزايد قبول مفاهيم من طراز «التفوق النوعي» و«اسرائيل الدولة الاقليمية العظمى». وإن كان من كلمة في هذا المجال، فهي عدم تجاهل ما تقوله اسرائيل عن نفسها، حتى ولو بدا فيه ادّعاء.

وقبل أن اختم هذه الكلمة أودّ أن أسجل شكراً وتقديراً خاصّين للدكتور يوسف صايغ الذي كان حاضراً في مختلف مراحل تطور هذه الدراسة، وتعدت مساعدته القدر المعهود في حالات مماثلة، وأثبت أنه كان معنياً بعمق بأن يشكل الكتاب في النهاية اسهاماً ملموساً في أدبيات الاقتصاد السياسي العربي حول الاقتصاد الاسرائيلي، وأن يكون استكمالاً وافياً لكتابه الاقتصاد الاسرائيلي الذي ظهرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٦٣ والثانية عام ١٩٦٦، والذي يقف حتى الآن بمفرده من حيث محتواه ومستواه على رف المكتبة العربية. وإذ أقدّم امتناناً عالياً للدكتور يوسف صايغ، فلأن الأثر الايجابي والعميق للجهد الكبير والوقت الثمين والطويل الذي أعطاه تعدّى الدراسة إلى الكاتب نفسه.

كذلك أتقدم بالشكر لكثيرين أسهموا أو ساعدوا في مراحل مختلفة في تكويني العلمي والثقافي ولا يتسع المجال لذكر اسمائهم جميعاً راجياً أن أكون قد أنجزت عملاً يليق بثقتهم بي وجهودهم معي، علماً بأنّي ولوحدي شخصياً أتحمل مسؤولية ما ورد في هذا الكتاب.

الفصل الأول

الإطار التاريخي للاقتصاد الإسرائيلي

مدخل

الهدف المحدد لهذا الفصل هو محاولة وضع التجربة الاقتصادية لإسرائيل في المدى الزمني الصالح. وهذا أمر يتحقق لنا عبر الجواب عن سؤال هو: هل بدأت التجربة التي نحن بصددها، لحظة الإعلان الرسمي لدولة اسرائيل، أم أن ثمة مقدمات تعود لزمن طويل، وفّرت الأساس المادي الصلب لانطلاقة التجربة، مع إعلان الدولة ربيع ١٩٤٨.

حين أعلنت الدولة سنة ١٩٤٨، كانت تستند إلى مرحلة تأسيسية طويلة تعود بدايتها، كحد أدنى، للعام ١٩١٧، الذي شهد والسنوات القليلة التي تلته أحداثاً كانت لها أهمية استثنائية في مسار المشروع الصهيوني. حين نتذكر أن إسرائيل قد شنّت حرب ١٩٦٧ بعد أقل من عشرين عاماً على قيامها، يمكن لنا تخيل الأهمية التأسيسية لثلاثين عاماً هي الفترة الفاصلة بين ١٩١٧ و١٩٤٨. تلك الفترة التي لم تكن زمناً راكداً، بل حفلت بشتى الظروف الاستثنائية التي خدمت المشروع الصهيوني أو توافرت له. في رأس هذه العوامل، الظروف السياسية الملائمة التي لعبت دوراً حاسماً ومقرراً في تمكين المشروع الصهيوني من حسن استثمار جملة ما توافر له من موارد وفرص في سياق خطة متكاملة مكنته في نهاية الأمر من إعلان دولته.

أولاً: الاطار السياسي: الوكالة اليهودية: دولة داخل دولة

كانت الحركة الصهيونية، قد قامت في فترة ما قبل ١٩١٧، بسلسلة نشاطات لترتيب شؤونها الداخلية والخارجية. وقد شهد العام ١٩١٧، حدثاً نوعياً بارزاً تمثل بصدور وعد بلفور الذي كان نتاج ظروف تاريخية حددت موقع المشروع الصهيوني في نطاق المشروع الامبريالي للمنطقة. ذلك التصريح في جوهره ليس إلا أحد وجوه اتفاقية سايكس ـ بيكو التي عقدت في ظل

الظروف التاريخية نفسها التي صدر فيها التصريح.

وكما هو معروف، كان وعد بلفور عبارة عن رسالة وجهها وزير خارجية بريطانيا إلى اللورد روتشيلد الصهيوني-البريطاني. تقول الرسالة: «يسرني أن أبعث إليكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك، بالتصريح الذي ينمّ عن العطف على أماني اليهود الصهيونيين والذي رفع إلى الوزارة ووافقت عليه». أما نص التصريح محل الحديث فقد كان:

«إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، مع البيان الجليّ بأن لا يفعل شيء يضير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الآن، ولا الحقوق أو المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى».

تنبع أهمية تصريح بلفور من الوزن الذي كان لبريطانيا في السياسة الدولية حينذاك. اضافة لذلك، كان التصريح فاتحة لعمليات تبنٍّ مشابهة من دول اخرى. فلقد سبق أن وافق عليه وقبل صدوره، الرئيس الامريكي، وبعد صدوره حظي بالموافقة العلنية لكل من الحكومتين الفرنسية والإيطالية. رغم ذلك، فإن الأهمية الحقيقية للوعد المذكور، كانت من نتائج الحرب العالمية الثانية ووقوع فلسطين تحت الاحتلال ومن ثم الانتداب البريطاني الذي أصبح مكلّفاً بوضع تصريح بلفور موضع التنفيذ العملي، بعد أن أدخل تصريح بلفور في صك الانتداب الذي ووفق عليه في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٢ من قبل مجلس جمعية عصبة الأمم.

نص صك الانتداب في مادته الثانية على أن سلطة الانتداب «مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي...»[1]. كما وأعطى صك الانتداب شرعية للوكالة اليهودية، إذ انه في المادة الرابعة منه يقول: «يعترف بوكالة يهودية صالحة كهيئة عامة غرضها تقديم المشورة لادارة فلسطين، والتعاون مع هذه الادارة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومي وفي مصالح السكان اليهود في فلسطين، وكذلك المعاونة والمساهمة في تطوير البلاد تحت سيطرة حكومتها دائماً».

وقطعاً لأيّ التباس نص الصك على أن المقصود بالوكالة اليهودية هو المنظمة الصهيونية إذ أشار في المادة السابقة نفسها على أنه: «يعترف بأن المنظمة الصهيونية هي هذه الوكالة المنصوص عليها في ما تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض. وعلى المنظمة الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير، بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية، للحصول على تعاون جميع اليهود الراغبين في المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي».

كما تطرق صك الانتداب إلى موضوع الهجرة اليهودية والاستيطان كإحدى مهام سلطة

---

(١) يوسف صايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، ط ٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ٢٣ و٢٥. جميع البيانات بشأن وعد بلفور وصك الانتداب هي من المصدر نفسه إلا إذا أشير إلى عكس ذلك.

الانتداب إذ نص على: «ان على إدارة فلسطين، مع كفالة عدم الحاق الضرر بحقوق الفئات الأخرى من السكان، أن تسهل الهجرة اليهودية في ظروف ملائمة، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة استيطان اليهود الكثيف على الأراضي بما في ذلك املاك الدولة والأراضي البور (الموات) غير المطلوبة للأغراض العامة».

لم يغفل صك الانتداب الشؤون الاقتصادية إذ أشار إلى أنه: «يجوز للادارة أن ترتب مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة أن تقوم هذه الوكالة من ضمن شروط عادلة ومنصفة بإنشاء وادارة اية اشغال عامة وخدمات ومنافع، وأن تنمي أية موارد طبيعية في البلاد ما دامت الإدارة لا تقوم مباشرة بهذه الأمور...».

ربما، لحسن تنفيذ صك الانتداب، على ما فيه، عين مندوب سام على فلسطين، السير هربرت صموئيل الذي كان، فضلاً عن صفته الرسمية البريطانية، عضواً عتيقاً وعاملاً في المنظمة الصهيونية العالمية. أكثر من ذلك كان صموئيل هذا، مرشح الحركة الصهيونية لوظيفة المندوب السامي البريطاني على فلسطين.

وصف حاييم وايزمن رئيس المنظمة الصهيونية العالمية حينذاك تعيين صموئيل بقوله «كنت مسؤولاً بصفة رئيسية عن تعيين هربرت صموئيل في فلسطين... ولم يكن هناك شخص يعمل من أجل تعيين هربرت صموئيل، أو يُسَرّ لهذا التعيين أكثر مني أنا. لقد كان هربرت صموئيل صديقاً لنا وعمل معنا بولاء منذ اللحظة الأولى، وقد قبل هذا المركز الصعب بناء على الطلب المدعم بمساعدتنا المعنوية. انه صموئيلنا، انه نتاج يهوديتنا»[٢].

ولم تكتف بريطانيا بتعيين هربرت صموئيل مندوباً سامياً، فعمدت لضمان ادارة فلسطين بما ينسجم وأهداف الصهيونيين «إلى تعيين عدد من مؤيديهم في المراكز الإدارية الحساسة في فلسطين. كان من ابرزهم نورمان بنتويش الذي عين مستشاراً قضائياً لحكومة فلسطين وبصفته هذه كان مسؤولاً أيضاً عن وضع نص القوانين التي تصدرها حكومة الانتداب، وألبرت جايمسون، الذي عُيّن رئيساً لدائرة الهجرة.. ونقل ماكس نورداو من عمله في المنظمة الصهيونية، وعين في مركز المساعد الأول للسكرتير الرئيسي لحكومة الانتداب»[٣].

الاطار السياسي الذي وفره صك الانتداب للمشروع الصهيوني، وإن كان من وجهة النظر العربية «اطاراً فاسداً ومليئاً بالثغرات ويخلو من القانونية خلوه من العدالة»[٤]، كان بالنسبة إلى المشروع الصهيوني الحاضنة التي نما في دفئها، والتي منحته الحياة.

---

(٢) محمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ انشائها وحتى قيام دولة اسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٣) صبري جريس، تاريخ الصهيونية ١٨٦٢ ـ ١٩٤٨، ج ٢: «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين (١٩١٨ ـ ١٩٣٩) (نيقوسيا: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٦)، ص ٤٥. انظر أيضاً: تهويد فلسطين، اعداد وتحرير ابراهيم أبو لغد، ترجمة أسعد رزق، سلسلة كتب فلسطينية، ٣٧ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٢)، ص ٧١.

(٤) صايغ، الاقتصاد الاسرائيلي، ص ٢٥.

من بين مواد صك الانتداب التي لها أهمية خاصة تلك التي اعترفت بـ «وكالة يهودية صالحة كهيئة عامة غرضها تقديم المشورة لإدارة فلسطين. . . ». فبذلك «صارت الوكالة اليهودية عنصراً رسمياً من عناصر الحكم في فلسطين»[٥]. لم تستمد الوكالة اليهودية قوتها ووزنها من الشرعية التي وفرها لها صك الانتداب فقط، بل أيضاً من خلال شبكة المؤسسات التي أقامتها ونمّتها، ونفذت من خلالها خططها لتهويد فلسطين.

فضلاً عن «الجمعية اليهودية للاستثمار بفلسطين» التى كانت قد بدأت بمزاولة نشاطها الاستيطاني منذ ١٨٨٣، أقامت المنظمة الصهيونية العالمية، ولاحقاً الوكالة اليهودية، أكثر من مؤسسة اقتصادية بعضها يعنى بالشأن المصرفي - المالي والبعض الآخر يعنى بالشأن الاستيطاني، إن لناحية تملُّك الأراضي أو لناحية توفير الظروف الملائمة لاستجلاب المهاجرين الجدد واستيعابهم. بموازاة ذلك جرى تأسيس، أو استكمال، المؤسسات السياسية أو النقابية أو الاجتماعية أو العلمية. في ثنايا هذه المؤسسات جميعاً، كانت تجري عملية بلورة وتنمية مؤسسة أمنية، تراوحت مهامها بين الإعداد والتدريب على حمل السلاح وبين صنع السلاح نفسه.

إذا كان صك الانتداب قد جعل من الوكالة اليهودية عنصراً رسمياً من عناصر الحكم في فلسطين، فإن ذلك العنصر قد أصبح مع الأيام عبارة عن دولة داخل دولة، يلخّص د. يوسف صايغ وضع الوكالة عشية ١٩٤٨ بقوله:

«الوكالة كانت في مركز يمكّنها من تحدّي السلطة المنتدبة بل والحكومة البريطانية ذاتها، والنجاح اثر التحدي، ويمكّنها أيضاً من الحصول على ما تريد من تشريعات واجراءات من حكومة تعجز عن الرفض المتمادي، كما كانت هذه الوكالة في الواقع وبموافقة السلطة المنتدبة ومن ورائها الحكومة البريطانية ذاتها حكومة داخل حكومة تتمتع بسلطات واسعة - سلطات ذات أثر بعيد في حياة العرب كذلك بواسطة قدرتها على حمل السلطة المنتدبة على سن القوانين واتخاذ الاجراءات التي من شأنها خدمة مصالح الوطن القومي اليهودي»ويستطرد قائلاً:

«إذن فاليهود في فلسطين خلال الانتداب البريطاني لم يكن ينقصهم الكثير من مظاهر الدولة (وإن كانت تنقصهم المقومات القانونية للسيطرة على الدولة كالأكثرية العددية وبلوغ السلطة السياسية النهائية). فلقد كانوا يحصلون على القوانين والأنظمة الملائمة لأغراضهم في معظم الحالات والظروف، وكانوا يتمتعون بالكثير من ميزات الحكم الذاتي سواء كان ذلك عن طريق قانوني أو عن طريق الأمر الواقع، كما كانت الوكالة اليهودية تعنى بالكثير من نواحي حياتهم عن طريق دوائرها المختصة بالعمل السياسي والتعليمي والمالي والصحي والاستيطاني وسواها»[٦].

في نهاية هذا القسم يمكننا القول إن المشروع الصهيوني في الفترة الفاصلة بين ١٩١٧ و١٩٤٨ قد عمل في ظل ظروف سياسية ملائمة. وفيما لو استثنينا بعض المظاهر، فإن وعد بلفور

---

(٥) سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ انشائها وحتى قيام دولة اسرائيل، ١٩٢٢ - ١٩٤٨، ص ٢٢.

(٦) صايغ، المصدر نفسه، ص ٢٩.

قد أصبح مع وقوع فلسطين تحت الانتداب واقعاً، إذ قامت دولة يهودية داخل الدولة الفلسطينية. لاحقاً، وحين نتحدث عن مشاريع صهيونية جرى تنفيذها في فلسطين، يجب أن يبقى ماثلاً في الذهن أن تلك النشاطات قد نفذت من قبل جهة هي دولة أكثر مما هي وكالة أو منظمة.

ثانياً: الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل ١٩٤٨

من أول أهداف الحركة الصهيونية كان موضوع الهجرة إلى فلسطين. ويمكن تلَمُّس أبرز نتائج وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني من خلال التطور الذي لحق بعدد اليهود المقيمين في فلسطين، على الصعيدين الكمي والنوعي. وبمقارنة الهجرة قبل الانتداب، بالهجرة بعد الانتداب، نلحظ كم كان أثر الاستعمار البريطاني حاسماً على صعيد الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

الهجرة بين ١٨٨٢ و١٩١٩: تشير المصادر الاسرائيلية إلى أن عدد اليهود في فلسطين قد تطور من ٢٤ ألفاً سنة ١٨٨٢ إلى ٥٠ ألف نسمة سنة ١٩٠٠ إلى ٨٥ ألفاً سنة ١٩١٤ و٥٦ ألف نسمة للفترة ١٩١٦ ـ ١٩١٩. تشير المصادر نفسها إلى أنه هاجر إلى فلسطين وخلال الفترة نفسها ما يتراوح بين ٥٠ ألفاً و٧٥ ألف نسمة وذلك على دفعتين، الأولى بين ١٨٨٢ و١٩٠٣، وتراوح عدد المهاجرين خلالها بين ٢٠ ألفاً و٣٠ ألف نسمة؛ والثانية بين ١٩٠٤ و١٩١٤ وقد هاجر خلالها ما يتراوح بين ٣٥ ألفاً و٤٠ ألف نسمة(٧). على هذا، كان من المفترض أن يكون عدد اليهود في فلسطين سنة ١٩١٤ ما يتراوح بين ٧٩ ألف نسمة (٢٤ ألفاً + ٥٥ ألف نسمة) وبين ٩٤ ألف نسمة (٢٤ ألفاً + ٧٠ ألفاً).

من مقارنة العدد الفعلي لليهود في فلسطين، في العام ١٩١٩ (٥٦ ألفاً)، بالعدد المفترض والذي هو حاصل جمع العدد الأصلي سنة ١٨٨٢ والهجرة التي حدثت، نلحظ نقصاً يتراوح بين ٢٣ ألفاً و٣٨ ألف نسمة. هذا الفرق ناتج عن أن كثيراً ممن هاجروا بين ١٨٨٢ و١٩١٤، كانوا يغادرونها ثانية. لو أخذنا الزيادة الطبيعية في عدد السكان الأصليين سنة ١٨٨٢، وطول الفترة (١٨٨٢ ـ ١٩١٩)، وهي فترة كافية كي يتضاعف عدد السكان خلالها، لأمكننا القول ان الهجرة والهجرة المضادة كانتا متساويتين، لناحية أنّ عدد اليهود في فلسطين سنة ١٩١٩، لم يكن يتجاوز عدد اليهود سنة ١٨٨٢ مضافاً إليهم الزيادة الطبيعية في عدد السكان المفترض أن تكون قد حدثت خلال ٣٧ عاماً هي الفترة الفاصلة بين ١٨٨٢ ـ ١٩١٩.

---

(٧) انظر بالنسبة إلى عدد السكان في:
Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1984*, p. 23.
وبالنسبة إلى هجرة ١٨٨٢ ـ ١٩١٤، انظر في: المصدر نفسه، ص ١٣٩.

من نافل القول إن ما تقدم، لا يعني أن كل مهاجر بعد ١٨٨٢ قد غادر فلسطين ثانية، وإن كل يهودي كان مقيماً سنة ١٨٨٢، بقي فيها، ولم يهاجر، سواء هو أو ذريته. ثمة إمكانية للاحتمالين معاً، ولكن على قاعدة شبه تساوي عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، والذين غادروها، بغضّ النظر عمّا إذا كان هؤلاء ممن كانوا في فلسطين سنة ١٨٨٢، أو من الذين هاجروا إليها بعد ذلك.

الهجرة بين ١٩١٩ و١٩٤٨: في أيار/ مايو ١٩٤٨ بلغ عدد اليهود في فلسطين ٦٨٠ ألفاً و١٥١ نسمة، أي حوالى اثنتي عشرة مرة ضعف عددهم سنة ١٩١٩، والذي لم يتجاوز ٥٦ ألف نسمة. هذه الزيادة الهائلة في عدد السكان، وخلال مدة لا تزيد عن ثلاثين عاماً، كانت محصلة الهجرة الواسعة التي شهدتها فترة ١٩١٩ ـ ١٩٤٨، مقابل محصلة شبه سالبة للهجرة اليهودية في الفترة التي سبقت الاحتلال ومن ثم الانتداب البريطاني، دخل فلسطين واستقر بها في الفترة بين ١٩١٩ و١٩٤٨، ٤٨٢ ألفاً و٨٥٧ يهودياً(٨). ينقسم هؤلاء حسب الصفة التي دخلوا بها فلسطين إلى:

١ ـ مهاجرين قانونيين، أو مهاجرين غير قانونيين سُوِّيت أوضاعهم وقُبلوا في وقت لاحق كمهاجرين قانونيين. بلغ عدد هؤلاء ٤٥٢ ألفاً و٣٠٦ مهاجرين.

٢ ـ اشخاص دخلوا بشكل غير قانوني، وقد بلغ عددهم ٣٠ ألفاً و٥٥١ شخصاً حتى أيار/ مايو ١٩٤٨. لم تسوَّ أوضاع هؤلاء، ولذا لا تظهرهم الاحصاءات الرسمية من بين السكان اليهود في فلسطين مع نهاية عهد الانتداب. هؤلاء جميعاً حصلوا على صفة المواطنين وتحولوا إلى مهاجرين فعليّين بعد إعلان الدولة. غني عن البيان أن هؤلاء جميعاً حصلوا على صفة المواطنية وتحولوا إلى مهاجرين فعليّين بعد إعلان الدولة. غني عن البيان أن هؤلاء دخلوا في أواخر عهد الانتداب. ويبيِّن الجدول رقم (١ ـ ١) الهجرة التي تمت بين ١٩١٩ و١٩٤٨ بما في ذلك الذين دخلوا بصفة سياح أو بشكل غير قانوني.

يشير الجدول رقم (١ ـ ١) إلى تدفق خمس موجات كبيرة من الهجرة، أكبرها الموجة التي حدثت في الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٤٨، إذ هاجر خلالها ٤٠,٨ بالمائة من إجمالي الهجرة بين ١٩١٩ ـ ١٩٤٨. من جانب ثانٍ يتّضحُ لنا أن أوروبا كانت المصدر الأساسي للهجرة لناحية أن ٧٨ بالمائة من الهجرة التي تدفقت على فلسطين بين ١٩١٩ و١٩٤٨ كانت من أوروبا. تميزت الهجرة، بارتفاع نصيب أوروبا طيلة الفترات المختلفة. أخصب سنوات الهجرة من أوروبا كانت السنوات ١٩٣٢ ـ ١٩٣٨. لاحقاً سيتبين لنا سبب ذلك والذي كان بدرجة رئيسية، نتيجة للاتفاقية الموقعة بين الحركة الصهيونية وألمانيا النازية لتهجير اليهود وممتلكاتهم من ألمانيا إلى فلسطين. في هذا المجال يمكننا ترجيح أن معظم المهاجرين غير القانونيين أو الذين دخلوا بصفة سياح، الذين ادرجناهم في الجدول السابق تحت بند «غير معروفين» من ناحية مصدر

(٨) المصدر نفسه.

جدول رقم (١ ـ ١)

الهجرة اليهودية إلى فلسطين بين ١٩١٩ ـ ١٩٤٨، حسب فترة الهجرة، وحسب اخر مكان أقام فيه المهاجر قبل الهجرة إلى فلسطين، نصيب كل فترة من اجمالي المهاجرين، ونصيب كل منطقة من المهاجرين في الفترات المختلفة

الاجمالي		الفترة	الاجمالي		آسيا		افريقيا		اوروبا		أمريكا وأوقيانيا		غير معروفين	
العدد	النسبة المئوية		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
٤٨٣٨٥٧	١٠٠	١٩١٩ ـ ١٩٤٨	٤٨٢٨٥٧	١٠٠	٤٠٨٩٥	٨,٤	٤٠٤١	٠,٨	٣٧٧٣٨١	٧٨	٧٧٥٤	١,٦	٥٢٧٨٦	١٠,٩
٣٥١٨٣	٧,٢	١٩١٩ ـ ١٩٢٣	٣٥١٨٣	١٠٠	١١٨١	٣,٣	٢٣٠	٠,٧	٢٧٨٧٢	٧٩,٢	٦٧٨	١,٩	٥٢٢٢	١٤,٨
٨١٦١٣	١٦,٩	١٩٢٤ ـ ١٩٣١	٨١٦١٣	١٠٠	٩١٨٢	١١,٢	٦٢١	٠,٧	٦٦٩١٧	٨٢	٢٢٤١	٢,٧	٢٦٥٢	٣,٢
١٩٧٢٣٥	٤٠,٨	١٩٣٢ ـ ١٩٣٨	١٩٧٢٣٥	١٠٠	١٦٢٧٢	٨,٢	١٢١٢	٠,٦	١٧١١٧٣	٨٦,٨	٤٥٨٩	٢,٣	٣٩٨٩	٢
٨١٨٠٨	١٦,٩	١٩٣٩ ـ ١٩٤٥	٨١٨٠٨	١٠٠	١٣١١٦	١٦	١٠٧٢	١,٣	٦٢٩٦٨	٧٧	١٠٨	٠,٨	٤٥٤٤	٥,٥
٨٧٠١٨	١٨	١٩٤٦ ـ ١٩٤٨	٨٧٠١٨	١٠٠	١١٤٤	١,٣	٩٠٦	١	٤٨٤٥١	٥٥,٦	١٣٨	٠,١٥	٣٦٣٧٩	٤١,٨

الملاحظات:

ـ جميع النسب مستخرجة.

ـ الرقم الاجمالي في المصدر الأصلي ورد على أنه ٤٨٢٨٥٧ مهاجراً. أي أنه قد تضمن فضلاً عن المهاجرين القانونيين «السائحين» و«المهاجرين غير القانونيين» الذين كانوا في فلسطين في ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨. ولكن التفاصيل التي أوردها المصدر المذكور عن المنطقة أو تاريخ الهجرة لم تشتمل إلا على المهاجرين القانونيين أي ٤٥٢٣٠٦ مهاجرين. ولذلك جرى من قبلنا إضافة الفرق، أي «المهاجرين غير القانونيين» و«السائحين» إلى فئة «مهاجرين غير معروفين». وفي فترة «١٩٤٦ ـ ١٩٤٨»، من ضمن فرضية، بأن هؤلاء هم «مهاجرون فعلاً» بدليل حصولهم على المواطنية عند اعلان دولة اسرائيل. الفرضية الثانية، حداثة فترة قدوم هؤلاء، أي في الفترة الأخيرة، لأنه لو لم يكن الأمر كذلك لكانت الوكالة اليهودية قد تدبرت أمرهم، كما تدبرت أمر المهاجرين غير القانونيين الآخرين الذين وفدوا في فترات سابقة. الفرضية الثالثة، أن هؤلاء وإن لم يكونوا اضافة قانونية لناحية النسبة «القانونية» بين العرب واليهود في أيار/ مايو ١٩٤٨، لكنهم كانوا اضافة بشرية اسهمت بدورها في المجالات المطلوبة من أمنية واقتصادية حالها بذلك حال المهاجرين القانونيين، إن لم يكن أكثر.

ـ حول تحول الأشخاص الذين دخلوا قبل ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨ بصفة سياح أو بشكل غير قانوني إلى مهاجرين فعليين، انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٠، وهامش رقم (٢) الذي يشير إلى أن عدد هؤلاء حوالى ٣٠٥٠٠. أما الرقم الذي اعتمدناه فهو ٣٠٥٥١ وهو حصيلة الفرق بين الرقم المعطى في المصدر نفسه، لاجمالي المهاجرين وبغض النظر عن قانونية دخولهم، والمهاجرين القانونيين.

المصدر:

Central Bureau of Statistics(Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1984*, p. 139.

القدوم، والذين تدفقت غالبيتهم في فترة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨ هم في الواقع من مهاجري أوروبا، الأمر الذي يرفع من جديد نسبة إسهام أوروبا في الهجرة التي تمت قبل ١٩٤٨.

يلي أوروبا، وإن بدرجة أقل، إسهام القارة الآسيوية التي كان نصيبها حوالى ٨,٤ بالمائة من الهجرة. فضلاً عن ذلك، فإن بضعة بلدان هي التي أسهمت في معظم الهجرة الآسيوية. وكما هو شأن القارتين الآسيوية والأوروبية، فإن الهجرة من القارتين الامريكية والافريقية، هي في واقع الأمر هجرة من بضعة بلدان محدودة من القارتين المشار إليهما. وفيما يلي الجدول رقم (١ ـ ٢) الخاص بنصيب بعض البلدان التي كان لها أهمية خاصة على صعيد الهجرة، ونسبتها.

جدول رقم (١ ـ ٢)

أهم بلدان الهجرة، حسب أولويتها، عدد المهاجرين، نسبتهم من اجمالي المهاجرين، نسبة البلد من مهاجري القارة التي ينتمي إليها البلد المعني

الدرجة	اسم البلد	عدد المهاجرين	النسبة المئوية من اجمالي الهجرة	النسبة المئوية من اجمالي مهاجري القارة
١	بولندا	١٧٠,١٢٧	٣٥,٢	٤٥ من نصيب أوروبا
٢	المانيا	٥٢,٩٥١	١٠,٩	١٤ من نصيب أوروبا
٣	الاتحاد السوفياتي	٥٢,٣٥٠	١٠,٨	١٣,٨ من نصيب أوروبا
٤	رومانيا	٤١,١٠٥	٨,٥	١٠,٨ من نصيب أوروبا
٥	تشيكوسلوفاكيا	١٦,٧٩٤	٣,٤	٤,٤ من نصيب أوروبا
٦	اليمن (بما في ذلك عدن)	١٥,٨٣٨	٣,٢	٣٨ من نصيب آسيا
٧	هنغاريا	١٠,٣٤٢	٢,١	٢,٧ من نصيب أوروبا
٨	اليونان	٨,٧٦٧	١,٨	٢,٣ من نصيب أوروبا
٩	تركيا	٨,٢٧٧	١,٧	٢,١ من نصيب أوروبا
١٠	النمسا	٧,٧٤٨	١,٦	٢ من نصيب أوروبا
١١	بلغاريا	٧,٠٥٧	١,٤	١,٨ من نصيب أوروبا
١٢	الولايات المتحدة الامريكية	٦,٦٣٥	١,٣	٨٥,٥ من نصيب أمريكا

ملاحظة: النسب وترتيب الأولويات مستخرجة.
المصدر: المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

يبين الجدول رقم (١ ـ ٢) أن أكثر من ثلث الهجرة، كان من بلد واحد هو بولندا، ولو أضيف إليه البلدان الثاني والثالث في الترتيب، لأصبحت البلدان الثلاثة تحتكر أكثر من ٥٧ بالمائة من المهاجرين. وإضافة البلد الرابع، ترفع نصيب البُلدان الأربعة إلى أكثر من ٦٥ بالمائة من الهجرة، تصل النسبة إلى ٧٥ بالمائة بعد إضافة البلدين الخامس والسادس. البلدان الثلاثة

الأولى تحتكر ٧٢,٨ بالمائة من نصيب أوروبا. حصة الأسد من مهاجري آسيا كانت من اليمن، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي هاجر منها ٨٧,٦ بالمائة من مهاجري قارتي أمريكا وأوقيانيا.

إن البلدان التي تضمّنها الجدول (١٢ بلداً) أسهمت بـ ٨٢ بالمائة من الهجرة، الأمر الذي يحدد بدقة معنى «القارات الخمس» التي كانت منشأ الهجرة. إنّ الحديث الأصح هو عن بضعة بلدان كان دورها حاسماً وهي البلدان الستة الأولى، وهي جميعاً بلدان أوروبية، عدا اليمن، التي احتلت الموقع السادس في الترتيب المشار إليه. ولو وضعنا ألمانيا جانباً، فإن السمة العامة لجميع البلدان الأخرى أنها البلدان الأقل تطوراً في القارة الأوروبية.

تستدعي الهجرة من ألمانيا التوقف قليلاً، وذلك لأكثر من اعتبار. فضلاً عن الملابسات السياسية والاقتصادية، فثمة أهمية للوزن الذي احتله المهاجرون الألمان الذين شكّلوا، ١٠,٩ بالمائة من اجمالي الهجرة اليهودية إلى فلسطين، و ١٤ بالمائة من اليهود الذين هاجروا من أوروبا إلى فلسطين طيلة الفترة ١٩١٩ - ١٩٤٨. واقع الأمر أنّ غالبية المهاجرين الألمان تدفقت بين ١٩٣٢ و ١٩٣٨، وهي الفترة التي شهدت أعلى نسبة هجرة من بين جميع الفترات.

بموجب اتفاقية «هاعافارا» وهي اتفاقية رسمية بين ألمانيا النازية والحركة الصهيونية بنقل اليهود الألمان وممتلكاتهم إلى فلسطين، تدفق حوالى ٦٠ ألف يهودي ألماني كان يملك كل واحد منهم أكثر من ألف جنيه استرليني حسبما نصت الاتفاقية[٩]. هذا الرقم، الذي أوردته الموسوعة اليهودية لعدد اليهود الألمان أكبر من إجمالي اليهود الألمان كما ورد في الجدول السابق. إن قليلاً من التدقيق، يكشف أن الرقم المشار اليه في الموسوعة اليهودية هو عبارة عن حاصل جمع الهجرة من كل من ألمانيا والنمسا، التي كانت تحت النفوذ الألماني وانتهى بها الأمر إلى الاتحاد مع المانيا، واستطراداً كانت مشمولة باتفاقية «هاعافارا». في ضوء ما تقدم يكون أكثر من ٣٠ بالمائة من اجمالي مهاجري فترة ١٩٣٢ - ١٩٣٨، و٣٥ بالمائة من اليهود الذين هاجروا من أوروبا خلال الفترة نفسها، هم من المهاجرين الألمان أو النمساويين.

تركيب الهجرة اليهودية خلال فترة الانتداب: ما تقدم ذكره عن الهجرة الألمانية -

---

(٩) انظر: **الموسوعة اليهودية** (القدس؛ نيويورك: مكملان للطباعة والنشر، ١٩٧١)، مج ٧، ص ١٠١٢ - ١٠١٣؛ فارس جلوب، **علاقات الصهيونية بألمانيا النازية** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٨)، ص ٢١ - ٢٥؛ سلمان رشيد سلمان، «المانيا النازية والقضية الفلسطينية،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٣١ (آذار/ مارس ١٩٧٤)، ص ٩٥ - ٩٦؛
David Horowitz and Rita Hiden, *Economic Survey of Palestine with Special Reference to the Years 1936 and 1937* (Tel Aviv: Economic Research Institute of the Jewish Agency for Palestine,1938), pp. 21 - 25, and Klaus Polkehn, « The Secret Contacts: Zionist - Nazi Relations, 1933 - 1941,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 5, nos. 3 - 4 (Spring - Summer 1976), pp. 54 - 82.

النمساوية، يشير إلى ظاهرة أخرى مهمة هي ارتباط كل موجة كبيرة من موجات الهجرة ببلد معين، واستطراداً ارتباطها بمكونات مشتركة هي مكونات البلد الأم والتي استمرت معها بعد هجرتها. بكلمة أخرى، كان يجري التعاطي مع كتل بشرية كبيرة جداً هي: الكتلة البولندية تليها الكتلة الألمانية فالسوفياتية والرومانية. يزيد حجم هذه الكتل على ٤٠ ألف مهاجر. أما الكتل الأقل أهمية فتنقسم إلى نوعين: الأول، يتراوح بين ١٠ آلاف و١٦ ألفاً، والثاني ما بين ٦ آلاف وثمانية آلاف مهاجر لكل كتلة.

توزع الهجرة على عدد محدود من الكتل الكبيرة، يعني توافر بنيان اجتماعي (تنظيمي) لكل من هذه الكتل، لناحية أن استيعاب المهاجرين كان يجري في اطار المؤسسة السياسية الدينية الاجتماعية، التي قامت بتهجيرهم إلى فلسطين. فليس من هجرة تذكر خارج المؤسسة الصهيونية المركزية، التي كانت تعمل من خلال اذرع وفروع محلية لعبت دوراً مهماً قبل الهجرة وبعدها.

ما تقدم لا يعني أن جميع اليهود من هذا القطر أو ذاك قد هاجروا خلال الموجة نفسها من الهجرة، ولكن ذلك لا ينفي الفكرة السابقة لناحية أن المهاجرين الجدد، كانوا يشكلون إضافة للنواة التي سبق تكوينها في الهجرات الماضية. ومن تراكم الهجرات المختلفة، جرى تكوين الكتل الكبيرة التي سبق التعرض لها. تكامل الاطار التنظيمي المتوافر سلفاً، مع عامل آخر هو الوكالة اليهودية، كهيئةعليا لها سلطة مقررة بشأن المهاجرين، ان كأفراد أو ككتـل، ما قبـل الهجرة أو بعدها. كخلاصة، كان يتوافر للهجرة عناصر تأطيرها، تلك الهجرة التي كانت كتلاً محدودة جداً وفي الوقت نفسه كبيـرة جداً. هـذه المسألـة التي تختلف جذريـاً عما لـو كان المهاجرون الجدد موزعين فعلاً على قارات الدنيا الخمس ودولها، وبالتالي فإن حجم المشاكل يكون باتساع القارات تلك.

لم تكن الوكالة اليهودية لتشرف على المهاجرين بعد قدومهم فحسب بل كانت، بدرجة أو بأخرى، تتحكم بنوعية المهاجرين قبل قدومهم أيضاً. وكقاعدة عامة، كانت «سياسة التهجير تتعمد ارسال أقصى نسبة من المهاجرين في سن القوة والنشاط». يتسع مصطلح القوة والنشاط المستخدم في هذا المجال للطاقات المالية والجسدية في آن معاً. من بين الذين هاجروا خلال الفترة محل البحث كان هنالك ٨٢ ألف مهاجر، وصفوا بأنهم من الطبقة الوسطى. وأما عدد الذين وصفوا بأنهم «مهاجرون ذوو سعة اقتصادية من أرباب المهن الحرة وخلافهم» فقد بلغ ٢١٧ ألف مهاجر. اضافة إلى ما تقدم فإن ٧٥ ألفاً كانوا «من العمال والرواد والعناصر المدربة». لا توجد معلومات دقيقة عما تبقى من مهاجرين، لكن وفي ضوء ما توافر من بيانات، يمكن التكهن بأن نسبة عالية من هؤلاء لا يختلفون في مواصفاتهم عن الصورة العامة التي سبق عرضها.

التركيب العمري للمهـاجرين الجـدد، لم يكن أقل مـلاءمة للمشـروع الصهيوني من

التركيب الطبقي الذي سبق لنا تناوله. نلحظ ما تقدم من خلال توزع المهاجرين بحسب فئات السن المختلفة. تشير البيانات المتوافرة عن الهجرة بين ١٩٢٨ و١٩٤٨ إلى أنّ نسبة من هم في سن النشاط الجسدي، أي بين ١٥ و٥٩ سنة، كانت ٧٦,٨ بالمائة من المهاجرين، وما تبقى، أي ٢٣,٢ بالمائة، كانوا عبارة عن ١٧,٦ بالمائة من الأحداث و٥,٦ بالمائة من المسنين(١٠).

كان لتركيب الهجرة على صعيد السن، أثره في تركيب السكان اليهود في فلسطين لما لذلك من أهمية، حيث تشير المصادر الصهيونية إلى «أن وزن اليشوف، من ناحية وضعه الاقتصادي وقدرته الأمنية تقرر إلى حد كبير بفعل تركيب الأعمار فيه، الفريد من نوعه والناجم عن الهجرة. فقد كان يشتمل على نسبة عالية من الرجال والنساء في سن العمل والخدمة العسكرية (٢٠ ـ ٤٠ عاماً) وهذا قلّص، بصورة لا يستهان بها، الفجوة بين عدد اليهود وعدد العرب في مجموع السكان العام. فمن بين الـ: ٦٤٥ ألف يهودي(أواخر العام ١٩٤٧) كانت نسبة الأشخاص في سن العمل والخدمة العسكرية، ٤٤ بالمائة أي ٢٨٤ ألف شخص. النسبة عند العرب كانت ٢٨,٥ بالمائة»(١١).

خلاصة القول إن الاطار السياسي الملائم، والذي مكّن الوكالة اليهودية من التحكم بدرجة كبيرة بسياسة التهجير، جعل الهجرة اليهودية إلى فلسطين هجرة متميزة على الصعيدين الكمي والنوعي، بخاصة وان نسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين قد وفدت من مجتمعات صناعية متقدمة، احضرت معها، فضلاً عن رساميلها، خبرات علمية وإدارية لا تُقدَّر أهميتها بثمن. تلك الخبرات، التي حددت بدورها، النقطة المتقدمة التي بدأت منها المؤسسات الاقتصادية للمشروع الصهيوني.

في هذا المجال لا بدّ من الاشارة إلى أن حجم الركيزة السكانية، للنشاطات الاقتصادية الصهيونية، كانت بهذه الدرجة أو تلك، أكبر من حجم السكان اليهود في فلسطين. لقد جرى الاعتماد في تلك النشاطات، أو بعض منها على الأقل، على الفلسطينيين. وأدّى ذلك الاعتماد إلى حملة سياسية صهيونية مضادة لتشغيل العرب أو الشراء منهم، أبرز الشعارات التي رفعت في حينه كانت «طهارة العمل العبري» و«احتلال العمل بعد احتلال الأرض»، و«الانتاج العبري أولاً» ... الخ. من الشعارات التي استهدفت الإجابة عما كان قد لاحظه سنة ١٩٠٣ أحد المسؤولين الصهاينة أثناء زيارته لفلسطين حيث «وجد آلاف العرب عملاً لهم لدى اليهود... وبين آلاف عدة من العمال العرب نجد مئات من العمال اليهود»(١٢).

---

(١٠) انظر بالنسبة إلى التركيب المهني والطبقي للمهاجرين،في: صايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، ص ٦٤، وبالنسبة إلى أعمار المهاجرين، في: المصدر نفسه، ص ٦٦.

(١١) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: **الرواية الاسرائيلية الرسمية**، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، تقديم وليد الخالدي، ومراجعة سمير جبور، سلسلة الدراسات، ٦٥ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(١٢) صبري جريس، **تاريخ الصهيونية ١٨٦٢ ـ ١٩٤٨، ج ١: التسلّل الصهيوني الى فلسطين (١٨٦٢ ـ ١٩١٧)** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٧)، ص ٢٠٣.

لم تغير الشعارات من واقع الأمر شيئاً، فقد أتت هآرتس بعد ذلك بحوالى ٧٠ عاماً وفي معرض تجدد الحديث عن العمل العبري، لتقول «لولا العمل العربي لما كانت موجات الهجرة تستوعب بالسرعة التي استوعبت بها. . . ان مهاجري ألمانيا في الثلاثينات قد استوعبوا في منازل، اعتمد في بنائها على مواد البناء التي انتجها العرب، وتم بناء قسم منها في القدس، بواسطة الأيدي العربية»(١٣). إضافة إلى اليد العاملة العربية، استفاد الانتاج العبري من العرب كسوق استهلاكية لتوسيع حجمه. يمكن أن نلحظ اعتماد الانتاج العبري على المستهلكين الفلسطينيين، من خلال الأثر الذي كان لمقاطعة العرب للبضائع العبرية والتي اشتدت إبّان ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. في حينه جرى توقع بأنه «إذا لم تُحَلّ المشكلة السياسية بين العرب واليهود فإن الصناعة لا يقف نموها فقط بل يمكن أيضاً أن تتأخر تأخراً خطيراً. وعلى الأرجح سيكون التأثير خطيراً على الصناعة اليهودية خاصة»(١٤).

إضافة إلى أن ارتفاع عدد اليهود في فلسطين بما يزيد عن اثني عشر ضعفاً كان حدثاً بالغ الأهمية بحد ذاته، فقد وفر ذلك القاعدة السكانية المناسبة لتأسيس بنية اقتصادية، كانت تتسع مع اتساع الموارد المتاحة وفي رأسها الموارد البشرية. وجدت هذه الموارد وتحديداً على صعيدي السوق وقوة العمل، في عرب فلسطين متنفَّساً مهماً، إنْ لسد النقص في عدد العاملين الذين يحتاجهم الاقتصاد الصهيوني، أو لتصريف فائض إنتاج هذا الاقتصاد. ومن هنا فإن الحديث عن ركيزة سكانية للاقتصاد الصهيوني، هو في الجوهر حديث عن موارد بشرية تتجاوز العدد الحصري لليهود في فلسطين في هذه الفترة أو تلك. وقد لا يكون من السهل تحديد دور العرب في الاقتصاد الصهيوني، ككل، ولكن، يمكن الجزم بأنّ دورهم كان حاسماً في قطاعين مهمين بالنسبة إلى الاستيطان الصهيوني، ألا وهما قطاعا الزراعة والبناء.

ثالثاً: اقتصاد الاقلية اليهودية في فلسطين قبل ١٩٤٨

تاريخ الاقتصاد الاسرائيلي، هو من تاريخ الهجرة اليهودية إلى فلسطين، التي كانت تعني، فيما تعنيه، هجرة للرساميل والخبرات، ثمة من يعتبر بداية التجربة الاقتصادية في «منتصف العشرينات حيث بدأت بالتدفق على فلسطين رساميل جديدة مع موجات الهجرة»(١٥). يتفق مؤرخو تلك الحقبة على الأهمية الحاسمة التي كانت لثلاثة أحداث شهدها العالم وكان لها أثرها الكبير في تدفق الرساميل والهجرة اليهودية إلى فلسطين:

---

(١٣) عبد الحفيظ محارب، «سياسة العمل العبري بين الأمس واليوم،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤ (آب/ أغسطس ١٩٧٣)، ص ١٣٥.

(١٤) **النظام الاقتصادي في فلسطين**، تحرير سعيد حمادة، سلسلة العلوم الاجتماعية، ١١ (بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، منشورات كلية العلوم والآداب، ١٩٣٩)، ص ٣٩١.

(١٥) اللجنة ـ الانغلو اميركية للاستقصاء: **مسح فلسطين** (القدس: [د. ن.]، ١٩٤٦)، مج ١، ص ٥١١.

الحدث الأول: الأزمة الاقتصادية الحادة التي شهدها العالم سنة ١٩٢٩ وامتدت آثارها حتى العام ١٩٣٤.

الحدث الثاني: الاتفاق الشهير الموقع بين قيادة الحركة الصهيونية وألمانيا النازية، الذي سهلت بموجبه عملية انتقال اموال وممتلكات المواطنين اليهود الألمان إلى فلسطين.

الحدث الثالث: وقوع الحرب العالمية الثانية، وتحوّل السوق الفلسطينية، من سوق للصناعة البريطانية إلى سوق للصناعة اليهودية.

يشير ديفيد هوروفيتش إلى أسباب تدفق الرساميل اليهودية إلى فلسطين بقوله «تدفق رأس المال اليهودي على فلسطين، مدفوعاً لذلك... بالأوضاع الاقتصادية غير المناسبة في أوروبا تلك الأيام. لقد بدأ المجال أمامه يضيق مع تقدم تجارة التعاونيات ومخازن الجملة والاحتكارات. اضافة لذلك وقوع ازمة الركود العالمية، وتضاؤل الفرص أمام اية استثمارات أدى إلى اكتناز الأموال السائلة أكثر من استثمارها. الاكتناز أكثر مما يجب، أدى إلى تراكم رأس المال أكثر مما يجب، وبالمقابل تدنٍّ غير عادي في مقدار العائد... بالمقابل، كانت الأوضاع في فلسطين جذابة جداً للاستثمارات المالية. كانت الفوائد عالية، السوق في اتساع ولذا لم يكن مفاجئاً أن تكون فلسطين واحدة من بين البلدان الأولى، إلى حيث بدأ يهاجر الرأسمال اليهودي من أوروبا». ويضيف هوروفيتش قائلاً «كان الهبوط في الأسعار العالمية خلال فترة الكساد... ذا فائدة لفلسطين، لقد رخصت أسعار مواد البناء والزراعة والمعدات الصناعية»[١٦].

في هذه الظروف، ولأسباب لا مجال لذكرها لأنها خارج مهام هذا البحث، وقعت اتفاقية بين ألمانيا النازية والحركة الصهيونية، عرفت باتفاقية «هاعافارا» تصفها الموسوعة اليهودية بانها «شركة لتحويل (نقل) الممتلكات اليهودية من ألمانيا النازية إلى فلسطين»[١٧]. شكلت تلك الاتفاقية مع آثار أزمة ١٩٢٩، اللبنة الأولى والمهمة في تأسيس اقتصاد صهيوني في فلسطين. يتفق على ذلك كتّاب أرّخوا لهذه الحقبة، منهم من قال رأيه سنة ١٩٧٦، مثل كلاوس بولكن من ألمانيا الديمقراطية[١٨] ومنهم من تلمّس نتائج الاتفاقية المذكورة قبل ذلك بحوالى أربعين عاماً كالأستاذ سعيد حمادة[١٩].

أياً كانت الأسباب وراء الاتفاقية المشار اليها، فإن ما يهمنا في حدود هذا البحث هو النتائج العملية التي كانت لها. لقد نصت الاتفاقية على أن المستفيدين منها، أي الذين يستطيعون تحويل

---

(١٦) انظر: Horowitz and Hinden, *Economic Survey of Palestine with Special Reference to the Years 1936 and 1937,* pp. 1 - 11.

(١٧) الموسوعة اليهودية، ص ١٠١٢ ـ ١٠١٣.

(١٨) أنظر: جلوب، علاقات الصهيونية بألمانيا النازية، ص ٢١ ـ ٢٥؛ سلمان، «المانيا النازية والقضية الفلسطينية،» ص ٩٥ ـ ٩٦؛ Horowitz and Hinden, Ibid., pp. 21 - 25, and Polkehn, «The Secret Contacts: Zionist - Nazi Relations, 1933 - 1941,» pp. 54 - 82.

(١٩) النظام الاقتصادي في فلسطين، ص ٥٩١.

أموالهم بموجب الاتفاقية، يجب أن يحولوا ألف جنيه استرليني كحد أدنى[20]. لذا أطلقت الموسوعة اليهودية على هجرة هؤلاء وصف «هجرة الرأسماليين»[21].

تُجمع التقديرات على أن رؤوس الأموال التي دخلت بفعل اتفاقية «هاعافارا» بلغت ١٤٠ مليون مارك الماني[22]. جدير بالذكر أن قيمة هذه المبالغ لم تحول بصفة نقد سائل، بل بشكل بضائع صناعية جرى شراؤها بواسطة الوكالة اليهودية وصُدِّرت إلى فلسطين، من ثم دفع ما يوازي قيمتها للمهاجرين من الاتفاقية المذكورة. حين نتذكر تدنّي مستوى الأسعار بفعل آثار أزمة الكساد العالمية، يمكننا توقّع القيمة الفعلية للآلات المستوردة مقابل المبالغ التي حولت بموجب اتفاقية «هاعافارا».

لا تشكّل المبالغ المشار إليها إلا جزءاً، وإن مهمّاً، من اجمالي الرساميل التي تدفقت على فلسطين بفعل الهجرة اليهودية. قدرت المبالغ المستوردة حتى سنة ١٩٣٠ بـ ٤٤ مليون جنيه استرليني[23] و٥٠ مليون جنيه استرليني حتى سنة ١٩٣٣[24]. أمّا ما تدفق حتى سنة ١٩٣٦ فقد تراوح بين ٩٠ و٩٥ مليون جنيه استرليني[25]. أما التقديرات المتعلقة بالعام ١٩٤٥ فتصل بالرساميل المتدفقة إلى ١٦٤ مليون جنيه استرليني[26]. وبشأن ما تدفق من رساميل حتى ١٩٤٨ يشير د. يوسف صايغ إلى «إن الرقم لا يعقل أن يكون تحت ٢٠٠ مليون جنيه بكثير، إن لم يكن فعلا فوق هذا الرقم بكثير»[27].

يمكن اعتماد هذا التقدير لأن المبالغ المرصودة، هي على الغالب المبالغ التي جرى التصريح عنها فقط، وهذه ليس بالضرورة أن تشمل جميع المبالغ التي حملها المهاجرون معهم، فثمة أكثر من سبب لعدم الاعتراف بحقيقة الثروة المملوكة أو المنقولة. على الجانب الثاني، فإن جزءاً من التدفق النقدي كان بصيغة سلع جرى استيرادها، القيمة الاقتصادية لتلك السلع أعلى من القيمة الحسابية المدفوعة ثمناً لها. ينطبق هذا الكلام أكثر ما ينطبق على الآلات التي اشتريت من أسواق الولايات المتحدة بعد تصفية كثير من المصانع إثر انتهاء الحرب «فالالة التي كانت كلفتها ١٠ آلاف دولار ووزنها ٥ أطنان بيعت عادة بـ ١٢٥ دولاراً. . . وكان يضاف إلى سعر الالة التي

---

(٢٠) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٩١؛ الموسوعة اليهودية، ص ١٠١٢ - ١٠١٣، و Polkehn, Ibid.

(٢١) الموسوعة اليهودية، المصدر نفسه.

(٢٢) جلوب، علاقات الصهيونية بألمانيا النازية، ص ٢٥، حيث يقدرها بـ ١٤٠ مليون مارك، وكلاوس بولكن يعطي الرقم نفسه تقريباً (١٣٩,٦ مليون مارك).

(٢٣) انظر: النظام الاقتصادي في فلسطين، ص ٢٩١.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

(٢٦) صايغ، الاقتصاد الاسرائيلي، ص ٨٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٧٨.

تحتوي على محرك نحو ٣ ـ ٥ دولارات لكل قوة ـ حصان» وعلى سبيل المثال «فقد تم شراء ٥٠ آلة. . . بمبلغ ١٢٠ دولاراً مع أن سعر الواحدة منها ١٨ ألف دولار». وإنه كان من الممكن الحصول «على آلة قيمتها ١٤ ـ ١٥ ألف دولار بـ ٤ ـ ٥ آلاف دولار» المسؤول عن مشروع الشراء هذا، اشار إلى أنه ومساعديه اشتروا «خلال سنة وربع السنة ٢٠٠٠ آلة تقريباً»[٢٨].

يوفّر لنا ما تقدّم صورة تقريبية عن الدلالات الحقيقية والاقتصادية لبعض الأرقام الحسابية المعطاة، فما هو مسجل في الدفاتر على أن قيمته ١٢٥ دولاراً يساوي في واقع الأمر عشرة آلاف دولار. . . الخ. ويمكننا تخيُّل حجم الفجوة بين القيمة الدفترية والقيمة الفعلية حين نتذكر أن الأمر يتعلق بـ ٢٠٠٠ آلة، رصد لها موازنة تبلغ ٦٠٠ ألف دولار[٢٩].

حتى ولو سلمنا بالأرقام الرسمية المعطاة، أو التقديرات المعقولة التي أعطيت لحجم الرساميل والبالغة حوالى ٢٠٠ مليون جنيه استرليني حتى سنة ١٩٤٨، فإنها تبقى مبالغ ضخمة، بالمقارنة مع الأرصدة النقدية المتوافرة في فلسطين، في هذه الحقبة أو تلك. وعلى سبيل المثال، بلغت قيمة المبالغ المستوردة حتى سنة ١٩٣٠، ٤٤ مليون جنيه، أما النقد الفلسطيني الذي كان في التداول ذلك العام فقد بلغ ١,٢ مليون جنيه. أما سنة ١٩٣٧ فقد بلغت قيمة المبالغ المستوردة من ٩٠ إلى ٩٥ مليون جنيه، أما النقد الفلسطيني في التداول فقد كان ٥,٦ ملايين جنيه استرليني فقط[٣٠].

في هذا المجال ولمزيد من توضيح الصورة نشير إلى أن رأس المال المدفوع للمصارف العاملة في فلسطين في حزيران/ يونيو ١٩٣٨، والبالغ عددها ٤٤ مصرفاً، كان مليوناً و١٤٥ ألف جنيه استرليني، بمتوسط يبلغ ٢٦ ألف جنيه استرليني لكل مصرف[٣١]. أما حجم الودائع خلال الفترة نفسها، فقد بلغ أربعة عشر مليوناً و ٢٢٢ ألف جنيه استرليني[٣٢]. في ضوء ما تقدم، وأياً كان المعيار الذي قسنا به قيمة المبالغ التي تدفقت، فإنها تبقى بمعايير تلك الأيام، مبالغ كبيرة جداً، كان أثرها الاقتصادي أضخم مما تعطيه الأرقام الحسابية المجردة من دلالات.

أثر الهجرة في النشاط الاقتصادي: لعبت طبيعة الهجرة، إن من الأفراد أو من الرساميل، دوراً مهمّاً في تحديد طبيعة النشاط الاقتصادي الذي وجهت اليه. لقد سبق لنا الاشارة إلى أن جزءاً كبيراً من الرساميل وصل بشكل بضائع صناعية (إنتاجية) وهو ما ينطبق بدرجة كبيرة على المبالغ

---

(٢٨) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية الرسمية**، ص ٦١ ـ ٦٢.
(٢٩) المصدر نفسه، ص ٦١.
(٣٠) **النظام الاقتصادي في فلسطين**، ص ٥٩١.
(٣١) المصدر نفسه، ص ٦١٢.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٦٠٨.

التي تدفقت بموجب اتفاقية «هاعافارا» إضافة إلى ذلك استفادت الرساميل من تدنّي الأسعار بفعل الأزمة العامة التي شهدها العالم سنة ١٩٢٩ وصاعداً، حيث أمكن الحصول على الآلات بأبخس الأسعار. يضاف إلى كل ما تقدم الآلات التي جرى شراؤها بأسعار رمزية تقريباً مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حين كانت الحركة الصهيونية تستعد لشن حرب ١٩٤٨ وإعلان دولتها.

ترافق التدفق المالي الكبير وارتفاع نصيب الصناعة من هذا التدفق، مع «أن قسماً كبيراً من المهاجرين اليهود يتألف من أرباب الصناعات، والصناع الماهرين الذين أسسوا [صناعات] لأنفسهم، أو استخدموا في الصناعات نفسها، التي كانوا يمارسونها في البلاد التي جاؤوا منها. ويصدق هذا القول، خاصة على أرباب الصناعات والصناع من اليهود الألمان الذين هاجروا إلى فلسطين... و... ليس هنالك احصاءات عن عدد أرباب الصناعات المهاجرين على حدة، انما المعروف أن عددهم كبير..»[٣٣]. تقدر الموسوعة اليهودية عدد الذين استفادوا من اتفاقية «هاعافارا» بـ ٦٠ ألف مهاجر[٣٤]. أما بالنسبة إلى العمال الصناعيين فيلاحظ أن نسبة لا بأس بها منهم كانت ممن سبق لهم العمل في صناعات متطورة. على سبيل المثال، ٢٣ بالمائة من العمال الصناعيين الذين هاجروا سنة ١٩٣٤، كانوا يعملون في مجال الأعمال المعدنية والميكانيكية[٣٥].

في ضوء ما تقدم «لم تكن مصادفة أن معظم المشاريع الرئيسية في إسرائيل أقامها أو ادارها المهاجرون من ألمانيا». وعلى سبيل المثال فقد «أقام مدير شركة كهرباء ومياه برلين (السابق) أكبر مصانع الحديد والصلب والاسمنت في فلسطين»[٣٦].

١ ـ الصناعة

مجمل الظروف التي سبق عرضها انعكست ايجاباً على وضع الصناعة اليهودية في فلسطين، التي عرفت تطوراً عاصفاً على أكثر من مستوى. ارتفعت قيمة الآلات المستوردة من ١٣٤ ألف جنيه سنة ١٩٢٧ إلى ٩٩١ ألف جنيه سنة ١٩٣٥ التي كانت سنة الذروة من سنوات العمل باتفاقية «هاعافارا». ورغم انخفاض الواردات والآلات في السنوات اللاحقة إلى ما يتراوح بين ٥٥٠ ألف و٤٥٠ ألف جنيه[٣٧]، فإنها بقيت تمثل مستوى عالياً بالقياس للمستورد منها في الأعوام السابقة على اتفاقية «هاعافارا». وفي النصف الثاني من الأربعينات عاود المستورد من الآلات كماً ونوعاً الارتفاع من جديد. لقد أصبح الشراء أكثر تطوراً من السابق، إذ أصبح عليه أن يواكب اقتراب المشروع الصهيوني من مرحلة إعلان الدولة. مشروع الشراء في تلك الفترة حسب وصف المصادر الصهيونية كان ذلك «المشروع الضخم الذي يتشكل

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٩١.
(٣٤) انظر: الموسوعة اليهودية.
(٣٥) النظام الاقتصادي في فلسطين، ص ٢٩٢، النسب مستخرجة.
(٣٦) Polkehn, «The Secret Contacts: Zionist - Nazi Relations, 1933 - 1941,» p. 67.
(٣٧) النظام الاقتصادي في فلسطين، ص ٣٢١.

بالتدرج» والذي كان «عملياً وذا صبغة رسمية» أي «من عمل دولة »[٣٨] رغم أن الدولة لم تكن قد قامت بعد.

ترافق التوسع في استيراد الآلات، واستطراداً نمو الصناعة، مع تطور مماثل في استهلاك الكهرباء في الصناعة. كانت مبيعات شركة الكهرباء للصناعة سنة ١٩٢٧ مليوناً و٥٠٠ ألف كيلووات. بلغت سنة ١٩٣٣ ستة ملايين و٥٧٥ ألف كيلووات. أما سنة ١٩٣٧ فقد تجاوزت الـ ٢٠ مليون كيلووات[٣٩]، ثم قفزت لتبلغ ٧٠ مليون كيلووات سنة ١٩٤٥[٤٠]، ولا تتوافر معلومات دقيقة عن العامين ١٩٤٨ و١٩٤٩ ولكن يمكن الاستدلال على ذلك من الرقم المتوافر والخاص بالعام ١٩٥٠ حيث بلغ استهلاك الصناعة من الكهرباء ١٤١ مليون كيلووات[٤١]. أياً كانت نسبة التطور التي حدثت بين ١٩٤٥ و١٩٤٨، قياساً لما تطور عليه الوضع بين ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠، فإن ذلك يعني أن انتاج الكهرباء واستهلاكها قد حققا قفزات واسعة جدا، هي مقدمات ونتائج في آن معاً، للتطور الصناعي الذي حدث.

شهدت العمالة الصناعية اليهودية تطوّراً موازياً للنمو الذي عرفته الصناعة اليهودية. فلقد ارتفع عدد العاملين من ٤,٧ آلاف شخص سنة ١٩٢٢ إلى ١٠,٩ آلاف شخص سنة ١٩٢٩ إلى ١٩,٥ ألفاً سنة ١٩٣٣، ووصل العدد سنة ١٩٣٦ إلى أكثر من ثلاثين ألفاً[٤٢]. وبين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ تضاعف العدد[٤٣]، وبلغ عدد العاملين في الصناعة سنة ١٩٤٧ ما يزيد على سبعين ألف شخص[٤٤] وهو عدد لا يستهان به بالمقارنة مع عدد المستوطنين اليهود (ذلك الوقت) البالغ ٦٤٥ ألف نسمة. بذلك تكون نسبة العاملين في الصناعة حوالى ١٠,٨ بالمائة من السكان وهي نسبة عالية حتى بالمقارنة مع النسبة سنة ١٩٨٥ والتي كانت ٧ بالمائة، إذ بلغ عدد

---

(٣٨) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية الرسمية، ص ٦١ ـ ٦٢.

(٣٩) النظام الاقتصادي في فلسطين، ص ٣٢٠.

(٤٠) اللجنة الانغلو ـ اميركية: مسح فلسطين، ص ٥١٣.

(٤١) Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1967*, p. 398.

يشير المصدر نفسه إلى أن نصيب الصناعة من الكهرباء قد كان عام ١٩٤٨، ٧١ مليون كيلووات. ولم نعتمد هذا الرقم رغم وروده في مصدر اسرائيلي رسمي، نظراً لتضاربه مع الرقم المعطى من مصدر آخر عن استهلاك الصناعة من الكهرباء، انخفاض الرقم المعطى لعام ١٩٤٨ بالقياس لما كان عليه عام ١٩٤٥، ربما يعود للاستثنائية التي شهدها العام المذكور، لناحية أن الاستهلاك من الكهرباء لا يعكس الطاقة الانتاجية المتوافرة.

(٤٢) النظام الاقتصادي في فلسطين، ص ٣١٢ ـ ٣١٣.

(٤٣) اللجنة الانغلو ـ اميركية: مسح فلسطين، ص ٥١٣. يشير المصدر إلى أنه بافتراض أن عدد العاملين في الصناعة عام ١٩٣٩ كان ١٠٠ بالمائة، فإن عددهم عام ١٩٤٢ بلغ ٢٠٠ بالمائة، وعام ١٩٤٤، ٢٠٩ بالمائة وعام ١٩٤٥، ٢٢١ بالمائة مما كان عليه عام ١٩٣٩.

(٤٤) Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1967*, p. 374.

العاملين في الصناعة ٢٩٨ ألف شخص[٤٥] من أصل أربعة ملايين و٢٦٦ ألف نسمة[٤٦].

تجنباً لسوء الفهم ثمة ضرورة للإشارة إلى أن الحديث عن العمالة الصناعية سنة ١٩٨٥ مقارنة بالعام ١٩٤٧، لا بد وأن يفهم في سياق تزايد كثافة الترسمل في العام ١٩٨٥ قياساً بما كان عليه الأمر عام ١٩٤٧، مع ما لذلك الأمر من أثر كبير في مدلول العمالة الصناعية ونسبتها من قوة العمل أو مجمل السكان.

الأمر المؤكد أن ارتفاع نسبة العمالة الصناعية، وبمقدار ما تعكس الموقع المتقدم للصناعة، فإنها تأكيد على أن تركيب السكان اليهود حسب الفئات العمرية المختلفة كان يتميز بغلبة نسبة من هم في سن النشاط الجسدي، وعلى الأخص الفئة العمرية ٢٠ ـ ٤٤ سنة.

ترافقت زيادة العمالة الصناعية اليهودية مع ميل متزايد نحو ارتفاع متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة، إذ زاد بالمتوسط من ٢,٦ عامِلَيْن للمنشأة الواحدة سنة ١٩٢٢ إلى ٤,٤ عمال سنة ١٩٢٩ إلى ٥,٤ عمال سنة ١٩٣٦[٤٧] إلى ١٢,٧ عاملاً عام ١٩٤٧[٤٨].

إضافة إلى ما تقدم، كانت الصناعة اليهودية تشهد ميلاً نحو التمركز تمثل بتزايد نصيب المنشآت الصناعية الكبيرة من اجمالي قوة العمل الصناعية. فلقد ارتفع نصيب المنشآت الصناعية التي تشغّل كل منها أكثر من ٥٠ عاملاً، من ٢٦,٧ بالمائة سنة ١٩٢٨[٤٩] إلى ٣٥ بالمائة سنة ١٩٣٧ وإلى ٥٠ بالمائة من اجمالي قوة العمل اليهودية العاملة في الصناعة سنة ١٩٤٧[٥٠]. واستمر هذا الميل المتدرج في السنوات التالية، ليبلغ مداه في حقبة ما بعد قيام الدولة.

سوق البضائع الصناعية اليهودية: لم يكن التوسع الصناعي ممكناً لولا توافر السوق التي ساعدت عوامل عدة على توسيعها بشكل يلائم أكثر فأكثر التوسع الصناعي المطّرد. وعند الحديث عن السوق لا يبقى الأمر قاصراً على المستهلكين اليهود بل يشتمل على هذه النسبة أو تلك من المواطنين الفلسطينيين العرب. فضلاً عن ذلك، فإن الانتاج اليهودي قد بحث لنفسه عن منافذ تسويقية خارجية، ولم ينقصه النجاح على هذا الصعيد.

تميز المستهلكون اليهود هؤلاء بطلبات استهلاكية واسعة نظراً لاعادة توطينهم، وبالتالي

---

(٤٥) Ibid., 1986, p. 371.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣.

(٤٧) النظام الاقتصادي في فلسطين، ص ٣١٢ ـ ٣١٣.

(٤٨) Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., 1967, p. 394.

في عام ١٩٤٧، كان عدد العاملين في الصناعة ٧١٢٦٧ عاملاً. أما عدد المنشآت الصناعية فقد كان ٥٥٨٠ منشأة.

(٤٩) النظام الاقتصادي في فلسطين، ص ٣٠٥.

(٥٠) اللجنة الانغلو ـ اميركية: مسح فلسطين، ص ٥٠٩.

حاجتهم لكل شيء تقريباً. فليس من قبيل المصادفة أن أولى الصناعات التي جرى الالتفات إليها، كانت صناعة الاسمنت ومواد البناء والأثاث . . . كما لبّى المستهلكون العرب جزءاً من حاجاتهم من الانتاج اليهودي. كان للمقاطعة العربية الشاملة في فلسطين التي استمرت لفترة محدودة أثرها الكبير ولكنها لم تستمر، الأمر الذي أدى إلى تزايد استقطاب الانتاج اليهودي للمستهلكين العرب، وساعد على ذلك أكثر من عامل، فلقد «بدأت سياسة حماية الصناعات المحلية في فلسطين في سنة ١٩٢٧ . . . ومنذ سنة ١٩٢٧ القوانين تعدّل لصالح زيادة الحماية . . . ويعزى إلى هذه الحماية قسم كبير من التقدم الصناعي الذي تم في البلاد بعد الحرب الكبرى»(٥١).

ترتب على قيام الحرب العالمية الثانية، فيما ترتب، تراجع الصادرات البريطانية إلى فلسطين، الأمر الذي جعل السوق الفلسطينية، حكراً على الصناعة المحلية، تقريباً، التي استفادت من الحواجز الجمركية التي كانت قد سنّتها بريطانيا، لحماية صادراتها إلى فلسطين في مواجهة صادرات الدول الأخرى. رغم انتهاء الحرب الثانية، لم تتمكن بريطانيا من استعادة اسواقها القديمة بشكل كامل. وعلى ذلك بقيت السوق الفلسطينية حكراً على الصناعة المحلية، دون منافسة جدية، حتى عام ١٩٤٨ تاريخ قيام دولة اسرائيل. فضلاً عما تقدم، فإن بريطانيا نفسها، وفي ضوء اضطراب خطوط المواصلات بينها وبين قواتها وراء الحدود إبّان الحرب العالمية الثانية، كانت تعتمد على المصادر المحلية في تزويد القوات بجزء من حاجاتها. على هذا الصعيد لعبت فلسطين، والصناعة اليهودية تحديداً، دوراً كبيراً في توفير ما أمكنها من مستلزمات الجيوش البريطانية العاملة في المنطقة العربية.

وجدت الصناعة اليهودية في الأسواق الخارجية منفذاً مهماً لها. وعلى هذا الصعيد «عمدت إدارة الصناعة والتجارة التابعة للوكالة اليهودية إلى الترويج للبضائع اليهودية بوسيلتين: تمثلت الأولى في (وضع اليد) على السوق المحلية . . . والثانية في توسيع قاعدة تجارة الصادر عن طريق مؤسسة التجارة الخارجية التي قامت على عرض البضائع اليهودية الفلسطينية بالخارج»(٥٢). على الصعيد الأول نشطت من «خلال الاتفاقيات الجماعية . . مع عدد من المستوردين . . . تقضي بعدم استيراد البضائع التي كانت تنافس الانتاج المحلي»(٥٣). على المستوى الثاني حاولت خلق سوق رائجة، إن من خلال ازالة الحواجز الجمركية مع البلدان العربية المحيطة، أو عقد اتفاقات تجارية ملائمة مع الدول الأجنبية البعيدة. كانت محصلة هذا النشاط رفع قيمة الصادرات لتبلغ سنة ١٩٤٥، ١١,١ مليون جنيه من بينها ٢,٧ مليون جنيه إلى البلدان العربية، و٨,٤ ملايين جنيه إلى البلدان الأخرى. ما صدّر سنة ١٩٤٥ كان يساوي

---

(٥١) النظام الاقتصادي في فلسطين، ص ٢٨٩.

(٥٢) سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ انشائها وحتى قيام دولة اسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨، ص ٤٧٥.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٤٧٥.

١٧,٥ بالمائة من اجمالي الانتاج الصناعي اليهودي لذلك العام[٥٤].

على هذا الصعيد كانت الوكالة اليهودية تتصرف بوصفها دولة داخل دولة، أمّا بالنسبة إلى السوق المحلية أو الاتفاقات الخارجية، فكانت الوكالة اليهودية تتصرف بوصفها حكومة موازية لحكومة الانتداب. وكانت الوكالة احياناً تجري الاتصالات مباشرة، وأحياناً أخرى، تحت مظلة حكومة الانتداب، حيث كان يذهب مندوبو الوكالة بوصفهم ممثلي سلطات الانتداب والذين يتكلمون باسمها[٥٥].

٢ ـ الزراعة والاستيطان الزراعي

احتل الاستيطان الزراعي موقعاً بارزاً في المخططات العملية التي وضعت أو نفذت لتحقيق المشروع الصهيوني. فلقد تصرفت الحركة الصهيونية بدرجة عالية من الجدية مع شعار «احتلال الأرض» ومن أجل ذلك انشأت الهيئات المتخصصة لتحقيق هذا الشعار. لم يكن ينقص الحركة الصهيونية الظروف السياسية أو الموارد المالية أو الدفع السياسي كي تحقق نجاحاً على هذا الصعيد. فضلاً عن ذلك كان الاستيطان الزراعي اليهودي قد بدأ قبل اقامة المنظمة الصهيونية العالمية. في هذا الصدد لا نهدف إلى أكثر من عرض حجم الركيزة الزراعية التي تمكنت الحركة الصهيونية من اقامتها في فلسطين قبل ١٩٤٨، هذا مع العلم أن هذه الركيزة ليست هي ما اعتمدت عليه اسرائيل لاحقاً، لناحية أن مترتبات حرب ١٩٤٨ قد وسعت تلقائياً من حجم القاعدة الزراعية، بمقدار جملة الأرض الفلسطينية التي وقعت تحت الاحتلال الصهيوني.

بلغ مجموع المساحة التي كان يستثمرها اليهود في شتّى الاستعمالات نحو مليون و٦٦٦,٧ ألف دونم. وهذه كانت عبارة عن «مليون و٤٩١,٧ ألف دونم اجمالي ملكية اليهود»مضافاً إليها «حوالي ١٧٥ ألف دونم من أملاك الدولة كانت في حوزتهم أيضاً على أساس الاستئجار لآجال طويلة». إن القيمة الفعلية لرقم المساحة التي كان يستثمرها اليهود، «أكبر شأناً مما يستدل من الرقم بذاته بالنظر لجودة هذه الأراضي إذ انها تشمل نحو خمس الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين. . .»[٥٦]. كما «تتوجب الاشارة إلى أن القيمة الاقتصادية لأملاك اليهود هي أعلى مما يبدو من الأرقام المسجلة أعلاه إذا أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة عالية جداً من هذه الأملاك تقع في مناطق المدن والقرى العمرانية وفي المناطق المزروعة فواكه أو الصالحة للزراعة عموماً في حين أن

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٤٧٩.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٤٧٨ ـ ٤٨٢، إذ يشير أن الوفد الذي ذهب لمفاوضة مصر بشأن عقد اتفاق تجاري كان مشكّلاً من مدير المالية في الحكومة (سلطة الانتداب) ورئيس مؤسسة الصناعات اليهودية ورئيس ادارة التجارة والصناعة التابعة للوكالة اليهودية. كذلك مباحثات اعضاء من اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية مع سلطات الانتداب «بهدف اعطاء الوكالة اليهودية حق الانفراد بعقد الاتفاقات التجارية الخارجية،» ص ٤٨٢. وقد «حققت الوكالة في مباحثات مشابهة مع ممثلين من تركيا».

(٥٦) صايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، ص ٧٥، و٧٧.

نسبة منخفضة جداً تقع في المناطق غير الصالحة للزراعة[٥٧]. وفيما يلي الجدول رقم (١ ـ ٣) الذي يوضح لنا ما تقدم.

جدول رقم (١ ـ ٣)
توزيع الأراضي بموجب الصنف والمالك في أواخر الانتداب

أ ـ فلسطين باستثناء منطقة النقب (المساحة بالدونمات)

أصناف الأراضي	العرب	اليهود	املاك الدولة	الآخرون	المجموع
مناطق المدن	٦٠,٦٠٨	٧٤,٦٢٠	١٢,٥٢٨	١٣,٦٤٤	١٦١,٤٠٠
الطرقات في المدن	-	-	٢٢,٢٣٦	-	٢٢,٢٣٦
مناطق العمران في القرى	٣٣,٥٢٨	٤١,٦٩٦	٣٨٤	١,٢٦٨	٧٦,٨٧٦
الحمضيات	١٣٥,٢٦٨	١٣٩,٧٢٨	١,٤٣٦	٤,٩١٦	٢٨١,٤٤٨
أشجار مثمرة أخرى	١,٠٢٢,٦٠٨	٩١,٦٤٨	١٨,١٦٤	١١,٦٤٠	١,١٤٤,٠٦٠
أراضٍ مروية	٣١,٤٦٤	٣,٠٩٦	٣٠,١٠٤	-	٦٥,١٦٤
أراضٍ مزروعة (قابلة للزراعة)	٤,٥٤١,٥٤٤	٨٧٦,٦٢٠	٢٣١,٦٦٤	٦٥,٠٤٨	٥,٧١٤,٨٧٦
أراضٍ غير قابلة للزراعة	٤,٨١٣,٢٨٨	١٩٣,٠٤٤	٣٧٢,٦٨٨	٤٥,٥٢٨	٥,٤٢٤,٥٤٨
غابات	-	٥,٥١٦	٨٤٩,٩١٢	-	٨٥٥,٤٢٨
المجموع	١٠,٦٣٨,٤٠٨	١,٤٢٦,٤٦٨	١,٥٣٩,١١٦	١٤٢,٠٤٤	١٣,٧٤٦,٠٣٦

ب ـ منطقة النقب

أصناف الأراضي	العرب	اليهود	املاك الدولة	الآخرون	المجموع
مناطق المدن	١,٥٢٤	٨٠	١,٨١٦	٤	٣,٤٢٤
الطرقات في المدن	-	-	٤٦٤	-	٤٦٤
أراضٍ مزروعة (قابلة للزراعة)	١,٩٣٤,٨٤٨	٦٥,١٥٢	-	-	٢,٠٠٠,٠٠٠
اراضٍ غير قابلة للزراعة	-	-	١٠,٥٧٣,٠٩٦	-	١٠,٥٧٣,٠٩٦
المجموع	١,٩٣٦,٣٧٢	٦٥,٢٣٢	١٠,٥٧٥,٣٧٦	٤	١٢,٥٧٦,٩٨٤
المجموع العام (أ + ب)	١٢,٥٧٤,٧٨٠	١,٤٩١,٧٠٠	١٢,١١٤,٤٩٢	١٤٢,٠٤٨	٢٦,٣٢٣,٠٢٠
النسبة المئوية للمجموع	٤٧,٧٩	٥,٦٧	٤٦,٠٠	٠,٥٤	١٠٠,٠٠

المصدر: يوسف صايغ، الاقتصاد الاسرائيلي، ط ٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٥٧) المصدر نفسه.

كثافة العلم والرسملة في الزراعة اليهودية: فضلاً عن نوعية الأراضي، كانت الزراعة اليهودية تتمتع بكثافة العلم ورأس المال المستخدمين بها. لقد «كانت هـذه المستعمرات تتمتع برساميل انتاجية هائلة وبخدمات ومؤسسات متنوعة عالية التنظيم»[٥٨] . لقـد كان هنالك في القطاع الزراعي، فضلاً عن المستعمرات التي أنشئت «ما أقيم في هذه المستعمرات من أبنية ومكائن ومعدات ووسائل استصلاح للأرض ومن خدمات تعليمية وتدريبية وصحية وثقافية ومن تعاونيات ومؤسسات استثمار علمي للأرض، ومن انتاجية زراعية مرتفعة في حقل انتاج الحبوب أو الخضار أو الفواكه أو الدواجن أو الألبان، وهنالك تنمية الموارد المائية وزراعة الغابات والحمضيات (بحيث كان اليهود يملكون نحو نصف مزارع الحمضيات في فلسطين) والتشجير عامة، وهنالك تخطيط للزراعة عامة بما في ذلك الارشاد الزراعي وتنظيم الدورة الزراعية واختيار أفضل البذور للزرع»[٥٩].

ما تقدم في أحد وجوهه كان نتاج الاهتمام بالأبحاث التي كانت تقوم بها المؤسسات العلمية اليهودية في مجالي النبات والحيوان. أقدم هذه المؤسسات القسم المختص في مدرسة «مكفه اسرائيل الزراعية» وقد أسس في سنة ١٨٧٠ جمعيـة الاستعمار اليهوديـة الفلسطينية وكذلك الجامعة العبرية، قامتا بأبحاث زراعية بواسطة دوائر الجامعة لعلم الحيوان والكيمياء والطفيليات والصحة والبكتريولوجيا. على أن الأبحاث الزراعية المنظمة الشاملة قد حصرت في محطة رحوبوت التابعة للوكالة اليهوديـة[٦٠]. «هذه المحطة المركزيـة للأبحاث، والتابعـة للوكالة اليهودية، تعمل في عشرة أقسام هي: الكيمياء الزراعية، تغذية الحيوانات وحقول الحيوانات، باثولوجيا النباتات (أمراضها)، الحشرات والهوامّ، فسيولوجيا وتأصيل الأشجار البستانية، الزراعة الحقلية، تأصيل النباتات، البستنة العامة، الاقتصاد الزراعي، الارشاد. وفضلاً عن هذه المحطة المركزية، هناك ثلاث محطات فرعية وخمسة مختبرات تعاونية اثنان منها لمشاكل الأشجار الحمضية وثلاثة للمشاكل المتعلقة بالزراعة المختلطة»[٦١].

وبدلاً من أن تتوسع حكومة الانتداب في مجال الأبحاث الزراعية التي كانت قد بدأت بها «تقرر منذ عدة سنـوات [الحـديث سنـة ١٩٣٨]، بغية تقليل تجاوز العمل والجهود والموارد وتثنيتها، أن بعض الأبحاث الخاصة الجوهرية التي تقوم بها الحكومة عادة. . . يمكن القيام بها بأكثر اقتصاد وتوفير في محطة التنقيب التابعة للوكالة اليهودية، بموجب نظام تقديم المساعدات المالية من قبل الحكومة. . . وقد قدمت الحكومة إلى هذه المحطة في سنة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ مساعدات. . . كما أنها استمرت في مساعدتها هذه»[٦٢].

لم تكن الزراعة اليهودية خلواً من المشاكل التي كانت حصيلتها «أرباحاً صافية منخفضة جداً» ولكن الانخفاض «لا يعود إلى تدني انتاج الأرض بقدر ما يعود إلى المبالغة بالرسملة في المباني والمكائن والمعدات وإلى عوامل تنظيمية وتقنية أخرى»[٦٣]. لكن هذا النوع من المشاكـل، الصحيح بمعيار

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٨٠.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ٨٠
(٦٠) النظام الاقتصادي في فلسطين، ص ٢٤٨.
(٦١) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.
(٦٣) صايغ، الاقتصاد الاسرائيلي، ص ٨٢.

الواقع الذي كان قائماً قبل ١٩٤٨، تلاشى مع الواقع الجديد الذي استجد بعد ١٩٤٨. كانت الرساميل الموظفة، سواء في المباني أو المكائن أو المعدات أو الأبحاث، أكثر من حاجة المساحة المزروعة التي استطاع اليهود تملّكها في فلسطين. ولكن تبدل أحد طرفي المعادلة، أي المساحة المزروعة، بعد ١٩٤٨ وسيطرة الصهيونيين على أملاك العرب، أسقط تلقائياً «المبالغة في الرسملة» التي كانت قائمة حين كان اليهود يملكون نسبة ضئيلة من مساحة فلسطين أو الأراضي الزراعية فيها. تجدر الإشارة إلى أن مجمل الأراضي التي كانت بحوزة اليهود أواخر عهد الانتداب بلغت مليوناً و٧٧٥ ألف دونم، في حين حصلوا من جراء طرد عرب فلسطين من أرضهم سنة ١٩٤٨ على ستة ملايين و٦٠٦ آلاف دونم اضافية[٦٤] من الأراضي الزراعية أو الصالحة للزراعة. على أي حال، ان وقوع هذه الأراضي من جملة ما وقع في أيدي الصهيونيين، لم يحل مشكلة المبالغة بالرسملة فحسب، بل حل مشاكل عدة، اقتصادية وسياسية في آن معاً.

رابعاً: الممتلكات العربية التي وقعت بيد الصهيونيين سنة ١٩٤٨

لم تبدأ اسرائيل، سنة ١٩٤٨ انطلاقاً مما راكمته الحركة الصهيونية في السنوات التي مضت على نشاطها في فلسطين فقط، بل أضافت إلى ذلك غالبية ما راكمه عرب فلسطين على مدى تاريخهم حتى ١٩٤٨. ينطبق ما تقدم على الأملاك العامة والأملاك الخاصة في آن معاً. تلك الأملاك، التي كانت تشكل فضلاً عن السكان بنية اجتماعية كاملة لا يمكن التعبير عنها أو تقويمها بأرقام نقدية. انها مسألة تتجاوز الاقتصاد الى السياسة لأنها في المحصلة الأولى والأخيرة الوجود الوطني نفسه. كانت خسارة عرب فلسطين على هذا الصعيد مكسباً صافياً بالنسبة إلى الحركة الصهيونية التي أعلنت دولتها.

يبلغ إجمالي مساحة فلسطين (يابسة ومغطاة بالمياة) ٢٧ ألفاً و٢٧ كلم². أما المساحة التي قامت عليها اسرائيل بموجب خطوط الهدنة عام ١٩٤٩، فقد كانت ٢٠ ألفاً و٧٧٠ كلم²، أي ٧٦,٨ بالمائة من مساحة فلسطين. في حين أنّ مجموع المساحة التي كان يستثمرها اليهود في شتى المجالات قبل ١٩٤٨، لم تتجاوز ٦ بالمائة من اجمالي مساحة فلسطين. ابتلاع الحركة الصهيونية لهذه المساحة الاضافية من الأرض، أدّى أيضاً إلى ابتلاع ما عليها من أملاك عامة أو خاصة.

إن «الملكيات العامة» هي في جوهرها ملكيات عربية خاصة، إنها حصيلة ما اقتطع بشكل مباشر أو غير مباشر من جهود الأفراد ودخلهم على مدى التاريخ وقامت بإنفاقه السلطات المتعاقبة

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٠٩، الرقم المعطى مستخرج على أنه حصيلة جمع المساحات الزراعية المختلفة المعطاة في المصدر نفسه.

باسم الأفراد ولمصلحتهم. إن وضع الدولة يدها على الأملاك العامة، لا يجرد الأفراد من حقوقهم الشخصية أو من نصيبهم في هذه الأملاك. حتى وإن منع هؤلاء الأفراد من التصرف بهذه الحقوق الشخصية (الفردية) فإن الأملاك العامة هي في الجوهر ملكيات فردية مجمعة ـ ملكيات مجتمعية ـ تديرها الدولة بوصفها ممثلة/ نائبة لهؤلاء جميعاً.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول ان الملكيات العامة، هي ملكية عربية، نظراً لأن حصة العرب لا تحدد في ضوء نسبتهم من عدد السكان في تاريخ محدد فقط، بل بمقدار اسهامهم في تكوين هذه الملكية العامة التي تشكلت على مدى تاريخى طويل، والذي لا يمكن أن يقارن البتة، بإسهام اليهود في تكوين هذه الملكية العامة، والذي يعود في أحسن الأحوال لثلاثين عاماً سبقت ١٩٤٨. على أي حال، وأياً كانت طريقة الحساب والتوزيع فلقد عادت على الحركة الصهيونية من جراء هزيمة ١٩٤٨ الملكيات العامة التي تكونت تاريخياً على حساب دخل العرب أساساً، ومن الموارد المقتطعة منها.

الممتلكات الفردية العربية التي وقعت بأيدي الصهاينة متعددة ومتنوعة، ويمكن تلخيصها بالعناوين الرئيسية التالية: ١ ـ المساكن؛ ٢ ـ المباني: المصانع والمكاتب والمحال التجارية والفنادق والمطاعم... الخ؛ ٣ ـ تجهيزات المصانع والمشاغل ومحال التصليح والصيانة والحرف اليدوية؛ ٤ ـ وسائل النقل والمواصلات؛ ٥ ـ الأثاث والأمتعة الشخصية؛ ٦ ـ المواشي والدواجن؛ ٧ ـ حسابات البنوك والأمانات؛ ٨ ـ الأراضي؛ ٩ ـ المخزون السلعي ستوكات البضائع على أنواعها؛ ١٠ ـ تجهيزات المكاتب(٦٥).

بلغ التقدير الاجمالي للممتلكات الفردية سنة ١٩٤٨، ٧٥٦,٧ مليون استرليني(٦٦). ويمكن اعتماد المبالغ التي انفقتها الحركة الصهيونية طيلة الفترة ما قبل ١٩٤٨، مؤشراً لقياس الأهمية النسبية التي كانت لإضافة الممتلكات الفردية العربية إلى ما كان بيد الصهيونيين أصلاً. لقد وصلت تلك المبالغ وفق أفضل التقديرات إلى حوالى ٢٠٠ مليون جنيه استرليني، أي ما يساوي ٢٦ بالمائة من قيمة الممتلكات الفردية لعرب فلسطين التي حصل عليها الصهاينة، علماً بأنّ طرفي المعادلة محل النسبة لا يعنيان الأمر نفسه، لناحية أن الـ ٢٠٠ مليون جنيه التي تدفقت على فلسطين من مصادر صهيونية أو غير صهيونية لم تذهب جميعها للتكوين الرأسمالي، في حين أن المبلغ المتعلق بثروات عرب فلسطين الفردية، هو قيمة سلع عينية. لذا فإن النسبة المستخرجة هي نسبة غير عادلة لناحية أن رقم الـ: ٢٠٠ مليون جنيه رقم مضخم بنسبة ذلك الجزء الذي انفق في مجالات غير انتاجية.

---

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٠٤.
(٦٦) المصدر نفسه، ص ١١٠.

حتى ولو اسقطنا تحفظنا السابق، فإن الثروة الفردية العربية التي تقدر بـ ٧٥٦,٧ مليون جنيه تبقى تشكل اضافة هائلة لأنها تساوي ٣,٧ أضعاف ما تدفق من موارد مالية على الحركة الصهيونية خلال كل فترة نشاطها في فلسطين ما قبل ١٩٤٨. بذلك تكون الحركة الصهيونية، ونتيجة لحدث سياسي من مستوى حرب ١٩٤٨، قد حصلت على ركيزة اقتصادية اضافية تبلغ اضعافاً مضاعفة للركيزة التي بنتها بجهودها المالية الخاصة. هذا المكسب يرتفع إلى مستويات جديدة حين تضاف قيمة الممتلكات العامة التي دفع ثمنها، وعلى مدى التاريخ، عرب فلسطين.

في ختام هذا الفصل نستطيع الاجابة عن السؤال الذي سبق طرحه في البداية، لناحية أن التجربة الاقتصادية لاسرائيل بعد ١٩٤٨ بدأت من نقطة متقدمة جداً قوامها عوامل شتّى، لعل أبرزها على الاطلاق وقوع معظم الأرض الفلسطينية تحت السيطرة الصهيونية. فذلك لم يكن حدثاً سياسياً فحسب، بل حدثاً اقتصادياً من الدرجة الأولى نظراً لما عاد على الصهيونية من موارد مجانية كانت تخص عرب فلسطين الذين هُجِّروا من وطنهم.

فضلاً عن ذلك فقد تمكن اليهود في فلسطين قبل ١٩٤٨ وعلى مدى ثلاثين عاماً من الانتداب، وبكلمة أدق الاحتضان، البريطاني، من إرساء بنى اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية جعلت منهم دولة داخل دولة. وحين أعلنت الدولة سنة ١٩٤٨ استمرت البنى نفسها، وإن تبدل اسمها أو وضعها القانوني.

الفَصْل الثّاني

المَوارِدُ البَشَرِيَّة

مدخل

الهدف المحدد لهذا الفصل هو محاولة تقديم صورة شاملة قدر الإمكان عن التطور الكمي والنوعي الذي لحق بموارد اسرائيل البشرية خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥. خضع موضوع هذا الفصل لأكثر من شكل من أشكال المعالجة قبل أن يستقر على صيغته الراهنة، التي هي تكثيف وتوحيد لقراءة مستقلة وموسعة لموضوعي الهجرة والسكان كل على حدة. وإذا كانت الصيغة السابقة تسمح بتوفير صورة تفصيلية عن موضوعي الهجرة والسكان، فإن ما أثبت في هذا الفصل وفق صيغته الحالية هو تلك المسائل ذات المساس المباشر بموضوع هذا الكتاب أي الشأن الاقتصادي فقط. وهذه الاشارة تهدف إلى تفسير تجاهل مسائل سكانية مهمة جداً ولكنها تقع خارج مهمة هذا الكتاب.

وفي محاولة لمراعاة خصوصية التجربة قيد البحث، سيجري تناول الموضوع من ضمن مستويين. الأول: الصيغة التقليدية المعروفة، أي توفير صورة اجمالية عن تطور الموارد البشرية ودرجة تأهيلها؛ أما الثاني فيستهدف معالجة الجوانب الخاصة بالتجربة الاسرائيلية ،وتحديداً دور الخارج، في صناعة تلك التجربة. وإذا كان دور الهجرة في تكوين موارد اسرائيل البشرية محل اتفاق، فإن ما هو محل اتفاق أقل مساهمة الخارج في تكوين مواردها العلمية. وتنبع أهمية النقطة السابقة من أنه بقدر توفير صورة دقيقة عن نوعية الهجرة لاسرائيل نستطيع اخراج تجربة الأخيرة من نطاق الأسطورة التي تلح عليها الدعاية الصهيونية إلى حيز العقل والأسباب المادية الكامنة وراء أيّ نجاح حققته.

وعلى الرغم من أهمية الحديث الإجمالي عن اسهام الخارج في مد اسرائيل بقوة العمل عالية التأهيل، إلاّ أن ذلك لا يُظهر ، كما يجب، الاختلاف الكبير جداً في أهمية ونوعية الهجرة

تبعاً لاختلاف الفترات. تنبع أهمية التمييز بين نوعية الهجرة حسب الفترات الزمنية المختلفة من كونها توّفر لنا تفسيراً صالحاً للتبدلات الجوهرية التي طرأت على السياسة الاقتصادية لاسرائيل تبعاً لاختلاف الفترات. سيكون ممكناً لاحقاً ملاحظة التوافق الزمني بين التطور النوعي الهائل الذي لحق بتركيب الهجرة خلال فترة السبعينات، وبين تزايد الدعوات إلى التحول نحو الصناعات الكثيفة والمهارة القائمة على العلم، وبين التحول الذي طرأ على الفكر السياسي والاستراتيجية العليا لإسرائيل خصوصاً لناحية الدعوة للعمل على التفوق النوعي وتحويل إسرائيل إلى دولة اقليمية كبرى.

يفرض ما تقدم استدراكاً وإيضاحاً: أما الاستدراك فهو التأكيد على تعدد العوامل وراء التحولات محل الحديث، وإن كان ذلك لا يلغي خصوصية الدور الذي كان لنوعية الهجرة في عقد السبعينات على تلك التحولات. من جانب ثان، لا بد من التأكيد على أن قدرة اسرائيل على الاستيعاب السليم لمهاجري هذه الحقبة، وعلى احداث تحولات جذرية وسريعة في سياستها وبنيتها الاقتصادية، ما كانت لتتم لولا القفزة الهائلة التي شهدتها مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية لاسرائيل خلال الفترة نفسها. ولسوف نتناول هذه المسألة في الفصل الخاص بذلك.

أما الايضاح، فهو اعتبار ما تقدم سبباً كافياً للتوغل في بعض التفاصيل اللازمة لابراز بعض المسائل التي قد تبدو ثانوية، مع أنها تعلو في أهميتها على مسائل أخرى أكثر أساسية وعمومية. مسائل، ربما تكون ذات فائدة ثانوية لموضوع هذا الفصل، ولكن لها أهمية حاسمة حين يتعلق الأمر بالفصول الأخرى.

أولاً: النمو في عدد السكان

بلغ عدد سكان اسرائيل سنة ١٩٨٥ أربعة ملايين و٢٦٦,٢ ألف نسمة. من بينهم ثلاثة ملايين و٥١٧,٧ ألف نسمة (٨٢,٤ بالمائة) يهود، وما تبقّى، أي ٧٤٩,٥ ألف نسمة (١٧,٦ بالمائة) كانوا من العرب. ويبين الجدول رقم (٢ ـ ١) تطور اجمالي السكان والسكان اليهود والمواطنين العرب ونسبة نمو كل فئة سنوياً، فضلاً عن ذلك تطور نسبة السكان العرب إلى اليهود خلال الفترة بين ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨ ونهاية ١٩٨٥.

يظهر الجدول رقم (٢ ـ ١) طبيعة الانقلاب الديمغرافي الذي حدث في الفترة بين ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨ ونهاية ١٩٨٥، مع أهمية خاصة للسنوات الأولى من تلك الفترة. لقد كان من الأثار المباشرة لحرب ١٩٤٨ تحوّل الغالبية العربية إلى أقلية والعكس صحيح بالنسبة إلى الأقلية اليهودية التي تضاعف عددها بين ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨ ونهاية ١٩٥٠.

مع نهاية ١٩٤٩، لم يكن قد بقي من المواطنين العرب في ما عرف باسرائيل إلا ١٦٠

جدول رقم (٢ ـ ١)

تطور عدد السكان، العرب، اليهود، نسبة كل منهما، نسبة العرب إلى اليهود للفترة، بين ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨ ونهاية ١٩٨٥ (بالألف)

العدد / الفترة	الاجمالي	نسبة العام الحالي للسابق (بالمائة)	يهود	نسبة العام الحالي للسابق (بالمائة)	عرب	نسبة العام الحالي للسابق (بالمائة)	نسبة العرب لليهود (بالمائة)
١٤ أيار/مايو ١٩٤٨	٢٠٤٢,٦	-	٩٤٩,٦	-	١٣٩٣	-	٢١٤,٤
١٩٤٨/١١/٨	-	-	٧١٦,٧	١١٠,٣	-	-	-
نهاية ١٩٤٨	-	-	٧٥٨,٧	١٠٥,٨	-	-	-
نهاية ١٩٤٩	١١٧٣,٩	-	١٠١٣,٩	١٣٣,٩	١٦٠	-	١٥,٧
نهاية ١٩٥٠	١٣٧٣,١	١١٦,٨	١٢٣,٠	١١٨,٦	١٦٧,١	١٠٤,٤	١٣,٨
نهاية ١٩٥١	١٥٧٧,٨	١١٥,١	١٤٠٤,٤	١١٦,٧	١٧٣,٤	١٠٣,٧	١٢,٣
نهاية ١٩٥٢	١٦٢٩,٥	١٠٣,٢	١٤٥٠,٢	١٠٤,٢	١٧٩,٣	١٠٣,٤	١٢,٣
نهاية ١٩٥٣	١٦٦٩,٤	١٠٢,٤	١٤٨٣,٦	١٠٢,٣	١٨٥,٨	١٠٣,٦	١٢,٥
نهاية ١٩٥٤	١٧١٧,٨	١٠٢,٨	١٥٢٦,٠	١٠٢,٨	١٩١,٨	١٠٣,٢	١٢,٥٦
نهاية ١٩٥٥	١٧٨٩,١	١٠٤,١	١٥٩٠,٥	١٠٤,٢	١٩٨,٦	١٠٣,٥	١٢,٤٨
نهاية ١٩٥٦	١٨٧٢,٤	١٠٤,٦	١٦٦٧,٥	١٠٤,٨	٢٠٤,٩	١٠٣,١	١٢,٢٨
نهاية ١٩٥٧	١٩٧٦,٠	١٠٥,٥	١٧٦٢,٨	١٠٥,٧	٢١٣,١	١٠٤	١٢
نهاية ١٩٥٨	٢٠٣١,٧	١٠٢,٨	١٨١٠,٢	١٠٢,٦	٢٢١,٥	١٠٣,٩	١٢,٢
نهاية ١٩٥٩	٢٠٨٨,٧	١٠٢,٨	١٨٥٨,٨	١٠٢,٨	٢٢٩,٨	١٠٣,٧	١٢,٣٦
نهاية ١٩٦٠	٢١٥٠,٤	١٠٢,٩	١٩١١,٣	١٠٣,٦	٢٣٩,٢	١٠٤,٤	١٢,٥
نهاية ١٩٦١	٢٢٣٤,٢	١٠٣,٩	١٩٨١,٧	١٠٣,٦	٢٥٢,٥	١٠٥,٥	١٢,٧
نهاية ١٩٦٢	٢٣٣١,٨	١٠٤,٣	٢٠٦٨,٩	١٠٤,٤	٢٦٢,٩	١٠٤,١	١٢,٧
نهاية ١٩٦٣	٢٤٣٠,١	١٠٤,٢	٢١٥٥,٦	١٠٤,٢	٢٤٧,٦	١٠٤,١	١٢,٧
نهاية ١٩٦٤	٢٥٢٥,٦	١٠٣,٩	٢٢٣٩,٢	١٠٣,٨	٢٦٨,٤	١٠٤,٤	١٢,٧٩
نهاية ١٩٦٥	٢٥٩٨,٤	١٠٢,٨	٢٢٩٩,١	١٠٢,٦	٢٩٩,٣	١٠٤,٦	١٣
نهاية ١٩٦٦	٢٦٥٧,٤	٢٠٢,٢	٢٣٤٤,٩	١٠٢	٣١٢,٥	١٠٤,٤	١٣,٣
نهاية ١٩٦٧	٢٧٧٦,٣	١٠٤,٤	٢٣٨٣,٦	١٠١,٦	٣٩٢,٧	١٢٥,٦	١٦,٤٧
نهاية ١٩٦٨	٢٨٤١,١	١٠٢,٣	٢٤٣٤,٨	١٠٢,١	٤١٣,٥	١٠٥,٣	١٧
نهاية ١٩٦٩	٢٩٢٩,٥	١٠٣,١	٢٥٠٦,٨	١٠٢,٩	٤٢٢,٦	١٠٢,٢	١٦,٨٥
نهاية ١٩٧٠	٣٠٢٢,١	١٠٣,١	٢٥٨٢,٠	١٠٣	٤٤٠	١٠٤,١	١٧
نهاية ١٩٧١	٣١٢٠,٧	١٠٣,٢	٢٦٦٢,٠	١٠٣	٤٥٨,٦	١٠٤,٢	١٧,٢
نهاية ١٩٧٢	٣٢٢٥,٠	١٠٣,٣	٢٧٥٢,٧	١٠٣,٤	٤٧٢,٣	١٠٣	١٧,١

يتبع

تابع جدول رقم (٢ - ١)

العدد / الفترة	الاجمالي	نسبة العام الحالي للسابق (بالمائة)	يهود	نسبة العام الحالي للسابق (بالمائة)	عرب	نسبة العام الحالي للسابق (بالمائة)	نسبة العرب لليهود (بالمائة)
نهاية ١٩٧٣	٣٣٣٨,١	١٠٣,٤	٢٨٤٥,٠	١٠٣,٣	٤٩٣;٢	١٠٤,٤	١٧,٣
نهاية ١٩٧٤	٣٤٢١,٦	١٠٢,٥	٢٩٠٦,٩	١٠٢,١	٥١٤,٧	١٠٤,٣	١٧,٧
نهاية ١٩٧٥	٣٤٩٣,٢	١٠٢	٢٩٥٩,٤	١٠١,٨	٥٣٣,٨	١٠٣,٧	١٨
نهاية ١٩٧٦	٣٥٧٥,٤	١٠٢,٣	٣٠٢٠,٤	١٠٢	٥٥٥	١٠٣,٩	١٨,٣
نهاية ١٩٧٧	٣٦٥٣,٢	١٠٢,١	٣٠٧٧,٣	١٠١,٨	٥٧٥,٩	١٠٣,٧	١٨,٧
نهاية ١٩٧٨	٣٧٣٧,٦	١٠٢,٣	٣١٤١,٢	١٠٢	٥٩٦,٤	١٠٣,٥	١٨,٩٨
نهاية ١٩٧٩	٣٨٣٦,٢	١٠٢,٦	٣٢١٨,٤	١٠٢,٤	٦١٧,٨	١٠٣,٥	١٩,١
نهاية ١٩٨٠	٣٩٢١,٧	١٠٢,٢	٣٢٨٢,٤	١٠١,٩	٦٣٨,٩	١٠٣,٤	١٩,٤٦
نهاية ١٩٨١	٣٩٧٧,٩	١٠١,٤	٣٣٢٠,٣	١٠١,١	٦٥٧,٥	١٠٢,٩	١٩,٨
نهاية ١٩٨٢	٤٠٦٣,٦	١٠٢,١	٣٣٧٣,٢	١٠١,٦	٦٩٠,٤	١٠٥	٢٠,٤
نهاية ١٩٨٣	٤١١٨,٦	١٠١,٣	٣٤١٢,٥	١٠١,١	٧٠٦,٧	١٠٢,٣	٢٠,٧
نهاية ١٩٨٤	٤١٩٩,٧	١٠١,٩	٣٤٧١,٧	١٠١,٧	٧٢٧,٩	١٠٢,٩	٢٠,٩
نهاية ١٩٨٥	٤٢٦٦,٢	١٠١,٦	٣٥١٧,٢	١٠١,٣	٧٤٩,٥	١٠٣	٢١,٣

المصادر: انظر بالنسبة إلى عدد السكان في ١٩٤٨، عدد العرب، في: يوسف صايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، ط ٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ١٠١؛ عدد السكان اليهود بين ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ ونهاية عام ١٩٨٥ وعدد السكان العرب بين ١٩٤٩ ونهاية عام ١٩٨٥، في:
Central Bureau of Statistics (Jerusalem). *Statistical Abstract of Israel, 1986*, p. 26.
وعدد العرب هو حاصل جمع اعداد العرب الذين توردهم الاحصاءات الاسرائيلية حسب طوائفهم: مسلمون، مسيحيون، دروز. وفي أحسن الأحوال تذكرهم بوصفهم «غير يهود»، عدا ذلك لا صفات لهم.

ألف نسمة، وقد تطور عدد هؤلاء ليبلغ في عام ١٩٨٥، ٧٤٩,٥ ألف نسمة. والسبب الأساسي وراء نمو السكان العرب هو التزايد الطبيعي الذي تفاوت معدله السنوي بين ٤,٦ بالمائة كحد أعلى و٢,٢ بالمائة كحد أدنى. ويستثنى من ذلك عدد محدود جداً من السنوات، شهد أحداثاً سياسية ترتب عليها فيما ترتب إضافة سكان عرب جدد مع الأراضي العربية الجديدة التي جرى ضمها لاسرائيل بعد حرب ١٩٦٧.

ثانياً: إسهام الزيادة الطبيعية والهجرة في النمو السكاني

أما السكان اليهود فقد بلغ عددهم سنة ١٩٨٥، ٥٤٠ بالمائة من عددهم في ١٤ أيار/ مايو سنة ١٩٤٨. تحقق أعلى معدل للنمو في عدد السكان اليهود خلال السنوات ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ إذ بلغ ٣٣,٩ بالمائة و ١٨,٦ بالمائة و١٦,٧ بالمائة على التوالي. وفيما عدا ذلك من سنوات (١٩٥٢ ـ ١٩٨٥) تراوح معدل النمو السنوي بين ٥,٧ بالمائة كحد أعلى و١,١ بالمائة كحد أدنى. أما المعدل العام لكامل الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥ فقد بلغ ٤,٦ بالمائة سنوياً[١].

كما هو معروف، فإن مصدر الزيادة في الموارد البشرية هو الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، وقد تفاوتت نسبة اسهام كل منهما تبعاً لاختلاف الفترات. بلغت الزيادة في عدد السكان اليهود خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥ مليونين و٨٩٠,٨ ألف نسمة. وهذا الرقم هو حصيلة الزيادة الطبيعية والتي كانت مليوناً و ٤٨٧ ألف نسمة أي ٥١,٤ بالمائة من اجمالي الزيادة. وما تبقى، أي مليون و٤٠٣,٨ آلاف نسمة يساوي ٤٨,٦ بالمائة من اجمالي الزيادة في عدد السكان اليهود هو عبارة عن صافي ميزان الهجرة.

تفاوتت نسبة اسهام الزيادة الطبيعية والهجرة في تكوين موارد اسرائيل البشرية تبعاً لاختلاف الفترات وكثافة الهجرة اليها، ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٢) نسبة اسهام الهجرة في تكوين موارد اسرائيل البشرية خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥.

جدول رقم (٢ ـ ٢)

إجمالي الزيادة في عدد السكان اليهود، ومقدار ونسبة اسهام الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة في الزيادة للفترة، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥

الفترة	اجمالي الزيادة (بالألف)	الزيادة الطبيعية (بالألف)	صافي الهجرة (بالألف)	نسبة اسهام الهجرة (بالمائة)
١٩٤٨ ـ ١٩٨٥	٢٨٩٠,٨	١٤٨٧	١٤٠٣,٨	٤٨,٦
١٩٤٨ ـ ١٩٦٠	١٢٦١,٦	٣٩٢,٣	٨٦٩,٣	٦٨,٩
١٩٦١ ـ ١٩٧١	٧٥٠,٨	٤١٢,٩	٣٣٧,٩	٤٥
١٩٧٢ ـ ١٩٨٢	٧١٠,٨	٥٣٢,٣	١٧٨,٥	٢٥
١٩٨٣ ـ ١٩٨٥	١٦٧,٦	١٤٩,٥	١٨,١	١٠,٨

المصدر: Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1986*, p. 27.

(١) Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1986*, p. 27.

يشير الجدول رقم (٢ ـ ٢) إلى أكثر من حقيقة لعل أبرزها اسهام الهجرة الكبير جداً في تكوين موارد اسرائيل البشرية. ولكن ذلك يجب ألاّ يحجب مسألة أخرى هي تدنّي نسبة إسهام الهجرة تبعاً لتقدم الفترات. وعلى هذا الصعيد، فمن الأهمية بمكان التمييز بين أكثر من سبب كان وراء ذلك. وهنا يمكن الإشارة إلى ثلاثة عوامل تختلف في دلالاتها وإن اتفقت في نتائجها.

١ ـ ترتب على التزايد المستمر في عدد السكان، زيادة مشابهة في النمو الطبيعي (أي الفرق بين الولادات والوفيات). ففي حين بلغ النمو الطبيعي في أوائل الستينات حوالى ٣٠ ألف نسمة سنوياً ارتفع إلى حوالى ٥٠ ألفاً منذ ١٩٧٥ فصاعداً[٢]. على ذلك، فإن هبوط نسبة إسهام الهجرة مقارنة بنسبة إسهام النمو الطبيعي في تكوين الموارد البشرية يعود إلى الزيادة في النمو الطبيعي دون أن يعني ذلك بالضرورة هبوط الحجم المطلق للهجرة.

٢ ـ فضلاً عما تقدم، فقد هبط فعلاً عدد المهاجرين سنوياً، بعد توقف الهجرة الكثيفة. وفي هذا المجال من الأهمية بمكان التمييز بين أكثر من سبب وراء تراجع حجم الهجرة إلى اسرائيل. ثمة فرق كبير جداً بين أن تكون المشكلة في بلدان المصدر أو أن تكون في اسرائيل نفسها. وفي ضوء أكثر من اعتبار يمكن القول ان المشكلة مزدوجة. نجد دليلاً على ذلك في الهجرة المضادة من اسرائيل التي تعني عجز اسرائيل عن استيعاب هذه النسبة أو تلك من سكانها أو المهاجرين إليها. من جانب ثان، أصبح امزاً معروفاً دور القيود المفروضة على الهجرة اليهودية من بلدان المصدر في تقليل عدد المهاجرين لاسرائيل. وإذا جاز توزيع المسؤولية فإن معظمها يقع على دور بلدان المصدر في منع أو تسهيل أمر الهجرة اليهودية إلى اسرائيل. وعلى افتراض ما تقدم، فإن عودة الهجرة اليهودية من الخارج إلى سابق اسهامها في تكوين الموارد البشرية لاسرائيل يتوقف أساساً على فعل سياسي أو فعل سياسي مضاد.

٣ ـ قللت الهجرة المضادة من نسبة اسهام الهجرة في تكوين موارد اسرائيل البشرية. وإن كان لا يتسع المجال لمناقشة دقيقة وتفصيلية تأخذ بعين الاعتبار الاسباب المختلفة وراء الهجرة المضادة ودلالاتها، فإن ذلك لا يمنع القول بأن وجود أو عدم وجود هجرة تغطي الهجرة المضادة بل تفيض عنها هو الذي يجعل الأخيرة أكثر بروزاً. وعلى سبيل المثال فقد كان أثر الهجرة المضادة سنة ١٩٨٥ أكثر بروزاً من أثرها سنة ١٩٧٤ مع أن حجمها سنة ١٩٧٤ كان ١٨,٦ ألفاً في حين لم تبلغ الهجرة المضادة سنة ١٩٨٥ إلا ١٦,٤ ألفاً. ويعود ذلك إلى أن ميزان الهجرة سنة

---

(٢) أنظر: ـ بالنسبة إلى الفترة، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٦: Ibid., *1967*, p. 20.
ـ بالنسبة إلى الفترة، ١٩٦٧ ـ ١٩٧١: Ibid., *1972*, p. 22.
ـ بالنسبة إلى الفترة، ١٩٧٢ ـ ١٩٨٥: Ibid., *1986*, p. 28.

١٩٧٤ كان موجباً، في حين كان سنة ١٩٨٥ سالباً، وذلك بفعل الهجرة إلى اسرائيل التي كانت ٣١,٣ ألفاً و١١,٧ ألفاً للعامين ١٩٧٤ و١٩٨٥ على التوالي.

وبكلمة أخرى، لا يتحدد أثر الهجرة المضادة، سلباً كان أم ايجاباً، في ضوء حجم الهجرة المضادة فحسب، بل أيضاً في ضوء حجم الهجرة إلى اسرائيل والتي قد تؤمن أو لا تؤمّن تغطية للهجرة المضادة. والحال هذه يتوقف تحول الهجرة المضادة إلى نزيف سكاني بدرجة كبيرة على الهجرة نفسها. هنا ثمة استدراك، لناحية أن الهجرة المضادة كانت ظاهرة دائمة في اسرائيل، ولكن تحولها إلى مشكلة جدية هو رهن وجود أو انعدام الغطاء الذي تؤمنه الهجرة إلى اسرائيل.

على سبيل المقاربة، فإن العلاقة بين الهجرة والهجرة المضادة هي كالعلاقة بين الولادات والوفيات وأثر كل منهما في التزايد الطبيعي للسكان. واذا كان رهان الفريق العربي على تنامي الهجرة المضادة من اسرائيل، فإن جل جهود الأخيرة تنصب على المظهر الأساسي للمشكلة أي توظيف السياسة لفتح الأبواب الموصدة أمام الهجرة اليهودية إلى اسرائيل.

ثالثاً: الهجرة المضادة

يفرض ما تقدم ايضاحين. يتعلق أولهما بحجم الهجرة المضادة، والثاني بنوعية الهجرة المضادة والدلالات الاقتصادية لذلك. ثمة أرقام مختلفة للهجرة المضادة، ولكن الرقم المستخرج من الاحصاءات الرسمية يتراوح بين ٣٣٨,٤ ألفاً و ٣٦٤,٥ ألفاً، وفق طريقة الاحتساب[٣]. يبلغ الرقم المشار إليه حوالى خمس الهجرة إلى اسرائيل خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥. يمكن المجادلة حول دلالات النسبة محل الحديث خصوصاً لناحية اعتبارها مسألة طبيعية في ظل تعدد العوامل المؤثرة في عملية الهجرة والمصاعب التي ترافق عادة عملية الاستيعاب. من جانب آخر، فإن ذلك لا يقلل بأيّ حال من خسارة اسرائيل لهذا الحجم من الموارد البشرية. تبلغ الخسارة مستوى جديداً إذ نأخذ بعين الاعتبار نوعية الهجرة المضادة.

ترتبط الهجرة المضادة في اسرائيل بعوامل شتى لعل أبرزها مقدار ملاءمة أو عدم ملاءمة الظروف الأمنية والاقتصادية. نجد تأكيداً لما تقدم في شبه ترابط مؤشرات الهجرة والهجرة

---

(٣) تورد الاحصاءات الرسمية رقمين مختلفين لعدد المهاجرين إلى اسرائيل. ففي الباب الخاص بالهجرة يرد الرقم على أنه مليونا و٧٦٨ ألفاً و٣١٣ مهاجراً. أنظر في: Ibid., *1986*, p. 27.

أما في الباب الخاص بالسكان فإن الرقم الذي يرد هو مليون و٧٤٢,٢ ألفاً. أي بفارق ٢٦ ألفاً و٧٥٤ شخصاً. أما صافي الهجرة بموجب الاحصاءات الرسمية ـ باب السكان ـ فقد بلغ مليوناً و٤٠٣,٨ آلاف نسمة وعليه تكون الهجرة المضادة ٣٣٨,٤ ألف نسمة. أما لو أخذنا الرقم الأكبر والوارد في باب الهجرة (١٧٦٨٣١٣ مهاجراً) فإن الهجرة المضادة عندئذ تكون ٣٦٤ ألفاً و٥١٣ نسمة. وفي هذه الحال تتراوح الهجرة المضادة بين ٣٣٨,٤ ألفاً و٣٦٤,٥ ألف نسمة.

المضادة مع سخونة، أو برودة، الأوضاع الأمنية وقدرة اسرائيل على الاستيعاب. وإن كنا لا نستطيع اغفال أهمية الأوضاع الاقتصادية ودورها في تحديد قدرة اسرائيل على استيعاب المهاجرين الجدد، فإن ما يستحق التنويه، في ضوء معطيات الفصول اللاحقة، هو أن الجانبين الاقتصادي والمالي كانا العنصر الأقل ضغطاً على استيعاب المهاجرين، لناحية أن اسرائيل كانت تعرف دوماً كيف تتدبر أمر الموارد المطلوبة.

أكثر من ذلك، أتى ارتفاع وتيرة الهجرة المضادة في الفترة نفسها التي تدفق فيها على اسرائيل حجم من الموارد المالية لم تعرفه في أي فترة من تاريخها، هذا فضلاً عن ظروف أمنية أفضل بما لا يقاس مع السابق. أمّا والحال هذه، فثمة ضرورة للبحث في العوامل الجديدة التي بدأت تؤثر في تشجيع الهجرة المضادة إلى جانب الأسباب التقليدية المعروفة من أمنية واقتصادية، مع إعادة التأكيد على أن الأخيرة لم يتوقف تأثيرها، ولكنها لم تصل يوماً بالهجرة المضادة إلى ما بلغته أخيراً.

وعلى أهمية العوامل آنفة الذكر، إلّا أن السبب الأكثر أهمية وراء ارتفاع نسبة الهجرة المضادة يكمن في التركيب المهني للمهاجرين الجدد. تتضح هذه المسألة من مقارنة المجالات التي عمل فيها المهاجرون في الخارج، أي قبل مجيئهم إلى فلسطين، بتلك المجالات التي استوعبوا بها في اسرائيل. في هذا المجال نلحظ حدوث تبدّل مهمّ جداً على صعيدين: أولهما اختلاف مجالات الاستيعاب في إسرائيل مقارنة بتلك التي كانت في الخارج؛ والثاني زيادة حدّة الاختلاف في مجالات الاستيعاب بين الداخل والخارج في الفترة نفسها التي شهدت هجرة مضادة مرتفعة قياساً بالفترات التي شهدت نسبة أقل من الهجرة المضادة. ويبين الجدول رقم (٢ ـ ٣) التبدل الذي طرأ على توزيع العاملين على مجالات الاستيعاب المختلفة، للعامين ١٩٧٠ و١٩٨٠، حيث البيانات متوافرة.

يشير الجدول رقم (٢ ـ ٣) إلى أن المشكلة تتجاوز حجم الهجرة المضادة إلى نوعية الهجرة المضادة. أكثر من ذلك، فان جذر المشكلة هو في تكوين الموارد البشرية، لاسرائيل بشكل عام وللمهاجرين اليها بشكل خاص. وعلى هذا الصعيد ثمة ضرورة لاضافة مهمة أخرى هي أن نسبة كبيرة جداً من العاطلين عن العمل فعلاً في اسرائيل هي من الأكاديميين[٤]، ولعل ذلك سبب كاف لدفع هؤلاء للهجرة. ما تقدم يدفعنا إلى إعادة طرح التساؤل ثانية، هل نحن أمام مشكلة أم ميزة؟

يتوقف الجواب على الزاوية التي ينظر منها للمسألة، وإن كان الجواب المباشر والبسيط هو أن اسرائيل أمام مشكلة فعلاً. أمام مشكلة لناحية أنها تبدد مواردها البشرية سواء أخذ ذلك

---

(٤) انظر الفصل الخاص بقوة العمل حيث أفرد عنوان خاص للبطالة.

جدول رقم (٢ ـ ٣)

تطور توزيع العاملين على مجالات الاستيعاب المختلفة في الخارج وفي اسرائيل للعامين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠

(نسب مئوية)

مجالات الاستيعاب	١٩٧٠		١٩٨٠		
	في الخارج	بعد مرور سنة على وصولهم اسرائيل	في الحارج	بعد مرور سنة على وصولهم اسرائيل	بعد مرور ٣ سنوات على وصولهم اسرائيل
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مهن علمية وأكاديمية وأعمال أخرى ذات صلة	٢٥,٧	٢٢,٩	٤٤	٢٧,٦	٢٨
مدراء واداريون وتجار وأعمال أخرى ذات صلة	٤٠,٥	١٦,٢	١٤,٥	٥,١	١٤,١
عمال في مختلف المجالات	٣٣,٨	٦٠,٩	٤١,٥	٦٧,٣	٥٧,٩

المصادر: ـ بالنسبة إلى بيانات عام ١٩٧٠، انظر: Ibid., *1972*, p. 138.

ـ بالنسبة إلى بيانات عام ١٩٨٠، انظر: Ibid., *1984*, p. 155.

شكل العمل في مهن أقل مستوى، أو الهجرة إلى الخارج. ولكن هل هذا هو خيار اسرائيل الوحيد؟ واقع الأمر أن ثمة خياراً آخر هو تطوير اسرائيل وتوسيعها لبنيتها الاقتصادية بشكل يسمح لها باستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة عالية التأهيل. لاحقاً سيكون ممكناً ملاحظة أن هذا الخيار قد دخل حيز الواقع فعلاً. لكن، ومع ذلك استمرت المشكلة، ما يفترض توسيع نطاق الحلول التي لجأت إليها وتعميقه(٥).

في ضوء سياسة اسرائيل المعلنة والموارد المالية المتاحة لها، واستحالة قبولها مختارة تبديد طاقتها البشرية أياً كانت صيغة التبديد، فإنّ الاحتمال المرجّح هو تخطيط اسرائيل لمزيد من تطوير وتوسيع بنيتها الاقتصادية بشكل يكفل لها ليس استيعاب الوفرة الراهنة في اليد العاملة عالية التأهيل فحسب، بل المحتملة أيضاً. وهذا الاحتمال مبني على سببين، أولهما استمرار اسرائيل في تطوير مواردها البشرية، والثاني نوعية الهجرة المحتملة والتي تشير الدلائل كافة على أنها ذات تأهيل مهني ممتاز.

---

(٥) انظر الفصل الخاص بقوة العمل حيث أفرد عنوان خاص لمشاكل قوة العمل في اسرائيل والحلول التي طرحت لذلك. انظر أيضاً الفصل الخاص بالصناعة حيث مجال معالجة التحول الذي طرأ على السياسة الاقتصادية واستطراداً الصناعية، وأثر ذلك في التمييز الذي أعطي الى الفروع الصناعية كثيفة المهارة.

يفترض الاستنتاج المهم السابق الإجابة عن الأسئلة التالية: ١ ـ ما هي حقيقة وضع الموارد البشرية، وإلى أيّ مدى يصح اطلاق صفة ذات تأهيل ممتاز عليها؟ ٢ ـ إذا صح ما تقدم، فما هي الأسباب وراء ذلك؟ ٣ ـ في ضوء السؤالين السابقين، ما هي الاحتمالات التي تنتظر الموارد البشرية في اسرائيل؟

رابعاً: تطور التأهيل العلمي للموارد البشرية

لم يكن من قبيل المبالغة اطلاق الأوصاف السابقة على نوعية الموارد البشرية، ونجد دليلاً إجمالياً ومعبّراً على ذلك في تطور المستوى العلمي للسكان اليهود الذي يدّلنا عليه الجدول رقم (٢ ـ ٤) التالي:

جدول رقم (٢ ـ ٤)
الأشخاص اليهود الذين تزيد أعمارهم عن ١٤ عاماً حسب سنوات الدراسة للفترة، ١٩٦١ ـ ١٩٨٥
(نسب مئوية)

سنوات الدراسة / السنة	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥
صفر	١٢,٦	٩,٣	٧,٦	٦,٤	٥,٣	٥
١ ـ ٤ سنوات	٧,٥	٦,٣	٤,٣	٣,٩	٣,٢	٣,١
٥ ـ ٨ سنوات	٣٥,٤	٣١,٧	٢٥,٥	٢١,٣	١٨,٦	١٧,٣
٩ ـ ١٢ سنة	٣٤,٦	٣٩,٧	٤٤,٩	٤٧,٦	٤٩,٧	٥٠,٢
١٣ ـ ١٥ سنة	٦,٣	٨,١	١٠,٧	١٢,٣	١٣,٤	١٤,٢
١٦ + سنة	٣,٦	٤,٩	٧	٨,٥	٩,٨	١٠,٢

المصدر: .Ibid., *1986*, p. 565.

يبرز الجدول رقم (٢ ـ ٤) حقيقة القفزة الهائلة التي شهدتها البنية العلمية للسكان اليهود خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٨٥ حيث تتوافر البيانات المطلوبة. ولكن ذلك لا يعكس كامل الصورة لناحية أن ثمة تفاصيل ضرورية توفر دلالات أكثر دقة، وعلى الأخص فيما يتعلق بنسبة الأمية التي تبلغ ٥ بالمائة من اجمالي السكان اليهود الذين تزيد اعمارهم عن ١٤ سنة.

فضلاً عن هبوط نسبة الأمية بدرجة كبيرة جداً، فإنها ـ أي الأمية ـ تتركز في الفئات العمرية العالية. ففي حين لا تشكل إلا ما يتراوح بين ٣ بالألف و٥ بالألف في جميع الفئات العمرية التي تقل عن ٣٥ عاماً، فإنها تبلغ ١,٥ بالمائة في الفئة العمرية من ٣٥ ـ ٤٤ سنة . و٩ بالمائة في فئة

٤٥ ـ ٥٤ سنة و٢,١٢ بالمائة في فئة ٥٥ ـ ٦٤ سنة. أما بالنسبة إلى الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاماً فإنها تصل إلى ١٥,٩ بالمائة[٦]. يبين ما تقدم حجم مشكلة الأمية وطبيعتها، التي تعود والحال هذه لأسباب تاريخية وللمصادر التي وفد منها هؤلاء المهاجرون.

كما يلاحظ هبوط نصيب جميع الفئات متوسطة المستوى، أي التي حصلت على ٨ سنوات دراسية أو أقل، مقابل زيادة نصيب الذين أتمّوا ٩ سنوات دراسية أو أكثر. ومن بين هؤلاء كانت أكبر زيادة بين الذين اتموا ١٦ سنة دراسية أو أكثر، إذ زاد وزنهم النسبي ليبلغ سنة ١٩٨٥، ٢٨٣ بالمائة مما كان عليه سنة ١٩٦١.

خامساً: أسباب تطور نوعية الموارد البشرية

من الملفت للنظر تسارع وتيرة نمو المؤسسة والثروة العلميتين تبعاً لتقدم الفترات. فمعظم القفزة آنفة الذكر حدث خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. ويعود ذلك إلى التحسن الكبير جداً الذي طرأ على سببي تطور نوعية الموارد البشرية، أي الهجرة وإسهام المؤسسة العلمية المحلية مع ما بينهما من تداخل وثيق. تداخل لناحية أنّ تحسّن نوعية الهجرة أسهم في تحسين نوعية الموارد البشرية وكان له أثره الكبير في تطوير المؤسسة المحلية التي تقوم بانتاج وإعادة انتاج الثروة العلمية.

نجد تأكيداً على ما تقدم من خلال مقارنة المتوسط العلمي للسكان اليهود الذين ولدوا وتربوا في الداخل مع المتوسط العلمي للمهاجرين من أوروبا والولايات المتحدة على الأخص. ذلك لا يوفر لنا صورة عن المستوى العلمي لكل من مواليد البلاد والمهاجرين فحسب، بل يوفر لنا أيضاً فكرة عامة عن مستوى المؤسسة العلمية في الداخل مقارنة بمثيلتها في الخارج، وفوق هذا وذاك نسبة اسهام كل من الداخل والخارج في تكوين ثروة اسرائيل العلمية.

بداية، ثمة ضرورة للاشارة الى أن السكان اليهود البالغ عددهم سنة ١٩٨٥، ثلاثة ملايين و٥١٧ ألف نسمة كانوا ينقسمون حسب مكان ولادتهم إلى ٦٠,٤ بالمائة من مواليد الداخل و١٧,٦ بالمائة من مواليد آسيا وافريقيا، و٢٢ بالمائة من مواليد أوروبا وأمريكا. نشير إلى ذلك بهدف ايضاح حجم الفئات محل الحديث اللاحق. لقد كان متوسط سنوات الدراسة للأفراد اليهود الذين يبلغون ١٤ سنة أو أكثر في العام ١٩٨٥ كما يلي[٧]:

---

(٦) Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1986*, p. 565

(٧) بالنسبة إلى توزيع السكان حسب مكان الولادة، انظر: المصدر نفسه، ص ٣ وبالنسبة إلى مستوى التأهيل العلمي، انظر: المصدر نفسه، ص ٥٦٧.

١ ـ جميع السكان اليهود	:	١١,٥ سنة دراسية
٢ ـ مواليد الداخل	:	١٢ سنة دراسية
٣ ـ مواليد آسيا أو افريقيا	:	٨,٩ سنوات دراسية
٤ ـ مواليد أوروبا وأمريكا	:	١١,٥ سنة دراسية

يبين لنا ما تقدم أن أفضل متوسط دراسي عام هو بين مواليد الداخل الذين يتفوقون على هذا الصعيد حتى على المهاجرين من أوروبا وأمريكا. علماً بأن مواليد الداخل يشكلون غالبية السكان اليهود في فلسطين. وهذا يسمح بالاستنتاج أن مستوى التأهيل العلمي للموارد البشرية المحلية، واستطراداً المؤسسة العلمية المحلية، هو بشكل عام من مستوى التأهيل العلمي والمؤسسة العلمية في أوروبا وأمريكا.

وعلى هذا الصعيد فمن الأهمية بمكان الاشارة إلى حصول جميع اليهود من مواليد اسرائيل، وبغضّ النظر عن أصلهم، على فرص تأهيلية شبه متساوية. نجد تأكيداً على ما تقدم في أن متوسط سنوات الدراسة لمواليد البلاد من أصل آسيوي أو افريقي كان ١١,٥ سنة دراسية في حين كان بين مواليد البلاد ولكن من أصل أوروبي أو أمريكي ١٢,٨ سنة دراسية[٨].

يلاحظ من مقارنة المتوسطين وجود فجوة ما، ولكنها لا تقارن البتة مع الفجوة بين مستوى المهاجرين الشرقيين وبين مستوى المهاجرين الغربيين التي لا بد أن تعكس نفسها بدرجة ما، وإلى فترة معينة، على المستوى العلمي لأبنائهما رغم حصول أبناء كل منهما على فرص تعليمية شبه متساوية.

في ضوء ما تقدم نستطيع القول بتطور المؤسسة العلمية في الداخل وارتفاع نسبة اسهامها في تكوين الموارد البشرية عالية التأهيل. فضلاً عن ذلك، فإن نجاحها في رفع المستوى العلمي لمواليد الداخل بحيث أصبح يساوي مستوى المهاجرين من أوروبا وأمريكا، ومَنْح اليهود الشرقيين فرصة تعليمية مساوية لتلك المتوافرة لليهود من أصل غربي، دليل قوي جداً على رسوخ وتبلور المؤسسة السياسية والعلمية ووجود سياسة عليا تهدف إلى تأهيل الموارد البشرية ككل وإلى ردم الفجوة العلمية بين الفئات المختلفة. وليس من سبب يمكن أن يؤدي إلى تغيير السياسة المشار اليها في ظل استمرار الدينامية الدافعة لها.

ترافق تحسّن اداء المؤسسة العلمية واسهامها في الداخل مع قفزة في نوعية الهجرة تبعاً لتقدم الفترات. ويشمل الحديث السابق المهاجرين الشرقيين والغربيين على السواء. على سبيل المثال، فإن متوسط سنوات الدراسة للمهاجرين الشرقيين ممن تبلغ أعمارهم ١٤ سنة

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٦٧.

وأكثر حتى ١٩٦٠ كان ثماني سنوات دراسية في حين بلغ ١١,٥ سنة دراسية بين مهاجري ١٩٧٥ فصاعداً. ولعل التطور الأهم هو نسبة أولئك الذين حصلوا على تأهيل عال أو عال جداً بين المهاجرين الجدد. وعلى سبيل المثال أيضاً فقد بلغت نسبة الذين حصلوا على ١٦ سنة دراسية أو أكثر بين المهاجرين الغربيين ١١,٧ بالمائة من بين مهاجري الفترة حتى ١٩٦٠. أما منذ ١٩٨٠ فقد ارتفعت نسبة هؤلاء إلى ٣٣,٣بالمائة(٩).

ترافق التحول المشار إليه في نوعية الهجرة مع تحول آخر لا يقل أهمية عنه إلا وهو ارتفاع نسبة الأشخاص في سن العمل بين المهاجرين الجدد. وبكلمة أخرى، نحن أمام تطوّرين متداخلين: الأول، تحسُّن نسبة قوة العمل بين المهاجرين؛ والثاني قفزة في نوعية قوة العمل. ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٥) ما تقدم.

حين تكون نسبة العاملين من اجمالي المهاجرين ٤٢,٥ بالمائة (١٩٧٠) أو ٤٨,٤ بالمائة (١٩٨٠) أو ٤٦,٦ بالمائة (١٩٨٥)، فإن هذا يشير إلى ارتفاع نسبة الشباب بين

جدول رقم (٢ ـ ٥)

المهاجرون، العاملون بينهم، والنسبة بينهما للفترة، ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥

الفئة / السنة	المهاجرون	العاملون	نسبة العاملين إلى المهاجرين (بالمائة)
١٩٥٥ ـ ١٩٦٤	٤٥٣٦٧٧	١٤٧٨٩٨	٣٢,٦
١٩٦٥	٢٨٥٠١	١٠٨٢٣	٣٧,٩
١٩٧٠	٢٠٢٠٠	٨٦٠٠	٤٢,٥
١٩٨٠	٢٠٤٢٨	٩٨٩٨	٤٨,٤
١٩٨٥	١٠٦٤٢	٤٩٥٨	٤٦,٦

المصادر: ـ الفترة، ١٩٥٥ ـ ١٩٦٤ مستخرجة من: Ibid., *1967*, pp. 89 and 94.
ـ بالنسبة إلى عام ١٩٦٥، انظر: Ibid., *1968*, p. 69
ـ بالنسبة إلى عام ١٩٧٠، انظر: Ibid., *1972*, pp. 134 - 136.
ـ بالنسبة إلى عام ١٩٨٠، انظر: Ibid., *1981*, pp. 139 and 142.
ـ بالنسبة إلى عام ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, pp. 150 and 155.

المهاجرين مقابل تدنّي نسبة الأطفال والمسنين. بكلمة أخرى، هجرة الأشخاص المنفردين أو المتزوجين حديثاً، والأسرة الصغيرة عموماً. هذه النسب تعني أن المهاجرين خلال هذه الفترة هم في ذروة عطائهم. أكثر من ذلك، يمكننا الاستنتاج بدرجة، أو بأخرى، اننا أمام هجرة

(٩) المصدر نفسه.

انتقائية أكثر مما نحن أمام هجرة عشوائية. وفضلاً عما تقدم، فإن ارتفاع نسبة العـاملين بين مهاجري سنوات ما بعد ١٩٧٠ أمر طبيعي لناحية أنها كانت بشكل أساسي من مراكز صناعية متقدمة، سواء في أوروبا الشرقية أو أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية.

خلاصة القول: تميزت الهجرة بين ١٩٥٥ و١٩٨٥ بالارتفاع المطرد في نسبة العاملين من بين اجمالي المهاجرين، فهي تقريباً تشبه نسبة العاملين من بين اجمـالي السكان عنـد أكثر الدول تطوراً وتشغيلاً لمواردها البشرية والتي هي مزوّد اسرائيل الرئيسي بالمهاجرين الذين، وعلى عكس ما هو سائد، لم يكونوا من كبار السن بل كانوا في ذروة العطاء. لكن هذا ليس كل شيء، فقد عرفت الهجرة ظاهرة أخرى أكثر أهمية هي الارتفاع الكبير جداً في نسبة الأكاديميين بين المهاجرين، التي يدلنا عليها الجدول رقم (٢ ـ ٦) الخاص بالتركيب المهني للمهاجرين بين ١٩٥٥ و١٩٨٥:

جدول رقم (٢ ـ ٦)

توزيع المهاجرين على الصعيد المهني للفترة، ١٩٥٤ ـ ١٩٨٥
(نسب مئوية)

مجال الاستيعاب / الفترة	مهن أكاديمية وعلمية (١)	مهنيون وتقنيون وأعمال اخرى ذات صلة (٢)	مهن أكاديمية وعلمية ومهنيون وتقنيون وأعمال أخرى ذات صلة (٣) = (١) + (٢)	عمال غير مهرة
١٩٥٥ ـ ١٩٦٤	-	-	١٤,٤	٥
١٩٦٥	-	-	١٩,٤	٣.٨
١٩٧٠	-	-	٢٥,٩	٢.١
١٩٨٠	٢٥	٢٧,٩	٥٢,٩	٣
١٩٨١	٢٦,٥	٣٢,٤	٥٨,٩	١.٥
١٩٨٢	٢٨,٢	٢٩,٢	٥٧,٤	١,٣
١٩٨٣	٢٩,٣	٢٨,٤	٥٧,٧	٠,٦
١٩٨٤	٣١	٢٧,١	٥٨,١	١
١٩٨٥	-	-	٦١,١	-

المصادر:

ـ بالنسبة إلى الفترة بين عامي ١٩٥٥ ـ ١٩٦٤ انظر: Ibid., *1967*, p. 94.

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٦٥، النسب مستخرجة من: Ibid., *1968*, p. 96.

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٧٠، نسبة العمال غير المهرة مستخرجة من: Ibid., *1971*, p. 131

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٨٠، انظر: Ibid., *1981*, p. 142.

- بالنسبة إلى عام ١٩٨١، انظر: Ibid., *1982*, p. 142
- بالنسبة إلى عام ١٩٨٢، انظر: Ibid., *1983*, p. 144.
- بالنسبة إلى عام ١٩٨٣، انظر: Ibid., *1984*, p. 151.
- بالنسبة إلى عام ١٩٨٤، انظر: Ibid., *1985*, p. 161.
- بالنسبة إلى عام ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, p. 155.

بدايةً، ثمة ضرورة لإعطاء فكرة عن المعنى التطبيقي لـ «مهن أكاديمية وعلمية» و«مهنيون وتقنيون وأعمال أخرى ذات صلة». «مهن أكاديمية وعلمية» هي عبارة عن الاخصائيين في علم الحياة والعلوم عموماً، المهندسين (بناء وميكانيك)، الأطباء والصيادلة، علماء قانون (محامون وقضاة)، أساتذة جامعات ومعاهد عليا؛ أما المصنفون في «مهنيين وتقنيين وأعمال أخرى ذات صلة» فهم عبارة عن الأشخاص الذين هم في مجالات مكملة للفئة الأولى. بين هؤلاء «أساتذة في مختلف المراحل، كتّاب وصحفيون، موسيقيون وفنانون، محاسبون، عمال التمريض والخدمات الطبية عموماً، محلّلون ومبرمجون للكومبيوتر[١٠].

يشير الجدول رقم (٢ ـ ٦) إلى هبوط نصيب العمال غير المهرة من اجمالي المهاجرين، وبالمقابل ارتفاع نصيب الشريحة التي تتراوح بين مؤهلة ـ مهنيون وتقنيون وأعمال أخرى ذات صلة ـ وبين عالية التأهيل ـ مهن أكاديمية وعلمية. ارتفع نصيب هذه الفئة (مؤهلة وعالية التأهيل) من ١٤,٤ بالمائة بين مهاجري ١٩٥٥ ـ ١٩٦٤ إلى ١٩,٤ بالمائة سنة ١٩٦٥ و ٢٥,٩ بالمائة سنة ١٩٧٠، وهي بكل المعاني قفزة بالقياس إلى ما كانت عليه في هجرة السنوات السابقة. نلحظ في هجرة السنوات التي تلت، قفزة تبلغ ضعفي القفزة الأولى على الرغم من أن الفترة الثانية لا تبلغ إلا نصف الفترة الأولى. فمقابل ١٤,٤ بالمائة في فترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٤ و٢٥,٩ بالمائة سنة ١٩٧٠ كانت النسبة في العامين ١٩٨٠ و١٩٨٥ ٥٢,٩ بالمائة و٦١,١ بالمائة على التوالي.

خلاصة القول إن نسبة العمال غير المهرة بين المهاجرين ١٩٨٤ لم تكن إلا ١٢,٩ بالمائة فقط من النسبة التي كانت بين مهاجري فترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٤. مقابل ذلك بلغت نسبة القوة العاملة المؤهلة وعالية التأهيل سنة ١٩٨٤ أربعة أضعاف مثيلتها في الفترة محل المقارنة. ولكن المهن الأكاديمية والعلمية كثيرة، ففي أي تخصصات تركزت الهجرة؟ يبين لنا ذلك الجدول رقم (٢ ـ ٧) التالي:

---

(١٠) ترد تفصيلات ذوي المهن المؤهلة وعالية التأهيل في مجموعات مختلفة من السلسلة الاحصائية الاسرائيلية. انظر على سبيل المثال:
Ibid.: *1973*, pp. 132 - 133; *1975*, pp. 130 - 131, and *1982*, pp. 142 - 143.

جدول رقم (٢ ـ ٧)
تـوزيع العـاملين في المهن الاكاديميـة والعلمية، حسب التخصصات المختلفة للأعوام، (١٩٧٢)، (١٩٧٧)، (١٩٨٠)، و(١٩٨١)

التخصص	العدد				النسبة المئوية			
	١٩٧٢	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٧٢	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨١
اكاديميون في علم الحياة	٩٧	٤٧	٤٢	٤٤	٢,١	١,٩	١,٨	٣,٢
اكاديميون في علم العلوم	٢٤٥	١٣٦	٩٥	٥٦	٥,٣	٥,٧	٤,١	٤,١
مهندسون	١٨٩٥	٩٦٤	٩٨١	٥١١	٤١	٤٠,٣	٤٣	٣٨
أطباء	٩٥٥	٥٠٨	٤٩٧	٢٨٧	٢٠,٧	٢١,٢	٢١,٨	٢١,٣
صيادلة وأطباء بيطريون	١٩٣	٧٥	٨٢	٥٦	٤,١	٣,١	٣,٦	٤,١
علماء قانون وقضاة	١٦٥	١١٦	٩٢	٧٦	٣,٦	٤,٨	٤	٥,٦
اكاديميون في مجال العلوم الاجتماعية	٥٦٩	٣٩٩	٣٤٤	٢٠٤	١٢,٣	١٦,٧	١٥,١	١٥,١
اكاديميون في مجال العلوم الانسانية	٢٦٩	٧٧	٧٨	٦٣	٥,٨	٣,٢	٣,٤	٤,٧
أساتذة جامعات ومعاهد عليا	٩٣	٥٩	٥٧	٤٠	٢	٢,٤	٢,٥	٢,٩
أساتذة ومدراء مدارس ومعاهد ثانوية	١١٥	٨	٨	٦	٢,٥	٠,٣	٠,٣٥	٠,٤
اجمالي العاملين في المهن الأكاديمية والعلمية	٤٥٩٦	٢٣٨٩	٢٢٧٦	١٣٤٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: ان اختيار سنوات الجدول تم بحكم عدم توافر بيانات تفصيلية عن التخصصات الا لـلأعوام المذكورة في الجدول.

المصادر:

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٧٢، النسبة مستخرجة،من: Ibid., *1973*, p. 132.

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٧٧، النسبة مستخرجة،من: Ibid., *1977*, p. 142.

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٨٠، النسب مستخرجة، من: Ibid., *1981*, p. 142.

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٨١، انظر: Ibid., *1982*, p. 142.

يبين الجدول رقم (٢ ـ ٧) مضمون «مهن أكاديمية وعلمية». كما يمكننا في ضوئه تسجيل سلسلة حقائق مهمة تتعلق بالهجرة وخصوصاً خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. تنقسم المهن المشار إليها إلى عشرة تخصصات، خمسة منها في الفروع التطبيقية والخمسة الأخرى في مجال العلوم النظرية. وبالمتوسط كان نصيب التخصصات العلمية أكثر من سبعين بالمائة من المصنفين في المهن الأكاديمية والعلمية.

يتركز نصيب الفروع التطبيقية على الغالب في فرعين محددين هما الهندسة والطب، اللذان شكّلا معاً، بالمتوسط أكثر من ستين بالمائة من «المهن الأكاديمية والعلمية». أعلى فرع

منفرد هو فرع الهندسة، لناحية أن نصيبه، طوال سنوات الجدول. كان في المتوسط أكثر من ٤٠ بالمائة من اجمالي نصيب المهن الأكاديمية والعلمية، يليه فرع الطب البشري الذي كان نصيبه في المتوسط، أكثر من ٢١ بالمائة من اجمالي نصيب المهن الأكاديمية والعلمية.

سادساً: المهندسون والأطباء الذين هاجروا إلى اسرائيل بين ١٩٥٠ و١٩٨٥

تفاوتت نسبة قوة العمل عالية التأهيل التي هاجرت إلى إسرائيل من فترة لأخرى. وإن كنا قد أوضحنا المنحى الميلي الصاعد للنسبة محل الحديث، فمن الأهمية بمكان تحديد المضمون العلمي للمهن عالية التأهيل التي، وكما اتضح لنا، كانت في نسبة عالية منها، من التخصصات العلمية ذات الطابع التطبيقي. وإذ نتوقف امام العنوان الحالي فذلك لاعتبارين: الأول، إلقاء مزيد من الأضواء على نوعية الهجرة اليهودية من الخارج؛ والثاني، محاولة وضع اليد على أهم الموارد التي صنعت التجربة الاسرائيلية. فيما يلي يوضح الجدول رقم (٢ ـ ٨) عدد المهاجرين والمهندسين والأطباء والصيادلة وأساتذة الجامعات الذين تدفقوا على اسرائيل في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨١.

كما يشير الجدول رقم (٢ ـ ٨)، تدفق على اسرائيل بين ١٩٥٠ و١٩٨١، مليوناً و٣٥٤ ألفاً و٣٢٩ مهاجراً من بينهم ٢٣ ألفاً و٤٢٨ مهندساً و١٧ ألفاً و٩١٠ أطباء. وكما هو واضح من الجدول أيضاً فقد توقفت البيانات التفصيلية عند العام ١٩٨١. جدير بالذكر، أن اسرائيل توقفت من العام ١٩٨٠ عن اعطاء بيانات عن تطور استخدامها للعقول الالكترونية. نشير إلى هذا في محاولة لإلقاء الضوء على معاني وأبعاد حجب اسرائيل ومنذ العام ١٩٨٢ لأي معلومات احصائية عن المهندسين أو من في حكمهم من التخصصات العلمية ذات الطابع التطبيقي. وأما الحال هذه، فلا نملك إلا الافتراض بأن تركيب الهجرة في السنوات التي حجبت بها المعلومات شبيهة بـ، إن لم تكن أفضل من، تركيب الهجرة في الفترات السابقة الأخرى. وقد بنينا افتراضنا هذا على:

١ ـ بقاء نسبة مهن أكاديمية وعلمية من بين اجمالي قوة العمل على المستوى نفسه الذي كانت عليه في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨١ حيث كانت ترد بيانات كاملة. وليس من سبب منطقي يمنع أن تكون نسبة المهندسين من «مهن اكاديمية وعلمية» التي كانت سنة ١٩٨٣ مثلاً ٢٥ بالمائة من اجمالي قوة العمل، أكبر من نسبة المهندسين من مهن اكاديمية وعلمية التي لم تبلغ إلا ٢٢ بالمائة من إجمالي قوة العمل سنة ١٩٧٩.

٢ ـ يشير ارتفاع نسبة قوة العمل من بين مهاجري الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ قياساً بالفترات السابقة إلى أن مصدر هجرة الفترة الأخيرة أكثر تطوراً، لناحية أن ارتفاع نسبة قوة العمل هو أحد

جدول رقم (٢ ـ ٨)

عدد المهاجرين، المهندسين، الأطباء والصيادلة، أساتذة الجامعات ونسبة هؤلاء من اجمالي المهاجرين للفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨١

الفترة	اجمالي المهاجرين ١	عدد المهندسين ٢	عدد الأطباء ٣	عدد أساتذة الجامعة ٤	نسبة ٢ : ١	نسبة ٣ : ١	نسبة ٤ : ١	نسبة ٢ + ٣ + ٤ : ١
١٩٥٠ ـ ١٩٦٠	٦٢٧٨٥٣	٤٣٧٦	٥٨٩٧	٠٠	٠,٧	٠,٩	-	١,٦
١٩٦١ ـ ١٩٦٧	٢٨٨٨٣٩	٢٢٩٠	٢٤٩٢	٠٠	٠,٨	٠,٩	-	١,٧
١٩٦٨	٢٠٥٤٤	٢٥١	٢١٤	٠٠	١,٢	١	-	٢,٢
١٩٦٩	٣٧٨٠٤	٦٠٥	٥٢٦	٠٠	١,٦	١,٤	-	٣
١٩٧٠	٣٦٧٥٠	١٣٣٨	٦٤٥	٠٠	٣,٦	١,٨	-	٥,٤
١٩٧١	٤١٩٣٠	١٤٥٤	٦٢٢	٠٠	٣,٥	١,٥	-	٥
١٩٧٢	٥٥٨٨٨	١٨٩٥	١١٤٨	٩٣	٣,٤	٢	٠,٢	٥,٤
١٩٧٣	٥٤٨٨٦	٢٤٨٦	١٣١٥	٧٩	٤,٥	٢,٤	١,٤	
١٩٧٤	٣١٩٨١	١٦٤٩	٨٦٣	٦٧	٥	٢,٧	٠,٢	٧,٩
١٩٧٥	٢٠٠٢٨	٨٨١	٥٢٤	٦٩	٤,٤	٢,٦	٠,٣	٧,٣
١٩٧٦	١٩٧٥٤	٨٧١	٥٨٤	٨٢	٤,٤	٣	٠,٤	
١٩٧٧	٢١٤٢٩	٩٦٤	٥٨٣	٥٩	٤,٥	٢,٧	٠,٣	٧,٥
١٩٧٨	٢٦٣٩٤	١٢٥١	٦٤٦	٨٩	٤,٧	٢,٤	٠,٣	٧,٤
١٩٧٩	٣٧٢٢٢	١٦٢٥	٩٢٩	١٠٠	٤,٤	٢,٥	٠,٣	٧,٢
١٩٨٠	٢٠٤٢٨	٩٨١	٥٧٩	٧٨	٤,٨	٢,٨	٠,٤	٨
١٩٨١	١٢٥٩٩	٥١١	٣٤٣	٤٠	٤	٢,٧	٠,٣	٧
١٩٦٨ ـ ١٩٨١	٤٣٧٦٣٧	١٦٧٦٢	٩٥٢١	٠٠	٤	٢,٣	٠,٢	٦,٥
١٩٦١ ـ ١٩٨١	٧٢٦٤٦٧	١٩٠٥٢	١٢٠١٣	٠٠	٢,٨	١,٧	٠,١	٤,٦
١٩٥٠ ـ ١٩٨١	١٣٥٤٣٢٩	٢٣٤٢٨	١٧٩١٠	٠٠	١,٧	١,٣	٠٠	٠٠

المصادر: أنظر:

ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠: Ibid., *1961*, pp. 102 - 103.

ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٦١ ـ ١٩٦٧: Ibid., *1968*, p. 95.

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٦٨: Ibid., *1969*, pp. 118 - 119.

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٦٩: Ibid., *1970*, pp. 120 - 121.

ـ بالنسبة إلى عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١: Ibid., *1972*, p. 132.

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٧٢: Ibid., *1973*, pp. 134 - 135.

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٧٣: Ibid., *1974*, pp. 128 - 129.

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٧٤: Ibid., *1975*, pp. 130 - 131.

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٧٥ :	Ibid., *1976*, pp. 130 - 131.
ـ بالنسبة إلى عام ١٩٧٦ :	Ibid., *1977*, pp. 128 - 129.
ـ بالنسبة إلى عام ١٩٧٧ :	Ibid., *1978*, pp. 142 - 143.
ـ بالنسبة إلى عام ١٩٧٨ :	Ibid., *1979*, pp. 142 - 143.
ـ بالنسبة إلى عام ١٩٧٩ :	Ibid., *1980*, p. 141.
ـ بالنسبة إلى عام ١٩٨٠ :	Ibid., *1981*, pp. 142 - 143.
ـ بالنسبة إلى عام ١٩٨١ :	Ibid., *1982*, pp. 142 - 143.

مظاهر التطور الذي لا بد أن ينعكس في مختلف الصعد.

٣ ـ طبيعة السياسة الاسرائيلية التي تحرص على حجب أي معلومات خطرة، وفي هذا السياق، لا نملك إلا أن نربط بين تغييب «الكومبيوتر» وإغفال عدد المهندسين في الاحصاءات. وبهذا لا تهدف اسرائيل إلى التعتيم على انجازاتها كما يتبادر إلى الذهن، قدر ما تحاول التقليل من شأن الهجرة واحتمال ممارسة ضغوط على مصادر الهجرة لإيقافها، خصوصاً وأنه لم يعد ينطلي على أحد الادّعاء القائل بأن الهجرة إلى إسرائيل هي من المسنين الذين لا يشكّلون اضافة حقيقية لقدراتها.

في ضوء ما تقدم يمكن الافتراض، وبدرجة عالية من الثقة، أن متوسط نسبة المهندسين أو الأطباء والصيادلة أو أساتذة الجامعات من بين مهاجري الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ هو متوسط نسب هؤلاء من بين مهاجري ١٩٦٨ ـ ١٩٨١ نفسه، والذي كان كالتالي: المهندسون ٤ بالمائة، الأطباء والصيادلة ٢,٣ بالمائة، أساتذة الجامعات ٠,٢ بالمائة. وباعتبار أن عدد المهاجرين إلى إسرائيل في الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ كان ٦١ ألفاً و٢٥٢ مهاجراً، فإنّ الحد الأدنى لعدد المهندسين بينهم هو: ٢٤٥٠ مهندساً وعدد الأطباء والصيادلة ١٤٠٨، وأساتذة الجامعات ١٢٢. وعلى ذلك فإنّ عدد المهاجرين والمهندسين والأطباء والصيادلة في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ كان موزعاً حسب الفترات المختلفة وفق الترتيب الذي يبيّنه الجدول رقم (٢ ٩).

يوفر لنا العرض السابق عناصر الجواب عن سؤال بقي معلقاً وهو: أي احتمالات تنتظر موارد اسرائيل البشرية؟ انطلاقاً من مستوى تطور المؤسسة العلمية في الداخل، ونوعية الهجرة من الخارج، وعلى الأخص في العقدين الأخيرين.

نفترض أن مستوى موارد اسرائيل البشرية مرشح لقفزات في المستقبل. ولكن الاستنتاج السابق مشروط بعاملين حاسمين، أولهما، عودة تدفق الهجرة، والثاني توفير البنية القادرة على استيعاب قوة العمل عالية التأهيل المتوافرة حالياً، أو المحتمل إضافتها مستقبلاً بغضّ النظر عن مصدرها.

جدول رقم (٢ ـ ٩)

إجمالي المهاجرين، المهندسين، الأطباء والصيادلة، وتوزيعهم على الفترات المختلفة خلال ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥
(عدد ونسب مئوية)

الفئة / الفترة	مهاجرون		مهندسون		أطباء وصيادلة	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
١٩٥٠ ـ ١٩٦٠	٦٢٧٨٥٣	٤٤	٤٣٧٦	١٧	٥٨٩٧	٣٠,٥
١٩٦١ ـ ١٩٦٧	٢٨٨٨٣٩	٢٠	٢٢٩٠	٨,٨	٢٤٩٢	١٣
١٩٦٨ ـ ١٩٨١	٤٣٧٦٣٧	٣١	١٦٧٦٢	٦٤,٧	٩٥٢٢	٤٩
١٩٨٢ ـ ١٩٨٥	٦١٢٥٢	٤	٢٤٥٠	٩,٥	١٤٠٨	٧,٢
١٩٥٠ ـ ١٩٨٥	١٤١٥٥٨١	١٠٠	٢٥٨٧٨	١٠٠	١٩٣١٩	١٠٠

المصدر: مستخرج من الجداول والبيانات السابقة.

يفسح الجواب السابق في المجال لاسئلة شتى، أكثر اتساعاً ومستقبلية وارتباطاً بموضوع هذه الدراسة، ولعل أبرز هذه الاسئلة انعكاسات ما تقدم على مجمل الاداء الاقتصادي لإسرائيل، الذي لا بد أن يكون على شاكلة الموارد البشرية عالية التأهيل، شريطة توافر العناصر الضرورية الأخرى لذلك. ولا يفوتنا في هذا المجال أن نشير إلى أن التطور الذي لحق بالموارد البشرية لا بد أن يكون حصيلة بيئة أشمل سمحت بحدوث ذلك التطور وحضنته.

وإن كنا قد أوضحنا أهمية القنوات الداخلية في استيعاب الثروات العلمية المتدفقة من لخارج، فإنه من قبيل تأكيد البديهيات القول بأنه ما كان لتلك القنوات أن تتوسع وتتعمق لولا توافر البنية التي تحتاج لخدماتها، وتستهلك انتاجها في دورة متكاملة من انتاج العلم واعادة انتاجه. وبكلمة أخرى، فإن وصول البنية العلمية إلى ما وصلت إليه يفترض حكماً وجود وظيفة اجتماعية للعلم وفق أوسع وأعمق مدلول للتعبير.

يسمح لنا العرض السابق باستنتاج ان مجمل البنية الاجتماعية والاقتصادية الراهنة لاسرائيل لا بد أن تكون على نسق الموارد البشرية عالية التأهيل التي توافرت لها. وإن كنا نسوق هذا الاستنتاج كافتراض له أساس منطقي في نهاية هذا الفصل، فإننا سنحاول في الفصول اللاحقة البحث عن نفي أو إثبات مصداقية لهذا الاستنتاج ـ الفرضية.

الفصل الثالث

موارد إسرائيل الاستثنائية

مدخل

أثار موضوع الفصل الحالي ومكانه في هذه الدراسة مشكلة منهجية لناحية أنه سيعاد تناول جميع العناوين الواردة فيه، بصيغة أو بأخرى في هذا الفصل أو ذاك من فصول الدراسة. وعلى سبيل المثال، فإن التعويضات الألمانية، والمساعدات والقروض الامريكية، وسندات الدين الاسرائيلي سترد في الفصل الخاص بميزان المدفوعات. وأما اتفاقات اسرائيل التجارية مع السوق الأوروبية المشتركة، ومع الولايات المتحدة، فإنها متقاطعة مع موضوع الفصل الخاص بالتجارة الخارجية. ومع ذلك فقد آثرنا إفراد فصل خاص لما يمكن اعتباره احداثاً أو عوامل استثنائية.

نبع هذا الخيار من استحالة ايفاء هذه الأحداث حقها إذا ما عالجناها على هامش موضوع آخر. فثمة حاجة لمعالجة وافية واعطاء المسائل قيد الحديث أبعادها الكاملة. إذا كان بإمكاننا تناول أرقام المساعدات أو القروض الأمريكية في نطاق الفصل الخاص بميزان المدفوعات، فمن المستحيل علينا التوسع في عرض التسهيلات والخدمات الأخرى، التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لا تقلّ أهمية عن المساعدات المالية. يصح الحديث على موضوع سندات الدين اليهودي، الذي لا تنحصر أهميته في قيمة السندات المباعة فحسب، بل في شروط السداد ونسبة الفوائد على السندات، لناحية أن هذه، وكما سيتضح لنا، تحوّل السندات عملياً إلى مساعدات أكثر مما هي قروض.

فضلاً عما تقدّم فإن ثمة حقائق مهمة لا يمكن أن تبرزها الأرقام المجردة، وعلى سبيل المثال: الشق العلمي من اتفاقات اسرائيل مع السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية، أو فتح الأسواق الامريكية والأوروبية، بموجب اتفاقات أمام السلع الاسرائيلية. إلى

جانب ذلك، يمكن الاشارة إلى أثر التعويضات الألمانية الذي هو في واقع الأمر أبعد وأكبر بكثير من الدلالات المباشرة للرقم الرسمي المثبت في الاحصاءات الاسرائيلية بوصفه قيمة التعويضات الألمانية. لما تقدم ولاعتبارات شتى لا مجال لتعدادها جميعاً الآن، أفردنا فصلاً خاصاً لما اعتبرناه العوامل والموارد الاستثنائية التي صنعت تجربة اسرائيل الاقتصادية بعد ١٩٤٨.

أولاً: الإطار السياسي والاقتصادي الذي بدأت منه تجربة ما بعد ١٩٤٨

بدأت التجربة الاسرائيلية بعد ١٩٤٨، اقتصادياً وتنظيمياً من نقطة متقدمة تعود إلى ثلاثين سنة خلت، وفي ضوء ما أمكن تسجيله من معطيات في الفصل الأول من هذه الدراسة، نستطيع تبني الرأي القائل بأن «الاقتصاد الاسرائيلي بحالته الحاضرة... لم يبدأ من العدم سنة ١٩٤٨، ولم يكن دون موارد عند ذاك، كما أنه لم يباشر حياته مرهقاً بتركة ثقيلة من الأعباء»[١]. «ولم تكن منجزاته مجرد ثمرة تحول الجالية اليهودية في فلسطين إلى دولة. الأصح أن يقال... ان جذور الاقتصاد الاسرائيلي تعود إلى مطلع الانتداب البريطاني. وان المنجزات... مرجعها الحقيقي يعود إلى مطلع العشرينات لا إلى قيام الدولة»[٢].

فـ «لقد سبق نشوء الدولة بروز قواعد الاقتصاد ومؤسساته، وتطورها بالاضافة إلى قواعد التنظيم الاجتماعي والسياسي بل والعسكري أيضاً، التي شكلت معاً إطاراً متكاملاً ملائماً للنشاط الاقتصادي: إطاراً امتد إلى ما بعد سنة ١٩٤٨ مع تعديل أساسي واحد هو تحول السلطات السياسية المتمركزة في الوكالة اليهودية إلى سلطات الدولة ذات السيادة... وفيما عدا ذلك استمرت هذه المؤسسات في الوجود اسماً ومهاماً ونشاطاً»[٣]. تلك المنجزات التي يجب وضعها «ضمن النطاق الزمني الصالح الممتد من ١٩١٨ إلى (الآن) لا من ١٩٤٨ إلى (الآن)»، وينظر إليها على أنها ثمرة مناخ مجتمعي وسياسي ومالي ودولي ملائم مهد لها طيلة عدة حقب، لا وليدة ظروف معاكسة ومناخ قاس»[٤].

لم يكن المناخ المجتمعي والسياسي والمالي والدولي الذي عاشته اسرائيل في حقبة ما بعد ١٩٤٨، أقل ملاءمة مما كان عليه قبل ١٩٤٨. وكما سيتبين لاحقاً، كان ذلك المناخ استثنائياً حتى بالقياس للظروف الايجابية، بشكل استثنائي، التي حكمت تجربة ما قبل ١٩٤٨. وكما هو شأن عرضنا لحقبة ما قبل ١٩٤٨، فلا بد لنا من تقديم العوامل غير العادية التي كانت في خدمة التجربة الاقتصادية الاسرائيلية في الفترة قيد البحث.

تَحوُّل الوكالة اليهودية من «دولة ضمن دولة» إلى «دولة ذات سيادة» اعطاها حرية التصرف على الصعيدين الداخلي والخارجي. كانت تستند هذه الحرية إلى موارد مالية وبشرية هائلة،

---

(١) يوسف صايغ، الاقتصاد الاسرائيلي، ط ٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ١٥٣ و١٥٥.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.

مكنتها من التحكم بشكل شبه مطلق بالبرامج والمخططات الاقتصادية والسكانية. ثقل تلك الموارد، واستطراداً، مقدار حرية الدولة في الاشراف والتخطيط، جعل النموذج الاسرائيلي وبالذات في الفترة الأولى، أقرب إلى التخطيط المركزي الشامل منه لأي نموذج آخر.

لقد حدّ من العيوب التي ترافق عادة هذا النموذج الاقتصادي، طبيعة نظام الحكم التي قامت عليها الحياة السياسية في إسرائيل. تعود جذور هذا النظام إلى ما قبل ١٩٤٨ بكثير. فقبل توقيع اسرائيل أياً من اتفاقات الهدنة مع البلدان العربية، أي، قبل أن تكتمل حرب ١٩٤٨ فصولاً، قامت اسرائيل باجراء أول انتخابات تشريعية، حيث انتخب الكنيست الأول في كانون الثاني / يناير ١٩٤٩.

شاركت في تلك الانتخابات ثماني قوائم رئيسية، حصل كلّ منها على ٣ بالمائة وأكثر من أصوات الناخبين، فضلاً عن قوائم انتخابية صغيرة أخرى. لم يحصل الحزب الرئيسي بقيادته التاريخية، التي قادت الوكالة اليهودية وأعلنت الدولة ورأست الحكومة الانتقالية منذ أيار/ مايو ١٩٤٨، إلاّ على ٣٥,٧ بالمائة من الاصوات، ولكنها كانت كافية لذلك الحزب كي يشكّل ويرأس أول حكومة اسرائيلية. على الجانب الآخر، بقي من الأصوات ما يكفي أيضاً، لتكوين معارضة قوية، ولو غير متجانسة، تتسع لتشمل أقصى اليمين وأقصى اليسار على ما بينهما[٥].

جرت انتخابات عديدة بين ١٩٤٩ و١٩٨٤، تغيّرت وجوه، تبدلت موازين قوى، وبقيت القاعدة نفسها: حكومة منتخبة وشرعية، تعمل في ظل معارضة فاعلة قوية. كلتاهما، الحكومة والمعارضة، محكومة برقابة صارمة من مجتمع ذي فعالية سياسية عالية جداً، ساهمت عوامل عدة في تكوينها، ولم يكن ممكناً أو سهلاً الغاؤها أو التلاعب بها.

لعل أول وأهم العوامل محل الحديث هو طبيعة النظام السياسي القائم على الديمقراطية، والتعدد الحزبي والنظام الانتخابي المستند إلى مبدأ التمثيل النسبي. وإذا كان النظام السياسي قد كفل وصول جميع التيارات السياسية والفكرية الصهيونية التي يعتدّ بها إلى الهيئة التشريعية الأولى، فقد أسهم النظام الانتخابي في تمثيل القوى المشاركة بأفضل ما لديها من مرشحين. والحصيلة الاجمالية لما تقدم كانت اغناء الحياة السياسية التي حظيت بأفضل نخبة سياسية ممكنة.

(٥) في الكنيست الأول تمثل اليسار الصهيوني وقد كانت له غالبية المقاعد، اليمين الصهيوني ممثلاً بحيروت وحزب الأحرار، والأحرار المستقلين وقد حصلوا على ٢٦ مقعداً، التيار الديني وقد حصل على ١٦ مقعداً، في حين كان للشيوعيين أربعة مقاعد، وفي الانتخابات اللاحقة تبدلت موازين القوى إن داخل الأحزاب نفسها، أو بين الاتجاهين الرئيسيين. ذلك التبدل، أدى إلى تضييق الفجوتين الرئيسيتين، الأمر الذي أدى إلى زيادة ثقل المعارضة التاريخية بحيث وصلت إلى الحكم في عام ١٩٧٧.

ما كان للنظام السياسي أو الانتخابي أن يحقق الهدف المرجو منه لولا تكامله مع درجة عالية من التطور الاجتماعي، أدّى، فيما أدى إليه، إلى رفع نسبة المشاركة السياسية. وكمثل على هذا يمكن ايراد نسبة المشاركة في الانتخابات ممن لهم حق الانتخاب. لقد تراوحت النسبة بين ٨٦,٩ بالمائة كحد أقصى (انتخابات ١٩٤٩) و٧٥,١ بالمائة كحد أدنى (انتخابات ١٩٥١). استقرت النسبة منذ انتخابات ١٩٧٣، على ما بين ٧٩,٢ بالمائة و٧٨,٥ بالمائة ممن لهم حق الانتخاب(٦).

وفضلاً عما تقدم، تحققت نتيجة أخرى، ربما هي الأهم، وتتمثل بالاحترام العميق من قبل الغالبية الساحقة من القوى الصهيونية للشرعية السياسية المنبثقة عن النظام الانتخابي. وليس ادلّ على ذلك من اعتماد كثير من الحكومات الاسرائيلية على غالبية ضئيلة جداً كانت احياناً عبارة عن صوت واحد. ولكن ذلك لم يمنعها من التصرف كحكومة شرعية ومسؤولة. ثمة من يرى في ذلك مظهراً من مظاهر الضعف ولكن اسرائيل ليست شذوذاً على هذا الصعيد. فكثير من الدول التي تمارس النظام البرلماني الديمقراطي، تحكم على الغالب بالاستناد إلى غالبية ضئيلة دون أن يعني ذلك انتقاصاً من صفتها الشرعية أو حقّها في اتخاذ القرار.

إنّ ما يهمنا من النقطة السابقة هو ايضاح الاطار السياسي الذي عملت في ظله التجربة الاقتصادية لاسرائيل. ودون توغُّل في تفاصيل لا لزوم لها، نستطيع الافتراض، بل والاستنتاج، بأن أداء الاقتصاد قد تم في ظل اطار سياسي ملائم، من دونه ما كان لشيء أن يتم على الصورة التي حدثت.

ثانياً: الموارد الاستثنائية التي تدفقت على اسرائيل

فضلاً عن النقطة المتقدمة التي بدأت منها التجربة الاقتصادية لاسرائيل بعد ١٩٤٨، حصلت من الخارج على موارد هائلة، كانت بحاجة إلى عقود طويلة جداً من الزمن لتُراكمها، هذا ان استطاعت. تتوزع الموارد المستوردة على مجالات عِدّة، يمكن تلخيصها بأربعة عناوين: الموارد البشرية، الموارد المالية، الموارد العلمية، المجالات التسويقية. ان تقسيمنا للموارد على عناوين منفصلة لا يعني عدم تداخلها، لناحية أنّ الموارد البشرية قد تكون موارد مالية وعلمية في الوقت نفسه. من ناحية أخرى، فإن تدفق الموارد المالية، كان أحياناً، سبباً في تدفق المزيد من الموارد البشرية، لناحية ارتباط هذه المسألة بقدرة اسرائيل على استيعاب المزيد من المهاجرين. يصح ما تقدم على تدفق الموارد البشرية رفيعة التدريب، لأن ذلك يشجع على تدفق الرساميل.

---

(٦) انظر: Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1985*, pp. 556 - 557.

النقاط التي سنعرض لها في هذا الفصل متعددة وتمتد لفترة زمنية طويلة تغطي الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥. العامل المشترك بينها جميعاً، طابعها الاستثنائي والاضافة النوعية الكبيرة التي مثلتها بالنسبة إلى اسرائيل. جدير بالذكر أن الموارد الاستثنائية محل الحديث كانت تأتي في اللحظة التاريخية المناسبة، فالفرص التسويقية التي أتاحتها لاسرائيل مجموعة من الاتفاقات المهمة مثلاً، تستمد أهميتها من المرحلة التي كانت الصناعة الاسرائيلية قد وصلتها عند توقيع هذه الاتفاقية أو تلك.

١ ـ الهجرة اليهودية من الخارج

هي أهم الموارد الاستثنائية التي تدفقت على اسرائيل من الخارج، ولقد أسهمت في تكوين حوالى نصف الزيادة السكانية بين ١٩٤٨ و١٩٨٥[٧]. مقابل ذلك كانت الهجرة من الخارج أكثر أهمية في السنوات الأولى إذ أسهمت في تكوين ٨٨,٣ بالمائة من الزيادة في عدد السكان بين ١٩٤٨ و١٩٥١ مقابل ٤٨,٦ بالمائة فقط خلال كامل الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥[٨].

للفترة بين ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨ ونهاية ١٩٥١، أهمية استثنائية وحاسمة لناحية أن حجم الهجرة خلال السنوات التأسيسية الأربع هذه، بلغ ٦٨٦ ألفاً و٧٣٩ مهاجراً جديداً[٩]. وهو رقم أكبر من كل عدد السكان اليهود في فلسطين في ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨. على ذلك، وبفعل الهجرة، ضاعفت اسرائيل من عدد سكانها خلال أقل من أربع سنوات.

تنبع الأهمية الاستثنائية لموضوع الهجرة من ثلاثة عوامل: الأول وهو حجم الهجرة. وقد سبق أن عرضنا لنسبة اسهام الهجرة في توفير الموارد البشرية لإسرائيل؛ الثاني، هو توقيت الهجرة لناحية توفيرها ركيزة بشرية كافية لاستيعاب الموارد الاقتصادية الاستثنائية التي توافرت أو تدفقت على اسرائيل في هذه الحقبة التاريخية أو تلك؛ الثالث، هو نوعية الهجرة وخصوصاً في عقد السبعينات التي تميزت بارتفاع نسبة الأكاديميين من جميع التخصصات من بين المهاجرين الجدد. النسبة الأهم من هؤلاء كانت من المهندسين. هاجر معظم هؤلاء أيضاً خلال العقدين الأخيرين. ويصح على الأطباء ما يصح على المهندسين.

يوضح لنا ما تقدم حجم الثروة العلمية التي تدفقت على اسرائيل من جراء الهجرة. ولكن اضافة هذه الالاف من الأطباء والمهندسين والمتخصصين في غير ذلك من المهن يجب أن تفهم في سياق ما يلي: أ ـ لا يتجاوز عدد سكان اسرائيل بضعة ملايين مما يعطي للثروة العلمية

---

(٧) Ibid., *1986*, p. 27.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

المستوردة أهمية نسبية عالية جداً؛ ب ـ يرتفع ما تقدم إلى مستويات جديدة إذ نتذكر أن الثروة العلمية الهائلة والمستوردة كانت تصب على بنية متطورة أصلاً؛ ج ـ ترافق تدفق الموارد البشرية من الخارج مع تدفق مشابه للموارد الأخرى، فلقد بلغ حجم التحويلات المالية من الخارج خلال الفترة نفسها ٦٢ مليار دولار[١٠]، مع ملاحظة أن معظمها تدفق في الفترات نفسها التي هاجرت خلالها النسبة الأكبر من قوة العمل عالية التأهيل إلى إسرائيل.

ودون دخول في جدل حول السبب وراء شبه تزامن وتيرة تدفق الموارد البشرية عالية التأهيل مع وتيرة تدفق الرساميل، يتحمل الكاتب عبء الاستنتاج بأن المسألة تتجاوز الصدفة وإن سر التحول العاصف الذي شهدته البنية العلمية والاقتصادية عموماً والصناعة الاسرائيلية خصوصاً في عقدي السبعينات والثمانينات، الذي سيتضح لنا لاحقاً، يكمن في عشرات الآلاف من الأيدي العاملة العالية التأهيل التي وفرتها الهجرة. وإذا كان هذا شرطاً لازماً ولكنه غير كاف، فقد تكفلت بالباقي عوامل استثنائية أخرى ليس أقلها الموارد الأخرى التي أتيحت لاسرائيل.

٢ ـ التعويضات الألمانية

اتفاقات التعويضات محل الحديث، كانت أخطر حدث في حياة اسرائيل الاقتصادية والسياسية بعد اعلانها دولة، وتهجير عرب فلسطين. يستمد العنوان قيد البحث أهميته من عدة أسباب، الأول، حجم المبالغ التي توافرت لاسرائيل؛ والثاني، التوقيت الملائم لناحية أن العمل فيه كان في السنوات التأسيسية الأولى؛ الثالث، طول المدة، مما أتاح لإسرائيل القدرة على التخطيط بعيد المدى؛ الرابع، استمراريته، ولو تحت تسميات مختلفة منذ ١٩٥٣ وحتى الآن.

إثر اتصالات تمهيدية بدأت منذ ١٩٥٠ وقّعت بين ألمانيا الاتحادية واسرائيل، اتفاقية التعويضات الأولى، وذلك في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢. بلغت قيمة الاتفاق ٣٤٥٠ مليون مارك ألماني، أي ما يساوي ٨٤٦ مليون دولار[١١] وذلك بأسعار ١٩٥٣. لإدراك أهمية المبلغ المشار إليه بالنسبة إلى اسرائيل في ذلك الحين، تجدر الاشارة إلى أن صافي واردات اسرائيل في ذلك العام لم يتجاوز ٢٨٠ مليون دولار[١٢]. وصف وزير خارجية اسرائيل حينذاك، الاتفاق بأنه «كان حدثاً فريداً في العلاقات الدولية»[١٣]. أحد الذين بحثوا في الموضوع قال في

---

(١٠) انظر الفصل الخامس، الجدول رقم (٥ ـ ٢).

(١١) انظر: أسعد عبد الرحمن، **المساعدات الاميركية والألمانية الغربية لاسرائيل**، سلسلة حقائق وأرقام، ٦ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ٥١ و٦٥، وعقيل هاشم وسعيد العظم، **اسرائيل في أوروبة الغربية**، دراسات فلسطينية، ٢٣ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ١١٩ و١٤٨.

(١٢) Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1967*, p. 308.

(١٣) عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص ٥٤.

وصف الاتفاق «أقل ما يقال عن مبالغ هذه التعويضات أنها مذهلة»(١٤).

لم تتسلّم اسرائيل قيمة مبالغ التعويضات نقداً، بل بشكل مشتريات من البضائع الألمانية والأجنبية، وردت لاسرائيل على مدى ١٢ عاماً، هي مدة تنفيذ الاتفاق. لقد تم قبول ٨٠ بالمائة من الاتفاق في صورة شحنات من سلع رأسمالية من جميع الأنواع... أول شحنة من السلع الألمانية وصلت في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٥٣. وقد تم تنفيذ بنود الاتفاق بالكامل قبل نهاية العام ١٩٦٥(١٥).

تشير المصادر الألمانية الاتحادية نفسها إلى أن «ألفي مشروع صناعي، من الحجم المتوسط قد حصلت على الآلات من الشحنات التي وردت بموجب الاتفاق. وليس من المبالغة القول في وصف الشحنات التي وردت بأنّها كانت تشكل عنصراً أساسياً واضحاً ودائماً في بناء الصناعة في اسرائيل... ويمكن العثور على الشحنات التي تمت وفقاً لذلك الاتفاق في جميع انحاء اسرائيل وبصفة خاصة في المناطق ذات الأهمية الصناعية، مما يوضح المساهمة... والتي كان أثرها بنّاء وفعّالاً بأكثر من مجرد قيمة الأرقام في ذلك الوقت بالذات»(١٦).

وهي فعلاً كذلك، لأن البرنامج التصنيعي الشامل الذي نفّذ، اعطى لاسرائيل طابع الدولة الصناعية بكل ما للكلمة من معنى؛ فلقد ارتفع عدد المنشآت الصناعية التي تشغل عمّالاً لديها في الفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٥، من ٧٥٠٢ منشأة صناعية إلى ١٥٤٥٨ منشأة صناعية(١٧).

خلال الفترة نفسها عاد الناتج القومي في اسرائيل للتزايد بوتيرة عالية جداً بعد أن كان قد حقق نتيجة سلبية في العام ١٩٥٣، وهو العام الذي بدأ في نصفه الثاني، التنفيذ العملي للاتفاق المذكور. لم تكن مصادفة أيضاً، عودة الناتج القومي للتدني الشديد (٨ بالألف) في العام ١٩٦٦ وهو العام التالي لانتهاء العمل بالاتفاق في ١٩٦٥. بين نمو سالب في ١٩٥٣، ونمو ضئيل جداً في العام ١٩٦٦، كانت معدلات النمو في السنوات ١٩٥٤ - ١٩٦٥ وعلى التوالي كما يلي: ١٩,٩ بالمائة، ١٣,٩ بالمائة، ٩,٢ بالمائة، ٨,٦ بالمائة، ٧,٧ بالمائة، ١٢,٧ بالمائة، ٦,٦ بالمائة، ١٠,٢ بالمائة، ١٠,١ بالمائة، ١١,٤ بالمائة، ٩,٨ بالمائة، ٩,١ بالمائة(١٨).

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١٥) جميع البيانات المتعلقة بتفاصيل تطبيق اتفاقية التعويضات بين ألمانيا الاتحادية واسرائيل مأخوذة من: رودولف فوجيل، **طريق المانيا إلى اسرائيل**، تقديم كونراد اديناور (شتوتغارت، ١٩٦٧). نسخة مترجمة الى العربية ومسحوبة على الستانسل بواسطة مصلحة الاستعلامات (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، ص ٢٩، و١٦٩. انظر أيضاً:
Kenneth Lewan, «How West Germany Helped to Build Israel,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 4, no. 4 (Summer 1975), pp. 41 - 64.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1967,* p. 374.

(١٨) Ibid., *1985,* p. 177.

تنبع أهمية ارتفاع معدلات النمو من استمرارها لفترة طويلة ومن كونها منسوبة إلى ناتج قومي هو عال بالأساس. ولذا، لم يكن غريباً أن يشهد الاقتصاد الاسرائيلي، في العام ١٩٦٦ أولى أزماته البنيوية الحادة، ألا وهي أزمة فيض الإنتاج، وظهور الطاقة الانتاجية العاطلة في الصناعة الاسرائيلية[١٩]، التي طرحت بشكل حاد جداً مشكلة السوق كحاجة ماسّة لاستمرار الانتاج في التطور.

إن حجم المبالغ التي أقرها اتفاق التعويضات، ومعدل النمو الذي تحقق، وطول الفترة، وطابع النمو الذي كان صناعياً بالأساس، ووصول الصناعة بعد ذلك إلى مرحلة فيض انتاج، يسمح بالقول ان الاتفاق المشار إليه كان حدثاً استثنائياً وفر على اسرائيل مرحلة طويلة من الزمن كانت تحتاجها لإحداث التراكم والنمو الذي تحقق لها بفضل ذلك الاتفاق.

حقيقة المبالغ التي دفعتها ألمانيا الاتحادية لاسرائيل: كان الحديث، عند توقيع الاتفاق الأول، يدور حول ٨٤٦ مليون دولار، لكن وقبيل انتهاء فترة الاتفاق، أي في ١٩٦٥/٥/٢٨، أعلن الناطق الصحفي بلسان المستشار الألماني الغربي، «ان اسرائيل حصلت حتى ذلك التاريخ على مبلغ ستة مليارات و٨٨٧ مليون دولار من أصل ١١ ملياراً و٢٨٧ مليون دولار ستدفع في النهاية»[٢٠]. وسواء اعتمدنا المبلغ الذي أعلن أنه قد دفع، أو المبلغ الذي أعلن أنه سيدفع، فهو مبلغ هائل حتى بالقياس لقيمة اتفاق التعويضات الأول.

فضلاً عن اتفاق ١٩٥٢ ، وقّع اتفاق آخر بدأ سريان مفعوله سنة ١٩٥٤. والاتفاق الثاني هو الأهم سواء لناحية مدة سريانه أو لناحية حجم المبالغ التي تدفقت بموجبه. ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ١) قيمة المبالغ التي تلقّتها اسرائيل من ألمانيا الاتحادية بموجب الاتفاقين المذكورين في فترة ١٩٥٣ ـ ١٩٨٥.

يشير الجدول رقم (٣ ـ ١) إلى أن اسرائيل قد تلقّت من المانيا الاتحادية خلال الفترة قيد البحث مبلغاً يساوي حوالى عشرة أضعاف الرقم الأصلي للتعويضات. وإن كنا لن نعتمد إلا الأرقام التي تظهرها الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية، فإن ذلك لا يعني أنها تعكس كامل اسهام المانيا الاتحادية في مساعدة اسرائيل. وفي هذه الحال، فإن الأرقام التي تتبناها هذه الدراسة هي في أحسن الأحوال الحد الأدنى. نشير إلى ما تقدم وفي الذهن حرص وسائل الاعلام الاسرائيلية عند الحديث عن المساعدات الخارجية على ترويج أرقام ومعلومات أقل بكثير من الحقيقة.

---

(١٩) ليس أدل على ذلك من قدرة الصناعة الاسرائيلية على شبه ابتلاع سوق المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ فور وقوع الاحتلال فضلاً عن عودة الناتج القومي للنمو بمجرد توافر السوق.

(٢٠) عبد الرحمن، المساعدات الاميركية والألمانية الغربية لاسرائيل، ص ٥٨.

جدول رقم (٣ ـ ١)

التعويضات التي تلقتها اسرائيل من ألمانيا الاتحادية في الفترة، ١٩٥٣ ـ ١٩٨٥

(ملايين الدولارات)

السنة	تعويضات للأفراد	تعويضات للحكومة	الاجمالي
١٩٥٣	-	٤٠,٩	٤٠,٩
١٩٥٤	٦,١	٨٢,٣	٨٨,٤
١٩٥٥	١٨,٨	٨٧,٥	١٠٦,٣
١٩٥٦	٢٥,٧	٧٩,٢	١٠٤,٩
١٩٥٧	٤٥	٧٧,٩	١٢٢,٩
١٩٥٨	٦٥,٤	٦٩,٧	١٣٥,١
١٩٥٩	٧٠,٧	٦٦,٤	١٣٧,١
١٩٦٠	٩٧,٨	٧٩,٧	١٧٧,٥
١٩٦١	١١٠,٥	٨٨,٣	١٩٨,٨
١٩٦٢	١٣٣,٩	٤٧	١٨٠,٩
١٩٦٣	١٣٨,٩	٢٨,٥	١٦٧,٤
١٩٦٤	١٣٤,٢	١٦,٩	١٥١,١
١٩٦٥	١١٢,٧	١٦,٧	١٢٩,٤
١٩٦٦	١١٠,٤	٢ (-)	١٠٨,٤
١٩٦٧	١٢٣,٢	-	١٢٣,٢
١٩٦٨	١٤٣,٣	-	١٤٣,٣
١٩٦٩	١٣٧,٦	-	١٣٧,٦
١٩٧٠	٢٠٣,٦	-	٢٠٣,٦
١٩٧١	٢٣٠	-	٢٣٠
١٩٧٢	٢٩٢	-	٢٩٢
١٩٧٣	٢٦٤	-	٢٦٤
١٩٧٤	٣١٧	-	٣١٧
١٩٧٥	٣٥٩	-	٣٥٩
١٩٧٦	٣١٤	-	٣١٤
١٩٧٧	٣٤٥	-	٣٤٥
١٩٧٨	٤٠٦	-	٤٠٦
١٩٧٩	٤٤٠	-	٤٤٠
١٩٨٠	٤٦٨	-	٤٦٨

يتبع

تابع جدول رقم (٣ ـ ١)

السنة	تعويضات للأفراد	تعويضات للحكومة	الاجمالي
١٩٨١	٤٣٧	-	٤٣٧
١٩٨٢	٤٣٥	-	٤٣٥
١٩٨٣	٣٧٥	-	٣٧٥
١٩٨٤	٣٢٣	-	٣٢٣
١٩٨٥	٣٢٤	-	٣٢٤
الاجمالي	٧٠٠٦,٨	٧٧٩,٢	٧٧٨٦

المصادر:

ـ البيانات الخاصة بالفترة، ١٩٥٣ ـ ١٩٦٤، من: يوسف صايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، ط ٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

ـ البيانات الخاصة بالعام ١٩٦٥، من:

Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1967*, pp. 194 - 195.

ـ البيانات الخاصة بالعامين ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧، من: Ibid., *1968*, pp. 186 - 187

ـ البيانات الخاصة بالعامين ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩، من: Ibid., *1970*, pp. 194 - 195.

ـ البيانات الخاصة بالعام ١٩٧٠، من: Ibid., *1972*, pp. 178 - 179.

ـ البيانات الخاصة بالفترة، ١٩٧١ ـ ١٩٧٧، من: Ibid., *1978*, pp. 178 - 179.

ـ البيانات الخاصة بالعام ١٩٧٨، من: Ibid., *1982*, pp. 190 - 191.

ـ البيانات الخاصة بالفترة، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥، من: Ibid., *1986*, pp. 196 - 197.

على سبيل المثال، ورغم اعتراف الاحصاءات الرسمية نفسها بـ ٧٧٨٦ مليون دولار، لم تتردد وسائل الاعلام الاسرائيلية في ١٩٨٤/١/٢٥ في القول: «دفعت جمهورية ألمانيا الاتحادية بمقتضى بنود اتفاقية لوكسمبورغ التي وقعت في ١٩٥٢/٩/١٠ ما يقرب من مليار دولار لدولة اسرائيل بمثابة تعويضات عن أضرار الحرب، ولا تزال تدفع معاشات خاصة لليهود الذين أُنقذوا من الابادة النازية»[٢١].

نشير إلى هذا المقتطف، بهدف إيضاح حجم الفجوة بين الحقيقة الرسمية وبين الحقيقة الاعلامية، لناحية أن الثانية لا تبلغ إلا نسبة متواضعة جداً من الأولى. ولعل هذا ما يفسر لنا الفجوة بين الانطباع المتداول وبين الحقيقة الفعلية، وكيف أن ٨٤٦ مليون دولار هي في الحقيقة ٧,٨ مليارات دولار، وأن العدد الأخير ليس إلا جزءاً من المبلغ الحقيقي المدفوع لإسرائيل.

(٢١) السفير، ١٩٨٤/١/٢٥.

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن التعويضات الألمانية الاتحادية، كانت حدثاً استثنائياً في حياة اسرائيل إن لناحية حجم المبالغ التي تدفقت أو لناحية أوجه انفاقها. لقد أسهمت بدرجة كبيرة في تغيير بنية الاقتصاد الاسرائيلي بحيث أصبح يعتمد على الصناعة أساساً، والتي أصبحت منذ ما يزيد على عقدين من الزمن القطاع الرائد في الاقتصاد الاسرائيلي. وإذا كانت أموال الحقبة الأولى قد خلقت القاعدة الصناعية، فإن ما تدفق من موارد بعد ذلك مكّن الصناعة الاسرائيلية من تحديث وتطوير نفسها، والدخول من الباب الواسع إلى طور الثورة الصناعية الثانية أو مرحلة التكنترون كما تسميها المصادر الاسرائيلية.

٣ ـ قروض وهبات اليهودية العالمية

القروض: احتلت سندات الدين الاسرائيلي موقعاً ثابتاً في الحياة الاقتصادية لاسرائيل. لقد تدفق على اسرائيل من هذا المصدر مليارات الدولارات التي كان لها أثر مهم على مسيرة الاقتصاد الاسرائيلي خصوصاً خلال السنوات التأسيسية الأولى. وبلا شك، تستحق السندات الاسرائيلية أن يطلق عليها صفة الاستثنائية، ان لناحية دورها وحجمها أو لناحية ثباتها وتصاعدها من فترة لأخرى.

بداية، من الضروري الاشارة إلى أن جميع سندات الدين الاسرائيلي هي عبارة عن قروض طويلة الأجل تستحق السداد، على الغالب، بعد ١٥ سنة من تاريخ إصدارها. كما أن الفائدة عليها، قليلة جداً، تصل إلى نحو ٤ ـ ٥,٥ بالمائة[٢٢]. على ذلك، فإن الحديث عن الأموال المتدفقة على اسرائيل تحت عنوان «سندات الدين الاسرائيلي» هو كالحديث عن أي قروض طويلة الأجل، وإن تميزت بتدني نسبة الفائدة عليها، وبأنّ ملكيتها تعود إلى أشخاص أو هيئات يهودية في الخارج.

تدرجت قيمة السندات المباعة سنوياً من ١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٦٥ إلى ٢٣٢ مليون دولار سنة ١٩٧٠ و٤٣٣ مليون دولار سنة ١٩٨٠ و٥٤٩ مليون دولار سنة ١٩٨٥. يلاحظ أثر الدافع السياسي وراء شراء السندات من القفزات التي لحقت بالمباع منها في سنوات محددة شهدت اسرائيل خلالها أحداثاً أمنية مهمة كالأعوام ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢. وقد بلغت قيمة السندات المباعة في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥، سبعة مليارات و٣٤٢ مليون دولار[٢٣].

---

(٢٢) توماس ر. ستوفر، المساعدة الاميركية لاسرائيل: الرباط الحيوي، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢١ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ١١ ـ ١٩.

(٢٣) بالنسبة إلى عام ١٩٦٥، انظر:
Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1967*, p. 195;
وبالنسبة إلى عام ١٩٧٠، انظر: Ibid., *1978*, p. 203,
وبالنسبة إلى الأعوام ١٩٨٠ و١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, pp. 200 - 201.

بلغ الرصيد المتراكم للسندات المباعة سنة ١٩٦٥، ٥٥٤ مليون دولار. ولأكثر من اعتبار نستطيع القول ان عام ١٩٦٥، هو عام الأساس الذي بدأت به اسرائيل تسدّد قيمة السندات المستحقة عليها، وبكلمة أخرى، هو العام الذي بدأ به السباق بين السندات المباعة والسندات المستحقة. ذلك السباق كان ينتهي سنوياً باضافة رصيد جديد للسندات المباعة، بحيث بلغ الفائض منها سنة ١٩٨٥، أي بعد سداد السندات المستحقة، ثلاثة مليارات و٦٣٦ مليون دولار، أي بمتوسط سنوي يبلغ ١٨٢ مليون دولار(٢٤).

إن الفائدة التي عادت على اسرائيل هي أكبر بكثير من الرقم الحسابي البسيط الذي سبق لنا استخراجه بوصفه الفائض السنوي. فاسرائيل، وإن كانت حسابياً تقوم بسداد قيمة السندات المستحقة من قيمة السندات المباعة فإنها، في واقع الأمر تقوم بسداد قيمة السندات المستحقة من عائد استثمار المبلغ نفسه الذي سبق لها أن تلقته، ثم آن أوان سداده بعد عشر سنوات أو خمس عشرة سنة. يبين لنا القيام بعملية حسابية بسيطة أن اسرائيل تحتفظ لنفسها بعد انتهاء فترة السند، بالقرض الأصلي (قيمة السند المباع) اذ تكون قد سددت قيمة القرض الأصلي والفوائد المترتبة عليه من خلال استثمار القيمة الأصلية للسند على مدى ١٥ سنة.

في هذا المجال ثمة مسألة تستدعي الاشارة، ألا وهي أن التسهيلات التي رافقت وترافق أموال السندات لا تلغيها. فهي في نهاية الأمر، لا تقدم كأموال سهلة، وذلك بالمعنى العميق والعلمي للكلمة. ومهما قيل في التسهيلات، إن لناحية فترة السداد أو لناحية نسبة الفائدة، فإنّ مبدأ تقديمها كسندات واجبة السداد يعكس حرصاً مزدوجاً من اسرائيل واليهودية العالمية. فاليهودية العالمية، تُبقي لنفسها حق المطالبة بذلك، ولو بشكل غير مباشر، تعطي لنفسها حق السؤال عن كيفية انفاق المبالغ التي تقدمها.

وبالمقابل، فإن اسرائيل حين تقوم بسداد، ولو نسبة من المبالغ المقدمة لها من اليهودية العالمية، فإنها توفر الاساس الموضوعي لعلاقة أكثر توازناً بينها وبين اليهودية العالمية. غنيّ عن الاشارة أنّ مدلول كلمة «توازن» التي استخدمناها تتجاوز الجانب المالي إلى عمق العلاقة النفسية المعقدة بين الطرفين. انها تذهب إلى حدود منح يهود العالم، شعوراً متزايداً، بأن اسرائيل ليست عبئاً عليهم. انها في أسوأ الأحوال دائن محترم وإن كان يسرق الدين كما تبيّن الآن.

يفرض ما تقدم اعادة التأكيد على الدافع والبعد السياسيين العميقين جداً وراء شراء

(٢٤) الرقم الاجمالي مستخرج من المصدر نفسه. ونلفت النظر إلى أن الرصيد المتراكم لسنوات الدين اليهودي سنة ١٩٨٥ والذي سيظهر لاحقاً في الفصل الذي يتناول ميزان المدفوعات والديون الخارجية مختلف عن الرقم المثبت في هذا الفصل. محل الاختلاف أن رصيد سندات الدين عام ١٩٨٥ يعود لكامل الفترة، في حين أن الرقم المذكور في هذا الفصل يقتصر على رصيد سندات الدين في فترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥ فقط.

سندات الدين الاسرائيلي. فمن بين ارقام السنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥، نلحظ ثلاثة أرقام نافرة صعوداً عما عداها. بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ نلحظ بروز الرقم الخاص بالعام ١٩٦٧، وبين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ نلحظ التمايز الشديد لرقم العام ١٩٧٣. أما بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤، فنلحظ شذوذ الرقم الخاص بالعام ١٩٨٢[٢٥]. ولا يحتاج الأمر إلى ذكاء لنكتشف استجابة اليهودية العالمية للتحديات السياسية والأمنية التي جابهت اسرائيل خلال السنوات المذكورة. إن هدفنا من وراء هذه النقطة، لا يتجاوز محاولة اعطاء البعد الحقيقي للعبء المباشر الذي تمثله سندات الدين الاسرائيلي.

وما كنا لنتوقف أمام هذه النقطة لولا أن هنالك من يرى ذلك العبء في الاطار الاقتصادي البارد، بل والبارد جداً لناحية «ان سندات اسرائيل قابلة للاستهلاك من قبل المؤسسات الحاملة لها، خلال إشعار مدته ٩٠ يوماً على الرغم من أن مدتها غالباً ما تكون ١٥ عاماً. وهؤلاء الدائنون يمكنهم سحب سنداتهم بسرعة إذا لم يظهر في جو القلق العام على السيولة الاسرائيلية شكل من أشكال الضمان الامريكي أو لم تحدث زيادة في المساعدة الامريكية»[٢٦].

لو كانت العلاقة بين بنك على وشك الافلاس ومودعيه في بلد متخلف جداً، لربما تراكض المودعون مفاقمين الأزمة، ولكن أن يتقدم حملة سندات بحوالى ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار، مطالبين الحكومة الاسرائيلية بحسم سنداتهم خلال ٩٠ يوماً، وأياً كانت الظروف، فذلك احتمال يتجاوز البعد السياسي لعلاقة اسرائيل باليهودية العالمية، التي تعطي أكثر مع زيادة الخطر المحدق باسرائيل، هذا إذا كان هناك من خطر. أكثر من ذلك، فإن أصحاب المنطق المشار إليه، وهم يذهبون في رياضة ذهنية، وفرضيات اقتصادية باردة جداً، يتجاهلون حقيقة راسخة وهي أن بيع سندات الدين الاسرائيلي يصعد بثبات. لقد ارتفع من مستوى مئة مليون دولار سنوياً حتى ١٩٦٥ إلى ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مليون سنوياً بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥. ومع ١٩٧٨ تجاوز عتبة الـ ٤٠٠ مليون دولار ليصل في عام ١٩٨٥ إلى ٥٤٩ مليون دولار[٢٧]. وفي هذه الحال فإن قلق حملة السندات الاسرائيلية عندما يترجم بزيادة المباع منها، دليل قويّ على أن قلق هؤلاء هو على اسرائيل نفسها وليس على سنداتهم.

المساعدات: بلغت قيمة التبرعات التي قدمتها اليهودية العالمية لإسرائيل في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥، تسعة مليارات و٥٧٤,٥ مليون دولار. وبذلك فهي أكبر مصدر للتبرعات بعد

---

(٢٥) بالنسبة إلى عام ١٩٦٥، انظر: Ibid., *1967*, p. 195;
وبالنسبة إلى عام ١٩٧٠، انظر: Ibid., *1978*, p. 203.
وبالنسبة إلى الأعوام ١٩٨٠ و١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, pp. 200 - 201.

(٢٦) ستوفر، **المساعدة الاميركية لاسرائيل: الرباط الحيوي**، ص ١٩.

(٢٧) بالنسبة إلى الأعوام ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٨٠ و١٩٨٥، انظر: المصدر نفسه.

الولايات المتحدة الأمريكية. تدرجت قيمة المبالغ المدفوعة سنوياً من ٧٠ مليون دولار سنة ١٩٥٠ إلى ٥٦٨ مليون دولار سنة ١٩٨٥، مع ملاحظة أن قيمة التبرعات السنوية بين ١٩٧٣ و١٩٨٥ لم تقلّ عن ٤١٠ ملايين دولار سنوياً. ومنذ العام ١٩٨١ بلغ الحد الادنى ٥١٤ مليون دولار سنوياً.

يلاحظ أثر الدافع السياسي وقوته في الزيادات الكبيرة التي لحقت بقيمة التبرعات اليهودية خلال السنوات ١٩٥٦ (٢٠٣ بالمائة من تبرعات عام ١٩٥٥) و١٩٦٧ (٣١٠ بالمائة من تبرعات عام ١٩٦٦) و١٩٧٠ (١٦٠ بالمائة من تبرعات عام ١٩٦٩) و١٩٧٣ (٢٤١ بالمائة من تبرعات ١٩٧٢). أما حرب ١٩٨٢، فكما يبدو غطيت مسبقاً إذ شهدت سنة ١٩٨١ قفزة هائلة في قيمة التبرعات بلغت ١٥٤ بالمائة مما كانت عليه سنة ١٩٨٠.

وفيما لو أضيف للتبرعات قيمة القروض ـ سندات الدين ـ التي هي كما سبق أن أوضحنا تبرعات ولو مؤجلة، تكون اليهودية العالمية قد قدمت في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ حوالى ١٧,٥ مليار دولار تساوي حوالى ٢٩ بالمائة من اجمالي الرساميل التي تدفقت على اسرائيل في الفترة آنفة الذكر. ثمة مسألة تستحق الاشارة في هذا المجال وهي استمرار تدفق مساعدات وقروض اليهودية العالمية، وبشكل متصاعد، حتى ولو توافر مصدر جديد لتدفق الرساميل على اسرائيل. يصح الكلام السابق على فترة الخمسينات والتعويضات الألمانية، وعلى السبعينات وفتح الخزانة الأمريكية أمام اسرائيل. بكلمة موجزة، كان المصدر الجديد إضافة وليس بديلاً لما سبقه[٢٨].

٤ ـ الدينامية الاقتصادية الشاملة التي انتجتها حرب ١٩٦٧

بداية لا بد من الاشارة إلى أن الاقتصاد الاسرائيلي عشية حرب ١٩٦٧ كان يعيش أزمة بنيوية حادة جداً. وكما أسلفنا، فلقد تمكنت اسرائيل بفضل التدفق الاستثنائي للموارد البشرية والمالية، من تنفيذ برنامج تصنيعي كثيف، بحيث بدأت تعاني في العام ١٩٦٦ من أزمة فيض انتاج وطاقة انتاجية عاطلة في الصناعة الاسرائيلية. في حينه شهدت اسرائيل أعلى نسبة بطالة في تاريخها، فضلاً عن تدنّي نسبة نمو الناتج القومي بشكل خطير جداً. منذ ذلك التاريخ، بدأت مشكلة ضيق السوق تصبح أكثر حدّة من أي وقت مضى. لقد كان من الطبيعي أن تسعى إسرائيل أول ما تسعى إلى توسيع سوقها الداخلية. وهو ما تم لها، سواء بفعل الزيادة الاستثنائية في عدد السكان والتي سبق لنا تناولها وبارتفاع مستوى المعيشة مع ما يستتبعه الأمر من زيادة حجم الطلب الداخلي على السلع. على الجانب الثاني كانت حرب ١٩٦٧ حلاً استثنائياً، بل الحل الذي أخرج اسرائيل من أزمتها الاقتصادية البنيوية الحادة التي بدأت تعيشها منذ ١٩٦٦.

---

(٢٨) جميع الأرقام الواردة تحت هذا العنوان مأخوذة من الجدول الخاص بميزان المدفوعات.

مع أن حرب ١٩٦٧، سواء على صعيد المقدمات أو النتائج، كانت حدثاً ضخماً وتاريخياً وأوسع وأكبر من الشأن الاقتصادي ككل، فقد كانت حدثاً اقتصادياً استثنائياً من الدرجة الأولى أيضاً. ففي لحظة تاريخية، ربما من حجم ما حدث سنة ١٩٤٨، أصبح للاقتصاد الاسرائيلي محيطه التابع مع ما فيه من موارد بشرية ومادية وما يوفره من سوق استهلاكية. وإن كان المجال لا يتسع لمناقشة موضوع المناطق المحتلة ١٩٦٧، فإن ما يهمنا تناوله الآن هو تلك الجوانب ذات التأثير البنيوي في الاقتصاد الاسرائيلي. وفي هذا المجال يمكن التمييز بين آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة.

تتمثل الآثار البنيوية المباشرة في:

أ ـ توسيع السوق الاسرائيلية بحيث أصبحت تمتد إلى سوق المناطق المحتلة ١٩٦٧ والتي كان يقيم فيها سنة ١٩٦٧ عدد من السكان يساوي أكثر من ٣٦ بالمائة من سكان اسرائيل سنة ١٩٦٦[(٢٩)] العام السابق للاحتلال. يمكن المجادلة حول الطاقة الاستهلاكية لهؤلاء قياساً بسكان إسرائيل. لكن، مهما كانت الطاقة الاستهلاكية لهؤلاء منخفضة، وهذا أمر مشكوك فيه، فإن توسع السوق الاسرائيلية فجأة وبهذا الحجم، لا يمكن أن يوصف إلا بالحدث الاستثنائي الذي أتى ليشكّل حلاً لأزمة ذات طابع استثنائي كانت تعاني منها اسرائيل.

وهنا يمكن التمييز بين توسع عاديّ في ظروف عادية، وبين التوسع الذي حدث لناحية أنه لم يشكّل زيادة كمية في حجم الصادرات فحسب، بل قيمة نوعية مستمدة من أزمة فيض الإنتاج التي كانت تعاني منها اسرائيل. وفيما تقدم لا نهدف إلى التقليل من أهمية حجم سوق المناطق المحتلة، التي كما سيتضح في القسم الخاص بذلك، كانت وما زالت أكبر سوق منفردة للصادرات الاسرائيلية بعد سوق الولايات المتحدة الامريكية. جدير بالذكر أن فائض الميزان التجاري بين اسرائيل والمناطق المحتلة ١٩٦٧ بلغ في الفترة بين ١٩٦٨ ـ ١٩٨٥ ما يزيد على أربعة مليارات دولار[(٣٠)].

ب ـ اليد العاملة من المناطق المحتلة ١٩٦٧: شهدت إسرائيل سنة ١٩٦٦ أزمة بطالة هي الأكثر حدّة في تاريخها، إن لم نقل إنها الأزمة الجدّية الوحيدة التي عرفتها. مع العام ١٩٦٧ اختفت الازمة، وبدأت اسرائيل في استيعاب اعداد متزايدة من قوة العمل العربية من المناطق

---

(٢٩) كان يقيم في الضفة الغربية ٥٩٨,٦ ألف نسمة، وفي قطاع غزة وشمال سيناء ٣٨٩,٧ ألف نسمة، وفي الجولان ٦ آلاف و٣٩٦ نسمة، أي ما يساوي ٩٩٤,٦ ألف نسمة يجب أن يضاف إليهم سكان القدس الشرقية التي ضمتها اسرائيل، والتي كان يقطنها حينذاك أكثر من ٦٠ ألف نسمة. انظر: Ibid., *1968*, p. 593.
واستناداً إلى المصدر نفسه، ص ١٧، كان عدد سكان اسرائيل عام ١٩٦٧، ٢,٧ مليون نسمة فقط

(٣٠): الرقم مستخرج من: Ibid., *1986*, p. 710.

المحتلة ١٩٦٧. تدرّج العدد الرسمي من ٩ آلاف سنة ١٩٦٩ إلى ٣٣ ألفاً سنة ١٩٧١ إلى ٥١ ألفاً سنة ١٩٧٢ إلى ٧٥ ألفاً سنة ١٩٨٠ و٩٠ ألفاً سنة ١٩٨٥[٣١]. لهذا العدد من قوة العمل العربية أهمية مزدوجة: كميّة لا خلاف حولها، ونوعية هي محل اهتمامنا في هذا القسم من الدراسة.

تنبع هذه الأهمية من الأزمة البنيوية الحادة التي بدأت تشهدها قوة العمل اليهودية لناحية ارتفاع نسبة قوة العمل عالية التأهيل بينها. هنا يجب تذكّر ما سبق أن عرضنا له في الفصلين السابقين لناحية تدفّق عشرات الآلاف من المهندسين والفنيين على سوق العمل الاسرائيلية من نافذة الهجرة، وبموازاة ذلك كانت تتدفق من بوابة المناطق المحتلة ١٩٦٧ عشرات الآلاف من اليد العاملة غير الفنية. ومع تعدد العوامل الفاعلة في إحداث التوازن في سوق العمل، فإن ذلك لا يقلّل البتة من الأهمية الحاسمة التي كانت لعمال المناطق المحتلة ١٩٦٧ في إحداث التوازن المطلوب في تركيب القوة البشرية العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي.

أمّا الآثار غير المباشرة والتي هي، ربما، أكثر عمقاً وأهمية من الآثار المباشرة المشار إليها، فقد كانت الدينامية الشاملة التي أطلقتها حرب ١٩٦٧ في إسرائيل. لقد عزز انتصار ١٩٦٧ من الثقة السياسية والاقتصادية في اسرائيل، داخلياً وخارجياً. وقد كان للوضع الجديد مترتباته على أكثر من صعيد، بدءاً من مخططات اسرائيل وطموحاتها، مروراً بالهجرة، وانتهاء بالرساميل المتدفقة. في مختلف فصول هذه الدراسة ستتمكّن من تلمّس الاستدارة التي شهدتها مختلف الأمور بعد عام ١٩٦٧. لكن، ومهما كانت الأرقام معبّرة، فإنها لا تعبّر بدقة عن نوعية مترتبات حرب ١٩٦٧ والدينامية الشاملة التي أطلقتها. وإذا صحّ الايجاز، فيمكن القول إن السؤال قبل ١٩٦٧: كان حول وجود اسرائيل ووجود اقتصاد وامتلاك صناعة... الخ. أما بعد ١٩٦٧ فأصبح السؤال المطروح: أيّ اسرائيل، وأيّ اقتصاد؟ وأي صناعة؟

٥ ـ اسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة

أ ـ التعاون ما قبل ١٩٧٥

كانت علاقة اسرائيل مع دول أوروبا الغربية تاريخياً، علاقة استثنائية ومميزة وتحديداً مع كل من بريطانيا وألمانيا الاتحادية. ولقد سعت اسرائيل إلى الارتباط بالدول الأوروبية كمجموعة. وهو ما كان لها من خلال اتفاقها الشهير مع السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٥. يستمد ذلك الاتفاق اهميته، من توقيته الملائم لناحية أنّ شبح الأزمة الاقتصادية في اسرائيل كان

(٣١) Ibid., *1973*, p. 717.

قد عاد ليطلّ برأسه، وبدأت مشكلة السوق تطرح نفسها بشكل أكثر حدّة.

أما الاعتبار الثاني فهو الحجم الذي تمثله السوق الأوروبية المشتركة، وبخاصة بعد انضمام بريطانيا إليها سنة ١٩٧٣، وبالتالي أصبحت بريطانيا ملزمة، اما بالتقيد بالسياسة الجمركية الموّحدة لدول المجموعة، وهذا يعني تخلّيها عن التسهيلات التي كانت تقدّمها للصادرات الاسرائيلية، أو دفع المجموعة الأوروبية ككل لتقديم التسهيلات نفسها التي كانت تقدمها بريطانيا لإسرائيل. الاعتبار الثالث، وهو الأهمّ، طبيعة الاتفاق الموقع، والذي لم يكن حدثاً تاريخياً عادياً، بل تطوراً استثنائياً بكل ما للكلمة من معنى.

تصاعدت علاقة اسرائيل مع السوق الاوروبية المشتركة عبر أربع محطات آخرها كان اتفاق ١٩٧٥. المحطة الأولى كانت اتفاقية ١٩٦٤، التي كانت «اتفاقية تجارية من طبيعة غير تفضيلية، بمعنى منح منافسي اسرائيل بشكل أوتوماتيكي ما حصلت عليه. منحت الاتفاقية بعض الصادرات الصناعية تعرفة جمركية ذات أفضلية بالنسبة لاسرائيل ولكن بحدود ٢٠ بالمائة كنسبة تخفيض على التعرفة الجمركية»(٣٢).

وقعت سنة ١٩٧٠ اتفاقية جديدة يسري مفعولها لمدة خمس سنوات. منحت الاتفاقية الجديدة، خفضاً في التعرفة الجمركية بنسبة ٥٠ بالمائة على السلع المصنعة في اسرائيل والمصدرة إلى السوق المشتركة. الخفض المشار إليه نوعان، ٣٠ بالمائة خفض فوريّ، والبقية، أي الـ ٢٠ بالمائة، تقسم على الفترة الباقية بمعدل ٥ بالمائة سنوياً. مما تقدم، استثنيت بعض السلع الصناعية، وكان الاستثناء على نوعين:

١ ـ حصلت بعض السلع التي اعتبرت حساسة على نسبة خفض متدنية تتراوح بين ٣٤ بالمائة و٢٨ بالمائة تبعاً لنوع السلعة.

٢ ـ استثنيت بعض السلع الصناعية من أي نسبة خفض، أبرز هذه السلع منتوجات صناعة الأغذية لأنها تضر بالسياسة الزراعية للسوق الأوروبية المشتركة(٣٣).

بعد أن انضمت بريطانيا إلى السوق المشتركة، وأصبحت ملزمة بتوحيد تعرفتها الجمركية الخارجية مع التعرفة الموحدة للسوق المشتركة، وقّع بروتوكول جديد نصّ في شقّه الأول على عدم تقيّد بريطانيا بالتعرفة الموحدة فيما يتعلق بوارداتها من اسرائيل، أي استمرار العمل بالتعرفة البريطانية المخفضة على وارداتها من اسرائيل. أما الشق الثاني من البروتوكول المذكور فقد نص على استمرار هذا الوضع إلى أن تتوصل السوق الأوروبية المشتركة واسرائيل إلى اتفاقية

---

(٣٢) ريتشارد بومفرت وبنجامين تورين، **اسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة** (توبنكين: المانيا الاتحادية، ١٩٨٠)، ص ١٧.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.

جديدة بينهما[٣٤]، وهو ما حدث سنة ١٩٧٥.

ب ـ اتفاقية ١٩٧٥ بين اسرائيل والسوق المشتركة

نصت تلك الاتفاقية على قيام السوق الأوروبية المشتركة بإعفاء صادرات اسرائيل الصناعية فوراً من ٦٠ بالمائة من الجمارك، وفي العام ١٩٧٦ تعفى من ٢٠ بالمائة إضافية، وفي تموز/ يوليو ١٩٧٧ ترفع الجمارك نهائياً. أما فيما يتعلق بالسلع الزراعية، وتحديداً الحمضيات، فقد وافقت السوق المشتركة على تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٨٠ بالمائة، وهو ما طالبت به اسرائيل، في حين كانت السوق المشتركة قد عرضت سابقاً نسبة تخفيض تبلغ ٦٠ بالمائة فقط. ومقابل ذلك:

ـ تقوم اسرائيل بتخفيض الرسوم الجمركية على ٦٠ بالمائة من الواردات الصناعية من السوق المشتركة، شرط أن يكون الخفض تدريجياً، بحيث ترفع الجمارك كلياً مع العام ١٩٨٠. الشرط الثاني: ان الواردات المشار إليها، هي تلك السلع الصناعية المستوردة من أوروبا والتي لا تتنافس مع المنتوجات الصناعية الاسرائيلية. على هذا تكون اسرائيل قد منحت سلع السوق أفضليات بالنسبة إلى الموردين الآخرين، وليس على حساب انتاجها المحلي.

ـ الفئة الثانية من السلع الصناعية يبدأ خفض الرسوم عليها سنة ١٩٧٧، وترفع عنها الجمارك نهائياً سنة ١٩٨٥، ولكن هذا البند كان له استثناء إذ اعطيت اسرائيل حق فرض إبقاء رسوم جمركية على بعض أنواع السلع المستوردة، وذلك للحفاظ على صناعتها المحلية. ويستمر هذا الحق حتى العام ١٩٨٩ موعد رفع اسرائيل جميع حواجزها الجمركية عن مستورداتها من السوق المشتركة. بذلك حصلت اسرائيل على فترة تكيُّف تتراوح بين ١٠ و ١٥ عاماً. كانت اسرائيل قبل توقيع الاتفاق تعتبر أن عشر سنوات هي فترة تكيف طويلة جداً، فكيف الحال وقد أصبحت الفترة ١٥ عاماً؟[٣٥].

فضلاً عن الامتيازات التسويقية فـ «إن اتفاقية ١٩٧٥، على عكس الاتفاقيات السابقة بين اسرائيل والسوق المشتركة، تغطي مجالات التعاون التكنولوجي. تضمنت الاتفاقية نصاً حول تبادل المعرفة وامكانية مشاركة اسرائيل في النشاطات العلمية والتقنية المعقودة بين السوق الأوروبية المشتركة والدول الأخرى غير الأعضاء في السوق المشتركة»[٣٦]. بذلك أصبحت اسرائيل تحصل على الخبرات العلمية لدول السوق، سواء المنتجة محلياً أو المستوردة من الخارج.

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٣٥) انظر: المصدر نفسه؛ حسين أبو النمل، «أبعاد الاتفاقية الجديدة بين السوق الأوروبية المشتركة واسرائيل،» شؤون فلسطينية، العدد ٤٤ (نيسان/ ابريل ١٩٧٥)، ص ٤٢ ـ ٦٨،ونشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ٥، العددان ١١ ـ ١٢ (١ و١٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٥)، ص ٣٢٩.

(٣٦) بومفرت، ص ٢١، وأبو النمل، ص ٥٠.

عند تقويمنا للأهمية التي كانت لاتفاقية ١٩٧٥، لا بد من ملاحظة ثلاثة مستويات متداخلة. الأول والأبسط، فتح أسواق المجموعة الأوروبية وتوابعها في آسيا وافريقيا أمام السلع الاسرائيلية. المستوى الثاني: فرصة التكيف الطويلة التي أعطيت للصناعة الاسرائيلية. المستوى الثالث: الشق العلمي، الذي وفر للسلع الاسرائيلية قدرة تنافسية من خلال حصول الصناعة الاسرائيلية على التقنية نفسها التي تحصل عليها السلع المنافسة. ونظراً لأن استيعاب المنجزات العلمية بحاجة لفترة طويلة، فقد أتت فترة التكيف الطويلة، لتشكّل حلاً لهذه المشكلة، فضلاً عما توفره من حماية للصناعة الاسرائيلية وعلى الأخص، تلك الفروع الأكثر حساسية تجاه المنافسة الأجنبية.

الآن وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على الاتفاق يمكننا معرفة النتائج العملية التي ترتبت عليه: على الصعيد العلمي، الذي بدأ العمل به سنة ١٩٧٧، كان للاتفاق نتائج جمّة، يمكن الاستدلال عليها من خلال براءات الاختراع التي حصلت عليها إسرائيل من الخارج. حصلت اسرائيل من الخارج سنة ١٩٧٧ على ١٨٦٣ براءة اختراع. وقد وصل العدد سنة ١٩٨٥ إلى ٢٧٢٧ براءة اختراع، أي بزيادة سنوية تبلغ ٨٦٤ براءة اختراع جديدة[٣٧]. هذه الزيادة تساوي ٤٦ بالمائة من اجمالي براءات الاختراع التي كانت تحصل عليها من الخارج سنة ١٩٧٦. كذلك فإن هذه الزيادة السنوية أكبر من كل براءات الاختراع من انتاج اسرائيلي التي سجلت في اسرائيل سنة ١٩٨٥ والبالغة ٧٩٠ براءة اختراع فقط[٣٨]. وحين نتذكر مستوى التطور العلمي في اسرائيل، والعناية التي توليها للبحث العلمي، وأنها لا تستورد براءات الاختراع كيفما اتفق، يمكننا توقّع الأهمية النوعية للبراءات المستوردة، إذ انها لا بد أن تكون أكثر تطوراً مما ينتج في اسرائيل[٣٩].

كان للاتفاق المذكور أثره الكبير على الصعيد التجاري، لناحية دوره في تسريع وتيرة نمو الصادرات بمعدل أكبر من وتيرة نمو الواردات. ارتفعت صادرات اسرائيل إلى السوق المشتركة

---

(٣٧) انظر: Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1986*, p. 630.

يجدر التنويه أن اسرائيل قد وقّعت في الفترة نفسها اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية. من هنا لا بد من التحفظ على أن اجمالي براءات الاختراع الاضافية كانت من دول السوق الأوروبية، وإن كنا نرجح أن غالبيتها من السوق، لناحية أن اسرائيل كانت تحصل على حاجتها من الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكن بحاجة إلى الاتفاقية كي تحصل على الخبرة التقنية المطلوبة.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) انظر الفصل الخاص بالصناعة الاسرائيلية، وكذلك الفصل الخاص بالبحث العلمي في اسرائيل. انظر أيضاً: **العلم والتكنولوجيا في اسرائيل، ١٩٨٠ - ١٩٨١**، اعداد سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢)، وانطوان زحلان، **العلم والتعليم العالي في اسرائيل**، ترجمة محمد صالح العالم (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٠).

من ٦٩٨ مليون دولار سنة ١٩٧٤ إلى مليار و ٩١٥,٦ مليون دولار سنة ١٩٨٥، أي بنسبة زيادة تبلغ ١٧٤ بالمائة. خلال الفترة نفسها ارتفعت الواردات بـ ٨٣ بالمائة، إذ زادت من مليار و ٩٩٤ مليون دولار إلى ثلاثة مليارات و ٦٤٧,٦ مليون دولار. بهذا تكون سرعة نمو الصادرات قد بلغت حوالى ضعفي وتيرة نمو الواردات(٤٠).

في ضوء ما تقدم، ليس من المبالغة القول إن الاتفاق المذكور كان استثنائياً في أهميته. وتصبح تلك الأهمية مزدوجة عند معرفة التحول النوعي في تركيب الصادرات الاسرائيلية للسوق الأوروبية المشتركة، إذ تمثّل هذا التحول بزيادة الوزن النسبي للسلع الصناعية المتطورة، وهبوط نصيب الصادرات التقليدية (ألماس مصقول وحمضيات) من حوالى ٤٠ بالمائة من صادرات اسرائيل للسوق المشتركة سنة ١٩٧٤ إلى حوالى ١٧ بالمائة فقط سنة ١٩٨٥(٤١).

كان للامتيازات التسويقية والتقنية التي وفرتها اتفاقية ١٩٧٥ لإسرائيل، نتائجها الاستثنائية والبعيدة المدى، ربما، أكبر بكثير من ارتفاع رقم الصادرات أو براءات الاختراع المسجل. وتتمثل النتائج في أن الصناعة الاسرائيلية ككل، قد بدأت مع الاتفاقية المذكورة، في دخول طور جديد، ارفع وأوسع من الطور الذي دخلته مع انتهاء برنامج التعويضات الأول الذي كان برنامجاً تصنيعياً شاملاً، أو حرب ١٩٦٧ ومترتباتها الاقتصادية، وهي مسائل سوف نعرض لها في الفصول اللاحقة.

٦ ـ قروض وهبات وتسهيلات الولايات المتحدة

تميزت علاقة اسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية، على قاعدة خصوصية علاقتها بالغرب الرأسمالي. ولا نضيف جديداً حين نعيد التذكير بأن الولايات المتحدة تعتبر اسرائيل كنزاً استراتيجياً، ومسألة تمسّ الأمن القومي الأمريكي خاصة، وأمن العالم الرأسمالي عامة. تعرف اسرائيل حقيقة دورها، وأهمية موقعها، وتتصرف انطلاقاً من ذلك. وهكذا نشأت علاقة من مستوى جديد بين طرف لا تعوزه الموارد وآخر لا يملّ الطلبات. لقد ارتقت العلاقة تبعاً لارتقاء دور اسرائيل ووزنها ومخطّطاتها وأهدافها، البعيدة والقريبة في آن معاً. كلّ ذلك في مسعى منها للتحول إلى دولة إقليمية عظمى، من خلال امتلاك الأدوات التي توفر لها تلك الصفة.

على أرضية سياسية تزداد رسوخاً يوماً بعد يوم، ولمدى زمني طويل شكّلت الولايات

---

(٤٠) النسب مستخرجة؛ ارقام الصادرات والواردات عام ١٩٧٤، من:

Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1975*, p. 199,

والأرقام الخاصة بالعام ١٩٨٥، من: Ibid., *1986*, pp. 220 - 221.

(٤١) النسب مستخرجة، وبالنسبة إلى تركيب الصادرات الاسرائيلية للعام ١٩٧٤، انظر:
Ibid., *1975*, pp. 202 - 203.

المتحدة بالنسبة إلى اسرائيل مورداً استثنائياً وثابتاً، ذلك المورد الذي لا تعكس التحويلات المالية قيمته الحقيقية مهما كان حجم تدفقها كبيراً. وبشكل عام يمكن القول إن اسرائيل تحدّد طلباتها، لتقوم الولايات المتحدة بتلبيتها. ولا يعني ذلك عدم المجادلة أحياناً في تلك الطلبات، ولكن المجادلة، كانت تنتهي بالاستجابة للطلبات المقدمة. يمكن القول، إن المجادلة كانت تتم على أرضية تباين وجهات النظر على طريقة الإخراج. خلال السنو الأخيرة، قلّت المجادلة، وهي إن حدثت، كانت تُطوى سريعاً ولمصلحة اسرائيل.

لو وضعنا جانباً المستوى السياسي والعسكري للعلاقة، وحصرنا حديثنا في الاطار الاقتصادي، لأمكن الحديث على ثلاثة مستويات: الأول، المستوى التجاري وتسهيل تسويق الصادرات الاسرائيلية؛ المستوى الثاني، تدفق الموارد المالية؛ المستوى الثالث: تصدير التكنولوجيا المتطورة لاسرائيل.

على الصعيد التجاري يمكن الإشارة إلى ثلاث مراحل: الأولى وتغطي فترة ما قبل ١٩٧٥، حيث كانت الصادرات الإسرائيلية تتمتع بوضعية عادية في سوق الولايات المتحدة، ولم تكن من مشكلة، لناحية أنّ غالبية الصادرات الاسرائيلية كانت من السلع التقليدية، فضلاً عن حجمها المحدود. بدأت المرحلة الثانية سنة ١٩٧٥، حيث وقّعت اتفاقية وُصفت بأنها «أهم من تلك الاتفاقية التي وقعت بين اسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة» وبأنّها «وثيقة سخية ومتمادية»[٤٢]. ولقد نصّت الاتفاقية على:

أ - ضمان تزويد إسرائيل بصورة منتظمة، بالمواد الخام من الولايات المتحدة وتشجيع الشركات الأمريكية على إقامة مخازن للمواد الخام في إسرائيل لتستطيع جهات إسرائيلية أن تشتري مباشرة منتوجات مختلفة من الفائض الأمريكي الموجود في مستودعات الحكومة... وستكون الأسعار مخفضة وبقروض بفائدة ٦ بالمائة وبهذه الطريقة يمكن توفير بضع عشرات الملايين من الدولارات في المشتريات بالقروض. لا يطبق الأمريكيون أي قيود قد تفرض على تصدير مواد غذائية أساسية من الولايات المتحدة.

ب - ضم إسرائيل إلى قائمة المزوِّدين للمنتوجات غير العسكرية التي تشتريها وزارة الدفاع الأمريكية من الخارج لوحداتها العاملة في أوروبا. كما ستحصل إسرائيل على مكانة مزوِّد معتمَد بالنسبة إلى مشتريات وزارة الدفاع في الولايات المتحدة نفسها.

ج - اتخاذ الاجراءات لتشجيع الاستثمار الأمريكي في إسرائيل، وتسويق المنتوجات

---

(٤٢) يديعوت احرونوت، ١٩٧٥/٥/١٥. ذكرتها نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ٥، العددان ١١ - ١٢ (١٦,١ حزيران/ يونيو ١٩٧٥)، ص ٣٣٢ - ٣٣٦.

الإسرائيلية في الولايات المتحدة. وستعطي المؤسسة الأمريكية لتشجيع الاستثمارات الأمريكية فيما وراء البحار، ضمانات للمستثمرين الأمريكيين في اسرائيل. كذلك منع الاتفاق ازدواجية الضريبة بين الدولتين.

د - التعاون في مجال الأبحاث والتنمية الصناعية، حيث ستخصّص الولايات المتحدة، مبالغ لا بأس بها لهذا الغرض وستقام لجان مشتركة يساهم فيها علماء معروفون من الدولتين. إضافة لما تقدم، ثمّة بنود تفصيلية أخرى، تعزز الرأي الذي كانت قد ذهبت إليه صحيفة «يديعوت أحرونوت»، إذ وصفت الاتفاق بأنه «وثيقة سخية ومتمادية»[٤٣].

كان لترجمة الاتفاقية نتائجها التي يمكن قياسها من خلال تطوّر صادرات اسرائيل ووارداتها من السوق الأمريكية. بلغت صادرات إسرائيل للولايات المتحدة سنة ١٩٨٤، ملياراً و ٦٣٨ مليون دولار. وأما الواردات فكانت ملياراً و ٧٧٢ مليون دولار. على ذلك تكون نسبة تغطية الصادرات للواردات ٩٢,٤ بالمائة[٤٤] مقابل ٣٩,٨ بالمائة سنة ١٩٧٤، إذ كانت الصادرات في العام المذكور ٣٠٠ مليون و٦١٦ ألف دولار والواردات ٧٥٤ مليون و٢٠١ ألف دولار[٤٥]. بذلك تكون نسبة تغطية الصادرات قد تضاعفت ٢,٣ مرة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤. في ضوء ارتفاع نسبة التغطية، يمكن القول ان تأثيرات الاتفاقية على الصعيد الرقمي كانت سنة ١٩٨٤ بحدود ٨٦١,٥ مليون دولار،هي قيمة الزيادة في الصادرات بفعل التسهيلات التي قدّمت.

لقد بلغت الصادرات سنة ١٩٨٤، ٥٤٠ بالمائة من قيمتها سنة ١٩٧٤. وبالمقابل فقد بلغت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٤، ٢٣٥ بالمائة مما كانت عليه سنة ١٩٧٤. من مقارنة الزيادة في صادرات اسرائيل للولايات المتحدة، بتلك التي طرأت على صادرات اسرائيل للسوق الأوروبية المشتركة، نكتشف أن اتفاقية اسرائيل مع الولايات المتحدة سنة ١٩٧٥ كانت «فعلاً أهمّ من تلك التي وقعت بين اسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة» حسب تعبير صحيفة «يديعوت أحرونوت»[٤٦].

بدأت المرحلة الثالثة سنة ١٩٨٥ مع توقيع وبدء سريان مفعول منطقة التجارة الحرة بين البلدين وبموجبها رفعت الحواجز الجمركية تقريباً بين البلدين. لا يتّسع المجال لمناقشة مزايا الاتفاقية المذكورة التي هي أكثر أهمية من الدلالات المباشرة للنصوص أو البنود التي

---

(٤٣) «نص الاتفاق بين اسرائيل والولايات المتحدة،» في: هآرتس، ١٩٧٥/٥/٢٧، ونشرت ترجمته في: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ٥، العددان ١١ - ١٢ (١ و١٦ حزيران يونيو ١٩٧٥)، ص ٣٣٢ - ٣٣٦.

(٤٤) انظر: Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1985*, pp. 228 - 229.

(٤٥) Ibid., *1975*, pp. 198 - 199.

(٤٦) يديعوت احرونوت، ١٩٧٥/٥/١٥.

تضمنتها[٤٧]. ولعل خير معبّر عن حقيقة الأمر، النتائج العملية التي تحققت، التي يمكن تلمّسها من مقارنة تطور صادرات وواردات اسرائيل من السوق الأمريكية في العام ١٩٨٥ حيث أصبحت الاتفاقية سارية المفعول مع العام ١٩٨٤. ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٢) تطوّر صادرات اسرائيل ووارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول رقم (٣ ـ ٢)
صادرات وواردات اسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية في العامين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ (ملايين الدولارات)

البند	سنة ١٩٨٤	سنة ١٩٨٥	نسبة ١٩٨٥ : ١٩٨٤ (نسبة مئوية)
الواردات الاسرائيلية	١٧٥٦,٣	١٦٧٩	٩٥,٦
الصادرات الاسرائيلية	١٦٤٤,٦	٢١٣٨	١٣٠
نسبة الصادرات إلى الواردات (نسبة مئوية)	٩٣,٦	١٢٧	١٣٦

المصدر: Ibid., *1986*, pp. 218-219.

يبين ما تقدم اثر اتفاقية ١٩٨٥ لناحية زيادة الرقم المطلق للصادرات الاسرائيلية خلال عام واحد بـ ٤٩٣ مليون دولار ولناحية رفع نسبة تغطية الصادرات لتبلغ ١٢٧بالمائة من الواردات. لكن، وعلى أهمية اتفاقية ١٩٨٥، فيجب ألا تحجب الآثار الايجابية التي كانت لاتفاقية ١٩٧٥ التي يصحّ اعتبارها المقدمة التأسيسية لاتفاقية ١٩٨٥. ومع ان التطور الذي لحق بالصادرات الإسرائيلية إلى السوق الأمريكية بفعل الاتفاقات الموقعة بين الطرفين هو بمختلف المعايير، تطور فوق القدرة على التصديق، فإنّ الأهمية الاستثنائية لتلك الاتفاقات كانت من موقعها في الدورة الاقتصادية لإسرائيل، لناحية انها تكفلت بمرحلة تصريف الإنتاج بعد أن تكفلت الرساميل الأمريكية برفع الطاقة الانتاجية نفسها. ما تقدم يجب أن يفهم في سياق الدور الأمريكي في الارتقاء بنوعية الانتاج، الأمر الذي ينقلنا إلى المستوى الثالث.

العلاقات التكنولوجية بين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية: يشتمل هذا العنوان على العديد من المجالات التي لن نتوقف إلا أمام ما هو استثنائي منها وله أهمية خاصة ونوعية. نشير إلى هذا من ضمن اقتناع بأنّ التكنولوجيا الأمريكية هي في متناول يد اسرائيل سواء بحكم الاتفاقات العلمية، أو بحكم وسائل اسرائيل الملتوية التي تمكّنها من الحصول حتى على

(٤٧) نص الاتفاقية مترجم من قبل الأجهزة المختصة في جامعة الدول العربية، نشر في: السفير، ١٢/١١/١٩٨٥.

التكنولوجيا الأمريكية التي يحظر لسبب أو لآخر الكشف عنها. يمكن الاستدلال على إسهام الولايات المتحدة في المجال التكنولوجي من خلال براءات الاختراع المنتجة في الخارج والمسجلة في اسرائيل.

لعل الاسهام الأخطر للولايات المتحدة الأمريكية، هو تمكين اسرائيل من أهم صناعات العصر، إذ انتقلت اسرائيل بفضل مساعدة الولايات المتحدة من «عصر البحث النووي» إلى «العصر الصناعي النووي»[٤٨]. مع أنّ لاسرائيل محاولاتها على هذا الصعيد، فمنذ الخمسينات اقتصرت تلك الاهتمامات غالباً على الاستخدام الحربي ومجالات مدنية محدودة جداً. ومع تسلّم ريغان السلطة أطلق سراح مشاريع وطموحات اسرائيل باستخدام التكنولوجيا النووية في توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر. يشير ما هو معلن إلى أن الولايات المتحدة ساعدت تقنياً وموّلت إقامة خمسة مفاعلات نووية ثنائية الغرض لتحلية المياه وانتاج الكهرباء. كانت كلفة ذلك المشروع سنة ١٩٨١، ١٢ مليار دولار، على أن يجري تنفيذ المشروع برمّته خلال خمسة أعوام. هذه المسألة سنناقشها تفصيلياً في الفصل الخاص بالبحث العلمي واستخدام التكنولوجيا النووية.

الجانب المالي لعلاقة الولايات المتحدة واسرائيل: قبل تناول الشقّ الذي تتولّاه الحكومة الأمريكية مباشرة، لا بد من الاشارة إلى مصدرين آخرين: الأول، الجهات الدولية التي تقع بدرجة أو بأخرى تحت تأثير الولايات المتحدة. على سبيل المثال، صندوق النقد الدولي ومتفرعاته، فضلاً عن الأموال التي تتدفق من ألمانيا الاتحادية، التي لا شك أنّها في أحد جوانبها المهمة نتيجة تأثير الولايات المتحدة.

الثاني، الهيئات شبه الرسمية، أو الاقتصادية، أو الشعبية. يمكن الاشارة في هذا المجال، إلى الاستثمارات الأمريكية الخاصة، والتبرعات من يهود أمريكا، وكلاهما ما كان من الممكن أن يكونا على الحجم الذي بلغاه، لولا التشجيع الرسمي المؤكد بتشريعات قانونية مثل اعتبار التبرعات إنفاقاً معفى من الضرائب، أو منع ازدواجية الضريبة، وقانون حماية الاستثمارات الأمريكية الذي يضمن الاستثمارات الأمريكية في اسرائيل[٤٩].

الجانب الأهم هو ذاك الذي تتولاه الحكومة الأمريكية رسمياً، الذي تميز بخمس سمات هي: ١ ـ الثبات، ٢ ـ تصاعد الحجم، ٣ ـ تزايد نسبة الهبات من مجمل التحويلات، ٤ ـ تدنّي نسبة مشتريات السلاح لصالح البنود الأخرى في الواردات. ٥ ـ تحرير نسب متزايدة

---

(٤٨) لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الخاص باستخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء.

(٤٩) ستوفر، المساعدة الأميركية لاسرائيل: الرباط الحيوي، ص ١٠ ـ ١١. انظر أيضاً، البند رقم (٣) من الاتفاقية الموقعة بين الطرفين.

من المساعدات الأمريكية من شرط انفاقها في الولايات المتحدة نفسها.

على الصعيد الأول، جرى التقيد بقاعدة، مفادها فصل المساعدات الاقتصادية عن المواقف السياسية، وقبول الولايات المتحدة برأي اسرائيل القائل، الاتفاق يكون حول القضايا الاستراتيجية وليس التكتيكية.

على الصعيد الثاني، يلاحظ أن المساعدات والقروض الأمريكية لإسرائيل والبالغة ٣١,٦ مليار دولار تشكّل أكثر من نصف الرساميل التي تدفقت على إسرائيل خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ والبالغة ٦١ مليار دولار(٥٠). ما تقدم يجب أن يفهم في سياق أن معظم الأموال من مصدر أمريكي قد تدفق خلال الفترات المتأخرة. فخلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥ تدفق على اسرائيل ٩٥ بالمائة من إجمالي القروض والمساعدات الأمريكية. حوالى نصف هذه الأموال قدّم لاسرائيل في الفترة المحدودة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥.

حصيلة ما تقدم ارتفاع متوسط المبالغ المقدمة سنوياً لإسرائيل من ٥٢ مليون دولار في الفترة بين ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ إلى ٩٩ مليون دولار في الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ إلى ٩٣٩ مليون دولار في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ إلى ٢,٢ مليار دولار في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ و٢,٩ مليار دولار في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥.

على الصعيد الثالث، أي تطور نسبة المساعدات من إجمالي القروض والمساعدات المقدمة من حكومة الولايات المتحدة لإسرائيل، فإن الذي يلاحَظ هو التدنّي المستمرّ في حصة القروض لصالح ارتفاع نسبة المساعدات من جملة التحويلات الأمريكية لإسرائيل. فلقد ارتفعت نسبة المساعدات من ٧ بالمائة سنة ١٩٦٥ إلى ٣٢,٧ بالمائة سنة ١٩٧٥ إلى ٥٢ بالمائة سنة ١٩٨٠ و٥٥ بالمائة سنة ١٩٨١ و٥٣ بالمائة سنة ١٩٨٢ و٥٩ بالمائة سنة ١٩٨٣ و٧١ بالمائة سنة ١٩٨٤ و ١٠٠ بالمائة سنة ١٩٨٥(٥١).

جدير بالذكر أن المبالغ القديمة المسجلة كقروض عرضة للتحول إلى هبات، وهذه مسألة تتكرر دورياً. نجد تأكيداً لما تقدم في ضآلة المبالغ التي تسددها اسرائيل سنوياً لاستيفاء الديون

---

(٥٠) تعتبر اسرائيل المبلغ المذكور أقل بكثير مما تستحق، وعلى سبيل المثال قال آريل شارون في اجتماع لمجلس الوزراء: ان الولايات المتحدة الامريكية مدينة لاسرائيل بـ ٧٠ مليار دولار بسبب الخدمات التي قدمتها اسرائيل على الصعيد العسكري. اضاف شارون: ان دولة اسرائيل حصلت منذ انشائها علىّ منح وقروض امريكية تقدر بـ ٣٠ مليار دولار، وقد قدمنا مقابل ذلك خدمات في مجال الأمن تقدر بـ ١٠٠ مليار دولار. انظر: السفير، ٧/١٠/١٩٨٤، نقلاً عن صحيفة دافار. فيما يتعلق بالمساعدات والقروض الامريكية وكذلك اجمالي التحويلات المالية من الخارج، انظر الفصل السادس.

(٥١) المصدر نفسه.

الامريكية المستحقة عليها. وعلى سبيل المثال، لم تدفع اسرائيل سنة ١٩٨٥ إلا ١١٠ ملايين دولار، وهو مبلغ يكاد يكون مساوياً للمبلغ الذي دفعته سنة ١٩٧٢، مع أنّ ديون اسرائيل سنة ١٩٨٥ لا يمكن أن تقارن البتة مع حجم ديونها سنة ١٩٧٢. لاحقاً وفي الفصل الخاص بميزان المدفوعات، سيكون ممكناً ايضاح حقيقة الديون الامريكية ومقدار العبء الذي تمثّله على اسرائيل. على أي حال، ومع العام ١٩٨٥، ازالت الولايات المتحدة حتى العبء الدفتري الذي يمكن أن تشكّله ديونها على إسرائيل فقامت باعتبار جميع المبالغ المقدمة من قبلها لاسرائيل مساعدات[٥٢].

أما على الصعيد الرابع، أي العبء الأمني، فإن الذي يلاحظ، وعلى عكس ما يروّج اعلامياً، ان نسبة واردات اسرائيل من السلاح، من اجمالي الواردات هي في انخفاض مستمر. فلقد هبطت نسبة واردات السلاح من ٢٣,٥ بالمائة من جملة واردات اسرائيل من السلع والخدمات سنة ١٩٧٥ إلى ١٢,٢ بالمائة فقط في العامين ١٩٨٠ و١٩٨٥. جدير بالذكر أن نسبة العامين ١٩٨٠ و١٩٨٥ ليست شذوذاً، لناحية أنها وصلت في بعض السنوات الأخرى إلى أقل من ١٠ بالمائة[٥٣]. ثمة ضرورة هنا للاشارة إلى أننا نسبنا الواردات الأمنية لجملة الواردات وذلك لاعتبار بسيط هو عدم تحديد مصدر الواردات الأمنية. وفي هذه الحال كان من الضروري نسبتها إلى اجمالي الواردات. وإذا كان من غير الممكن تحديد حجم العبء الأمني على واردات اسرائيل واستطراداً أوجه انفاق المساعدات الامريكية، فإن ما تقدم يسمح لنا بالاستنتاج أن ثقل الفاتورة الامنية هو في هبوط، وبالمقابل فإن زيادة المساعدات الأمريكية تذهب وبنسب متمادية لتغطية أوجه الانفاق المدنية.

الصعيد الخامس، لقد جرى العُرف أن تنفق المساعدات على شراء سلع من البلد الذي قدّمها. في حين حصلت اسرائيل على حق إنفاق نسب متفاوتة من المساعدة خارج الولايات المتحدة وتحديداً في اسرائيل. إن ما تقدم يعني حرية أكبر لاسرائيل في شراء السلع والخدمات بالأموال الامريكية من غير الأسواق الأمريكية. جدير بالذكر أنّ ما تقدّم، شرع خصيصاً كي تتمكن اسرائيل من إنفاق نسبة من المساعدات الامريكية لتمويل الأبحاث العلمية داخل اسرائيل نفسها، الأمر الذي يجعل هذا النوع من التسهيلات أحد اشكال نقل التكنولوجيا إلى اسرائيل.

على هامش ما تقدم ثمة ضرورة لتقديم بعض الايضاحات بهدف ازالة ما قد يعلق في الذهن من ادعاءات اعلامية تقلل من القيمة الفعلية/ الانتاجية للمساعدات والهبات الأمريكية

---

(٥٢) Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1986*, pp. 196 - 201.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٩٦ ـ ١٩٨ و Ibid., *1985*, p. 210.

المرتفعة التي تقدم لإسرائيل. ثمة من يقول بأن المساعدات والقروض الجديدة تنفق على خدمة القروض القديمة وفوائدها. هذا الادّعاء لا مكان له في حيّز الواقع، وفي تاريخ العلاقات الامريكية ـ الإسرائيلية لم يقلّ رقم المساعدات والقروض الجديدة عن قيمة القروض القديمة المستحقة. أكثر من ذلك فإنّ القروض القديمة المسددة سنوياً لم تشكل إلا نسبة متناقصة من المساعدات أو القروض الجديدة كل على حدة ولمّا كنا ستتناول هذه النقطة لاحقاً فسنكتفي في هذا المجال بالاشارة إلى أن القروض المستحقة والتي قامت اسرائيل بسدادها سنة ١٩٨٥ لم تبلغ إلا ١١٠ ملايين دولار أي ٢,٨ بالمائة فقط من جملة المبالغ التي تدفقت من حكومة الولايات المتحدة على اسرائيل في العام المذكور والبالغة ٣٨٧٥ مليون دولار(٥٤). من البديهي اعادة التأكيد على أن معطيات أيّ من سنوات البحث لا تشير إلى عكس الاستنتاج السابق.

وأما الادعاء الثاني فيقول بأنّ مصادر التمويل الأخرى قد جفّت أو تكاد. هذا الادعاء بدوره لا مكان له في حيّز الواقع. نجد تأكيداً لحكمنا هذا في أن أهم مصدرين آخرين وهما المساعدات الألمانية ومبيعات سندات الدَّيْن اليهودي ما زالا على حالهما، لا بل إن وتيرة نموهما في تصاعد. ما تقدّم لا يعني أن وزنهما النسبي لم يهبط. ولكن لم يكن ذلك بفعل تراجع قيمة التعويضات والسندات، بل لأن وتيرة نموهما كانت أبطأ من أن تلحق بالقفزات التي طرأت على المساعدات والقروض الامريكية لاسرائيل.

وعلى سبيل المثال فلقد بلغت قيمة التعويضات الألمانية سنة ١٩٨٥، ٣٢٤ مليون دولار أي ١٥٩ بالمائة من قيمة التعويضات المدفوعة سنة ١٩٧٠ والبالغة ٢٠٣,٦ ملايين دولار. أمّا السندات اليهودية المباعة سنة ١٩٨٥ فقد كانت ٥٤٩ مليون دولار أي ٢٣٦ بالمائة من قيمتها سنة ١٩٧٠ والبالغة ٢٣٢ مليون دولار. وبالمقابل، فقد بلغت المساعدات والقروض الامريكية سنة ١٩٨٥، ٣٨٧٥ مليون دولار أي ١١٠٣ بالمائة من قيمتها سنة ١٩٧٠، التي كانت ٣٥١,٣ مليون دولار فقط(٥٥).

إن إسهام الولايات المتحدة، على صعيد التسهيلات التجارية وعلى صعيد التحويلات المالية، وأخيراً مساعدة اسرائيل على امتلاك واستخدام أكثر التقنيات تطوراً، وعلى رأسها التكنولوجيا النووية، كان الحدث الأكثر استثنائية من بين الموارد الاستثنائية التي تدفقت على اسرائيل. ولا نجافي الحقيقة لو قلنا إنّ لإسهامات الولايات المتحدة أهمية الهجرة التي تدفقت على اسرائيل من الخارج. وإذا كانت الهجرة تفسّر لنا وجود اسرائيل، فإن اسرائيل على ما هي الآن، لا يمكن تفسيرها خارج مساهمات الولايات المتحدة الأمريكية. ان حجم ونوعية الموارد التي قدمتها الولايات المتحدة لاسرائيل، فضلاً عن ثبات هذه الموارد واستمراريتها، مكّنت

---

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) أخذت جميع البيانات من الفصل السادس والخاص بميزان المدفوعات.

اسرائيل من أن تبني مخطّطاتها البعيدة المدى على أساس هذا الحجم من الموارد. على هذا الصعيد لا تخشى اسرائيل مخاطر المستقبل، لناحية أن تلك المساعدات ترتكز على أساس سياسي يزداد صلابة.

إن أيّ تقويم لإسهام الولايات المتحدة، يبقى ناقصاً ما لم يُنظر إليه في سياق التطور النظري ـ الاستراتيجي الذي طرأ على الذهنية السياسية الحاكمة في اسرائيل، والذي ارتكز على إعادة صياغة النظرية الأمنية والاستراتيجية العليا الاسرائيلية لناحية «كيف يمكن منح دولة صغيرة وضعيفة، من الناحية الكمية، كإسرائيل، قوة الدولة القوية والكبيرة» حسب تعبير البروفسور يحزقيل درور، استاذ العلوم السياسية والادارة العامة في الجامعة العبرية، في بحث له عن امن اسرائيل في الثمانينات، سنتعرض له لاحقاً.

في ضوء النتائج الفرعية المحددة التي ظهرت في جميع فصول الدراسة، يتحمل كاتب الدراسة عبء الاستنتاج، ان كلام بروفسور درور كان للتنفيذ، إذ شهدت اسرائيل، وتحديداً بعد ١٩٧٤، اعادة نظر جذرية، أدت، فيما أدت إليه، إلى إعادة تخطيط شاملة لتتناسب ومسعى اسرائيل الجديد، انطلاقاً من إعادة الصياغة التي شهدتها نظريتها الأمنية واستراتيجيتها العليا. موقع الولايات المتحدة في هذه العملية الشاملة أنها تكفلت، وبشكل رئيسي في التغطية المالية والعلمية لمشاريع اسرائيل بالتحول من دولة صغيرة وضعيفة من الناحية الكمية إلى دولة تمتلك قوة الدولة القوية والكبيرة. ما تقدم يفسح في المجال، لسؤال: ترى هل قادت مساعدات الولايات المتحدة إلى الانقلاب النظري ـ الاستراتيجي، أم كان الانقلاب هو الذي جرّ المساعدات؟ ما تقدم، لا يغلق الباب امام سؤال قد يكون أكثر أهمية: ترى هل الولايات المتحدة، بعيدة عن الانقلاب النظري ـ الاستراتيجي نفسه؟

في ختام هذا الفصل يمكن القول إن الموارد الاستثنائية التي تدفّقت على إسرائيل من الخارج، هي التي جعلت من التجربة الاقتصادية لإسرائيل تجربة استثنائية، بخاصة وأن الخارج كان يوفر العنصر الاستثنائي الضروري في المرحلة التاريخية الملائمة. في هذا المجال، لا يمكن التمييز في الأهمية بين عنصر وآخر، لناحية أن أهمية هذا العنصر أو ذاك تستمد من الظروف والحاجات التي قام بتلبيتها في الوقت المناسب.

وإذا كانت المناطق المحتلة ١٩٦٧ قد وفرت في ذلك العام وكذلك السوق الأوروبية المشتركة في ١٩٧٥، حلاً لأزمة فيض الانتاج، فإن شرف خلق هذه الأزمة يعود لألمانيا الاتحادية الممولة والمسؤولة عن البرنامج الكثيف لتصنيع اسرائيل بين ١٩٥٣ و١٩٦٥، الذي نقل الصناعة الاسرائيلية من صناعة بدائية، بمعايير الصناعة القائمة حالياً، إلى صناعة تقوم على أسس راسخة، تمكّنها من التفكير بمجاراة أكثر النماذج الصناعية تطوراً في العالم. لاحقاً سنتبين إلى أيّ مدى تحوّل ذلك الطموح إلى واقع.

ما كان للبرنامج الصناعي الكثيف أن يتم بالصيغة التي جرى عليها، لولا الموارد البشرية الملائمة كمّاً ونوعاً، التي تدفقت على اسرائيل بفعل الهجرة الكثيفة، التي تفسر حوالى نصف اجمالي الزيادة في عدد السكان، في حين أنها كانت المصدر الرئيسي للزيادة السكانية، في تلك السنوات التأسيسية الحاسمة، بين ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ وتموز/ يوليو ١٩٥٣، بين اعلان الدولة وبدء البرنامج التصنيعي.

تستحق مجمل العناصر التي سبق تناولها صفة الاستثنائية انطلاقاً من الحجم الذي مثّلته قياساً لما وفّره الداخل من موارد شبيهة. لكن ذلك يجب أن يفهم بعيداً عن المنطق الذي يحيل كل شيء إلى الخارج والموارد التي تدفقت منه. فتلك الموارد اكتسبت قيمتها من خلال الدينامية الداخلية التي استطاعت أن تحسن استثمار الموارد المتاحة لصناعة تجربة سوف نقرأ تفاصيلها في الفصول اللاحقة.

الفصل الرابع

الموارد واستخداماتها

مدخل

إن الموارد المتاحة وأوجه استخدامها هي أول، بل أهم، المواضيع التي يجب تناولها عند البحث في اقتصاد بلد ما، كما هو معروف. وإذ يقال إن لكل نشاط اقتصادي مظهراً مالياً، فإنّ التعرف على الموارد وأوجه استخدامها هو في آن معاً، تعرّف على حجم الاداء الشامل لاقتصاد البلد المعني، ونوعيته. ويكتسب العنوان قيد البحث، أهمية مزدوجة إذ يتعلق الأمر باسرائيل لأكثر من اعتبار يخص التجربة الاسرائيلية والاسئلة العديدة المثارة حولها. ولعل أول الأسئلة التي تطرح، هي تلك المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، إن لناحية الهدف المطلوب أو لناحية وسائل تحقيقه.

يقوم الجسم الأساسي لهذا الفصل على ثلاثة محاور هي: حجم الموارد، ومصدرها، وأوجه انفاقها. ويندرج في نطاق كل منها عدد من النقاط ابرزها: تطور نسبة اسهام الناتج القومي ورصيد الاستيراد في توفير الموارد، ومن جانب ثانٍ أوجه انفاقها وحصة كل من الاستهلاك بشقيه الخاص والحكومي العام، والرسملة المحلية من الموارد المتوافرة. يوفر ما تقدم جواباً على مسألتين تندرجان في نطاق الاستراتيجية الاقتصادية: الأولى، الحجم الذي يحتله المستقبل والتخطيط له في سياسة الانفاق وتوجيه الموارد. والثانية، حصة الداخل والخارج (الناتج القومي ورصيد الاستيراد) في توفير الموارد المتاحة.

يستدعي البحث في حصة كل من الداخل والخارج في توفير الموارد المتاحة التوغل في التحولات التي شهدها تركيبها الداخلي. وإن كنا سنعالج رصيد الاستيراد في الفصل التالي والمخصص لميزان المدفوعات، فإن الفصل الحالي هو المكان المناسب لاختبار نجاح اسرائيل أو فشلها في تحقيق أهدافها. ويتأتّى هذا من خلال التدقيق في معدلات النمو التي حققتها القطاعات الاقتصادية المختلفة وتطور نسبة اسهامها في تكوين الناتج المحلي. من نافل القول إن تبدل الأوزان

النسبية للقطاعات المختلفة إنما يعكس بدرجة أو بأخرى مقدار التركيز وبالتالي التطور الذي لحق بهذا القطاع أو ذاك.

يستدعي ما تقدم استدراكين: الأول، ثمة حاجة ماسّة للدخول في تفاصيل لا نستطيع دونها تجنب الدلالات الخاطئة التي قد تعطيها الأرقام الاجمالية. وعلى سبيل المثال تبدل الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة أو ثباتها في تكوين الناتج القومي. ومن هنا أهمية البحث في سبب الثبات لأنّ ثمة فرقاًشاسعاً بين أن يكون سبب ذلك التدهور المتوازن أو النمو المتوازن أو الركود المتوازن. وعلى سبيل المثال أيضاً: قد يكون معدل التكوين الرأسمالي عالياً، ولكن دلالات ذلك تختلف في الجوهر تبعاً لنوعية التكوين الرأسمالي نفسه، إن لناحية توزيعه على الآلات وعلى الإنشاءات أو لناحية تقسيم الأخيرة بين مبان لأغراض اقتصادية وأخرى لأغراض سكنية؛ أمّا الاستدراك الثاني فيتعلق بأهمية قراءة مجمل التجربة ليس انطلاقاً من المعايير الكلاسيكية فحسب، بل في نطاق الهدف المنْوي تحقيقه أيضاً.

أولاً: السياسة الاقتصادية ـ الفلسفة التنموية

يقع بحث هذه النقطة أساساً في نطاق الاقتصاد السياسي، لأنه المجال الوحيد الذي يتسع لدراسة جملة العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحدد نوعية السياسة الاقتصادية المتبعة. وفي الحالة المحددة قيد البحث ثمة اتفاق على حضور السياسة بشكل كثيف جداً في القرارات والأهداف الاقتصادية، مما يعطي للنجاح أو الفشل، الصحيح أو الخطأ، مضموناً وبعداً يتجاوزان الاقتصادي إلى السياسي. ولعل ذلك هو السبب وراء اقتران التجربة الاسرائيلية بصفة «الاستثنائية». يحتاج هذا المصطلح لاستدراكات تُجَنِّبه معاني لا تمتّ إلى حقيقة الأمر بِصِلة. إن الذي يجنبنا الوقوع في الخطأ هو قياس الحالة المحددة بالمعيار الصالح والمناسب لها وليس بأي معيار آخر. وبذلك فإننا لا نفترض ابتداع معايير تتجاوز المنطق الاقتصادي والقواعد العامة. على العكس من ذلك، فإن الشرط اللازم لسلامة المعيار هو في مقدار احترامه لجوهر القواعد العامة.

فقد يكون المعيار مراعاة القواعد الكلاسيكية في حال تجربة عادية وقد يكون غير ذلك لناحية أن حالة استثنائية لا بد أن تحاكم انطلاقاً من معايير استثنائية. لكن، وفي الحالين معاً، فإن العبرة هي في مدى انسجام الرغبات (الأهداف)/ السياسات مع القدرات (الادوات)/ الموارد المتوافرة. وإذ يقال عن خصوصية، واستثنائية، فإن الحديث يمسّ طرفي المعادلة، وحين تفرض السياسة أهدافاً اقتصادية استثنائية، فهذا يعني من جانب ثانٍ، أن تتكفل السياسة بتوفير الموارد الاستثنائية اللازمة. وفي هذه الحالة، يأخذ «الاستثنائي» جوهر الكلاسيكي، لناحية أن المشكلة برمّتها هي في توفير التناسب بين الرغبة والقدرة، الهدف والوسيلة، الموارد المستخدمة مع الموارد الموفَّرة. خلال هذا الفصل، خصوصاً، والدراسة عموماً، سيكون ممكناً التعرف على مقدار نجاح اسرائيل في توفير التناسب المطلوب بين الأهداف المرجوة والوسائل المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف.

في ضوء ما تقدم ثمة ضرورة للتعرف على ثلاث حلقات أساسية هي: السياسة العليا التي ترسم بدورها الأهداف الاقتصادية، وكلاهما يحددان السياسة والوسائل المطلوبة لتحقيق الأهداف الموضوعة. ودون خروج عن الموضوع، فمن المفيد التساؤل حول ما إذا كانت وفرة الموارد هي التي رفعت سقف الأهداف الاقتصادية ومن ثم السياسية الممكن تحقيقها؟ أم أن الأهداف السياسية الطموحة هي التي فرضت بدورها أهدافاً اقتصادية طموحة، ومن ثم جرى البحث عن الموارد الكافية واللازمة؟ نطرح هذا التساؤل لكي يبقى ماثلاً في الذهن، دون أن نسعى إلى الإجابة عنه الآن، لأنه يقع خارج مهام هذا الفصل والدراسة برمّتها. انه أحد أبرز المواضيع / الأسئلة التي تقع في نطاق الاقتصاد السياسي الصرف. ومع ذلك، فإننا نسمح لأنفسنا بالافتراض، أن وجود أهداف اقتصادية طموحة جداً، يعني وبالدرجة نفسها، وجود أهداف سياسية طموحة جداً، والعكس صحيح.

ومع الأسف الشديد جداً، فإن السياسة الاقتصادية لاسرائيل، التي تحيط بها حجب كثيفة جداً من الغموض المفتعل، هي ومنذ عقود طويلة جداً، أكثر وضوحاً وافصاحاً عن نفسها من أن تترك مجالاً كبيراً للاجتهاد. تتلخص سياسة اسرائيل الاقتصادية بالتالي: وضع أهداف اقتصادية تتجاوز السقف الذي تسمح به موارد اسرائيل الخاصة. وسيلتها لسد الفجوة بين الطموحات والامكانات الخاصة استقدام مستوردات تزيد عن المصدرات[1]. في نطاق هذا الثابت، ثمة تحوُّل هو مضمون الأهداف والطموحات، سياسية كانت أو اقتصادية. وبكلمة أخرى، فإن ما يعتبر «طموحاً وأهدافاً صعبة المنال» في مرحلة معينة يصبح بعد انجازه نقطة البدء والمنطلق لأهداف وطموحات جديدة لكن من نوعية مختلفة.

مقابل ذلك، فإن ارتقاء أهداف اسرائيل وطموحاتها يعني مزيداً من التوسع في استخدام الأسلوب الذي طالما اعتمدته، أي استقدام مستوردات تزيد عن المصدرات. لاحقاً سيكون ممكناً مناقشة دلالات تزايد العون الأجنبي لاسرائيل، لناحية أنه قد يعني زيادة «التبعية» وفقاً للمصطلحات الرائجة، وقد يعني العكس تماماً، لناحية أن طموحات اسرائيل قد أصبحت أكبر. وفي الحالتين، فإن الكلمة الفصل هي للأهداف الموضوعة والنتائج التي تحققت والأعباء المستقبلية المترتبة على السياسة التي مورست والوسيلة التي جرى اللجوء إليها لتوفير الموارد.

يشير د. يوسف صايغ إلى «ان سياسة الاقتصاد الاسرائيلي ترمي إلى تحقيق الكثير من الأهداف الصعبة المنال دون أن تكون للاقتصاد القدرة والموارد الكافية، وهي لذلك سياسة طموح تحاول تحقيق مقدار واسع من

---

(١) انظر: يوسف صايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، ط ٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ٢١٨ ـ ٢١٩، ٢٢٤ ـ ٢٢٥، ٣٢٩ و٣٥٦ ـ ٣٥٩. انظر أيضاً: **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، سلسلة الدراسات الفلسطينية، ٣٤ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، الأركان العامة، الشعبة الخامسة، ١٩٧٣)، ص ٣٥١ ـ ٣٥٣.

التنمية إلى جانب مقدار واسع من العدالة الاجتماعية ومقدار واسع من الهجرة والتسلح»[٢]. هذه الأهداف التي وصفت، بحقّ، في حقبة الستينات وأواسط السبعينات بأنها صعبة المنال تحولت إلى أهداف متواضعة قياساً بالأهداف التي بدأ السعي لها منذ أواسط السبعينات وخلال الثمانينات. لقد أصبح تحديد الأهداف يجري انطلاقاً من الدعوة إلى «تصميم أمني - استراتيجي - سياسي يتطوي على أصالة كبيرة في مستوى النظرية الأمنية القومية والاستراتيجية العليا» من أجل «منح دولة صغيرة وضعيفة من الناحية الكمية، كاسرائيل، قوة الدولة القوية والكبيرة وطابع دولة اقليمية عظمى»[٣]. وذلك انطلاقاً من قناعة بـ «الحاجة إلى الانتقال إلى مستوى استراتيجية الدول الكبرى»[٤].

إن تفكير اسرائيل بالانتقال إلى استراتيجية الدول الكبرى بهدف التحول إلى دولة اقليمية عظمى، ما كان ليكون لولا نقطة البداية الصلبة التي تحققت لها مع انجازها للمشاريع التي وصفت في حينه بالمشاريع الطموح جداً. وما الآراء التي سبق تقديمها إلا محصلة تحوُّل عميق جداً في جملة المفاهيم الاستراتيجية التي تعمل اسرائيل بموجبها، وخصوصاً تلك الدعوات لإعادة صياغة مفهوم الأمن القومي، وضرورة امتلاكه أبعاداً شاملة.

أ - «ثمة شرط ضروري للأمن القومي، حتى وإن لم يكن كافياً، هو قوة عسكرية تستند إلى قوة اقتصادية»[٥]. وفي هذه الحال يأخذ مفهوم القوة طابعاً شاملاً، ومعه تكون القوة العسكرية حصيلة تضافر جملة العناصر التي تنبعث عنها القوة، وعلى رأسها البنية الاقتصادية - الصناعية، والبنية الاجتماعية - العلمية - السياسية. و«على مر الايام فإن قوتنا الاقتصادية مهمّة. إن قوتنا العسكرية ستتناسب طردياً مع قدرتنا على الابداع ومع تطوير البنية التحتية، ومع حجم المقدرة التكنولوجية والصناعية»[٦].

ب - لكن و «لكي تتقدم التكنولوجيا والصناعة في البلد لا بد من استثمار موارد» ولذلك «علينا السعي للحصول على أموال المساعدة الأميركية، أو جزء محترم منها، لا على شكل منتوجات اميركية مصنّعة، بل بشكل استثمار محلي... يجب أن نسعى كقضية مبدأ قومي، لكي يصبح جزء من المساعدة الأميركية بالنسبة إلينا، مهما تكن، مشروع مارشال بالنسبة إلى أوروبا... من الأفضل أن نناضل لاستثمار المساعدة الاميركية في اعادة بناء المجتمع، في تطوير الدولة وفي تقدمها بوسائل تقدم الصناعة»[٧].

جدير بالذكر أن الحديث السابق ورد في سياق حديث استراتيجي شامل يدور أساساً حول ضرورة امتلاك اسرائيل لمستوى معيّن من البنية الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية تمكّنها من ولوج

---

(٢) **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، ص ٣٥٢.

(٣) **امن اسرائيل في الثمانينات**، ترجمة القسم العبري، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، [١٩٨٠])، ص ٨٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه، ص ٧١ - ٧٢.

ما يسمّى الثورة الصناعية الثانية. فضلاً عن ذلك، فإنّ الاقتباس ـ وجهة النظر ليس إلّا مثلاً لحالة عامة أضحت في النهاية وجهة نظر رسمية دخلت حيز التطبيق العملي بكل القوة التي تمتلكها الدولة في اسرائيل. وما كنا لنقدم هذا الاستدراك إلا تجنباً لاحتمال سوء فهم أو اعتقاد بأن سياسة توظيف المساعدات في مجال الاستثمار المحلي أساساً، سياسة مستجدة، إن الجديد الوحيد فيها هو نوعية التفكير والأهداف المطلوب تحقيقها.

أمّا فيما يتعلق بتوظيف الموارد الخارجية في التنمية الداخلية، فإن الجديد الوحيد فيها، أيضاً، هو التوسع في استخدامها تبعاً لتوسع حجم ونوعية المشاريع/ الأهداف المطلوب تحقيقها من ناحية، وقبول «الخارج» بتوسيع حجم تقديماته لتتناسب وطموحات اسرائيل من ناحية أخرى. عدا ذلك، فإنّ السياسة التمويلية محل الحديث قديمة وهي إحدى أبرز الظواهر التي سجلها في أواسط الستينات د. يوسف صايغ اذ تحدَّث عن «تصميم المجتمع الاسرائيلي على تحقيق أهداف معينة تعجز الموارد المحلية المتاحة عن القيام بمتطلباتها... ولا سبيل للخروج من حلقة التضارب المفرغة بدون الاستناد إلى المعونات الخارجية التي تتيح من الموارد الخارجية ما يكفي لإيجاد التعادل بين الموارد المتاحة من جهة والاستعمالات المبتغاة من الجهة الأخرى»[٨].

في ذلك الحين وتحوّطاً من د. صايغ كي «لا تقوم استراتيجية العمل... على ركيزة فكرية خاطئة تضعف بنيان الاستراتيجية بأكمله»[٩]، واستناداً إلى التجربة الحسية التي بنى عليها استنتاجه حذر قائلاً «صار العون الأجنبي بالنسبة لاسرائيل امتداداً للموارد المحلية تستطيع أن تعتمد البلاد عليه بشيء كثير من الاطمئنان... إن اسرائيل باتت تعتقد أنّ العون الأجنبي لم يعد امراً في حيز التكهن يحيط القلق بتدفقه، مما يحتم على المجتمع التصرف وكأن العون غير متوفر إلى أن يثبت العكس. إن اسرائيل باتت دون ريب تعيش ـ وبشكل طبيعي مطمئن ـ لا على قدر أموالها المحلية بل على قدر الموارد المحلية زائداً الرصيد الاستيرادي»[١٠].

هذا الكلام الذي قيل في ضوء قراءة خبرات الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٦٤ هو السياسة الفعلية للحكومة الاسرائيلية التي اعترفت في العام ١٩٦٩ بلسان مدير عام وزارة التجارة والصناعة، ردّاً على آراء طرحت حول مشكلة العجز في الميزان التجاري، إذ قال «إن الطريق لتخفيف ذلك العجز هو بتوسيعه بتكثيف النشاط الاقتصادي. إن نسبة عالية من الاستثمار تقود إلى نسبة عالية من النمو الاقتصادي وهذا سيؤدي إلى نتيجة فرعية ألا وهي تخفيض العجز التجاري»[١١].

الآن، تكوّن بين أيدينا حصيلة أكثر من ٣٦ عاماً، يمكننا بناءً عليها أن نعرف مدى انطباق

---

(٨) صايغ، الاقتصاد الاسرائيلي، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٥٩.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(١١) انظر: *Jerusalem Post*, 12/6/1969.

أنظر أيضاً، ملحق خاص بمناسبة «المؤتمر الاقتصادي الثالث لأصحاب الملايين اليهود»، في: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ملحق العدد ٩ (١١ أيار/ مايو ١٩٧٣).

الاستنتاجات المشار إليها والمستخرجة في ضوء الفترة الأولى، أي ١٩٤٩ ـ ١٩٦٤ على كامل الفترة محل البحث.

ثانياً: الموارد المتاحة للاستعمال وأوجه استخدامها

سنعرض تحت هذا العنوان «للموارد واستخداماتها»، أي الناتج القومي القائم مضافاً إليه رصيد الاستيراد، أي فائض الواردات عن الصادرات، لنصل إلى جملة «الموارد المتاحة». ومن الناحية الأخرى سوف نعرض لأوجه الاستهلاك الخاص والعام والاستثمار العام والخاص واستهلاك رأس المال العام والخاص لنصل إلى «جملة استخدامات الموارد». الجدول رقم (٤ ـ ١) يبين تطور الموارد واستخداماتها.

يشير الجدول رقم (٤ ـ ١) إلى قدر من الثبات في توزيع الموارد المتاحة سواء لناحية المصدر أو لناحية أوجه الانفاق. وفيما يتعلق بمصدر الموارد يلاحظ أن نصيب رصيد الاستيراد في توفير الموارد المتاحة قد تراوح بين ٢٧ بالمائة كحدّ أعلى و١٣ بالمائة كحدّ أدنى. أما المتوسط العام لكامل الفترة فيبلغ ١٨,٤ بالمائة. مقابل ذلك فقد تراوحت نسبة اسهام الناتج القومي في توفير الموارد، بين ٨٧ بالمائة كحد أعلى و٧٣ بالمائة كحد أدنى. أما المتوسط العام لنسبة اسهام الناتج القومي خلال كامل الفترة فقد كان ٨١,٦ بالمائة.

١ ـ تذبذب اسهام الناتج القومي ورصيد الاستيراد في توفير الموارد

كانت نسبة إسهام رصيد الاستيراد والناتج القومي في توفير الموارد مرنة. وباستثناء بضع سنوات نافرة صعوداً أو هبوطاً تراوحت نسبة رصيد الاستيراد من جملة الموارد المتاحة بين ١٦ بالمائة كحد أدنى و٢٤ بالمائة كحد أعلى، أي بمرونة تبلغ ٨ درجات مئوية فقط. وفي هذه الحال، فإن المتوسط العام الأكثر تعبيراً عن واقع الأمر هو ٢٠ بالمائة بوصفه نسبة اسهام رصيد الاستيراد في توفير الموارد.

نكاد نقرأ في هبوط وارتفاع نسبة اسهام رصيد الاستيراد جملة الأحداث المالية والسياسية المهمة التي مرت على اسرائيل. وعلى سبيل المثال يلاحظ تصاعد نسبة رصيد الاستيراد في توفير الموارد خلال فترة سريان اتفاق التعويضات الألماني الغربي لحكومة اسرائيل ـ اتفاق التعويضات الفردية ما زال سارياً ـ لتصل إلى ٢٢ بالمائة ثم لتهبط بعد ذلك إلى ١٣ بالمائة فقط في العام ١٩٦٦ أي العام اللاحق لانتهاء العمل بالاتفاق المذكور. اضافة إلى ذلك يلاحظ أيضاً تصاعد نسبة الاستيراد إلى أعلى معدّل لها (٢٧ بالمائة) في الأعوام ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، وهي السنوات التي بدأ معها توسيع نطاق المساعدات الامريكية لاسرائيل.

ومع أننا سنعود إلى هذه النقطة ثانية، فثمة ضرورة الآن لإزالة أيّ التباس قد ينشأ عن

جدول رقم (٤ ـ ١)
الموارد واستعمالاتها للفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥
(نسب مئوية)

السنة	جملة استعمال الموارد	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الحكومي العام	التكوين الرأسمالي	جملة الموارد المتوافرة للاستعمال	رصيد الاستيراد	الناتج القومي
	١ = ٢ + ٣ + ٤	٢ = ٢ : ١	٣ = ٣ : ١	٤ = ٤ : ١	٥ = ٦ + ٧	٦ = ٦ : ٥	٧ = ٧ : ٥
١٩٥٠	١٠٠	٦٠	١٥	٢٥	١٠٠	١٩	٨١
١٩٥٥	١٠٠	٥٨	١٦	٢٦	١٠٠	٢١	٧٩
١٩٦٠	١٠٠	٦٠	١٦	٢٤	١٠٠	١٤	٨٦
١٩٦٥	١٠٠	٥٧	١٧	٢٥	١٠٠	١٦	٨٤
١٩٦٦	١٠٠	٦٠	٢٠	٢٠	١٠٠	١٣	٨٧
١٩٦٧	١٠٠	٥٩	٢٦	١٥	١٠٠	١٤	٨٦
١٩٦٨	١٠٠	٥٥	٢٥	٢٠	١٠٠	١٦	٨٤
١٩٦٩	١٠٠	٥٣	٢٥	٢٢	١٠٠	١٩	٨١
١٩٧٠	١٠٠	٤٨	٢٩	٢٣	١٠٠	٢١	٧٩
١٩٧١	١٠٠	٤٧	٢٦	٢٦	١٠٠	١٨	٨٢
١٩٧٢	١٠٠	٤٧	٢٦	٢٧	١٠٠	١٧	٨٣
١٩٧٣	١٠٠	٤٣	٣٢	٢٥	١٠٠	٢٧	٧٣
١٩٧٤	١٠٠	٤٥	٣١	٢٤	١٠٠	٢٧	٧٣
١٩٧٥	١٠٠	٤٤	٣٢	٢٤	١٠٠	٢٧	٧٣
١٩٧٦	١٠٠	٤٨	٣١	٢١	١٠٠	٢٤	٧٦
١٩٧٧	١٠٠	٥١	٢٩	٢٠	١٠٠	١٧	٨٣
١٩٧٨	١٠٠	٥٠	٢٩	٢١	١٠٠	٢٢	٧٨
١٩٧٩	١٠٠	٥١	٢٧	٢٢	١٠٠	٢١	٧٩
١٩٨٠	١٠٠	٥٠	٣٠	٢٠	١٠٠	١٧	٨٣
١٩٨١	١٠٠	٥١	٣١	١٨	١٠٠	١٨	٨٢
١٩٨٢	١٠٠	٥٢	٢٨	٢٠	١٠٠	٢٠	٨٠
١٩٨٣	١٠٠	٥٤	٢٦	٢٠	١٠٠	٢٠	٨٠
١٩٨٤	١٠٠	٥٢	٣٠	١٨	١٠٠	١٩	٨١
١٩٨٥	١٠٠	٥٥	٢٩	١٦	١٠٠	١٧	٨٣

المصادر: النسب مستخرجة بالنسبة إلى الأعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٨٤، من:
Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1985,* pp. 178 - 179.
وبالنسبة إلى عام ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986,* pp. 170 - 171.

ارتفاع نسبة إسهام رصيد الاستيراد من جملة الموارد خلال ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، وهي الفترة التي شهدت حرب ١٩٧٣ وذيولها. إن الذي يزيل الالتباس هو قراءة نسب رصيد الاستيراد المرتفعة في الفترة المذكورة في ضوء ارتفاع نسبة ما خصص للتكوين الرأسمالي من الموارد خلال الفترة نفسها.

نجد تأكيداً للنقطة السابقة في العلاقة التبادلية بين مختلف أوجه الانفاق حيث يلاحظ أن ضغط الاستهلاك الخاص على العام أو العام على الخاص هو على الغالب أكبر بكثير من الضغط الذي يتعرض له الانفاق الاستثماري في حال ارتفاع الاستهلاك العام أو الخاص. وعلى سبيل المثال لو أخذنا العام ١٩٧٣ وهو العام الذي وصل فيه الانفاق الاستهلاكي العام أعلى مستوى له طيلة الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ للاحظنا أن توزيع الموارد عام ١٩٧٣ مقارنة بالعام ١٩٧٢ قد شهد التبدل التالي:

أوجه الانفاق	عام ١٩٧٢ (نسبة مئوية)	عام ١٩٧٣ (نسبة مئوية)	الزيادة أو النقص (نسبة مئوية)
جملة الموارد المستعملة	١٠٠	١٠٠	-
الانفاق الاستهلاكي الخاص	٤٧	٤٣	ـ ٤
الانفاق الاستهلاكي العام	٢٦	٣٢	+ ٦
التكوين الرأسمالي	٢٧	٢٥	ـ ٢

اختلفت درجة المرونة في استخدام الموارد خلال كامل الفترة تبعاً لوجهة الاستخدام واختلاف الفترات. فلقد تراوحت نسبة الاستهلاك الخاص بين ٦٢ بالمائة و٤٣ بالمائة من جملة الموارد، أي بمرونة تبلغ ١٩ درجة مئوية. أما الاستهلاك العام فقد تراوح بين ٣٢ بالمائة و١٥ بالمائة أي بفارق يبلغ ١٧ درجة مئوية، في حين بلغت درجة المرونة في التكوين الرأسمالي ١١ درجة مئوية هي الفارق بين ٢٧ بالمائة و١٦ بالمائة أعلى وأدنى نسبة بلغها التكوين الرأسمالي من جملة الموارد المستعملة. خلاصة القول إن حصة التكوين الرأسمالي من جملة الموارد المتاحة، كانت الأكثر ثباتاً بالقياس إلى أوجه الإنفاق الأخرى.

تجدر الملاحظة أن التذبذب في توزيع الموارد أو مصدر الموارد، قد قل بدرجة كبيرة جداً في السنوات الأخيرة. فخلال السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، تذبذب الاستهلاك الخاص من جملة استعمال الموارد بمرونة تبلغ ٣ درجات مئوية مقابل مرونة تبلغ ١٩ درجة مئوية خلال كامل الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٨٥). أما الاستهلاك العام فقد تذبذب بـ ٥ درجات مئوية مقابل ١٧ درجة مئوية هي مقدار المرونة خلال كامل الفترة. أما مقدار المرونة في التكوين الرأسمالي في السنوات

الأخيرة، فكانت ٤ درجات مئوية مقابل ١١ درجة مئوية هي مقدار المرونة خلال كامل الفترة. ولو انتقلنا إلى مصدر الموارد المستعملة للاحظنا أن مقدار المرونة في نسبة إسهام رصيد الاستيراد والناتج القومي خلال فترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ كانت ٣ درجات مئوية فقط مقابل عشر درجات مئوية خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥. يشير ما تقدم بوضوح إلى تحسّن كبير جداً في مقدار تحكّم المخطط الإسرائيلي سواء في توفير الموارد أو في انفاقها.

وكانت حصة التكوين الرأسمالي، وخلال كامل الفترة، الأقل تذبذباً والأكثر ثباتاً، الأمر الذي يشير إلى تخصيص حصة ثابتة نسبياً من الموارد للتثمير. وهذه الحصة كانت آخر ما يُمَسّ في حال وجود عوامل استثنائية ضاغطة. ستمكن لاحقاً من ملاحظة الصلة الوثيقة أيضاً بين التكوين الرأسمالي ورصيد الاستيراد، الذي لعب دوراً حاسماً في تحديد حرية المخطط الإسرائيلي بتوزيع الموارد وفق أولويات مناسبة.

ثمة ظاهرة تستحق التوقف وهي الاتجاه الميلي الهابط لنسبة رصيد الاستيراد من جملة الموارد، وبالمقابل، الاتجاه الميلي الصاعد لنسبة اسهام الناتج القومي في توفير الموارد المتاحة. يمكن تفسير ذلك بأحد احتمالين: إمّا هبوط حجم رصيد الاستيراد ونسبته ممّا أدى إلى زيادة حصة الناتج القومي، وإمّا استمرار رصيد الاستيراد في تصاعده الكمي، إلاّ أن ذلك لم يحفظ له وزنه النسبي السابق نظراً لأنّ وتيرة نمو الناتج القومي وإسهامه كانا أعلى بحيث ارتفع وزنه النسبي عن السابق في توفير الموارد.

تنبع أهمية التمييز بين السببين المختلفين من أنّ الأول يعني تراجع رصيد الاستيراد في حين يعني الثاني استمرار نمو رصيد الاستيراد ولكن بالترافق مع نمو أكبر في الناتج المحلي، وبالتالي نسبة إسهام المصادر المحلية في توفير الموارد المطلوبة. وواقع الأمر أن الاحتمال الثاني هو الذي حدث. نجد تأكيداً على ذلك في العلاقة العكسية بين تطور قيمة رصيد الاستيراد وبين تطور نسبة إسهام رصيد الاستيراد في تكوين الموارد المتاحة لإسرائيل والتي يدلّنا عليها الجدول رقم (٤ ـ ٢) التالي.

يؤكد الجدول رقم (٤ ـ ٢) على العلاقة العكسية بين تطور قيمة رصيد الاستيراد وبين تطور نسبته من الموارد المتاحة، الأمر الذي يمكّننا من الاستنتاج بأن هبوط حصة رصيد الاستيراد لا يعود إلى تراجع قيمته، بل هو نتيجة زيادة اسهام الناتج المحلي، الشريك الثاني لرصيد الاستيراد في تكوين الموارد المتاحة. وعلى أهمية ما تقدم، فإنه لا يعكس كامل الصورة لناحية أن الاستنتاج السابق لا بد أن يُنظر إليه في ضوء النمو الهائل الذي لحق برصيد الاستيراد. وكما يلاحظ من الجدول، يمكن تقسيم الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ تبعاً للعلاقة بين حجم رصيد الاستيراد ونسبة إسهامه في تكوين الموارد إلى فترتين: تغطي الأولى السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥ وتغطي الثانية السنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥.

جدول رقم (٤ ـ ٢)

متوسط قيمة رصيد الاستيراد ومتوسط نسبة رصيد الاستيراد

من الموارد المتاحة في الفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥

الفترة	متوسط قيمة رصيد الاستيراد (ملايين الدولارات)	متوسط نسبة رصيد الاستيراد من جملة الموارد المتاحة (نسبة مئوية)
١٩٥٠ ـ ١٩٦٠	٣١٠	١٨,٤
١٩٦١ ـ ١٩٧٠	٦٠٦	١٨,٩
١٩٧١ ـ ١٩٧٥	٢٤٨٥	٢٣,٢
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	٣٣٠١	٢٠,٢
١٩٨١ ـ ١٩٨٥	٤٥٢٢	١٨,٨

المصادر:

ـ البيانات حول متوسط قيمة رصيد الاستيراد مستخرجة من الجدول رقم (٥ ـ ١).

ـ البيانات حول متوسط نسبة رصيد الاستيراد من جملة الموارد المتاحة من الجدول رقم (٤ ـ ١).

كانت العلاقة خلال الفترة الأولى طردية إذ ترافق ارتفاع حجم رصيد الاستيراد مع زيادة في وزنه النسبي من ١٨,٤ بالمائة في بداية الفترة إلى ٢٣,٢ بالمائة من جملة الموارد المتاحة في نهاية الفترة المشار اليها. أما خلال الفترة الثانية فقد سادت علاقة عكسية لناحية أن ارتفاع قيمة رصيد الاستيراد من ٢٤٨٥ مليون دولار في بداية الفترة إلى ٤٥٢٢ مليون دولار في نهاية الفترة قد ترافق مع هبوط الوزن النسبي لرصيد الاستيراد من ٢٣,٢ بالمائة إلى ١٨,٨ بالمائة. وفي هذه الحال فإن رصيد الاستيراد في نهاية الفترة الذي كان يساوي ١٨٢ بالمائة من حجمه في بداية الفترة لم يتمكن من الاحتفاظ إلا بـ٩٣ بالمائة من وزنه النسبي في بداية الفترة. نعيد التذكير بأن للنسب محل الحديث مضموناً رقمياً عالياً جداً، لناحية أنّ متوسط رصيد الاستيراد كان يتراوح بين ٢,٥ مليار دولار و٤,٥ مليار دولار سنوياً[١٢].

في ضوء ما تقدم نستطيع القول ان اسهام رصيد الاستيراد في تكوين الموارد المتاحة لاسرائيل ما زال مرتفعاً، وبالتالي فإن هبوط وزنه النسبي يعود إلى تحسّن إسهام الموارد المحلية في تكوين الموارد المتاحة لإسرائيل. وفي هذه الحال فإنّ النتيجة الأهم التي يمكن تسجيلها هي أنّ التوسع المستمر في الاقتصاد الاسرائيلي جعله أقل قابلية من السابق للتأثر بالخارج ، مع ما للخارج، في الماضي والحاضر، من دور هائل ومتزايد في توفير الموارد لإسرائيل.

(١٢) جميع الأرقام والنسب والمتوسطات الواردة آنفاً وغير المشار إلى مصدرها هي من الجدولين رقم (٥ ـ ٩) ورقم (٤ ـ ٨).

ثمة ضرورة لإعادة التأكيد على أن هبوط الوزن النسبي لرصيد الاستيراد (اسهام الخارج) بفعل التوسّع المستمر ـ واستطراداً الطاقة الانتاجية للاقتصاد الاسرائيلي ـ يجب أن يتم انطلاقاً من أن الخارج نفسه هو الذي كان مسؤولاً أساساً عن التوسع محل البحث. وفي هذا المجال، لعله من قبيل التأكيد على البديهيات، القول بأن رصيد الاستيراد في عام معين هو بدرجة أو بأخرى، طاقة انتاجية محلية في العام التالي.

٢ ـ ثقل العبء الأمني على الموارد المتاحة والناتج القومي ورصيد الاستيراد

في البداية لا بد من الاستدراك لناحية أن معظم الجواب عن هذه المسألة توافر سابقاً. لقد اتضح ارتفاع حصة التكوين الرأسمالي من جملة الموارد المتاحة في كامل الفترة، وإن كان من ضغط جدّي على هذا الجانب أو ذاك من جوانب الانفاق، فقد وقع بالأساس، وكما اتضح لنا، على الانفاق الاستهلاكي الخاص. إن العبرة ليست في حجم العبء الأمني فحسب، بل في حجم الموارد والقاعدة الاقتصادية التي عليها أن تتحمل كلفة الأمن أيضاً. وبكلمة أخرى، يجب النظر إلى حجم العبء الأمني انطلاقاً من تطور حجم الموارد المتاحة. وفيما يلي يوضح الجدول رقم (٤ ـ ٣) تطور نسبة الانفاق الأمني من الموارد المتاحة للاستعمال والناتج القومي ونسبة المستوردات الأمنية من جملة الانفاق الأمني. كما يوضح الجدول رقم (٤ ـ ٤) نسبة الواردات الأمنية من إجمالي الواردات (سلع + خدمات) ومن الواردات السلعية.

جدول رقم (٤ ـ ٣)

نسبة الانفاق الأمني من الموارد المتاحة، والناتج القومي، ونسبة المستوردات الامنية من جملة الإنفاق الأمني

السنة	الموارد المتاحة للاستعمال	الناتج القومي	نسبة الانفاق الأمني من الموارد المتاحة للاستعمال (نسبة مئوية)	نسبة الانفاق الأمني من الناتج القومي (نسبة مئوية)	الانفاق الأمني الاجمالي (مستوردات + انفاق محلي)	المستوردات الأمنية من الخارج	نسبة الواردات الأمنية من اجمالي الانفاق الأمني (نسبة مئوية)	الأسعار التي احتسبت على اساسها البيانات
	١	٢	٣ = ٥ : ١	٤ = ٥ : ٢	٥	٦	٧ = ٦ : ٥	
١٩٧٥	١٠٤٦٥	٧٤٧٩	٢٥	٣٥	٢٥٨٩	١٢٩٦	٥٠	أسعار ١٩٧٥
١٩٧٦	١٠٠٠٣	٧٥٧٨	٢٢	٢٩	٢١٩١	١٠٥١	٤٨	أسعار ١٩٧٥
١٩٧٧	٩٦٣٥	٧٧٢٤	١٨	٢٣	١٧٥٥	٦٧٢	٣٨	أسعار ١٩٧٥
١٩٧٨	١٠٣٤٥	٨٠٤٣	٢٠	٢٥	٢٠٢٥	٩٤٠	٤٦	أسعار ١٩٧٥
١٩٧٩	١٠٧٢٩	٨٢٨٦	١٦	٢١	١٧٤٩	٦٤٦	٣٧	أسعار ١٩٧٥
١٩٨٠	١٢٥٠٧٩	١٠٢٧٨٥	٢٠	٢٤	٢٤٥٢١	١٠٢٨٠	٤٢	أسعار ١٩٨٠
١٩٨١	١٣٣٤٦٥	١٠٧٢٧٤	٢٠	٢٥	٢٦٩٥٧	١٢٤٦٩	٤٦	أسعار ١٩٨٠
١٩٨٢	١٣٨١٥٤	١٠٦٦٠٦	١٧	٢٢	٢٣٧٠٠	٨٤٤٨	٣٦	أسعار ١٩٨٠
١٩٨٣	١٤٤٦٤٧	١٠٨٨٢٤	١٥	٢٠	٢١٥٥٧	٥٧٩٨	٢٧	أسعار ١٩٨٠
١٩٨٤	١٣٩١٨٢	١٠٩١٥١	١٧	٢٢	٢٣٨١٠	٧٩٧١	٣٣	أسعار ١٩٨٠
١٩٨٥	١٣٦٦١٤	١١٣١٠٦	١٨,٥	٢٢	٢٥٢٥٥	٩٨٩٥	٣٩	أسعار ١٩٨٠

ملاحظة: جميع النسب مستخرجة.

المصادر:

ـ البيانات في الخانتين رقم (١) و(٢) للأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ مأخوذة من: Ibid., *1982*, p. 167.

وبالنسبة إلى الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ من: Ibid., *1986*, p. 171.

ـ البيانات في الخانتين رقم (٥) و(٦) للأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ مأخوذه من: Ibid., *1982*, p. 171.

وبالنسبة إلى الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ من: Ibid., *1986*, p. 176.

يظهر الجدولان رقم (٤ ـ ٣) ورقم (٤ ـ ٤)، التناقص المستمر في حصة الإنفاق الأمني سواء من الموارد المتاحة للاستعمال أو من الناتج القومي أو من اجمالي الواردات أو من الواردات السلعية، فلقد هبط الانفاق الأمني من ٢٥ بالمائة سنة ١٩٧٥ إلى ٢٠ بالمائة سنة ١٩٨٠، إلى ١٨,٥ بالمائة من جملة الموارد المتاحة سنة ١٩٨٥. وكذلك فقد هبطت نسبة الانفاق الأمني من ٣٥ بالمائة سنة ١٩٧٥ إلى ٢٤ بالمائة سنة ١٩٨٠ و٢٢ بالمائة من الناتج القومي سنة ١٩٨٥. ترافق ما تقدم مع هبوط نسبة الواردات الأمنية من جملة الإنفاق الأمني الذي يتكوّن، كما هو معروف، من انفاق محلي وآخر خارجي. ففي أوائل الفترة بلغت النسبة حوالى النصف ثم تدرجت هبوطاً لتتراوح بين حوالى ثلث وربع اجمالي الانفاق الأمني فقط.

جدول رقم (٤ ـ ٤)

إجمالي الواردات، الواردات السلعية، الواردات الأمنية ونسبتها منهما

(ملايين الدولارات)

السنة	اجمالي الواردات (سلع + خدمات)	الواردات السلعية	الواردات الأمنية	نسبة الواردات الأمنية من اجمالي الواردات (نسبة مئوية)	نسبة الواردات الأمنية من الواردات السلعية (نسبة مئوية)
	١	٢	٣	٤ = ٣ : ١	٥ = ٣ : ٢
١٩٧٠	٢٦٣٠,٩	١٢٨٥,٩	٦٢٤,٤	٢٣,٧	٤٨,٥
١٩٧١	٢٠٩٦	٢٢٠٦	٥٣٦	١٧,٣	٢٤,٣
١٩٧٢	٣٣٣٦	٢٣٠٥	٤٩٠	١٤,٧	٢١,٣
١٩٧٣	٥٤١٤	٤٠١٣	١٢٥٣	٢٣	٣١,٢
١٩٧٤	٧٠٣١	٥٠٨٩	١٢٢٥	١٧,٤	٢٤
١٩٧٥	٧٨٢٧	٥٦٥٢	١٨٤٦	٢٣,٦	٣٢,٧
١٩٧٦	٧٧٤٦	٥٣٢٢	١٤٩٦	١٩,٣	٢٨
١٩٧٧	٨١٢٠	٥٤٢٧	٩٤٢	١١,٦	١٧,٤
١٩٧٨	١٠١٢٤	٦٨٩٤	١٦١٢	١٥,٩	٢٣,٤
١٩٧٩	١١٦٥٢	٧٨٨٤	١١٥٣	٩,٩	١٤,٦
١٩٨٠	١٣٥٢٣	٨٩٤٧	١٦٥٥	١٢,٣	١٨,٥
١٩٨١	١٤٦٥١	٩٤١١	٢١٦٥	١٤,٨	٢٣
١٩٨٢	١٤٧٤٨	٨٨٠٠	١٤٨٦	١٠	١٦,٩
١٩٨٣	١٤٩٤٤	٨٧٥١	١٠١٥	٦,٨	١١,٦
١٩٨٤	١٥٢٥٣	٨٧٨٩	١٤٣٦	٩,٤	١٦,٣
١٩٨٥	١٤٦٦٠	٩٠١٣	١٧٩٢	١٢,٢	١٩,٩

ملاحظة: جميع النسب مستخرجة.

المصادر: ـ بالنسبة إلى عام ١٩٧٠، انظر: Ibid., *1972*, pp. 177 - 178.

ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧١ ـ ١٩٧٧، انظر: Ibid., *1978*, p. 198.

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٧٨، انظر: Ibid., *1982*, p. 190.

ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥ : انظر، Ibid., *1986*, p. 196.

تظهر نتائج ما تقدم في هبوط نصيب الواردات الأمنية من اجمالي الـواردات أو من الواردات السلعية فقط. وفيما يلي متوسط نسبة الواردات الأمنية من اجمالي الواردات والواردات السلعية.

الفترة	متوسط نسبة الواردات الأمنية من اجمالي الواردات (نسبة مئوية)	متوسط نسبة الواردات الأمنية من الواردات السلعية (نسبة مئوية)
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٢٠	٣٠,٤
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٣,٨	٢٠,٤
١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٠,٦	١٧,٥

على ذلك فإن متوسط الواردات الأمنية من اجمالي الواردات في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ كان ٥٣ بالمائة و٧٩ بالمائة من متوسط الواردات الأمنية من اجمالي الواردات في فترتي ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ و١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ على التوالي. أما متوسط نسبة الواردات الأمنية من الواردات السلعية فقط في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، فكان ٥٨ بالمائة و ٨٨ بالمائة من المتوسط في فترتي ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ و١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ على التوالي. وخلاصة القول إن ثقل الإنفاق الأمني في السنوات الخمس الأخيرة، قياساً بالسنوات الخمس التي سبقتها، قد خف بدرجة توضحها لنا النسب المعطاة آنفاً. من نافل القول إن الاستنتاج السابق يتسع ليشمل عبء الإنفاق الأمني على اجمالي الموارد والناتج القومي والواردات. وعلى ذلك يمكن القول إن عبء الأمن قد تدنّى سواء لناحية ضغطه على الموارد أو على ميزان المدفوعات.

ثالثاً: نوعية التكوين الرأسمالي

تبيّن لنا في الأقسام السابقة من هذا الفصل ان اسرائيل تخصص نسبة عالية من مواردها للتكوين الرأسمالي. ومع أن هذه النسبة هي ذات منحى مَيْلي هابط، فإنها ما زالت مرتفعة بالقياس إلى ما هو مألوف. وعلى دلالات ارتفاع أو هبوط حصة التكوين الرأسمالي من الموارد المتاحة، فثمة أهمية خاصة للوقوف على نوعية التكوين الرأسمالي. في هذا القسم من الفصل سنتناول نوعية التكوين الرأسمالي على أربعة مستويات. الأول: توزيع التكوين الرأسمالي على القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ الثاني: التركيب الداخلي له لناحية تطور الوزن النسبي لكل من فرعي الآلات والانشاءات اللذين يشكّلان عادة التكوين الرأسمالي؛ الثالث: نظراً للأهمية التي تحتلّها الإنشاءات إن لناحية وزنها النسبي، أو لناحية اتّساع مضمونها، واختلاف دلالات كل فرع من فروع الإنشاءات فقد كان لا بدّ من دراسة الوزن الذي تحتلّه كل من المباني للأغراض الإسكانية والمباني (الإنشاءات) المقامة لأغراض غير سكنية؛ أمّا المستوى الرابع فقد خصص لدراسة التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة، والأهمية التي لكل من المعدات والآلات وللمنشآت (المباني).

١ ـ تطور توزيع التكوين الرأسمالي على القطاعات الاقتصادية المختلفة

تبدل نصيب القطاعات المختلفة من التكوين الرأسمالي من فترة لأخرى تبعاً للسياسة الاقتصادية العليا التي كانت تفرضها الدولة. تنبع قوة الفرض هذه من استناد سيطرة الدولة على القرار السياسي الى موارد اقتصادية هائلة، مكّنتها من توجيه الاقتصاد، ومن ضمنه التثميرات، بما ينسجم واستراتيجيتها العليا التي تفرض بالتالي أولويات اقتصادية منسجمة وتلك الاستراتيجية. وفيما يلي الجدول رقم (٤ ـ ٥) الخاص بتطوّر نصيب القطاعات الاقتصادية المختلفة.

جدول رقم (٤ ـ ٥)

توزيع التكوين الرأسمالي على القطاعات المختلفة للفترة، ١٩٥٢ ـ ١٩٨٥

(نسب مئوية)

السنة	الاجمالي	زراعة	مياه	صناعة	معدات بناء	كهرباء	نقل	سفن وطائرات	وسائل نقل برية	تجارة وخدمات	اسكان
١٩٥٢	١٠٠	٨.٤	٩.٤		٢٠.٦		٧.٢	٤.٢		١١	٣٩
١٩٥٣	١٠٠	١٠.٣	١٣		٢٠.٥		٦.٨	٢.٧		١١	٣٥.٥
١٩٥٤	١٠٠	١١	١١.٧		٢١.٥		٤.٧	[illegible]		٩.٥	٣٧.٤
١٩٥٥	١٠٠	١٥.٤	٤.٨	١١.٨		٧.٦	٤.٩	٥.٦		١١.٨	٣٧.٨
١٩٦٠	١٠٠	١١.٣	٥	١٦		٣.٥	٤.٧	٩.٥		١٨	٣١
١٩٦٢	١٠٠	٧.٤	٥.٧	١٤.٢	٢.٨	٣.٨	٦.٣	٨.٥		١٦	٣٥
١٩٦٥	١٠٠	٥.٣	٢.٤	١٣	٢	٣	١١	٩		٢٠	٣٣
١٩٧٠	١٠٠	٤.٤	١	١٧.٨	١.٨	٣	٩.٨	١١		١٩.٦	٣١.٥
١٩٧٥	١٠٠	٤.٦	١	١٦	١.٨	٣.٤	٨.٣	٥.٣		٢١.٤	٣٨
١٩٧٦	١٠٠	٥.٥	١	١٦.٥	١.١	٤	٧.٣	٥.٧		٢١.٣	٣٦.٤
١٩٧٧	١٠٠	٥.٩	١.٢	١٦.٣	٠.٦	٥.٢	٧	٧		٢٣.٢	٣٤.٣
١٩٧٨	١٠٠	٥.٨	١.٣	١٧.٧	٠.٨	٥.٦	٦.٨	٨		٢٢.٦	٣١
١٩٧٩	١٠٠	٥.٣	١.٥	١٦.٣	٢.٣	٥	٧	١١.٢		١٩.٥	٣١.٥
١٩٨٠	١٠٠	٣.٩	١.٦	١٤.٨	١.٥	٥.٩	٦.٨	٠.٢	٧	١٧.٧	٤٠
١٩٨١	١٠٠	٣.٩	١.٧	١٤.٨	١.١	٥.٥	٦.٢	١.٤	٧.٣	١٨.٤	٣٩.٤
١٩٨٢	١٠٠	٤.٢	١.٢	١٧.٥	١.١	٣.٤	٦.٣	١.٤	٩.٦	١٨.٥	٣٦.٢
١٩٨٣	١٠٠	٤.٤	١.٢	١٨.٢	١.٤	٣.٦	٥.٧	٤.١	١١	٢٠	٣٠
١٩٨٤	١٠٠	٤.٢	١	٢١	١	٤.١	٤.٨	٣.٦	٧.٨	٢٠	٣١.٧
١٩٨٥	١٠٠	٤.٦	٠.٨	٢٤	٠.٧	٤.١	٦.٦	٠.٤	١٠	٢١	٣٠.٥

المصادر: النسب مستخرجة.

- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠، انظر: Ibid., *1971*, pp. 158 - 161.
- بالنسبة إلى العامين ١٩٧١ ـ ١٩٧٢، انظر: Ibid., *1975*, pp. 126 - 165.
- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩، انظر: Ibid., *1982*, pp. 174 - 177
- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, p. 177.

يوفر الجدول رقم (٤ ـ ٥) ملامح الأولويات الاقتصادية لاسرائيل طيلة الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٥. كما ويمكن بسهولة ملاحظة التبدل الذي طرأ على الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة في التكوين الرأسمالي في إسرائيل. كذلك يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

ـ الحضور القوي للقرار السياسي الاقتصادي المركزي في مختلف المراحل، وتحديداً في الفترات الأولى، وأكثر من ذلك وجود الخطة التي تضبط الأولويات. ويعكس التباين الحاد جداً في نصيب القطاعات المختلفة في بعض المراحل، حجم التوجيه وبالتالي التركيز على قطاع معين في مرحلة معينة، وانتقاله إلى قطاع آخر في مرحلة اخرى.

ـ يلاحظ، وتأكيداً لما تقدّم ، الأهمية التي أعطيت لقطاع المياه في الأعوام ما قبل ١٩٥٥، وحيث شكل أكبر قطاع منفرد إذ نال في العام ١٩٥٤ مثلاً، ١١,٧ بالمائة من اجمالي التكوين الرأسمالي. بقي قطاع المياه حتى العام ١٩٦٢ يحتل موقعاً مهماً (٥,٧ بالمائة). بعد ذلك، بدأ يحتل موقعاً متواضعاً هو على الغالب حوالى ١ بالمائة من اجمالي التكوين الرأسمالي.

ـ خلال الفترة التي جرى بها تركيز على المياه، حظيت الزراعة باهتمام مشابه حيث احتلت وحتى العام ١٩٥٤ الموقع الثاني، وبدأت في العام ١٩٥٥ تحتل الموقع الأول بحيث صار نصيبها ١٥,٤ بالمائة من اجمالي التكوين الرأسمالي. مع ١٩٦٢ بدأت الزراعة تخلي الموقع الأول واستقر نصيبها في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥ على نسبة تتراوح بين ٥,٩ بالمائة و٣,٩ بالمائة من إجمالي التكوين الرأسمالي.

ـ مع العام ١٩٦٢ بدأ نصيب الصناعة في التصاعد. ولكن الطفرة الهائلة تحققت بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ حيث وصل نصيب الصناعة إلى ٢٤ بالمائة من اجمالي التكوين الرأسمالي في نهاية هذه الفترة. نمو الصناعة بوتائر متسارعة جداً خلال العقد الأخير وبوتائر أقل تسارعاً في العقدين اللذين سبقاه، جعل منها القطاع الرائد بلا منازع في الاقتصاد الاسرائيلي.

ـ تلازم قطاع الزراعة وقطاع المياه يكاد لا يشبهه الا تلازم قطاع الصناعة وقطاع الكهرباء. فقد حظي قطاع الكهرباء بنصيب ملفت للنظر في السنوات المبكرة جداً والسنوات المتأخرة جداً على السواء، في حين احتل هامشاً اصغر خلال سنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠. كان يحتل سنة١٩٥٥، ٧,٦ بالمائة من التكوين الرأسمالي في حين بقي نصيبه يتراوح بين ٣,٨ بالمائة و ٣ بالمائة طيلة الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠. وعلى سبيل المقارنة كان نصيبه يبلغ ٤٩ بالمائة من نصيب قطاع الزراعة، القطاع الأكبر حينذاك. فضلاً عن ذلك كانت الكهرباء تحتل ٦٤ بالمائة من نصيب قطاعي الصناعة والبناء معاً. والواضح أن الكهرباء، شأنها شأن المياه، حظيت بأولوية استثمارية في السنوات الأولى نظراً لأهمية هذين القطاعين في المرحلة التأسيسية التي كانت تمرّ بها إسرائيل حينذاك. ارتبط صعود الكهرباء ثانية في السنوات الأخيرة بالنمو الذي عرفه قطاع الصناعة،

الذي تزايد نصيبه من الكهرباء المستهلكة، وهذا ما سيتضح من خلال قراءة تطور نصيب القطاعات المختلفة من الكهرباء المستهلكة.

ـ نظراً لتداخل قطاع البناء مع ما عداه لا تظهر نتائجه إلّا من خلال القطاعات الأخرى، تبعاً لنوع الإنشاءات، وما إذا كانت صناعية أو فندقية أو زراعية أو سكنية. ولذا فالنسبة التي تظهر في الجداول بوصفها عائدة لقطاع البناء، تقتصر على المعدّات التي يجري استخدامها في الإنشاءات. يمكن قياس النمو في قطاع البناء من خلال التراكم الرأسمالي في قطاعات التجارة والفنادق والإسكان وهي القطاعات التي تعتبر الزبون الأول لقطاع البناء. سيظهر الوزن الذي يحتلّه قطاع التجارة والفنادق من خلال مناقشتنا لنوعية البناء، وبالتالي النمو الكبير الذي شهده القطاع الفندقي على صعيد المساحة المبنية وعدد الغرف التي أضيفت وعلى صعيد نوعية البناء المقام. ينطبق الأمر نفسه على قطاع الإسكان الذي احتلّ موقعاً مستقراً في خريطة توزيع التكوين الرأسمالي في إسرائيل.

ـ يعتبر نصيب قطاع الإسكان من التكوين الرأسمالي مؤشراً اجتماعياً مهماً. يحظى هذا القطاع، ومنذ ١٩٦٠، بحوالى ثلث التكوين الرأسمالي في إسرائيل. وأسهم اقتطاع هذه النسبة من إجمالي التكوين الرأسمالي لقطاع الإسكان، في جعل مستوى المعيشة مواكباً للنمو الذي شهده الاقتصاد ككل، بحيث لم يكن التكوين الرأسمالي الانتاجي على حساب التكوين الرأسمالي الاستهلاكي أو العكس.

ـ يمكن اعتبار التطوّر الذي لحق بقطاع النقل مؤشراً مزدوج الدلالة، فهو من ناحية يعكس الاهتمام بهذا القطاع الحيوي، ومن ناحية أخرى يعكس، حاله حال قطاع الإسكان. تطوراً معيشياً مهمّاً يمكن الاستدلال عليه في النسبة التي بدأت تحتلها وسائل النقل البرية التي بلغت سنة ١٩٨٥، ١٠ بالمائة من إجمالي التكوين الرأسمالي في إسرائيل. لاحقاً وفي الفصل الخاص بالأوضاع المعيشية سوف نلمس النتائج العملية لما تقدّم، خصوصاً لناحية القفزة الهائلة التي شهدها تملّك السيارات الخاصة في إسرائيل.

ـ يُظهر لنا قليل من التدقيق في الجدول السابق، أن توزيع التكوين الرأسمالي بين القطاعات المختلفة يتّجه ومنذ حوالى عقد من الزمن من التذبذب الحادّ والمبرّر نحو قدر من الثبات المرن. وفي هذا النطاق، يجدر التنويه بأن نصيب الصناعة من التكوين الرأسمالي، قد تميّز بشكل عام بسمتين، الأولى: كان الأقل تذبذباً قياساً بما شهده نصيب القطاعات الأخرى؛ والثانية: المنحى الميلي الصاعد والذي أوصل حصة الصناعة إلى حوالى ربع التكوين الرأسمالي في إسرائيل.

٢ ـ تطوّر الوزن النسبي للآلات والإنشاءات من التكوين الرأسمالي

شهد التركيب الداخلي للتكوين الرأسمالي في إسرائيل ككلّ عملية تبدّل، لناحية توزيعه بين الإنشاءات والآلات ولناحية تطوّر حصة البناء لأغراض سكنية من بين التكوين الرأسمالي في قطاع الإنشاءات ككل، والجدول رقم (٤ ـ ٦) يوضح ذلك.

جدول رقم (٤ ـ ٦)

توزيع التكوين الرأسمالي بين الآلات والمباني، وتوزيع حصة البناء حسب الغرض من البناء (نسب مئوية)

السنة	اجمالي التكوين الرأسمالي	نسبة البناء من اجمالي التكوين الرأسمالي	نسب الآلات من اجمالي التكوين الرأسمالي	اجمالي التكوين الرأسمالي في المباني	نسبة المباني لاغراض سكنية	نسبة المباني لاغراض غير سكنية
١٩٥٢	١٠٠	٧٣	٢٧	١٠٠	٥٣	٤٧
١٩٥٣	١٠٠	٦٦	٣٤	١٠٠	٤٩	٥١
١٩٥٤	١٠٠	٧٤	٢٦	١٠٠	٥١	٤٩
١٩٥٥	١٠٠	٧٣	٢٧	١٠٠	٥٢	٤٨
١٩٦٠	١٠٠	٦٧	٣٣	١٠٠	٤٧	٥٣
١٩٦٢	١٠٠	٦٧	٣٣	١٠٠	٥٣	٤٧
١٩٦٥	١٠٠	٦٧	٣٣	١٠٠	٤٩	٥١
١٩٧٠	١٠٠	٥٨	٤٢	١٠٠	٥٥	٤٥
١٩٧١	١٠٠	٥٧	٤٣	١٠٠	٥٩	٤١
١٩٧٢	١٠٠	٦٢	٣٨	١٠٠	٦١	٣٩
١٩٧٣	١٠٠	٦٠	٤٠	١٠٠	٦٢	٣٨
١٩٧٤	١٠٠	٦٤	٣٦	١٠٠	٦١	٣٩
١٩٧٥	١٠٠	٦٣	٣٧	١٠٠	٦٠	٤٠
١٩٧٦	١٠٠	٦٢	٣٨	١٠٠	٥٩	٤١
١٩٧٧	١٠٠	٥٩	٤١	١٠٠	٥٣	٤٧
١٩٧٨	١٠٠	٥٤	٤٦	١٠٠	٥٣	٤٧
١٩٧٩	١٠٠	٥٤	٤٦	١٠٠	٦٠	٤٠
١٩٨٠	١٠٠	٦١	٣٩	١٠٠	٦٦	٣٤
١٩٨١	١٠٠	٥٨	٤٢	١٠٠	٦٨	٣٢
١٩٨٢	١٠٠	٥٤	٤٦	١٠٠	٦٧	٣٣
١٩٨٣	١٠٠	٤٧	٥٣	١٠٠	٦٥	٣٥
١٩٨٤	١٠٠	٤٨	٥٢	١٠٠	٦٦	٣٤
١٩٨٥	١٠٠	٤٨	٥٢	١٠٠	٦٤	٣٦

الملاحظات:

- جميع النسب مستخرجة من الأرقام المعطاة في المصادر المذكورة أدناه.
- يشتمل مصطلح «المباني» على جميع أنواع الانشاءات ولجميع الاستخدامات.

المصادر:

- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠، انظر: Ibid., *1971*, pp. 158 - 160.
- بالنسبة إلى العامين ١٩٧١ ـ ١٩٧٢، انظر: Ibid., *1975*, pp. 1 - 160.
- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩، انظر: Ibid., *1982*, pp. 174 - 177.
- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, p. 177.

يشير الجدول رقم (٤ ـ ٦) إلى حقيقتين مهمتين، الأولى: الاتجاه الصاعد لنسبة الآلات من اجمالي التكوين الرأسمالي في إسرائيل. من نافل القول إن ما تقدّم يعني حكماً هبوط الوزن النسبي للمباني والإنشاءات. وأما الحقيقة الثانية فهي تصاعد، ولومتذبذب، في نسبة المباني لأغراض سكنية من جملة الإنشاءات المقامة. هذا يقودنا إلى استنتاجين مكملين ومهمين في آن، الأوّل: الدلالات الإنتاجية لارتفاع حصة الآلات من اجمالي التكوين الرأسمالي؛ والثاني: هو الدلالات الاجتماعية لارتفاع نسبة المباني لأغراض سكنية من إجمالي المنشآت المقامة. بكلمة موجزة تزداد الطاقة الإنتاجية وتتحسّن الأوضاع المعيشية في آن. هذه النقطة المنطقية سنبحث عن جواب عملي لها في الفصول اللاحقة.

٣ ـ التكوين الرأسمالي في الصناعة

تصاعدت حصة الصناعة لتبلغ سنة ١٩٨٥ حوالى ربع إجمالي التكوين الرأسمالي، نجد تكملة لذلك في التبدل الداخلي الذي طرأ على حصة الصناعة لناحية ازدياد حصة الآلات من ٦٠ بالمائة في أوائل الخمسينات إلى ٨٠ بالمائة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، لتستقر على ٩٠ بالمائة من إجمالي التكوين الرأسمالي في الصناعة في النصف الأول من الثمانينات. يلاحظ في هذا المجال أن حصة المباني والإنشاءات والتي عرفت هبوطاً مستمراً في وزنها النسبي شهدت فترة نمو وصل ذروته سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٧٨ لتعود فتهبط ثانية مستقرة على نسبة تبلغ حوالى ١٠ بالمائة من إجمالي التكوين الرأسمالي في الصناعة.

الفترة التي عادت فيها نسبة البناء للتصاعد (١٩٧٣ ـ ١٩٨١) هي الفترة نفسها التي شهدت فيها السياسة الاقتصادية، المنوّه عنها آنفاً، تحوُّلاً لناحية التوسع الأفقي والتوسع العمودي ليتناسب والدعوة لاستراتيجية سياسية اقتصادية إنمائية جديدة. نشير إلى ما تقدّم استدراكاً لأيّ سوء فهم لمجرى الحديث لناحية أنّ ارتفاع نسبة الآلات ليس له، وبالمطلق، دلالات إيجابية أعلى من تلك التي لنسبة المنشآت والمباني من التكوين الرأسمالي ككلّ أو في الصناعة على وجه الخصوص. فيما يلي الجدول رقم (٤ ـ ٧) الذي يلخص ما تقدّم.

جدول رقم (٤ ـ ٧)
التركيب الداخلي للتكوين الرأسمالي في الصناعة الاسرائيلية
(١٩٦٢ ـ ١٩٨٥)(نسب مئوية)

السنة	الاجمالي	حصة الآلات	حصة الانشاءات
١٩٦٢	١٠٠	٦٠	٤٠
١٩٦٣	١٠٠	٦١	٣٩
١٩٦٤	١٠٠	٥٩	٤١
١٩٦٥	١٠٠	٦٠	٤٠
١٩٦٦	١٠٠	٦٨	٣٢
١٩٦٧	١٠٠	٦٧	٣٣
١٩٦٨	١٠٠	٧٤	٢٦
١٩٦٩	١٠٠	٨٢	١٨
١٩٧٠	١٠٠	٨١	١٩
١٩٧١	١٠٠	٨١	١٩
١٩٧٢	١٠٠	٨١	١٩
١٩٧٣	١٠٠	٧٩	٢١
١٩٧٤	١٠٠	٧٥	٢٥
١٩٧٥	١٠٠	٨١	١٩
١٩٧٦	١٠٠	٨٠	٢٠
١٩٧٧	١٠٠	٧٨	٢٢
١٩٧٨	١٠٠	٨٣	١٧
١٩٧٩	١٠٠	٨٤	١٦
١٩٨٠	١٠٠	٨٤	١٦
١٩٨١	١٠٠	٨٧	١٣
١٩٨٢	١٠٠	٩٠	١٠
١٩٨٣	١٠٠	٩٠	١٠
١٩٨٤	١٠٠	٩٠	١٠
١٩٨٥	١٠٠	٩٠	١٠

المصادر: النسب مستخرجة :

- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٦٢ ـ ١٩٧٠، من: Ibid., *1971*, pp. 160 - 161.
- بالنسبة إلى العامين ١٩٧١ ـ ١٩٧٢، من: Ibid., *1975*, pp. 164 - 165.
- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩، من: Ibid., *1982*, pp. 176 - 177.
- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، من: Ibid., *1986*, p. 177.

لقد سبق لنا مناقشة المعطيات التي تضمَّنها الجدول رقم (٤ ـ ٧). ولو استعدنا أبرز ما فيه من مؤشرات لقلنا إنها الارتفاع الكبير جداً في حصة الآلات من التكوين الرأسمالي. وهذه بدورها، تكملة لحقيقة اخرى سبق أن سجلها أحد الجداول، وهي ازدياد حصة الآلات والمعدات والآليات من مجمل التكوين الرأسمالي.

لكن، وعلى أهمية ما تقدّم، فإنه ليس إلا أحد وجهي المسألة لناحية أن مضمون ارتفاع أو انخفاض حصة الآلات في التكوين الرأسمالي يتحدّد في ضوء ارتفاع أو انخفاض التكوين الرأسمالي نفسه. وعلى سبيل المثال، فإن القيمة الفعلية لنسبة ما مرتفعة تتحدد انطلاقاً من الأساس الذي حسبت بناء عليه. ولذلك، فإن الاختبار الأخير الذي سنعرض له جملة الحصص والنسب المختلفة وتطورها في مختلف السنوات هو في احتسابها على أساس ما تشكّله من الناتج القومي. بهذه الطريقة يمكن، قدر الإمكان، تجنب الانطباع غير الدقيق الذي يولّده ارتفاع حصة الفرعين الذي ينسب إلى كل ـ أساس متدنٍ والعكس بالعكس لناحية أن تدني حصة الفرعي يعوض بارتفاع حجم الكل ـ الأساس الذي يجري الحساب بناء عليه. الجدول رقم (٤ ـ ٨) يوضح ذلك.

يؤكد الجدول رقم (٤ ـ ٨) أن المنحى الميلي الهابط لنسبة التكوين الرأسمالي من الناتج القومي قد اقتصر أساساً على التكوين الرأسمالي في قطاع المباني، والانشاءات لجميع الاستخدامات. وعلى العكس من ذلك، فإنّ الآلات عموماً، والتكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة وفيما يتعلق بالآلات الصناعية خصوصاً، بقي لها الوزن نفسه، وبكلمة أصحّ: زادت حصتها من الناتج القومي. ولقد أوضح تطور نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج القومي خلال العقد ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥، حدوث زيادة حقيقية وخصوصاً في حصة الآلات الصناعية التي حصلت على ٤,١ بالمائة من الناتج القومي سنة ١٩٨٥ أي ما يساوي ١١٤ بالمائة و١٤٦ بالمائة من نسبتها من الناتج القومي في العامين ١٩٧٦ و١٩٨١ على التوالي. على ذلك فإن مجمل حديثنا السابق عن ارتفاع حصة الصناعة عموماً والآلات الصناعية خصوصاً يتسع ليشمل نصيبها من الناتج القومي وليس التكوين الرأسمالي فقط.

في هذا المجال، ثمة ضرورة لإيضاح مسألتين في غاية الأهمية هما: أ ـ ضرورة فهم مضمون هبوط حصة الانشاءات، سواء لاغراض سكنية أو لأغراض غير سكنية، في سياق درجة التشبع العالية في الرساميل التي شهدها هذا القطاع. ب ـ إن معدل التكوين الرأسمالي، حتى في أدنى نسبة سجّلها طيلة الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٥، يبقى عند درجة عالية جداً. نؤكد على ما تقدم، كي يبقى المضمون الفعلي لمصطلح «انخفاض» وما هنالك من مصطلحات ذات مدلول سلبي ماثلة في الذهن. فالمسألة نسبية، والحديث عنها يجري انطلاقاً من أن معدل التكوين الرأسمالي، أيّاً كانت أسبابه، هو خارج المألوف.

جدول رقم (٤ ـ ٨)

نسبة التكوين الرأسمالي، التكوين الرأسمالي في الآلات، الإنشاءات ،البناء السكني، البناء غير السكني، الصناعة ،الآلات الصناعية من الناتج القومي

(نسب مئوية)

	الناتج القومي	نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج القومي	نسبة التكوين الرأسمالي في الآلات من الناتج القومي	نسبة التكوين الرأسمالي في الانشاءات من الناتج القومي	نسبة المباني لغرض الاسكان من الناتج القومي	نسبة المباني لأغراض غير سكنية من الناتج القومي	نسبة التكوين الرأسمالي في الصناعة من الناتج القومي	نسبة التكوين في الآلات الصناعية من الناتج القومي
١٩٧٦	١٠٠	٢٧	١٠,٣	١٦,٧	٩,٩	٦,٨	٤,٥	٣,٦
١٩٧٧	١٠٠	٢٤	٩,٨	١٤,٢	٧,٥	٦,٧	٣,٩	٣
١٩٧٨	١٠٠	٢٧	١٢,٤	١٤,٦	٧,٧	٦,٩	٤,٨	٣,٩
١٩٧٩	١٠٠	٢٨	١٢,٩	١٥,١	٩	٦	٤,٥	٣,٨
١٩٨٠	١٠٠	٢٤	٩,٤	١٤,٦	٩,٦	٥	٣,٥	٣
١٩٨١	١٠٠	٢٢	٩,٢	١٢,٨	٨,٧	٥,١	٣,٣	٢,٨
١٩٨٢	١٠٠	٢٥	١١,٥	١٣,٥	٩	٤,٥	٤,٤	٣,٩
١٩٨٣	١٠٠	٢٥	١٣,٢	١١,٨	٧,٧	٤,١	٤,٥	٤
١٩٨٤	١٠٠	٢٢	١١,٤	١٠,٦	٧	٣,٦	٤,٦	٤,١
١٩٨٥	١٠٠	١٩	٩,٩	٩,١	٥,٨	٣,٣	٤,٦	٤,١
١٩٨٥ : ١٩٧٦	١٠٠	٧٠	٩٦	٥٤	٥٩	٤٩	١٠٢	١١٤
١٩٨٥ : ١٩٨١	١٠٠	٨٦	١٠٧	٧١	٦٦	٦٥	١٣٩	١٤٦

ملاحظة : جميع النسب مستخرجة من بيانات الجداول رقم (٤ ـ ١)، (٤ ـ ٥)، (٤ ـ ٦) و(٤ ـ ٧).

رابعاً: الناتج القومي: تطور معدلات النمو

لو كان الحديث يجري حول اقتصاد آخر، لما أعطيت الأولوية في هذا الفصل لعناوين كالتي سبق تناولها بل للناتج القومي. لقد فرضت طريقة تركيب هذا الفصل الطبيعة الاستثنائية للاقتصاد الاسرائيلي، سواء لناحية الاسهام غير العادي للخارج في تأمين الموارد، أو لناحية السياسة الاقتصادية التي اتبعت. وفوق هذا وذاك العوامل السياسية والأمنية التي تفعل فعلها ان في تأمين الموارد أو في أوجه انفاقها. وبشكل عام يمكن القول إن الخارج قد أسهم، وعلى مدى الفترة المنصرمة، في تأمين حجم متزايد من الموارد، كان يضاف إلى تزايد مشابه، ولو بوتيرة أعلى، في دور المصادر المحلية في توفير الموارد.

ترافق ما تقدم مع هبوط مستمر في ضغط العبء الأمني، بالمعنى الضيق، على الموارد. أي أن اسرائيل خصصت نسباً متزايدة من مواردها للانفاق المدني بشقيه الاستهلاكي والتنموي. وكما لوحظ من خلال معطيات كامل الفترة، كان الجانب التنموي هو الأقل تعرضاً للضغط في حال وجود ما يستدعي ذلك. تدفعنا المقدمات السابقة للافتراض بأن الناتج القومي قد تنامى بمعدلات تتناسب والظروف الملائمة التي أتيحت له. ويبين الجدول رقم (٤ ـ ٩) معدلات النمو السنوي في الناتج القومي خلال الفترة قيد البحث.

جدول رقم (٤ ـ ٩)

النمو السنوي في الناتج القومي على أساس الأسعار الثابتة (أسعار ١٩٨٠)
للفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥
(نسب مئوية)

السنة	نسبة السنة المعنية إلى السنة السابقة	السنة	نسبة السنة المعنية إلى السنة السابقة	السنة	نسبة السنة المعنية إلى السنة السابقة	السنة	نسبة السنة المعنية إلى السنة السابقة
١٩٥٠	-	١٩٥١	١٣٠	١٩٥٢	١٠٥	١٩٥٣	٩٨
١٩٥٤	١٢٠	١٩٥٥	١١٤	١٩٥٦	١٠٩	١٩٥٧	١٠٩
١٩٥٨	١٠٧	١٩٥٩	١١٣	١٩٦٠	١٠٧	١٩٦١	١١٠
١٩٦٢	١١٠	١٩٦٣	١١١	١٩٦٤	١١٠	١٩٦٥	١٠٩
١٩٦٦	١٠٠,٨	١٩٦٧	١٠٢	١٩٦٨	١١٦	١٩٦٩	١١٣
١٩٧٠	١٠٨	١٩٧١	١١١	١٩٧٢	١١٣	١٩٧٣	١٠٤
١٩٧٤	١٠٥	١٩٧٥	١٠٣,٦	١٩٧٦	١٠٢	١٩٧٧	١٠٢,٥
١٩٧٨	١٠٣,٨	١٩٧٩	١٠٤,٢	١٩٨٠	١٠٣,٣	١٩٨١	١٠٤,٤
١٩٨٢	٩٩,٤	١٩٨٣	١٠٢	١٩٨٤	١٠٠,٣	١٩٨٥	١٠٣,٦

المصدر: Ibid., *1986*, p. 173.

يبين الجدول رقم (٤ ـ ٩) أكثر من حقيقة مهمة لعل ابرزها: التذبذب الحاد جداً في معدلات النمو حيث تفاوتت بين ٣٠ بالمائة و ٢٠ بالمائة (سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٤) صعوداً ، وحصيلة سلبية سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٨٢ . ولا يعود التذبذب الحاد جداً لطول الفترة قيد البحث، واستطراداً احتمال تغير الظروف والشروط التي يعمل في ظلها الاقتصاد. على العكس من ذلك، فإنّ الصعود الخياليّ، ثم النمو العادي، فالسلبي، فالصعود الخيالي ثانية كان يحدث خلال سنوات محدودة جداً. يلاحظ أيضاً أن معدّل النمو في الفترات الأخيرة بدأ يأخذ منحىً مَيْلياً هابطاً، وإن بقي مستقراً عند مستويات عالية، قياساً بمعدلات النمو في الاقتصادات المشابهة، لكنه متدنٍ بالمقارنة مع الطفرات التي حققها خلال معظم الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٢ .

نجد في التذبذبات التي شهدها النمو السنوي للناتج القومي سلسلة الأحداث الكبيرة التي كان لها نتائجها المهمة في الاقتصاد الإسرائيلي. وبالإجمال نستطيع القول إن العوامل الخارجية المختلفة، كانت السبب الأساسي وراء ذلك. هنا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من العوامل. الأول، تدفق الموارد البشرية؛ والثاني، تدفق الموارد المالية؛ والثالث، العوامل الأمنية. من نافل القول إن لبعض هذه العوامل آثاره الايجابية في حين كان للأخرى آثار سلبية.

وعلى سبيل المثال لا تنفصل نسبة النمو الخرافية المتحققة في الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥١ ، عن الهجرة الواسعة التي تدفقت على اسرائيل خلال هذه السنوات، مضاعفة عدد السكان اليهود في فلسطين، مقارنة بما كان عليه في أواسط أيار/ مايو ١٩٤٨ . من نافل القول ان الهجرة لم تكن وحدها السبب الرئيسي وراء النمو، بل كذلك الموارد التي خلفها عرب فلسطين، والتي لم تكن بحاجة لأكثر من يد عاملة لتشغيلها، كي يزيد الناتج بنسبة الموارد البشرية المضافة/ البديلة عن قوة العمل التي جرى تهجيرها قسراً.

لا تنفصل نسبةالنمو المتحققة سنة ١٩٥٤(٢٠ بالمائة) عن بدء تدفق المساعدات الألمانية المنوه عنها آنفاً. ففي حين تلقت اسرائيل من ألمانيا الاتحادية سنة ١٩٥٣ ، ٤٠,٩ مليون دولار فقط، حصلت سنة ١٩٥٤ على ٨٨,٤ مليون دولار. وبقي الرقم يتصاعد سنوياً ليبلغ الذروة مع الأعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ . خلال الفترة نفسها ارتفعت التحويلات من المؤسسات القومية من ٤٧,٣ مليون دولار سنة ١٩٥٣ الى ٨٧,٢ مليون دولار سنة ١٩٥٤ . هذا النوع من التحويلات، حاله حال المساعدات الألمانية، استمر في تصاعده تبعاً لتقدم الفترات. من جانب آخر بقيت المصادر الأخرى خلال الفترة نفسها على حالها كمورد للرساميل. عرف الناتج القومي خلال كامل هذه الفترة (١٩٥٤ ـ ١٩٦٥) نسب نمو عالية جداً، تراوحت بين ٢٠ بالمائة و٧ بالمائة سنوياً.

وفي سنة ١٩٦٨ بلغ معدل النمو ١٣ بالمائة. ولقد كان العام المذكور منعطفاً مهمّاً إذ بعد معدلات النمو العالية جداً بين ١٩٥٤ و١٩٦٥ تدنت النسب بحيث لم تبلغ إلا ٨ بالألف و٢ بالمائة للعامين ١٩٦٦ و١٩٦٧ على التوالي. ثم عاد الناتج القومي خلال السنوات

١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ ليحقق معدّلات نمو عالية جداً تضاهي تلك المتحققة في أعوام ١٩٥٤ ـ ١٩٦٥، لقد بلغ معدل النمو للأعوام ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ وعلى التوالي: ٦ بالمائة، ١٣ بالمائة، ٨ بالمائة، ١١ بالمائة، ١٣ بالمائة.

شهدت فترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢، كسابقتها (١٩٥٤ ـ ١٩٦٥) دفقاً رأسمالياً من الخارج ولكن بوتيرة أعلى من الفترة السابقة. فقد استمر تدفق أموال التعويضات الألمانية ليصل في العام ١٩٧٢ مبلغ ٢٩٢ مليون دولار أي حوالى مرة ونصف المرة من أعلى مبلغ وصله خلال الفترة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٥. بموازاة ذلك تزايدت مساعدات اليهودية العالمية، بوتيرة عالية جداً، لتصل مع العام ١٩٧٢ رقماً يتراوح بين أربعة وثلاثة أضعاف أعلى رقم وصلته مساعدات اليهودية العالمية في فترة ما قبل ١٩٦٦.

الجديد حقاً في فترة ١٩٦٨ وما تلاها هو الاستثمارات التي تدفقت على اسرائيل، والتي تراوحت بين ٣٢٠ مليون دولار سنوياً و٦٠٥ ملايين دولار. لم يكن هذا البند غائباً في الفترات السابقة، ولكنه لم يكن يشكّل إلاّ نسبة متواضعة قياساً بتعويضات ألمانيا الاتحادية أو مساعدات اليهودية العالمية[١٣]. وعلى ذلك فإنّ مورداً جديداً وكبيراً قد أضيف إلى الموارد السابقة التي لم تستمر فقط، بل تصاعد حجمها أيضاً. ونجد تأكيداً على ذلك في أن رصيد الاستيراد قد بلغ في الفترة الثانية محلّ الحديث ما يساوي أكثر من ضعفي أعلى رقم بلغه في الفترة الأولى (١٩٥٤ ـ ١٩٦٥).

قبل تناول الحقبة الأخيرة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٥) ثمة ضرورة لتسجيل بضع حقائق مستخلصة من تجربة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٢. الأولى: هي الموقع الراسخ الذي احتله رصيد الاستيراد في عملية النمو التي شهدتها اسرائيل، وحيث يلاحظ شبه تلازم بين نمو الأول وتزايد حجم الثاني؛ الثانية: هي أن متوسط النمو في الفترة الثانية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٢) وإن كان مساوياً لمتوسط النمو في الفترة الأولى (١٩٥٤ ـ ١٩٦٥) فإن دلالات النسبة المرتفعة في الفترة الثانية أعمق وأبعد لناحية أن ثمة فارقاً جوهرياً بين الأساس الذي احتسب عليه معدّل النمو في الأولى، عنه في الثانية. إذ وبعد ما يزيد على ست عشرة سنة من النمو شبه المتواصل، وبالتالي توسع حجم ونوع البنية الاقتصادية لإسرائيل، من الطبيعي أن تتثاقل نسب النمو أو تحتاج لجهود وإمكانات أكبر للحفاظ على وتيرة النمو نفسها التي أمكن تحقيقها عند حجم أضيق ونوع أبسط؛ الثالثة: رغم ما تقدم، يلاحظ التوافق المنطقي بين المسائل، لناحية أنه من الطبيعي أن تفضي زيادة الموارد عن طريق رصيد الاستيراد مع تخصيص نسبة عالية من الموارد للاستثمار إلى زيادة معدلات النمو بوتيرة مشابهة.

---

(١٣) بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بادرت اسرائيل إلى عقد مؤتمرات للاثرياء اليهود وقد ترتب على تلك المؤتمرات نتائج عملية مهمة جداً أبرزها تأمين الاستثمارات لاسرائيل ومساعدتها على تسويق منتوجاتها. لمزيد من التفاصيل، انظر: «المؤتمر الاقتصادي الثالث لأصحاب الملايين اليهود،» المصدر نفسه.

أكّدنا على البديهيات السابقة لأنه جرى في فترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ خرق للقاعدة التي سادت طيلة الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٢ تقريباً، وحيث حقق الناتج القومي معدلات نمو عالية جداً كان من الطبيعي أن تتحقق في ضوء توافر بل تحسن جملة الشروط المطلوبة. ومع ذلك فإن متوسط النمو في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ كان حوالى ٣ بالمائة سنوياً فقط. جدير بالذكر أن متوسط نمو السكان خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ كان ٢,٣ بالمائة سنوياً(١٤).

صحيح أن معدّل نمو وسطي يبلغ ٣ بالمائة سنوياً هو في المعايير العادية معدل مرتفع، إذ يبلغ ١٣٠ بالمائة من متوّسط نمو السكان. لكن، ومع ذلك، يبقى متدنياً قياساً بمعدلات النمو في سنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٧٢. وهنا تكمن المفارقة، لناحية أن شروطاً أفضل أفضت إلى معدلات نمو أدنى. ولا يملك المرء إلاّ أنْ ينظر إلى التراجع الكبير في معدلات النمو بعيداً عن التفسيرات السهلة التي قد يكون لها استنتاجات خاطئة. على هذا الصعيد، يجب استبعاد فرضيات سبق لنا دحضها أو اعتبارها سبباً صالحاً لتفسير الظاهرة محل الحديث. فضغط الانفاق الأمني هو في تراجع مستمر، ومن جانب ثانٍ فإن إسرائيل ليست من الدول التي تستهلك النسبة الأكبر من مواردها المحلية والمستوردة، واستطراداً لذلك فإنّ ارتفاع حجم الموارد المتاحة لا يعني بالضرورة أن تكون لها مترتبات إنتاجية مستقبلية. هذه الفرضية مستبعدة لناحية أنّ مجمل ما ورد سابقاً أظهر بأن حصة التكوين الرأسمالي من جملة الموارد المتاحة كانت عالية جداً وشبه ثابتة. في ضوء ما تقدم يمكن القول إن السبب وراء معدلات النمو العادية عوامل عدة لعل أبرزها:

أ ـ تثاقل معدلات النمو تبعاً لتوسُّع الاقتصاد وتطوره، وفي هذه الحال لا يعود من مجال لطفرات كالتي قد يعرفها اقتصاد بلد ما في مراحل انتقالية ذات طابع أو تأثير بنيوي. وبكلمة أخرى: إن الطفرات دليل نمو ولكنها في آن معاً دليل تواضع درجة التطور والأساس الذي يجري بناءً عليه قياس الأمور.

ب ـ تراجع معدل التكوين الرأسمالي في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥ والذي ترافق مع انخفاض أقل في نسبة الاستهلاك الحكومي والعام لصالح زيادة في الانفاق الاستهلاكي الخاص.

ج ـ تزايد نسبة ذلك الجزء من التكوين الرأسمالي الذي لا مردودَ انتاجياً مباشراً له لناحية طابعه الاستهلاكي المعمِّر. وفي هذا السياق يمكن أن ندرج على سبيل المثال المباني المخصصة للاسكان، والتي لها نتائج تمسّ مستوى المعيشة، لكنها لا تشكل اضافة انتاجية، على عكس المباني والمنشآت المخصصة لأغراض غير سكنية. وعلى ذلك فنحن أمام حالة من الانفاق الترسملي الذي هو في الواقع انفاق استهلاكي معمر.

د ـ ينطبق ما تقدم على هذه النسبة أو تلك من التكوين الرأسمالي في المعدات والآلات التي

---

(١٤) Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1986*, p. 27.

تندرج في نطاق التكوين الرأسمالي للمجتمع لكنها ليست ذات طابع انتاجي كما هو حال بعض وسائل النقل البرية، كالسيارات الخاصة وما في حكمها من وسائل نقل (طائرات أو قوارب للاستخدام الخاص). وعلى هذا فإنّ الحديث عن تكوّن رأسمالي في وسائل النقل البرية هو بشكل أساسي في «السيارات الخاصة» التي هي إنفاق رأسمالي ولكنه ذو طابع استهلاكي مديد[١٥].

يؤكد ما تقدم أن اسرائيل قد أصبحت تخصص نسبة أكبر من مواردها للانفاق الاستهلاكي الخاص. فضلاً عن ذلك، فإنّ نسبة متزايدة من حصة التكوين الرأسمالي أصبحت تُوجَّه إلى تحسين مستوى المعيشة. وفي حالتي الإسكان أو السيارات الخاصة، نستطيع تلمّس مضمون التحسن في مستوى المعيشة لناحية أنه قد أصبح يعني الإسكان الفاخر والسيارة الخاصة. من نافل القول إن هذا الاستنتاج لا يستند إلى المعطيات الخاصة بالتكوين الرأسمالي فحسب، بل إلى المعطيات المطابقة التي جرى التوصل إليها في فصلين لاحقين هما «البناء» و«الأوضاع الاجتماعية والمعيشية» أيضاً.

هـ ـ لأكثر من اعتبار نستطيع افتراض وجود تطورات جديدة تجري وسط درجة من التعتيم ليس من السهل وضع اليد على انعكاساتها لناحية أنها دون مردود انتاجي سريع وظاهر ومن المستوى نفسه الذي تمثله من التكوين الرأسمالي. ان خطورة النقطة قيد النقاش تتجاوز ظهور أو عدم ظهور مردود انتاجي لهذه النسبة أو تلك من التكوين الرأسمالي، إلى نوعية الانتاج نفسه والتي هي ذات قيمة استراتيجية ومستقبلية. لهذا يجب أن تضاف سياسة اسرائيل بإهلاك الآلات قبل الأوان وارتباط ذلك مع سباقها نحو عدم التخلف في مجال الآلات المتطورة. تكمن قيمة ما تقدم في التحول النوعي الذي تشهده بعض المجالات والذي لا نجد له، آنيّاً على الأقل، مترتبات مباشرة يمكن أن تنعكس بالدرجة نفسها على نسبة النمو في الناتج القومي مثلاً. من نافل القول إنّ تحوّلات كالتي سبق عرضها، مكلفة بدرجة عالية جداً، وتحتاج إلى مبالغ باهظة.

في ضوء ما تقدم يمكن القول بأن معدلات نمو الناتج القومي خلال العقد الأخير، تعود لأسباب مختلفة، أكثر عمقاً ودلالة من التفسيرات المتسرّعة التي قد تقدم. إنها تعود إلى تحوّل نوعي في إنفاق الموارد يهدف إلى إحداث قفزة نوعية في الأوضاع المعيشية والانتاجية على السواء. الأهم من ذلك تضاؤل مجالات التكون الرأسمالي، وبالتالي فقد أصبحت سياسة الانفاق أكثر انتقائية وذات استهدافات نوعية أساساً.

انطلاقاً ممّا تقدّم يستطيع الكاتب تحمّل عبء الاستنتاج بأن اسرائيل أمام معطيات موضوعية تنطلق منها لتحقيق أهداف طموحة جداً جديدة وتقع على مستويين، يبدو أن اسرائيل لا تجد صعوبة في التوفيق بينهما. الأول، دفع الأوضاع المعيشية نحو الأمام للاقتراب بسرعة من الوضع المعيشي في الدول التي تسعى للّحاق بها؛ والثاني، تحوّل نوعي ومستمر في بنيتها

---

(١٥) بشأن التطور الذي لحق بوسائل النقل البرية، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٥٨ ـ ٤٥٩ و٤٦٩.

الصناعية والتكنولوجية وصولاً إلى وضعية البلدان الأكثر تطوراً.

وعلى أهمية المستويات العالية من التكوين الرأسمالي المستمر منذ ١٩٥٠ وحتى الآن، فإنّ ما يوصف بمرحلة «التشبع الرأسمالي» لا علاقة له بالاقتصاد الاسرائيلي، على الأقل في المدى المنظور. نشير إلى هذا انطلاقاً من أنّ اسرائيل لا تعدم وسيلة ملائمة لإنفاق الموارد. ففي كامل تاريخ اسرائيل الاقتصادي كانت الموارد نفسها تفرض/ تخلق أوجه إنفاقها. وفي الحقبة الراهنة، فإنّ مشاريع طموحة جداً هي وحدها القادرة على امتصاص الموارد المتاحة. أكثر من ذلك، من يستطيع القول إن المشاريع الطموحة ليست قيد التنفيذ، خصوصاً وأنه ليس هنالك من ضغط فعّال على إسرائيل يمنعها من سلوك الطريق الذي اتّبعته.

خامساً: التحوُّلات الدّاخلية التي شهدها التركيب الداخلي للناتج المحلي

ترافق التوسع الذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي مع تحوّل نوعي مسَّ مختلف القطاعات المكونة له. وفي هذه الحال فإن وضع اليد على التحولات البنيوية وذات الطابع النوعي هي من مهمة هذه الدراسة ككل، إذ نجدها في الصناعة كما في الزراعة وفي الصادرات كما في الواردات. نشير إلى هذا على قاعدة أن التحولات النوعية تكون شاملة وعميقة، أو لا تكون. وعلى ذلك يقع الجواب الكامل على العنوان المطروح في نطاق أكثر من مستوى. فبعض الجواب نجده في هذا الفصل لناحية التبدل الذي طرأ على الوزن النسبي للقطاعات المختلفة المكونة للناتج المحلي والبعض الآخر من الجواب نجده في فصول أخرى حيث سنتناول التركيب الداخلي للقطاعات المختلفة. وبكلمة أخرى، ثمة أهمية لمعرفة تطور وزن الصناعة مثلاً ونسبة إسهامها في الناتج المحلي، ولكن الأكثر أهمية هو معرفة نوعية الصناعة لناحية الأوزان النسبية للفروع المختلفة مع ما يعكسه ذلك من خلاف في درجة التطور.

وفي ضوء المعطيات المسجلة آنفاً، وخصوصاً لناحية وجود خطة تنمية شاملة ترتب عليها تخصيص القطاعات المختلفة بحاجتها من الرسملة، نستطيع الافتراض بأن احتمال تبدُّل الأوزان النسبية للقطاعات المختلفة بشكل دراماتيكي هو احتمال غير وارد. من نافل القول إن الحديث السابق الذي قد يفيد بشبه ثبات الأوزان النسبية للقطاعات المختلفة لا يعني على الاطلاق حالة من الركود الشامل قدر ما يعني حصول مختلف القطاعات على قوة دفع شبه متساوية مما مكّنها من الاحتفاظ بموقعها في السباق الدائر بين القطاعات المختلفة.

لا يعني ما تقدم عدم تبدُّل الأوزان النسبية للقطاعات المختلفة من فترة لأخرى، ولكن صعود حصة هذا القطاع أو ذاك أو هبوطها يجب أن يُرى انطلاقاً من مقدار التطور الذي لحق

بالقطاعات الأخرى محلّ المنافسة. وعلى سبيل المثال، فقد كان الانتاج الزراعي وبالمقادير الثابتة يساوي سنة ١٩٨٥، ١١٢,٣ بالمائة من الانتاج الزراعي سنة ١٩٨٠[١٦] وبالمقابل هبطت نسبة إسهام الزراعة إلى ٥,١ بالمائة من الناتج المحلي سنة ١٩٨٥[١٧] أي ٨٢ بالمائة فقط من الوزن النسبي للزراعة سنة ١٩٨٠ والذي كان ٦,٢ بالمائة من الناتج المحلي. خلاصة القول: إن نمو حجم الزراعة بـ ١٢,٣ بالمائة لم يقها خسارة ١٨ بالمائة من وزنها النسبي.

وبالمقابل ارتفع الوزن النسبي للصناعة ليبلغ سنة ١٩٨٥، ٢٣,٤ بالمائة من الناتج المحلي أي ١٣٦,٨ بالمائة من الوزن النسبي الذي كان للصناعة سنة ١٩٨٠ والبالغ ١٧,١ بالمائة[١٨]. وفي ضوء تناولنا لتطور الوزن النسبي مقارنة بالنمو الفعلي الذي تحقق في قطاع الزراعة، نستطيع القول إن الزيادة الفعلية التي طرأت على قطاع الصناعة هي في واقع الأمر زيادتان: الأولى، وهي عبارة عن الزيادة الافتراضية التي تحققت في مختلف القطاعات بحيث احتفظت الصناعة سنة ١٩٨٥ بالوزن النسبي الذي كان لها في سنة الأساس؛ والثانية عبارة عن الزيادة التي مكّنت قطاع الصناعة من زيادة وزنه النسبي بحيث أصبح سنة ١٩٨٥ يساوي ١٣٦,٨ بالمائة مما كان عليه سنة ١٩٨٠. وعلى ذلك فإن تبدل الأوزان النسبية للقطاعات المختلفة يجب الا يُرى انطلاقاً من تخلّف قطاع معين مقابل تقدم قطاع آخر، بل على قاعدة أن وتيرة نموّ بعض القطاعات كانت أعلى ممّا هي عند الأخرى.

ترافق الارتفاع الكبير في حصّة قطاع الصناعة مع تبدّل عميق جداً تمثّل في ارتفاع نسبة إسهام الفروع الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية والمهارة العالية كالإلكترونيات وما شابهها. وينطبق على الزراعة ما ينطبق على الصناعة سواء لناحية التنوع أو لناحية الكثافة الرأسمالية التي تحتاج إليها الزراعات المختلفة. جدير بالذكر أنّ نسبة الأراضي المروية قد زادت بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ بـ ١٦,٦ بالمائة[١٩]، وهو ما يصحّ مؤشّراً لحجم النمو ولنوعية الزراعات محلّ الحديث. ونكتفي بهذا لأننا سنعود إلى هذه المسائل ثانية، حيث سنناقشها في الفصول المخصصة لها.

سادساً: تطور سياسة توفير الموارد وإنفاقها

في ضوء المعطيات السابقة يمكن الاشارة إلى الثوابت التالية التي حكمت السياسة الاقتصادية طيلة الفترة منذ انشائها وحتى العام ١٩٨٥.

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٦.
(١٧) المصدر نفسه، ص ١٨٠.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٤٤.

الأول: هو وضع أهداف طموحة جداً ومتصاعدة من فترة لأخرى. ولهذا فإنّ لمصطلح «أهداف طموحة» مضموناً نسبياً يختلف من مرحلة لأخرى. وعلى ذلك فإن معايير النجاح أو الفشل لا بد أن تكون انطلاقاً من الهدف المحدد في فترة محددة وليس من أي شيء آخر.

الثاني: استخدام الخارج في توفير موارد تكاد تكون نسبتها لجملة الموارد المتاحة ثابتة رغم طول الفترة. وعلى هذا الصعيد نذكّر أن معطيات البحث عن الفترة حتى ١٩٨٥ تؤكد ما أشرنا إليه مما سجله د. يوسف صايغ في ضوء بحثه لخبرات الأعوام ١٩٤٩ ـ ١٩٦٤ إذ قال:

«صار العون الأجنبي بالنسبة لاسرائيل امتداداً للموارد المحلية. تستطيع البلاد أن تعتمد عليه بشيء كثير من الاطمئنان. . . . إن اسرائيل باتت تعتقد أن العون الأجنبي لم يعد امراً في حيز التكهن يحيط القلق بتدفّقه، مما يحتم على المجتمع التصرف وكأن العون غير متوفر إلى أن يثبت العكس. لا. إن اسرائيل باتت دون ريب تعيش ـ وبشكل طبيعي مطمئن ـ لا على قدر اموالها المحلية، بل على قدر الموارد المحلية زائد الرصيد الاستيرادي»[٢٠].

الثالث: عدم تصرف اسرائيل بالموارد المتدفقة من الخارج على أنها أموال سهلة المنال يجوز انفاقها كيفما اتفق أو أن تكون بديلاً للموارد المحلية. وعلى العكس من ذلك فقد عملت اسرائيل بموجب قاعدة مزدوجة: التخطيط وهي مطمئنة لاستمرار تدفق الموارد من الخارج، وبالمقابل، التصرف عند انفاق الموارد ككل أو تطوير الموارد المحلية، وكأن لا عوناً أجنبياً يأتيها بالمرّة. ولهذا، احتل الانفاق الترسملي ذلك الحيز الثابت من جملة الموارد. وإن كان من ضغط فعّال، فقد كان يقع بالأساس على مجالات الإنفاق الأخرى.

الرابع: احترام المخطّط الإسرائيلي لقواعد الأولوية التاريخية والمنطقية عند الانفاق التنموي. والتوفيق بين أولويات عدة بحيث يكون الحل المرحلي نوعاً من التأسيس لحل بعيد المدى. وهنا ثمة ضرورة للتأكيد على تعدد الأولويات التي كانت تضغط بشكل متوازن على القرار الاقتصادي. فمن ناحية هنالك ضرورة مراعاة مشاريع (سياسة) التنمية لحاجات السكان المباشرة، أو لهدف التوزيع السكاني المتوازن على المناطق الجغرافية، ومن ناحية اخرى الضرورة الماسّة لتوفير البنى التحتية اللازمة لأي مشاريع مستقبلية ذات طابع استراتيجي. هنا يمكن التذكير بالسخاء الذي حظي به قطاعا الماء والكهرباء في السنوات الأولى، ثم الزراعة والإنشاءات لاحقاً، وفي مرحلة ثالثة انتقال التركيز إلى قطاع الصناعة. . . الخ. ما تقدم وفر لإسرائيل إمكانية الانتقال دون صعوبات كبيرة من طور الاعتماد على بنية زراعية وصناعية متوسطة المستوى إلى مرحلة امتلكت معها صناعة في غاية التطور.

على هامش ما تقدم ثمة ضرورة لتأكيد حقيقتين: الأولى، إن مصطلح «تركيز» يجري استخدامه انطلاقاً من عدم تجاهل القطاعات الأخرى الأقل استقطاباً للاهتمام. وعلى ذلك فإن التركيز في هذه الحقبة، أو تلك، على قطاع أو آخر كان يجري من ضمن سياسة تنمية

---

(٢٠) صايغ، الاقتصاد الاسرائيلي، ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

متوازنة تسعى في المدى البعيد لعدم وجود فجوة بين تطور القطاعات المختلفة؛ الحقيقة الثانية هي استحالة الفصل بين التنمية الاقتصادية واطارها الاجتماعي السياسي الشامل. نجد تأكيداً لهذه المسألة فيما سبق من فصول وخصوصاً تطوير الموارد البشرية، كما سنجد ذلك في الفصول اللاحقة، لدى بحث سياسة الانماء الاجتماعي، فضلاً عن هذا كله، وعلى الرغم من أنه خارج مهام هذه الدراسة، في الإطار الإداري القانوني السياسي الذي تجري في نطاقه مجمل العملية.

الخامس: ضمان مستوى معيشة مرتفع للسكان. وخيار اسرائيل على هذا الصعيد لم يكن حرّاً خصوصاً لناحية دور مستوى المعيشة في استجلاب المهاجرين ووقف، أو تشجيع، الهجرة المضادّة. ومع أن إسرائيل لم تهمل هذا الأمر إذ راعت ضمان تحسين مستوى المعيشة بشكل مستمر، فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى ثابتين فرعيين على هذا الصعيد.

- الا يطغى الجانب المعيشي - الانفاق الاستهلاكي - على ما عداه، وهو ما لاحظناه من خلال الضغط أولاً، عندما كانت تستدعي الضرورة ذلك، على الإنفاق الاستهلاكي الخاص وليس الانفاق الترسملي.

- الإصرار على أن يكون الطريق لمستوى المعيشة المرتفع عبر رفع درجة الترسمل ومعدلات التنمية، وتبعاً لذلك، الانتاجية. وإذا كانت اسرائيل في فترة تاريخية معينة عاجزة عن تطبيق القاعدة المشار إليها، فإنّ جلّ جهودها انصبت للوصول إلى وضع يجري فيه ربط الانتاجية بالدخل وبمستوى المعيشة، وهو ما تحقق لها، ولو تدريجياً.

السادس: ضمان علاقة متوازنة بين ضغط العامل الامني والعامل التنموي. وعلى العكس من الانطباع السائد، في الماضي وفي الحاضر، فإنّ الذي يبدو معززاً بالوقائع الرقمية، أن هاجس التنمية لم يكن أقلّ حضوراً، وإن كان أقلّ بريقاً، من الهاجس الأمني. وفي هذا المجال يمكن التمييز بين مرحلتين مهمتين جداً:

- حيث كان المسعى لضمان حصة مناسبة من الموارد لكل من الأمن والتنمية، وتحقيقهما معاً دون تعسّف جدّي من قبل واحدهما على الآخر. ولقد تميّزت هذه المرحلة لأسباب مفهومة، بأولوية العامل الأمني في حال تضاربه مع ما عداه. وهنا نعيد التأكيد على عدم استخدام اسرائيل للذريعة الأمنية بشكل تعسّفي وكيفما اتفق تجاه ما عداها من أوجه انفاق.

- هي المرحلة التي دخلتها اسرائيل مع أوائل السبعينات، وحيث عملت على إحداث تداخل أعمق بين قضايا الأمن والتنمية. في هذه الفترة أُعيد تركيز مفهوم الأمن القومي وأُعطي مضموناً أشمل من المظهر العسكري فقط. لذا، وبدلاً من العمل على ضمان توفير حصص ملائمة من الموارد لكل من الأمن والتنمية، جرى تبنّي سياسة تقول بالتخطيط وفقاً لطريقة تجعل

للإنفاق الأمني آثاراً تنموية مهمّة، وللإنفاق التنموي مترتبات أمنية من الدرجة نفسها، وبذلك يمكن تحقيق أكثر من هدف في آن، ومعه يمكن أن تحلّ نسبة مهمة من إشكالية التضارب بين الأمن والتنمية.

وإذا ما أوجزنا ملامح المرحلة الأولى بأنّها ضمان عدالة توزيع الموارد بحيث يجري استيراد السلاح والآلات ذات الاستخدام المدني من ضمن أولوية العامل الأمني، فإنّ الأساس الذي استندت إليه المرحلة الثانية هو: لماذا لا يجري استيراد، أو تطوير، التكنولوجيا التي تمكّن اسرائيل من انتاج الآلات الأمنية والمدنية معاً. وفي هذه الحال دخلت اسرائيل في طور السعي لتحقيق المفهوم الشامل للأمن لناحية أن تكون القوة الأمنية (العسكرية) حصيلة بنية صناعية تكنولوجية علمية شاملة. وإن جاز لنا الحديث في هذا المجال عن أولويات، فقد أصبحت الأولوية للتنمية وفق المفهوم الشامل والجديد والصحيح. وإذا كنّا قد تحفّظنا على استخدام مصطلح «أولوية» في معرض الحديث عن هذه المرحلة، فلاعتبار موضوعي هو عدم دقة الحديث بأولويات في ظلّ علاقة تبادلية وثيقة جداً بين العناصر محل التكامل/ التفاعل والتنافس في آن معاً.

السابع: العمل وفقاً لاستراتيجية شاملة تشكّل رأس هرم سلسلة من الاستراتيجيات الفرعية والمختصة في هذا المجال أو ذاك. وإذ نستخدم مصطلح «استراتيجية» بدلاً من «خطط فرعية» فلما للأول من مدلول يفيد احترام الأولويات والثوابت المقترن بدقة التخطيط والتنفيذ. اقترنت هذه الثوابت جميعاً، مع ثابت دائم هو الممارسة وفق طريقة مرنة تعيد ترتيب الأولويات في كلّ مرحلة وأثر كل تطور مهم بشكل يعطي الحياة للأهداف والوسائل ولا يبقيها خارج التحولات والمستجدات.

الفصل الخامس

ميزان المدفوعات

في الفصل السابق كنا قد عرضنا جزئياً لموضوع هذا الفصل، أي الاسهام الكبير للخارج في توفير الموارد لاسرائيل. وقد لاحظنا ذلك من خلال ارتفاع نسبة رصيد الاستيراد من جملة الموارد المتاحة لاسرائيل خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥. وإذا كانت مهمّة الفصل السابق البحث في كيفية تدبير الموارد واستخدامها، فإنّ مهمة الفصل الحالي هي التدقيق في حقيقة العبء المستقبلي الملقى على اسرائيل لقاء الموارد الهائلة التي تدفقت عليها.

يضعنا ما تقدم في موضوع الديون الخارجية مع ما حولها من «أحاديث» متشعّبة يمكن الخروج منها بالتدقيق في حجم الديون الفعلية وتركيبها الداخلي لناحية توزيعها تبعاً للجهة الدائنة والمدينة ـ دولة أو قطاع خاص ـ وما إذا كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل. من نافل القول إن الحديث عن الديون الخارجية يستدعي البحث مسبقاً في توزيع اجمالي التحويلات إلى تحويلات غير قابلة للسداد كالمساعدات والتبرعات، وأخرى قابلة للسداد كالقروض وسندات الدين الاسرائيلي، وهي التي تقع على اسرائيل مسؤولية سدادها، ولو نظرياً على الأقل.

وإذ نؤكد على ضرورة قراءة هذا الفصل انطلاقاً من المعطيات التي سبق تسجيلها في الفصل الرابع، فإننا نرى من الضروري تناول صورة ميزان المدفوعات، الديون الخارجية، بل ومجمل التجربة كما تقدمها وسائل الإعلام. وإذ نعرض لهذا العنوان فذلك لأكثر من اعتبار ليس أقلها محاولة عقد مقارنة بين الحقيقة الفعلية و«الحقيقة» الاعلامية، مع ما لذلك من دلالات، نظراً لأنّ الأمر يتعلق بمسائل غاية في الأهمية، وتصل مخاطر الخطأ محل الحديث إلى حدود بعيدة مع تورّط أشخاص وَجهات متخصصة، بعضها عن حسن نيّة، في الترويج له.

أولاً: ميزان المدفوعات بين العلم والاعلام

كان موضوع هذا الفصل، على الدوام، معرض نقاش وآراء متباعدة فرضت على الأذهان صورة سلبية عن الاقتصاد الإسرائيلي عموماً، وميزان المدفوعات خصوصاً. وليست اسرائيل هي النموذج الأول حيث تتعاطى وسائل الاعلام مع سلبيات الاقتصاد، ولكن من النادر أن تشارك في حملة كهذه صحف المعارضة وصحف الموالين وتتفق في الرأي وسائل الاعلام في الداخل والخارج في ان، مما فرض «انطباعاً اقتصادياً» قد يكون أكثر رسوخاً في ذهن الرأي العام من الحقيقة الفعلية.

من غير الممكن لحملة بالحجم الذي كانت عليه الحملة الاعلامية وبالنتائج التي حققتها والمدة الطويلة التي استغرقتها، أن تتم إلا برعاية رسمية، وبكلمة أدق، سياسة إعلامية ثابتة للحكومة الإسرائيلية أياً كانت تلك الحكومة. نشير إلى ما تقدم، وفي الذهن حقيقة راسخة، أمكن استخلاصها من خلال الوقائع التي سنقدمها، ألا وهي أن مصدر كل المعلومات الخاطئة والمتداولة جهات رسمية اسرائيلية.

هذه السياسة كان قد لاحظها سنة ١٩٦٤ د. يوسف صايغ الذي وصف دوافعها قائلاً: «إن اسرائيل ستظل باستمرار تقوم بخلق، أو استغلال، الأزمات لتأمين تدفق الموارد الخارجية اللازمة لها»[(١)]. أكّد بعد ذلك بعشر سنوات تقريباً أستاذ آخر الرأي نفسه إذ وصف المعلومات التي توردها اسرائيل عن اقتصادها بأنها «غامضة» و «مثيرة للاضطراب» وأن «المطبوعات الرسمية... تهدف بوضوح بواسطة هذه الدعاية إلى خلق مناخ ملائم من أجل المحافظة على المساعدة الضرورية وتكثيفها»[(٢)]. جدير بالذكر أن ذلك الكاتب كان يتبنّى رأياً صادراً عن جهات دولية لها وزنها[(٣)].

نماذج من إعادة إنتاج الخطأ وتعميمه: لا يمكن الاستهانة بحملة مصدرها على الغالب مسؤولون اسرائيليون، ثم ترددها وسائل الاعلام، لتصبح مادة «علمية» تُقدَّم بناء عليها، أخطر الاستنتاجات. فمجلة «الفورين افيرز» مثلاً، تنشر حواراً فكرياً متبادلاً بين عدد من الأسماء المعروفة في الحياة السياسية الأمريكية، أحدها جورج بول المساعد الاسبق لوزير الخارجية الامريكي، الذي يقول فيما يقول «تزداد الدول العربية غنى بينما تقف اسرائيل على حافة الافلاس». ربما، لأهمية الحوار، نشرت «السفير» مادة الحوار مترجمة في صفحة الرأي، مضيفة للمقالات اعتباراً زائداً[(٤)].

---

(١) يوسف صايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، ط ٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ٣٥٧.

(٢) انظر: «الاقتصاد الاسرائيلي،» تفسير ابراهيم عويس، في: **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٤ (حزيران/يونيو ١٩٧٤)، ص ٤٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) السفير، ١٩٨١/٩/١٨.

جدير بالذكر أن اسرائيل في العام المعني كانت تملك أرصدة بالعملة الأجنبية لم تبلغها في أي من الأعوام التي سبقت. فضلاً عن ذلك، فإن ديونها القصيرة الأجل كانت في ذلك لعام صفراً(٥). ولم يكن العام المذكور شذوذاً، فلثلاث سنوات سابقة أيضاً كانت ديون اسرائيل قصيرة الأجل صفراً(٦).

حين يدخل الخطأ العلمي حيّز التداول، يخضع لميكانيكية خاصة تجعله يتحرك ككرة الثلج التي تزداد ضخامة تبعاً للقوة الدافعة لها، فكيف إذا كان الخطأ العلمي هذا يلبي رغبة/ أمنية عربية، من مستوى أن العدو في وضع سيّء وإنه على وشك الافلاس والانهيار! مثالاً على ما تقدم، نشير إلى «رحلة» إحدى الدراسات بين محطات مختلفة لتستقر أخيراً في محطة لبنانية - فلسطينية.

بروفسور، وصف بأنه «أستاذ زائر لدى جامعة الاقتصاد ولدى الاكاديمية الدبلوماسية في فيينا، وكان سابقاً استاذاً في جامعة هارفارد، وهو يعتبر أحد كبار الخبراء الامريكيين بشؤون الاقتصاد والنفط المتعلقة بالشرق الأوسط»(٧) نشر في كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ دراسة له عن «معهد الشرق الأوسط» في واشنطن بالولايات المتحدة الامريكية(٨). خلال العام نفسه، اعادت المؤسسة الفلسطينية الأهم في مجال البحث العلمي نشر الدراسة بالعربية(٩). من على هذه المنابر يقول الكاتب فيما يقول عن متاعب اسرائيل المالية: «إن أكثر من ٩ مليارات دولار من الموارد المالية الجديدة - وربما ما يساوي ١٢ مليار دولار - سيكون مطلوباً خلال السنة القادمة للحفاظ على مظاهر القدرة على إيفاء الديون»(١٠).

يجب تسديد ٩ - ١٢ مليار دولار خلال عام واحد. رغم أن الرقم المتداول لاجمالي الديون الخارجية لسنة ١٩٨٢ كان يدور حول ١٨,٦ مليار دولار وفقاً لبعض المصادر(١١)، في حين ترفعه مصادر اخرى إلى أكثر من ٢١,٨ مليار دولار منذ آذار/مارس ١٩٨١(١٢). أي أن الديون كانت سنة

---

(٥) Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1982*, p. 197.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) توماس ر. ستوفر، المساعدة الامريكية لاسرائيل: الرباط الحيوي، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢١ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣). انظر التعريف على الصفحة الأخيرة من الغلاف.

(٨) Thomas R. Stauffer, *U. S. Aid to Israel: The Vital Link*, Middle East Problem Paper, no. 24 (Washington, D. C.: Middle East Institute, 1983).

(٩) الدراسة المذكورة في الهامش رقم (٧) نشرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(١٠) ستوفر، المساعدة الامريكية لاسرائيل: الرباط الحيوي، ص ١٨، (النسخة العربية).

(١١) الرقم أعلنه حاكم المصرف المركزي في اسرائيل، نقلته وكالة الصحافة الفرنسية، ونشر في: النهار، ١٩٨٢/١١/١١.

(١٢) الرقم نقلته وكالة الصحافة الفرنسية عن احصاءات نشرها المكتب المركزي للاحصاء، ونشر في: السفير، ١٩٨١/٥/١٦.

١٩٨١، أكبر بـ ٣,٢ مليارات دولار مما (ستكون) عليه سنة ١٩٨٢ . . . وبموجب تقديرات أخرى كانت الديون ٢١,٥ مليار دولار[١٣] ارتفعت بعد أربعة أيام فقط إلى ٢٤ ملياراً[١٤]، وتعود لتهبط إلى ١٤ مليار دولار، ثم تتصاعد ثانية إلى ٢٢,٥ مليار دولار[١٥] و٢٧ مليار دولار[١٦]. وهكذا دواليك.

وعلى ما يبدو، فإن مصدر معلومات استاذ الاقتصاد ما كان قد أعلنه ناطق باسم وزارة المالية الاسرائيلية عن أن الحكومة خصصت ١٥٧ مليار شاقل - ٨,٧٥ مليار دولار - لإيفاء ديون مترتبة على الدولة إلى الخارج[١٧]، وفقاً لمصدر مالي اسرائيلي أيضاً. لكن وقبل ذلك بأقل من شهر، كانت الموازنة نفسها تبلغ ١٤ مليار دولار وسوف تخصص هذه الموازنة كما هو الحال منذ عشرة أعوام بنداً لسداد الديون. وطبقاً للمشروع فإن نسبة الأموال المخصصة لتسديد الديون الخارجية ستبلغ ٣٣,٨ بالمائة من الموازنة «أي أربعة مليارات و٧٣٢ مليون دولار»[١٨].

حين جرى تضخيم الحقيقة عشر مرات: ٩ - ١٢ مليار دولار أم ٨,٧ مليارات دولار، أم ٤,٧ مليارات دولار، أيها هو الرقم الصحيح للمبالغ المطلوبة والمخصصة لسداد الديون في العام نفسه؟ إذا كانت النسبة المشار إليها تتكرر منذ عشر سنوات نجد أنفسنا أمام رقم لا يمت

---

(١٣) الرقم نقلته وكالة «رويتر» عن اعلان صادر عن البنك المركزي، نشر في: النهار، ١٤/١٠/١٩٨٣. والجدير بالذكر أن الديون المشار إليها هي حتى حزيران/ يونيو ١٩٨٣ فقط.

(١٤) ورد الرقم في دراسة اعدها «خبير الشؤون الاسرائيلية» في جريدة السفير نقلاً عن مصادر عبرية. انظر السفير، ١٨/١٠/١٩٨٣.

(١٥) المصدر نفسه. انظر بعد ٣٨ سطراً من الرقم الأول الذي اعطي مع تفصيلية جديدة وهي أن هذه هي «ديون الدولة»، ما تبقى إذاً هي ديون القطاع الخاص التي أوصلها خبير السفير إلى عشرة مليارات في حين أن الديون الفعلية على القطاع الخاص كانت ذلك العام ثلاثة مليارات و١٦٠ مليون دولار فقط. انظر:
Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1985*, p. 215.
وبناء على المصدر نفسه، كان اجمالي ديون اسرائيل عام ١٩٨٣، ١٨,٢ مليار دولار. والرقم ٢٢,٥ مليار دولار، ذكرته وكالة الاسوشيتد برس في تحليل لها نقلاً عن معاريف، وأعادت نشر الرقم جريدة السفير، ١٣/١٢/١٩٨٣.

(١٦) نقل الرقم عن الصحافة الاسرائيلية محرر الشؤون الاسرائيلية في: السفير، ٢٣/١٢/١٩٨٣، الذي أبلغنا وفقاً لمصادره العبرية أن فوائد الديون تبلغ ٤ - ٥ مليارات دولار سنوياً. على هذا تكون اسرائيل قد دفعت بين ١٥ بالمائة و١٩ بالمائة فوائد على القروض، أي أعلى من أعلى فائدة عرفها السوق الدولي. فكيف الحال والفوائد مخفوضة؟ الديون التي ذكرها محرر السفير هي أكثر بتسعة مليارات من الرقم الحقيقي لديون اسرائيل عام ١٩٨٣ والبالغة وفق الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية ١٨,٣ مليار دولار في حين بلغ الرقم المتداول اعلامياً ٢٧,٤ ملياراً، أي أكثر بـ ٥٠ بالمائة في الدين الحقيقي.

(١٧) نقلت الخبر «رويتر» عن ناطق باسم وزارة المالية الاسرائيلية بعد جلسة لمجلس الوزراء الاسرائيلي وافق فيها على مشروع الموازنة التي قدمت له. انظر، في: السفير، ٢٢/٢/١٩٨٢.

(١٨) السفير، ٢٧/١١/١٩٨٢، نقلت الخبر عن وكالتي «رويتر» و«أ ب»، وكالة الصحافة الفرنسية، وهذه بدورها نقلته عن مصادر رسمية اسرائيلية.

بصلة لإجمالي المساعدات والقروض التي تدفقت على اسرائيل منذ ١٩٤٨. لنفترض جدلاً أن ذلك صحيح، ولكن الديون، ما زالت على حالها بل تزيد من عام لآخر. كيف يكون هذا واسرائيل تسدد منذ عشر سنوات ٤,٧ مليارات دولار وفقاً لمصدر مالي اسرائيلي، و٨,٧ مليارات دولار وفقاً لمصدر مالي اسرائيلي آخر، أو من ٩ ـ ١٢ مليار دولار، وفقاً لمصدر ثالث؟ لاحقاً سنتبين أن الأرقام السابقة لا تمت بصلة لما سددته اسرائيل من ديون، ولا بما كان عليها من ديون خارجية، قصيرة الأمد، أو طويلة الأمد، على القطاع الخاص أو الحكومة.

إن تناولنا للأوهام التي تنشرها مصادر اعلامية رسمية اسرائيلية، لم يكن لإيضاح مسألة تتعلق بميزان المدفوعات ودقة هذا الرقم أو ذاك أو عدم دقته فقط، بل لابراز مخاطر المنهج الذي تجرى بناءً عليه الكتابة عن اسرائيل وقضاياها في مختلف المجالات وعلى الأخص الكتابة العربية، فهذه لا تكتفي بتضخيم إسرائيل لمشاكلها، بل تعيد تضخيمها وبطريقة لا عقلانية تصل إلى درجة الفضيحة[19]. في ضوء ما تقدّم، يمكن القول إن تناول وضع اسرائيل الاقتصادي عموماً، وميزان المدفوعات خصوصاً يستدعي أن نقطع بشكل حاسم البيانات الدعاوية، أياً كان هدفها أو مصدرها، وأن نقرأها بدرجة عالية من الشك وعدم اليقين، إذا أردنا عدم الوقوع في أحابيل الحملات الاعلامية والانطباعات الخاطئة التي تسعى إلى ترويجها. الجدول رقم (٥ ـ ١) يتضمن تطور ميزان المدفوعات الاسرائيلي خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥.

---

(١٩) الطرائف في هذا المجال لا تعد ولا تحصى. على سبيل المثال: موجودات اسرائيل بالعملة الأجنبية عام ١٩٨٤ والبالغة عشرة مليارات و٥٥٥ مليون دولار أوردتها جهة «معادية» لاسرائيل على أنها «مطلوبات من اسرائيل...». احياناً كانت الأخطاء تخضع لعملية «إعادة انتاج». وذكرت دراسة غير منشورة عن اسرائيل، حظيت بإشراف علمي وسياسي، أن ٧٠ بالمائة من اسهم شركة «تاديران» الاسرائيلية تعود لمساهمين أمريكيين. هذه الشركة كما هو معروف هي أهم شركة في صناعة الالكترونيات أكبر فروع الصناعة الاسرائيلية. وبالعودة إلى مصدر النسبة الذي هو مرجع صادر عن مؤسسة بحثية فلسطينية، هي واحدة من أهم وأشهر ٣ مؤسسات بحثية فلسطينية معروفة ومهمة، اتضح أن المرجع الصادر عن هذه المؤسسة يقول بـ ٥٠ بالمائة فقط من الاسهم. وبعد التدقيق اتضح أن نسبة الـ ٥٠ بالمائة بدورها مضخمة، لأنّ المصدر الذي استندت اليه تحدث عن ٣٥ بالمائة فقط. انظر: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ملحق العدد ٢ (١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣). وهكذا أصبحت الـ ٣٥ بالمائة، ٥٠ بالمائة ثم ٧٠ بالمائة. وفي حين كانت تجري عملية «اعادة انتاج» لنسبة الملكية الأمريكية لتصل بها إلى ٧٠ بالمائة (الضعف فقط) من اسهم شركة «تاديران» كانت تجري عملية معاكسة تماماً، فوفقاً لمصدر رابع هو عبارة عن دراسة جديدة ترجمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قامت اسرائيل باسترداد ملكية ٣٥ بالمائة من الاسهم والتي كانت تعود للامريكيين. لمزيد من التفاصيل، انظر: يورام بيري وامنون نوبياخ، **المجمع العسكري ـ الصناعي في اسرائيل: دراسة استطلاعية**، مراجعة وتقديم يزيد صايغ، سلسلة الدراسات، ٧٢ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥)، تاريخ المقدمة: ١٩٨٥/٧/١٦، ص ١٩.

جدول رقم (٥ - ١)

ميزان المدفوعات الاسرائيلي خلال الفترة، ١٩٥٠ - ١٩٨٥
(ملايين الدولارات)

السنة	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
رصيد الاستيراد													
أ - استيراد السلع والخدمات	٣٢٧.٦	٤٢٦.١	٣٩٣.٣	٣٦٥.٢	٣٧٣.٢	٤٢٦.٦	٥٣٤.٥	٥٥٧,٢	٥٧٢.١	٦٠٣,٦	٦٩٣,٦	٨٢٢,٥	٩٥٧.٨
منها: واردات أمنية	٠٠	٠٠	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
ب - تصدير السلع والخدمات	٤٥.٨	٦٦.٦	٨٦.٤	١٠٢.٣	١٣٥.٢	١٤٣.٩	١٧٧.٩	٢٢٢	٢٣٨.٧	٢٨٧.٤	٣٥٢,٢	٤٢٠.٩	٥٠٣.٢
ج - رصيد الاستيراد (أ + ب)	٢٨١.٨	٣٥٩.٥	٣٠٦.٩	٢٦٢.٩	٢٣٨.٠	٢٨٢.٧	٣٥٦.٦	٣٣٥,٢	٣٣٣.٤	٣١٦.٢	٣٤١.٤	٤٠١,٦	٤٥٤,٦
تمويل رصيد الاستيراد													
أ - صافي المقبوضات من التحاويل دون مقابل:	٨٩.٦	١٣٦.٨	١٩١.١	١٧٢.٨	٢٦٠.٦	٢١٠.٤	٢٤٠.٥	٢٤٥.٤	٢٥٠	٢٥١	٢٩٩.٥	٣٤٦.٣	٣٣٠.٧
- تحويلات من حكومات (عدا التعويضات الألمانية)	-	١٤	٨٤	٤٤.٧	٣٧.٢	٢٠.٥	٦.٨	٢٤.١	١١.٢	٩.٥١	٩.٧	١٠.٤	٨
- التعويضات الألمانية لاسرائيل:	-	-	-	٤٠.٩	٨٨.٤	١٠٦.٣	١٠٤.٩	١٢٢.٩	١٣٥.١	١٣٧.١	١٧٧.٥	١٩٨.٨	١٨٠.٩
١ - تعويضات للحكومة الاسرائيلية	-	-	-	٤٠.٩	٨٢.٣	٨٧.٥	٧٩.٢	٧٧.٩	٦٩.٧	٦٦.٤	٧٩.٧	٨٨.٣	٤٧
٢ - تعويضات شخصية للافراد	-	-	-	-	٦.١	١٨.٨	٢٥.٧	٤٥	٦٥.٤	٧٠.٧	٩٧.٨	١١٠.٥	١٣٣.٩
- التحويلات النقدية الخاصة	١٩.٦	٣٨.٨	٦.٩	٨.١	١٤.٨	٢٤.٣	٢٥.٥	٢١.٢	٢٥.٣	٢١.٨	٢٨.٣	٣٦.٦	٥٧.٨
- التحويلات من المؤسسات القومية	٧٠	٨٤	٤٦.٢	٤٧.٣	٨٧.٢	٤٣.١	٨٧.٦	٥٥.٧	٦٠.٨	٦٥.٥	٦٩.٨	٨٦.٤	٧١.٨
- التحويلات العينية	٠٠	٠٠	٥١.٧	٢٩.٢	٣١.٢	١٥.٨	١٥.٣	٢١.١	١٨.٣	١٦.٨	١٤	١٤	١٢.٢
- المعونة الفنية من الأمم المتحدة	٠٠	٠٠	٢.٣	٢.٦	١.٨	٠.٤	٠.٤	٠.٤	٠.٣	٠.٣	٠.٢	٠.١	-
ب - المقبوضات الصافية من انتقال الرساميل	١٠٦.٤	١١٥.٦	١١٦.٤	٧٥.٣	١	٧٦.٤	١٠٠.٤	٧٨.٦	٦٨.٦	٥٤.٧	٤٥.٨	٦٣.٤	٩٨.٤
ج - حقوق السحب الخاص من صندوق النقد الدولي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
د - السهو والخطأ (نفقات غير مسجلة)	٨٥.٨	١٠٧.١	٠.٧-	١٤.٨	٢٣.٦-	٤.١-	١٥.٧	١١.٢	١٣.٨	١٠.٥	٣.٩-	٨.١-	٢٥.٥
هـ - جملة تمويل رصيد الاستيراد (أ + ب + ج + د)	٢٨١.٨	٣٥٩.٥	٣٠٦.٩	٢٦٢.٩	٢٣٨	٢٨٢.٧	٣٥٦,٦	٣٣٥.٢	٣٣٣.٤	٣١٦.٢	٣٤١.٤	٤٠١,٦	٤٥٤.٦

يتبع

تابع جدول رقم (٥ - ١)

السنة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
رصيد الاستيراد													
أ - استيراد السلع والخدمات	٩٨١,٢	١١٤١,٨	١٢٤٥,٧	١٢٧١,٦	١٣٥٥,٧	١٨٦٥	٢١٤٩,٨	٢٦٣٠,٩	٣٠٩٦	٣٣٣٦	٥٤١٤	٧٠٣١	٧٨٢٧
منها: واردات أمنية	--	--	--	--	--	--	--	٢٤,٤,٤	٥٣٦	٤٩٠	١٢٥٣	١٢٢٥	١٨٤٦
ب - تصدير السلع والخدمات	٥٧٦,٨	٦١٣,٨	٧١٠,٧	٨١٩,٦	١٩٨,٤	١١٤٦,٨	١٢٥٦,٢	١٣٩٧,٣	١٨٧٥	٢٢٢٢	٢٧٨٤	٣٦٣٤	٣٧٦٦
ج - رصيد الاستيراد (أ + ب)	٤٠٤,٤	٥٢٨	٥٣٥	٤٥٢	٤٣٧,٣	٧١٨,٢	٨٩٣,٦	١٢٣٣,٦	١٢٢١	١١١٤	٢٦٣٠	٣٣٩٧	٤٠٦١
تمويل رصيد الاستيراد													
أ - صافي المقبوضات من التحاويل دون مقابل:	٣٤٦,٦	٣٣٤,٩	٣٤٧,٩	٣٠٦,٣	٥٢٢,٢	٤٣٤,٧	٤٧٨,٢	٦٤٩,٤	٧٩٢	١٠٥٩	٢١٩٠	١٧١٨	١٧٧٠
- تحويلات من حكومات (عدا التعويضات الألمانية)	٥,٩	٨,٢	٤,٧	٣	١٠-	٧-	٣-	١٦,٧-	١٠	٥٢	٧٨٧	٦٧٢	٦٤٢
- التعويضات الألمانية لاسرائيل:	١٦٧,٤	١٥١,١	١٢٩,٤	١٠٨,٤	١٢٣,٢	١٤٣,٣	١٣٧,٦	٢٠٣,٦	٢٣٠	٢٩٢	٢٦٤	٣١٧	٣٥٩
١ - تعويضات للحكومة الاسرائيلية	٢٨,٥	١٦,٩	١٦,٧	٢-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢ - تعويضات شخصية للأفراد	١٣٨,٩	١٣٤,٢	١١٢,٧	١١٠,٤	١٢٣,٢	١٤٣,٣	١٣٧,٦	٢٠٣,٦	٢٣٠	٢٩٢	٢٦٤	٣١٧	٣٥٩
- التحويلات النقدية الخاصة	٨٢,٢	٨٩,٢	٩٢,٧	٨٥,٥	٨٥,١	١٢٨,٢	١٥٧,٢	١٧٢,٨	٣٢١	٤٠٩	٤٠٢	٣١٩	٢٦٣
- التحويلات من المؤسسات القومية	٨٢,٧	٧٦,٨	١١٢	١٠٣,٢	٣٢٠,٤	١٦٢,٦	١٧٩,١	٢٨٧,٤	٢٣١	٣٠٦	٧٣٧	٤١٠	٥٠٦
- التحويلات العينية	٨,٣	٩,٤	٨,٩	٦	٣,٥	٧,٦	٧,٤	٢,٣	-	-	-	-	-
- المعونة الفنية من الأمم المتحدة	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ب - المقبوضات الصافية من انتقال الرساميل	٧٢,٧	١٨٥,٢	٢١٨,٢	٢٣٠,٤	٢٩,٣	٣١٩,٤	٤٦٨,٦	٦٠٤,٦	٣٦٤	١٠-	٤٦١	١٨٨٦	٢١٧٠
ج - حقوق السحب الخاص من صندوق النقد الدولي	-	-	-	-	-	-	-	١٥,١	١٤	١٤	-	-	-
د - السهو والخطأ (نفقات غير مسجلة)	١٤,٩-	٧,٩	٣١,١-	٨٤,٧-	١١٤,٢-	٣٥,٩-	٥٣,٢-	٣٥,٥-	٥١	٥١	٢١-	٢٠٧-	١٢١
هـ - جملة تمويل رصيد الاستيراد (أ + ب + ج + د)	٤٠٤,٤	٥٢٨	٥٣٥	٤٥٢	٤٣٧,٣	٧١٨,٢	٨٩٣,٦	١٢٣٣,٦	١٢٢١	١١١٤	٢٦٣٠	٣٣٩٧	٤٠٦١

يتبع

تابع جدول رقم (٥ ـ ١)

السنة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	الاجمالي
رصيد الاستيراد											
أ ـ استيراد السلع والخدمات	٧٧٤٦	٨١٢٠	١٠١٢٤	١١٦٥٢	١٣٥٢٣	١٤٦٥١	١٤٧٤٨	١٤٩٤٤	١٥٢٥٣	١٤٦٦٠	١٧١٨١٩
منها. واردات أمنية	١٤٩٦	٩٤٢	١٦١٢	١١٥٣	١٦٥٥	٢١٦٥	١٤٨٦	١٠١٥	١٤٣٦	١٧٩٢	
ب ـ تصدير السلع والخدمات	٤٤٣٠	٥٥٦٠	٦٨٤١	٨٠٣٢	٩٧٩٥	١٠٣٩٠	١٠١٠٨	٩٩٧٢	١٠٤٨٦	١٠٦٨٨	١١٠٨٠٥
ج ـ رصيد الاستيراد (أ ـ ب)	٣٣١٦	٢٥٦٠	٣٢٨٣	٣٦٢٠	٣٧٢٨	٤٢٦١	٤٦٤٠	٤٩٧١	٤٧٦٧	٣٩٧٢	٦١٠١٤
تمويل رصيد الاستيراد											
أ ـ صافي المقبوضات من التحاويل دون مقابل :	٢٢٢٤	٢٠٠٥	٢٢٤٦	٢٨٠٦	٢٩٨٢	٢٩٢٦	٢٦١٦	٢٨٥٨	٣٣٥٢	٥٠٧٠	٤٣٠٥٩
ـ تحويلات من حكومات (عدا التعويضات الألمانية)	١١٢٢	٩٢١	١٠١٧	١٣٩٥	١٤٩٥	١٣٤٩	١١٩٩	١٥٥٦	٢٢١٠	٣٨٧٥	١٨٥٦٧,٢
ـ التعويضات الالمانية لاسرائيل :	٣١٤	٣٤٥	٤٠٦	٤٤٠	٤٦٨	٤٣٧	٤٣٥	٣٧٥	٣٢٣	٣٢٤	٧٧٨٦
١ ـ تعويضات للحكومة الاسرائيلية	-	-	-	-	-	-		-	-	-	٧٧٩,٢
٢ ـ تعويضات شخصية للأفراد	٣١٤	٣٤٥	٤٠٦	٤٤٠	٤٦٨	٤٣٧	٤٣٥	٣٧٥	٣٢٣	٣٢٤	٧٠٠٦,٨
ـ التحويلات النقدية الخاصة	٢٥٠	٢٧٩	٤٠٣	٥٠٩	٥٥٩	٤٣٢	٤٤٥	٤١٢	٣٠١	٣٠٣	٦٨٢٨,٩
ـ التحويلات من المؤسسات القومية	٥٣٨	٤٦٠	٤٢٠	٤٦٢	٤٦٠	٧٠٨	٥٣٧	٥١٤	٥١٨	٥٦٨	٩٥٧٤,٥
ـ التحويلات العينية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٩٢,٧
ـ المعونة الفنية من الأمم المتحدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩,٦
ب ـ المقبوضات الصافية من انتقال الرساميل	١٠٣٤	٣٣٩	٦٨٨	١٥٢٠	٦٣٩	١٨١٣	٢١٧١	٢٥٥٩	١٦١٨	١١٦٩ـ	١٩٢١٢,٤
ج ـ حقوق السحب الخاص من صندوق النقد الدولي	-	-	-	٢٧	٢٧	٢٧	-	-	-	-	١٢٤,١
د ـ السهو والخطأ (نفذات غير مسجلة)	٥٨	٢١٦	٣٤٩	٧٣٣ـ	٨٠	٥٠٥ـ	١٤٦ـ	٤٤٦ـ	٢٠٣ـ	٧٠	١٣٨٢,٦ـ
هـ ـ حملة تمويل رصيد الاستيراد (أ ـ ب + ج + د)	٣٣١٦	٢٥٦٠	٣٢٨٣	٣٦٢٠	٣٧٢٨	٤٢٦١	٤٦٤١	٤٩٧١	٤٧٦٧	٣٩٧٢	٦١٠١٤

ملاحظة : (. .) هذه الاشارة تعني أن الرقم غير متوافر.

المصادر:

- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٥٠ - ١٩٦٤، انظر: يوسف صايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، ط ٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦).
- بالنسبة إلى العام ١٩٦٥، انظر:

Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1967,* pp. 194 - 195.

- بالنسبة إلى العام ١٩٦٧، انظر: Ibid., *1968,* pp. 186 - 187.
- بالنسبة إلى العامين ١٩٦٨ - ١٩٦٩، انظر: Ibid., *1970,* pp. 194 - 195.
- بالنسبة إلى العام ١٩٧٠، انظر: Ibid., *1972,* pp. 178 - 179.
- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧١ - ١٩٧٧، انظر: Ibid., *1978,* pp. 198 - 199.
- بالنسبة إلى العام ١٩٧٨، انظر: Ibid., *1982,* pp. 190 - 191.
- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986,* pp. 196 - 197.

ثانياً: رصيد الاستيراد

بلغ إجمالي رصيد الاستيراد خلال فترة ١٩٥٠ - ١٩٨٥، ٦١ مليار دولار. هذا المبلغ، يمثّل حجم الرساميل التي تدفقت من الخارج، ويبين أيضاً حجم إسهام رصيد الاستيراد في توفير الموارد لاسرائيل. في هذا المجال ثمة ضرورة لاعادة التذكير بأن رصيد الاستيراد اسهم طيلة الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٥ في تكوين حوالى خمس الموارد المتاحة. يكاد رصيد الاستيراد أن يكون معبّراً بدقة عن سلسلة الأحداث الاقتصادية والأمنية والسياسية العامة التي مرت على اسرائيل. ففيه نقرأ المنعطف الذي دخله مع اتفاق التعويضات الألماني. والقفزة التي عرفتها مساعدات اليهودية العالمية لإسرائيل عقب حرب ١٩٦٧. أخيراً وليس آخراً نشاهد بالأرقام أثر فتح الخزانة الأمريكية على مصراعيها لدعم اسرائيل. فحتى العام ١٩٦٠ بقي رصيد الاستيراد دون عتبة الـ ٤٠٠ مليون دولار سنوياً، التي دخلها مع العام ١٩٦١ ليغادرها ثانية إلى عتبة الـ ٥٠٠ مليون دولار مع ١٩٦٤، ودخل في العام ١٩٦٨ مرحلة الـ ٧٠٠ مليون دولار، ومع العام ١٩٧٠ تجاوز بدرجة كبيرة سقف المليار دولار سنوياً. يمكن اعتبار سنة ١٩٧٣ وما بعدها مرحلة قائمة بذاتها، حيث تراوح رصيد الاستيراد بين مليارين ونصف المليار دولار، وخمسة مليارات دولار، أو أقل قليلاً، سنوياً.

في هذا المجال فإن الأمر الذي يستحق التوقف عنده هو أسباب ودلالات التحول الذي بدأ مع العام ١٩٧٣، والذي عرف رصيداً استيرادياً بلغ ٢٦٣٠ مليون دولار، أي أكثر من ضعفي رصيد الاستيراد عام ١٩٧٢. في حينه فُسِّر الأمر أمنياً، ولكن الذي حدث أنَّ رصيد الاستيراد سنة ١٩٧٣ لم يكن استثنائياً، بل أصبح يشكّل الحد الأدنى لرصيد الاستيراد في السنوات اللاحقة. بكلمة أخرى: على أهمية حرب ١٩٧٣، إلاّ أنها لا تصلح أساساً كافياً لتفسير التصاعد المستمر الذي شهده رصيد الاستيراد وميزان المدفوعات طيلة الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٥. فذلك يعود، وكما سبق أن أوضحنا، إلى عوامل أوسع بكثير من العامل الأمني، بالمعنى الضيق للكلمة.

١ ـ تمويل رصيد الاستيراد

ثمة أشكال مختلفة لتمويل رصيد الاستيراد، لعل أبرزها المساعدات والتبرعات، أو ما يعرف بالتحويلات دون مقابل، أو التحويلات غير القابلة للاسترداد. من نافل القول إنّ ما عدا ذلك يعتبر في حكم القروض، ولو شكلاً على الأقلّ. وفيما يلي يوضح الجدول رقم (٥ ـ ٢) تطور نسبة التحويلات دون مقابل من جملة رصيد الاستيراد.

جدول رقم (٥ ـ ٢)

نسبة التحويلات دون مقابل (غير القابلة للاسترداد) من جملة التحويلات للفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥

السنة	النسبة المئوية	السنة	النسبة المئوية
١٩٥٠	٣١,٨	١٩٦٨	٦١
١٩٥١	٣٨	١٩٦٩	٥٤
١٩٥٢	٦٢,٣	١٩٧٠	٥٣
١٩٥٣	٦٥,٧	١٩٧١	٦٥
١٩٥٤	١١٠	١٩٧٢	٩٥
١٩٥٥	٧٤	١٩٧٣	٨٣
١٩٥٦	٦٧,٤	١٩٧٤	٥١
١٩٥٧	٧٣	١٩٧٥	٤٤
١٩٥٨	٧٥	١٩٧٦	٦٧
١٩٥٩	٧٩	١٩٧٧	٦٨
١٩٦٠	٨٨	١٩٧٨	٦٨
١٩٦١	٨٦	١٩٧٩	٧٨
١٩٦٢	٧٣	١٩٨٠	٧٠
١٩٦٣	٨٦	١٩٨١	٦٩
١٩٦٤	٦٣	١٩٨٢	٥٦
١٩٦٥	٦٥	١٩٨٣	٥٧
١٩٦٦	٦٨	١٩٨٤	٧٠
١٩٦٧	١١٩	١٩٨٥	١٢٨

ملاحظة: النسب مستخرجة من البيانات الواردة في الجدول رقم (٥ ـ ١).

يوضح الجدول رقم (٥ ـ ٢) أن ٧١ بالمائة من الرساميل التي تدفقت على اسرائيل في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ كانت عبارة عن تحويلات غير قابلة للسداد، أي أنها لا تُلقي على اسرائيل أي أعباء مستقبلية. وباستثناء سنوات محدودة جداً لم تكن نسبة التحويلات دون مقابل بعيدة عن المتوسط العام المستخرج (٧١ بالمائة) الأمر الذي يشير إلى شبه ثبات حصة التحويلات دون مقابل من إجمالي التحويلات في مختلف أعوام البحث. ونشير إلى هذه المسألة بهدف إعادة التأكيد على ما

سبق تسجيله لناحية اطمئنان اسرائيل إلى ثبات المعونات الخارجية، بل، وقابليتها ـ أي المعونات ـ للزيادة وعدم الانخفاض لمواكبة حاجات اسرائيل المستجدّة سواء أكانت طارئة (أمن) أم مشاريع تنمية طموحة جداً.

من اللافت للنظر أنّ بعض السنوات ومنها العام ١٩٨٥، عرف تحويلات دون مقابل تزيد عن رصيد الاستيراد. وعلى سبيل المثال بلغت التحويلات دون مقابل ٥٠٧٠ مليون دولار، أي ما يزيد بـ ١٠٩٨ مليون دولار عن مقدار العجز في رصيد الاستيراد سنة ١٩٨٥. من البديهي أن لتوافر مبلغ كالمشار إليه، دلالات ومعاني تستحقّ السؤال حول وجهة انفاق هذا الفائض، وما إذا كان قد وُجِّه للاستثمار في الخارج.

٢ ـ مصدر التحويلات المالية دون مقابل

توجد خمسة مصادر للمساعدات ـ لسهولة الاستخدام سوف نستعمل تعبير (مساعدات) كرديف لمصطلح (التحويلات دون مقابل) ـ هذه المصادر هي: ١ ـ تحويلات من حكومات، وهي بنسبة ساحقة من الولايات المتحدة الامريكية. ٢ ـ تعويضات ألمانيا الاتحادية. ٣ ـ تحويلات نقدية خاصة. ٤ ـ تحويلات من المؤسسات القومية ـ أي مساعدات اليهودية العالمية. ٥ ـ تحويلات من مصادر أخرى. ويتضمن الجدول رقم (٥ ـ ٣) نسبة كل من المصادر المشار إليها في المساعدات التي تدفقت على اسرائيل.

جدول رقم (٥ ـ ٣)

توزيع المساعدات التي تلقتها اسرائيل حسب مصادرها للفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥

(نسب مئوية)

السنة	التحويلات السنوية		تحويلات من حكومات (عدا المانيا)	تعويضات من المانيا الاتحادية	تحويلات نقدية خاصة	تحويلات من المؤسسات القومية	تحويلات من مصادر اخرى
	المبالغ	النسبة المئوية					
١٩٥٠	٨٩,٦	١٠٠	-	-	٢١,٩	٧٨,١	-
١٩٥١	١٣٦,٨	١٠٠	١٠,٢	-	٢٨,٤	٦١,٤	-
١٩٥٢	١٩١,١	١٠٠	٤٤	-	٣,٦	٢٤	٢٨,٤
١٩٥٣	١٧٢,٨	١٠٠	٢٥,٨	٢٣,٧	٤,٧	٢٧,٤	١٨,٤
١٩٥٤	٢٦٠,٦	١٠٠	١٤,٣	٣٤	٥,٦	٣٣,٤	١٢,٦
١٩٥٥	٢١٠,٤	١٠٠	٩,٧	٥٠,٥	١١,٥	٢٠,٥	٧,٧
١٩٥٦	٢٤٠,٥	١٠٠	٢,٨	٤٣,٦	١٠,٦	٣٦,٤	٦,٥
١٩٥٧	٢٤٥,٤	١٠٠	٩,٨	٥٠	٨,٦	٢٢,٧	٨,٧
١٩٥٨	٢٥٠	١٠٠	٤,٥	٥٤	١٠	٢٤	٧,٤

يتبع

تابع جدول رقم (٥ ـ ٣)

السنة	التحويلات السنوية		تحويلات من حكومات (عدا المانيا)	تعويضات من المانيا الاتحادية	تحويلات نقدية خاصة	تحويلات من المؤسسات القومية	تحويلات من مصادر اخرى
	المبالغ	النسبة المئوية					
١٩٥٩	٢٥١	١٠٠	٣,٨	٥٤,٦	٨,٧	٢٥,٩	٦,٨
١٩٦٠	٢٩٩,٥	١٠٠	٣,٢	٥٩	٩,٤	٢٣,٣	٤,٧
١٩٦١	٣٤٦,٣	١٠٠	٣	٥٧,٤	١٠,٥	٢٤,٩	٤
١٩٦٢	٣٣٠,٦	١٠٠	٢,٤	٥٤,٧	١٧,٤	٢١,٧	٣,٦
١٩٦٣	٣٤٦,٦	١٠٠	١,٧	٤٨,٣	٢٣,٧	٢٣,٨	٢,٤
١٩٦٤	٣٣٤,٩	١٠٠	٢,٤	٤٥	٢٦,٦	٢٢,٩	٢,٨
١٩٦٥	٣٤٧,٩	١٠٠	١,٣	٣٧	٢٦,٦	٣٢,٢	٢,٦
١٩٦٦	٣٠٦,٣	١٠٠	١	٣٥,٤	٢٧,٩	٣٣,٧	٢
١٩٦٧	٥٢٢,٢	١٠٠	١,٩-	٢٣,٥	١٦,٣	٦١,٤	٠,٧
١٩٦٨	٤٣٤,٧	١٠٠	١,٦-	٣٣	٢٩.٥	٣٧,٤	١,٧
١٩٦٩	٤٧٨,٢	١٠٠	٠,٦-	٢٨,٧	٣٢,٨	٣٧,٤	١,٥
١٩٧٠	٦٤٩,٤	١٠٠	٢,٥-	٣١,٣	٢٦,٦	٤٤,٢	٠,٤
١٩٧١	٧٩٢	١٠٠	١,٢	٢٩	٤٠,٥	٢٩	-
١٩٧٢	١٠٥٩	١٠٠	٤,٩	٢٧,٥	٣٨,٦	٢٨,٩	-
١٩٧٣	٢١٩٠	١٠٠	٣٥,٩	١٢	١٨,٣	٣٣,٦	-
١٩٧٤	١٧١٨	١٠٠	٣٩	١٨,٤	١٨,٥	٢٣,٩	-
١٩٧٥	١٧٧٠	١٠٠	٣٦	٢٠	١٤,٨	٢٨,٥	-
١٩٧٦	٢٢٢٤	١٠٠	٥٠	١٤	١١,٢	٢٠,٧	-
١٩٧٧	٢٠٠٥	١٠٠	٤٦	١٧,٢	١٣,٩	٢٢,٩	-
١٩٧٨	٢٢٤٦	١٠٠	٤٥	١٨	١٧,٩	١٨,٧	-
١٩٧٩	٢٨٠٦	١٠٠	٤٩,٧	١٥,٧	١٨	١٦,٤	-
١٩٨٠	٢٩٨٢	١٠٠	٥٠	١٥,٧	١٨,٧	١٥,٤	-
١٩٨١	٢٩٢٦	١٠٠	٤٦	١٤,٨	١٥,٢	٢٤	-
١٩٨٢	٢٦١٦	١٠٠	٤٥,٨	١٦,٦	١٧	٢٠,٥	-
١٩٨٣	٢٨٥٨	١٠٠	٥٤,٤	١٣	١٤,٤	١٨	-
١٩٨٤	٣٣٥٢	١٠٠	٦٦	٩,٦	٨,٩	١٥,٥	-
١٩٨٥	٥٠٧٠	١٠٠	٧٦,٤	٦,٤	٥,٩	١١,٢	-
أجمالي	٤٣٠٥٩	١٠٠		١٨	١٥,٩	٢٢,٢	٠,٧

الملاحظات:

ـ الجدول مشتق والنسب مستخرجة من بيانات الجدول رقم (٥ ـ ١)

ـ تحويلات من حكومات عدا ألمانيا هو العنوان الذي تندرج في نطاقه التحويلات من الولايات المتحدة الامريكية، الدولة الوحيدة التي تقدم مساعدات مالية وبشكل مباشر لإسرائيل. أيّ استثناء لا يشكل نفياً للقاعدة السابقة، فضلاً عن أنه لا يشكّل قيمة تذكر.

بداية لا بد من تنبيه القارىء إلى ضرورة التذكر دائماً بأنّ هبوط أو زيادة حصة هذا المصدر أو ذاك يجب أن تقرأ انطلاقاً من الارتفاع المذهل الذي لحق بإجمالي المساعدات التي بلغت سنة ١٩٨٥ مثلاً، ١٧٦ بالمائة، و٢٨٦ بالمائة و٧٨١ بالمائة و١٤٥٧ بالمائة من حجم المساعدات في الأعوام ١٩٨٠ و١٩٧٥ و١٩٧٠ و١٩٦٥ على التوالي. انطلاقاً من هذا الاستدراك يمكن الاشارة إلى الأهمية النسبية للمصادر المختلفة التي كانت كالتالي:

ـ كانت الأهمية النسبية المطلقة طيلة فترة ما قبل ١٩٧٢، للمساعدات الألمانية التي أسهمت بـ ٥٩ بالمائة كحد أعلى و٢٣,٧ بالمائة كحد أدنى من إجمالي المساعدات التي قدّمت لإسرائيل. خلال معظم الفترة كانت النسبة تميل إلى الحد الأعلى.

ـ خلال الفترة الأولى أيضاً أسهمت التحويلات من المؤسسات القومية بحصة عالية من المساعدات المقدمة. تليها في الأهمية، بل وتسبقها احياناً، التحويلات النقدية الخاصة. باستثناء الأعوام ١٩٥١ و١٩٥٢ و١٩٥٣ و١٩٥٤ و١٩٥٧ لم تبلغ «المساعدات من حكومات» إلّا نسبة متواضعة هبطت منذ العام ١٩٦٢ وحتى العام ١٩٧١ إلى ٢,٥ بالمائة أو أقل من جملة التحويلات دون مقابل. جدير بالذكر أن النسبة في معظم الفترة محل الحديث (١٩٦٢ ـ ١٩٧١) كانت حوالى ١ بالمائة وأحياناً كانت سلبية.

ـ تبدّل الوضع رأساً على عقب مع العام ١٩٧٣ إذ قفزت «المساعدات من حكومات» إلى ٣٦ بالمائة من جملة التحويلات دون مقابل أي حوالى سبعة أضعاف الوزن النسبي الذي كان لها سنة ١٩٧٢. تصاعدت في السنوات اللاحقة نسبة اسهام «التحويلات من حكومات» لتصل إلى نصف إجمالي المساعدات في العام ١٩٧٦ و٧٦ بالمائة منها سنة ١٩٨٥.

ـ احتلت التحويلات من المؤسسات القومية وطيلة كامل الفترة تقريباً الموقع الثاني كمصدر للمساعدات. تفاوتت نسبة إسهامها بين حوالى ربع وعُشر التحويلات دون مقابل. استمرت خلال هذه الفترة أيضاً التعويضات الألمانية التي هبط وزنها النسبي مع أن قيمتها المطلقة زادت. أعلى رقم وصلته التعويضات الألمانية كان عام ١٩٨٠ وقد بلغ ٤٦٨ مليون دولار مقابل ٢٦٤ مليون دولار سنة ١٩٧٣.

إن ما تقدم حول توفير مصدر جديد للمساعدات لا يعني اقفال باب المصادر الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن بدء التعويضات الألمانية لاسرائيل كان إضافة لا تمنع استمرار اليهودية العالمية في الاستنفار موفّرة لاسرائيل مبلغاً سنوياً متزايداً بلغ في العقد الأخير أكثر من نصف مليار دولار سنوياً في المتوسط. كما أن فتح باب الخزانة الأمريكية على مصراعيه أمام اسرائيل مع العام ١٩٧٣، لم يكن سوى إضافة لا تمنع استمرارية المصادر التقليدية الأخرى من تقديم المساعدات لها. وقطعاً لافتراض شائع بأن اتفاق التعويضات الألماني قد أصبح من الماضي نعيد التذكير بأنّ ما يتراوح بين ٤٦٨ مليون دولار و٣٢٣ مليون دولار ما زال يتدفق سنوياً من

ألمانيا الاتحادية على اسرائيل.

فيما يلي جدول يعطينا صورة عن الأهمية النسبية للمصادر المختلفة في تأمين المساعدات لاسرائيل. ثمة ضرورة للاشارة إلى أنه استبدل عنوان «تحويلات من حكومات ـ عدا ألمانيا الاتحادية» بـ «تحويلات من الولايات المتحدة» نظراً لأنها المقصودة بالعنوان المشار إليه. وإن كان من تحويلات من حكومات اخرى، فهي زهيدة ولا تكاد تذكر.

جدول رقم (٥ ـ ٤)

حجم ونسبة إسهام المصادر المختلفة في التبرعات التي قدمت لاسرائيل في الفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ مرتبة حسب أهميتها

الرقم التسلسلي	اسم المصدر	قيمة المبلغ (ملايين الدولارات)	نسبة مئوية
١	الولايات المتحدة الامريكية	١٨٥٦٧,٢	٤٣,١
٢	اليهودية العالمية	٩٥٧٤,٥	٢٢,٢
٣	ألمانيا الاتحادية	٧٧٨٦	١٨
٤	تحويلات خاصة	٦٨٢٨,٩	١٥,٩
٥	مصادر اخرى	٣٠٢,٣	٠,٧
١ ـ ٥	الاجمالي	٤٣٠٥٩	١٠٠

ملاحظة: مستخرج من مصادر الجدول رقم (٥ ـ ١)

ثالثاً: الديون الخارجية

تبيّن لنا في القسم الخاص بميزان المدفوعات أن رصيد الاستيراد قد بلغ في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥، ٦١ مليار دولار، وان ٧١ بالمائة من رصيد الاستيراد قد غطي بالتحويلات دون مقابل. والحال هذه فإن العبء الافتراضي لرصيد الاستيراد قد هبط بالنسبة المشار إليها آنفاً. هذه الحقيقة يجب أن تكون ماثلة في الأذهان ونحن نتحدث عن ديون اسرائيل الخارجية. وإذ نؤكد على الحقيقة السابقة، فلكي لا ننسى وسط الألاعيب الاعلامية عن عبء الديون الخارجية لاسرائيل، أن الأخيرة قد تحررت سلفاً من ٧١ بالمائة من العبء المفترض أن يقع عليها من جرّاء توسّعها الهائل في الاعتماد على رصيد الاستيراد. إذاً فإن نقطة البدء في مناقشة موضوع الديون الخارجية، هي أن الديون المتبقية لا تبلغ إلا ٢٩ بالمائة فقط من الديون الخارجية المفترض أن تكون عليها.

ودون خروج عن الموضوع ثمة نقطة حاسمة أخرى لا بدّ من تناولها وهي: وضع اسرائيل في موضع لا مكان لها فيه؛ فوسائل الاعلام لا تنفكّ عن إدراج اسرائيل في قائمة الدول الأعلى مديونية في العالم. محل الخلاف أن المسألة ليست رقم الديون فحسب، بل: ١ ـ نسبتها من الرساميل المتدفقة. ٢ ـ مقدار إسهامها في التنمية وفقاً لشروط البلد المتلقّي وليس مصدر الرساميل. ٣ ـ نسبة الفوائد وشروط السداد خصوصاً لناحية هدف الجهة مصدر الرساميل وهويتها. ٤ ـ نجد ترجمة ما تقدم في: أ) حجم القاعدة الاقتصادية التي بنيت ونوعيتها. ب) القدرة على إيفاء الديون. ج) القدرة على الحصول على مزيد من الديون، لا لسداد الديون القديمة بعد جدولتها وأحياناً لتغطية فوائدها فقط، بل لتمويل مشاريع تنموية جديدة أيضاً بعد أن يكون باب المشاريع السابقة والديون التي ترتبت عليها قد أغلق. على ذلك، فإن رقم المديونية ليس شأناً مجرداً وإلا تحوّل الاقتصاد إلى حساب، فاستيراد الرساميل قد يكون بداية حلقة جهنمية من التبعية، وقد يكون عاملاً حاسماً في التنمية.

١ ـ تطوّر الموجودات والمطلوبات وصافي الديون الخارجية

يوضح الجدول رقم (٥ ـ ٥) تطور صافي الديون الخارجية، إجمالي الموجودات بالعملة الأجنبية، إجمالي المطلوبات، نسبة الموجودات للمطلوبات، ديون الدولة، الديون طويلة الأجل على الدولة ونسبتها من اجمالي ديون الدولة، سندات الدين الاسرائيلي ونسبتها من اجمالي ديون الدولة.

في غمرة التداول الاعلامي اليومي لشؤون اسرائيل الاقتصادية، وعلى الأخص ديونها الخارجية، يلاحظ الخلط المستمر بين «إجمالي المطلوبات بالعملة الأجنبية» و«الديون الخارجية». وهو خلط غير بريء لأنه يحاول وتحت ستار العلمية الزائفة أن يضخم من رقم مديونية اسرائيل، إذ يسقط موجودات اسرائيل بالعملة الأجنبية ويتجنب الحديث عن صافي الديون الخارجية. أكثر من ذلك، من غير السهل علينا أن نتقبّل بحسن نية تداول جهات رسمية وعلمية، اسرائيلية وعالمية وعربية، لأرقام خاطئة عن مديونية إسرائيل، رغم وجود معلومات إحصائية سنوية رسمية، ومتيسرة للجميع. ولو تجاوزنا ما تقدّم فثمة مشكلة أخرى هي التركيز الشديد على الأرقام المطلقة لمديونية اسرائيل وتزايدها من هذا الرقم إلى ذاك، في هذه السنة أو تلك. وما كنا لنتوقف، ولأكثر من مرة، أمام هذه النقطة بالذات لولا أن مترتبات الوضع المشار إليه، كانت قلب الصورة رأساً على عقب.

إن دلالات زيادة الالتزامات الخارجية يجب أن تُرى انطلاقاً من التطور الذي لحق بالأصول والموجودات إلى ما هنالك من مؤشرات. ومن أجل ذلك فسنعرض لتطور صافي الديون والموجودات والالتزامات انطلاقاً من قاعدة ثابتة كي يسهل علينا قياس التطور النسبي

جدول رقم (٥ ـ ٥)

اجمالي المطلوبات والموجودات وصافي المطلوبات بالعملة الأجنبية، ديون الحكومة، الديون طويلة الأجل على الحكومة، سندات الدين الاسرائيلي، والنسب فيما بينها

(ملايين الدولارات، والنسب المئوية)

السنة	صافي الديون الخارجية	اجمالي الموجودات بالعملة الأجنبية	اجمالي المطلوبات بالعملة الاجنبية	نسبة الموجودات للمطلوبات بالعملة الأجنبية	اجمالي ديون الحكومة	نسبة ديون الحكومة من اجمالي المطلوبات	الديون طويلة الأجل على الحكومة	نسبة الديون طويلة الأجل من ديون الحكومة	سندات الدين الاسرائيلي (السندات ـ ديون طويلة الأجل)	نسبة سندات الدين من اجمالي ديون الحكومة
	١ = ٢ ـ ٣	٢	٣	٤	٥	٦ = ٥ : ٢	٧	٨ = ٧ : ٥	٩	١٠ = ٩ : ٥
١٩٦٠	٦٧٦	٢٧٠	٩٤٦	٢٨,٥	٦٨٥	٧٢	٦٧٦	٩٨,٧	٣٨٨	٥٦,٧
١٩٦١	٧٢٩	٣٦٥	١٠٩٤	٣٣,٤	٧٧٦	٧١	٧٦٦	٩٨,٧	٤٢٠	٥٤
١٩٦٢	٦٥٩	٥٣١	١١٩٠	٤٤,٦	٨٦٠	٧٢	٨٤٥	٩٨,٣	٤٥١	٥٢
١٩٦٣	٥٧٤	٧٤١	١٣١٥	٥٦,٣	٩٣٠	٧١	٩٢٥	٩٩,٠٥	٤٧٤	٥١
١٩٦٤	٦٦٥	٧٨٨	١٤٥٤	٥٤,٢	١٠٣٧	٧١	١٠٣٣	٩٩,٦	٤٩٨	٤٨
١٩٦٥	٧٦٥	٩٠٦	١٦٧١	٥٤,٢	١١٧٨	٧٠	١١٥٣	٩٧,٩	٥٣٣	٤٥
١٩٦٦	٩١٩	٨٨٦	١٨٠٤	٤٩	١٢٨٢	٧١	١٢٣٨	٩٦,٦	٥٤٤	٤٢
١٩٦٧	٩٤٣	١١٢٢	٢٠٦٦	٥٤,٣	١٥٦٠	٧	١٥٤٨	٩٩,٢	٧١٩	٤٦
١٩٦٨	١٢٢٢	١٠٨٢	٢٣٠٥	٤٦,٩	١٧٢٣	٧٥	١٧٠٥	٩٩	٧٩٦	٤٦
١٩٦٩	١٦٦٧	٩٠٨	٢٥٧٤	٣٥,٣	١٨٩٤	٧٤	١٨٦٧	٩٨,٦	٨٦٠	٤٥
١٩٧٠	٢٢٢٣	١١٠٠	٣٣٢٣	٣٣	٢٤٤٧	٧٤	٢٣٧٢	٩٦,٩	٩٩٥	٤١
١٩٧١	٢٩٣٦	١٧٤٨	٤٦٨٤	٣٧,٣	٣٠٧٤	٦٦	٣٠١١	٩٨	١١٧٥	٣٨
١٩٧٢	٢٨١٤	٢٧٦٢	٥٥٧٦	٤٩,٥	٣٤٣٩	٦٢	٣٤١٣	٩٩	١٣٦١	٤٠
١٩٧٣	٣٠٦٦	٣٨٩٠	٦٩٥٦	٥٥,٩	٤١٩٦	٦٠	٤١٤٧	٩٨,٨	١٧٢٤	٤١
١٩٧٤	٤٨٥٨	٣١٢٩	٧٩٨٧	٣٩	٤٨٢٠	٦٠	٤٧٢٠	٩٨	١٨٩٦	٣٩
١٩٧٥	٦٥٠٣	٣٤٩٦	٩٩٩٩	٣٥	٥٨٦١	٥٩	٥٧٨٠	٩٨,٦	٢٠٣٣	٣٥
١٩٧٦	٧٦١٤	٣٨٤٢	١١٤٥٦	٣٣,٥	٧١٣٩	٦٢	٧٠١٨	٩٨,٣	٢١٩٠	٣١
١٩٧٧	٨٤٩٥	٤٧٨٣	١٣٣٧٨	٣٦	٨٢٠٧	٦٢	٨٠٧٢	٩٨,٤	٢٣٦٤	٢٩
١٩٧٨	٩٠٩٣	٦٩٦١	١٦٠٥٤	٤٣,٤	٩٠٥٢	٥٦	٩٠٥٢	١٠٠	٢٦٥١	٢٩
١٩٧٩	١١٠٤٩	٨٤٧١	١٩٥١٩	٤٣,٣	١٠٠٤٢	٥١	١٠٠٤٢	١٠٠	٢٧٣٠	٢٧
١٩٨٠	١٢٠٦٤	١٠١١٩	٢٢١٨٤	٤٥,٦	١١٢٤٣	٥١	١١٢٤٣	١٠٠	٢٨٨٢	٢٦
١٩٨١	١٣٦٠١	١١١٤٢	٢٤٧٤٣	٤٥	١٢٢٩٩	٥٠	١٢٢٩٩	١٠٠	٢٩٦٧	٢٤
١٩٨٢	١٥٩٩٩	١٢٤٦٨	٢٨٤٦٧	٤٣,٨	١٣٤٤٦	٤٧	١٣٤٤٦	١٠٠	٣١٢٥	٢٣
١٩٨٣	١٨٥٥٨	١١٤٠٠	٢٩٩٥٨	٣٨	١٤٨٢٢	٤٩	١٤٦٠٢	٩٨,٥	٣٣١٢	٢٢
١٩٨٤	١٩٧٨١	١٠٦٠١	٢٠٣٨٣	٣٥	١٥٦٤٥	٥١	١٥٤٨٨	٩٩	٣٤٢٤	٢٢
١٩٨٥	١٩٣١٥	١٠٨٧٢	٣٠١٨٧	٣٦	١٥٦٨١	٥٢	١٥٦٢٨	٩٩,٧	٣٦٣٦	٢٣

ملاحظة: جميع النسب مستخرجة.

المصدر: Ibid., *1986*, pp. 202 - 203.

لكل منهما. بافتراض أنّ العام ١٩٧٥ كان = ١٠٠، فلقد تطورت الأمور بعد عقد من الزمن بحيث أصبحت كالتالي:

السنة	المطلوبات	الموجودات	صافي الديون الخارجية	ديون على الحكومة
١٩٧٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٥	٣٠٢	٣١٠	٢٩٧	٢٦٧

يلاحظ من خلال ما تقدم أنّ وتيرة نمو المطلوبات بالعملة الأجنبية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ كانت أدنى من وتيرة نمو الموجودات. ومع أنّ الفارق ليس كبيراً إلّا أنه يصحّ دليلاً كافياً للقول بأن الوضع سنة ١٩٨٥ كان أفضل مما كان عليه سنة ١٩٧٥، أو على الأقل لم يسر نحو الأسوأ كما تصرّ وسائل الإعلام ومَن في حكمها. أكثر من ذلك، فإن النسبة بين المطلوبات والموجودات في السنوات الأخيرة هي أفضل مما كانت عليه في ١٩٦٠ أو ١٩٧٠ مثلا. وكقاعدة عامة، يلاحظ أن اسرائيل تحرص ومنذ ١٩٦٠ ـ حيث تتوافر لدينا معلومات عنها ـ على أن تساوي موجوداتها بالعملة الأجنبية، وكحد أدنى ثلث المطلوبات منها بالعملة الأجنبية.

لكن، وعلى أهمية وجود تناسب معين بين الموجودات والمطلوبات، فإن العبرة هي في استهدافات التناسب المطلوب، لناحية أنّ القيمة الفعلية للموجودات هي في مقدار تلبيتها للأعباء المطلوب مواجهتها. والحال هذه، فالعبرة ليست في اجمالي أو صافي الديون فحسب، بل في ذلك الجزء من الديون أو الالتزامات التي على الموجودات أن تخدمها أيضاً. وفي هذا الصدد ثمة أهمية خاصة لتركيب الديون الخارجية، لناحية توزيعها بين ديون طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل، وما يفرضه كل وضع من سياسة مختلفة.

٢ ـ الديون الخارجية حسب الجهة المدينة، والدائنة، ومدة المديونية

تتوزع التزامات اسرائيل بالعملة الأجنبية، التي بلغت سنة ١٩٨٥، ٣٠,١ مليار دولار على ثلاث جهات:

أ ـ ١١ مليار دولار هي عبارة عن الودائع بالعملة الأجنبية في البنوك الاسرائيلية التجارية. ونحن وإن كنا لا نملك معياراً يمكننا بناءً عليه الحكم حول دلالات وجود هذا القدر من الودائع بالعملة الأجنبية في دولة كإسرائيل، فلا يفوتنا التذكير بأنّ إسرائيل تحرم على حملة جنسيتها وضع أرصدة لهم بالعملة الأجنبيـة خارج إسرائيل. في مطلق الأحوال، فإن المبلغ الموجود كودائع، وإن سُجّل كمطلوبات، فهو ليس بالديون الخارجية وفق المدلول العلمي المتعارف عليه للمصطلح المذكور.

ب ـ القطاع الخاص غير المصرفي وقد كان مديناً بثلاثة مليارات و٤٢٦ مليون دولار. ينقسم هذا المبلغ إلى: ٥٣ بالمائة ديوناً طويلة الأجل و٤٧ بالمائة ديوناً قصيرة الأجل (١,٨ مليار دولار و١,٦ مليار دولار). لا تتوافر معلومات كافية حول أوجه إنفاق هذه الديون، وإن كانت طبيعة تركيبها، تشير إلى وجهتها الاستثمارية.

ج ـ الديون على الحكومة وتبلغ ١٥ ملياراً و٦٨١ مليون دولار. وسنركّز حديثنا حول هذا المبلغ لأكثر من اعتبار، ليس أقلّها أن مسؤولية الحكومة تنحصر تقريباً في هذا المبلغ. تبلغ نسبة ديون الحكومة ٥١,٩ بالمائة من اجمالي التزامات اسرائيل الخارجية سنة ١٩٨٥، مقابل ٥٨,٦ بالمائة سنة ١٩٧٥ و٧٣,٦ بالمائة سنة ١٩٧٠.

تنقسم ديون الحكومة إلى ديون طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل. تراوحت نسبة الديون طويلة الأجل طيلة الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥ بين ١٠٠ بالمائة و٩٨ بالمائة من إجمالي ديون الحكومة. والحال هذه، فإن الحديث عن ديون على حكومة اسرائيل هو في واقع الأمر حديث عن ديون طويلة الأجل. تتوزع هذه تبعاً للجهة الدائنة على قسمين أساسيين هما:

ـ سندات الدين اليهودي وقد بلغ رصيدها المتراكم سنة ١٩٨٥، ثلاثة مليارات و٦٣٦ مليون دولار، أي ٢٣ بالمائة من الديون طويلة الأجل على الحكومة و٢٣,٢ بالمائة من إجمالي الديون على الحكومة.

ـ ديون طويلة الأجل لمصادر حكومية في الخارج وقد بلغت سنة ١٩٨٥، ١١ ملياراً و٩٩٢ مليون دولار. نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي عملياً مصدر الديون طويلة الأجل أو الغالبية الساحقة منها، كما يؤكد الجدول اللاحق، فإنّ الحديث عن ديون طويلة الأجل على اسرائيل هو في واقع الأمر حديث عن مديونية إسرائيل تجاه اليهودية العالمية والولايات المتحدة الامريكية. وهذا الأمر سنتناوله من ضمن مستويين، الأول سياسي ـ اقتصادي، والثاني اقتصادي مجرد. وكي لا نخرج عن الموضوع فسنكتفي بإثبات حقيقة سياسية مستخرجة من الجداول السابقة أو اللاحقة، ألا وهي القفزات الهائلة التي حققها بيع السندات أو المساعدات أو القروض المقدمة لإسرائيل في أعوام محدّدة شهدت خلالها إسرائيل أحداثاً أمنية مهمة كالأعوام ١٩٦٧، ١٩٧٠، ١٩٧٣.

الثاني، قراءة العلاقة التناسبية بين السندات المباعة والسندات المحسومة، بين القروض الجديدة المقدمة والقروض القديمة المسدَّدة في العام نفسه لنلاحظ مقدار مسؤولية اسرائيل عن سداد السندات التي باعتها أو القروض التي حصلت عليها. وفيما يلي الجدول رقم (٥ ـ ٦) الذي يوضح ذلك:

جدول رقم (٥ ـ ٦)

القروض والمساعدات السنوية التي تلقتها اسرائيل سنوياً من الولايات المتحدة الامريكية، والمبالغ السنوية التي سدّدتها اسرائيل من القروض القديمة. والسندات الجديدة المباعة، والسندات المحسومة والنسبة بينهما. ونسبة السندات للقروض ونسبة السندات المحسومة للقروض المسددة سنوياً للفترة، ١٩٧١ ـ ١٩٨٥

(بملايين الدولارات)

السنة	المساعدات من الولايات المتحدة الامريكية	القروض الجديدة من الولايات المتحدة الامريكية	القروض المسددة للولايات المتحدة الامريكية	نسبة القروض إلى المساعدات من الولايات المتحدة (نسبة مئوية)	نسبة القروض المسددة إلى القروض الجديدة (نسبة مئوية)	سندات يهودية جديدة مباعة	سندات يهودية قديمة محسومة	نسبة السندات المحسومة إلى السندات الجديدة المباعة (نسبة مئوية)	نسبة السندات الجديدة إلى القروض الجديدة (نسبة مئوية)	نسبة السندات المحسومة القروض المسددة (نسبة مئوية)
	١	٢	٣	٤ = ٢ : ١	٥ = ٣ : ٢	٦	٧	٨ = ٧ : ٦	٩ = ٦ : ٢	١٠ = ٧ : ٣
١٩٧١	١٠	٢٨٣	٥٠	٢٨٣٠	١٨	٢٨٥	١٠٥	٣٧	١٠٠	٢١٠
١٩٧٢	٥٢	٣٠٠	١٠٣	٥٧٧	٣٤	٣٠٠	١١٦	٣٩	١٠٠	١١٣
١٩٧٣	٧٨٧	٣٤٢	٩٩	٤٣	٣٠	٥٠٢	١٤٣	٢٨	١٤٧	١٤٤
١٩٧٤	٦٧٢	٢٩٠	١٣٦	٤٣	٤٧	٣٢٦	١٦١	٤٩	١١٢	١١٨
١٩٧٥	٦٤٢	١٣١٩	١٢٤	٢٠٥	٩	٣١٠	١٧٢	٥٥	٢٤	١٣٩
١٩٧٦	١١٢٢	١٠٢١	١٦٥	٩١	١٦	٣٤١	١٨٤	٥٤	٣٣	١٢١
١٩٧٧	٩٢١	٩٦٥	٢٣٢	١٠٤	٢٤	٣٥٦	١٨٣	٥١	٣٧	٧٩
١٩٧٨	١٠١٧	٩٠٤	٢٠٠	٨٩	٢٢	٤١٧	٢٤٤	٥٩	٤٦	١٢٢
١٩٧٩	١٣٩٥	١٠٢٧	٢٠٠	٧٤	١٩	٤١٥	٢٣٦	٥٧	٤٠	١١٨
١٩٨٠	١٤٩٥	١٣٦٨	٢١٥	٩٢	١٦	٤٣٣	٢٧٩	٦٤	٣٢	١٣٠
١٩٨١	١٣٤٩	١١١١	٢٠٦	٨٢	١٩	٢٢٥	٤٤١	٨٤	٤٧	٢١٤
١٩٨٢	١١٩٩	١٠٨٣	١٧٧	٩٠	١٦	٥٥٧	٣٩٩	٧٢	٥١	٢٢٥
١٩٨٣	١٥٥٦	١٠٩٢	١٥٦	٧٠	١٤	٥٢٥	٣٣٨	٦٤	٥٤٨	٢١٧
١٩٨٤	٢٢١٠	٨٩٨	١٢٤	٤١	١٤	٤٤٦	٣٣٤	٧٥	٥٠	٢٥٢
١٩٨٥	٣٨٧٥	صفر	١١٠	صفر	-	٥٤٩	٣٣٧	٦١	-	٣٠٦
الاجمالي	١٨٣٠٢	١٢٠٠٤	٢٢٩٧	٦٦	١٩	٦٢٨٦	٣٦٧٢	٥٨,٥	٥٢	١٦٠

الملاحظات:

ـ جميع النسب مستخرجة.

ـ البيانات في الخانة رقم (١) من هذا الجدول أخذت من الجدول رقم (٥ ـ ١) الخاص بميزان المدفوعات.

المصادر:

ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧١ ـ ١٩٧٥، انظر: Ibid., *1978*, pp. 202 - 203.

ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, pp. 200 - 201.

أ ـ سندات الدين اليهودي: تطور عملية البيع والحسم

يبين لنا الجدول رقم (٥ ـ ٦) أن قيمة سندات الدين الاسرائيلي المحسومة خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥ بلغت ثلاثة مليارات و٦٧٢ مليون دولار، أي ٥٨,٥ بالمائة من قيمة السندات المباعة خلال الفترة نفسها، والبالغة ستة مليارات و٢٨٦ مليون دولار. ومن مراجعة جميع سنوات الفترة قيد البحث، يلاحظ أن السندات الجديدة المباعة لم تقلّ ولو في عام واحد عن السندات التي آن أوان حسمها. على العكس من ذلك، كان يتوافر لإسرائيل مبلغ، متفاوت القيمة من عام لآخر، يمكن الاستدلال عليه بالفائض الذي بلغ، وعلى سبيل المثال بملايين الدولارات: ١٥٨ و١٨٧ و١٣٣ و٢١٢ مليون دولار للأعوام ١٩٨٢ و١٩٨٣ و١٩٨٤ و١٩٨٥ على التوالي.

في ضوء ما تقدم يمكننا القول بانعدام العبء الفعلي للديون المترتبة على سندات الدين، القديم منها أو الجديد، فمشروع بيع السندات يتكفّل بتحمّل أعباء نفسه إن لناحية سداد قيمة السندات التي استحقّت، أو لناحية توفير فائض كالذي سبقت الاشارة إليه. على هذا فإن الحديث عن ديون طويلة الأجل فعليّة هو عن أقل من ١٢ مليار دولار، هي قيمة المبلغ المتبقي من ديون طويلة الأجل على الحكومة بعد إسقاط سندات الدين اليهودي.

ب ـ ديون الحكومة طويلة الأجل، عدا سندات الدين

قبل الحديث عن تطوّر القروض، وبالتالي الديون طويلة الأجل، لا بد من إلقاء الضوء على تطوّر عملية مهمة أخرى هي المساعدات الامريكية لإسرائيل، وذلك لاعتبار عمليّ هو ارتباط حركة القروض الامريكية بحركة المساعدات بحيث نجد أنفسنا أمام تصاعد المبلغ الذي تتلقّاه اسرائيل من الولايات المتحدة، ولكن مع تبدّل مستمر في نسبة توزيعه بين «ديون» و«مساعدات».

تطوّر إجمالي المبلغ المدفوع سنوياً (مساعدات وقروض) من الولايات المتحدة عبر مراحل عدة لم يتجاوز في العام ١٩٧١ الـ ٢٨٤ مليون دولار، قفز إلى ٣٥٢ مليون دولار في عام ١٩٧٢، وبلغ في عام ١٩٧٣ أكثر من مليار دولار سنوياً، وتجاوز مع ١٩٧٧ عتبة المليار ونصف المليار دولار سنوياً، وتخطى مع ١٩٧٩ الملياري دولار سنوياً، وفي ١٩٨٠ بلغ مليارين وثلاثة أرباع المليار دولار، ومع ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ دقّ عتبة الأربعة مليارات دولار.

بقيت المساعدات حتى العام ١٩٧٢ تشكّل نسبة ضئيلة قياساً بالقروض. وبعد ذلك بدأت نسبتها في التحسن بحيث إن جميع المبالغ المقدمة من الولايات المتحدة الامريكية لإسرائيل سنة ١٩٨٥ كانت عبارة عن هبات. وبشكل عام يمكن الحديث عن تزايد الأموال الأمريكية المتدفّقة على إسرائيل في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٥ بحوالى ثلاثة عشر ضعفاً، وفي نطاق هذا التصاعد، كانت حصة المساعدات منها تزداد تباعاً لتصل مع العام ١٩٨٥ مائة بالمائة من اجمالي المبالغ المقدمة لإسرائيل من الولايات المتحدة الامريكية.

رابعاً: اجمالي مساعدات وقروض الولايات المتحدة لإسرائيل في الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٥

بلغت قيمة القروض التي تلقّتها إسرائيل من الولايات المتحدة في الفترة (١٩٧١ـ١٩٨٥) ١٢ مليار دولار. وأما القروض القديمة المستحقّة التي سددتها فبلغت مليارين و٢٩٧ مليون دولار، أي ١٩ بالمائة من القروض الجديدة التي تسلّمتها. جدير بالذكر أنّ النسبة الإجمالية المذكورة هي متوسط نسب سنوية عديدة ومتفاوتة، إذ تراوحت نسبة القروض القديمة المسددة بين ٤٧ بالمائة و١٤ بالمائة من القروض السنوية الجديدة. أما أعلى مبلغ سدّدته إسرائيل سنوياً فكان ٢٣٢ مليون دولار في العام ١٩٧٧. ومن الطبيعي أن تستمر قيمة القروض المسددة في التصاعد بعد العام ١٩٧٧ نظراً لأنّ اسرائيل لم تنفكّ عن تلقّي القروض الجديدة، ولأنّ مزيداً من الأعوام كان يعني مزيداً من استحقاق القروض، وبالتالي المبالغ المفترض سدادها.

لكن الذي حدث هو هبوط متدرج في قيمة المبالغ المسدّدة سنوياً بحيث لم تبلغ إلاّ ١١٠ ملايين دولار سنة ١٩٨٥. وهنا يصحّ التساؤل: هل يُعقَل أن تدفع حكومة اسرائيل سنة ١٩٨٥، وحين بلغت ديونها ١٢ ملياراً و٥٩٢ مليون دولار، مبلغ ١١٠ ملايين دولار سداداً لقروضها القديمة (٩ بالألف من الديون المتراكمة) في حين كانت تدفع سنة ١٩٧٤ مثلاً، ١٣٦ مليون دولار سداداً للقروض القديمة (٧,٥ بالمائة) مع أن رصيد ديونها المتراكمة حتى ذلك العام كان ملياراً و٨٠٥ ملايين دولار فقط؟ وهل يعقل أيضاً ألا تخصص في السنوات الأخيرة إلاّ حوالى ١٥ بالمائة في المتوسط من القروض الجديدة لسداد القروض القديمة، في حين وصلت النسبة إلى ٣٤ بالمائة سنة ١٩٧٢ و٤٧ بالمائة سنة ١٩٧٤ و٢٤ بالمائة سنة ١٩٧٧؟

وعلى تدنّي الأرقام والنسب التي تمثّلها القروض المسدّدة من القروض الجديدة، إلاّ أن هذا ليس كل ما يمكن أن يقال لناحية أنّ العبء لا يقع على القروض الامريكية الجديدة فقط، بل على مجمل التدفق المالي من الولايات المتحدة إلى اسرائيل، بما في ذلك المساعدات. نشير إلى ما تقدم لأن جوهر البحث هو في حجم الأعباء (سداد القروض) قياساً بالتسهيلات التي لا تقتصر على القروض الجديدة فقط، بل على المساعدات أيضاً. وفيما يلي صورة عن عبء القروض المسددة قياساً بالقروض الجديدة، ولإجمالي الأموال الأمريكية التي تدفقت على اسرائيل (قروض + مساعدات).

في ضوء ما تقدم، وأياً كان المعيار، نسباً أو ارقاماً مطلقة، على قاعدة إجمالي التحويلات أو القروض فقط، فإن العبء السنوي الذي تتحمّله اسرائيل لسداد ديونها المتراكمة، هو عبء لا يذكر. انه ليس إلا عملية سداد رمزي، إذ لا يساوي إلا سدس أدنى نسبة فائدة يمكن أن تحتسب عادة على الديون. فلو افترضنا أن على اسرائيل أن تدفع فائدة سنوية تبلغ خمسة بالمائة من قروضها سنة ١٩٨٥ لكان عليها أن تدفع ٦٣٠ مليون دولار مع أنها لم تدفع إلا ١١٠ ملايين دولار. وفي

الجدول رقم (٥ ـ ٧)

نسبة القروض المسددة من القروض الجديدة ومن القروض والمساعدات الامريكية الجديدة المقدّمة إلى اسرائيل سنوياً خلال الفترة، ١٩٧١ ـ ١٩٨٥

(نسب مئوية)

السنة	نسبة القروض المسددة إلى القروض الجديدة سنوياً	نسبة القروض المسددة إلى إجمالي التحاويل سنوياً
١٩٧١	١٨	١٧
١٩٧٢	٣٤	٢٩
١٩٧٣	٢٩	٨,٧
١٩٧٤	٤٧	١٤
١٩٧٥	٩	٦,٣
١٩٨٠	١٦	٧,٥
١٩٨١	١٩	٨,٣
١٩٨٢	١٦	٧,٨
١٩٨٣	١٤	٦
١٩٨٤	١٤	٤
١٩٨٥	-	٢,٣

المصدر: مستخرج من الجداول رقم (٥ ـ ١) ـ (٥ ـ ٦).

هذه الحالة فإن اسرائيل، لا تسدد أقساطاً مستحقة أو فائدة متوجبة.

وعندما اخترنا ٥ بالمائة كنسبة فائدة افتراضية على الديون المتراكمة، كان في الذهن نسبة الفوائد التي تدفعها اسرائيل على سندات الدَّيْن اليهودي. وفي هذا المجال، ثمة ضرورة للاشارة إلى العبء الذي تمثّله سندات الدين اليهودي المستحقة مقارنة بالعبء الذي تمثّله الديون المستحقة. كقاعدة مطلقة، وباستثناء عام واحد هو العام ١٩٧٧، فإن قيمة المبالغ السنوية التي دفعتها اسرائيل لحسم السندات اليهودية واجبة السداد، كانت أكبر، وبما لا يقاس، من المبالغ السنوية التي كانت تدفعها لسداد القروض الامريكية المستحقة عليها. يصح هذا الكلام على الستينات كما على السبعينات والثمانينات. ففي العام ١٩٨٥ مثلاً دفعت إسرائيل ١١٠ ملايين دولار سداداً لقروض أمريكية، أي أقل من ثلث المبلغ الذي خصصته في العام نفسه لسداد قيمة سندات يهودية مستحقة والبالغ ٣٣٧ مليون دولار.

أما الصورة الاجمالية عن كامل الفترة فقد كانت كالتالي: دفعت اسرائيل ثلاثة مليارات و٦٧٢ مليون دولار لسداد السندات اليهودية المستحقة، أي ما يساوي ١٦٠ بالمائة من المبالغ التي

دفعت لسداد القروض المستحقة على اسرائيل للولايات المتحدة، والبالغة ٢,٣ مليار دولار. على الجانب الآخر. فإن عائد بيع السندات الجديدة كان ٦ مليارات و٢٨٦ مليون دولار، أي ٥٨ بالمائة من قيمة القروض الجديدة التي حصلت عليها خلال الفترة نفسها والبالغة ١٢ ملياراً و ٤ ملايين دولار. وفي هذه الحال، فإنّ توزيع الاعباء والدخل بين السندات والقروض كان كما يلي:

دخل القروض والسندات الجديدة	قروض جديدة	سندات جديدة
١٠٠ بالمائة	٦٦ بالمائة	٣٤ بالمائة
أعباء القروض والسندات القديمة المستحقة	قروض مستحقة	سندات مستحقة
١٠٠ بالمائة	٣٨ بالمائة	٦٢ بالمائة

في ضوء ما تقدم، فإن اسرائيل، كانت تخصص ٥٩ بالمائة من دخل السندات الجديدة لتغطية السندات المستحقة في حين أنها لم تخصص إلا ١٩ بالمائة من القروض الجديدة لاستهلاك القروض القديمة. وفي هذه الحال فإنّ العبء النسبي الذي تتحمله اسرائيل تجاه قروض الولايات المتحدة لا يساوي إلا ثلث العبء النسبي الذي تلقيه السندات القديمة المستحقة على السندات الجديدة المباعة.

إن التطور الحاسم على هذا الصعيد هو المنعطف الذي دخلته قروض الولايات المتحدة لاسرائيل مع العام ١٩٨٥، حيث لم يسجل أيّ مبلغ جديد كدَين، واعتبرت جميع المبالغ التي قدمتها الولايات المتحدة لاسرائيل بمثابة مساعدات. جدير بالذكر أنّ مساعدات العام ١٩٨٥، والبالغة ثلاثة مليارات و٨٧٥ مليون دولار تزيد بـ ٧٦٧ مليون دولار عن المساعدات والقروض معاً التي تلقتها اسرائيل من الولايات المتحدة سنة ١٩٨٤ والبالغة ثلاثة مليارات و١٠٨ ملايين دولار. وعلى ذلك فنحن أمام زيادة سنوية تبلغ حوالى ٢٥ بالمائة. في هذا المجال نعيد التذكير بأن قيمة القروض القديمة المسددة سنة ١٩٨٥، لم تكن تساوي إلا ٨٩ بالمائة من مثيلتها سنة ١٩٨٤. وعلى ذلك فنحن أمام تطور مركّب على ثلاثة مستويات: ١ ـ زيادة اجمالي المبالغ المقدمة من الولايات المتحدة لاسرائيل. ٢ ـ هبوط نسبة القروض من اجمالي المبالغ المتدفقة لدرجة التلاشي. ٣ ـ تراجع قيمة القروض المستحقة.

خامساً: صافي المبالغ التي تلقّتها اسرائيل من الولايات المتحدة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥

نظراً لأهمية مساعدات وقروض اسرائيل من الولايات المتحدة، فلا بد من تقديم صورة اجمالية عن صافي هذه المبالغ، أي المساعدات والقروض الجديدة ناقصاً القروض القديمة المسددة. ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ٨) ذلك.

جدول رقم (٥ ـ ٨)

اجمالي وصافي القروض والمساعدات التي تلقتها اسرائيل من الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ (ملايين الدولارات)

السنة	اجمالي القروض والمساعدات	القروض المسددة	صافي القروض والمساعدات
١٩٥٠	٤٤,٤	-	٤٤,٤
١٩٥١	٥١,٢	-	٥١,٢
١٩٥٢	١٢٢,٧	-	١٢٢,٧
١٩٥٣	٥٦,٣	-	٥٦,٣
١٩٥٤	٦٠,٢	-	٦٠,٢
١٩٥٥	٥٤,٦	٢,١	٥٢,٥
١٩٥٦	٤٥,٢	٢,١	٤٣,١
١٩٥٧	٤٥,٨	١١,٤	٣٤,٤
١٩٥٨	٥٥,١	٨,٧	٤٦,٤
١٩٥٩	٤٢,٤	-	٤٢,٤
١٩٦٠	٤٢	-	٤٢
١٩٦١	٤٠,٢	-	٤٠,٢
١٩٦٢	٤٣,٤	-	٤٣,٤
١٩٦٣	٤٨,٦	١٠,٩	٣٧,٧
١٩٦٤	٦٠,٧	١١,٤	٤٩,٣
١٩٦٥	٦٥,٧	٣,٤	٦٢,٣
١٩٦٦	٣٥,٨	٦,١	٢٩,٧
١٩٦٧	٣١,٥	١٦,٢	١٥,٣
١٩٦٨	٤١	١٠,٨	٣٠,٢
١٩٦٩	٣٥,٣	٢٤,٨	١٠,٥
١٩٧٠	٣٥١,٣	٣٠	٣٢١,٣
١٩٧١	٢٩٣	٥٠	٢٤٣
١٩٧٢	٣٥٢	١٠٣	٢٤٩
١٩٧٣	١١٢٩	٩٩	١٠٣٠
١٩٧٤	٩٦٢	١٣٦	٨٢٦
١٩٧٥	١٩٦١	١٢٤	١٨٣٧
١٩٧٦	٢١٤٣	١٦٥	١٩٧٨
١٩٧٧	١٨٨٦	٢٣٢	١٦٥٤
١٩٧٨	١٩٢١	٢٠٠	١٧٢١

يتبع

تابع جدول رقم (٥ ـ ٨)

السنة	اجمالي القروض والمساعدات	القروض المسددة	صافي القروض والمساعدات
١٩٧٩	٢٤٢٢	٢٠٠	٢٢٢٢
١٩٨٠	٢٨٦٣	٢١٥	٢٦٤٨
١٩٨١	٢٤٦٠	٢٠٦	٢٢٥٤
١٩٨٢	٢٢٨٢	١٧٧	٢١٠٥
١٩٨٣	٢٦٤٨	١٥٦	٢٤٩٢
١٩٨٤	٣١٠٨	١٢٤	٢٩٨٤
١٩٨٥	٣٨٧٥	١١٠	٣٧٦٥
الاجمالي	٣١٦٧٨,٤	٢٤٣٤,٩	٢٩٢٤٣,٥

المصادر:

ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٦٢، مستخرجة من: صايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، جدول رقم (٧).

ـ بالنسبة إلى العامين ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤، مستخرجة من: **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، سلسلة الدراسات الفلسطينية، ٣٤ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، الأركان العامة، الشعبة الخامسة، ١٩٧٣)، ص ٣٨، جدول رقم (٦).

ـ بالنسبة إلى العامين ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦، انظر:
Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1967*, p. 195.

ـ بالنسبة إلى العام ١٩٦٧، انظر: Ibid., *1968*, p. 178.

ـ بالنسبة إلى العامين ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩، انظر: Ibid., *1970*, p. 195.

ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥، انظر: Ibid., *1978*, pp. 198, and 303.

ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, pp. 196, and 201.

يوفر لنا الجدول رقم (٥ ـ ٨) صورة إجمالية عن حجم المساعدات والقروض التي تلقتها اسرائيل من الولايات المتحدة الامريكية في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥. لكن، وعلى ضخامة الرقم الاجمالي والبالغ ٣١,٦ مليار دولار، فإنه لا يعكس كامل اسهام الولايات المتحدة في تمويل مشاريع اسرائيل. هنا ثمة أهمية حاسمة لثلاث مسائل، دون تذكّرها لا يمكن أن تستقيم الأمور أو تفهم على حقيقتها.

ـ إن المبالغ التى وفرتها الولايات المتحدة لاسرائيل، وعلى عكس كل ما يروج، ذات استهدافات تنموية اساساً، وليس لتغطية حاجات أمنية وفق المفهوم الضيق للأمن فقط. فالولايات المتحدة، لا تقدم لإسرائيل ما يساعدها على امتلاك مظهر القوة، أي الطاقة العسكرية فحسب، بل ما يوفر لها كل مكونات القوة وعناصر الأمن القومي الشامل. وفي هذا

المجال فإنه من قبيل إثبات البديهيات القول، بأن توفير الدبابة لاسرائيل أقل خطورة من مساعدتها على امتلاك مصنع دبابات، وهذا بدوره، أقل أهمية من امتلاك بنية صناعية وتكنولوجية من دونها ما كان لمصنع الدبابات أن يوجد اصلاً. يرتقي إلى مستوى الكارثة الوطنية، استمرار المفهوم الساذج والسطحي، الذي يعتبر أنّ امتلاك توفير السلاح أكثر أهمية من تمكين اسرائيل من المضيّ قُدماً، وبشكل موسّع معمّق في مخططاتها التنموية.

ـ على ضخامة الرقم الاجمالي أو الصافي، للمساعدات والقروض أو لكليهما معاً، فإنه لا يعكس إلا أحد وجوه الحقيقة. فثمّة وجوه أخرى لا تقل أهمية. وهنا يمكن الإشارة إلى بعضها: أ) ليس بالضرورة أن تعكس الأرقام المعلنة كامل الحقيقة، لناحية أنّ ثمة مساعدات تأخذ طابعاً سرياً. ب) ثمّة تسهيلات متنوعة ذات مردود اقتصادي هائل، ولا يمكن أن نعثر لها على أثر في أرقام المساعدات أو القروض. وعلى سبيل المثال، التسهيلات التجارية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاق «منطقة التجارة الحرة» للصادرات الاسرائيلية، وإن كنا قد عالجنا هذه النقطة في أكثر من فصل فثمة حاجة لاستعادة ملخّص النتائج التي كانت لتلك الاتفاقية. لقد كانت صورة صادرات وواردات اسرائيل من الولايات المتحدة في العامين ١٩٨٤ و١٩٨٥، العام السابق واللاحق لتوقيع الاتفاقية المذكورة، وبملايين الدولارات كما يلي[٢٠]:

السنة	١٩٨٤	١٩٨٥	نسبة ١٩٨٥ إلى ١٩٨٤ (نسبة مئوية)
الواردات	١٧٥٦,٢	١٦٧٩	٩٥,٦
الصادرات	١٦٤٤,٦	٢١٣٨	١٣٠
نسبة الصادرات للواردات (نسبة مئوية)	٩٣,٦	١٢٧	١٣٦

في ضوء ما تقدم، فإنّ حصيلة التسهيلات التجارية، كانت زيادة الصادرات الاسرائيلية وخلال عام واحد بـ ٤٩٣,٦ مليون دولار. هذا المبلغ يجب أن يضاف للرقم الذي أظهره الجدول رقم (٥ ـ ٥) بوصفه الزيادة في حجم المساعدات الامريكية سنة ١٩٨٥ قياساً بالعام ١٩٨٤ والبالغ ٧٦٧ مليون دولار. على ذلك فنحن أمام زيادة ظاهرة ومباشرة وتتمثل بالقفزة في رقم المساعدات، وأخرى غير مباشرة تبلغ ٦٣ بالمائة من الزيادة المباشرة، وهي حصيلة التسهيلات التجارية. حين نضع المساعدات التنموية في سياق التسهيلات التسويقية، نكون أمام مشاركة أمريكية في كامل الدورة الاقتصادية لإسرائيل (تثمير ـ تصريف منتوجات ـ إعادة

(٢٠) انظر: Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1986*, pp. 218 - 219.
218 - 219
والنسب مستخرجة.

تثمير). والحال هذه فالولايات المتحدة لا تشارك في إيجاد حلّ لنقص الرساميل بل لفائض الإنتاج أيضاً.

ـ صحيح أن الأرقام الإجمالية محلّ الحديث، تدفقت خلال فترة طويلة (٣٦ عاماً) بحيث نكون أمام متوسط سنويّ يبلغ ٨٨٠ مليون دولار. ولكن هذا المتوسط، مضلِّل، لناحية أن الغالبية الساحقة من الأموال الامريكية تدفقت خلال العقد الأخير وعلى الأخص السنوات الأخيرة. فيما يلي صورة التطور الذي حدث كما يظهره الجدول رقم (٥ ـ ٩).

الجدول رقم (٥ ـ ٩)
المتوسط السنوي للرساميل الامريكية التي تدفقت على إسرائيل
ونصيب الفترات المختلفة من الرساميل المقدمة
خلال الفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥

الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥	نسبة الرساميل (نسبة مئوية)	قيمة الرساميل (مليون دولار)	المتوسط السنوي (مليون دولار)
	١٠٠	٣١٦٧٨,٦	٨٨٠
١٩٥٠ ـ ١٩٥٥	١	٣٨٩,٤	٦٥
١٩٥٦ ـ ١٩٦٠	٠,٧	٢٣٠,٦	٤٦
١٩٦١ ـ ١٩٦٥	٠,٨	٢٥٨,٦	٥٢
١٩٦٦ ـ ١٩٧٠	١,٥	٤٩٥	٩٩
١٩٧١ ـ ١٩٧٥	١٤,٨	٤٦٩٧	٩٣٩
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	٣٥,٥	١١٢٣٥	٢٢٤٧
١٩٨١ ـ ١٩٨٥	٤٥	١٤٣٧٣	٢٨٧٥

ملاحظة: المتوسطات والنسب مستخرجة.
المصدر: مستخرج من الجدول رقم (٥ ـ ٨).

في ضوء ما تقدم يمكن القول، بأنّ الأهداف التي سعت إليها إسرائيل، والوسائل التي لجأت اليها في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٤، هي من ناحية الجوهر، الأهداف والوسائل نفسها التي استخدمتها بين ١٩٦٥ و١٩٨٥. وإذ نقول الأهداف نفسها، فالمقصود الأهداف الطموح صعبة المنال، التي هي أكبر من الموارد المحلية لإسرائيل. ولذا لجأت إلى الأسلوب نفسه، أي رصيد الاستيراد لسدّ الفجوة بين الأهداف المطلوبة والامكانات المحلية المتاحة. سواء فيما يتعلق بالأهداف أو الوسائل، فلقد كانت على اتساع يتزايد من فترة لأخرى.

أعطت وفرة الموارد للمخطط الاسرائيلي درجة عالية من الحرية والقدرة على التخطيط والتوفيق بين الأولويات المتنافسة على الموارد المتاحة، وقد تم ذلك من ضمن: احترام الأولويات، ولكن دون ضغط أكثر مما يجب على ما اعتبر في هذه الحقبة أو تلك، أولوية من

الدرجة الثانية. وإذ جاز الحديث عن أولوية مطلقة ودائمة، فيصحّ على التنمية التي كانت حصّتها من الموارد، الأقلّ تعرّضاً للضغط حال بروز ظروف تفرض ذلك. في نطاق ما تقدم يمكننا الحديث عن الأهمية الخاصة والمستمرة التي أعطيت لقطاع الصناعة، الذي اعطى بالمقابل نتائج تنسجم وما حظي به من اهتمام.

جرى تمويل رصيد الاستيراد عبر المساعدات والقروض التي قدمتها اليهودية العالمية وهذه الدولة الامبريالية أو تلك. في هذا المجال تكتسب المساعدات الألمانية الغربية أهمية مزدوجة، لناحية توقيتها الذي كان في المرحلة التأسيسية من عمر إسرائيل، ولناحية الحجم الهائل الذي كان لتلك المساعدات. ومع استمرار أموال اليهودية العالمية وألمانيا الاتحادية بالتدفق وبكثافة، فتحت أبواب الخزانة الأمريكية على مصراعيها أمام إسرائيل. في البداية تدفقت الأموال الأمريكية كقروض، ولكنها سرعان ما كانت تتحوّل في معظمها إلى مساعدات. وبشكل عامّ، يمكن الحديث عن تزايد مذهل في حجم الرساميل الأمريكية المتدفقة على إسرائيل. ترافق هذا مع تزايد مشابه في نسبة ما يقدم كمساعدات، وتضاؤل ما يقدّم كقروض، أو ما يجري تخصيصه من مبالغ لاستهلاك القروض القديمة.

ومع أن ٧١ بالمائة من جملة الرساميل التي تدفقت على إسرائيل بين ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ كان عبارة عن مساعدات، فإن المبلغ المتبقي (٢٩ بالمائة) لا يشكّل أي عبء مستقبلي جدّي على اسرائيل، يصحّ هذا الاستنتاج على ديون إسرائيل تجاه حملة سندات الدَين اليهودي، وبدرجة أكبر على ديون الولايات المتحدة على اسرائيل. في ضوء ما تقدّم فإنّ السؤال ليس حجم العبء الذي تمثله ديون إسرائيل الخارجية بل حول سلامة إطلاق صفة «ديون» على ما تلقّته اسرائيل من الخارج تحت هذا الاسم. وفضلاً عن هذا وذاك، فإنّ ما يجب أن يبقى ماثلاً في الذهن، ليس نسبة الاعباء أو حجمها فقط، بل أيضاً، الانجازات التي حققتها اسرائيل مقابل ما تبقى من أعباء، حقيقية كانت أم وهمية.

الفصل السادس

السياسة العلمية والبحث العلمي والتكنولوجيا النووية

أولاً: السياسة والتجربة العلمية قبل ١٩٤٨

أولت اسرائيل ومن قبلها الحركة الصهيونية أهمية كبرى لموضوع العلم. ولا نبالغ لو قلنا أن السياسة العلمية هي أحد ثلاثة مفاتيح لفهم التجربة الاسرائيلية والصهيونية. سوف نتناول في هذا الفصل السياسة العلمية بعد أن تناولنا في فصول سابقة المفتاحين الآخرين وهما: تدفق الموارد البشرية عالية التأهيل، والرساميل من الخارج. وإذ نخصص فصلاً لموضوع «العلم» فبهدف التأكيد على الطابع الاجتماعي الشامل للعلم في اسرائيل، ليس لناحية أنه حصيلة عملية شاملة فحسب، بل لأنه كان السبب الرئيسي وراء عملية التطور الشاملة التي شهدتها اسرائيل أيضاً. لا يعني ما تقدم القفز فوق بداهة العلاقة التبادلية بين تطور العلم وتطور مجالات الحياة الأخرى، قدر ما يعني التأكيد على أن العلم ولأسباب خاصة بالتجربة محل الحديث، كان متقدماً عما عداه، وبالتالي كان يلعب دور الفعل في العلاقة التبادلية بينه وبين غيره من مجالات.

في مختلف مراحل المشروع الصهيوني، ولأسباب خارج مهامّ هذا البحث، كان البناء يتم من فوق، يصحّ الحديث على المشروع السياسي كما على المشروع العلمي. ونجد تأكيداً لما تقدم في أن المشروع العلمي للصهيونية بدأ في وقت مبكر جداً، بل وربما في وقت لم يكن المشروع السياسي نفسه قد تبلور بعد. وقد جاء أول اقتراح لتأسيس جامعة يهودية في فلسطين من أستاذ للرياضيات في جامعة هايدلبرغ (ألمانيا)... على شكل رسالة قصيرة في الجريدة العبرية التي كانت تصدر في سان بطرسبرغ وذلك بتاريخ ١٨٨٢/٦/٢٠[١].

---

(١) انطوان زحلان، العلم والتعليم العالي في اسرائيل، ترجمة محمد صالح العالم (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٠)، ص ١٧٩.

ولقد تتالت الدعوات من شخصيات صهيونية لها وزن أكاديمي مرموق، لعل أبرزها حاييم وايزمن الذي نشر سنة ١٩٠٢ بالتعاون مع آخرين من جامعات فيينا وزيوريخ كتيباً بعنوان «الكلية اليهودية الأولى»[٢]. لقيت هذه الدعوات وغيرها قبول الهيئات الصهيونية. وأكثر من ذلك، حظي بالموافقة رأي معين دون غيره حول رسالة الجامعة المقترحة ودورها؛ فقد كان وايزمن بحكم تأثره بالمدرسة الألمانية ينادي بتأسيس عدة معاهد عالية للأبحاث ضمن مدرسة للدراسات العليا... ولقد كسب وايزمن مناظرته... بخصوص المعهد اليهودي الذي ينبغي انشاؤه في فلسطين، فاتخذت الحركة الصهيونية من آرائه في الموضوع سياسة تسير على هداها. وقد كان هذا يعني أن الجامعة المقترحة ستبدأ من القمة مع ما يستلزم ذلك من توفير التسهيلات الكافية وحشد هيئة تدريس ذات مؤهلات عالية[٣].

وقد لا يكون لتعابير من طراز «المدرسة الألمانية» و«البدء من القمة» قوة الدلالة التي نقصدها ما لم نضعها في سياق المناخ السائد في حينه والتطور العاصف الذي شهده التطور العلمي ودور الجامعات في القرن التاسع عشر. لم يكن ذلك التطور بعيداً عن تنامي الوظيفة السياسية والعسكرية للعلم، مع ازدياد حدّة الصراعات في أوروبا، وتحديداً بين فرنسا وبريطانيا القوتين العظميين تقليدياً في أوروبا، وألمانيا القوة الصاعدة والباحثة عن وحدتها وهويتها والطامحة في آن للنفوذ والهيمنة. وإذ انتهت الأمور إلى الانتصار الألماني الساحق على فرنسا في ١٨٧٠، فقد قيل حينذاك «إن الجامعات الألمانية هي التي كسبت الحرب»[٤]. من جانب ثانٍ كان أثر الهزيمة الفرنسية على التعليم العالي في فرنسا كبيراً إذ «إن حرب ١٨٧٠ قد زوّدت حركة إصلاح الجامعات بقوة دفع عظيمة»[٥].

في ظل هذا المناخ كانت دعوة بعض القادة الصهيونيين لإيلاء المسألة العلمية وفق تصور معين، أهمية أولى بحيث «إن جميع الخطط الرامية إلى تأسيس جامعة يهودية في فلسطين كانت تعتبر على الدوام أمراً مهمّاً يجب تحقيقه قبل أي استقرار في فلسطين على نطاق واسع»[٦]. ولقد ساعد على تكريس هذه القناعة فضلاً عن المناخ العام السائد المشار إليه آنفاً، الموقع المقرر الذي احتله في قيادة الحركة الصهيونية الاكاديميون الصهيونيون من خرّيجي المدرسة الألمانية أو المتأثرين بها.

والحال هذه، نستطيع القول إن المعنى العملي لـ «البدء من القمة» هو «البدء من نقطة متقدمة»، وذلك بالاستناد إلى خبرات القيّمين على إنشاء المشروع العلمي الصهيوني. وبمعنى آخر، فإنّ المدى الزمني الصالح للحديث عن جامعة يهودية ليس العام ١٨٨٢ تاريخ الدعوة

---

(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٨١.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٧٧.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

لذلك كما سبقت الإشارة، ولا ١٩١٨ تاريخ وضع حجر الأساس للجامعة العبرية ولا ١٩٢٥ تاريخ افتتاحها. وعلى أهمية ذلك فالأمر أبعد من ذلك بكثير، إنه يعود إلى نقطة لا يمكن تحديدها بدقة، لأنها ليست إلا أحد تشعبات التحولات العميقة التي تتالت فصولاً على بنية الجامعات الأوروبية ودورها، حيث تكوّن أولئك الذين تولوا لاحقاً أمر المشروع العلمي والسياسي للصهيونية.

تكمن أهمية السياسة العلمية في ما لَها من مترتبات عملية بعيدة المدى، ولا نغالي لو قلنا إن وضع المؤسسة العلمية في إسرائيل الآن، تحدّد اصلاً في السياسة التي اتُبعت أواخر القرن الماضي. فـ «ما لم يبدأ المعهد العلمي من القمّة على هذا النحو، فإنه نادراً ما يستطيع أن يصبح جامعة بمعنى الكلمة في يوم من الأيام، فالبداية من القاع بمجموعة من الطلاب ثم محاولة التطور على أفضل نحو تسمح به الظروف والموارد المتاحة المحدودة قد تؤدي في غضون سنوات قليلة إلى نوع من العقلية والسياسة العلمية قد لا يمكن التخلص من نقائصه في مئات من الأعوام. إن البدء بانشاء المعهد العلمي من القمة لأمر بالغ الأهمية وذلك لأن البحث العلمي والرصانة العلمية هما قلب المعهد ودماغه»[7].

التجربة العلمية العملية قبل ١٩٤٨: على أرضية ما تقدم و «خلال فترة الانتداب البريطاني انشئت البنية التحتيّة التي نما منها العلم الاسرائيلي الحديث. فقد أقيمت الجامعة العبرية في القدس، والتخنيون في حيفا، ومحطة الأبحاث الزراعية في رحوفوت، ومعهد وايزمن، وعدد صغير من المؤسسات البحثية والمختبرات التي أقامتها حكومة الانتداب والصناعة التابعة للقطاع الخاص... قبيل انتهاء سلطة الانتداب البريطاني. وفي ذروة الحرب العالمية عيّنت الحكومة مجلساً للأبحاث العلمية والصناعية. وكانت مهمّة المجلس الأساسية ربط الطاقة العلمية بالجهد الحربي. بيد أنّ هذا المجلس بقي قائماً بعد انتهاء الحرب أيضاً، وشكّل نموذجاً أولياً للمعالجة الرسمية لقضايا العلم والتكنولوجيا»[8].

إن قراءة، ولو سريعة، لتجربة ما قبل ١٩٤٨ تشير إلى النتائج التطبيقية المهمة التي كانت لإقامة المؤسسات العلمية الصهيونية من جامعات ومعاهد ومراكز أبحاث، على مسار المشروع الصهيوني واستعداداته لإعلان الدولة. واذا كان يكفي التذكير بما سبق تسجيله في الفصل الأول من هذه الدراسة عن الاستخدام الكثيف للعلم في مجال الزراعة وما عداها من قطاعات مدنية[9]، فإن ما يستحق التنويه هو الدور المهمّ جداً الذي لعبته المؤسسة العلمية في المجال الأمني. وتشير المصادر الصهيونية إلى «ان بداية اشراك رجال العلم في عمل (الهاغاناه) وخصوصاً في انتاج السلاح، ترجع إلى نهاية الثلاثينات. وفي الأربعينات انضمت إلى الفريق القديم من المهندسين والكيميائيين

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٨) **العلم والتكنولوجيا في اسرائيل، ١٩٨٠ - ١٩٨١**، اعداد سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢)، ص ٤.

(٩) انظر: يوسف صايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، ط ٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ٧٩ - ٨٠، و

David Horowitz and Rita Hinden, *Economic Survey of Palestine with Special Reference to the Years 1936 and 1937* (Tel Aviv: Economic Research Institute of the Jewish Agency for Palestine, 1938), p. 42.

قوى شابّة. وفي سنة ١٩٤٥، انشىء ما يمكن وصفه بلجنة رجال العلم... شارك فيها علماء من الجامعة العبرية في القدس ومن التخنيون في حيفا».

ومع بدء تولي د. بن غوريون شؤون الهاغاناه رصد أول المخصصات لأغراض البحث العلمي المرتبط بالأمن... وبوشر العمل على حل مشكلات تقنية وصناعية مختلفة... وفي بداية آذار/ مارس ١٩٤٨، أُنشئت الوحدة العلمية وأُشرك فيها عشرات من الفيزيائيين والكيميائيين العاملين في الجامعة العبرية والتخنيون في حيفا ومعهد وايزمن وطلّابهم. وكلفت الوحدة الاهتمام بـ (اجراء أبحاث علمية في المجال العسكري، والقيام باختبارات ميدانية لنتائج الأبحاث العسكرية، وتدريب وحدات على أنواع الأسلحة والذخيرة لتصبح كل واحدة منها وحدة علمية، والمساعدة في إنشاء صناعة عسكرية والاتصال بالصناعة القائمة) كما نصّ على ذلك الأمر الخاص بإنشاء «الوحدة العلمية»[10]. وبناء عليه «أنشئت قاعدة علمية مركزية في مزرعة فاغنر العلمية بالقرب من تل أبيب بإدارة البروفسور راتنر... رئيس الوحدة العلمية»[11].

كما تشير المصادر الصهيونية إلى الدور الذي لعبته اللجنة العلمية المركزية في حرب ١٩٤٨ وتؤكد ذلك بأمثلة عديدة لا مجال لعرضها أو امكانية التحقق منها. وما يهمّنا من المسألة برمّتها، تلك الأمور التي سحبت نفسها على المستقبل، ولعلّ أبرزها تعميد الأهمية النظرية للمؤسسة العلمية بالتجربة العملية، وتكريس تلك العلاقة الوثيقة بين المؤسستين العلمية والأمنية. وفوق هذا وذاك تعامل المؤسسة الأمنية مع المؤسسة العلمية بوصفها أولوية من الدرجة الأولى. وفي هذه الحال، يمكن القول إن علاقة صحيحة ووثيقة قد أرسيت بين المؤسستين. ومن ضمن هذه العلاقة يجدر التنويه بالأهمية الحاسمة التي للعامل الأمني في حياة اسرائيل. ولأسباب سبق عرضها وبقيت مستمرة بعد ١٩٤٨، شكّل العامل الأمني رافعة مهمة للبحث العلمي. وبكلمة أدق، إذا أردنا البحث في سبب نجاح أي من المؤسستين الأمنية والعلمية، فإنّ نجاح إحداهما هو فيما قدّمته الأخرى لها.

ثانياً: السياسة والتجربة العلمية بعد ١٩٤٨: الخيار النوعي الشامل أو التفوق في ماهية التفكير والتخطيط

عند الحديث عن تجربة ما بعد ١٩٤٨ من الضروري التمييز بين السياسة العلمية التي لم يطرأ عليها تبدّل جوهري، والتجربة العلمية التي تطوّرت وفق تفاعل السياسة القديمة والعوامل

---

(١٠) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية الرسمية، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة؛ تقديم وليد الخالدي، وترجمة سمير جبور، سلسلة الدراسات، ٦٥ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٤١١.

(١١) المصدر نفسه.

الجديدة والمستجدّة، في هذه الحقبة أو تلك. لقد طرأ تبدّل جوهري أخذ مظاهر شتّى لعلّ ابرزها نشوء الدولة، ونوعية الأهداف المطلوب تحقيقها، وحجم ونوعية الموارد البشرية المتوافرة إن من الداخل أو من الخارج، والتحولات الاقتصادية، والاعتبارات الأمنية. وفضلاً عن هذا كله، تداخل العوامل الداخلية والخارجية. هذه التحولات محلّ البحث التي تغطّي بضعة عقود، لا بدّ أن تعالج على مستويين: الأول والأبسط، التحولات الكمية التي غطت أساساً العقدين الأوّلين التاليين لاقامة الدولة، والتحولات النوعية التي طرأت على مختلف المجالات وكان لها أثرها الكبير في الاستراتيجية العليا لاسرائيل وتبعاً لذلك الأهداف الواجب تحقيقها.

استناداً لتجربة ما قبل ١٩٤٨ «علق دافيد بن غوريون أول رئيس لحكومة اسرائيل، أهمية كبرى على التعليم والبحث» و«ترأس شخصياً المجلس العلمي الذي أقيم سنة ١٩٤٩، ومن أبرز الأحداث في تطور العلم والتكنولوجيا في اسرائيل (...) تعيين المجلس العلمي وإقامة المعهد الجيولوجي سنة ١٩٤٩، اقامة مختبر الفيزياء الاسرائيلي سنة ١٩٥٠، تعيين لجنة الطاقة النووية سنة ١٩٥٢، اقامة جامعة بارايلان وبناء أول حاسب الكتروني (كمبيوتر) في إسرائيل في معهد وايزمن سنة ١٩٥٥، اقامة جامعة تل أبيب سنة ١٩٥٦، تعيين مجلس التعليم العالي وإقامة معهد ابحاث النقب سنة ١٩٥٨، تعيين المجلس القومي للبحوث والتنمية بدلاً من المجلس العلمي سنة ١٩٥٩، إنشاء الأكاديمية الوطنية للعلوم وإقامة جامعة بن غوريون في النقب سنة ١٩٦١، إنشاء جامعة حيفا وإنشاء مركز الأبحاث الصناعية وإقامة شركة أبحاث البحار والبحيرات سنة ١٩٦٦»[١٢].

«وفي الامكان أن نستنتج من جدول هذه الأحداث، وهو غير متكامل، ان مرحلة بناء البنية المؤسسية للعلوم تركزت - في الأساس - في الخمسينات واستمرت حتى منتصف الستينات (...) النمو السريع استمر خلال السبعينات أيضاً إلاّ أنه منذ منتصف الستينات وما بعد تمثّل - في الأساس - في ترسيخ المؤسسات القائمة وتوسيعها وفي تغييرات تنظيمية بعيدة المدى، وخصوصاً في إقامة اجهزة رسمية لتطوير البحوث والتنمية. وتركّز نشاط الحكومة حتى منتصف العقد الماضي [الستينات] في توسيع البنية البحثية... وكُرس قليل من الاهتمام، نسبياً، للمسائل المتعلقة بسياسة البحث (...). في سنة ١٩٦٥ حدث تحوّل في التفكير الرسمي حول قضايا العلم والتكنولوجيا عندما أُلّفت أول مرة لجنة وزارية للشؤون العلمية والتكنولوجية، عندما عينت في أعقابها - سنة ١٩٦٦ - لجنة تنظيم البحوث الحكومية وإدارتها برئاسة البروفسور افرايم كتسلسكي»[١٣]. جدير بالذكر أن هذا الشخص نفسه، كان أحد أبرز أعضاء الحلقة الضيقة من العلماء التي أشرفت على الوحدة العلمية آنفة الذكر التي انشئت في الأربعينات[١٤]. وهو نفسه أيضاً الذي تولى منصب رئيس دولة اسرائيل تحت اسم افرايم كتسير بعد أن بدل اسمه غير العبري.

«بعد أن تبنت الحكومة توصيات اللجنة في سنة ١٩٦٩ [أي بعد حرب ١٩٦٧] وبدء تنفيذها حتى اليوم فإنها أدّت إلى تغييرات كبيرة في أنماط النشاط الحكومي في مجال البحث والتنمية وفي بنية النشاط البحثي في الدولة بأسرها(...) وقد تطورت بوتيرة سريعة مجالات تكنولوجية ذات أهمية قومية، مثل تحلية المياه. وتطورت العلاقات العلمية بدول أجنبية، وضعت اتفاقات للتعاون العلمي مع كثير منها. وتم تطوير خدمات المعلومات

---

(١٢) العلم والتكنولوجيا في اسرائيل، ١٩٨٠ - ١٩٨١، ص ٤ - ٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٥.

(١٤) حرب فلسطين، ١٩٤٧ - ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية الرسمية، المصدر نفسه، ص ٤١١.

العلمية والتكنولوجية وتحسينها وأقيمت أجهزة رسمية للعناية بالطاقة البشرية والعلمية وخصوصاً استيعاب المهاجرين العلماء»[١٥].

لا يكتمل الحديث دون تناول التحولات الاقتصادية في الفترات اللاحقة وعلى الأخص ما شهدته الصناعة والموارد البشرية عالية التأهيل التي تزايدت نسبتها سواء بين السكان ككل أو بين المهاجرين الجدد والدينامية الشاملة التي أطلقتها حرب ١٩٦٧، وأخيراً التبدل الجذري الذي لحق بالاستراتيجية العليا لإسرائيل. ويمكننا أن نوجز ما تقدم بعنوانين هما: العوامل الموضوعية التي بدأت تستند اليها التجربة العلمية، والأهداف المتوخاة من وراء استخدام العلم. وبفعل الاعتبارين السابقين بدأ العلم يأخذ طابعاً اجتماعياً شاملاً أكثر فأكثر.

بدأت في التبلور مع منتصف السبعينات دعوات لإعادة النظر في طبيعة الأهداف المطلوب تحقيقها والوسائل اللازمة لذلك، ولعل أخطرها كان الدعوة إلى تغيير كامل في الاستراتيجية العليا لإسرائيل. وإلى تصميم أمني ـ استراتيجي ـ سياسي ينطوي على أصالة كبيرة في مستوى النظرية الأمنية القومية والاستراتيجية العليا القومية بهدف «تحويل القوة العسكرية إلى انجازات سياسية»وذلك من اجل «منح دولة صغيرة وضعيفة من الناحية الكمية، كاسرائيل، قوة الدولة القوية والكبيرة». وهذا وضع لا توفره فقط «الطاقة المحتملة لوسائل القتال التي تمتلكها اسرائيل على الفتك»[١٦] لأن قيمة التفوق في احد العناصر رهن تناسبه مع ما عداه من عوامل، «ذلك أن السلسلة كما هو معلوم، ليست أقوى من الحلقة الضعيفة فيها. ومن هنا تنبع الحيوية البالغة لمتانة كل حلقة وقوتها وفعاليتها»[١٧].

تتفق الآراء على أن الحلقة المركزية هي، ضمان التفوق النوعي في مختلف المجالات لـ «أن التفوق في ماهية التفكير والتخطيط الأمني قادر على تعويض التدني في كثير من مصادر القوى الأخرى»[١٨]. إن التخطيط الأمني، من وجهة نظر علمية أوسع وأشمل من الجوانب العسكرية والاستخباراتية، لأن قوّة الدولة الكبيرة والقوية ليست في الطاقة المحتملة لوسائل القتال على الفتك، بل في الطاقة المحتملة لكل حلقات السلسلة بما في ذلك الاقتصاد، وبالتالي الصناعة، لأن السلسلة كما هو معلوم ليست أقوى من الحلقة الضعيفة فيها.

وفي نقاش جرى في الكنيست حول وضع التعليم العالي والبحث العلمي، جرى تحديد الأطراف وحلقات السلسلة على لسان أحد الأعضاء البارزين الذي قال «لقد قرأت في الصحافة عن اقتراح طرحه أحد كبار الصناعيين باغلاق جميع الدوائر في الجامعات، ما عدا تلك التي تعالج الأمور العملية. في

---

(١٥) العلم والتكنولوجيا في اسرائيل، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، ص ٥ ـ ٦.

(١٦) انظر: يحزقيل درور، «استعداد فكري لمستقبل الأمن،» في: أمن اسرائيل في الثمانينات، ترجمة القسم العبري، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص ٨٨.

(١٧) انظر: اهرون ياريف، «العمق الاستراتيجي: وجهة نظر اسرائيلية،» في: المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٨) درور، المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٤.

حين ان تاريخ العلوم قد أثبت أن معظم النتائج ذات الغايات المحددة ناجم بالذات عن البحوث التي تبدو ظاهرياً وكأنها من دون غاية، أي العلم لمجرد العلم، ولكنها تؤدي الى نتائج لم تكن مستهدفة في الأساس» وختم حديثه قائلاً: «لا يجوز تجاهل حقيقة أن الفصل بين مجالات التخصص «العملية» وغير العملية غير مقبول من ناحية فكرية وحضارية»(١٩).

يُبرز لنا ما تقدم الأهمية التي تعلقها اسرائيل على الخيار العلمي الشامل بوصفه الركيزة التي تقوم عليها الاستراتيجية في مختلف المجالات .بكلمة أخرى، إن امتلاك ناصية التكنولوجيا ليس شأناً من شؤون الاقتصاد أو الصناعة فحسب، بل إحدى أولويات الدولة ومسؤولياتها، لأنها هي التي تحدد الاستراتيجية العليا والأهداف الواجب تحقيقها، وبالتالي فإن مسؤوليتها أيضاً توفير التفوق النوعي، الشرط اللازم لترجمة النظرية افعالاً.

يوفر ما تقدم تفسيراً لأكثر من ظاهرة كانت محل التباس. ولعل الحقيقة الأولى التي يجب تأكيدها هي أنّ التوجه المشار إليه انعكس على مختلف مجالات المجتمع، ولا تعوزنا الأمثلة على هذا الصعيد، إذ نلمس نتائجه في الزراعة كما في الكهرباء والمياه. ولأن القطاع الأكثر قدرة على استيعاب منجزات العلم والبحث العلمي هو الصناعة، فإن آثار تلك المنجزات أكثر بروزاً في هذا القطاع من غيره.

في سياق ما تقدم يمكننا أن نضع تمييز قطاع دون آخر أو فرع أكثر من غيره، ولكنه تمييز مسيطر عليه بحيث لا يؤدي إلى وهن في هذه الحلقة أو تلك من حلقات السلسلة. وعلى هذا الصعيد يمكن الاشارة إلى اعتبارات موضوعية جرى احترامها من قبل المخطط الإسرائيلي في حقبة تاريخية أخرى. هذه الاعتبارات الموضوعية التي فرضت إعطاء الأولوية للزراعة والمياه على حساب الصناعة في حقبة تاريخية معيّنة، هي نفسها التي دفعت اسرائيل لصناعة القنبلة الذرية قبل أن تخطو جدّياً في مجال صناعة الأسلحة التقليدية.

أسهمت الدقة في بلورة الأهداف الاستراتيجية والأهداف المباشرة الواجب تحقيقها في وضوح الخطة التي جرى تنفيذها، وبالتالي جرى ضبط توزيع الموارد، وعلى رأسها الموارد العلمية، بشكل متوازن بين القطاعات المختلفة التي نشأت بينها علاقة تبادليّة بحيث أمكن لكل قطاع أو فرع اقتصادي أن يحصد ثمار المنجزات التي جرى تحقيقها فيما عداه من قطاعات. تحققت هذه النتيجة بفعل أربعة عوامل هي:

- الاقتناع بأنه لا يوجد شيء غير مهمّ. ولا يعني ذلك أن جميع العناصر متساوية الأهمية، ولكن ما هو غير مهم بذاته، مهمّ بفعل علاقته مع ما عداه. فثمة حلقة مركزية، ولكن مهما بلغت أهميتها فإنها لا تتجاوز أهمية السلسلة ككل، وحيث يكون دور الحلقة الأضعف حاسماً.

---

(١٩) انظر خطاب أبا ايبان بالكنيست حول «وضع التعليم العالي والبحث العلمي في اسرائيل،» في: **العلم والتكنولوجيا في اسرائيل، ١٩٨٠ - ١٩٨١،** ص ٣٥ - ٣٧.

ـ تجاوز العقل السياسي في اسرائيل للرأي القائل، بأن أهمية أخذ العناصر يجب أن تكون بالضرورة على حساب الأهمية المعطاة لما عداه: وما لم تُعْطَ لكل عنصر، من ضمن دوره، ومنطقه أهمية مطلقة، فستكون هنالك حلقات مفككة ولا يمكنها أن تشكّل سلسلة قوية ومتكاملة التي هي الشرط اللازم لتحقيق الهدف المطلوب.

ـ تخطيط الدولة للسياسة التعليمية، وتحديداً التعليم العالي والبحث العلمي بما يمكنها من تخصيص كل قطاع أو فرع بحاجته من الموارد البشرية والمالية. ارتبط نجاحها على هذا الصعيد بنضج قيم العمل المستمدة من الأهمية المطلقة لكل فرع أو قطاع وبالتالي العمل الذي يؤدّى في نطاقه.

ـ نظراً لأنّ المؤسسات العلمية أو الفروع الاقتصادية المولجة بالبحث العلمي هي أساساً تلك التابعة للدولة، فقد جرى تجاوز الوضعية التقليدية المعروفة لناحية أنّ المنافسة بين الشركات ودافع الربح السريع والمباشر هما العاملان الحاسمان في موضوع البحث العلمي، إلى مستوى جديد كلّياً، ألا وهو تمكين الدولة ككلّ من تحقيق أهدافها العليا بعيدة المدى، ومحاولة التنافس المتكافىء في مجالات معينة مع أكثر الدول تطوراً.

ثالثاً: أدوات اسرائيل لتحقيق خيارها الاستراتيجي الجديد

لا يتّسع المجال لمناقشة قدرة إسرائيل على الخوض في هذا السياق، ولكن ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى دلالات الطرف الذي اختارته اسرائيل مجالاً لمقارنة نفسها به. وبكلمة أخرى، فإن معيار فشل إسرائيل أو نجاحها الجزئي أو الكامل، هو معيار صعب تماماً. فمجرّد قبول اسرائيل بالعمل بناء عليه هو شأن يستدعي منّا التوقف ملياً لإعادة النظر في طريقة فهم ما تدّعيه اسرائيل لنفسها من فشل أو نجاح. إن إعادة النظر هذه، هي مفتاحنا لفهم الازدواجية والتضارب بين انتصار إسرائيل حتى الآن على الفريق العربي، والفشل الذي لا تملّ الحديث عنه. فشل ونجاح لأنها في نقطة متقدمة على الفريق العربي، ولكن تلك النقطة المتقدمة هي في آن معاً، متخلّفة عن الهدف الذي تسعى إلى بلوغه، أي، الوصول إلى موقع أكثر الدول الصناعية تطوّراً.

لم يكن توجّه اسرائيل نحو الخيار العلمي الشامل ، شأناً نظرياً مجرّداً لا سند له في الواقع. ففي أحد وجوهه كان يعكس حالة موضوعية، جعلت من ذلك الخيار ضرورة لا مناص منها. لا شك أنّ أبرز العوامل هو أنّ إسرائيل تعاني من خلل كبير جداً على الصعيد الكمّي، ولا يمكنها أن توازنه إلّا من خلال النوعية. من نافل القول أن نؤكد حقيقة معروفة عن أنّ قيمة الكمّ تتحدّد في نهاية الأمر من خلال درجة تفعيله وتحويله نوعياً.

من الأسباب التي دفعت إسرائيل للأخذ بخيارها العلمي محل الحديث، كانت الموارد البشرية عالية التأهيل التي توافرت بكثافة أكبر من طاقة اسرائيل الاقتصادية حينذاك على

الاستيعاب. هذه المشكلة المستمرة منذ الثلاثينات وحتى الآن، أمكن لإسرائيل أن تحلّها جزئياً من خلال تشغيل العرب الذين وفّروا لها حاجتها من اليد العاملة غير الفنية.

لقد مكّنها ذلك من تحقيق التناسب المطلوب في العملية الإنتاجية بين العمل الفني (اليهودي) والعمل غير الفنّي (العربي). هذه المعادلة، وإن كانت مقبولة في حدود معينة من وجهة النظر الصهيونية، فإنّ أكثر من اعتبار أمني وسياسي وديمغرافي وايديولوجي يمنع اسرائيل من المضيّ فيها إلى ما لا نهاية. فمزيد من اليد العاملة اليهودية الفنية كان يعني استيعاب المزيد من اليد العاملة العربية، وهو ما لا يلائمها. لذا، ولاستيعاب المزيد من اليهود دون أن يترتب على ذلك استيعاب مزيد من العرب، قامت اسرائيل بتبديل التركيب الداخلي لاقتصادها، وتحديداً الصناعة، لناحية التوجه أكثر فأكثر نحو الفروع كثيفة المهارة التي تحتاج إلى نسبة أكبر من اليد العاملة الماهرة، ونسبة أقل من اليد العاملة غير الماهرة.

تكامل العامل السابق مع عامل آخر لا يقلّ أهمية هو عدم تناسب حجم الموارد الطبيعية مع مشاريع اسرائيل وطموحاتها. إنها ذلك النموذج من الدول الذي يستورد المواد الخام، يصنّعها، ثم يُعيد تصديرها. لهذا الاعتبار، سعت نحو تلك الصناعات التي تشكّل المواد الخام فيها أقل نسبة من قيمة المنتوج النهائي، في حين أن معظم القيمة تعود إلى القيمة المضافة بفعل العمل.

فرض تنويع الاقتصاد وتوسيع حجمه على اسرائيل الاندماج أكثر فأكثر في السوق الدولية، وقد عقدت من أجل ذلك سلسلة اتفاقات سبق عرضها. لكن، وعلى أهمية توفير تسهيلات تسويقية، فإن ذلك لا يكفي لأنّ المسألة رهن القدرة على توفير شروط الاندماج في السوق الدولية المفتوحة أمامها. وحين يكون خيار إسرائيل صناعياً، وحين يكون عليها أن تنافس السلع الصناعية المنتجة في أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية، إن في أسواق هذه الدول نفسها، أو في أسواق دول العالم الثالث، فلا بد أن تكون السلعة الاسرائيلية من نوعية تنافسية ملائمة.

تكتسب هذه المسألة أبعاداً خطيرة بالنسبة إلى اسرائيل التي ستكون مضطرة وقريباً جداً، إلى رفع حواجزها الجمركية أمام وارداتها من أوروبا الغربية والولايات المتحدة. بكلمة أخرى، إنها ليست أمام تحدّ واحد هو اختراق اسواق الآخرين، بل أيضاً أمام تحدّ أكثر خطورة هو الاحتفاظ بنسبة ملائمة من سوقها الداخلي. وفي ظل اضطرارها بموجب الاتفاقات التجارية الموقعة بينها وبين الخارج على رفع الحواجز الجمركية، فليس من وسيلة أمامها سوى التصرف بإمكانات تنافسية حتى في سوقها الداخلي.

إنّ الخيار النوعي الشامل، الذي يعني «التفوق في ماهية التفكير والتخطيط الأمني» والـ «قادر على تعويض التدنّي في كثير من مصادر القوة الأخرى» لم يكن الجواب على شأن من شؤون الاستراتيجية العليا فحسب، بل أيضاً الجواب الملائم على شؤون تفصيلية تتعلق بنوعية الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، حجم الانتاج ومشاكل التسويق إذ «تواجه إسرائيل قيوداً لا علاج لها في

جميع النواحي الكمية والمادية، لكن أمامها فرص كبيرة على صعيدي النوعية والفكر. ونظراً إلى ما تعانيه اسرائيل من ضآلة في الثروة المادية، وفي عدد السكان ومصادر النفط والتمويل سعينا دائماً لتقويم هذا الميزان المتداعي بتعبئة كل الثروات الكامنة في المعرفة والعلم. فوجودنا كله موضوع في الميزان القائم بين الكمية العربية والنوعية اليهودية»[20]. ثمة وجهة نظر مشابهة تقول «دولتنا قليلة السكان وشحيحة الموارد الطبيعية، ولهذا يتحتم علينا التفوق في التوجيه والفكر»[21].

أما كبير العلماء في وزارة التجارة والصناعة فيرى أن هنالك مشكلة «ضآلة الثروات الطبيعية المحلية» و «السوق الاسرائيلية الصغيرة وإغلاق أسواق الدول المجاورة أمامنا» و «القيود التي تواجهها الصناعة الاسرائيلية على صعيد منافسة شركات ضخمة ذات شهرة واسعة وطاقة كبيرة» و «من جهة أخرى فإن اسرائيل تتمتع بميزة نسبية على صعيد الطاقة البشرية الغنية بالخبرة». بناء عليه، يرى كبير العلماء «إن الصناعات الكثيفة العلم - التي تقوم أساساً على تطوير منتوجات اصلية ذات قيمة مضافة عالية - هي المصدر الاساسي لاستيعاب هذاالمستودع من الأدمغة». وفضلاً عن ذلك فمن رأيه إعطاء الأولوية لـ «الصناعات القائمة على الكثافة العلمية بدلاً من الصناعات التي تعتمد على كثافة رؤوس الأموال... وتوجيه الصناعة نحو التصدير»[22]. أما على المستوى الصحافي فثمة من أعتبر أنّ «النعمة الكامنة في مشكلة دولة اسرائيل هي افتقارهـا الى الثروات الطبيعية ووضعها الأمني.... اللذان... اضطّراها إلى تطوير صادرات كثيفة التكنولوجيا»[23].

رابعاً: التعاون العلمي مع الخارج

على هذا الصعيد «يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من العلاقات بين الجهاز العلمي التكنولوجي في اسرائيل وبين الجهاز القائم في العالم الأكبر وهي: ١ - علاقات مهنية بين علماء ومؤسسات بحثية في دول مختلفة. ٢ - تمويل البحث والتنمية في إسرائيل من صناديق أبحاث في الخارج. ٣ - علاقات علمية وتكنولوجية ضمن إطار اتفاقات بين الدول»[24]. وكذلك «في الامكان اعتبار العلماء اليهود في العالم، الذين يبلغ عددهم عشرات الآلاف قوة احتياطية لدولة اسرائيل، وهم قادرون على مساعدتها في تقدّمها العلمي والتكنولوجي»[25].

يتمثل النوع الأول من العلاقات «في تبادل الاساتذة الجامعيين الذين يمنحون سنوات اجازة ودعوة أساتذة ضيوف من مؤسسات التعليم العالي، وعقد مؤتمرات وندوات دولية وما شابه ذلك. وتنبع أهمية هذه العلاقات من كونها تفسح المجال أمام العالم المحلي ليتبادل المعلومات مع زملائه في جميع انحاء العالم ويشارك في مناقشات علمية حول ما يستجد في مجال أبحاثه»[26]. كذلك «تشترك اسرائيل في أغلب المؤتمرات العلمية ذات المستوى الرفيع التي تعقد في الخارج، وقد جاءت الثانية بعد الولايات المتحدة في ترتيب الدول التي شاركت في المؤتمرات العلمية بين ١٩٥٥

(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٨.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦١.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٦.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٤.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٥.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٤.

و١٩٦٥ (. . .) وشاركت في ٤٨٤٢ مؤتمراً واجتماعاً أجريت خلال هذه المدة»[٢٧].

أما النوع الثاني من العلاقات «. . . فقد تطور كثيراً بفضل ما تتمتع به المؤسسات البحثية في اسرائيل والعلماء الاسرائيليون من سمعة طيبة (. . .) استطاع العلماء الاسرائيليون (. . .) اثارة اهتمام صناديق البحوث في الخارج بأعمالهم العلمية والحصول منها على هبات لتمويل ابحاثهم. لكن قفزة في هذا المجال حدثت في الستينات عندما أخذت حكومة الولايات المتحدة تستغل فائض الأموال الاسرائيلية الذي تراكم لديها لتمويل أبحاث في اسرائيل (. . .) استخدم ضمن اطار البرنامج مئات الباحثين، معظمهم من الجامعات وآخرون من معاهد البحوث والمؤسسات الأخرى»[٢٨].

وأما النوع الثالث فقد تمثل في الاتفاقات الموقعة بين الحكومات، ومعظم هذه الاتفاقات ثنائي بين دولتين. وتشتمل الاتفاقات، بصورة عامة، على تبادل الباحثين والندوات والدورات المشتركة، وحتى برامج بحثية مشتركة بين باحثين من البلدين الموقعين. هناك أيضاً اتفاقات بين أكثر من دولتين، تتعلق بصورة خاصة بموضوعات تتطلب توظيفات مالية كبيرة في انشاء بنية تحتية واجهزة بحثية. وهذه تعجز عنها دول صغيرة وحتى متوسطة[٢٩]. و«كانت فرنسا رائدة التعاون العلمي مع اسرائيل، إذ اتخذت في الاتفاق الثقافي الذي وقّع بين الدولتين سنة ١٩٥٩، ترتيبات التعاون العلمي. وتوجد اليوم اتفاقات سارية المفعول وترتيبات للتعاون العلمي والتكنولوجيا مع نحو ٢٠ دولة (. . .) معظم اتفاقيات التعاون العلمي والتكنولوجي بين اسرائيل والدول الأخرى وُقّع خلال العقد الأخير في أعقاب اقامة مكتب العلاقات العلمية في المجلس القومي للبحوث والتنمية سنة ١٩٦٨ (. . .) العلاقات العلمية الأكثر كثافة قائمة مع المانيا الغربية ثم تأتي من بعدها فرنسا وبلجيكا»[٣٠].

وفي الإمكان الاطلاع على حجم النشاطات المترتبة على اتفاقات التعاون العلمي والتكنولوجي وتنوعها من خلال المعطيات التالية: «سافر من اسرائيل وحضر إليها نحو ١٠٠٠ باحث منذ سنة ١٩٧٢ [وحتى سنة ١٩٧٧] ضمن اطار هذه الاتفاقات، وتعقد في كل سنة ١٠ ـ ١٥ ندوة مشتركة. . . كما يوجد اليوم ـ [١٩٧٧] ـ نحو ٥٠ برنامجاً بحثياً مشتركاً بين علماء اسرائيليين وآخرين من البلاد المشتركة في توقيع هذه الاتفاقات»[٣١]. ولا يتضمّن العرض السابق، التحوّل النوعي الذي طرأ على صعيد علاقات إسرائيل العلمية مع الخارج. فهنالك الاتفاقية العلمية الموقعة بين إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة. بذلك، أصبح تحت تصرف إسرائيل مجمل المنجزات العلمية الجماعية لدول المجموعة الأوروبية بعد أن كانت قبل ذلك تقتصر على اتفاقات ثنائية محدودة مع بعض دول المجموعة.

ولعل التطور العلمي الأكثر أهمية، هو الذي نتج عن تطور العلاقات الاسرائيلية الأمريكية في المجال العلمي. في البداية، كانت الولايات المتحدة تقدم هباتٍ (مِنحاً) لتمويل ابحاث بعض

---

(٢٧) انظر: محمد خيري بنونة، «بعض الملامح البارزة للتقدم العلمي والتكنولوجي في اسرائيل،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤ (آب/ أغسطس ١٩٧٣)، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩.

(٢٨) **العلم والتكنولوجيا في اسرائيل، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١**، المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه.

العلماء الاسرائيليين. «لكن قفزة في هذا المجال حدثت مع بداية الستينات عندما أخذت حكومة الولايات المتحدة تستغل فائض الأموال الاسرائيلية الذي تراكم لديها لتمويل أبحاث في اسرائيل». المرحلة الثانية كانت «اقامة صناديق للبحوث مزدوجة الجنسية» ولقد «انشيء الصندوق القومي الامريكي ـ الاسرائيلي للبحوث العلمية سنة ١٩٧٤ (...) في مستهل سنة ١٩٧٨ بدأ عمل صندوق قومي مزدوج للبحوث الصناعية الإسرائيلية ـ الأمريكية (...) كما سيبدأ قريباً عمل صندوق قومي مشترك للبحوث الزراعية»[٣٢].

وبعد ذلك أتى اشتراك إسرائيل في المشروع الامريكي المعروف بحرب النجوم. تنبع أهمية هذا الاشتراك من ضخامة المشروع مالياً وعلمياً. إنّ الجانب المالي، ربما هو الأقل أهمية مقارنةً بما عداه من جوانب. فهنالك أولاً، الاعتراف الامريكي الصريح بتقدم الأبحاث العلمية في اسرائيل لدرجة تمكنها من المساهمة في أخطر المشاريع العلمية التي عرفها العالم حتى الآن؛ الجانب الثاني هو فتح خزّان التكنولوجيا الامريكية أمام إسرائيل.

يهمّنا في هذا المجال الإشارة إلى حقيقة أنّ مشاركة اسرائيل في مشروع حرب النجوم ليست رمزية. فإضافتها لم تكن لاعتبارات سياسية دعائية في محاولة من الولايات المتحدة لتوسيع نطاق المشاركين في مشروع حرب النجوم، بعد التردد الذي لفّ مواقف أكثر من دولة غربية تجاه المشاركة في المشروع المشار إليه. وعلى أهمية هذا الاعتبار، فإن مشاركة إسرائيل كانت لامتلاكها ما تقدّمه على هذا الصعيد، وتحديداً في مجال الصواريخ متوسطة المدى. ومن هنا فإنه لا يجوز إغفال دلالات تقديم إسرائيل ١٥٠ مشروعاً بحثياً لبرنامج حرب النجوم، الأمر الذي يشير إلى أنّ اسرائيل كانت قد قطعت شوطاً بعيداً في هذا المجال، وقبل أن تنضمّ رسمياً إلى مشروع حرب النجوم[٣٣].

خامساً: تطوّر نصيب البحث والتطوير العلمي من الناتج القومي

تمثل اهتمام اسرائيل بالبحث والتطوير بتخصيص حصة ملائمة من الناتج القومي لإنفاقها على مجالات البحث والتطوير المختلفة. ولقد ارتفعت النسبة من ٢,٢ بالمائة إلى ٢,٦ بالمائة إلى ٢,٨ بالمائة إلى ٣ بالمائة من الناتج القومي في السنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ و١٩٨١ ـ ١٩٨٢ و١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ و١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ على التوالي[٣٤]. وعلى ذلك يكون الوزن النسبي لحصة البحث والتطوير من الناتج القومي قد بلغ سنة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، ١٣٦ بالمائة مما كان عليه سنة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧.

جدير بالذكر أن تطوّر الوزن النسبي المشار إليه آنفاً، لا يعكس التطور الذي لحق بالناتج القومي نفسه خلال الفترة محل البحث. فلقد بلغت قيمة المبالغ المرصودة للبحث العلمي

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.
(٣٣) انظر تصريح مصدر رسمي اسرائيلي حول هذا الموضوع في: السفير، ١٩٨٦/٣/١٧.
(٣٤) Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1986*, p. 618.

وبالأسعار الثابتة سنة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، ١٦٠ بالمائة من قيمتها سنة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧[٣٥]. في مطلق الأحوال، وسواء أخذنا نسبة النمو الأولى أو الثانية، نسبة البحث والتطوير من الناتج القومي سنة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ أو سنة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، فإنها تبقى نسبة عالية جداً، تضاهي، بل ربما هي أفضل نسبة بين دول العالم كافة.

تكتسب المعطيات آنفة الذكر أهمية إضافية إذ نشير إلى أنّ النسبة الأكبر من الموارد المالية المخصّصة للبحث والتطوير تذهب إلى المجالات العلمية ذات الطابع التطبيقي. وبكلمة أدق فروع معينة هي الرياضيات والفيزياء والكيمياء، التي تحظى بثلثي موازنة البحث والتطوير العلمي. أما نصيب جميع الفروع التطبيقية فقد تراوحت في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ بين ٨٥ بالمائة و٩٠ بالمائة من إجمالي موازنة البحث والتطوير[٣٦]. جدير بالذّكر أنّ فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ لا تشكّل شذوذاً عما كان سائداً في الفترة السابقة لها[٣٧].

سادساً: تطوُّر عدد براءات الاختراع المسجلة سنوياً

ترتّب على ما تقدّم ارتفاع كبير جداً في عدد براءات الاختراع المسجلة في إسرائيل ومن إنتاج اسرائيلي من ٢١٠ براءات اختراع سنة ١٩٤٩ إلى ٧٩٠ براءة اختراع سنة ١٩٨٥، (٣٧٦ بالمائة). وهو ما يشير إلى النقطة المتقدمة التي كانت عليها المؤسسة البحثية منذ البداية، وإلى التطور الكبير الذي عرفته خلال الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥. ويظهر أثر التعاون العلمي مع الخارج في ارتفاع عدد براءات الاختراع الأجنبية المسجّلة في إسرائيل سنوياً وخلال الفترة نفسها من ٤٢٨ براءة الى ٢٧٢٧ براءة (٦٣٧ بالمائة)[٣٨].

سابعاً: استخدام العقول والحواسب الالكترونية

رغم قيام اسرائيل ببناء أول حاسب الكتروني في وقت مبكر من الخمسينات فإنّ استفادتها من الثورة الإلكترونية لم تبدأ على نطاق واسع إلاّ في السبعينات. ويعود ذلك إلى عوامل موضوعية منها: (١) القفزة الواسعة التي شهدها استخدام الالكترونيات في العالم؛ (٢) التحول النوعي الذي طرأ على تفكير المؤسسة الرسمية والأكاديمية في إسرائيل لناحية التوجه نحو الصناعات القائمة على العلم وكثافة المهارة؛ (٣) النموّ الذي شهدته المؤسسات المختلفة، من اقتصادية وأمنية، بشكل أصبح معه استخدام الكمبيوتر حاجة ماسّة، وتتوافر له

---

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٦٢٢.

(٣٧) انظر: زحلان، العلم والتعليم العالي في اسرائيل، ص ٦٤، اذ يشير الى ان ما انفقته اسرائيل على البحث والتطور العلمي بلغ عام ١٩٦٥، ١,٤٩ بالمائة من الناتج القومي.

(٣٨) Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1986*, p. 630.

البنية التحتية الملائمة والقادرة على الاستفادة منه. فيما يلي الجدول رقم (٦ ـ ١) الذي يوضح ذلك.

جدول رقم (٦ ـ ١)

تطوّر عدد العقول الالكترونية المستخدمة وطاقتها في الفترة، ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠

السنة	عدد المؤسسات	عدد الأجهزة	طاقة الذاكرة على التخزين (كيلوبايت)	متوسط طاقة الذاكرة في الجهاز الواحد (كيلوبايت)
١٩٦٥	٢١	٣٥	غير متوافر	غير متوافر
١٩٧٠	١١٨	١٦٢	غير متوافر	غير متوافر
١٩٧٥	٢٨١	٤٣٩	-	-
١٩٧٦	٣١٤	٤٩٠	٤٢١٦٩	٨٠
١٩٧٧	٤٠٧	٦١٠	٥٣٩٣٥	٨٨,٤
١٩٧٨	غير متوافر	٧١٢	٨٢٧١٨	١١٦,٢
١٩٧٩	غير متوافر	١٠٨٨	١٥٧٠٩٣	١٤٤,٤
١٩٨٠	غير متوافر	١٥٢٦	٢٨٨٦٤٤	١٨٩,٢

الملاحظات:

ـ الكيلوبايت هو وحدة قياس الذاكرة في الحواسب الالكترونية.

ـ لم تتوافر معلومات بعد عام ١٩٨٠.

المصادر.

ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠، انظر:

Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1972*, p. 456.

ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، انظر: Ibid., *1982*.

انظر بالنسبة إلى عدد الأجهزة، ص ٦٧٠ ـ ٦٧٣ وبالنسبة إلى طاقتها الاستيعابية، ص ٦٧٣.

يشير الجدول رقم (٦ ـ ١) إلى القفزات الاستثنائية التي شهدها استخدام العقول الالكترونية بين ١٩٦٥ و١٩٨٠ إذ تضاعف العدد بحوالى ٤٤ مرة. تحقّقت معظم الزيادة المشار إليها في السنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠، وعلى الأخص العام ١٩٨٠. تشير كل الدلائل إلى أن استخدام الالكترون قد شهد مع العام ١٩٨٠، منعطفاً نوعياً مهمّاً. ولا يعكس النمو المشار إليه، الذي يمكن وصفه بالنمو غير المألوف كامل الصورة. فقد ترافق ذلك مع تحول في نوعية العقول الالكترونية والتي تقوّم من خلال طاقة الذاكرة على الاستيعاب.

علماً بأن الزيادة في الطاقة الاستيعابية لم تكن بفعل الزيادة في عدد العقول الإلكترونية

فقط، بل بفعل نوعية الأجهزة المستخدمة حديثاً أيضاً، وهو ما يتبين من خلال ارتفاع متوسط طاقة الذاكرة في العقل الإلكتروني الواحد، من ٨٠ ألف بايت سنة ١٩٧٦، إلى ١٨٩,٢ ألف بايت في المتوسط سنة ١٩٨٠. تتكرر في جميع السلاسل الاحصائية الصادرة بعد ١٩٨٠ بيانات العام ١٩٨٠ فقط. ذلك التوقف ليس بريئاً، انه تغييب مقصود للمعلومات حول هذا الموضوع الخطير جداً. في ضوء وتائر النمو التي سبق تسجيلها، وفي ضوء استمرار السياسة العلمية نفسها يمكن الافتراض بأن اسرائيل تمكنت منذ ١٩٨٠ وحتى الآن من مضاعفة عدد العقول الالكترونية المستخدمة لديها ونوعيتها، ولأكثر من مرة[٣٩].

ثامناً: البحث العلمي في مجال الطاقة النووية

لأكثر من اعتبار علمي وأمني واقتصادي حظيت الطاقة النووية باهتمام إسرائيل الكبير. ويعود ذلك إلى الاهتمام المبكّر بدور العلوم عموماً، والذي يرجع لبدايات نشاط الحركة الصهيونية. بعد قيام الدولة، أصبح العامل الأمني أولاً، وفي مراحل لاحقة، العامل الاقتصادي، الرافعة التي حملت مشروع اسرائيل النووي إلى الأمام. قبل تناول الموضوع ثمة ضرورة للتأكيد على أن حدود تناولنا لموضوع الطاقة النووية، هو ما يقع في نطاق الموضوع الأساسي للدراسة ككلّ.

لكن، ولاعتبارات تتعلّق بطبيعة العنوان قيد البحث، فمن المستحيل الفصل الدقيق بين أهداف مدنيّة وأخرى أمنية يمكن أن تتوصل إليها اسرائيل من وراء جهودها في مجال البحث النووي. وعلى عكس ما هو متداول لناحية أنّ البحوث في المجال الأمني هي التي قادت لإنجازات في المجال المدنيّ، فإن جهودها في المجال الثاني أصبحت جسر عبور صوب تحقيق أهدافها النووية الأمنية. على أي حال، ودون الدخول في جدل مبكّر حول مسائل ثانوية، يمكننا أن نوجز أهداف اسرائيل النووية فيما يلي: (١) الحصول على سلاح نووي؛ (٢) استخدام الطاقة النووية في المجال الاقتصادي وعلى الأخص توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر. في السنوات الأولى، وكحد أقصى العقد الأول الذي تلا قيام دولة اسرائيل كان الهدف الأول مسيطراً. بعد ذلك بدأ الهدف الثاني يمثل أهمية لا تقلّ عن تلك المعطاة للهدف الأول.

«تألفت لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٢ ضمن اطار وزارة الدفاع... وقد ترأسها الدكتور بيرغمان، رئيس فرع البحث والتخطيط، الذي كان قد اكتشف اليورانيوم في النقب /١٩٤٨/ والمدير العلمي في حينه لمعهد وايزمن، وأحد العاملين مع وايزمن والمقربين إليه. وكان في اللجنة خمسة أعضاء آخرين (من بينهم) الدكتور دوستروفسكي... الذي تولى سنة ١٩٦٦ رئاسة لجنة الطاقة الذرية، أما المهمات التي

---

(٣٩) انظر: ندوة «دور الحواسب الالكترونية في اسرائيل،» هآرتس، ١٩٨٢/١١/١٢. ونشرت أيضاً في: العلم والتكنولوجيا في اسرائيل، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، ص ١٢٣ و١٢٦.

عينت للجنة فهي ما يلي: أ ـ تقديم المشورة الى الحكومة في الأولويات والخطط الطويلة الأجل الهادفة إلى تنمية البحث النووي وتطويره. ب ـ الاشراف على تنفيذ الخطط التي تتم الموافقة عليها رسمياً. ج ـ تمثيل اسرائيل في المؤسسات العلمية الأجنبية التي لها علاقات بها، وفي المنظمات الدولية التي تعمل في البحث النووي وفي تطويره»[٤٠].

حددت لجنة الطاقة الذرية أهدافها الرئيسية بما يلي: «اكتشاف امكانات الحصول على المعادن ذات الفاعلية الإشعاعية لصناعة انتاج اليورانيوم والتوصل إلى عملية لإنتاج الماء الثقيل على الأسس التي وضعها الدكتور دوستروفسكي في معهد وايزمن»[٤١].

على أهمية دلالات تشكيل لجنة الطاقة الذرية في ذلك الوقت المبكر فثمة دلالة اخرى مهمة هي طبيعة الأسماء التي تولّت المسؤولية. فالدكتور بيرغمان هو أحد اعضاء «لجنة رجال العلم» التي تشكلت سنة ١٩٤٥[٤٢]. وأما د. دوستروفسكي فقد سبق له العمل على تطوير عملية لإنتاج الماء الثقيل خلال عمله في جامعة لندن[٤٣]. من جانب ثانٍ تشير صفات الأعضاء ومنجزاتهم قبل تعيينهم إلى أن خطوات كثيرة كان قد تم انجازها قبل قيام اللجنة سنة ١٩٥٢. ولعل أبرز تلك الخطوات، فضلاً عما تقدم، قيام وزارة الدفاع قبل مرور عام على إقامة اللجنة، «بجمع عدد من العلماء الشباب أرسلوا إلى الخارج للتخصص... وقد عاد خمسة من هؤلاء في العامين ١٩٥٣ و١٩٥٤... وقد أسست بعد وصولهم رأساً، دائرة للفيزياء النووية في معهد وايزمن. في هذا المعهد كانت قد أسست في أوائل ١٩٤٩ دائرة للبحث في النظائر قامت.... ببحث مركّز في حقول، كحقل استغلال اليورانيوم المنخفض الدرجة، وتخصيب الماء الثقيل... ونتيجة ذلك استطاع البروفسور دوستروفسكي... أن يطوّر عملية لإنتاج الماء الثقيل لا تعتمد على القوة الكهربائية... لقد زادت هذه العملية الأمل في إيجاد بديل منافس للماء الثقيل الذي كان يجري انتاجه في النروج بواسطة القوة الكهربائية وفي القضاء على الاحتكار النروجي في ذلك الحين»[٤٤].

---

(٤٠) فؤاد جابر، الأسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل، ترجمة زهدي جار الله، سلسلة الدراسات، ٢٨ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١)، ص ٢٤ ـ ٢٥، نقلاً عن حديث لإرنست بيرغمان، رئيس لجنة الطاقة الذرية في اسرائيل الذي أذيع في ١٩٥٤/١١/٢٧.

لاحقاً، وفي معرض الاشارة إلى هذا المصدر، سنشير أيضاً، وعند اللزوم، إلى المصدر الذي استقى منه جابر المعلومات التي أوردها. وذلك ليس انتقاصاً من قيمة كتاب فؤاد جابر، الذي قد يكون أفضل دراسة وثائقية تحليلية بالعربية حول الموضوع، بل أيضاً، لأهمية المصادر التي استند إليها، انظر أيضاً. زحلان، العلم والتعليم العالي في اسرائيل، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٤١) جابر، المصدر نفسه، ص ٢٦ (عن حديث بيرغمان).

(٤٢) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية الرسمية، ص ٤١٠.

(٤٣) جابر، المصدر نفسه، ص ٢٤ (عن حديث بيرغمان). انظر أيضاً: ستيفن غرين، الانحياز: علاقات أميركا السرية بإسرائيل، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات الفلسطينية، ٧٠ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥)، ص ١٣٠، وزحلان، العلم والتعليم العالي في اسرائيل، ص ٦٠.

(٤٤) المصدر نفسه.

١ ـ التعاون النووي مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية

لم تضع الخطوات المشار إليها اسرائيل في نقطة متقدمة على صعيد البحث النووي فحسب، بل شكلت بالنسبة إليها ورقة رابحة مكّنتها من توقيع اتفاق التعاون الفرنسي ـ الاسرائيلي في حقل الذرَّة في النصف الأول من سنة ١٩٥٣. وفي ضوء المعلومات المتوافرة عن الامكانات النووية لكل من اسرائيل وفرنسا في تلك الفترة، يمكن تبنّي الرأي القائل بأنّ التعاون الفرنسي ـ الاسرائيلي ما كان ليقوم لو لم تكن لدى كل طرف ما يستطيع تقديمه للآخر. وإن انجازات الاسرائيليين فيما يتعلق باستخراج واستخدام الماء الثقيل واليورانيوم وهما المادتان الأكثر لزوماً لأي مشروع نووي «جعل... الاتفاق مع اسرائيل جذاب للفرنسيين (وبالمقابل) أتاح لإسرائيل، أولاً، الحصول على ثروة من المواد والمعلومات التقنية، وثانياً تدريب العلماء والفنيين الاسرائيليين في منشآت أكثر تطوراً وتعقيداً من منشآتها... وبكلمة أخرى... هيأ التعاون فرصة السير نحو برنامج متقدم نسبياً بخطى اسرع من معظم البلدان الأخرى»(٤٥).

أمّا الاتفاقية الثانية فقد وقعت في تموز/ يوليو ١٩٥٥ مع الولايات المتحدة: «وقد نصت على تبادل واسع للمعلومات المتعلقة بمفاعلات البحث الذري واستعمالها، وعلى مدّ اسرائيل بستة كيلوغرامات من اليورانيوم ٢٣٥ المخصب بنسبة ٢٠ في المائة، وأُعطيت إسرائيل في الوقت نفسه حق شراء مفاعل صغير للبحث الذري من صنع الولايات المتحدة مع مساهمة أمريكية (في) ثمنه، وقدمت مكتبة فنية تحتوي على ٦٥٠٠ تقرير عن البحث والتطوير الذريين من تقارير لجنة الطاقة الذرية الأمريكية ونحو ٤٥ مجلّداً عن النظرية النووية وخلاصات لتقارير ومقالات»(٤٦).

«وبموجب الاتفاق السابق حصل حوالي ٨٠ اسرائيلياً على فرصة الاشتراك في دورات دراسة أشرفت عليها لجنة الطاقة الذرية الأمريكية أو زيارة منشآت مختلفة تابعة للجنة الطاقة الذرية الامريكية. لكن الانجاز الأهم كان إسهام الولايات المتحدة الامريكية في إقامة مفاعل ناحل سوريك الذي كانت طاقته في الأصل ألف كيلووات، إلاّ أنه صمم لتصل طاقته إلى خمسة آلاف كيلووات. وقد انتهى العمل به في أيار/ مايو ١٩٦٠ وبدأ المفاعل عمله في ١٦ حزيران/ يونيو من السنة نفسها... ويعمل المفاعل بوقود هو مزيج من اليورانيوم المخصّب والألمنيوم تقدمه الولايات المتحدة بموجب اتفاقية ١٩٥٥ التي نصت على تزويد اسرائيل بستة كيلوغرامات من اليورانيوم ٢٣٥ المخصّب بنسبة ٢٠ في المائة».

وقد عدلت الاتفاقية في ١٩٥٩ بحيث أصبحت تنص على زيادة درجة تخصيب اليورانيوم المقدم لاسرائيل إلى درجة ٩٠ في المائة، كما زيدت الكمية المقدمة إلى عشرة كيلوغرامات. وكذلك تضمن التعديل ضمانات حراسة شاملة فضلاً عن نصّ يعبّر عن الاهتمام

---

(٤٥) جابر، المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤ نقلاً عن: *New York Times*, 1/9/1955

انظر أيضاً: أسعد عبد الرحمن، **المساعدات الامريكية والألمانية الغربية لاسرائيل**، سلسلة حقائق وأرقام، ٦ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ٤٥، وغرين، **الانحياز: علاقات أميركا السرية بإسرائيل**، ص ١٣١.

بتحويل مبكر لهذه الحراسة (المراقبة) إلى وكالة الطاقة الذرية الدولية. وقد حدث ذلك في سنة ١٩٦٤ موعد تجديد الاتفاقية الامريكية ـ الاسرائيلية. وبعد أخذٍ وردّ طويلين وافقت اسرائيل على قيام وكالة الطاقة الذرية الدولية بالمراقبة، ووقعت الاتفاقية بينهما سنة ١٩٦٥. بعد ذلك بسنة واحدة وقعت اتفاقية جديدة عدلت الاتفاقية القديمة ووسعتها إذ نصت على تقديم ٤٠ كغم يورانيوم بدلاً من عشرة كيلوغرامات وزيادة نسبة التخصيب إلى أكثر من ٩٠ بالمائة. ويضاف إلى هذا موافقة أمريكا على النظر في بناء مشترك لمعمل كبير لتحلية مياه البحر بالطاقة النووية في اسرائيل[٤٧].

ومع أن حجم وطريقة عمل الوقود المستخدم في مفاعل ناحل سوريك يعزّزان، ولو بشكل غير قاطع، الرأي القائل بأن اسرائيل لن تستطيع الحصول من مفاعل ناحل سوريك على المواد الضرورية لصناعة أسلحة ذرية، فإن «قيمة مفاعل ناحل سوريك، من وجهة نظر عسكرية، كونه مركزاً لتدريب العلماء والفنيين، وللبحث النووي وتطويره»[٤٨]. خصوصاً وان جهود اسرائيل في هذا المجال لم تنحصر في المفاعل المذكور، الذي لم يكن إلا جزءاً بسيطاً، مع أنه مهمّ من نشاطات أخرى مكمّلة.

وفضلاً عن جهود اسرائيل نفسها، حظيت اسرائيل من الخارج على خبرات مهمة جداً، لعلّ أبرزها كان من المانيا الاتحادية التي طورت طريقة أبسط وأقل كلفة لتخصيب اليورانيوم ٢٣٥ بشكل يسمح باستخدامه في الأسلحة النووية. وكذلك مساعدة بريطانيا لاسرائيل على بناء ما يسمى «المختبرات الحامية... لإجراء الأبحاث على المواد الاشعاعية التي ينتجها المفاعل وتداولها»[٤٩]. وعلى الأهمية الذاتية لهذه الخبرات أو المنشآت فإنّ قيمتها الفعلية تنبع من تكاملها مع الجهود الأخرى التي كان يضطلع بها مركز «ديمونا».

على أرضية التعاون الفرنسي ـ الاسرائيلي في المجال النووي تم التوصل بين الطرفين سنة ١٩٥٧ إلى اتفاق لبناء مفاعل نووي عرف باسم مفاعل «ديمونا»، الذي تبلغ طاقته ٢٤ ألف كيلووات حراري، مقابل ٥ آلاف كيلووات هي طاقة مفاعل ناحل سوريك. فضلاً عن ذلك وعن اختلافات فنية جوهرية أخرى، يتميز مفاعل ديمونا بأنه لا يخضع لأي رقابة فرنسية، على عكس مفاعل ناحل سوريك. جدير بالذكر أنّ البرنامج الفرنسي لصناعة سلاح نووي الذي كان جارياً على قدم وساق كان قد انتهى إلى النجاح في الفترة نفسها التي كان العمل على انشاء مفاعل ديمونا خلالها قائماً[٥٠].

---

(٤٧) انظر: جابر، المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٠؛ عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٦، وغرين، المصدر نفسه، ص ١٣٠ و١٣٥.

(٤٨) جابر، المصدر نفسه، ص ٤١.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٥٠) غرين، الانحياز: علاقات أميركا السرية باسرائيل، ص ١٣٢.

ولعله من قبيل تكرار المسائل المعروفة أن نشير إلى أن مفاعل ديمونا خصوصاً والجهود الاسرائيلية في مجال البحث عموماً، كانت ذات استهدافات أمنية لا شك حولها. وقد تختلف الآراء حول عدد القنابل الذرية التي تملكها اسرائيل أو تستطيع انتاجها، وعما إذا كانت قد قامت فعلاً بتركيب هذه القنابل أم لا، ولكن المسألة التي لا خلاف حولها هي أن التكنولوجيا النووية العسكرية في متناول يد اسرائيل، وأن تصنيع أو عدم تصنيع قنبلة ذرية هو رهن القرار السياسي بذلك.

وإذ نتبنى الحد الأقصى من الاستنتاجات السابقة، فلأكثر من اعتبار، ليس أقلها أن محفزات اسرائيل لامتلاك الخيار النووي لم تتبدل، سواء لناحية الاعتبار الاستراتيجي الكامن وراء ذلك الخيار، أو لناحية الشروط المادية التي تكفل لها تحقيقه. فهي لم تدّخر جهداً لحشد إمكاناتها في الداخل، ومن جانب ثانٍ حاولت بنجاح تجاوز أي عقبات قد توضع في طريق حصولها على ما تحتاج إليه من الخارج. وإذا كانت فرنسا قد وضعت كل امكاناتها تحت تصرف اسرائيل، فإن دور الولايات المتحدة كان شبيها في الجوهر وإن اختلف في الشكل.

صحيح أنّ ما قدمته الولايات المتحدة رسمياً لاسرائيل كان مهمّاً جداً وعلى مختلف الصعد ولكن ذلك لا يقلل من أهمية ما كان يجري بموازاة ذلك من جهد غير رسمي هدفه التحايل على القوانين الامريكية الصريحة بهذا الشأن. فبالتزامن مع بدء فرنسا بناء مفاعل ديمونا (١٩٥٧) أقيمت في بنسلفانيا بالولايات المتحدة الامريكية شركة «المواد والمعدات النووية» وكان الهدف المعلن للشركة في قوانين انشائها: «انتاج وبيع وتصليح ومتاجرة واجراء البحوث المتعلقة بأنواع الملكيات الخاصة كافة، بما في ذلك ـ من دون حصر ـ وقود المفاعلات النووية»[٥١].

بقي أن نشير إلى أن مؤسسي الشركة الثلاثة سبق لهم العمل في لجنة الطاقة الذرية الامريكية، واحدهم زلمان شابيرو، كما يدل اسمه كان يهودياً امريكياً، وعمل لمدة سبع سنين في معمل تابع للجنة[٥٢]. وبحكم طبيعة عمل الشركة وصفة مؤسسيها، كانت تحصل على تقارير من «النوع الذي يجب اتلافه بعد قراءته»[٥٣] وعلى عقود لمعالجة الوقود النووي لاستخراج المادة النووية التي يجب أن تعاد بعد ذلك إلى لجنة الطاقة الذرية الأمريكية[٥٤].

ودون دخول في تفاصيل حول ملابسات عمل الشركة، والتحقيقات التي قامت بها لجنة الطاقة الذرية الأمريكية، فإن الحصيلة كانت أن الشركة المذكورة وعلى مدى ست سنوات سربت إلى اسرائيل ما كانت تحصل عليه من وثائق، فضلاً عن اختفاء «مئات الباوندات من

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

اليورانيوم الغني الصالح للأسلحة»[٥٥]. وتقدر الكمية التي «اعتبرت مفقودة ولم تستطع الشركة تحديد مصيرها»[٥٦] «ما بين ١٧٨ و٢٧٠ كيلوغراماً من اليورانيوم الغني»[٥٧]. لادراك أهمية الكمية، نعيد التذكير بأنّ ما قدمته الولايات المتحدة من يورانيوم، رسمياً بناء للاتفاق الأول مع اسرائيل في ١٩٥٥ كان عبارة عن ستة كيلوغرامات رفعت إلى عشرة كيلوغرامات بموجب اتفاق ١٩٥٩ وإلى ٤٠ كيلوغراماً بناء على اتفاقية ١٩٦٦[٥٨].

بقي أن نشير أيضاً إلى أن مكافأة لجنة الطاقة الذرية الامريكية للشركة المذكورة على اهمالها كان «ان عادت هذه اللجنة فاختارت الشركة لمنحها أكبر عقد على الاطلاق لمعالجة البلوتونيوم حصلت عليه أية شركة امريكية خاصة»[٥٩]. وقبل هذا بقليل، كان أحد اعضاء فريق التفتيش التابع للجنة الحكومية قد ترك منصبه والتحق بالشركة. الأطرف من ذلك، أنه اشترك ولمرة واحدة على الأقل في اجتماع للجنة المذكورة بوصفه أحد أعضاء فريق التفتيش على الشركة التي كان قد صار في عداد موظفيها![٦٠].

ولكن هل هذا هو كل شيء؟ قطعاً لا. فما إن بدأ أمر شركة المواد والمعدات النووية يصبح مكشوفا أكثر مما يجب، ولربما في سنة ١٩٦٣ تحديداً «بدأت شركة صغيرة قرب بتسبرغ بتحويل اليورانيوم الغني إلى اسرائيل»[٦١]. على أي حال، وإن كان ما تقدم لا يغطي بالضرورة جميع الأشكال والأساليب الملتوية التي لجأت إليها اسرائيل للحصول على ما تحتاجه من مصادر نووية عبر طرق غير شرعية، فإنه يصح دليلاً على أن ذلك النشاط ما كان ليتم لولا تواطؤ الجهات الامريكية، بغضّ النظر عن طبيعة التواطؤ وحجمه والجهة التي سمحت به.

خلاصة القول إن اسرائيل قد تمكّنت من توفير مستلزمات خيارها بامتلاك التكنولوجيا النووية، وقد اجتمعت لديها الرغبة والقدرة، بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد تضافر الداخل والخارج في توفير المستلزمات المطلوبة من خبرة وموادّ، سواء بصيغة قانونية أو غير قانونية، بحجة الاستخدام السلمي أو الحربي. كل ذلك في عمل بعيد المدى، متناسق الحلقات والأبعاد.

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٣٨.
(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٤٩.
(٥٧) المصدر نفسه.
(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٤١.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٤٩.
(٦٠) المصدر نفسه.
(٦١) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

٢ ـ استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء وتحلية المياه

كان الموضوع قيد البحث محل اهتمام اسرائيل منذ ثلاثة عقود من الزمن على الأقل. وثمة اشارات قوية على أن اسرائيل كانت تعلّق منذ ١٩٥٥ آمالاً كبيرة على تحقيق نجاح في هذا المجال. وفي ضوء البيانات المتوافرة، فإن جهود اسرائيل الجدية على هذا الصعيد بدأت في منتصف الستينات، وهي الفترة التي تقاطعت بها جملة عوامل دفعت بالهدف المذكور إلى موقع الأولوية. وهذه العوامل هي:

ـ وصول جهود اسرائيل النووية الى نقطة متقدمة جداً، سواء لناحية البنية التحتية والعلمية والبشرية التي وفرتها في الداخل، أو لناحية العلاقة الوثيقة التي أقامتها مع الخارج، بغضّ النظر عن صيغتها. وفّر لها هذا الوضع جملة مسائل كانت تدفع برمّتها صوب إبداء مزيد من الاهتمام بالمجالات المدنية. وإن كان من صعوبة للتوفيق بين متطلبات الأمن والتنمية المدنية في السابق، فقد أصبح بإمكانها بعد عقد كثيف من النشاط في المجال النووي تخصيص كل جانب بما يحتاج إليه من جهد وموارد.

ـ ترتب على نمو عدد السكان، والتوسع الاقتصادي افقياً ونوعياً، تزايد الحاجة لمصادر الطاقة وللمياه، خصوصاً وان استغلال اسرائيل لمصادر المياه كان قد قارب حدوده القصوى. من جانب ثانٍ، فإن التوسع الصناعي الذي شهدته، خصوصاً في النصف الأول من الستينات، كان يعني طلباً متزايداً على الطاقة. وقد كان الحل الأنسب من وجهة نظر اسرائيل اعتماد الطاقة النووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه في آن معاً.

ـ الصراع الحاد الذي عرفته الحياة السياسية في اسرائيل خلال الستينات الذي، وإن اتخذ عنواناً له الخلاف بين بن غوريون وخصومه، كان في الجوهر اعادة تنظيم للعلاقة بين المدنيين والعسكريين الذين طالما القوا بظلهم على الحياة السياسية في اسرائيل لأسباب شتّى. فخلال المدة المنصرمة نمت البنية التحتية بشكل لم يعد يتناسب والطريقة السابقة في ادارة الدولة حيث كانت المؤسسة الأمنية، ربما، أكبر من الدولة نفسها. في الستينات انقلب المدنيون على العسكريين، وبدلاً من اسرائيل، الجيش الذي له دولة، أصبحت اسرائيل دولة لها جيش.

على أرضية التحولات السابقة أصبح الجهاز الأمني ومشاريعه مستوعباً أكثر فأكثر من قبل الدولة ومخططاتها الشاملة. وما تقدم، لا يعني تراجع الأهداف أو المشاريع الأمنية، قدر ما يعني حصول الجوانب والاعتبارات المدنية على أولوية مناسبة. في هذا السياق يمكننا أن نضع التبدل الذي طرأ على البنية التنظيمية للبحث العلمي عموماً والبحث العلمي في المجال النووي خصوصاً. ففي سنة ١٩٦٥ أُلّفت «لجنة وزارية للشؤون العلمية والتكنولوجية» وبناء على

توصياتها عُيِّنت سنة ١٩٦٦ «لجنة تنظيم البحوث الحكومية وادارتها»[٦٢].

شملت عملية اعادة التنظيم، لجنة الطاقة الذرية التي أصبحت تابعة لرئاسة الوزراء، ورفع عدد اعضائها إلى سبعة عشر عضواً يعينهم رئيس الوزراء شخصياً. . . وتتألف اللجنة من أربع لجان فرعية استشارية هي: لجنة الأبحاث، لجنة التربية وتدريب الطاقة البشرية، لجنة الكهرباء والماء، ولجنة استعمال النظائر المشعّة. . . أما مديرها العام فهو البروفسور اسرائيل دوستروفسكي[٦٣]. وفي هذه الحال فإنّ اعادة التنظيم محل الحديث، كانت عملية شاملة مست المجال العلمي ككل، بما فيه مجال البحث النووي، وبكلمة أخرى «إن السياسة النووية أصبحت أحسن اندماجاً في تخطيط البلد السياسي ـ العسكري»[٦٤].

في ذلك الوقت ـ ١٩٦٦ ـ «كان رئيس الوزارة مسؤولاً مباشرة عن المفاوضات مع الولايات المتحدة حول تحلية مياه البحر بالطاقة النووية. . . أهم المشاريع الطويلة المدى في الحقل الذري»[٦٥]. جدير بالذكر أن رئيس الوزراء كان ومنذ ١٩٦٤ مسؤولاً مباشرة عن مشروع تحلية المياه، وقد حظي باستعداد الولايات المتحدة للمساعدة في بناء مثل هذا المصنع. . . وخلال زيارة أشكول لواشنطن في أيار/ مايو ١٩٦٤، قررت الحكومتان أن ترعيا معاً ماعرف لاحقاً بـ «دراسة كايزر» نسبة للشركة التي كلفت بإعداد دراسة لصالح الهيئة الامريكية ـ الاسرائيلية المشتركة المنبثقة عن اجتماع أشكول ـ جونسون سنة ١٩٦٤ بعنوان: «دراسة الامكانات الهندسية والاقتصادية لمصنع اسرائيلي ثنائي الغرض ينتج القوة الكهربائية ويقوم بتحلية الماء»[٦٦].

«أظهرت الدراسة أنّ الممكن تقنياً إنشاء مصنع ثنائي الغرض طاقته الانتاجية ٢٠٠ ميغاواط من القوة الكهربائية القابلة للبيع و١٠٠ مليون غالون يومياً من الماء الذي نزعت ملوحته. . . وقد وضعت في سنة ١٩٦٧ خطط اضافية لزيادة انتاج القوة الكهربائية إلى ٣٠٠ ميغاواط»[٦٧].

منذ ذلك الحين بدأ المشروع يأخذ أبعاداً اقتصادية سياسية متعددة. فمن ناحية، كانت مساعدة الولايات المتحدة الاقتصادية والفنية، ضرورة لا غنى عنها، ومن ناحية أخرى بدأت الولايات المتحدة في التلكؤ بسبب «عدم استجابة اسرائيل للاصرار الأمريكي على وضع برنامجها النووي تحت المراقبة الفعلية، مقابل مساعدتها على المصنع الثنائي الغرض المقترح»[٦٨]. بقي أن نشير إلى أن اسرائيل، وبفعل مترتبات حرب ١٩٦٧، أصبحت في وضع تفاوضي أفضل لناحية ما

---

(٦٢) العلم والتكنولوجيا في اسرائيل، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، ص ٥.
(٦٣) انظر: جابر، **الأسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل**، ص ٦٣.
(٦٤) المصدر نفسه، ص ٦٠.
(٦٥) المصدر نفسه.
(٦٦) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١.
(٦٧) المصدر نفسه، ص ٧٢.
(٦٨) المصدر نفسه، ص ٧٤.

توافر لها من مصادر مائية ونفطية جديدة في المناطق المحتلة ١٩٦٧، وتبعاً لذلك فقط خف، ولو مؤقتاً، ضغط حاجتها للمفاعلات الثنائية.

وبقيت المشكلة نفسها في العهود اللاحقة: ربط المساهمة الامريكية في المفاعلات الثنائية بانضمام اسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. هذا الشرط خرق مرتين: الأولى في الأيام الأخيرة لحكومة جونسون الذي تقدم في نهاية عهده، وبكلمة أدق، الأيام الأخيرة، منه، بمشروع قرار للكونغرس، يطلب منه تفويض حكومة الولايات المتحدة بتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية لاقامة المفاعل ثنائي الغرض دون أن يشترط انضمام اسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولقد أوقف نيكسون بعد وصوله للسلطة، المشروع المقترح(٦٩).

تكرر الأمر نفسه مع نيكسون الذي عاد فوافق في الفترة الأخيرة من ولايته على ما سبق أن وافق عليه جونسون. ولكن هذا الاتفاق جمد من قبل ادارة كارتر التي «قيدت تصدير التكنولوجيا النووية، ووضعت قيوداً مادية، مثل انضمام المستورد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والسيطرة الكاملة [عن طريق الرقابة المستمرة] على جميع المنشآت النووية للمستورد» وبالنسبة إلى اسرائيل «حتى على مفاعل ديمونة إلى غير ذلك»(٧٠).

في موازاة جهود اسرائيل مع الخارج، لم تتوقف يوماً الجهود المبذولة محلياً. فضلاً عن ذلك، ثمة دلائل قوية على أن اسرائيل لم تهمل امكانية الاعتماد على مصادر غير الولايات المتحدة لتنفيذ مشروع حيوي له أهمية من الدرجة الأولى بالنسبة إليها. وذلك نظراً إلى وضع الطاقة في اسرائيل، إذ ان ١٠٠ بالمائة تقريباً من مصادر الطاقة مستورد، وفي ضوء وضع المياه الصعب، إذ إن ١٠٠ بالمائة من الطاقة المائية مستخدم، «سنضطر إلى الاعتماد في المستقبل على مفاعلات طاقة نووية وتحلية مياه نووية... على ذلك، من المرجح أنه سيكون هناك حاجة إلى بناء نحو ثلث المحطات الجديدة وحتى نصفها كمحطات ثنائية الأغراض لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه. وكإعداد لهذه المرحلة يجري منذ اليوم في اسرائيل تصميم بناء وحدة تحلية مياه طاقتها ١٠ ملايين غالون يومياً حسب حديث أستاذ الهندسة النووية في التخنيون ورئيس دائرة الفيزياء النظرية والرياضيات التطبيقية في مركز البحوث النووية بناحل سوريك ورئيس الجمعية الاسرائيلية للعلوم النووية»(٧١).

وجد الموضوع قيد النقاش دفعة قوية في الاجتماع الذي عقده علماء الذرّة الاسرائيليون في بئر السبع، أواخر ١٩٨٠ الذي ترافق مع انتهاء عمل اللجنة التي شكّلتها اسرائيل، برئاسة عاموس حوريف رئيس جماعة التخنيون لدراسة الموضوع على الصعيد التنفيذي، لناحية اختبار

---

(٦٩) انظر: المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧٤.
(٧٠) انظر: العلم والتكنولوجيا في اسرائيل، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، ص ١٣٨.
(٧١) المصدر نفسه، ص ١٣٥ ـ ١٤٦.

المفاعل الأكثر ملاءمة لظروف اسرائيل واحتياجاتها، وعلى الأخص المفاضلة بين ثلاثة احتمالات: شراء مفاعل نووي من مصدر أمريكي، أو مفاعل نووي من تصميم كندي، والاحتمال الأخير كان تصنيع المفاعل محلياً. في هذه الحقبة، ساد الاعتقاد بـ «أن اسرائيل ستنتقل من عصر البحث النووي في مفاعلي ناحل سوريك وديمونا إلى العصر الصناعي النووي»(٧٢). تجدر الاشارة إلى أنه قد استبعد الاحتمال الثالث لأسباب فنية ومالية وزمنية(٧٣).

في هذه الفترة عادت الجهود الداخلية والخارجية للتضافر من جديد نظراً لوصول ريغان إلى السلطة والنقلة التي شهدتها العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية في عصره. ففي حين كانت الادارة السابقة تصر على ربط مساعدات الولايات المتحدة لإسرائيل في المجال قيد البحث بقبول اسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن «إدارة ريغان قررت اجراء تغيير جذري في هذه السياسة (و) الرئيس ريغان لم يعلن فقط تشجيعه لاقامة محطة ذرية جديدة لتوليد الطاقة، بل ذكر أيضاً أنه سيشجع اقامة مفاعلات متقدمة من نوع المفاعلات السريعة»(٧٤).

في هذا السياق يمكننا أن نضع ما كشف النقاب عنه، إبّان زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي للولايات المتحدة، لناحية «ان ادارة الرئيس ريغان أبلغت مسؤولين اسرائيليين استعدادها لتمويل اقامة خمسة مفاعلات نووية ثنائية الغرض: لتحلية المياه وانتاج الكهرباء. ويبلغ الحجم الاجمالي لهذه المشاريع ١٢ مليار دولار. وفي موازاة ذلك سيزيد الامريكيون حجم مساعداتهم المدنية لاسرائيل. ومن المتوقع أن يستغرق بناء هذه المفاعلات خمسة أعوام»(٧٥). جدير بالذكر أن الحديث المشار إليه كان في الربع الأول من العام ١٩٨١.

نجد مصداقية لما تقدم من مراقبة تطور المساعدات والقروض الامريكية المقدمة لاسرائيل، حيث يلاحظ حدوث قفزة هائلة على مستويين: الأول، الرقم المطلق لصافي المبالغ المقدمة الذي تطور من ٢١٠٥ إلى ٢٤٩٢ إلى ٢٩٨٤ إلى ٣٧٦٥ مليون دولار للأعوام ١٩٨٢ و١٩٨٣ و١٩٨٤ و١٩٨٥ على التوالي؛ الثاني، نسبة المبالغ المقدمة كمساعدات من اجمالي المبالغ المقدمة، التي تصاعدت خلال السنوات المذكورة من ٥٣ بالمائة إلى ٥٩ بالمائة إلى ٧١ بالمائة إلى ١٠٠ بالمائة(٧٦).

جدير بالذكر أن مصطلح مفاعل نووي يحمل مضموناً واسعاً جداً، فقد يعني مفاعلاً ضخماً يكفي ما يولده من طاقة كهربائية بلداً بأكمله أو مدينة كبيرة، وقد يعني ذلك النوع المستخدم في السفن والغواصات النووية... الخ من الأنواع المختلفة، سواء لناحية الحجم

---

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٣٨.
(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٣٥ ـ ١٤٦.
(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٤١.
(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٤٢.
(٧٦) النسب مستخرجة من الفصل السادس، الجدول رقم (٦ ـ ٣).

والطاقة، أو لناحية الوقود المستخدم وطريقة التبريد. وفوق هذا وذاك، المدة اللازمة لبناء المفاعل، وهي مسألة تخضع لجملة اعتبارات منها: الدراسات التمهيدية، البنية التحتية والبشرية المطلوبة، الخبرة في المجال المحدد، حداثة المفاعل، والموارد المالية.

ومهما كانت العوامل المشار إليها ملائمة، كما هو الحال في اسرائيل فـ «إن بناء مفاعل نووي يستغرق بين ٨ سنوات و١٠ سنوات» وفقاً لوجهة نظر البروفسور يفتاح[٧٧]. وهذا الحديث لا يستقيم وحديث آخر عن أن الولايات المتحدة ستموّل خمسة مفاعلات نووية ثنائية الغرض: لتحلية المياه وإنتاج الكهرباء، وأن المدة المتوقعة لبناء هذه المفاعلات هي خمسة اعوام[٧٨].

وعلى ما يبدو فإنّ المفاعل محل الحديث الأول، هو غير المفاعل محل الحديث الثاني. فالأول ضخم وذو طابع استراتيجي بعيد المدى ولا يتناقض مع النوع الثاني الذي سبق ذكره، أي «المفاعلات السريعة»، التي تلبّي الحاجات الآنيّة لإسرائيل دون أن يعني ذلك عدم إقامة المفاعل الضخم محل الحديث الأول. جدير بالذكر أن البروفسور يفتاح، الذي يلعب دوراً مهماً ورئيسياً على كل من الصعيد البحثي والتخطيطي والتنفيذي في المجال النووي الاسرائيلي هو الذي «ألّف كتاباً يعتبر مرجعاً في المفاعلات السريعة»[٧٩].

جدير بالذكر أيضاً أنه ومن بين جميع الأفكار التي يقوم عليها عمل المفاعلات النووية المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية، فإنّ فكرة عمل «المفاعلات السريعة» هي الأقرب إلى الفكرة المستخدمة في القنبلة النووية[٨٠].

٣ ـ اسرائيل والاستقلال في مجال التكنولوجيا النووية

لأكثر من اعتبار تحرص اسرائيل على إبقاء نشاطاتها في المجال النووي ضمن اقصى قدر ممكن من السرية ومن عدم الاعتماد على الخارج. وإذا كان من الصعب عليها، ولاعتبارات شتّى، الاستغناء عن معونة الخارج لبناء المفاعل، فقد سعت لأن يكون المفاعل محل الاختيار من النوع الذي يمكن تشغيله بواسطة موارد محلية. وفي الواقع، كان خيارها بين نموذجين: احدهما يعمل باليورانيوم المكثّف، والثاني باليورانيوم العادي، وإذا ما اعتمدت اسرائيل النموذج الأول، فهذا يعني أنها ستستورد اليورانيوم المخصب من الخارج. على ذلك فـ «إن محطة طاقة نووية تعمل باليورانيوم المكثف مرهونة بالاعتماد السياسي على الآخرين بصورة أو بأخرى»[٨١].

---

(٧٧) العلم والتكنولوجيا في اسرائيل، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، ص ١٤٠.
(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٤٣.
(٧٩) جابر، الأسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل، ص ٥٦.
(٨٠) المصدر نفسه، ص ٩٦.
(٨١) العلم والتكنولوجيا في اسرائيل، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، ص ١٤٣

وأمّا الأخذ بالنموذج الثاني أي بناء مفاعل يعمل باليورانيوم الطبيعي فإنه «يجعلك توفر على نفسك الاعتماد على ارادة مزوّدي اليورانيوم المكثف أو على عدم ارادتهم»[٨٢]. حسب تعبير رئيس فريق التخطيط لإقامة محطة نووية في شركة الكهرباء الإسرائيلية.

بدء استخراج اليورانيوم على نطاق واسع من الفوسفات: أمّا البروفسور يفتاح سالف الذكر فيرى بأنه «لدى إقامة محطّات نووية في اسرائيل لا بد من دراسة ما يمكن أن يكون عليه العنصر الاسرائيلي في تصميم الأجهزة وبنائها وتجهيزها من الناحيتين التقنية والاقتصادية. والمقصود زيادة هذا العنصر ـ قدر الإمكان ـ من دون التخلي عن المصداقية والسلامة ومستوى النوعية والتقيد بالجدول الزمني. ينبغي العمل لجعل هذا العنصر يشكّل ٦٠٪ من التكلفة الشاملة بالنسبة إلى أول محطة طاقة نووية. وبعد استيراد أول شحنة من الوقود النووي، فإن انتاج الوقود الذي يقوم على ما يبدو على فلورايد اليورانيوم المكثف يجب أن يتم في البلد»[٨٣].

لذا، ووفقاً للمصدر نفسه فإن «استخراج اليورانيوم من الفوسفات في روتـام» هو أحـد «خمسة مشاريع هندسية كبرى تتعلق بالطاقة» وتواجهها اسرائيل[٨٤]. بعدٍ ذلك بحوالى شهرين أي في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٨١ صرّح المدير العام لشركة النقب للفوسفات قائلاً «سيتم البدء في المستقبل القريب بانتاج اليورانيوم في منشآت تقام في سهل روتام جنوبي شرقي بئر السبع، وسيوفر اليورانيوم الذي يُزمَع إنتاجه من مواد خام مرافقة لأملاح الفوسفات، نصف كمية الوقود اللازمة لتشغيل محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية من الطراز الذي تخطط اسرائيل لبنائه... أما الطريقة التي سينتج اليورانيوم بواسطتها فمعروفة جيداً وتستخدم في عدد من الدول بما فيها الولايات المتحدة»[٨٥].

قفزة هائلة في استخراج الفوسفات: إنّ لهجة الحديث السابق القاطعة في مضمونها لناحية قرار استخراج اليورانيوم من الفوسفات، هي مائعة فيما يتعلّق بالمدى الزمني أو التوقيت المطلوب. وفي هذا المجال لن نستنتج الكثير استناداً إلى الأسلوب المعروف عن اسرائيل، إذ تعلن عادة بعد أن تكون قد قطعت شوطاً على الصعيد التطبيقي، بل سنستند إلى الوقائع العلمية الصالحة أكثر من غيرها لاستنتاجات صلبة. فمنذ ١٩٤٨ كانت اسرائيل قد جرّدت مصادرها من الفوسفات وما تحتوي عليه من يورانيوم. وفي السنوات الأولى من الخمسينات (قبل ١٩٥٣) كانت قد طورت طريقة جديدة لمعالجة خام اليورانيوم المنخفض المرتبة كالفوسفات. ولقد كانت هذه المسألة أحد أبرز أسباب الاهتمام الفرنسي بالجهود الإسرائيلية في هذا المجال. جدير بالذكر أنه ومن بين ٢٤ طنّاً هي أول شحنة من معدن اليورانيوم حصلت عليها إسرائيل لتشغيل مفاعل ديمونا فإن ١٠ أطنان أنتجت محلياً من فوسفات البحر الميت[٨٦]. ورداً عن سؤال يمكن أن يُطرح لناحية دافع اسرائيل من وراء شراء اليورانيوم من الخارج وما يرافق ذلك من متاعب ما دامت تستطيع صنعه

---

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٨٦) انظر: جابر، **الأسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل**، ص ١٠٧.

محلياً، الجواب أن تكاليف الإنتاج سنة ١٩٦٣ كانت باهظة. «إنها تبلغ عشرة أضعاف سعر طن اليورانيوم في السوق العالمية»[٨٧]. يؤكد ما تقدم أن مشروع «روتام» بدأ من نقطة فنية متقدّمة جداً، تصلح إطاراً مناسباً لمراقبة التطور الذي لحق بإنتاج اسرائيل من مادة الفوسفات خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥، التي يدلّنا عليها الجدول رقم (٦ ـ ٢) التالي:

جدول رقم (٦ ـ ٢)

إنتاج اسرائيل من الفوسفات في الفترة، ١٩٧١ ـ ١٩٨٥

(آلاف الأطنان والنسب المئوية: ١٩٧٦ = ١٠٠)

السنة	حجم الانتاج		السنة	حجم الانتاج	
	النسبة	الكمية (ألف طن)		النسبة	الكمية (ألف طن)
١٩٧١	١٢٠	٧٦٤	١٩٨٠	٣٦١	٢٣٠٧
١٩٧٥	١٣٨	٨٨٢	١٩٨١	٣٠٠	١٩١٩
١٩٧٦	١٠٠	٦٣٩	١٩٨٢	٣٣٦	٢١٤٨
١٩٧٧	١٩٢	١٢٢٨	١٩٨٣	٣٠٨	١٩٦٦
١٩٧٨	٢٧٠	١٧٢٣	١٩٨٤	٣٢٣	٢٠٦٥
١٩٧٩	٣٢٦	٢٠٨٥	١٩٨٥	٣٤٤	٢١٩٥

المصادر:

- بالنسبة إلى العام ١٩٧١، انظر: Ibid., *1972*. p. 408.
- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧، انظر: Ibid., *1978*, p. 462.
- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠، انظر: Ibid., *1981*, p. 436.
- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٤، انظر: Ibid., *1985*, p. 441.
- بالنسبة إلى العام ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, p. 393.

يُظهر الجدول رقم (٦ ـ ٢) طبيعة المنعطف الذي دخله إنتاج اسرائيل من الفوسفات سنة ١٩٧٧، فمقابل تراجُع المنتج من الفوسفات سنة ١٩٧٦عن المستوى الذي كان عليه سنة ١٩٧١ (٨٤ بالمائة) تضاعف تقريباً خلال العام ١٩٧٧، وأمّا سنة ١٩٧٨ فبلغ حوالى ثلاثة أضعاف ما كان عليه سنة ١٩٧٦. وقد وصل أعلى معدل له سنة ١٩٨٠ إذ بلغ حوالى أربعة أضعاف ما كان عليه سنة ١٩٧٦. أمّا بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ فقد استقرّ الإنتاج السنوي على حوالى مليوني طن سنوياً.

إن قراءة سياسية لأحداث العامين ١٩٧٦ و١٩٧٧ ربما تقدم لنا التفسير الصحيح للمنعطف الذي حدث. وتقول المصادر الاسرائيلية: في تلك الاثناء انتخب جيمي كارتر رئيساً «ووعد ناخبيه

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

بتجميد إنتاج مفاعلات الطاقة النووية، فتوقف كل شيء»[٨٨]. ولهذا أصبح خيار اسرائيل الوحيد، في ضوء قرارها الحاسم بإقامة مفاعلات نووية، المضيّ قدماً بالاستناد إلى قدراتها الذاتية. في ضوء ما تقدم نستطيع أن نستنتج أن تاريخ بدء العمل في مشروع «روتام» لا يعود لتاريخ الحديث العلني المشار إليه آنفاً، بل إلى سنة ١٩٧٧، المنعطف الذي دخله إنتاج اسرائيل من الفوسفات.

وإذا كانت مستلزمات العمل في «روتام» تفسّر ما حدث بعد ١٩٨١، فليس من سبب مختلف يمكن أن يفسر ما حدث من قفزة بين ١٩٧٧ و١٩٨٠. وفي ضوء انتاج اسرائيل من الفوسفات سنة ١٩٧٦ باعتباره يمثل حاجة اسرائيل من هذه المادة لأغراض مدنيّة، فإننا نستطيع الافتراض بأنّ ما زاد عن ذلك من انتاج الفوسفات في السنوات ١٩٧٧ وصاعداً استخدم في استخراج اليورانيوم.

لكن ماذا عن كلفة اليورانيوم المنتج في اسرائيل، التي بلغت سنة ١٩٦٣ عشرة أضعاف سعر طن اليورانيوم في السوق العالمية؟ كان ذلك سنة ١٩٦٣، فوفقاً للمصدر نفسه «لا ريب أن البحث المستمر منذ ذلك الوقت، في بلد لديه علماء كثيرون قد أدى إلى تحسينات خفضت تلك التكاليف الباهظة ... ثم إن للاقتصاد في التكاليف بزيادة الانتاج علاقة بهذا الأمر، لأنه كلما زاد انتاج اليورانيوم نقصت كلفة الطن منه. وتتضح أهمية وجود مورد كبير من الوقود أيضاً في علاقته بتوسع البرنامج النووي في النهاية، ذلك التوسع الذي يجب أن نتوقعه إذا تم الاختيار العسكري أو إذا تقرر استعمال القوة الذرية للأغراض الصناعية»[٨٩].

وحين يتعلق الأمر بإسرائيل، فإن الحديث عن الكلفة والمردود لا يجوز أن يدور على المستوى الاقتصادي فقط، وبمعزل عن البعد الأمني والسياسي للموضوع. فاليورانيوم لا يتحول بعد استخدامه كوقود في مفاعلات انتاج الطاقة إلى مادة عديمة القيمة، بل إلى مخزون له قيمة عسكرية خطيرة. وهذا المخزون عبارة عن عنصر غير موجود في الطبيعة ولكنه ينتج عن احتراق اليورانيوم الطبيعي في المفاعل ويسمى «البلوتونيوم ٢٣٩»، عصب أي سلاح نووي.

إنّ ما يهمنا من مجمل النقطة قيد البحث هو إمكانية «الحصول على مخزون من البلوتونيوم كمنتوج جانبي من محطات إنتاج القوة الكهربائية التي تحتاج إليها اسرائيل حاجة شديدة بغضّ النظر عن الاعتبارات العسكرية، وذلك من أجل توفير الطاقة الكهربائية لصناعتها والماء للتطوير والزراعة»[٩٠]. وبالمعنى المشار إليه فإن مشاريع اسرائيل لاستخدام الطاقة النووية سلمياً، في أحد وجوهها، ليست إلا نافذة تعود منها ثانية إلى برنامجها الأصلي: امتلاك سلاح ذري.

في فصول لاحقة سنحاول البحث عن حقيقة جهود اسرائيل لتملّك مزيد من الأسلحة النووية، من خلال البحث في مقدار تطور خطواتها على صعيد استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء وتحلية المياه، وهذا مبرر كافٍ للقيام بقراءة متأنيّة لأي تطورات ملفتة للنظر شهدها قطاعا الكهرباء والماء في اسرائيل.

---

(٨٨) العلم والتكنولوجيا في اسرائيل، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، ص ١٤٤.

(٨٩) جابر، المصدر نفسه، ص١٠٩ و١١٨.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٩٢.

الفصل السابع

قطاع الكهرباء

لا خلاف على أهمية الكهرباء في حياة أي بلد، كما أنه لا خلاف أيضاً على الدلالات العميقة لتدني أو ارتفاع مستوى الاستهلاك من الكهرباء. فضلاً عن ذلك، فهذا القطاع هو نقطة تلاقي تطور أو تخلف مختلف مجالات الحياة. على أهمية ما تقدم، فإن لكلفة الطاقة المنتجة والمستهلكة أهميتها البالغة لما لها من أثر كبير في رفع كلفة انتاج السلع أو خفضها، مع ما لذلك من دور في تحديد القدرة التنافسية للسلع المنتجة. يأخذ هذا العامل في حالة اسرائيل اعتباراً زائداً، بسبب عمق اندماج اسرائيل في السوق الدولية وما يفرضه ذلك من ضرورة العمل في ظل شروط وتكاليف إنتاج غير بعيدة عن شروط انتاج السلع الأجنبية محل المنافسة وتكاليفها.

تكتسب الطاقة الكهربائية في اسرائيل أهمية اضافية نظراً لتقاطعها مع موضوع المياه، لناحية أن اسرائيل قد استثمرت تقريباً جميع المصادر المائية المتاحة لها، بما في ذلك مصادر المياه في المناطق المحتلة ١٩٦٧. ولا تنحصر المشكلة على هذا الصعيد في كلفة الانتاج فحسب، بل تمسّ العملية الانتاجية نفسها لناحية أن عنصر المياه، هو أحد العوامل التي لا غنى عنها في قطاع الزراعة، كما أن أهميته في شتى مجالات الحياة ليست محل خلاف. على ذلك، ليس أمام اسرائيل غير اللجوء إلى تحلية مياه البحر، وهذا مشروع يتوقف تنفيذه على توافر الطاقة بكلفة اقتصادية ملائمة.

أولاً: إنتاج الكهرباء

شهد قطاع الكهرباء في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ نمواً عالياً جداً تَمثّل في ارتفاع مقدار الكهرباء المنتجة والمباعة فعلا، من ٤٦٤ مليون كيلووات سنة ١٩٥٠ إلى ١٣ ملياراً و٥٩٦ مليون كيلووات سنة ١٩٨٥، أي أنها تضاعفت ٢٩ مرة. أما المتوسط السنوي بالنسبة إلى الفرد الواحد، فقد ارتفع من ٣٣٨,٦ كيلووات سنة ١٩٥٠ إلى ثلاثة آلاف و١٦٨ كيلووات سنة ١٩٨٥؛ أي أن

متوسط نصيب الفرد من الكهرباء كان سنة ١٩٨٥ أكثر من تسعة أضعاف متوسط نصيب الفرد في العام ١٩٥٠[١]. وجدير بالذكر أن معظم الزيادة محل الحديث تحققت في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥، وعلى الأخص سنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥.

استهلاك الكهرباء: يقدم متوسط استهلاك الكهرباء بالنسبة إلى الفرد الواحد صورة اجمالية عن حجم التطور الذي لحق بهذا القطاع، ولكنّ ذلك غير كافٍ لأنه لا يظهر كما يجب طبيعة التطور الذي حدث، فالمتوسطات الاجمالية هي في الواقع حصيلة متوسطات عدة يعكس بعضها تطوراً اجتماعياً والآخر له مدلول اقتصادي أو صناعي . . . الخ. تفاوت تطور متوسط استهلاك الكهرباء تبعاً لاختلاف القطاع المعني، ولو اعتبرنا عام ١٩٧٠ سنة أساس تكون الصورة سنة ١٩٨٥ قياساً بالعام ١٩٧٠ كالتالي:

١ ـ اجمالي الطاقة الكهربائية لاجمالي عدد السكان: ١٦٨ بالمائة.

٢ ـ الطاقة الكهربائية المستهلكة في القطاع المنزلي لعدد المشتركين: ١٥٠ بالمائة.

٣ ـ الطاقة الكهربائية المستهلكة في القطاع الصناعي للعمال الصناعيين: ١٨٥ بالمائة[٢].

يظهر ما تقدم أن وتيرة نمو قطاع الصناعة كانت أعلى من وتيرة نمو نصيب القطاع المنزلي. ومع ما لذلك من دلالات، فإنه لا يعكس تطور الوزن النسبي وحجم نصيب القطاعات المختلفة من الكهرباء الذي يظهره الجدول رقم (٧ ـ ١) التالي:

قطاع الصناعة هو أكبر مستهلك للطاقة الكهربائية في اسرائيل إذ بلغت حصته ٣٣ بالمائة من اجمالي الكهرباء المستهلكة سنة ١٩٨٥. ويليه في الأهمية القطاع المنزلي (٢٥ بالمائة) ثم قطاع التجارة (٢٢ بالمائة) وثم قطاع المياه (١٦ بالمائة) وأخيراً قطاع الزراعة (٤ بالمائة). وبشكل عام يمكن القول إن هنالك، ومنذ ١٩٧٠ قدر من الثبات في توزيع الكهرباء على القطاعات المختلفة، وكان نصيب قطاعات الزراعة والصناعة الأكثر استقراراً. أما المنحى الميلي الهابط فكان من نصيب القطاع المنزلي، في حين كان نصيب قطاع التجارة ذا منحى معاكس، وكان نصيب قطاع المياه هو الأكثر والأشد تذبذباً، وقد تميّز في الفترة الأولى بارتفاع نصيبه من اجمالي الطاقة الكهربائية، ثم هبط نصيبه وعاود الصعود ثانية في عملية مستمرة من الصعود والهبوط. ولقد نبع الاهتمام بنصيب قطاع المياه من الكهرباء من حساسية موضوع المياه وتقاطعه مع موضوعات أخرى سبق أن أشرنا إليها.

---

(١) النسب مستخرجة من: Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1986*, pp. 26 and 403.

(٢) الطاقة الانتاجية الفائضة مستخرجة من: Ibid., *1986*, p. 403.

جدول رقم (٧ ـ ١)

تطور نصيب القطاعات الاقتصادية المختلفة من الكهرباء المستهلكة في الفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥

السنة	كيلووات						نسب مئوية					
	الاجمالي	المنزلي	التجارة	الزراعة	الصناعة	المياه	الاجمالي	المنزلي	التجارة	الزراعة	الصناعة	المياه
١٩٥٠	٤٦٤		٢٠٦		١٤٠	١١٧	١٠٠		٤٤		٣٠	٢٥
١٩٦٠	١٨٥٧	٤٤٦	١٩٦		٦٦٩	٥٤٦	١٠٠	٢٤	١١		٣٦	٢٩
١٩٧٠	٥٦٩٧	١٤٤٨	٧٨٢	١٩٥	١٨٧٨	١٣٩٤	١٠٠	٢٥	١٤	٣	٣٣	٢٤
١٩٧٥	٨٢٥٥	٢٣٠٢	١٢٥٨	٣٠٩	٢٨٥٠	١٥٣٦	١٠٠	٢٨	١٥	٤	٣٤	١٩
١٩٧٦	٨٧٥٩	٢٤٧٠	١٣٦٦	٣٤٣	٣٠٣٠	١٥٤٩	١٠٠	٢٨	١٥	٣,٩	٣٤	١٨
١٩٧٧	٩٣٣١	٢٦٠٧	١٥٣٠	٣٧٢	٣٢٤٧	١٥٧٥	١٠٠	٢٨	١٦	٣,٩	٣٥	١٧
١٩٧٨	١٠١٧٩	٢٧٨٨	١٧٣٧	٤١٥	٣٥٧٢	١٦٦٧	١٠٠	٢٧	١٧	٤	٣٥	١٦
١٩٧٩	١٠٦٣٦	٢٨٤٦	١٨٩٩	٤٤٩	٣٧٤٥	١٦٩٧	١٠٠	٢٧	١٨	٤,٢	٣٥	١٦
١٩٨٠	١٠٧٩٦	٢٩٠٠	١٩٩٢	٤٥٣	٣٧٧٣	١٦٧٨	١٠٠	٢٧	١٨	٤	٣٥	١٦
١٩٨١	١١١٩١	٢٨٨٨	٢١٧٥	٤٦٨	٣٧٨٨	١٨٧٢	١٠٠	٢٦	١٩	٤	٣٤	١٧
١٩٨٢	١١٧٩٠	٣٠٩٩	٢٣٥٩	٥١١	٣٨٦٦	١٩٥٥	١٠٠	٢٦	٢٠	٤	٣٣	١٧
١٩٨٣	١٢٥٧٥	٣٣٥١	٢٦٨٢	٥٥٨	٤٠٧٩	١٩٠٥	١٠٠	٢٧	٢١	٤	٣٢	١٥
١٩٨٤	١٢٨٨٠	٣١٩١	٢٧٦٦	٥٥٦	٤٣٧٠	١٩٩٧	١٠٠	٢٥	٢١	٤	٣٤	١٦
١٩٨٥	١٣٥١٦	٣٣٣١	٢٩٧٩	٦٠٢	٤٤٠٦	٢١٩٧	١٠٠	٢٥	٢٢	٤	٣٣	١٦

ملاحظة : جميع النسب مستخرجة .

المصادر :

- البيانات الخاصة بالأعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٧٧،من: Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1978*, p. 473.
- البيانات الخاصة بالعامين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، من: Ibid., *1980*, p. 429.
- البيانات الخاصة بعام ١٩٨٠،من: Ibid., *1981*, p. 447.
- البيانات الخاصة بالعامين ١٩٨١ ـ ١٩٨٢،من: Ibid., *1983*, p. 483.

ولقد كان من اللافت للنظر ارتفاع حصة قطاع المياه من الكهرباء من ناحية المبدأ، إذ بلغت حوالى نصف حصة الصناعة وحوالى ثلثي حصة الاستهلاك المنزلي من الكهرباء سنة ١٩٨٥ . يستوقفنا كذلك حجم الزيادة التي لحقت بحصة المياه من الكهرباء في الفترة الأخيرة. فقد بلغت ٥١٩ مليون كيلووات في فترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ مقابل ١٤٢ مليون كيلووات في فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ و١٤٢ مليون كيلووات في فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ . جدير بالذكر أيضاً أن معظم الزيادة محلّ الحديث تمت خلال السنوات ١٩٨١ و١٩٨٤ و١٩٨٥ حيث زاد نصيب قطاع المياه بـ ١٩٤ و٩٢ و٢٠٠ مليون كيلووات وهو ما يساوي ٤٩ بالمائة و٣٠ بالمائة و٣١ بالمائـة من اجمالي الزيادة في استهلاك وانتاج الكهرباء خلال السنوات المذكورة على التوالي.

وإن كنا نلفت النظر إلى دلالات الأعوام ١٩٨١ و١٩٨٤ و١٩٨٥ لناحية أنها تمثل السنة الأولى والسنة الأخيرة من الفترة الرئاسية الأولى لريغان، والسنة الأولى من ولايته الثانية، فلا يفوتنا التذكير بالآمال التي علقتها اسرائيل على وعود وتعهدات ريغان بتوفير المساعدات المالية والفنية اللازمة لتمكين اسرائيل من المضي قدماً في مجال الحصول على مفاعلات نووية لتوليد الطاقة وتحلية مياه البحر. لكن، وقبل المضيّ في الاستنتاج، ثمة ضرورة لتناول نقطة مهمة هي مصادر توليد الطاقة كما تعلنها اسرائيل.

ثانياً: تطور مصادر توليد الطاقة في اسرائيل

تعترف اسرائيل بأربعة مصادر لتوليد الطاقة هي: النفط والفحم الحجري والغاز الطبيعي والشمس. ويلاحظ من خلال مقارنة الوزن النسبي لكل من المصادر الأربعة أن تبدلاً ملفتاً للنظر قد حدث خلال سنة ١٩٨٢ . وهذا التبدل ناتج عن اعتماد مصدر جـديد بـدل النفط لتوليـد الكهرباء.

ترتب على ما تقدم هبوط متدرج في نسبة اسهام الفيول أويل، وبالمقابل ارتفاع نسبة اسهام المصدر البديل (الجديد) الذي تقول الاحصاءات الاسرائيلية أنه الفحم الحجري. وفيما يلي يوضح الجدول رقم (٧ ـ ٢) تطور حجم اجمالي الوقود المستخدم ونسبـة اسهام النفط والفحم الحجري في توليد أهم مصادر الطاقة إلى الكهـرباء، مـع ملاحـظة أن كمية الفحم الحجري مقدّرة على أساس ما تعادله من أطنان نفطية.

يضعنا الجدول رقم (٧ ـ٢) في صورة التطور النوعي الذي شهـده إنتاج الكهـرباء في اسرائيل خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ ، وحيث أصبح الفحم مسؤولاً عن توليد أكثر من نصف الكهرباء المستهلكة في اسرائيل سنة ١٩٨٥ مقابل مسؤوليته عن أقل من الخمس سنة ١٩٨٢ وعن لا شيء تقريباً قبل ذلك. وعلى دلالات نسب الهبوط أو الارتفاع، فإن قيمتها تزداد إذ نضعها

جدول رقم (٧ ـ ٢)

إجمالي الوقود المستخدم في توليد الكهرباء ونسبة اسهام الفيول أويل والفحم

(آلاف الأطنان من النفط أو ما يعادلها)

السنة	الكميّات			نسب مئوية		
	الاجمالي	النفط	الفحم	الإجمالي	النفط	الفحم
١٩٨٢	٣١٣٤	٢٥٧٩	٥٥٥	١٠٠	٨٢	١٨
١٩٨٣	٣٣٠٢	٢٢٥٦	١٠٤٦	١٠٠	٦٨	٣٢
١٩٨٤	٣٤٤١	١٧٤٨	١٦٩٣	١٠٠	٥١	٤٩
١٩٨٥	٣٤٦٢	١٦١٥	١٨٤٧	١٠٠	٤٧	٥٣

ملاحظة: النسبة مستخرجة.

المصادر:

ـ بالنسبة إلى العام ١٩٨٢، انظر: Ibid., *1983*, pp. 480 and 483.

ـ بالنسبة إلى الفترة، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, pp. 400 and 403.

في سياق التطور الكبير الذي لحق بإنتاج الطاقة الكهربائية في اسرائيل، الذي زاد بين ١٩٨١ و١٩٨٥ مليارين و٣٢٥ مليون كيلووات جديد أي ٧, ٢٠ بالمائة.

في ضوء التبدل الذي طرأ، وعلى افتراض استمرار وتيرة الإحلال مستقبلاً على ما كانت عليه في الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥، فإننا نتوقع الاستغناء عن النفط كمصدر لتوليد الكهرباء في النصف الثاني من العقد الحالي. والحال هذه، سواء بالاستناد إلى الوضع السائد سنة ١٩٨٥ أو الوضع المتوقع مستقبلاً، فإننا نستطيع القول إننا أمام عملية نوعية مهمة جداً، سواء لناحية حجم ما تم أو لناحية المصدر البديل الذي جرى اعتماده، وفوق هذا وذاك كلفة المصدر الجديد لتوليد الكهرباء.

الاعتماد على مفاعلات تعمل بالفحم لم يقتصر على المفاعلات الجديدة المقامة بعد ١٩٨١ فحسب، بل شمل استبدال نسبة كبيرة جداً من المفاعلات القديمة أيضاً. لهذا، فنحن أمام عملية مركّبة، وجهها الأول تلبية زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية بعد ١٩٨١، ووجهها الثاني احتلال نسب متزايدة من الحاجات التي كانت تلبيها قبل ١٩٨٢ المفاعلات التي تعمل بالفيول أويل.

حصيلة ما تقدم هي أن الوضع سنة ١٩٨٥ بالمقارنة مع ١٩٨١ كان كالتالي: (١) لبّى الفحم الحجري الزيادة في الطلب المتحقّق بين ١٩٨١ و١٩٨٥ والبالغة مليارين و٣٢٥ مليون كيلووات؛(٢) إضافة إلى ذلك جرى انتاج ٤ مليارات و٥٧٨ مليون كيلووات أخرى بواسطة

الفحم، وهذه الكمية من الكهرباء تساوي ٤١ بالمائة من الطاقة الكهربائية المنتجة سنة ١٩٨١. بكلمة أخرى، أصبح الفحم الحجري بديلاً للنفط على صعيدين: الأول، تلبية الزيادة في الطلب؛ والثاني، احتلال مساحة متزايدة من الجزء الذي كان يشكله النفط في توليد الكهرباء سنة ١٩٨١. وعلى عكس أيّ استنتاج خاطىء يمكن الخروج به، فقد حدث ذلك دون أيّ ضغط على الطاقة الاحتياطية التي لم تقلّ في أي عام عن ١٠ بالمائة من اجمالي الطاقة الانتاجية[٣]. أي استنتاج يمكن أن نخرج به من وراء الحديث السابق الذي يشير إلى: (١) الإحلال الشامل للمفاعلات الجديدة مكان المفاعلات القديمة؛ (٢) النمو السنوي والمتدرج في الطاقة الاجمالية للمولّدات، بشكل سمح بوجود طاقة انتاجية فائضة بشكل متزايد رغم النمو الذي شهده انتاج واستهلاك الكهرباء خلال الفترة نفسها؟

يمكن القول في ضوء ما تقدم إن اسرائيل لم تبنِ محطة واحدة، أياً كان حجمها، ولمرة واحدة. لو كان الأمر كذلك، لتزايدت الطاقة الانتاجية القصوى مرة واحدة. وفي الوقت نفسه هبطت نسبة الاحتياط تدريجياً تبعاً لارتفاع نسبة التشغيل. على العكس من ذلك، فلقد قامت اسرائيل ببناء أكثر من محطة في أكثر من وقت وفي أكثر من مكان، وهو ما سمح بزيادة الطاقة الانتاجية وفي الوقت ذاته الاحتفاظ بنسبة الاحتياط نفسها التي كانت متوافرة دائماً، أي حوالى ١٠ بالمائة من الطاقة الانتاجية القصوى.

ينسجم ما تقدم مع ما شهده قطاع المياه في اسرائيل من زيادة كبيرة، سواء لناحية كمية المياه المنتجة أو لناحية زيادة نصيب هذا القطاع من الكهرباء المستهلكة خلال الفترة قيد البحث. وإذا كان من الصعب فهم الزيادة في كمية المياه بمعزل عن مشاريع إسرائيل لاستخدام التكنولوجيا في تحلية المياه، فمن المستحيل تحقيق ذلك دون توافر الطاقة الرخيصة بشكل يجعل استخدامها في تحلية المياه ذا جدوى اقتصادية. وفي هذه الحال فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: منذ متى كان استخراج الكهرباء أو الطاقة بالاعتماد على الفحم الحجري رخيصاً إلى درجة تسمح باستخدامه في تحلية المياه؟ هذا السؤال، الذي قد يكون الأكثر أهمية، لا بد أن يؤجَّل الجواب عنه قليلاً وحتى ننتهي من استكمال مناقشة بعض العناوين الضرورية.

١ ـ مصدر الطاقة: الفحم الحجري أم الطاقة النووية

فضلاً عن حجم التبدل فإنّ مصدر الطاقة البديل هو من الأهمية بحيث يستدعي التوقف ملياً، نظراً لأنه يعني عودة اسرائيل إلى عصر الفحم الحجري في توليد الكهرباء بدلاً من البقاء في عصر الفيول أويل أو التقدم صوب التكنولوجيا النووية. وما كنا لنتوقف أمام هذه المشكلة

---

(٣) Ibid., *1983*, p. 480.

لولا حجم العملية التي تمس قطاع الكهرباء مع ما له من أهمية في اسرائيل، والتناقض بين تراجع اسرائيل نحو الفحم الحجري وبين جميع المقدمات التي كانت تشير إلى ان اسرائيل تستعد جدياً وعلى مختلف الصعد لدخول عصر التكنولوجيا النووية.

إن الجواب عن أسئلة مطروحة هنا وهناك، لا بد أن يتم انطلاقاً من أن موضوع الكهرباء في اسرائيل يقع في نطاق السياسة العليا للدولة، وبالتالي لا يتحدد أمره في ضوء المعيار الاقتصادي فقط، بل انطلاقاً من اعتبارات أمنية وسياسية شتّى ايضاً. وبكلمة أخرى لا يتحدد الجواب حول هوية المصدر الجديد الذي اعتمدته اسرائيل في ضوء مؤشرات ودلائل تفصيلية مهمة فحسب، بل انطلاقاً من مسألة أكثر شمولاً وصلابة، وهي الاستراتيجية الشاملة للدولة، ومدى انسجام تطورات قطاع الكهرباء أو ما عداه مع تلك الاستراتيجية، وإذا كان اللجوء إلى حلول مؤقتة لا تنسجم والاستراتيجية المعمول بها لاعتبارات معينة، أمراً مسموحاً أو مفهوماً فإن هذا الافتراض غير وارد البتة بخاصة حين يمسّ معظم الطاقة الكهربائية في اسرائيل.

تتحدد سياسة اسرائيل تجاه موضوع الكهرباء انطلاقاً من الاعتبارات التالية: (١) المعايير الفنية التقليدية التي تأخذها أيّ دولة بعين الاعتبار؛ (٢) تقليل الاعتماد على الخارج خصوصاً فيما يتعلق بامدادات الوقود لضمان أكبر قدر من الاستقلالية لقطاع له أهمية قطاع الكهرباء؛ (٣) انسجام سياستها في مجال الكهرباء وتقاطعها مع توجهاتها الأمنية والاقتصادية العامة.

ولو وضعنا النقطة الأولى جانباً لأنها بديهية، فإنّ الجواب عن النقطة الثانية تحدد سابقاً، لناحية أن قدرة اسرائيل على توفير اليورانيوم من مصادرها الداخلية هي أفضل بما لا يقاس من قدرتها على توفير أيّ مصدر آخر من مصادر توليد الطاقة. ولا يفوتنا في هذا المجال، التذكير بجهود اسرائيل المتزايدة لانتاج اليورانيوم وتخصيبه محلياً. وبغضّ النظر عن الحدود التي بلغتها، يبقى المستقبل مفتوحاً أمامها بالكامل. ولعل النقطة الأخيرة هي الأهم، بل ربما هي العامل الحاسم.

تتقاطع جهود اسرائيل لاستخدام الطاقة النووية في المجالات المدنية مع جهود اخرى بذلتها سابقاً للحصول على سلاح نووي. وعلى هذا الصعيد لن تكتفي اسرائيل بتوظيف جهودها القديمة في المجال الأمني لمصلحة المجال المدني فحسب، بل سيُمكنها أيضاً إعادة استخدام جهودها «المدنية» من أجل مزيد من تطوير قدرتها العسكرية النووية. نعيد التذكير بأن استخدام الطاقة النووية في المجالين معاً لا يؤثر على توفير الجهود فقط، بل على خفض الكلفة أيضاً. من جانب آخر، يمكن لإسرائيل اتخاذ جهودها النووية ذات الطابع السلمي غطاءً ملائماً لجهودها في المجال الأمني الذي يستطيع، وكما سبق أن ذكرنا، المضي من النقطة التي وصلت إليها الجهود المدنية سواء فيما يتعلق بالأبحاث أو بالوقود (البلوتونيوم) الذي ليس إلا مرحلة ثانية، لمرحلة أولى هي احتراق اليورانيوم في المفاعلات النووية التي تستخدم لتوليد

الكهرباء وغيرها من المجالات ذات الطابع المدني الصرف.

وبالمعنى المشار إليه، فإن قبول الرأي القائل بتراجع اسرائيل إلى عصر استخدام الفحم الحجري لتوليد الكهرباء، يعني بدرجة أو بأخرى، قبولاً بالرأي القائل إن مشروع اسرائيل النووي ككلّ هو في طور التجميد، أو في أحسن الأحوال التباطؤ، وهو ما يتناقض تماماً مع أبسط أوليات الاستراتيجية الاسرائيلية. ومع تأكيدنا على العلاقة الوثيقة بين نشاط اسرائيل النووي في المجالين المدني والأمني، فإن ذلك لا يعني بالضرورة وجود علاقة طردية دائمة.

وفي حدود ما تقدم يسمح الكاتب لنفسه بالاستنتاج أن موقف اسرائيل على هذا الصعيد يتحدّد انطلاقاً من أنّ أيّ حديث حتى ولو كان عن الجانب المدني من مشروع اسرائيل النووي، لا بد أن يشكل حافزاً قوياً جداً للفت الأنظار أكثر فأكثر إلى مجمل مشروع اسرائيل النووي. واستطراداً، فإن اسرائيل إذ تتكتم على ما حققته في المجال المدني فلاعتبار يتعلق بجهودها النووية في المجال الأمني.

لا تقوم الاستنتاجات السابقة على أساس المحاكمة المنطقية للمسائل فحسب، بل استناداً إلى مؤشرات عامة تتعلق بالسياسة العليا لإسرائيل، ومؤشرات خاصة بالموضوع قيد البحث أيضاً. ومهما كانت عملية التمويه متقنة فذلك لا يمنع احتمال وقوع خطأ هنا أو هناك مما يسمح بلفت النظر إلى أن شيئاً جدياً يتم في الخفاء ولا يعلن عنه بطريقة صحيحة. نشير إلى هذا وفي الذهن الاضطراب الشديد الذي عرفته الاحصاءات الاسرائيلية الخاصة بالفترة والعنوان قيد البحث، وتحديداً منذ العام ١٩٨٢ الذي شهد عملية التحول نحو مصدر بديل للنفط من أجل توليد الطاقة الكهربائية.

٢ ـ التلاعب في الإحصاءات لإخفاء الواردات من اليورانيوم

بداية ثمة ضرورة للاشارة إلى بعض المسائل الفنية الاحصائية التي لا غنى عنها لتوضيح المسائل قيد النقاش. تتمتع الاحصاءات الاسرائيلية بدرجة عالية من الدقة والاتقان، وبالتالي فإنّ أي تلاعب عرضة للانكشاف بسهولة أكثر مما لو كان الأمر يتعلق باحصاءات غير متقنة ومليئة بالفوضى. ونظراً لأنها دورية، فمن السهل مراقبة أي تحوير، أو تبديل بأثر رجعي. وفي حال كهذا، ليس صعباً التمييز بين تعديلات طفيفة ومنطقية، وتعديلات جوهرية لا يمكن المرور عليها مرور الكرام.

وبما أن الاحصاءات الاسرائيلية شاملة، فهي تفسح في المجال لمراقبة قطاع معين من خلال تطور قطاع آخر. وعلى سبيل المثال، فإن توفير دليل نفي أو تأكيد على تطور الانتاجية، يكون من خلال مراقبة تطور الاستهلاك الداخلي أو تطور الميزان التجاري. كما أن زيادة وزن الصناعة أو تراجعه كقطاع اقتصادي داخلي، لا بد أن ينعكس على تركيب الصادرات أو

الواردات. وفي الحالة قيد البحث، فإن الحديث عن تحول نحو الفحم الحجري في توليد الكهرباء، يدفعنا فوراً إلى البحث عن الفحم الحجري في الصناعة الاستخراجية وإن لم نجده ففي الواردات من مصادر الطاقة. وإذ يقال إنها استوردت في هذه السنة أو تلك مئات الآلاف من الأطنان الإضافية، فإننا نفترض أن نجد تعبيراً لذلك في حركة الشحن، سواء لناحية التطور الذي لحق بحجم الشحنات أو عدد السفن.

ثمة مسائل فنية تتعلّق بتصنيف البيانات المختلفة. وما يهمنا منها هو الواردات من مصادر الطاقة القابلة للاستيراد والتي هي: (١) اليورانيوم؛ (٢) الفحم الحجري؛ (٣) النفط؛ (٤) الغاز؛ (٥) الطاقة الكهربائية - ربط شبكة البلد المعني بشبكة بلد آخر مجاور؛ (٦) الخشب. ولو استبعدنا المصدرين الأخيرين، فإن المصادر الأربعة الأولى هي ما تستورده اسرائيل من الخارج. ونظراً لحساسية البند الأول، فإن التصنيف الموضوع من قبل الأمم المتحدة للتجارة الخارجية، لا يشير إليه وإن كان يسمح باستخراجه.

تقسم الواردات إلى مجموعة من الأبواب الرئيسية، كما يقسم كل باب إلى مجموعة من البنود الفرعية بحسب الواردات المختلفة، والتي تصنّف تحت باب واحد. ويحمل الباب الخاص بإجمالي الواردات من مصادر الطاقة رقم (٣). وأما بنوده التفصيلية فهي: ٣:١ مغفل، ٣:٢ فحم حجري، ٣:٣ نفط، ٣:٤ غاز. وفي هذه الحال فإن معرفة قيمة الرقم الإجمالي وقيمة الأرقام التفصيلية الثلاثة الأخيرة تسمح باستخراج قيمة البند المغفل، أي اليورانيوم. أمّا إذا كانت قيمة الواردات من البند المغفل صفراً فإن مجموع البنود التفصيلية الثلاثة، أي الفحم والنفط والغاز يساوي الرقم الإجمالي.

١٩٨٢ بين مصدرين احصائيين، وبين اليورانيوم والفحم الحجري: من البديهي أن يكون الحديث عن العام ١٩٨٢، انطلاقاً من المصدر الاحصائي الرسمي الخاص بالعام المذكور أي الكتاب السنوي للاحصاءات الاسرائيلية رقم ٣٤، والذي صحح بأثر رجعي من خلال المصادر الاحصائية التي صدرت لاحقاً. بناءً على ما ورد في الكتاب الاحصائي رقم (٣٤) استخدمت اسرائيل في توليد الكهرباء سنة ١٩٨٢ فحماً حجرياً يعادل ٥٥٥,٢ ألف طن نفط، أي حوالى ٨٨٨ ألف طن فحم حجري[٤].

بموازاة ما تقدم أظهر لنا المصدر الاحصائي نفسه أنّ اسرائيل لم تستخرج في العام المذكور أي كمية من الفحم الحجري، وإن المادة المنجمية التي شهد انتاجها تصاعداً كبيراً

---

(٤) انظر: المصدر نفسه، و Ibid., *1986*, p. 403,
حيث البيانات عن اجمالي الطاقة الكهربائية، وحصة الفيول أويل والفحم الحجري وما يعادله كمية الفحم الحجري من اطنان نفطية، أي ١٦ طن فحم حجري لكل طن فيول أويل.

جداً، قبيل أو بعد ١٩٨٢، كانت الفوسفات[٥]، ولهذا ينحصر الحديث في الفحم المستورد. لكن، وبالعودة إلى واردات اسرائيل من مصادر الطاقة وبالاستناد إلى المصدر الاحصائي نفسه، اتضح أنها استوردت فحماً حجرياً تبلغ قيمته ٣٠٠ ألف دولار فقط[٦]. والحال هذه، فإن وارداتها من الفحم الحجري سنة ١٩٨٢ لا تفسّر لنا مصدر الفحم الحجري التي يقول الكتاب الاحصائي نفسه انها استخدمته في توليد الكهرباء والمقدر بـ ٨٨٨ ألف طن فحم حجري.

وقطعاً لأيّ افتراض بأنّ اسرائيل، ربما، استخدمت سنة ١٩٨٢ فحماً حجرياً سبق لها استيراده، نشير إلى أن قيمة واردات اسرائيل من الفحم الحجري سنة ١٩٨٠ و١٩٨١، كانت ٨,٠ مليون دولار و٧,٠ مليون دولار فقط على التوالي[٧]. ويلاحظ من مراقبة تطور حجم البضائع ـ باستثناء النفط ـ التي أُفرغت في الموانيء الاسرائيلية أن العام ١٩٨٢ لم يشهد زيادة غير عادية. أكثر من ذلك، فقد كان حجم البضائع المفرغة في العامين ١٩٨١ و١٩٨٢ دون المستوى الذي بلغه حجم البضائع سنة ١٩٧٩[٨].

الواردات الجديدة: يورانيوم وليست فحماً حجرياً: من مقارنة القيمة الإجمالية لواردات اسرائيل من مصادر الطاقة عام ١٩٨٢ والبالغة ملياراً و٩١٤ مليوناً و٢٠٠ ألف دولار[٩] بواردات اسرائيل من، (١) الفحم الحجري ومشتقاته و(٢) النفط ومشتقاته و (٣) الغاز الطبيعي ومشتقاته، والبالغة ملياراً و٨٦٠ مليون دولار فقط[١٠]، يتضح أن ثمة مصدراً رابعاً مغفلاً مسؤولاً عن الفارق بين الرقمين الإجماليَّين محل البحث، وتبلغ قيمته ٥٤ مليوناً و٢٠٠ ألف دولار.

وبالعودة إلى سنوات سابقة اتضح أن الفجوة محل الحديث، أي الفارق بين اجمالي واردات اسرائيل من الطاقة (الأربعة بنود) وإجمالي وارداتها من الفحم الحجري والنفط والغاز ومشتقاتها كانت قائمة أيضاً سنة ١٩٨١ إذ بلغت قيمة المصدر الرابع المغفل ذلك العام ٢٥

---

(٥) تطور انتاج الفوسفات وبآلاف الأطنان كالتالي: ١٩٧٥، ٨٨٢ الف طن؛ ١٩٨٠، ٢٣٠٧ آلاف طن؛ ١٩٨٥، ٢١٩٥ ألف طن. انظر: Ibid., *1986*, p. 393.

ومن المهم أن نشير إلى أن القفزة الكبرى في انتاج الفوسفات حدثت في العامين ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ إذ بلغ الانتاج من الفوسفات عام ١٩٧٨ حوالى ضعف الكمية المنتجة عام ١٩٧٥. انظر: Ibid., *1981*, p. 436.

(٦) Ibid., *1983*, p. 220.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٤٠. بلغ حجم البضائع المفرغة في الموانيء الاسرائيلية وبآلاف الأطنان للأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ على التوالي: ٥٤٩٦ و٦٠٠٨ و٦٣٤٨. أمّا في العام ١٩٧٩ فقد كان ٦٧٨٦ ألف طن. انظر: Ibid., *1980*, p. 484.

(٩) Ibid., *1983*, p. 233.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

مليوناً و٥٠٠ ألف دولار[١١].

نظراً لأهمية دلالات الفجوة محل البحث والمستمدة من أهمية البند الرابع المغفل، جرى التدقيق في تركيب واردات اسرائيل من مصادر الطاقة في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، حيث تبيّن أن الفجوة بين إجمالي الواردات من مصادر الطاقة وبين الواردات من الفحم والنفط والغاز فقط في الفترة المذكورة كانت إمّا غير موجودة كلياً، وإمّا في حدود ضئيلة جداً قد نجد تفسيراً لها في تدوير الأرقام الخاصة بالبنود التفصيلية أو الرقم الاجمالي[١٢].

في ضوء ما تقدّم، وبالاستناد إلى الإحصاءات الرسمية نفسها، يمكن القول إن واردات اسرائيل من مصادر الطاقة كانت حتى العام ١٩٨٠ تقتصر على الفحم الحجري والنفط والغاز فقط. وبعد ذلك بدأ استيراد مادة جديدة رابعة بلغت قيمتها ٢٥,٥ مليون دولار و٥٤,٢ مليون دولار في العامين ١٩٨١ و١٩٨٢ على التوالي. وفضلاً عن هذا وذاك فإن الانتاج المنجمي في الداخل، أو الواردات من الفحم الحجري، لا تفسّر إطلاقاً ادّعاء اسرائيل بأن هبوط كمية ونسبة النفط المستخدم ونسبته في توليد الكهرباء يعود للتحول إلى الفحم الحجري كبديل عن النفط.

توسيع أم تصحيح الخطأ؟ كنا نتحدث فيما تقدم عن العام ١٩٨٢ في ضوء الكتاب السنوي للاحصاء الاسرائيلي رقم ٣٤ المكرّس لمعطيات العام ١٩٨٢ والأعوام التي سبقته. أما الآن فإن الحديث عن العام ١٩٨٢ سيكون انطلاقاً من الكتاب السنوي للإحصاء الإسرائيلي رقم ٣٥ المكرّس لمعطيات العام ١٩٨٣ والأعوام التي سبقته بما فيها عام ١٩٨٢. فكيف كان العام ١٩٨٢ وفقاً للمصدر الجديد مقارنة بالعام نفسه ولكن بناء على مصدر مختلف؟

لقد تضمّن المصدر الإحصائي الجديد مزيداً من الشروحات الكلامية، ولكن المعلومات الرقمية أصبحت مختصرة أكثر، الأمر الذي زاد المسائل المبهمة إبهاماً. وفيما يتعلق بواردات اسرائيل من مصادر الطاقة حدث ما يلي: كانت الاحصاءات في السابق تشير إلى الرقم الاجمالي للواردات من مصادر الطاقة الذي يحمل الرقم الرمزي الرئيسي (٣). وبعد أن تقفز فوق ٣ : ١ تشير إلى قيمة البنود التفصيلية المتبقية، أي ٣ : ٢ (فحم) و٣ : ٣ (نفط) و٣ : ٤ (غاز[١٣]). ولعل ذلك ما سمح لنا بمعرفة البند المغفل، أي اليورانيوم، لناحية أنه حصيلة الفرق بين الرقم الاجمالي والبنود التفصيلية الثلاثة.

---

(١١) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٠، ٢٢٨، و ٢٣٣، و Ibid., *1986*, p. 218.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) انظر: Ibid., *1984*, p. 218.
حيث أسقط لأول مرة من الاحصاءات الرسمية الفحم الحجري. وللمقارنة، أنظر: Ibid., *1983*, p. 200.

أمّا بعد ١٩٨٢، وبدلاً من توضيح ماهية البند الأول المغفل أي ٣ : ١ ، زادت الأمر إبهاماً إذ أسقطت أيضاً البند ٣ : ٢ والخاص بوارداتها من الفحم الحجري، واكتفت بإيراد الرقم الاجمالي لوارداتها من مصادر الطاقة وتفاصيل وارداتها من البندين الفرعيين (٣ : ٣) و(٣ : ٤) أي النفط والغاز فقط. وفي هذه الحال لم يعد ممكناً معرفة قيمة البند (٣ : ١) بمعزل عن قيمة البند (٣ : ٢) أو العكس(١٤).

ولقد كان الإغفال الجديد مثار تساؤل، لناحية أن إسرائيل كانت تذكر بشكل مستقل البيانات الخاصة بوارداتها من الفحم الحجري، حين كانت قيمة هذه السلعة تبلغ أقل من مليون دولار ثم بدأت تدمج وارداتها من الفحم الحجري مع وارداتها من بنود أخرى حين أصبحت قيمة الفحم المستورد مئات الملايين من الدولارات، وبعد أن صار مسؤولاً، كما تدّعي، عن توليد نسب متزايدة من الطاقة وصلت لأكثر من نصف الطاقة الكهربائية المنتجة في العام ١٩٨٥. أكثر من ذلك فقد خصصت وبشكل ثابت بنداً مستقلاً لوارداتها من الغاز (٣ : ٤) والذي لم تبلغ قيمته سنة ١٩٨٤ و١٩٨٥ على سبيل المثال إلا ١٠٠ ألف دولار و٢٠٠ ألف دولار على التوالي، في حين حذف البند الخاص بالفحم الحجري، مع أن قيمته الافتراضية ومنذ العام ١٩٨٣ تزيد عن ١٠٠ مليون دولار.

فضلاً عمّا تقدم فقد طال التبديل حجم الشحنات المفرغة في الموانىء الاسرائيلية والخاصة بالعام ١٩٨٢. فوفقاً للمصدر الأول بلغ حجمها ٦٣٤٨ ألف طن. ولكن وفقاً للمصدر الثاني ارتفع حجمها إلى ٧٣٣٢ ألف طن، أي بزيادة تبلغ ٩٨٤ ألف طن. وأما حركة السفن سنة ١٩٨٢ فكانت ٣١٠٨ عملية دخول وخروج وفقاً للمصدر الأول و٣١٢٥ عملية وفقاً للمصدر الثاني(١٥).

ويفسّر المصدر الجديد سبب التعديل عبر ملاحظة تقول «منذ ١٩٨٢ أصبحت الاحصاءات تتضمن شحنات الفحم الحجري المفرغة في ميناء الخضيرة»(١٦). وقد كان من السهل قبول التفسير السابق لو كان الأمر يتعلق بارتفاع حجم الشحنات سنة ١٩٨٢ بشكل غير طبيعي قياساً بالعام ١٩٨١، ولكن الخلاف هو بين ١٩٨٢ و(١٩٨٢) بين الاحصاءات (والاحصاءات) نفسها. وإن ميناء الخضيرة أو غيره، شحنات الفحم الحجري أو غيرها ـ باستثناء النفط في جميع الحالات ـ كانت مشمولة في المصدرين وفق ما يدّعيان. فكل منهما يؤكد أنه يضم حركة السفن عدا ناقلات النفط ـ وحمولتها من البضائع والركاب في الموانىء الاسرائيلية ـ وإنه يشتمل أيضاً على «الحركة بين

---

(١٤) يعود ذلك لتوافر الرقم الاجمالي والذي هو حصيلة البنود التفصيلية الأربعة في حين لا تعطي الاحصاءات الا قيمة البندين المغفلين، أي الفحم الحجري واليورانيوم.

(١٥) قارن البيانات الواردة في: Ibid., *1984*, p. 523.

(١٦) المصدر نفسه.

الموانىء الاسرائيلية وبعضها البعض»[17].

وفي أحسن الأحوال، فإننا أمام عملية تكتّم جرى الافصاح عنها بعد عام على وقوعها. تكتّم لناحية طبيعة الشحنات الاضافية والتي تبين أنها «فحم» ولناحية عدد السفن ولناحية ميناء التفريغ الذي هو ميناء الخضيرة. بكلمة أخرى ووفقاً للاحصاءات نفسها، فإن سبب التبدل إضافة ميناء الخضيرة الذي لم يكن متضمَّناً في السابق. ولكن ما إن نقبل هذا التفسير حتى نكتشف أنه يعاني من الثغرات. فحسب الاحصاءات الاسرائيلية، نتج الفارق في حجم الشحنات وعدد السفن عن إضافة ميناء الخضيرة، مما يعني أن نصيب الموانىء الأخرى من الشحنات أو السفن يجب أن يبقى على ما هو عليه، أياً كان المصدر. ولكنّ الذي حدث هو أن ١٤ حركة سفن فقط من أصل ١٧ حركة سفن إضافية هي التي ادُّعي أنها توجهت إلى ميناء الخضيرة، وبناء عليه تبدّل نصيب ميناء أشدود وإيلات من حركة السفن تبعاً لتبدّل مصدر المعلومات.

والحال هذه فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ترى ما السبب وراء تكتم إسرائيل ثم افصاحها عن موضوع «الفحم الحجري»؟ وهل من سبب يدعو إلى ذلك؟ وهل للفحم الحجري أهمية استراتيجية تعلو على أهمية الطاقة الكهربائية والنفط، ومن هنا كان تكتمها على الأوّل وإفصاحها عن الآخرين؟ أكثر من ذلك، فإن الاحصاءات الاسرائيلية وهي توحي للقارىء بأنها تتكتم حول موضوع الفحم الحجري، تقدم له بالقياس لوارداتها من النفط بيانات إضافية حول حجم الشحنات المفرغة، وعدد السفن وميناء التفريغ. وفضلاً عن ذلك فإن ما يلفت النظر هو تحوُّل التكتم الشديد إلى إفصاح شديد عن الموضوع نفسه للعام نفسه. وعن تضمينها للإحصاءات الخاصة بذلك، معلومات عن حجم الشحنات وعدد السفن وميناء التفريغ وفي الوقت نفسه حذف البند الخاص الذي يبين بشكل مستقلّ قيمة واردات اسرائيل من الفحم الحجري. ترى هل أصبح سعر السلعة أهم وأخطر من طبيعتها؟

هل جنوب افريقيا مصدر اليورانيوم؟ إن أيّ حديث عن «تكتم اسرائيل حول وارداتها من الفحم الحجري» لا بد أن يذهب بذهن البعض إلى جنوب افريقيا، لناحية أنها مصدر الفحم الحجري وأن تجنب اسرائيل الحديث عن علاقتها بها قد يكون السبب وراء التكتم والإرباك الذي حدث. ودون الدخول في تفاصيل لا لزوم لها، وعلى عكس الانطباع السائد، فإن علاقات اسرائيل بجنوب افريقيا ليست سراً. وجميع السلاسل الاحصائية الصادرة رسمياً عن اسرائيل تشير إلى صادراتها ووارداتها من جنوب افريقيا، سواء لسنة ١٩٨٢ أو ما قبلها أو ما

---

(١٧) انظر: هوامش رقم (١) و(٢) اسفل الصفحة في: Ibid., *1983*, p. 540.

بعدها. فضلاً عن ذلك، فإنّ تجارة إسرائيل مع جنوب افريقيا وفق الإحصاءات الرسمية نفسها تمثل رقماً مرتفعاً إذ بلغت وارداتها سنة ١٩٨٢، ١٦٦,٨ مليون دولار، أي ٨٧ بالمائة من اجمالي واردات اسرائيل من القارة الافريقية ككل، التي كانت ١٩١,٨ مليون دولار[١٨].

كما أن اسرائيل لا تخفي التصاعد المستمر في علاقاتها مع جنوب افريقيا. فالاحصاءات الرسمية نفسها تظهر ان قيمة وارداتها من جنوب افريقيا سنة ١٩٨٥ كانت ١٧٤,٧ مليون دولار، أي ٩٣ بالمائة من اجمالي وارداتها من القارة الافريقية ككل، وكانت سنة ١٩٨٥، ١٨٧,٣ مليون دولار[١٩]. على ذلك، وما دامت اسرائيل تعلن وبشكل دائم الأرقام الخاصة بتجارتها مع جنوب افريقيا، فإن مصلحة اسرائيل هي في القول ان الفحم الحجري وليس أي مادة أخرى هو ما تستورده من جنوب افريقيا.

وإذا كان من مسألة تتكتّم اسرائيل حولها، خصوصاً فيما يتعلق بتجارتها مع جنوب افريقيا، فهي المسائل ذات الطابع الأمني، وعلى وجه الخصوص تعاونها في المجال النووي. وما نشير إليه ليس جديداً، فمن أصل أول شحنة وقود لمفاعل ديمونا البالغة ٢٤ طناً من مادة اليورانيوم، حصلت اسرائيل على ١٠ أطنان من جنوب افريقيا[٢٠]. ووفقاً للمصدر نفسه «تم الحصول على اليورانيوم من جنوب افريقيا بواسطة وكالة الطاقة الذرية الدولية التي لا تفرض الحراسة على تحويل اليورانيوم الطبيعي إذا كانت الكمية لا تزيد على ١٠ أطنان»[٢١] وبالتالي «لا يلغي هذا إمكان تعامل اسرائيل مع جنوب افريقيا مباشرة»[٢٢].

يعود الحديث السابق إلى ما قبل حوالى ربع قرن، الأمر الذي يؤكد أكثر من حقيقة في آن معاً. فمن ناحية، يشير إلى العمق الزمني الصالح للحديث عن علاقات اسرائيل النووية مع جنوب افريقيا. ومن ناحية أخرى إلى وجود ما يمكن أن تقدّمه كلّ منهما للأخرى على هذا الصعيد، واستطراداً وجود ما يجب اخفاؤه والتكتم عليه أيضاً. فضلاً عن هذا وذاك، وفي ظل استمرار العلاقة بين الطرفين، من الطبيعي الافتراض أنّ نمو العلاقة قد واكب تطور مشاريعهما الذرية. وبكلمة اخرى، يمكن اتخاذ تطور المشروع النووي لأحدهما معياراً صالحاً لقياس تطور المشروع النووي للطرف الثاني، والعكس بالعكس.

جدير بالذكر أن جنوب افريقيا دخلت سنة ١٩٨٤ عصر استخدام الطاقة النووية في توليد

---

(١٨) النسب مستخرجة من: المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

(١٩) Ibid., *1986*, p. 218.

(٢٠) فؤاد جابر، الأسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل، سلسلة الدراسات، ٢٨ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١)، ص ١٠٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٢٢) المصدر نفسه.

الكهرباء، وقد انتجت في كل من العامين ١٩٨٤ و١٩٨٥ وبواسطة الطريقة المذكورة ثلاثة مليارات و٩٢٥ مليون كيلووات سنوياً[٢٣]. وكذلك فهي من كبار منتجي مادة اليورانيوم إذ كانت سنة ١٩٨٥ مسؤولة عن حوالى ربع انتاج العالم من المادة المذكورة[٢٤].

يطرح ما تقدم مفارقة مزدوجة: جنوب افريقيا الأغنى بالمصادر الطبيعية وتحديداً الفحم الحجري، الأقل تقدماً في مجال التكنولوجيا النووية بالمقارنة مع اسرائيل، تتحوّل من الفيول أويل إلى التكنولوجيا النووية، في حين أن اسرائيل التي لا تملك ثروة منجمية، والأكثر تطوراً على صعيد التكنولوجيا النووية تعلن أنها تتحول نحو الفحم الحجري لتوليد الكهرباء.

بقي أن نشير أيضاً إلى أن واردات اسرائيل من جنوب افريقيا دخلت مع العام ١٩٨٢ مستوى جديداً إذ بلغت ١٦٦,٨ مليون دولار، أي بزيادة تبلغ ٦٣,٦ مليون دولار عن العام ١٩٨١ (٦٢ بالمائة). أما بعد ذلك فقد استقرت تقريباً ولثلاث سنوات متصلة على المستوى الذي كانت عليه سنة ١٩٨٢[٢٥]. وقطعاً لأي سوء فهم، فإن المصدر الاحصائي نفسه، أيّ الكتاب السنوي للإحصاء رقم (٣٤) والخاص بالعام ١٩٨٢ الذي ذكر أن واردات اسرائيل من جنوب افريقيا سنة ١٩٨٢ كانت أكثر بـ ٦٣,٦ مليون دولار عما كانت عليه سنة ١٩٨١، هو نفسه الذي ذكر أيضاً أن واردات اسرائيل من الفحم الحجري في العام المذكور كانت تساوي ٣٠٠ ألف دولار فقط[٢٦].

ثالثاً: التكنولوجيا النووية في الاستراتيجية الشاملة لإسرائيل

نظراً لخطورة وأهمية أي استنتاج أو معلومات حول تطوّر مشروع اسرائيل النووي، ودون رغبة في الإثقال على القارىء بل من أجل تسهيل إيصال الفكرة له، ثمة حاجة لإعادة تركيب الحقائق الجزئية المتناثرة وفق نسق يسمح بملاحظة الصلة الداخلية الوثيقة بين مسائل قد لا يلاحظها البعض. ووصولاً لذلك، سنبدأ من المسائل الأبسط والأبعد فالأعقد والأقرب.

تقوم بين اسرائيل وجنوب افريقيا علاقة علنية وقديمة وواسعة وصلبة لناحية ارتكازها على

---

(٢٣) Department of International Economical Social Affairs, *Energy Statistics Yearbook, 1985* (New York: United Nations, 1987), pp. 380 - 407.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٢٤.

(٢٥) بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالعامين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، انظر:
Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1986*, pp. 218 - 219;
بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالعامين ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، انظر: Ibid., *1984*, pp. 226 - 227,
وبالنسبة إلى البيانات الخاصة بالعامين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، انظر: Ibid., *1982*, pp. 214 - 215.

(٢٦) بالنسبة إلى الواردات من جنوب افريقيا، انظر: Ibid., *1983*, p. 228,
وبالنسبة إلى قيمة الواردات من الفحم الحجري، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

أكثر من اعتبار سياسي وايديولوجي. سعت الدولتان، وللسبب نفسه تقريباً إلى امتلاك ناصية التكنولوجيا النووية ـ المدنية والحربية معاً ـ وإذا كانت اسرائيل أو جنوب افريقيا لا تعلنان أمراً ذا قيمة عن أوجه تعاونهما وامتلاكهما أو عدم امتلاكهما لسلاح نووي، فإن ما هو محلّ اتفاق أن أساس التعاون بينهما هو المجال النووي، وإن كلا منهما قدمت للأخرى خدمات جُلّى على هذا الصعيد. كما أنه محلّ اتفاق أيضاً، أن مساعي الدولتين لامتلاك سلاح نووي هي في مراحل متقدمة جداً، كي لا نقول ناجزة. وإذا كان تعاونهما الوثيق وتناسب درجة تطوّر كل من الدولتين في المجال الأمني هو محل اتفاق، فليس من قبيل الافتراض المجرد القول بتضافر وتناسب جهودهما في مجال الاستخدام المدني للطاقة النووية.

مع ذلك، وفي حين كانت جنوب افريقيا، وهي الدولة الغنية بالفحم الحجري، تدخل على نطاق واسع مجال استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، كانت إسرائيل تعلن عودتها لاستخدام الفحم الحجري في توليد الكهرباء. وقد ترافق هذا مع تلاعب في الإحصاءات الاسرائيلية، اتسع ليشمل كل ما يمكن أن يوفر دليلاً على استخدام اسرائيل للتكنولوجيا النووية في توليد الكهرباء أو استيراد اليورانيوم اللازم لذلك.

جاء التلاعب في الاحصاءات متأخراً بحيث لم يستطع ولو وفق أدنى الشروط أن يصحح بأثر رجعي ما سبق أن أثبت في الإحصاءات الرسمية وهو ما مكّننا من ملاحظة وجود واردات من مادة اليورانيوم. من جانب ثانٍ، فإن جهود اسرائيل لاستخراج اليورانيوم من الفوسفات وتشبيع اليورانيوم المستخرج، هي جهود معلنة وقديمة. ومن نافل القول إن استخراج اليورانيوم وتشبيعه مسألة من التعقيد والتطور بحيث تحتاج إلى تكاليف باهظة ومدة زمنية يجب أن تُلحظ لأنها هي التي قد تفسر لنا صحة القول بأن اسرائيل تبذل جهوداً فعلية لاستخراج اليورانيوم وتشبيعه في الداخل. كما قد تفسّر في الوقت نفسه استيراد اسرائيل لليورانيوم من الخارج.

نظراً لتشابك استخدام الطاقة النووية في المجالين الأمني والمدني معاً، يصحّ اعتبار تطوّر احدهما مقياساً لتطور الآخر في ظل شروط متوافرة لاسرائيل. كما أن تقاطع الجهود في المجالين معاً، يوفر جهوداً علمية هائلة، فضلاً عن أنه يخفض من الكلفة الاقتصادية للسلاح النووي أو الطاقة الكهربائية المستخرجة من مصدر نووي. وفي هذه الحال فإنّ سبب امتناع اسرائيل عن الاعتراف باستخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، إنما هو بدافع عدم تقديم ما يصح مؤشراً على مصير مشروعها الأصلي، أي امتلاك سلاح نووي. نشير إلى ذلك من ضمن حقيقة معروفة، وهي استخدام الكثير من الدول لمولّدات تعمل بالطاقة النووية دون أن تجد حرجاً في إعلان ذلك. وإذ تتكتّم اسرائيل على استخدامها الطاقة النووية في توليد الكهرباء فلإدراكها أن ثمة فارقاً نوعيّاً بين امتلاك المولدات فقط وامتلاك المولدات التكنولوجية النووية في آن معاً، كما هو حال اسرائيل وعدد محدود جداً من الدول.

يوفر لنا ما تقدم تفسيراً لمسألتين معاً، الأولى تتعلق بتعتيم اسرائيل على مشروع فرعي كي تحجب الأضواء عما هو أصلي وأكثر أهمية. أما الثانية فهي الكلفة الرخيصة جداً للطاقة المنتجة بواسطة المصدر الجديد قياساً بالكهرباء المنتجة من خلال مفاعلات تعمل بالنفط. وهو ما يفسر لنا استخدام الطاقة الكهربائية في تحلية المياه. لاحقاً وفي الفصل الخاص بالمياه ستتناول التطور الذي لحق باستهلاك المياه في اسرائيل الذي لا تفسير له الا تحلية المياه.

لا تكتمل دلالات النقطة الأخيرة ما لم تفهم في سياق حجم وأوجه استخدام المياه المنتجة بواسطة هذه الطريقة، إذ يبلغ حجم المياه مئات الملايين من الأمتار المكعبة، وأن تستخدم وعلى نطاق واسع، في مختلف المجالات بما في ذلك الزراعة، فذلك دليل قاطع على أن كلفة الطاقة المستخدمة في العملية رخيصة بدرجة لا تتوافر إلا من خلال استخدام الطاقة النووية. وما كنا لنضع هذا الاستدراك لولا وجود احتمال التباس بين حالة اسرائيل، وحالات أخرى حيث توجد ضرورات ماسّة تفرض تحلية المياه حتى ولو كانت كلفة الطاقة عالية واستخدم فيها الفيول أويل، كما هو شأن بعض الدول الغنية جداً بالنفط، التي لا تتوافر فيها مياه كافية حتى للاستخدام المنزلي.

يجب أن يفهم ما تقدم في سياق سياسة الاحلال الشامل للمصدر الجديد مكان المصدر التقليدي لتوليد الكهرباء مما يخرج التطور محل الحديث من احتمال الوضع الاضطراري إلى مستوى تخطيطي واستراتيجي أعمق وأبعد هدفاً وأكثر ارتباطاً بالاستراتيجية الاسرائيلية. وهذه بدورها موزعة على استراتيجيات فرعية عدة تبعاً لتعدد المجالات محل الاستهداف. وإذ تنقسم الاستراتيجية على الصعيد التطبيقي إلى شقين، امني ومدني، فإن الجواب على شقها الأول هو امتلاك السلاح النووي. وأما شقها الثاني، أي المدني فركيزته الصناعة الاسرائيلية المطالبة بدور متزايد في اقتصاد مخطّط له أن يصبح أكبر، كماً ونوعاً وذا قدرة تصديرية عالية.

وفي حالة اسرائيل، لا يرتبط ذلك بتلبية تزايد الطلب على الطاقة فحسب، بل على كلفة الطاقة نفسها أيضاً. وعلى ذلك فلا خيار سوى استخدام التكنولوجيا النووية لتوليد الطاقة، فهذه لا توفر لإسرائيل، مصدراً بديلاً ورخيصاً فحسب، بل تجعل الاقتصاد الاسرائيلي يعمل في ظروف وشروط إنتاج أكثر تناسباً مع ظروف وشروط الانتاج في الدول التي تسعى اسرائيل لمحاكاتها.

وكما يلاحظ من خلال مجمل ما تقدم، كان التعامل مع الموضوع ككل من ضمن مستويين متداخلين شكلاً ضابطاً لأيّ شطط في التحليل والاستنتاج، فالرقم الخاص بواقعة أو بموضوع معين كان يحاكم انطلاقاً من مقدار انسجامه وتناسبه مع ما عداه. فالكل يكمل ما يعجز الجزء عن إظهاره، وتوافر الاجزاء والعناصر الجزئية يعطينا الصورة الشاملة. والحال هذه، فإن أيّ تلاعب أو خروج كبير عن النسق العام والمنطقي الذي تقوم عليه الوحدة الداخلية للمسائل

يمكن أن يقود إلى كشف تلاعب أكبر.

وفي كل مراحل البحث، كما هو شأن أي عمل، فإن الجزئي يقود إلى الكلي، والكلي يتحوّل إلى جزئي حين نضعه في إطار أكبر. وفي الحال قيد البحث، فإنّ الناظم الأكبر للموضوع برمته هو الاستراتيجية الشاملة التي تنظم العلاقة الكلية الداخلية للاستراتيجيات الفرعية من أمنية ومدنية. وإذا كان من الواجب التروي في تقديم استنتاجات مهمة جداً، وإن كانت فرعية، فإن الواجب والصحيح أيضاً، قراءة وتوقّع المدى الذي جرى الوصول إليه على صعيد المسائل الفرعية انطلاقاً من الحصيلة الاجمالية التي انتهت إليها الأمور.

والحصيلة الإجمالية متعددة الوجوه والجوانب، نجد أبرز ملامحها في استراتيجيات العمل الفرعية، واستطراداً الاستراتيجية الشاملة، والأخيرة تلخّص نفسها بإفصاح شديد في السياسة العليا للدولة المعنية. وعلى هذا الصعيد، فإن الضرورة شديدة جداً لإعادة التذكير بسعي إسرائيل للعمل باستراتيجية الدول الكبرى وبأنها تهدف للتحول إلى دولة اقليمية كبرى. ولما كان هذا هو هدف اسرائيل، فإنّ أدواتها لتحقيق ذلك معروفة. وفي المجالين معاً ـ القوة العسكرية والاقتصادية ـ فإن التكنولوجيا النووية هي خيار اسرائيل الوحيد المتناسب مع أوضاعها الذاتية الراهنة. وبهذا، لا تجيب اسرائيل عن تحدّ راهن فحسب، بل تحاول استباق احتمال تفعيل القوى العربية الكامنة أيضاً.

الفصل الثامن

قطاعات المياه والزراعة والإنشاءات

أولاً: قطاع المياه

تنبع أهمية المياه من الدور الذي تلعبه في مختلف جوانب الحياة. فضلاً عن ذلك فثمة عوامل أخرى تلعب دوراً حاسماً في تحديد مقدار الاهتمام المعطى لها. ولعل أبرز هذه العوامل: (١) حجم موارد المياه، وما إذا كان البلد المعني غنياً أو فقيراً مع ما تحمله هذه التعابير من مفهوم نسبي تبعاً لأساس المقارنة ومقدار التطور وبالتالي الاستغلال السليم للموارد المائية المتاحة؛ (٢) التطور الاقتصادي الاجتماعي الذي يلعب دوراً مهمّاً في خفض الحاجة للمياه أو رفعها. وللاعتبارين معاً يمكن القول بأن لموضوع المياه في إسرائيل أهمية خاصة جداً، ومتزايدة من فترة لأخرى.

١ ـ الصهيونية وموضوع المياه قبل ١٩٤٨

أولت الحركة الصهيونية، تاريخياً، موضوع المياه الأهمية التي يستحقها. فثمة وقائع تشير إلى جهود صهيونية مبكرة، لاستكشاف امكانات فلسطين المائية، كذلك «ركز الزعماء الصهيونيون... ضغوطهم على الحلفاء الغربيين لتوسيع الحدود الشمالية لفلسطين بحيث تشمل كافة الأراضي التي تنبع منها روافد الأردن والأراضي التي يمر فيها نهر الليطاني. ولئن فشلوا يومذاك في ادخال أراضي هذا النهر ضمن حدود فلسطين، فإنهم تمكنوا... من أن يُدخلوا فيها مساحات هامة من الأراضي السورية القريبة من بانياس واليرموك والمحيطة ببحيرة طبريا وكذلك بعض القرى والأراضي اللبنانية القريبة من الحاصباني»[١].

أما خلال فترة الانتداب فقد عملت الحركة الصهيونية في اتجاهين: الأول وهو «الحصول

---

(١) صبحي كحالة، المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ط ٢، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٩ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ٦.

من الحكومة البريطانية على كل ما كانوا حريصين على استثماره من الامتيازات المائية لصالح المشاريع التي كانوا يخططون لتنفيذها في المستقبل. . . (ومنها). . . الامتياز الذي أعطي لشركة روتنبرغ اليهودية عام ١٩٢٦ لاستثمار مياه نهري الأردن واليرموك في نقطة تلاقيهما. . . لتوليد الطاقة الكهربائية طيلة مدة سبعين عاماً. (وكذلك) الامتيازات التي أعطيت لشركات يهودية لاستثمار أهم الأنهار الداخلية في فلسطين. . . وقد حرص اليهود طيلة فترة الانتداب على ألا تتجاوز مشاريعهم المنفذة لاستثمار مياه هذه الأنهار حدود تأمين مياه الشرب فقط للمناطق المحيطة بها. ولكن، ما كادت الدولة الاسرائيلية تقوم. . . حتى بدأت الشركات صاحبة الامتياز بتنفيذ خططها المعدة لاستثمار مياه هذه الأنهار»[٢].

نجد تأكيداً لذلك في أن المساحة المروية في فلسطين منذ بداية الثلاثينات وحتى ١٩٤٨ بقيت شبه ثابتة[٣]. لكن، وما إن أعلن عن قيام اسرائيل حتى بدأت المساحات المروية في التصاعد تبعاً للبدء في تنفيذ الخطط المعدَّة سابقاً. وقد بدأت النتائج في الظهور وبشكل متسارع، كما سيتبين لاحقاً.

٢ ـ تطور كمية المياه المستهلكة بين ١٩٤٨ و١٩٨٦

يمكن الإشارة إلى أكثر من مرحلة مرّ بها تطور حجم استهلاك المياه، في كل واحدة منها اعتمد على مصادر مائية جديدة. يوضح الجدول رقم (٨ ـ ١) تطوّر كمية المياه المستخرجة.

بدايةً، ثمة ضرورة لتسجيل بضع حقائق قد تساعد على تحليل أفضل للجدول السابق. وتتعلّق أولى هذه الحقائق بالتقديرات المختلفة حول الثروة المائية. فالحد الأقصى لتقديرات حكومة الانتداب كان يقف عند حد ١٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه[٤]. ووفقاً لدراسات اجريت بين ١٩٤٥ و١٩٥٥ فإن الحد الأقصى وفقاً للمصادر الاسرائيلية كان ١٨٥٠ مليون متر مكعب من المياه[٥]. أما التقديرات المعطاة لمصادر المياه داخل منطقة الاحتلال ١٩٤٨ فقد تراوحت وفقاً للمصادر الاسرائيلية أيضاً، بين ١٦١٠ ملايين متر مكعب و١٦٥٠ مليون متر مكعب، منها حوالى ٥ بالمائة أي حوالى ٨٠ مليون متر مكعب، عبارة عن مياه مجارير مكرّرة ومستعادة[٦].

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٧.

(٣) انظر: **النظام الاقتصادي في فلسطين**، تحرير سعيد حمادة، سلسلة العلوم الاجتماعية، ١١ (بيروت: الجامعة الاميركية في بيروت، منشورات كلية العلوم والآداب، ١٩٣٩)، ص ١٤٩؛ يوسف صايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، ط ٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ٧٦، وسامي هداوي، **احصاء القرى ١٩٤٥: تصنيف للأراضي والمساحات المملوكة في فلسطين** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٠)، ص ٧٩.

(٤) كحالة، **المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، ص ٨.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه، ص ٩، وأوري ديفيس [وآخرون]، **السياسة المائية لاسرائيل**، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ٧.

جدول رقم (٨ ـ ١)

تطور كمية المياه المستخرجة في الفترة ، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥

الموسم	كمية المياه (مليون م٣)	النمو في كمية المياه (نسب مئوية)	
		الاساس : ١٩٤٨ = ١٠٠	الاساس: سنوات متفرقة = ١٠٠
١٩٤٨ (أواخر الانتداب)	٣٥٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٣ ـ ١٩٥٤	٨٥٠	٢٤٣	٢٤٣
١٩٥٥ ـ ١٩٥٦	١٠٥٠	٣٠٠	٣٠٠
١٩٥٨ ـ ١٩٥٩	١٢٧٤	٣٦٤	٣٦٤
١٩٥٨ ـ ١٩٥٩	١٢٧٤	٣٦٤	١٠٠
١٩٦٤ ـ ١٩٦٥	١٣٢٩	٣٨٠	١٠٤
١٩٦٨ ـ ١٩٦٩	١٥٣٧	٤٣٩	١٢١
١٩٦٩ ـ ١٩٧٠	١٥٦٤	٤٤٧	١٢٣
١٩٧٥ ـ ١٩٧٦	١٧٢٨	٤٩٤	١٣٦
١٩٧٥ ـ ١٩٧٦	١٧٢٨	٤٩٤	١٠٠
١٩٧٩ ـ ١٩٨٠	١٧٠٠	٤٨٦	٩٨
١٩٨١ ـ ١٩٨٢	١٧٧٠	٥٠٥	١٠٢,٤
١٩٨٢ ـ ١٩٨٣	١٧٥٩	٥٠٣	١٠١,٧
١٩٨٢ ـ ١٩٨٣	١٧٥٩	٥٠٣	١٠٠
١٩٨٣ ـ ١٩٨٤	١٨٧٨	٥٣٧	١٠٦,٧
١٩٨٤ ـ ١٩٨٥	١٩٢٠	٥٤٩	١٠٩
١٩٨٥ ـ ١٩٨٦	١٩٨٧	٥٦٨	١١٣

ملاحظة: لا تتوافر في المصادر الاحصائية المتاحة أيّ بيانات عن كمية المياه في الفترة، ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨.

المصادر:

ـ بالنسبة إلى العام ١٩٤٨، انظر: صبحي كحالة، **المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٩ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ٩.

ـ بالنسبة إلى الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦، انظر:
Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Isreal, 1956 - 1957*, p. 64.

ـ بالنسبة إلى الفترة، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٠، انظر: Ibid., *1973*, p. 456.

ـ بالنسبة إلى الفترة، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, p. 404.

ـ بالنسبة إلى الفترة، ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، انظر: Ibid., *1987*,

ذكرتها: دافار، ٢٨/١٠/١٩٨٧ وترجمتها: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ص ٨٧٩.

ولو استبعدنا المياه المستعادة (المكررة)، فإن الحد الأقصى لمصادر المياه الطبيعية في إسرائيل نفسها يتراوح ما بين ١٥٣٠ و١٥٧٠ مليون متر مكعب. وهو رقم ليس بعيداً عن كمية المياه المستخرجة سنة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ والبالغة ١٣٢٩ مليون متر مكعب. ووفقاً للمصادر الإسرائيلية فإن هذه تشكل حوالى ٩٠ بالمائة من اجمالي مصادرها المائية التي يمكن تقديرها على ذلك بحوالى ١٤٧٧ مليون متر مكعب(٧). من نافل القول إن استخراج ١٠٠ بالمائة من المصادر المائية المتاحة مسألة مستحيلة فنياً وعلمياً لما لها من آثار مستقبلية ضارة جداً على الثروة المائية نفسها.

أخذت اندفاعة اسرائيل لمحاولة توفير مصادر جديدة للمياه اتجاهين: الأول، التوسع نحو مصادر مائية خارج حدودها، والثاني محاولة المضي قدماً في مشاريع تحلية مياه البحر. وتأكيداً لذلك الاهتمام تولّى رئيس الوزراء شخصياً، أمر ملف تحلية المياه. حدثت في هذه الفترة أيضاً، الاستدارة في مشروع إسرائيل النووي حيث أصبحت من أولوياته المعلنة استخدام الذرّة في تحلية المياه وتوليد الطاقة.

في ضوء ما تقدم، نستطيع تسجيل الحقيقتين التاليتين: الأولى أن مستوى استخراج المياه في موسم ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ هو الأكثر منطقيّة باعتباره يمثّل كمية المياه التي تستطيع إسرائيل، ومن ضمن مراعاة القواعد الفنية السليمة والمطلوبة، استخراجها داخل حدود ١٩٦٧، الثانية، تفكير إسرائيل جدياً بالسطو على مصادر مياه جديدة خارج حدود ١٩٦٧، وهي المسألة التي بلغت ذروتها سنة ١٩٦٤، لتتالى فصولاً حتى ١٩٦٧ حيث استولت، فيما استولت عليه، على مصادر مياه جديدة. وبموازاة الحلّ، التوسعي ـ العسكري في ١٩٦٤ أو ١٩٦٧، كان الخيار العلمي مفتوحاً على مصراعيه. في إطار هذه الخلفية سوف نجري قراءة في الجدول السابق.

مر استخراج المياه واستهلاكها في اسرائيل بأربع مراحل: (١) مستوى ١,٣ مليار متر مكعب سنوياً. (٢) مستوى ١,٥ مليار متر مكعب سنوياً. (٣) مستوى ١,٧ مليار متر مكعب سنوياً.(٤) مستوى ملياري متر مكعب سنوياً. يمكن أن نعزو ما حدث بين ١٩٤٨ و١٩٦٥ إلى تطوير اسرائيل للموارد المائية المتاحة في حدود ١٩٦٧. مع ملاحظة أن معظم الزيادة قد تحقق في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨ حيث ارتفعت الكمية ٩٢٤ مليون متر مكعب جديد، وبالمقابل فإن الزيادة في كمية المياه خلال السنوات ١٩٥٩ ـ ١٩٦٥ لم تكن إلا ٥٥ مليون متر مكعب جديد. إن زيادة كمية المياه المستخرجة بين ١٩٥٩ و١٩٦٥ بـ ٥٥ مليون متر مكعب فقط، رغم ارتفاع التكوين الرأسمالي خلال تلك الحقبة، دليل على وصول استغلال مصادر المياه سنة ١٩٦٥، إلى اقصى الدرجات. وعلى أهمية استخراج ٥٥ مليون متر مكعب جديد من المياه فإنها لا

---

(٧) Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1973*, p. 456.

تشكل أكثر من تطوير محدود للمصادر التي كانت قائمة سنة ١٩٥٨. في ضوء محدودية الزيادة رغم طول الفترة نسبياً وعدم توافر أرقام عن إنتاج المياه واستهلاكها سنة ١٩٦٧، نرجّح احتمال أن يكون إنتاج المياه واستهلاكها سنة ١٩٦٧ عند مستواه سنة ١٩٦٥، لأن من عجز عن تطوير موارد المياه بين ١٩٥٨ و١٩٦٥، من المستحيل أن يفعل الشيء الكثير بين ١٩٦٦ و١٩٦٧. يؤكد هذا الاستنتاج شبه ثبات المساحة المروية في سنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٧[٨].

يدفعنا الحديث السابق إلى إعادة النظر في المراحل التي سبق أن اعتبرناها المحطات التي مرت بها عملية استخراج المياه في اسرائيل. إعادة نظر، لناحية أن كمية المياه المستخرجة عشية حرب ١٩٦٧ هي مساوية أو قريبة من كمية المياه المستخرجة سنة ١٩٦٥. وبالتالي فإن مرحلة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ تقتصر عملياً على فترة ١٩٦٧ - ١٩٦٩، وليس على ١٩٦٥ - ١٩٦٩ كما سبق وذكرنا. يُؤهِّلنا مجمل ما تقدم للقول إن كمية المياه المستجدة بعد ١٩٦٧ والبالغة ٦٥٨ مليون متر مكعب جديد، أي حوالى نصف كمية المياه التي استهلكتها اسرائيل قبل سنة ١٩٦٧، إنما كانت بفعل موارد مائية جديدة، توافرت لها بعد ١٩٦٧. وهنا من الضروري التمييز بين أكثر من سبب استجد بعد ١٩٦٧. فالمناطق المحتلة ١٩٦٧، لا تقدم لنا إلا تفسيراً جزئياً فقط للتطور الذي حدث. فكمية المياه المستهلكة في اسرائيل وحدها، ودون أن يؤخذ بعين الاعتبار استهلاك الضفة الغربية وقطاع غزة، تجاوزت أعلى التقديرات المعطاة بوصفها تمثّل الحد الأقصى لثروة كل فلسطين من المياه. ما تقدّم يفسح في المجال للبحث في تفسير آخر مكمل للتفسير الجزئي السابق.

يظهر تطور استهلاك المياه في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٦ أن النمو الكبير الذي بدأ بعد ١٩٦٧ قد توقف سنة ١٩٧٥. ولقد استقر حجم المياه طيلة الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ بين ١٧٢٨ مليون متر مكعب و١٧٧٠ مليون متر مكعب. يشير ما تقدم إلى أن اسرائيل كانت مع العام ١٩٧٥ قد استنزفت الموارد المائية الجديدة التي وفرتها لها المناطق المحتلة ١٩٦٧.

عادت وتيرة النمو للتسارع من جديد مع ١٩٨٣، فقد ارتفعت من ١٧٥٩ مليون متر مكعب سنة ١٩٨٣ إلى حوالى ملياري متر مكعب سنة ١٩٨٦. من نافل القول ان الطفرة محل الحديث ليست موسمية، ويستدل على ذلك من طول الفترة وحجم الزيادة التي تدرجت من عام لآخر.

---

(٨) تطورت المساحة المروية في الأعوام ١٩٦٥ - ١٩٦٧ من ١٥٠٨ ألف دونم إلى ١٥٤٢ ألف دونم إلى ١٥٨٨ ألف دونم. انظر: Ibid., *1975*, p. 352.

٣ ـ توزيع استهلاك المياه حسب القطاعات المختلفة

شهد توزيع استهلاك المياه حسب القطاعات المختلفة تبدلاً يدلنا عليه الجدول رقم (٨ ـ ٢) التالي :

جدول رقم (٨ ـ ٢)

توزيع استهلاك المياه بين القطاعات المختلفة في الفترة، ١٩٥٨ ـ ١٩٨٦

(نسب مئوية)

القطاع / السنة	الاجمالي	المنزلي	الصناعي	الزراعي
١٩٥٨	١٠٠	١٥,٣	٣,٦	٨١
١٩٦٠	١٠٠	١٤,٧	٤	٨١
١٩٦٥	١٠٠	١٤,٩	٤,١	٨٠
١٩٧٠	١٠٠	١٥,٣	٤,٨	٧٩,٨
١٩٧٥	١٠٠	١٧,٦	٥,٤	٧٦,٨
١٩٨٠	١٠٠	٢٢	٥,٣	٧٢,٦
١٩٨٥	١٠٠	٢٢	٥,٧	٧٢,٣
١٩٨٦	١٠٠	٢٢,٦	٥,٢	٧٢,٢

المصدر : النسب مستخرجة من مصادر الجدول رقم (٨ ـ ١)

بيّن الجدول رقم (٨ ـ ٢) أن حوالى ١٠ بالمائة من اجمالي المياه في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٨٦ ، قد أعيد توزيعها بين القطاعات الاستهلاكية المختلفة. لقد هبط نصيب الزراعة في حين زاد نصيبا القطاع المنزلي وقطاع الصناعة. إنّ التبدل الاجمالي الذي طرأ على كيفية توزيع المياه بين القطاعات المختلفة والبالغ ١٠ بالمائة من اجمالي المياه في اسرائيل كان يعني زيادة الوزن النسبي لحصة الصناعة بـ ٤٤,٤ بالمائة. وحصة القطاع العائلي بـ ٤٨ بالمائة وبالمقابل هبوط الوزن النسبي لحصة الزراعة بـ ١٢ بالمائة.

وجدير بالذكر أن نسب الهبوط والارتفاع يجب أن تفهم في سياق النمو الكبير الذي طرأ على إجمالي كمية المياه محلّ النسب، والتي بلغت سنة ١٩٨٦ ، ١٥٦ بالمائة مما كانت عليه سنة ١٩٥٨ و ١٥٠ بالمائة مما كانت عليه سنة ١٩٦٥ . في ضوء ما تقدم يمكننا القول إن توزيع استهلاك المياه في اسرائيل بين القطاعات المختلفة يشير إلى تراجع الوزن النسبي لحصة الزراعة مقابل تحسّن حصة ما عداها. يصحّ هذا الكلام على الفترة حتى ١٩٨٠ . بعد ذلك يلاحظ قدر من الثبات في توزيع استهلاك المياه على القطاعات المختلفة، رغم ما شهده انتاج المياه من زيادة خلال هذه الفترة.

في هذا المجال ثمة ضرورة لاستدراكين: الأول، ويتعلق بارتفاع حصة القطاع المنزلي من المياه المستهلكة، لناحية أنّ ارتفاع نصيب هذا القطاع من المياه لا يعود إلى زيادة عدد السكان فقط، بل للتحسن في مستوى المعيشة أيضاً، ولارتفاع نصيب الفرد من المياه ليبلغ حوالى ٢٧١ ليتراً يومياً سنة ١٩٨٥(٩). وبكلمة أخرى، فإنّ مستوى نصيب الفرد الإسرائيلي من المياه (للاستعمال الشخصي) من أفضل المستويات في العالم. وأما الاستدراك الثاني فيتعلق بأثر الزيادة التي لحقت بالمياه في قطاع الزراعة حيث زادت المساحة المروية بنسبة أكبر من الزيادة التي لحقت بحصة الزراعة من المياه.

تدنّي نصيب الزراعة من المياه، في ضوء معدل النمو الكبير، يشير إلى التطور النوعي الذي حدث لناحية أن ترشيد وحُسن استخدام المياه في الزراعة هو الذي أدّى إلى رفع المساحة المروية بدرجة أكبر من نسبة نمو كمية المياه المستهلكة في الزراعة. وفي هذه الحال، فإن الزيادة في كمية المياه المستهلكة هي زيادة مضاعفة تتجاوز قيمتها العملية قيمة الرقم المستخرج بوصفه حجم الزيادة في كمية المياه المستهلكة في الزراعة.

في ضوء ما تقدم يمكن أن نفهم حقيقة ازمة المياه في اسرائيل، وهي المسألة التي طالما جرى تركيز شديد عليها في محاولة للتمويه على سرقة اسرائيل لمصادر مياه المناطق المحتلة ١٩٦٧، ومساعيها للحصول على نصيب من المياه اللبنانية. إنّ «أزمة» اسرائيل على صعيد المياه يجب أن تفهم في سياق أنّ أكثر من نصف أراضيها المزروعة الآن هي أراضٍ مرويّة(١٠)، وأن مستوى معدل استهلاك الفرد الاسرائيلي من المياه مرتفع. ولهذا فإنّ اسرائيل بحاجة إلى مزيد من المياه، لا لأن مياهها أقل من العادي، بل لأن مشاريعها أكثر من العادي بكثير.

ثانياً: قطاع الزراعة

ارتبط تطور قطاع الزراعة في اسرائيل بخمسة عوامل حاسمة هي: (١) النقطة المتقدمة التي بدأت منها الزراعة الاسرائيلية. (٢) توافر الأراضي الصالحة للزراعة. (٣) القرار السياسي الذي حكم عملية التنمية. (٤) رسملة قطاع الزراعة. (٥) الموارد المائية المتاحة. ولقد تناولنا قبلاً النقاط السابقة، حيث تبين لنا أن جملة الظروف التي أحاطت بالزراعة الاسرائيلية كانت ملائمة جداً لها إذ حظي قطاع الزراعة بحاجته من المياه والرساميل والمساحة المطلوبة والعلم.

---

(٩) المتوسط مستخرج؛ انظر بالنسبة إلى عدد السكان، في: Ibid., *1986*, p. 3,
وبالنسبة إلى كمية المياه المستهكلة في القطاع المنزلي، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٠٤.

(١٠) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٤٤، الذي يشير إلى أن الأراضي المروية منذ موسم ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ تبلغ ٥١,٢ بالمائة من الأراضي المزروعة. ارتفعت النسبة في موسم ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ إلى ٥٤,٢ بالمائة.

نلمس نتائج ما تقدم في القفزات الهائلة التي حققتها الزراعة في المواسم الزراعية بين ١٩٤٨ و١٩٥٢، التي ارتبطت بالزيادات الكبيرة في عدد السكان اليهود بفعل الهجرة الكثيفة خلال السنوات الأولى من عمر الدولة. ويعود ذلك أساساً إلى وجود موارد زراعية تحتاج إلى من يستغلها بعد تهجير أصحابها، والدليل على ذلك ارتفاع المساحة المزروعة بين موسم ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وموسم ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ بمليون و٨٢٥ ألف دونم جديد في حين لم تبلغ الزيادة بين موسم ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وموسم ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ الا مليونين و٧٢٠ ألف دونم، والحال هذه فإن ٦٧ بالمائة من الزيادة في المساحة المزروعة خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥ تحققت خلال المواسم الأربعة الأولى بعد ١٩٤٨[١١].

جرى التأكيد في أكثر من مكان في هذه الدراسة على أهمية امتلاك اسرائيل خطة تنمية شاملة أسهمت في توزيع الموارد بشكل متوازن على القطاعات المختلفة، وذلك من ضمن أولويات كان يجري تحديدها انطلاقاً من اعتبارات اقتصادية وسياسية في آن معاً. لم تحتل الزراعة موقعها، بفعل القرار السياسي وحضوره القوي، فحسب، بل أيضاً، بفعل تداخل الزراعة مع أولويات أخرى كالاستيطان وتوزيع السكان بشكل متوازن على المناطق المختلفة، وفوق هذا وذاك، تأسيس اقتصاد ريفي لا يقوم على التخصص الزراعي، بل على ركيزة صناعية زراعية في آن معاً. لم يوفر هذا الوضع للقاطنين في الأطراف مجالات الاستخدام والانتاج الصناعي فحسب، بل، ولعل ذلك هو الأهم، أقام أعمق درجة من التداخل بين قطاعي الصناعة والزراعة.

كان هاجس المياه دائم الحضور في اسرائيل، وبفعل أكثر من وسيلة، امكن اسرائيل أن تزيد مواردها المائية بشكل متدرج. ولقد حظيت الزراعة بحصتها من المياه الأمر الذي أدى إلى رفع نسبة الأراضي المروية بشكل كبير. فضلاً عن ذلك، تمكنت اسرائيل عبر تحسين وسائل الري من زيادة المساحة المروية بوتيرة أعلى من الوتيرة التي زادها نصيب الزراعة من المياه، وهي مسألة سوف نعرض لها في حينها.

لكن، وعلى أهمية التطور الذي حدث، فإنّ ذلك لا يقلّل من الاحتمالات الكبيرة المفتوحة أمام اسرائيل لزيادة مواردها المائية عموماً وحصة قطاع الزراعة منها على وجه الخصوص. وفي ضوء معطيات السنوات الأخيرة، حيث بدأ استخدام التكنولوجيا النووية في تحلية مياه البحر ووجود مساحات شاسعة قابلة للزراعة والاستصلاح، نستطيع القول إن أهم عقبتين في وجه تطور الزراعة قد ازيلتا. وبالمعنى المشار إليه، فإن السؤال الذي يجب أن يبقى ماثلاً في الأذهان هو: هل وصلت الزراعة الاسرائيلية سنة ١٩٨٥ حدّها الأقصى، أم أن ذلك ليس إلاّ نقطة بداية جديدة؟ سؤال للمستقبل، وإن كان بعض الجواب عنه قد توافر سابقاً.

---

(١١) انظر: Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1986*, p. 344.

١ ـ مظاهر تطور الزراعة في اسرائيل

سبق أن تناولنا العوامل التي كانت وراء تطور الزراعة في اسرائيل، ولسوف نعرض حالياً للترجمات العملية التي يمكن قياسها من خلال أكثر من مظهر ولعل أبرزها:

أ ـ مكننة الزراعة

من النتائج المباشرة للرسملة في الزراعة، رفع درجة المكننة التي تتسع لأنواع عدة من الماكينات الزراعية كآلات الحفر والتنقيب وضخ المياه وأدوات الري المتطورة (بالرش) والفلاحة وقطف الثمار ورش المبيدات وأداوت التبريد لتخزين المنتوجات الزراعية. وللدلالة على ما تقدم، سنأخذ تطور استخدام الجرارت الزراعية وتطور أعدادها في الفترة قيد البحث.

تطور استخدام الجرارات الزراعية من ١٣٠٠ جرار زراعي في موسم سنة ١٩٤٨ـ ١٩٤٩ إلى ثلاثة آلاف و٤٠٠ جرار في موسم ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، وارتفع العدد في موسم ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ إلى ثلاثة عشر الفاً و٢٠٠ جرار. وفي موسم ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ وصل العدد إلى ٢٦ ألفاً و٣٠٠ جرار. وبذلك يكون عدد الجرارات تضاعف بين ١٩٤٨ و١٩٨٥ بأكثر من عشرين مرة، وأصبح هنالك بالمتوسط سنة ١٩٨٥ جرار واحد لكل ١٦٦ دونم مزروع ولكل ٩٠ دونم مروي مقابل جرار زراعي لكل ١٢٧٠ دونم مزروع ولكل ٢٤٠ دونم مروي سنة ١٩٤٨[١٢].

ب ـ الكهرباء في الزراعة

تزايد استهلاك الزراعة من الكهرباء من ١١٣ مليون كيلووات في العام ١٩٦٥ (حيث تتوافر أرقام) إلى ٦٠٢ مليون كيلووات في العام ١٩٨٥ أي بزيادة تبلغ ٥٣٣ بالمائة[١٣]. التطور في استهلاك الكهرباء في الزراعة متعدد الدلالات: التوسع في الري آلياً (الرش) واستخراج المياه وتوزيعها، الزراعة تحت سقوف واقية ومغلقة والتحكم من خلال التدفئة أو التبريد بموسم الانتاج فضلاً عن حجمه، وأخيراً، تخزين المنتوجات الزراعية وتوابعها من منتوجات الثروة الحيوانية.

٢ ـ الزراعة والتطور العلمي

نالت الزراعة نصيبها من التطور العلمي الذي تحقق في إسرائيل، وعلى هذا الصعيد يمكن الإشارة إلى مستويين: الأول، البحث العلمي في المجال الزراعي الذي تحقق قبل ١٩٤٨؛ والثاني، إعطاء الزراعة حقها من العناية العلمية في فترة ما بعد ١٩٤٨ التي ترتب عليها

---

(١٢) مستخرج من: المصدر نفسه.

(١٣) النسب مستخرجة من: المصدر نفسه، ص ٤٠٣.

نتائج ايجابية شتّى، يمكن تلخيصها بنقطتين: رفع الانتاجية، وتنويعها. حصدت الزراعة فضلاً عن الخدمات العلمية المباشرة ثمار التقدم في مجالات أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن اسرائيل التي عرفت تطوراً كبيراً في صناعة البتروكيماويات، وظفت هذا التطور في خدمة الزراعة على صعيدين:

الأول، توفير حاجات الزراعة من الأسمدة والمبيدات من السوق المحلي، مما يؤثر في كلفتها قياساً فيما لو استوردت؛ الثاني، وهو الأهم، تركيب أسمدة ومبيدات تناسب بالضبط مختلف الحاجات والتي قد تنتج عن: اختلاف المزروعات، اختلاف المناخ، واختلاف تركيب التربة ودرجة المرض، هذه الاختلافات يمكن مراعاتها في حال توافر صناعة بتروكيماويات تقوم بتصنيع ما يلزم تبعاً لكل حالة. توافر ما تقدّم لاسرائيل من خلال امتلاكها مختبرات زراعية قادرة على تحليل عوامل التربة والمناخ أو الآفات الزراعية، وفي ضوئها يمكن تحديد الزراعة المناسبة أولاً، ومن ثمّ تحديد الأسمدة والأدوية المناسبة أيضاً.

٣ ـ تطور المساحة المزروعة والمروية بين ١٩٤٨ و١٩٨٥

بلغت المساحة المزروعة في موسم ١٩٨٥ أربعة ملايين و٣٧٠ ألف دونم مقابل أربعة ملايين و١٣٨ ألف دونم في موسم ١٩٦٧، ومليون و٦٥٠ ألف دونم في موسم ١٩٤٩. ويلاحظ عدم زيادة المساحة المزروعة سنة ١٩٦٧ عما كانت عليه في موسم ١٩٥٩ إلّا بـ ٢٨ ألف دونم فقط، وهي زيادة لا تقارن البتّة بتلك التي حدثت ما قبل ١٩٥٨ وما بعد ١٩٦٧. فبين ١٩٤٨ و١٩٥٨ زادت المساحة المزروعة مليونين و٤٦٠ ألف دونم. زادت بين (١٩٥٨ ـ ١٩٦٧) ٢٨ ألف دونم جديد. أما بين ١٩٦٧ و١٩٨٥ فقد كانت الزيادة ٢٣٢ ألف دونم جديد[١٤].

تطورت مساحة الأراضي المروية ونسبتها من بين الأراضي المزروعة في اسرائيل بإيقاع مختلف تماماً عن التطور الذي لحق بإجمالي الأراضي المزروعة. فقد بلغت نسبة الأراضي المروية ٥٤ بالمائة من إجمالي الأراضي المزروعة سنة ١٩٨٥ و٤٥,٥ بالمائة سنة ١٩٨٠ و٣٨,٣ بالمائة في سنة ١٩٦٧، و٣٠ بالمائة في سنة ١٩٥٩ و٨,٣ بالمائة في سنة ١٩٥٣ و١٨,١ بالمائة سنة ١٩٤٩. أما المساحة المروية فقد تزايدت بين ١٩٤٨ و١٩٨٥ بحوالى ثمانية أضعاف[١٥].

٤ ـ قوة العمل في الزراعة

شهدت العمالة الزراعية خلال الفترة محل البحث أكثر من تطور على أكثر من صعيد،

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٤.

(١٥) المصدر نفسه.

الأول، نصيب الزراعة من إجمالي قوة العمل؛ والثاني، الاعتماد على اليد العاملة العربية في الزراعة الاسرائيلية.

تطورت نسبة العاملين في الزراعة من اجمالي قوة العمل بالشكل التالي: ١٦ بالمائة من قوة العمل، أي ١٠٢ ألف عامل سنة ١٩٥٥ إلى ١٧,٦ بالمائة أي ١٢٧ ألف عامل عام ١٩٥٩، والذي كان العام الذروة في تاريخ العمالة الزراعية، سواء على صعيد نسبة العمالة الزراعية أو حجمها. شهدت العمالة الزراعية في الأعوام اللاحقة هبوطاً مستمراً لتستقر في عام ١٩٦٦ على ١٢,٤ بالمائة أي ١٠٨,٧ آلاف شخص. هبطت بعد ذلك بشكل حادّ جداً لتصل إلى ٨٩,٨ ألف شخص في ١٩٧٠ و٨٩,٤ ألف شخص فقط في موسم ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥.

لم تبلغ قوة العمل في الزراعة سنة ١٩٨٥ إلا ٨٨ بالمائة مما كانت عليه سنة ١٩٥٥، رغم أن اجمالي قوة العمل ارتفع من ٦٣١ ألف شخص سنة ١٩٥٥ إلى مليون و٤٦٦,٨ ألف شخص سنة ١٩٨٥ (٢٣٢ بالمائة). ولو أن نسبة العاملين في الزراعة سنة ١٩٨٥، كانت النسبة نفسها سنة ١٩٥٥ أي ١٧,٦ بالمائة لكان عدد العاملين سنة(١٩٨٥) ٢٥٨,١ ألف شخص، بدلاً من ٨٩,٤ ألف شخص هم عدد العاملين في الزراعة فعلاً سنة ١٩٨٥. وبكلمة أخرى، كان ثمن الرسملة والمكننة أنّ عدد العاملين في الزراعة سنة ١٩٨٥ لم يكن إلا ٣٤,٥ بالمائة من العدد المفترض أن يكون عليه لو كانت درجة المكننة والرسملة في الزراعة عند المستوى نفسه الذي كانت عليه سنة ١٩٥٥[١٦]. جدير بالذكر أن حجم الانتاج، قد تضاعف، ولأكثر من مرة خلال الفترة محل الحديث. ولسوف نعود إلى هذه النقطة لاحقاً.

العمل العربي في الزراعة: الهبوط المستمر في عدد العاملين في الزراعة ونسبتهم كان محصلة ثلاثة عوامل هي: (١) ارتفاع انتاجية العمل بشكل عام؛ (٢) اتساع نطاق المكننة؛ (٣) تزايد دور العمل العربي، وهو ما سنتناوله الآن. في حين جرى تناول النقطة الثانية سابقاً وسنعرض للنقطة الأولى في الفصل الخاص بقوة العمل.

مرّ العمل العربي بطورين: الأول، حلول العمل العربي مكان العمل اليهودي في حدود منطقة الاحتلال خلال ١٩٤٨، والثاني حلول العمل العربي من منطقة الاحتلال ١٩٦٧ مكان العمل العربي من منطقة الاحتلال ١٩٤٨. فيما يلي الجدول رقم (٨ ـ ٣) الذي يوضح تطور وزن كل من العمل اليهودي والعمل العربي بشقيه في الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥.

---

(١٦) بالنسبة إلى اجمالي قوة العمل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٢، وبالنسبة إلى قوة العمل في الزراعة، ص ٣٤٤.

جدول رقم (٨ ـ ٣)

العمل اليهودي والعمل العربي في الزراعة، والنسبة بينهما في الفترة، ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ (بالآلاف)

الفئة / السنة	الاجمالي	يهود	عرب	النسبة المئوية	عرب ١٩٤٨	عرب ١٩٦٧	النسبة المئوية
	١ = ٢ + ٣	٢	٣ = ٤ + ٥	٣ : ١	٤	٥	٥ : ٣
١٩٥٥	١٠٢	٨١	٢١	٢٠,٥	٢١	-	-
١٩٦٠	١٢١	٩٧,٨	٢٣,٣	١٩,٢	٢٣,٣	-	-
١٩٦٦	١٠٨,٧	٨٣	٢٥,٧	٢٣,٦	٢٥,٧	-	-
١٩٧٠	٨٩,٨	٦٤,٥	٢٥,٣	٢٨,١	٢٠,٣	٥	١٩,٧
١٩٨٤	٨٥,٦	٦٠,٦	٢٥	٢٩,٢	١٢,٧	١٢,٣	٤٩,٢
١٩٨٥	٨٩,٤	٦١	٢٨,٤	٣١,٨	١٥,١	١٣,٣	٤٦,٨

المصادر:

ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٦٦، انظر:
Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1967*, pp. 268 - 271

ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, p. 354.

يبين الجدول رقم (٨ ـ ٣) أن عدد العاملين في الزراعة قد تزايد في الستينات ثم هبط تدريجياً ليبلغ سنة (١٩٨٥) ٧٤ بالمائة مما كان عليه سنة ١٩٦٠. الهبوط المشار إليه هو حصيلة: (١) هبوط أكبر لحق بعدد اليهود العاملين في الزراعة إذ كان سنة (١٩٨٥) ٦٢ بالمائة فقط مما كان عليه سنة ١٩٦٠؛ (٢) ارتفاع عدد العرب العاملين في الزراعة الاسرائيلية بحيث بلغ عددهم سنة ١٩٨٥، ١٢٢ بالمائة مما كان عليه سنة ١٩٦٠. أي أن نسبة العرب ارتفعت من ١٩,٢ بالمائة من إجمالي العمالة الزراعية سنة ١٩٦٠ إلى حوالى ٣٢ بالمائة سنة ١٩٨٥.

ترافق ما تقدم مع تبدّل مهم جداً هو تزايد وزن العمال العرب من منطقة الاحتلال ١٩٦٧، إذ أصبح هؤلاء يشكّلون حوالى نصف العمالة العربية في الزراعة الاسرائيلية. في ضوء ما تقدم، يمكن تسجيل نسب التطور التالية التي لحقت بالعمالة الزراعية بين ١٩٦٠؛ حيث بلغت أعلى مستوياتها، والعام ١٩٨٥. وفيما يلي نسبة ١٩٨٥ قياساً للعام ١٩٦٠: (١) العمالة اليهودية ٦٢ بالمائة؛ (٢) اجمالي العمالة ٧٤ بالمائة؛ (٣) العمالة العربية ١٢٢ بالمائة. ترافق تدني عدد ونسبة العمالة اليهودية في الزراعة من اجمالي العمالة الزراعية مع تطور نوعي آخر هو هبوط عدد اليهود ونسبة العاملين في الزراعة مقابل اجر، الذي تطور بالشكل الذي يدلنا عليه الجدول رقم (٨ ـ ٤).

جدول رقم (٨ ـ ٤)

تطور العمالة اليهودية في الزراعة خلال الفترة، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥
(عدد وأرقام قياسية، ١٩٦٠ = ١٠٠)

الفئـــة	العام		
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٥
الاجمالي (ألف)	٩٧,٨	٦٤,٥	٦١
الاجمالي (نسبة)	١٠٠	٦٦	٦٢
مقابل أجر (ألف)	٣٦,١	١٨	١٦,٥
نسبة العاملين مقابل أجر من اجمالي العاملين (نسبة مئوية)	٣٧	٢٨	٢٧
الوزن النسبي للعاملين مقابل أجر	١٠٠	٧٦	٧٣

ملاحظة: النسب والأرقام القياسية مستخرجة.
المصدر: Ibid., *1986*, p. 354

ترتب على هبوط عدد اليهود العاملين في الزراعة مقابل أجر تحوّل العرب إلى غالبية من بين العاملين مقابل أجر في الزراعة الإسرائيلية. فمن أصل ٣٦,٢ ألف شخص كانوا يعملون في الزراعة سنة ١٩٨٥ كان يوجد ١٩,٧ ألف عربي و١٦,٥ ألف يهودي أي ٤٥,٥ بالمائة مقابل ٥٧ بالمائة سنة ١٩٧٠ و٧٨ بالمائة من العاملين مقابل أجر في الزراعة اليهودية سنة ١٩٦٠[١٧]. وعلى أهمية دلالات ما تقدّم، فإن نسب الهبوط في العمالة اليهودية هي في واقع الأمر أكبر ممّا ورد آنفاً وذلك للأسباب التالية: (١) إن اليد العاملة العربية في الزراعة الاسرائيلية هي أكبر مما ورد في الاحصاءات الرسمية التي تتجاهل العمال غير الشرعيين والعمال الموسميين؛ (٢) ثمة فرق كبير جداً بين يهودي يعمل مقابل أجر وآخر عربي بسبب اختلاف طبيعة عملِ كل منهما. وتصنيفهما عمّالاً مأجورين لا يلغي المسافة الهائلة بين من يعمل مهندساً زراعياً مثلاً، وبين من يعمل في عزق الأعشاب أو الحراثة أو قطف الأثمار؛ (٣) تدنّي العمل الزراعي المأجور بين اليهود كان جزءاً من حالة تقلّص شاملة للعمالة اليهودية في الزراعة، وتراجع الحركة الكيبوتسية التي لم تضمّ سنة ١٩٨٥ إلا ٢٠,٩ ألف عضو مقابل ٢١ ألف عضو سنة ١٩٦٠[١٨] أي أنها بقيت على حالها تقريباً بين ١٩٦٠ و١٩٨٥ رغم الزيادة الكبيرة في عدد السكان اليهود.

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٥٤.
(١٨) المصدر نفسه.

بكلمة أخرى فإن هبوط العمل المأجور لا يعود إلى تنامي الحركة التطوعية أو التعاونية، كما قد يتبادر إلى الذهن بل إلى تخلّي اليد العاملة اليهودية عن العمل في الزراعة.

٥ ـ تطور الإنتاج الزراعي بين ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥

التطوّرات التي لحقت بالأراضي الزراعية والأراضي المروية ودرجة الرسملة والمكننة الزراعية عكست نفسها على صعيدين: زيادة حجم الانتاج، وتنوّعه. وكانت أبرز المنتوجات الزراعية الجديدة: القطن وقصب السكر وثمرة الأفوكادو وغيرها من الثمار الاستوائية، والزهور. ما عدا ذلك من زراعات كان موجوداً قبل ١٩٤٨ . وفيما يلي الجدول رقم (٨ ـ ٥) الذي يوضح تطور حجم بعض الأصناف الزراعية الرئيسية.

جدول رقم (٨ ـ ٥)

تطور حجم الأصناف الزراعية الرئيسية بين ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥
(بآلاف الأطنان إلا إذا ذكر عكس ذلك)

الصنف / السنة	١٩٤٨ ـ ١٩٤٩	١٩٨٤ ـ ١٩٨٥
القمح	٢١,٢	١٢٧,٧
القطن	٠,٣	٩٩
خضروات	٨٠	٧٦٢,٧
بطاطا	٢٦	٢٠٤,٤
الحمضيات	٢٧٢,٧	١٤٨٧
تفاح ، اجاص، خوخ	٥,٢	١٦٢
موز	٣,٥	٨١
افوكادو (١٩٥٩ ـ ١٩٦٠)	٠,٢	٧٧,٢
لحوم دواجن	٥	٢٤٣,٦
لحوم أبقار	٢	٦١,٢
حليب (مليون ليتر)	٧٨,٨	٧٨٨
بيض (مليون بيضة)	٢٤٢,٥	٢٠٤٨,٦

ملاحظة: جميع النسب مستخرجة.

المصدر: Ibid., *1986*, p. 36 and pp. 344 - 347.

يوضح الجدول رقم (٨ ـ ٥) حجم التطور الذي لحق بالمنتوجات الزراعية الرئيسية ومنتوجات الثروة الحيوانية. وسواء أخذنا عدد السكان أو الأراضي المزروعة أو الأراضي المروية كمؤشر، فإن حجم التطور كان هائلاً. ويصّح الكلام على انتاج الحبوب أو الخضروات أو

الفواكه وفي آن معاً على اللحوم والألبان. وفضلاً عن ذلك أصبحت الزراعة أكثر تنوعاً وعلى الأخص فيما يتعلق بالزراعات ذات المردود العالي والقدرة التصديرية. وباستثناءات قليلة جداً، لبّت حاجات السوق المحلية وما يكفي لتصديره إلى الخارج.

٦ ـ اسهام الزراعة في الناتج القومي

بافتراض أن حجم الانتاج الزراعي في موسم ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ كان يساوي ١٠٠ فإن حجم الانتاج الزراعي في موسمي ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ و١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ كان ٥٥٥ و١١٦٦ على التوالي[١٩]. يؤكد ما تقدم ضخامة التطور الذي حدث، ولكن ماذا كانت حصيلة ذلك على صعيد نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي؟ لم تبلغ نسبة إسهام قطاع الزراعة في سنة ١٩٨٥ إلا ٥,١ بالمائة من الناتج المحلي، مقابل ٦,٢ بالمائة سنة ١٩٨٠ و٥,٩ بالمائة سنة ١٩٧٠ و١١,٦ بالمائة سنة ١٩٦٠ و١١,٥ بالمائة سنة ١٩٥٢[٢٠].

وكما يلاحظ فإن وزن الزراعة قد بقي شبه ثابت في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠، وكان قد بلغ الذروة عام ١٩٦٠ ، إذ وصل إلى ١١,٦ بالمائة مشكّلاً بذلك نسبة جيدة من الناتج المحلي. بدأ بعد ذلك في الهبوط ليستقرّ على ما يتراوح بين ٥,٣ بالمائة و٦,٢ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠. وبكلمة موجزة لم يبلغ اسهام الزراعة في الناتج المحلي سنة ١٩٨٥ إلا ٤٤ بالمائة من النسبة التي كان عليها اسهام الزراعة في الناتج المحلي سنة ١٩٦٠.

إن تراجع الوزن النسبي لحصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالنسب المعطاة آنفاً، ليس إلا أحد وجهي الصورة. أما وجهها الآخر فهو الارتفاع الكبير جداً الذي لحق بحجم الانتاج الزراعي، ومن هنا تظهر أهمية التدقيق في مقدار تطور حجم الانتاج الزراعي بحيث تمكّن معه من الاحتفاظ بالنسبة التي بقيت له من الناتج المحلي. بافتراض أنّ حجم الانتاج الزراعي سنة ١٩٥٢ يساوي ١٠٠، ونسبة الزراعة من الناتج المحلي سنة ١٩٥٢ تساوي ١٠٠ أيضاً، فقد كانت الصورة كما يوضحها الجدول رقم (٨ ـ ٦).

---

(١٩) الأرقام القياسية مستخرجة من: المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

(٢٠) بالنسبة إلى الأعوام ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠، انظر:

Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1971*, pp. 164 - 165,

وبالنسبة إلى الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, p. 180.

جدول رقم (٨ ـ ٦)
تطور حجم الإنتاج الزراعي ونسبة إسهام الزراعة في
الناتج المحلي الاجمالي بين ١٩٥٢ ـ ١٩٨٥ (سنة ١٩٥٢ = ١٠٠)

السنة	حجم الانتاج الزراعي	نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي
١٩٥٢	١٠٠	١٠٠
١٩٥٥	١٣٩	٩٨
١٩٦٥	٣٦٩	٦٩
١٩٧٥	٦٤٨	٤٦
١٩٨٥	٩١٣	٤٤

المصادر: الأرقام القياسية مستخرجة من:
Ibid., *1986*, pp. 180 and 346; Ibid., *1978*, p. 177, and Ibid., *1971*, pp. 164 - 165.

تكمن أهمية الجدول رقم (٨ ـ ٦) في أنه يوضح بدقة مدلول انخفاض نسبة اسهام الزراعة في الناتج المحلي، لقد تضاعف حجم الانتاج الزراعي بأكثر من تسع مرات، ولكن ذلك التطور الهائل لم يمكّن الزراعة سنة ١٩٨٥ من الاحتفاظ سوى بـ ٤٤ بالمائة من الوزن النسبي الذي كان لها في تكوين الناتج المحلي سنة ١٩٥٢. يعني ما تقدم بوضوح، أن النمو الهائل الذي حققته الزراعة ليس إلا نمواً متواضعاً بالقياس للنمو الذي شهدته القطاعات الأخرى المساهمة في تكوين الناتج المحلي.

في ختام هذا القسم، نستطيع القول إن الزراعة الاسرائيلية وخلال الفترة محلّ البحث، حققت تقدماً كبيراً عرضناه قبلاً. وما كان لاسرائيل أن تنجز الكثير في هذا القطاع لولا الصلة العميقة التي أقامتها بين مختلف القطاعات الاقتصادية. وفي هذا المجال يجدر التنويه بالنتائج الهائلة التي حققتها الزراعة بفعل منجزات قطاعات أخرى كتوليد الطاقة وتحلية المياه، التي عكست نفسها على حصة الزراعة من المياه، واستطردا مساحة الأرض المروية التي زادت بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ بـ ١٨ بالمائة، وكذلك حجم الانتاج الزراعي الذي زاد خلال الفترة نفسها بنسبة مشابهة (١٨,٦ بالمائة)[٢١].

ثالثاً: قطاع الانشاءات

قطاع الانشاءات، أحد أبرز القطاعات الاقتصادية في اسرائيل، وقد كان محل اهتمام

(٢١) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٦.

خاص نظراً لتبادله التأثر والتأثير مع مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. فضلاً عن ذلك فثمة صلة وثيقة بين هذا القطاع، والنمو في عدد السكان، واستطراداً موضوع الإسكان. يشتمل هذا القطاع على: المباني المخصصة للمسكن، الفنادق والمؤسسات التجارية والسياحية، الصناعة، المباني العامة، الطرق، تمديدات الماء والمجارير... الخ.

حظي قطاع الانشاءات على نسبة عالية من التكوين الرأسمالي في اسرائيل، ولكن هذه النسبة تفاوتت صعوداً وهبوطاً بين حوالى ثلاثة أرباع وحوالى نصف التكوين الرأسمالي، وإن كانت بشكل عام ذات منحى ميلي هابط. وهذا شأن طبيعي لاعتبارين: الأول، انتهاء موجات الهجرة الكثيفة وما تستدعيه من بناء لأغراض سكنية؛ والثاني، تجاوز إسرائيل تلك المرحلة التأسيسية وما تستدعيه من تركيز على البنى التحتية التي هي ضرورة لا غنى عنها لأي عملية تنمية.

نجد تأكيداً لما تقدم في هبوط نسبة قطاع الإنشاءات من إجمالي التكوين الرأسمالي، وإن بشكل متعرج من ٧٣ بالمائة سنة ١٩٥٥ إلى ٦٧ بالمائة سنة ١٩٦٥ إلى ٦٢ بالمائة سنة ١٩٧٥ إلى ٤٨ بالمائة فقط سنة ١٩٨٥. والحال هذه يكون الوزن النسبي للتكوين الرأسمالي في قطاع الانشاءات سنة ١٩٨٥ قد خسر حوالى ثلث الوزن النسبي الذي كان له في العام ١٩٥٥. ثمة ضرورة للاشارة إلى أن معظم التراجع حدث خلال العقد الأخير.

ينقسم قطاع الانشاءات إلى ثلاثة فروع رئيسية هي: فرع البناء لاغراض سكنية وهو أكبر فروع قطاع الإنشاءات، وفرع البناء لأغراض غير سكنية، وأخيراً الانشاءات الأخرى التي لا تندرج في نطاق البناء بغضّ النظر عن وجهة استخدامه. من البديهي أنّ لكل فرع من فروع قطاع الإنشاءات دلالات مختلفة عن دلالات الفرعين الآخَرين. لقد تطور الوزن النسبي للفروع المكونة لقطاع الانشاءات وفق ما يدلنا عليه الجدول رقم (٨ ـ ٧).

جدول رقم (٨ ـ ٧)

توزيع التكوين الرأسمالي في قطاع الإنشاءات حسب الفروع المختلفة
بين ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ (نسب مئوية)

السنة	اجمالي التكوين الرأسمالي في قطاع الانشاءات	حصة البناء لأغراض سكنية	حصة البناء لاغراض غير سكنية	حصة الانشاءات الأخرى غير البناء
١٩٥٥	١٠٠	٥٢	١٨	٣٠
١٩٦٠	١٠٠	٤٦,٥	٢٥	٢٨,٥
١٩٦٥	١٠٠	٤٩	٢٧,٨	٢٣,٢
١٩٧٠	١٠٠	٥٢	٢٥	٢٣
١٩٧٥	١٠٠	٦٠	٢٥	١٥
١٩٨٠	١٠٠	٦٦	١٨,٨	١٥
١٩٨٥	١٠٠	٦٣,٥	٢١,٥	١٤,٨

المصادر: النسب المستخرجة:
ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥، من: Ibid., *1973*, pp. 166 - 167
ـ بالنسبة إلى العام ١٩٧٠، من: Ibid., *1975*, pp. 164 - 165.
ـ بالنسبة إلى العام ١٩٧٥، من: Ibid., *1982*, pp. 176 - 177.
ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، من: Ibid., *1986*, p. 177.

يبيّن الجدول رقم (٨ ـ ٧) أن البناء لأغراض سكنية هو أكبر فروع قطاع الإنشاءات، وفضلاً عن ضخامة وزنه فهو يتميّز بتصاعد حصته من فترة لأخرى. أما حصة البناء لأغراض غير سكنية، فقد تذبذب وزنها من فترة لأخرى وتراوحت بين ٢٧,٨ بالمائة كحد أقصى و١٨ بالمائة كحد أدنى. وعلى العكس من الفرعين السابقين، فإنّ الهبوط المستمر كان سمة حصة الإنشاءات الأخرى، عدا فرعي البناء، (لسهولة الاستخدام سوف نستعمل تعبير الانشاءات كبديل عن الانشاءات الأخرى عدا فرعي البناء). هبوط حصة الانشاءات في الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ بأكثر من النصف، دليل واضح على الأهمية الكبرى التي أعطيت للبنية التحتية في المرحلة التأسيسية الممتدة حتى العام ١٩٦٠، وعلى شبه استكمال إسرائيل لبنيتها التحتية الضرورية وإن كان من توسيع أو تطوير فانطلاقاً مما هو قائم.

١ ـ تطور فرع الانشاءات

يتسع هذا العنوان لمواضيع شتى، ليس بالإمكان تناولها جميعاً، ولذا سنحصر بحثنا في موضوع محدد هو شبكة المواصلات البرية التي تتضمن شبكة الطرق البرية العادية وشبكة سكة الحديد.

تطور طول شبكة سكة الحديد من ٢٩٠ كلم سنة ١٩٤٩ إلى ٤٢٠ كلم سنة ١٩٦٠ إلى ٤٧٠ كلم سنة ١٩٧٠ إلى ٥١٦ كلم سنة ١٩٨٠ و٥٢٨ كلم سنة ١٩٨٥[٢٢]. والحال هذه، نستطيع القول ان تطوراً طفيفاً قد طرأ على طول الشبكة خلال العقد الأخير.

بلغ طول شبكة الطرق البرية سنة ١٩٦١ (حيث تتوافر معلومات) ٦٥٧٢ كلم ارتفعت سنة ١٩٦٥ إلى ٧٦٧٣ كلم أي بزيادة تبلغ ١١٠١ كلم. بلغت سنة ١٩٧٠، ٩٢٩٠ كلم أي بزيادة تبلغ ١٦١٧ كلم. بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ زادت بـ ٩٨٨ إذ بلغت سنة ١٩٧٥، ١٠٢٧٨ كلم. بلغ طول شبكة الطرق سنة (١٩٨٠) ١١٨١٠ كلم بزيادة تبلغ ٥٣٢ كلم. أما عام ١٩٨٥ فقد بلغت ١٢٧٦٠ كلم أي بزيادة عن العام ١٩٨٠ تبلغ ٩٥٠ كلم جديداً. في ضوء ما تقدم تكون شبكة الطرق قد زادت بين ١٩٦٥ و١٩٨٥ بـ ٦٦ بالمائة. هذه الزيادة على ضخامتها، لا تعكس كامل الصورة لناحية أنها لا تتضمّن توسيع مساحة الشبكة من ٤١٤٩٦ ألف كلم مربع سنة ١٩٦٥ إلى ٨٤٥٣٠ ألف كلم مربع سنة ١٩٨٥ أي بزيادة تبلغ ١٠٣ بالمائة. وعلى ذلك فقد ارتفع متوسط عرض الطرق من ٥,٤ أمتار سنة ١٩٦٥ إلى ٦,٦ أمتار سنة ١٩٨٥. والحال هذه فنحن أمام زيادتين، كمية، وتتمثل بارتفاع طول الشبكة بـ ٦٦ بالمائة خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥. وأخرى نوعية تتمثل بارتفاع متوسط عرض الطرق خلال الفترة نفسها بـ ٢٢,٢ بالمائة[٢٣].

٢ ـ تطور فرع البناء

تتوزع المباني على مبانٍ لأغراض السكن، مبانٍ لأغراض سياحية أو تجارية، مبانٍ لأغراض صناعية، أو زراعية، وأخيراً المباني العامة. احتلت هذه الأنواع الأربعة، موقعاً ثابتاً في قطاع البناء، وتفاوتت أهمية كل منها بالنسبة إلى الأنواع الأخرى، بشكل عام، أو من عام لآخر، وهو ما يدلنا عليه الجدول رقم (٨ ـ ٨) والخاص بمساحة البناء حسب غرض استخدامها.

يمكن القول في ضوء الجدول رقم (٨ ـ ٨) ان قطاع البناء في الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ قد شهد توسعاً تمثّل بمضاعفة المساحة المبنية التي بلغت سنة ١٩٦٥، ٢٢٠ بالمائة من المساحة المبنية سنة ١٩٥٥. عرف هذا القطاع ركوداً بين ١٩٦٥ و١٩٧٠ ليستقر في سنة ١٩٧٠ على مساحة تبلغ ٩٥ بالمائة من المساحة التي تم بناؤها سنة ١٩٦٥ و٢٠٨ بالمائة من المساحة التي تم بناؤها سنة ١٩٥٥. شهد هذا القطاع بين ١٩٧٠ و١٩٧٥ قفزة تمثّلت بوصول المساحة المبنية سنة ١٩٧٥، إلى سبعة ملايين و١٥٢ ألف متر مربع، وهذه تساوي ١٥١ بالمائة من المساحة المبنية سنة ١٩٦٥، و٣٣٣ بالمائة من المساحة التي تم بناؤها خلال العام ١٩٥٥. بين ١٩٧٥ و١٩٨٥ عادت المساحة المبنية للتدني ولتستقر في العام ١٩٨٥ على مستوى، أقل مما كان عليه

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٥٨.

(٢٣) متوسط العرض مستخرج من: المصدر نفسه، ص ٤٦٧.

جدول رقم (٨ ـ ٨)
مساحة البناء حسب غرض استخدامه للأعوام
١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ (آلاف الأمتار المربعة)

نوع البناء / السنة	اجمالي المساحة		سكن عادي		فنادق ومكاتب مبان تجارية		صناعة		مبان عامة		مبان من المزارع لاغراض غير سكنية	
	المساحة	النسبة المئوية	المساحة	النسبة المئوية	المساحة	النسبة المئوية	المساحة	النسبة المئوية	المساحة	النسبة المئوية	المساحة	النسبة المئوية
١٩٥٥	٢١٤٥	١٠٠	١٨٤٦	٨٦	١٠٤	٤,٨	١٠٤	٤,٨	٩١	٤,٢	٠٠٠	٠٠
١٩٦٠	٣٤٨٥	١٠٠	٢١٩٥	٦٣	١٣٤	٣,٨	٣٧٤	١٠,٧	٤٢٤	١٢	٣٥٨	١٠,٢
١٩٦٥	٤٧٢٤	١٠٠	٣١٢٥	٦٦	٢٧٤	٥,٨	٥٨٧	١٢,٤	٥٤٧	١١,٥	١٩١	٤
١٩٧٠	٤٤٧٨	١٠٠	٣١٣٤	٧٠	١٥٣	٣,٤	٥٠١	١١,١	٥١٢	١١,٤	١٧٨	٣,٩
١٩٧٥	٧١٥٢	١٠٠	٥٣٨٠	٧٥	١٨٦	٢,٦	٦٠٩	٨,٥	٦٦٥	٩,٢	٣١٢	٤,٣
١٩٨٠	٥١٤٠	١٠٠	٣٥٧٠	٦٩,٥	٢١٤	٤,١	٤٣٤	٨,٤	٦٢٥	١٢,١	٢٩٧	٥,٧
١٩٨٥	٤٤٥٠	١٠٠	٣٠٧٠	٦٩	٢٢٣	٥	٤٥٥	١٠	٣٧٩	٨,٥	٣٢٣	٧

ملاحظة: النسب مستخرجة.

المصدر: Ibid., *1986*, p. 412

سنة ١٩٧٥ ، ولكنه كان مساوياً تقريباً لما كان عليه في العامين ١٩٦٥ و١٩٧٠ وأكبر من حجمه في العامين ١٩٦٠ و١٩٥٥ .

أ ـ البناء في القطاع الفندقي

احتلت المباني التجارية من فنادق ومكاتب ومبانٍ تجارية أخرى ، مكاناً متواضعاً، ولكنه ثابت، من المساحة المبنية سنوياً. بلغ عدد الفنادق سنة ١٩٦٦ ، ٢١٧ فندقاً، ارتفع إلى ٦١٠ فنادق سنة ١٩٧٠ . ثم بدأ بعد ذلك بالانخفاض ليستقر في العام ١٩٨٥ على ٤٨١ فندقاً فقط، أي ٧٨ بالمائة من العدد الذي كان عليه سنة ١٩٧٠ . مقابل ذلك زاد عدد الغرف من ٩٦٤٨ غرفة سنة ١٩٦٦ إلى ١٩ ألف و٦٥٤ غرفة سنة ١٩٧٠ ، قفزت إلى ٣٤ ألفاً و١٠٠ غرفة سنة ١٩٨٥ ، أي ١٧٣ بالمائة من العدد سنة ١٩٧٠ و٣٥٣ بالمائة مما كان عليه سنة ١٩٦٦[٢٤] .

أما التطور المهمّ فقد كان نوعية الفنادق السياحية، وبالتالي توزيع الغرف، حسب المستويات المختلفة للتصنيف. كان نصيب الغرف في الفنادق المصنفة من فئة «٥ نجوم» سنة (١٩٦٦) ١٩ بالمائة من اجمالي الغرف، وارتفع نصيب هذه الفئة من الفنادق سنة ١٩٨٥ إلى ٢٥

---

(٢٤) بالنسبة إلى العام ١٩٦٦ ، انظر: Ibid., *1967*, p. 105, and *1986*, p. 443.
والنسب مستخرجة.

بالمائة ؛ الفنادق المصنفة من فئة «٤ نجوم» التي كان نصيبها سنة (١٩٦٦) ١٥ بالمائة من عدد الغرف، أصبحت نسبتها ٢٩ بالمائة سنة ١٩٨٥. فنادق الفئة ذات «٣ نجوم»، كان نصيبها ٧,٧ بالمائة سنة ١٩٦٦ وأصبح سنة (١٩٨٥) ٢٥ بالمائة. الفنادق المصنفة درجة رابعة كان نصيبها ٢٧ بالمائة سنة ١٩٦٦، اصبح ٦ بالمائة سنة ١٩٨٤. فنادق الدرجة الخامسة كان نصيبها ٢٣ بالمائة سنة ١٩٦٦ وأصبح نصيبها ١,٣ بالمائة فقط سنة ١٩٨٥.

بكلمة اخرى، أصبحت الفنادق من فئة خمس وأربع وثلاث نجوم تحتكر حوالى ٨٠ بالمائة من عدد غرف الفنادق المصنفة سنة ١٩٨٥ مقابل ٤٣ بالمائة فقط سنة ١٩٦٦. والحال هذه يكون القطاع الفندقي قد شهد ثلاثة تحولات:

١ ـ زيادة في عدد غرف الفنادق تبلغ ٣٥٣ بالمائة.

٢ ـ زيادة في عدد غرف فنادق الدرجة الممتازة والأولى والثانية تبلغ ٥٧٧ بالمائة (٤١٥٩ غرفة سنة ١٩٦٦، ٢٣٩٨١ غرفة سنة ١٩٨٥).

٣ ـ زيادة في عدد فنادق الدرجة الأولى تبلغ ٥٨٤ بالمائة (٣٢ فندقاً سنة ١٩٦٦، ١٨٧ فندقاً سنة ١٩٨٥)[٢٥].

إن الحديث عن قطاع الفنادق هو حديث عن قطاع السياحة في إسرائيل. فلقد استضافت الفنادق المختلفة في اسرائيل ٩٧١,٧ ألف نزيل، سنة ١٩٦٦، في حين استقبلت سنة ١٩٨٥، ثلاثة ملايين و ٤٥٠ ألف نزيل، أي ٣,٥ أضعاف العدد الذي نزل بها سنة ١٩٦٦. جدير بالذكر أن جميع الفنادق سواء سنة ١٩٦٦ أو سنة ١٩٨٥، كانت تراعي امكانـات التطور في المستقبل واحتمالات زيادة عدد السياح وضيوف الفنادق. ويمكن الاستدلال على ذلك من نسبة النزلاء لطاقة الفنادق على الاستيعاب التي كانت ٥١,٩ بالمائة سنة ١٩٦٦ و٥٩ بالمائة سنة ١٩٨٥، رغم الارتفاع الكبير في عدد النزلاء بين ١٩٦٦ ـ ١٩٨٥[٢٦]. في ضوء ما تقدم يمكن القول إن الفنادق السياحية في إسرائيل قادرة على استيعاب حوالى ضعفي العدد الذي تستوعبه الآن، دون زيادة تذكر في المنشآت الفندقية. الجدير بالذكر أن القدرة على مزيد من الاستيعاب لا تعود إلى التراجع في عدد الزوار قدر ما تعود إلى الزيادة غير العادية في عدد الفنادق وطاقتها الاستيعابية التي تفوق حاجة اسرائيل ولسنوات طويلة قادمة.

ب ـ البناء لاغراض صناعية أو زراعية

يشير الجدول رقم (٨ ـ ٨) إلى أن المساحة المخصصة لقطاعي الصناعة والزراعة، تمثل

---

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه.

نسبة محترمة من اجمالي المساحة المبنيـة. وليس أدلّ على ذلك من أن نصيب الصنـاعة أو الزراعة كان على الدوام أعلى من النسبة المخصصة لقطاعي السياحة والتجارة، رغم النمـو الكبير الذي لحق بهما كما سبق أن أوضحنا. كما يلاحظ أن عام الذروة فيما يتعلق بالمباني الزراعية كان العام ١٩٦٠، اذ حظي قطاع الزراعة بـ ١٠,٢ بالمائة من اجمالي المساحة المبنية في ذلك العام. تذبذبت حصته من عام لآخر لتستقر بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ على ما يتراوح بين ٥,٧ بالمائة و٧ بالمائة من اجمالي المساحة المبنية. أما فيما يتعلق بالمباني الصناعية، فإن سنوات الذروة هي سنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ حيث حظيت الصناعة بأكثر من ١٠,٧ بالمائة من إجمالي المساحة المبنية في تلك الفترة.

لقد تعرّض نصيب الصناعة من المساحة المبنية، لقدر من التذبذب، ولكن مع ذلك، بقي نصيب الصناعة عالياً، إذ لم يقلّ في أي عام عن ٨,٤ بالمائة، الأمر الـذي يمكّننا من القول، إن حصة المباني المخصصة لأغراض صناعيـة قد تميّـزت بالثبـات والارتفـاع. إن دلالات ما تقدم واضحة لناحية أنها تشير إلى النمو المستمر سواء في قطاع الزراعة أو الصناعة. نجد تأكيداً لما تقدّم فيما سبق لنا تناوله من تطور لحق بقطاع الزراعة، سواء لناحية التوسع في الأراضي المزروعة والمروية أو لناحية الانتاجية. لاحقـاً، وفي الفصل الخـاص بالصنـاعة، ستتبين مدى التوسع والتطور اللذين لحقا بالصناعة، وفرضا طلباً متزايداً على البناء لأغراض صناعية.

في هذا المجال تجدر الاشارة إلى الأهمية الخاصة للفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ ، وخصوصاً العام ١٩٧٥ ، حيث وصل نصيب الصناعة من المباني إلى أكثر من ٦٠٠ ألف م^{2} سنوياً وهي أعلى مساحة وصلتها المباني الصناعية في أي عام من الأعوام. نشير لهذا، تمهيـداً لحقيقة ستتضح لاحقاً وهي أن العام ١٩٧٥ قد شهد أحد أبرز المنعطفات التي مرت بهـا الصناعـة الاسرائيلية.

ج ـ البناء لأغراض سكنية

تراوحت مساحة البناء المخصص لأغراض السكن سنوياً بين مليون و٨٤٦ ألف م^{2} كحد أدنى وخمسة ملايين و٣٨٠ ألف م^{2} كحدّ أعلى. لعل التطور الأهم الذي حدث هو التـزايد المستمر في حصة الشقق الأكثر اتساعاً. فيما يلي الجدول رقم (٨ ـ ٩) يوضح التطور الذي طرأ على توزيع الشقق حسب الغرف المكونة لها.

جدول رقم (٨ ـ ٩)

الشقق المبنية سنوياً حسب عدد الغرف المكونة لها بين ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥

(عدد ونسب مئوية)

السنة \ العدد	الاجمالي		١		٢		٣		٤		٥	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
١٩٥٥	٣٦١٧٠	١٠٠	٢١٢٠	٦,٧	٢٠٧٩٠	٦٥,٦	٨٢٢٠	٢٦	٥٤٠			١,٧
١٩٦٠	٣٠٩٩٠	١٠٠	١٥٠٠	٤,٨	١١١٤٠	٣٦	١٦٨٦٠	٥٤,٤	١٤٩٠			٤,٨
١٩٦٥	٣٨٤٣٠	١٠٠	٧٨٠	٢	٨٥٥٠	٢٢,٢	٢٤٨٧٠	٦٤,٧	٤٢٢٠			١١
١٩٧٠	٣١٣٨٠	١٠٠	٤٥٠	١,٤	٣٧١٠	١١,٨	١٩١٣٠	٦١	٧٢١٠	٢٢,٩	٨٨٠	٢,٨
١٩٧٥	٥٥٦١٠	١٠٠	٨٢٠	١,٤	٦٣٦٠	١١,٤	٢٩٥٤٠	٥٣	١٦٦٣٠	٢٩	٢٢٠٠	٤
١٩٨٠	٣٠٧٦٠	١٠٠	٨٩٠	٢,٩	٢٤٠٠	٧,٨	١٠١٧٠	٣٣	١٢٥٦٠	٤٠,٨	٤٧٤٠	١٥,٤
١٩٨٥	٢٤٥٧٠	١٠٠	٦٥٠	٢,٦	١٤١٠	٥,٧	٧٠٧٠	٢٨,٧	٩٢٠٠	٣٧,٤	٦٢٤٠	٢٥,٤

ملاحظة: النسب مستخرجة.

المصدر: المصدر نفسه، ص ٤١٩.

يشير الجدول رقم (٨ ـ ٩) إلى الانخفاض الهائل في نسبة الشقق الصغيرة مقابل ارتفاع هائل في نسبة الشقق الواسعة. وعلى ما يبدو فإنّ الثقل حتى ١٩٦٥ كان يتجّه نحو الشقق المكوّنة من ثلاث غرف على حساب الشقق الأصغر. في مرحلة لاحقة تركز الثقل في الشقق المكونة من أربع غرف. في الفترة الأخيرة بدأ نصيب الشقق المكونة من خمس غرف أو أكثر في التزايد ليصل إلى أكثر من ربع الشقق المقامة عام ١٩٨٥. خلاصة القول، إن المباني لأغراض السكن قد شهدت تحولاً نوعياً لناحية ارتفاع متوسط مساحة الشقق المقامة الذي كان ٥٨ م^2 سنة ١٩٥٥، في حين بلغ ٨١ م^2 سنة ١٩٦٥ و٩٧ م^2 سنة ١٩٧٥ و١٢٥ م^2 سنة ١٩٨٥ أي ٢١٥ بالمائة من المتوسط العام سنة ١٩٥٥.

يلاحظ على هامش ما تقدم، تدني نصيب الوحدات السكنية المكونة من غرفة واحدة إذ هبطت إلى ٢٧٠ وحدة سكنية أي ٠,٥ بالمائة من عدد الشقق المقامة سنة ١٩٧٣ فقفزت في العام التالي (١٩٧٤) إلى ٧٢٠ وحدة سكنية. واقع الأمر أن عودة هذه الفئة من المباني السكنية مجدداً سنة ١٩٧٤ يعود لسببين: الأول تضمين الاحصاءات لأول مرة البناء غير الشرعي في اسرائيل[٢٧]. لا يحتاج الأمر لجهد كبير لمعرفة أن البناء غير الشرعي، الذي هو السبب في رفع نسبة «شقق الغرفة الواحدة» إنما يعود للعرب، نظراً لأن اليهود ليسوا مضطرين للبناء غير

(٢٧) انظر الملاحظة رقم (٦) في أدنى الصفحة من: Ibid., 1986, p. 412.

الشرعي[٢٨]. السبب الثاني، هو تزايد نسبة الأسر الفردية من إجمالي الأسر اليهودية، وهي الظاهرة التي سنتعرض لها لاحقاً والتي تعني، فيما تعني، تحسّن الطلب على الشقق الصغيرة التي تلائم هذا النوع من الأسر.

ترتب على التطور الذي لحق بموضوع البناء، تحسّن مشابه في نوعية الإسكان لناحية زيادة نصيب الفرد الواحد من المساحة المبنية والمسكونة، وهو ما يدلّنا عليه متوسط عدد الأفراد المقيمين في الغرفة. ولمّا كنّا سنناقش هذه المسألة في الفصل الخاص بالأوضاع المعيشية، فسنكتفي في هذا الجزء بالاشارة إلى أنّ متوسط عدد الأفراد للغرفة الواحدة قد بلغ ١,٠٨ شخصاً سنة ١٩٨٥ مقابل ١,٥٨ شخصاً للغرفة الواحدة سنة ١٩٧٠ و٢,١٩ شخص للغرفة الواحدة سنة ١٩٥٧. بكلمة اخرى، فإن الكثافة الإسكانية سنة ١٩٨٥ لم تبلغ في المتوسط إلا أقلّ من نصف الكثافة الإسكانية سنة ١٩٥٧. يؤكد ما تقدم أن البناء لغرض الإسكان لم يستهدف تلبية حاجات الزيادة في عدد السكان فحسب، بل زيادة المساحة المخصصة للفرد الواحد أيضاً.

---

(٢٨) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، انظر: درية أبو النمل، «مشكلة البناء غير القانوني،» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٤، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ٥٣ - ٦١.

الفَصْل التَاسِع

قِطَاع الصِّنَاعَة

شهد قطاع الصناعة تطورات كمية ونوعية جعلت منه القطاع الرائد وأهم فروع الاقتصاد الاسرائيلي بلا منازع. فهو ليس أكبر مساهم منفرد في الناتج القومي فحسب، بل أكبر موظف ـ عدا قطاع الدولة ـ لليد العاملة أيضاً. فضلاً عن ذلك، فإن عماد التجارة الخارجية لاسرائيل هو الصناعة التي تسهم حالياً بأكثر من ٩٠ بالمائة من الصادرات الاسرائيلية.

أولاً: عوامل تطور الصناعة الاسرائيلية

التطور المستمر الذي شهدته الصناعة الاسرائيلية كان نتاج عوامل عدة، تكاملت فيما بينها لتضع الصناعة في المكانة التي أصبحت لها بين مختلف قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي، وأبرز هذه العوامل:

١ ـ الموقع المتقدم الذي كان للصناعة اليهودية في فلسطين قبل ١٩٤٨ والذي ترتب عليه، انطلاق الصناعة الاسرائيلية بعد ١٩٤٨ من مقدمات لا يجوز الاستهانة بأهميتها كبداية.

٢ ـ سياسة إسرائيل الاقتصادية التي أولت أهمية كبرى لمشاريع التنمية، وأعطت من بينها جميعاً أهمية خاصة ودائمة للصناعة.

٣ ـ الموارد البشرية عالية التأهيل التي توافرت لإسرائيل من مصدرين: أ ـ الهجرة، التي كانت، مثلاً، السبب في تدفق ما يزيد على ٢٥ ألف مهندس على اسرائيل بين ١٩٥٠ و١٩٨٥. ب ـ تنمية اسرائيل لثروتها العلمية المحلية، بدليل ارتفاع نسبة الذين حصلوا على ١٦ سنة دراسية أو أكثر من بين السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٤ سنة أو أكثر، من ٣,٦ بالمائة سنة ١٩٦١ إلى ١٠,٢ بالمائة سنة ١٩٨٥.

٤ ـ التسهيلات التسويقية والعلمية التي وفرتها لإسرائيل اتفاقات رسمية مع المراكز الصناعية

المتقدمة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وبناء عليها أعفيت، تقريباً، الصادرات الاسرائيلية إلى تلك الأسواق من الجمارك. وبموجبها أيضاً صار بإمكان اسرائيل الحصول بسهولة ويسر على المنجزات التكنولوجية لتلك البلدان. والأمر الذي اعطى تلك الاتفاقات أهمية زائدة، هو التوقيت الملائم الذي تمّت فيه، حيث كانت الصناعة الاسرائيلية تستعد لدخول مرحلة الانتاج الكبير من الباب الواسع.

ثانياً: الصناعة الاسرائيلية ونموذج البناء من فوق

جرى التأكيد في أكثر من مكان في هذه الدراسة، على أن نموذج التنمية في اسرائيل هو أقرب إلى التخطيط المركزي الشامل، الذي حظي بإطار سياسي وإداري ملائم مكنه من تجنب العيوب التي ترافق عادة هذا النمط من سياسات التخطيط والتنمية. لكن، وعلى أهمية ما تقدم، فإنه لا يعبّر بدقة عن جوهر النموذج الاسرائيلي الذي كان في أحد وجوهه نوعاً من «البناء من فوق». ونظراً لما يحتمله هذا التعبير من التباسات، فإن المقصود به، هو ما سبق أن حدد في الفصل الخاص بالعلم والبحث العلمي، أي التخطيط والبناء من نقطة متقدمة.

وفي الحالة قيد البحث لعب المهاجرون ـ قبل قيام الدولة وبعده ـ دوراً حاسماً في إرساء قواعد الصناعة انطلاقاً من النقطة التي انتهت إليها الصناعة في البلاد التي هاجر منها هؤلاء. وإذ نستعيد في هذا الفصل، دور العلماء اليهود من خريجي المدرسة الألمانية في تأسيس المشروع العلمي للصهيونية في فلسطين في أوائل هذا القرن، لا يفوتنا التذكير بأن المهاجرين اليهود من ألمانيا، أهم المراكز الصناعية في حينه، هم مَن تولّى، أمور الصناعة اليهودية في فلسطين في أواسط الثلاثينات، حيث وضعت البدايات الأولى.

وبالمعنى المشار إليه، قام نموذج التنمية محل الدرس، على ركيزتين متداخلتين: التخطيط المركزي الشامل، والبناء من فوق. واذا كان الأول قد وفّر قدرة أفضل على حشد الموارد وتوزيعها وفق أولويات ملائمة، فقد مكّن الثاني إسرائيل من تحديد الأولويات وأشكال التنفيذ بطريقة صحيحة منذ البداية. وبذلك لم يجر وضع التجربة عند نقطة متقدمة فحسب، بل، وقدر المستطاع أمكن، نتيجة الوعي المسبق، تجنّب ما وقعت به تجارب عدة من ثغرات كان ثمنها باهظاً. لكن، وعلى أهمية ما تقدم، فإنّه يجب أن يرى في سياق الموارد الهائلة التي تدفقت على اسرائيل، وهو ما مكّنها من تمويل مشاريعها الطموحة، وعلى الأخص الصناعة التي حظيت بتوظيفات رأسمالية هائلة.

ثالثاً: التكوين الرأسمالي في الصناعة

بداية لا بدّ من إعادة التذكير بأنّ حصة التكوين الرأسمالي من جملة الموارد المستخدمة، كانت على الدوام مرتفعة جداً، ولا يغيّر من واقع الأمر هبوطها النسبي والمتدرج في الفترات

الأخيرة. لقد شهد التكوين الرأسمالي في الصناعة كما سبق أن تبيّنا ، تطوراً على مستويين: أ ـ تزايد حصة الصناعة من جملة التكوين الرأسمالي في إسرائيل. ب ـ ارتفاع حصة الآلات مقابل هبوط مشابه في حصة الإنشاءات من التكوين الرأسمالي في الصناعة.

ارتفع نصيب قطاع الصناعة من التكوين الرأسمالي في إسرائيل من ١٤,٢ بالمائة سنة ١٩٦٢ إلى ١٦ بالمائة سنة ١٩٧٥ إلى ٢٤ بالمائة في ١٩٨٥ . وعلى ذلك يكون الوزن النسبي لحصة الصناعة من التكوين الرأسمالي قد ارتفع ٥٠ بالمائة بين ١٩٧٥ و١٩٨٥.

أما حصة الآلات فقد ارتفعت من ٦٠ بالمائة سنة ١٩٦٢ إلى ٨١ بالمائة سنة ١٩٧٥ إلى ٩٠ بالمائة من التكوين الرأسمالي في الصناعة سنة ١٩٨٥[١].

وفي هذه الحال فإنّ ارتفاع حصة الصناعة وحصة الآلات من التكوين الرأسمالي في الصناعة، جعل نصيبهما الفعلي من الموارد المتاحة أو الناتج القومي سنة ١٩٨٥ أعلى مما كان عليه في الفترات السابقة رغم تدني نسبة التكوين الرأسمالي ككل. وفي محاولة لإعطاء صورة رقمية عن حجم الرسملة في الصناعة، ثمة ضرورة لتحويل بعض النسب محل الحديث إلى أرقام مطلقة. بلغ التكوين الرأسمالي سنة ١٩٨٥ على سبيل المثال حوالى ثلاثة مليارات و٦١٥ مليون دولار، كانت حصة الصناعة منها ٨٦٨ مليون دولار، ٩٠ بالمائة منها، أي ٧٨١ مليون دولار، عبارة عن آلات صناعية. علماً بأنه ومنذ العام ١٩٧٩، لم تقلّ قيمة الآلات الصناعية الجديدة عن ٥٢٥ مليون دولار سنوياً[٢].

ما تقدم ، لا يوفر لنا صورة عن حجم التكوين الرأسمالي في الصناعة فقط بل يمكننا من تلمّس المنعطفات التي مرت بها الصناعة أيضاً، لناحية أنّ تحسن معدّلات الرسملة يعكس مقدار الاهتمام والتطوير الذي كانت تخضع له الصناعة من فترة لأخرى.

رابعاً: مرحلة التوسع في الصناعة الإسرائيلية

مرت الصناعة الاسرائيلية في مرحلتين متداخلتين معاً هما مرحلة التوسع ومرحلة التمركز. وبالقياس لما شهدته التجارب الصناعية الأخرى نلحظ السرعة الكبيرة التي عبَرت بها الصناعة الاسرائيلية مرحلة التوسع وصولاً إلى مرحلة التمركز. وفضلاً عن ذلك تأسيس منشآت أو فروع صناعية ضخمة ومتطورة منذ البداية. يعود السبب في ما تقدم إلى خصوصية التجربة الاقتصادية الاسرائيلية، الأمر الذي يطرح سؤالاً مهمّاً هو: هل مكّنت خصوصية التجربة اسرائيل من تجاوز مراحل التطور الطبيعي التي مرّت بها اقتصادات بلدان اخرى؟

(١) انظر الفصل الرابع الخاص بالموارد واستخداماتها.
(٢) المصدر نفسه.

أثّرت خصوصية التجربة الاسرائيلية، بشكل حاسم على سرعة تراكم الموارد الاقتصادية من بشرية ومالية، حيث وفر استيرادها من الخارج، مرحلة طويلة من النمو والتوفير لمراكمة الرساميل واكتساب الخبرات الفنية المطلوبة. لكن هذا لم يمنع ولم يلغ ضرورة انتظامها وفق القواعد الاقتصادية المعروفة، حيث مرت الصناعة الاسرائيلية ككل في مرحلة من التوسع، كمقدمة لا بد منها للوصول إلى مرحلة التمركز.

على أهمية العام ١٩٥٣ في تاريخ الصناعة الاسرائيلية، باعتباره العام الذي شهد بدء تنفيذ برنامج تصنيعي شامل بموارد مالية وبشرية مستوردة، فمن الخطأ القول إن تاريخ الصناعة الاسرائيلية يبدأ مع هذه الفترة، لأن عمر الاقتصاد الصهيوني في فلسطين يعود إلى ما يزيد عن ستين عاماً. من هنا كانت أهمية الاشارة إلى حقبة ما قبل قيام اسرائيل، كمرحلة مهمّة في تاريخ تطور الصناعة الاسرائيلية. في ضوء ما تقدم سنقسم تاريخ تطور الصناعة الاسرائيلية إلى المراحل التالية:

١ ـ ما قبل قيام الدولة سنة ١٩٤٨.

٢ ـ (١٩٤٨ ـ ١٩٥١) وإبّان هذه الفترة تمكنت اسرائيل من استكمال ابتلاع الصناعة العربية التي كانت قائمة في فلسطين قبل هزيمة ١٩٤٨.

٣ ـ (١٩٥٢ ـ ١٩٦٥)، وهي الفترة التي نفذ فيها برنامج تصنيعي شامل موّلته تعويضات ألمانيا الاتحادية لاسرائيل.

٤ ـ (١٩٦٦ ـ ١٩٧٤)، وهي الفترة التي كانت بدايتها مع انتهاء العمل بالبرنامج التصنيعي الذي موّلته المانيا الاتحادية، ومع انتهائه دخلت الصناعة الاسرائيلية من الباب الواسع مرحلة التمركز.

٥ ـ (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) حيث شهدت الصناعة الاسرائيلية خلال هذه الفترة تحولاً نوعياً مهمّاً جداً، إذ أصبح عليها أن تواكب ما استجد من تطوّرات، لعل أبرزها ما يمسّ الاستراتيجية العليا لإسرائيل وما فرضه ذلك من تغيير في الأهداف والوسائل.

وفي هذه الحال، نتج التحول النوعي في المرحلة الأخيرة عن تغيّر في السياسة نفسها، فضلاً عن التحول النوعي الطبيعي الذي يرافق التحولات الكمية عادة. في هذا المجال ثمة حاجة إلى إيضاحين:

أ ـ يحمل مصطلح «التمركز» معاني جمّة سواء لناحية الأسباب أو المظاهر أو النتائج. وإذ نستخدم هذا المصطلح، فإن ما نقصده هو تمركز الإنتاج أكثر فأكثر بيد عدد متناقص من المنشآت الصناعية التي توظّف نسبة كبيرة من قوة العمل والرساميل الصناعية قياساً لنسبتها من مجمل المنشآت الصناعية. في أكثر من مكان من هذه الدراسة، والى جانب تعبير «التمركز»

استخدم مصطلح «مركزة» بهدف التمييز بين تمركز بفعل سياسة موجهة، وتمركز آخر نتيجة للمزاحمة الحرة.

ب ـ لا يعني تقسيم تاريخ الصناعة الاسرائيلية إلى مراحل عدّة الفصل الكامل بين مرحلتي التوسع والتمركز. فلقد ترافقت المرحلة التي كانت سمتها العامة التوسع، مع عملية التمركز، وبالمقابل فإن دخول مرحلة التمركز لا يعني التوقف عن التوسع. وفوق هذا وذاك، ولأسباب سبق تناولها، كان يجري تأسيس مشاريع ضخمة حجماً ونوعاً منذ البداية. فيما يلي الجدول رقم (٩ ـ ١) الخاص بعدد المنشآت وما تشغله من عمّال، حسب تاريخ انشائها، ومتوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة.

جدول رقم (٩ ـ ١)

عدد المنشآت حسب فترة تأسيسها، ونسبة ما تشغله من عمال حتى عام ١٩٦٥

فترة التأسيس	منشآت		عمال		متوسط عدد العاملين
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
ما قبل ١٩٤٠	٣٠٠٦	١٢,٢	٤٠٤١٦	١٨,١	١٣,٤
١٩٤٠ - ١٩٤٧	٢٥٧٤	١٠,٥	٣٠٨٥١	١٣,٨	١٢
١٩٤٨ - ١٩٥١	٤١٨٥	١٧	٣٦٨٤٧	١٦,٥	٨,٨
١٩٥٢ - ١٩٥٥	٣١٠٥	١٢,٦	٣٢٧٣٩	١٤,٧	١٠,٥
١٩٥٦ - ١٩٥٧	١٦٢٣	٦,٦	١٤٣٩٦	٦,٤	٨,٨
١٩٥٨ - ١٩٥٩	٢٠٨٦	٨,٥	١٨٢٧٣	٨,٢	٨,٧
١٩٦٠ - ١٩٦١	٢٣٢٠	٩,٤	١٩٤٨٨	٨,٧	٨,٤
١٩٦٢ - ١٩٦٣	٢٨٥١	١١,٦	١٧٤٦٧	٧,٨	٦,١
١٩٦٤ - ١٩٦٥	٢٠٧١	٨,٢	١٠١٦٨	٤,٥	٤,٩
غير معروفة	٧٦٧	٣,١	٢١٤٧	٠,٩	٢,٨
الاجمالي	٢٤٥٢٨	١٠٠	٢٢٢٧٩٢	١٠٠	٩ عمال

ملاحظة: النسب مستخرجة.
المصدر: Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1967*, p. 374.

يشير الجدول رقم (٩ ـ ١) إلى حقائق شتّى لعل أهمها الوضع المتقدم للصناعة قبل ١٩٤٧. فعدد الذين كانوا يعملون في الصناعة سنة ١٩٤٧ يساوي ٣١,٨ بالمائة من عدد العاملين في الصناعة سنة ١٩٦٥. أما عدد المنشآت الصناعية سنة ١٩٤٧ فبلغ ٢٢,٧ بالمائة من العدد سنة ١٩٦٥. ترتّب على تفاوت نسبة المنشآت قياساً إلى نسبة العاملين أن متوسط عدد

العاملين في المنشأة الواحدة قبل ١٩٤٧ كان أكبر من المتوسط سنة ١٩٦٥.

وفي الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ زاد عدد المنشآت الصناعية ٤١٨٥ منشأة صناعية جديدة أي ١٧ بالمائة من اجمالي المنشآت الصناعية المقامة حتى العام ١٩٦٥. يدفعنا أكثر من اعتبار للقول أن هذه المنشآت الصناعية، كانت للعرب واستولى عليها اليهود. ومن هذه الاعتبارات:

١ ـ عدم تناسب العدد الكبير للمنشآت المضافة مع الظرف الأمني الذي كان سائداً في معظم الفترة المشار إليها؛ ٢ ـ طبيعة مهاجري السنوات الأولى، الذين وفدوا إما من مصدر آسيوي ـ افريقي أو من مصدر أوروبي شرقي، أو من الذين كانوا موجودين في معسكرات الانتظار بفعل تقييد الهجرة في السنوات التي سبقت انتهاء الانتداب. لا تسمح طبيعة هؤلاء جميعاً وظروفهم، وخلال عامين أو ثلاثة أعوام فقط من إقامة ذلك العدد الكبير من المنشآت الذي يكاد يوازي عدد المنشآت الصناعية التي جرت إقامتها قبل ١٩٤٧، مع الاختلاف الكبير في نوعية مهاجري تلك الحقبة وإمكاناتهم المالية؛ ٣ ـ ليس من سبب يدفع اسرائيل إلى إقامة مشاريع صناعية جديدة وبين يديها صناعة جاهزة تحتاج من يقوم بتشغيلها فقط، وهي المشاريع الصناعية العائدة إلى العرب الذين أُجبروا على مغادرة وطنهم وممتلكاتهم.

فضلاً عما تقدم، كانت الصناعة اليهودية قبل ١٩٤٨، تملك طاقة انتاجية عاطلة تؤهلها لتلبية الزيادة التي طرأت على أعداد السكان اليهود بعد ١٩٤٨، وذلك، لأن الزيادة الجديدة، لم تكن في واقع الأمر أكثر من تعويض عن نقص الطلب الناتج عن هجرة معظم عرب فلسطين، الذين كانوا يعتمدون بهذه النسبة أو تلك على منتوجات الصناعة اليهودية، أو عن اغلاق الأسواق العربية التي كانت تستوعب نسباً متفاوتة من الصناعة اليهودية قبل ١٩٤٨.

يلاحظ أنه أقيم في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥، حوالى ١٤ ألف منشأة صناعية جديدة وهذه تساوي ٥٧ بالمائة من اجمالي المنشآت الصناعية المقامة في الفترة حتى ١٩٦٥. بكلمة أخرى، كان يقام، وطيلة الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥، حوالى ألف مشروع صناعي جديد في المتوسط سنوياً. بقي أن نشير إلى أنّ الفترة المذكورة كانت فترة تنفيذ البرنامج التصنيعي، المذكور في أكثر من مكان في هذه الدراسة، الذي غطّى بأموال التعويضات الألمانية الغربية.

ثمة ظاهرة ملفتة للنظر وهي تدنّي متوسط عدد العاملين في المنشآت المقامة بعد ١٩٥٢ قياساً بتلك المقامة قبل ١٩٤٧. في ثنايا الظاهرة الاجمالية هذه توجد ظاهرة أخرى وهي، تدنّي متوسط عدد العاملين كلّما تقدمنا في سنوات الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥. فمتوسط عدد العاملين في المنشآت المقامة خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥ كان ١٠,٥ عمال للمنشأة الواحدة مقابل ٨,٨ عمّال في الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧. وتدرّج الهبوط تبعاً لتقدم السنوات بحيث لم يبلغ المتوسط في المنشآت المقامة في العامين ١٩٦٤ و١٩٦٥ إلا ٤,٩ عمال. تُرى أين المنطق في أن يكون متوسط عدد العاملين في المنشأة المقامة قبل ١٩٤٧ أكبر مما هو في المنشأة المقامة

بعد ١٩٥٢؟ وما هو تفسير هبوط متوسط عدد العاملين في المنشأة المقامة في آخر الفترة، عن متوسط عدد العاملين في المنشآت المقامة وسط الفترة أو في بدايتها؟

يعود انخفاض متوسط عدد العاملين في المنشآت المقامة بين ١٩٥٢ و١٩٦٥ لارتباط المنشآت المقامة خلال هذه الفترة ببرنامج تصنيعي مموَّل خارجياً أكثر من استناده إلى معايير الربح والجدوى الاقتصادية، أو الضرورة الراهنة. بكلمة أخرى، لا يعود انخفاض متوسّط عدد العاملين في المنشآت الصناعية المقامة بين ١٩٥٢ و١٩٦٥ الصغر حجم المنشآت بل لتدنّي نسبة تشغيلها. وإذا كانت الأموال الالمانية الغربية قادرة على خلق طاقة صناعية انتاجية، فإنّ نسبة تشغيلها محكومة بالطاقة الاستهلاكية للسوق الإسرائيلية، في مرحلة تاريخية محددة.

يجب أن يفهم ما تقدم في سياق آخر غير الرغبة الملحّة لدى إسرائيل بإنشاء المصانع من أجل استيعاب (امتصاص) الأموال الألمانية حتى لو جرى تشغيل المصانع بأقلّ من طاقتها. لم تكن أهداف اسرائيل مقصورة على حدود الحاجات المباشرة والضرورة الراهنة، بل كانت أكثر توغلاً في المستقبل وتقديراً لاحتمالات مفتوحة. احتمالات قد تبدأ ولكنها لا تنتهي مع توقع المزيد من الهجرة أو توسّع السوق. لاحقاً سنتبين أنّ الاحتفاظ بطاقة إنتاجية صناعية فائضة هي سياسة ثابتة كانت تتوسّل اهدافاً مستقبلية اختلفت من مرحلة إلى أخرى.

أسهمت المنشآت الصناعية التي أقيمت خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥ في استيعاب ١١٢,٥ ألف عامل صناعي جديد. وهنا لا بد من الاشارة إلى مسألتين مهمّتين:

أ ـ رغم انخفاض نسبة العاملين بالقياس لنسبة المنشآت التي أقيمت بين ١٩٥٢ و١٩٦٥، فإن ذلك لا يقلل البتة من أهمية استيعاب ١١٢,٥ ألف عامل جديد. فهؤلاء يشكّلون غالبية قوة العمل المدنية من بين المهاجرين الجدد الذين وفدوا خلال هذه الفترة، والبالغ عددهم حوالى ٤١٢ ألف مهاجر[٣]. وباعتبار أن حوالى ٦٥ بالمائة منهم تزيد أعمارهم عن ١٤ سنة وحوالى ٥٠ بالمائة منهم فقط يعملون في قوة العمل المدنية، فإن الأخيرة تساوي حوالى ١٣٤ ألف عامل[٤].

ب ـ كانت الصناعة الاسرائيلية في نهاية الحقبة المشار إليها تعاني من طاقة انتاجية عاطلة[٥] يحتاج تشغيلها إلى عناصر اقتصادية جديدة، يأتي في رأسها توفر السوق. ومن هنا لم

---

(٣) الرقم المعطى لعدد المهاجرين، هو حاصل جمع صافي الهجرة للسنوات محلّ البحث. انظر: Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1967*, p. 20.

(٤) مرتكز على المتوسط العام لتركيب الأعمار ولسنوات مختلفة بالنسبة إلى من هم فوق الرابعة عشرة ولنسبة قوة العمل المدنية بينهم، انظر الفصل الخاص بقوة العمل.

(٥) انظر: عمرو محيي الدين، محمد أحمد صقر، وفؤاد بسيسو، **الاقتصاد الاسرائيلي**، سلسلة دراسات فلسطينية، ٥ (بغداد: وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ٥٢، ٧٦ =

تكن مصادفة أن تنتهي مرحلة التوسع في الصناعة الاسرائيلية سنة ١٩٦٥ بأزمة فيض الانتاج الشهيرة سنة ١٩٦٦، التي وجدت حلاً لها مع توسّع السوق الاسرائيلية اثر حرب ١٩٦٧[٦].

نجد تأكيداً على ما تقدم في ابتلاع اسرائيل الفوري لسوق المناطق المحتلة ١٩٦٧، وهذا شأن ما كان ليتم لولا الطاقة الانتاجية الفائضة التي شُغلت حال توفّر طلب على منتوجاتها في السوق الجديدة التي فُتحت أمام الصناعة الاسرائيلية. وبذلك لم تحلّ سوق المناطق المحتلة ١٩٦٧ أزمة فيض الانتاج التي كانت تعاني منها اسرائيل فحسب، بل فتحت المجال واسعاً أمام مرحلة جديدة من مراحل التطور الصناعي في اسرائيل أيضاً. أبرز تلك التطورات كان دخول الصناعة الاسرائيلية مرحلة التمركز.

خامساً: التمركز وتطور حجم المنشآت الصناعية

يترافق نمو الصناعة وتوسعها مع ميل واضح نحو التمركز الذي يعتبر نتاجاً طبيعياً لعملية التطور والمنافسة التي تشهدها الصناعة. يأخذ هذا القانون الذي لا خلاف حوله منحىً عملياً يختلف من تجربة لأخرى تبعاً لاختلاف الظروف المحيطة بكل تجربة.

وعلى أهمية التحولات الكميّة التي شهدتها الصناعة الإسرائيلية خلال مرحلة التوسع، فإنها لا تفسّر لنا كل التحولات النوعية التي شهدتها الصناعة الاسرائيلية في المراحل اللاحقة. فضلاً عن ذلك فإنّ تلك التحولات التي يصح وصفها بالاستثنائية لا تعود للتطور الطبيعي فقط، أو للآثار الاقتصادية المباشرة التي كانت لحرب ١٩٦٧، على أهمية تلك الآثار التي قدمت للصناعة الاسرائيلية سوقاً جديداً أخرجها من أزمة فيض الإنتاج التي كانت تعاني منها حينذاك.

نجد تفسيراً للتطورات التي شهدها الاقتصاد الاسرائيلي، ومن ثم الصناعة في الدينامية الشاملة التي أطلقها الانتصار الاسرائيلي في ١٩٦٧. فَتحْتَ تأثير نشوة النصر، قامت اسرائيل بإعادة تقييم دورها، وقد قبل الآخرون الذين يهم اسرائيل أمرهم، وهم الذين يهمهم امر اسرائيل أيضاً، اعادة التقييم هذه. لقد أصبحت اسرائيل في وضع سياسي واقتصادي أكثر

= و١٠٢. يشير الكتاب نقلاً عن دراسة للأمم المتحدة صدرت عام ١٩٧٠ إلى أن الطاقة الانتاجية وصلت في العديد من الصناعات إلى حوالى ٤٠ بالمائة من طاقتها.

(٦) استناداً إلى دراسة الأمم المتحدة يشير المصدر نفسه، ص ١٠٢، إلى «أن التوسع في الطلب المحلي بعد عدوان ١٩٦٧، لم يكن ليسمح باستثمارات جديدة، إنما كان بالكاد كافياً لتشغيل الطاقة العاطلة التي ظهرت خلال اعوام التقلص (الانكماش) الاقتصادي ١٩٦٦ - ١٩٦٧». رغم ذلك التوسع في الاستثمار الصناعي وبالتالي زيادة الطاقة الانتاجية العاطلة في الصناعة الاسرائيلية، اشار حاييم ليفي إلى أن معظم المصانع تستطيع زيادة انتاجها بنسبة تتراوح بين ٣٥ بالمائة و٥٠٠ بالمائة دون استثمار اضافي بالتجهيزات. انظر: هآرتس، ١٩٧٣/٢/١٠.

طموحاً. ومن العوامل التي ساعدت على إطلاق العنان لطموحاتها تلك، التدفق الهائل للموارد المالية، والموارد البشرية عالية التأهيل التي وفّرتها الهجرة، وكلاهما كان من حجم ونوعية لا تقارن البتّة بالموارد البشرية والمالية التي تدفقت في المراحل السابقة.

لقد كان للدولة على الدوام، حضورها القويّ في السياسة الاقتصادية لإسرائيل، وقد كان لها من الادوات ما يمكّنها من ممارسة ذلك الحضور بشكل فعّال. تطور ذلك الحضور بشكل حاسم في أعقاب حرب ١٩٦٧، مع قرار اسرائيل بتصنيع سلاحها بدل استيراده. إن حجم ذلك القرار، واستطرداً الموارد التي رصدت لتنفيذه هو الذي أعطى لصناعة الأسلحة وزناً مقرّراً ودوراً محفزاً في التحوّلات النوعية التي شهدتها الصناعة الاسرائيلية ككل. وفيما يلي الجدول رقم (٩ ـ ٢) الذي يوضح لنا توزيع المنشآت الصناعية للأعوام ١٩٥٥ و١٩٦٥ و١٩٨٥، حسب عددها وحسب ما تشغّله من عمال، وذلك طبقاً لحجم المشاريع الذي يتراوح بين مشاريع تشغّل أقل من خمسة عمّال وأُخرى توظّف لديها ما يزيد على ثلاثمائة عامل.

جدول رقم (٩ ـ ٢)

توزيع المنشآت الصناعية وقوة العمل في الصناعة على الفئات المختلفة للمنشآت الصناعية وذلك للأعوام، (١٩٥٥)، (١٩٦٥)، و (١٩٨٥)

(نسب مئوية)

الفئة	توزيع العاملين			توزيع المنشآت		
	١٩٥٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٥٥	١٩٦٥	١٩٨٥
١ ـ ٤ عمال	١٠,٨	١٠,٦	٣,٧	٤٨,١	٥١,١	٣٧,٥
٥ ـ ٩ عمال	١٣,٨	١١,٦	٦,٤	٢٥,٨	٢٤,٩	٢٧,١
١٠ ـ ٤٩ عاملا	٣٤,١	٢٨,٦	١٩	٢٢,٤	١٩,٥	٢٦,٨
٥٠ ـ ٩٩ عاملا	١٠,٩	١٢,٢	٩,٩	٢	٢,٤	٤,٢
١٠٠ ـ ٢٩٩ عاملا	١٦,٥	١٧,٥	١٦,٤	١,٣	١,٤	٢,٩
٣٠٠ عامل أو أكثر	١٣,٧	١٩,٣	٤٤,٦	٠,٤	٠,٤٩	١,٥
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر:

ـ بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالعام ١٩٥٥، انظر: Ibid., *1958 - 1959*, p. 182.

ـ بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالعام ١٩٦٥، انظر: Ibid., *1967*, p. 374.

ـ بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالعام ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, p. 371.

قبل تناول الجدول رقم (٩ ـ ٢) بالتحليل ثمة ضرورة للإشارة الى تطور عدد المنشآت الصناعية من ٧٥٠٢منشأة سنة ١٩٥٥ إلى ١٥٤٥٨ منشأة سنة ١٩٦٥ أي ٢٠٦ بالمائة مما كان

عليه سنة ١٩٥٥ . وبالمقابل لم يبلغ عدد المنشآت الصناعية سنة ١٩٨٥ إلا ١٠٢٩٢ منشأة صناعية، أي ٦٦ بالمائة فقط من عددها سنة ١٩٦٥ . أما عدد العاملين في الصناعة فكان سنة (١٩٨٥) ١٤٠ بالمائة من عددهم سنة ١٩٦٥ و٣١٧ بالمائة من عددهم سنة ١٩٥٥[٧]. بكلمة أخرى، يجب أن يفهم الحديث عن اعادة توزيع العاملين أو المنشآت الصناعية على فئات الحجم المختلفة للمنشآت الصناعية في إطار الخفض الذي لحق بعدد المنشآت الصناعية من ناحية، والزيادة التي لحقت بعدد العاملين في الصناعة من ناحية أخرى.

يوفّر لنا ما تقدم استنتاجاً عاماً هو توسع الصناعة الاسرائيلية أفقياً في الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ بدليل زيادة عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين بنسبة مشابهة تقريباً، في آن معاً. والحال هذه، لم يختلف كثيراً متوسط عدد العاملين في المنشأة الصناعية الواحدة سنة ١٩٦٥ ، الذي كان ١٣,٦ عاملاً عن المتوسط سنة ١٩٥٥ ، الذي كان ١٢,٥ عاملاً. حدث العكس تماماً في فترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥ حيث ترافقت الزيادة في عدد العاملين مع هبوط في عدد المنشآت الصناعية. ترتب على ما تقدم ارتفاع متوسط عدد العاملين في المنشأة الصناعية الواحدة سنة ١٩٨٥ إلى ٢٩ عاملاً، أي أكثر من ضعف متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة سنة ١٩٦٥ . في ضوء ما تقدم يمكن أن نسجّل استنتاجاً عاماً آخر هو: توجه الصناعة الاسرائيلية في فترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥ نحو مركزة قوى العمل والانتاج في عدد متناقص من المنشآت الصناعية.

ارتفاع متوسط عدد العاملين بين ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ وبالشكل المذكور آنفاً لا يعكس كامل الصورة لناحية بقاء متوسط عدد العاملين في المنشأة الصغيرة على حاله تقريباً. لقد ذهبت الزيادة في عدد العمال للمنشآت الضخمة، أي التي تستخدم ثلاثمائة عامل أو أكثر. كانت تحتكر هذه الفئة من المنشآت ٤٤,٦ بالمائة من قوة العمل الصناعية سنة ١٩٨٥ ، أي أربعة أضعاف حصتها من قوة العمل سنة ١٩٥٥ .

كان يوجد سنة ١٩٨٥ ، ١٤٩ منشأة صناعية فقط، تستخدم ١٣٢,٧ ألف عامل، أي بمتوسط يبلغ ٨٩٠ عاملاً للمنشأة الواحدة، ومن بينها ٣٨ منشأة توظف ٤٧,٧ ألف عامل، أي بمتوسط يبلغ ١٢٥٥ عاملاً للمنشأة الواحدة. وفيما لو أضفنا للمنشآت الصناعية التي تشغل ٣٠٠ عامل أو أكثر، المنشآت الصناعية التي توظف لديها ما بين ١٠٠ ـ ٢٩٩ عاملاً، لكنّا أمام احتكار ٤٤,٤بالمائة من المنشآت الصناعية لـ ٦١ بالمائة من قوة العمل الصناعية مقابل احتكار الفئة نفسها من المنشآت الصناعية لـ ٢٨ بالمائة و٣٧,٨ بالمائة فقط من قوة العمل الصناعية في سنتي ١٩٥٥ و١٩٦٥ على التوالي[٨]. وبكلمة أخرى، لم تلتهم المنشآت الصناعية الضخمة (٣٠٠

---

(٧) عدد العاملين والنسب مستخرجة من مصدر الجدول رقم (٩ ـ ٢).

(٨) انظر: المصدر نفسه، وجدول رقم (٩ ـ ٢).

عاملٍ أو أكثر) إجمالي الزيادة في قوة العمل الصناعية بين ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥ فقط، بل أخذت أيضاً جزءاً من نصيب المنشآت الصناعية الأصغر من قوة العمل سنة ١٩٦٥. جدير بالذكر أنّ درجة التمركز اختلفت تبعاً لنوعية ملكية المنشآت الصناعية التي يدلّنا عليها الجدول رقم (٩ ـ ٣).

جدول رقم (٩ ـ ٣)

تطور عدد العاملين والمنشآت، ونسبتهم المئوية، ومتوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة حسب ملكية المنشآت بين ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥

نوع الملكية	المنشآت				العمال				متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة		متوسط عدد العاملين سنة ١٩٨٥: ١٩٦٥ (نسبة مئوية)
	العدد (بالألف)		النسبة المئوية		العدد (بالألف)		النسبة المئوية				
	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٨٥: ١٩٦٥
قطاع خاص	١٣٨٢٦	٩٧٩٤	٨٩	٩٥,٢	١٥٨,٥	١٩٨,٢	٧٥	٦٦,٥	٨,٧	٢٠	٢٣٠
هستدروت	١٣٤٥	٤٦٠	٨,٧	٤,٤	٣٣,٧	٥١,٨	١٥,٩	١٧,٤	٢٥	١١٣	٤٥٢
الدولة	٢٨٧	٣٨	١,٨	٠,٤٠	١٩,٣	٤٧,٧	٩	١٦	٦٦	١٢٥٥	١٩٠٠
الاجمالي	١٥٤٥٨	١٠٢٩٢	١٠٠	١٠٠	٢١١,٣	٢٩٧,٧	١٠٠	١٠٠	١٣,٦	٢٨	٢٠٦

ملاحظة: المتوسطات مستخرجة.

المصادر:

ـ بالنسبة إلى بيانات عام ١٩٦٥، انظر: Ibid., *1967*.

ـ بالنسبة إلى بيانات عام ١٩٨٦، انظر: Ibid., *1986*, p. 371

يظهر الجدول رقم (٩ ـ ٣) الموقع الخاص الذي بدأت تحتله المنشآت التابعة للدولة في عملية التمركز الصناعي قيد الحديث. لقد زاد متوسط عدد العاملين في المنشآت التابعة للدولة ١٩ ضعفاً بين ١٩٦٥ و١٩٨٥، أي أكثر من أربعة أضعاف الزيادة التي لحقت بمتوسط عدد العاملين في المنشآت التابعة للهستدروت وأكثر من تسعة أضعاف الزيادة التي لحقت بمتوسط عدد العاملين في المنشآت التابعة للقطاع الخاص.

يعود الارتفاع الهائل في متوسط عدد العاملين في المنشآت الصناعية التابعة للدولة لسببين: الأول، ارتفاع وتيرة التمركز في المنشآت المملوكة من قبل الدولة؛ والثاني: حصول الأخيرة على نسبة كبيرة من الزيادة التي لحقت بعدد العاملين في الصناعة خلال فترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥. لقد زاد نصيب المنشآت الصناعية المملوكة من قبل الدولة بـ ٢٨,٤ ألف عامل، أي حوالى ثلث الزيادة المحقّقة في اليد العاملة الصناعية خلال الفترة محل البحث، التي بلغت ٨٦,٤ ألف عامل.

إن التطور المثير الذي شهدته الصناعة التابعة للدولة سواء لناحية درجة تمركزها واحتكارها

لثلث الزيادة التي طرأت على الطاقة البشرية في الصناعة خلال الفترة قيد البحث، أو لناحية اتساع الفجوة بشكل هائل بين متوسط العاملين في المنشآت التابعة للدولة وتلك التابعة للقطاع الخاص أو الهستدروت، يؤكد حدوث مركزة موجّهة، بحيث كانت نتائجها على الصورة التي سبق عرضها. وأكثر من ذلك، يمكن القول إنه جرى تأسيس المنشآت الصناعية العائدة للدولة منذ البداية كمنشآت ضخمة، لم تخضع لقانون التطور الطبيعي بمعنى التدرج المعروف من المؤسسة الصغيرة فالمتوسطة وصولاً إلى الضخمة.

بكلمة أخرى، إن التمركز الذي حدث هو نتاج عوامل سياسية استراتيجية أكثر مما هو حصيلة قوانين السوق والمنافسة الحرة. ولو كانت قوانين السوق هي العامل الحاسم وراء عملية التمركز التي شهدتها الصناعة الاسرائيلية، لكنّا لمسنا نتائجها بدرجة أكبر، ربما، في القطاع الخاص، وهو القطاع الأكثر استجابة واستفادة من قوانين السوق والمنافسة الحرة. من جانب ثانٍ، لا ينفصل الوزن الذي أصبح للقطاع الصناعي التابع للدولة خلال العقدين الأخيرين عن التحول السياسي الاقتصادي الذي طرأ بعد حرب ١٩٦٧، الذي سبق أن عرضنا له. ذلك التحول كان في أحد وجوهه نتيجة الدخول الكثيف للدولة في مجال الانتاج الصناعي، الذي كان معززاً بموارد مالية وبشرية ونوعية كانت في معظمها بتصرّف الدولة، التي حصدت ثمن حضورها ثقلاً كالذي اتضح لنا. على ذلك يمكن القول، إنه إذا كانت الصناعة هي القطاع الرائد في الاقتصاد الاسرائيلي، فقد أصبح القطاع الصناعي التابع للدولة هو الرافعة التي تقوم عليها الصناعة الاسرائيلية.

سادساً: المنشآت الصناعية حسب شكلها القانوني

تتوزع ملكية الشركات بموجب نظم تأسيسها إلى شركات فردية وأخرى مملوكة من بضعة أفراد أو عدد كبير من المساهمين. ولسنا في وارد الدخول تفصيلياً في موضوع كهذا، قدر ما يهمنا الاشارة إلى نصيب الشركات المساهمة، أو من في حكمها من قوة العمل الصناعية، مع ما لذلك من دلالات. لقد كان نصيبها وعلى الدوام مرتفعاً، وإن كان ذلك لم يمنع استقطابها للمزيد بحيث أصبحت حصتها حوالى ٨٥ بالمائة من اجمالي العمالة في اسرائيل سنة ١٩٨٥[٩]. وهذا التطور كان متوقّعاً بحكم ما كان قد اتضح لنا من ميل متسارع في الصناعة الاسرائيلية نحو التمركز.

نشير إلى هذا وفي الذهن أن الشروط الاجتماعية التي تنتج التمركز هي الشروط نفسها التي تجعل الثقل في المنشآت الصناعية يتجه صوب المؤسسات المساهمة كبديل عن المؤسسات الفردية. إن الشروط الاجتماعية التي تفرض التحول نحو المؤسسة الصناعية الكبيرة المساهمة، ليست حالة معزولة، بل هي محصلة حالة شاملة من التطور لا تقف حدودها عند مجال دون غيره.

---

(٩) مستخرج من:
Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1986*, p. 382.

ولذا، فإنّ التحولات النوعية التي شهدتها الصناعة الإسرائيلية، لن تكون خارج الشروط الاجتماعية محلّ الحديث، أو الحالة العامة من التطور التي انتجتها.

سابعاً: التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية

حرصت إسرائيل على تحقيق أكبر قدر من التوازن في توزيع منشآتها الصناعية على المناطق الجغرافية المختلفة، وقد أملت هذا الأمر دوافع استراتيجية وسكانية وأمنية واقتصادية عدة. تركزت الصناعة اليهودية قبل ١٩٤٨ كما هو معروف في رقعة صغيرة جداً هي منطقتا تل أبيب وحيفا حيث كانت تقيم غالبية السكان اليهود. استمر هذا الوضع، وإن بدرجة أقل في فترة ما بعد ١٩٤٨. لكن وبفعل عوامل شتّى، ليس أقلّها سياسة الدولة وامتلاكها امكانية التحكم في توزيع الاستثمارات والسكان، تحقق، ولو بشكل متدرج، قدر من العدالة في توزيع السكان على المناطق المختلفة، وفي الوقت نفسه رفعت درجة التناسب بين حصة هذه المنطقة أو تلك من السكان واليد العاملة الصناعية والمنشآت الصناعية.

لقد أوضحت الأقسام السابقة من هذا الفصل الميل الحادّ في الصناعة الاسرائيلية نحو التمركز، وهذا ما يفتح الباب أمام أكثر من مسألة تحتاج إيضاحاً، خاصة ما يتعلق منها بسياسة اسرائيل القائمة على تشجيع التمركز وفي آن معاً نشر المنشآت الصناعية على أكبر قدر من المناطق والمواقع السكنية، وهذا مما أدى إلى وجود عشرات الآلاف من المشاريع الصغيرة، ولكن الأمر في اسرائيل لا يخضع للاعتبارات الاقتصادية فقط، بل للسياسة الاستيطانية ـ الاسكانية التي تقوم على قرن الاستيطان الصناعي بالاستيطان الزراعي أيضاً. فلقد عرفت اسرائيل ما يسمى بالصناعة البيوتزية المنتشرة في مختلف المستوطنات، وهي تسهم، اضافة إلى دورها الاقتصادي، في تعزيز الاستيطان الزراعي وتحدّ بدرجة عالية من ترك الريف والنزوح إلى المدينة. وقد روعي هذا الاعتبار عند توزيع/ توجيه المنشآت الصناعية ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى ضرب الجدوى الاقتصادية أو تجاهل الضرورات التي تفرضها طبيعة التركيب الداخلي لهذه الصناعة أو تلك.

لم تعط للأطراف الصناعات الثقيلة التي لا يمكن أن تنمو أو تتطور إلاّ من خلال تمركزها. وبالمقابل لم تقتصر حصة الأطراف على الصناعات الخفيفة متدنية التقنية أو وثيقة الصلة بالزراعة فقط، بل حصلت أيضاً على نسبة ملائمة من الصناعات التي تجمع بين درجة عالية من التطور والتقنية، وفي الوقت نفسه لا تحتاج للدرجة نفسها من التمركز والحجم الكبير، التي تحتاج إليها الصناعات الثقيلة. وعلى سبيل المثال، بعض فروع الصناعة الالكترونية والكهربائية، حيث يمكن تفكيك المصنع الواحد، أو حتى العملية الإنتاجية الواحدة إلى عدد كبير من الورش الصغيرة، التي تقوم بتصنيع هذا الجزء أو ذاك من المنتوج النهائي.

ترتبط هذه الورش الموزعة على المئات من مراكز الاستيطان الزراعي بجهة مركزية تتسلّم

منها الإنتاج، بذلك نجد أنفسنا أمام منشآت يمكن تصنيفها كمنشآت صغيرة، لكنها في واقع الأمر، عبارة عن اجزاء من منشآت كبيرة جداً، وبذلك تحصد المنشآت الصغيرة، ثمار التطور التقني الذي تنجزه الشركات الكبيرة، مع احتفاظها بطابعها الصغير، وتوزعها على أماكن جغرافية متعددة. وفي هذه الحال أمكن التوفيق بين مختلف الاعتبارات الاقتصادية والاستيطانية الاسكانية . . . الخ .

وبشكل عام يمكن القول ان الساحل ووسط البلاد يحتكران الصناعات الثقيلة وذلك لأسباب تاريخية معروفة حيث نشأت هناك بدايات الصناعة الإسرائيلية، ولأسباب سكّانية حيث تتركز غالبية السكان، ولأسباب أمنية لناحية وضع الصناعات المهمة بعيداً عن الأطراف، ولأسباب اقتصادية ـ جغرافية بحكم قرب هذه المنطقة من مراكز الاستهلاك الرئيسية ومن موانىء التصدير والاستيراد، ولأسباب فنية، نظراً لأنه فضلاً عن ذلك كله يجب أن تكون الصناعات الثقيلة من حجم معين.

وبالمقابل أعطيت للأطراف والمراكز السكانية الريفية، الصناعات الأقل أهمية، والأخف ارتباطاً بمرحلة التمركز ووفورات الإنتاج الكبير. بكلمة أخرى، إنّ مراعاة التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية، الذي فرض بعثرة المنشآت الصناعية وصغر حجمها، لا يحمل بالضرورة الدلالات السلبية نفسها، التي قد يوحي بها استمرار عشرة آلاف منشأة صناعية صغيرة أو متوسطة في ظل درجة التمركز العالية التي شهدتها الصناعة الاسرائيلية. فيما يلي الجدول رقم (٩ ـ ٤) الخاص بتوزيع المنشآت الصناعية على المناطق المختلفة.

جدول رقم (٩ ـ ٤)

تطور توزيع السكان، المنشآت الصناعية، العمالة الصناعية على المناطق المختلفة بين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٤

المنطقة	يد عاملة		منشآت	
	١٩٦٧	١٩٨٤	١٩٦٧	١٩٨٤
منطقة القدس	٦	٥,٢	٧,٦	٧,٣
المنطقة الشمالية	١٠	١٣,٣	٧,٤	١٢,٦
منطقة حيفا	١٧,٨	١٧,٦	١٣,٤	١٥,٥
المنطقة الوسطى	١٧,٨	٢٤,٨	١٣	١٧,٩
منطقة تل أبيب	٤٠	٢٧,٢	٥٣,٨	٣٩,٩
المنطقة الجنوبية	٨,٤	١١,٩	٤,٨	٦,٨
الاجمالي (نسبة مئوية)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر:

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٦٧، انظر: Ibid., *1968*, p. 368.

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٨٤، انظر: Ibid., *1986*, pp. 384 - 385.

قامت إسرائيل خلال العقدين الماضيين بشبه إعادة توطين لصناعتها. من ضمن حركة شاملة للانتشار السكاني والاقتصادي المتوازن جرى تخفيف الثقل الذي كان للمركز السكاني الاقتصادي الصناعي التقليدي، أي منطقة تل أبيب، لمصلحة مناطق اخرى جرى ايضاح نصيبها من التوزيع الجديد الذي لم يخضع لاعتبارات اقتصادية آنيّة فحسب، بل لدوافع استراتيجية بعيدة المدى أيضاً. يصحّ هذا الكلام، في حال المنطقة الشمالية حيث التحدي الاساسي هناك هو الثقل المتنامي للسكان العرب أو بالنسبة إلى المنطقة الجنوبية حيث فرصة اسرائيل للتحول إلى دولة اقليمية كبرى. هذه الدولة التي لا مجال لاستيعاب شروطها البشرية أو الاقتصادية إلا في مساحة باتّساع النقب الذي بدأت دون ضجيج خطوات واسعة لتعميره.

ثامناً: التحولات النوعية في الصناعة الاسرائيلية

يرتبط هذا العنوان بشكل وثيق مع عنوان أوسع هو نتائج الاستخدام الواسع والكثيف للعلم في إسرائيل. وكما سبقت الإشارة، أعطت اسرائيل أهمية كبرى لهذا الأمر، ونجد على ذلك أكثر من دليل ليس أقلّها ارتفاع حصة البحث العلمي من الناتج المحلي، وعدد براءات الاختراع المسجلة سنوياً. كان ذلك الاهتمام جزءاً من وعي اسرائيل لحقيقة إمكاناتها وأهدافها ومحاولة ردم الثغرة بينهما من خلال الاستخدام الكثيف للعلم. أو ما يسمى «التفوق النوعي الشامل» و«التفوق في ماهية التفكير والتخطيط».

وإذ نستعيد فيما تقدم آراء سبق تناولها فبهدف التذكير أنّ المجال الأبرز لتنفيذ الدعوات محل الحديث هو قطاع الصناعة. والحال هذه، فإن ما يجب البحث عنه تحت هذا العنوان الفرعي هو النتائج النوعية التي ترتبت على ما تقدم سواء ما يعود منها لتوجيه مخطَّط له، وهو ما يقع في نطاق الاقتصاد السياسي، أو ما يمكن اعتباره حصيلة طبيعية لعملية التمركز التي شهدتها الصناعة الاسرائيلية.

وفي نطاق التوجه العام، فإن ما يستحق التخصيص هو البحث في مصير الدعوة المعلقة والصادرة عن جهات مقررة في إسرائيل من أجل إعطاء الأولوية للصناعات القائمة على الكثافة العلمية. . . والتي تقوم أساساً على تطوير منتوجات مبتكرة ذات قيمة مضافة عالية بدلاً من الصناعات التي تعتمد على كثافة رؤوس الأموال. والحال هذه، لا بد أن يتجاوز البحث في الموضوع التطور الذي لحق بالصناعة ككل، إلى قراءة التبدلات التي شهدها التركيب الداخلي للصناعة نفسها. بكلمة أخرى، فإن السؤال، ليس تطور نسبة إسهام الصناعة في الناتج المحلي فحسب، بل تبدّل حصص الفروع الصناعية المختلفة من مجمل الانتاج الصناعي أيضاً.

تاسعاً: استخدام العلم والبحث العلمي في الصناعة

تبيّن لنا في القسم الخاص بالبحث العلمي توجيه غالبية الموارد البشرية والمالية المخصّصة للبحث العلمي صوب المجالات ذات الطابع التطبيقي. واستطراداً لذلك فقد وجدت طريقها للصناعة. في هذا القسم سنحاول، قدر الامكان، تحديد الصناعات التي حظيت أكثر من غيرها بالجهود العلمية، ووسيلتنا في ذلك مراقبة تطور توزيع الباحثين على الصناعات المختلفة في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤ الذي يدلّنا عليه الجدول رقم (٩ ـ ٥) التالي:

جدول رقم (٩ ـ ٥)

توزيع الباحثين على الصناعات المختلفة بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥

الفرع الصناعي	العدد		النسب المئوية		١٩٨٥ : ١٩٧٠ (بالمئة)	
	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٧٠	١٩٨٥	العدد (نسبة مئوية)	الوزن النسبي
الأغذية والمشروبات	٨٤	١١٨	٥,٣	١,٦	١٤٠	٣٠
الملابس والنسيج ـ الجلود ومنتوجاتها	٨١	٣٤	٥,٢	-	٤٢	-
الورق والطباعة والنشر	٣	٢٣	-	-	٧٦٦	-
المطاط والبلاستيك	٢٤	١٥٠	١,٥	٢	٦٢٥	١٣٣
الكيماويات ومنتوجات الزيوت ومشتقاتها	٣٢١	٦٨٢	٢٠,٦	٩,٦	٢١٢	٤٧
المناجم، المحاجر، الخشب، المنتوجات غير المعدنية	٩٥	٧٨	٦	١	٨٢	١٧
المعادن القاعدية ومشتقاتها	٤٨	٢٥٧	٣	٣,٦	٥٣٥	١٢٠
الآلات	٦٣	٣٢١	٤	٤,٥	٥١٠	١١٣
المعدات الكهربائية والالكترونية	٤٠٨	٤٢٤٢	٢٦	٦٠	١٠٤٠	٢٣١
وسائل النقل ومتفرقات	٤٣٠	١١٦٦	٢٧,٦	١٦	٢٧١	٥٨
الاجمالي	١٥٥٧	٧٠٧١	١٠٠	١٠٠	٤٥٤	١٠٠

الملاحظات:

ـ النسب مستخرجة.

ـ (-) هذه الاشارة تعني أن الرقم ضئيل جداً.

المصادر:

ـ بالنسبة إلى بيانات العام ١٩٧٠، انظر: Ibid., *1974*, p. 425.

ـ بالنسبة إلى بيانات العام ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, p. 623.

يؤكد الجدول رقم (٩ ـ ٥) على الأهمية المعطاة للبحث العلمي ان في العام ١٩٧٠ أو العام ١٩٨٥ حيث يلاحظ عدم خلو أيّ فرع صناعي من العاملين في البحث العلمي الـذين تضاعف عددهم حوالى خمس مرات في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥. كما يلاحظ أيضاً تفاوت التطور الذي تراوح بين هبوط عدد الباحثين في بعض الفروع الصناعية وبين زيادة تبلغ أكثر من عشرة أضعاف في بعض الفروع الأخرى.

إن في العام ١٩٧٠ أو في العام ١٩٨٥، فإنّ أكبر حصة من الباحثين في مجال الصناعة كانت من نصيب فرع المعدّات الكهربائية والالكترونية. أكثر من ذلك، فإن معظم الزيادة في عدد الباحثين خلال الفترة قيد النقاش ذهبت إلى هذا الفرع الصناعي بالذات. ترتب على ما تقدّم أنّ فرع المعدات الكهربائية والالكترونية أصبح يحتكر سنة ١٩٨٥ حوالى ٦٠ بالمائة من عدد الباحثين في مجال الصناعة. أكثر من ذلك فإنّ عدد الباحثين في هذا الفرع وحده أصبح سنة ١٩٨٥ يساوي ٢٧٢ بالمائة من عدد الباحثين في جميع فروع الصناعة الاسرائيلية سنة ١٩٧٠.

وفيما لو أضفنا إلى نصيب فرع المعدات الكهربائية والالكترونية فرعين صناعيين آخرين هما فرع «وسائل النقل ومتفرقات» وفرع «الكيماويات ومنتوجات الزيوت ومشتقّاتها» لأصبحت هذه الفروع الثلاثة فقط تحتكر أكثر من ٨٥ بالمائة من الباحثين في قطاع الصناعة سنة ١٩٨٥. وباعتبار أن الفروع الصناعية الثلاثة المشار إليها تتميّز بالكثافة الرأسمالية أو بالكثافة العلمية أو بالاثنتين معاً، نستطيع القول إن الزيادة في عدد الباحثين وكيفية توزيعهم على الفروع الصناعية المختلفة دليل قويّ جداً على تحوّل الدعوات لحتركيز على الفروع كثيفة المهارة إلى أفعال.

عاشراً: أثر كثافة استخدام الرساميل والعلم على الإنتاجية

كان لجملة التطورات التي لحقت بالصناعة نتائجها الملموسة على صعيدين: الأول، إنتاجية العمـل في الصناعـة؛ والثاني، تبـدُّل نسبة إسهـام الصناعـات المختلفة في الإنتـاج الصناعي، وحيث يوضح الجدول رقم (٩ ـ ٦) التطور الذي حدث على الصعيد الأول.

وفقاً للجدول رقم (٩ ـ ٦) كانت وتيرة نمو الانتاج الصناعي خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥ ضعفي الزيادة التي لحقت بالعمل المأجور في الصناعة تقريباً. وهذا ما يدفعنا إلى استنتاج أن انتـاجية العمـل في الصناعـة قد تضـاعفت أيضاً. ويعـود هـذا إلى كثـافـة الـرسملة والعلم المستخدمين في الصناعة. يمكن الاشارة في هذا المجال إلى تمايز الـربع الأول (١٩٦٦ ـ ١٩٧٠) والربع الأخير (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) في الفترة قيد الحديث. حيث كانت وتيرة نمو الانتاج الصناعي أكبر بكثير من متوسط الزيادة التي لحقت بقوة العمل في الفترة ككل. ويعـود ذلك لسببين مختلفين وإن كانا متفقين في الجوهر.

جدول رقم (٩ ـ ٦)

تطوّر الانتاج الصناعي وقوة العمل المأجور في الصناعة خلال الفترة، ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥

(النسب المئوية) (سنة الأساس: ١٩٦٥ = ١٠٠)

السنة	الانتاج الصناعي	قوة العمل المأجور في الصناعة	السنة	الانتاج الصناعي	قوة العمل المأجور في الصناعة
١٩٦٥	١٠٠	١٠٠	١٩٧٦	٢٣٣	١٤٧
١٩٦٦	١٠١,٥	٩٨	١٩٧٧	٢٤٨	١٥٠
١٩٦٧	٩٨	٩٣	١٩٧٨	٢٦٢	١٥٣
١٩٦٨	١٢٦	١٠٧	١٩٧٩	٢٧٦	١٥٨
١٩٦٩	١٤٦	١١٨	١٩٨٠	٢٦٨	١٥٢
١٩٧٠	١٦٠	١٢٥	١٩٨١	٢٨٥	١٥٦
١٩٧١	١٧٧	١٣٠	١٩٨٢	٢٨٧	١٥٩
١٩٧٢	١٩٨	١٣٧	١٩٨٣	٢٩٧	١٦٢
١٩٧٣	٢٠٩	١٣٩	١٩٨٤	٣١١	١٦٣
١٩٧٤	٢١٨	١٤٣	١٩٨٥	٣٢٠	١٦٣
١٩٧٥	٢٢٤	١٤٤	-	-	-

المصدر: الأرقام القياسية مستخرجة من البيانات المتوافرة في: Ibid., *1986*, p. 375.

يمكن أن نجد تفسيراً لما حدث في فترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ في الطاقة الانتاجية العاطلة عن العمل في الصناعة الاسرائيلية التي، كما يبدو، وجدت متنفَّساً لها في مترتبات حرب ١٩٦٧ لناحية ارتفاع حجم الطلب على السلع الصناعية تبعاً لتوسع اسرائيل وسيطرتها على سوق المناطق المحتلة ١٩٦٧. أما فترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، فقد شهدت، كما سبق أن ذكرنا، كثافة في مقدار الرسملة واستخدام العلم أعلى بكثير مما توافر للصناعة الاسرائيلية في الفترات السابقة.

ترتب على ما تقدم ارتفاع نسبة اسهام الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من ١٧,١ بالمائة سنة ١٩٨٠ إلى ٢٣,٤ بالمائة سنة ١٩٨٥ أي بزيادة تبلغ حوالى ٣٧ بالمائة خلال ستة أعوام. وبناء عليه يكون قطاع الصناعة أكبر مساهم في الناتج المحلي سنة ١٩٨٥. وعلى سبيل المقارنة بلغت نسبة إسهام الصناعة في العام المذكور ٤,٦ أضعاف نسبة إسهام الزراعة وحوالى أربعة أضعاف نسبة إسهام قطاعات البناء والمياه والكهرباء مجتمعة[١٠].

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٨٠. كان إسهام الزراعة في الناتج المحلي عام ١٩٨٥، ٥,١ بالمائة، أما اسهام البناء والكهرباء والمياه مجتمعة فكان ٦ بالمائة فقط من الناتج المحلي.

حادي عشر: تطور نسبة إسهام الفروع الصناعية المختلفة في توليـد القيمة المضافة في الصناعة

ترافقت الزيادة الكمية في وزن قطاع الصناعة مع تحوّل عميق جداً في بنيـة الصناعـة نفسها، لناحية الزيادة الهائلة التي لحقت بنسبة اسهام صناعات محددة في الانتاج الصناعي. وفيما يلي الجدول رقم (٩ ـ ٧) الذي يوضّح ما تقدم.

جدول رقم (٩ ـ ٧)

القيمة المضافة في الصناعة الاسرائيلية وتوزيعها على الصناعات المختلفة

بين ١٩٦٥ ـ ١٩٨٤ (نسب مئوية)

السنة	١٩٦٥ ـ ١٩٦٦	١٩٧٥ ـ ١٩٧٦	١٩٨٢ ـ ١٩٨٣	١٩٨٣ ـ ١٩٨٤
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مناجم ومحاجر	٤,٧	٣,٥	٤,١	٤,٧
مأكولات ومشروبات	١٦	١٢	٩,٥	١٣,٤
نسيج	١٣,٣	٦,٦	٤,٧	٢,٢
ملابس		٤	٤,٧	٣,٨
جلود	١,٢	٠,٧	٠,٩	٠,٩
خشب	٤,٧	٣,٧	٢,٩	٢,٣
ورق	٢,١	٢,٧	٢,١	٢,٢
طباعة ونشر	٣,٩	٣,٢	٣,١	٤,٢
مطاط وبلاستيك	٤	٤,٣	٤,٣	٤,٨
كيماويات وزيوت	٧,٥	٩,٧	٩,٨	١٠,٤
منتوجات غير معدنية	٨,٧	٦,٤	٣,٩	٤,٤
معادن قاعدية	٣,٦	٣,٤	٢,٨	٢,٢
منتوجات معدنية	١٤	١١,٧	١٥,٢	١٢,٦
آليات		٥,١	٣,٦	٣,١
معدات كهربائية الكترونية	٤,٣	١٠	١٧,٢	١٨,٥
معدات نقل	٦,٨	٨,٨	٨,٢	٧,٦
الماس	٢,٧	١,٨	-	-
متفرقات	١,٢	١,٥	١,٨	٢,٢

الملاحظات:
- القيمة المضافة في المنشآت التي تشغّل لديها خمسة عمّال أو أكثر.
- النسب مستخرجة.
- في السنوات الأخيرة، حذف الماس من قطاع الصناعة وأُضيف إلى قطاع التجارة.

المصادر: النسب مستخرجة:
- بالنسبة إلى بيانات أعوام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ و١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، من: Ibid., *1978*, p. 458.
- بالنسبة إلى بيانات أعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، من: Ibid., *1986*, p. 383.

يشير الجدول رقم (٩ ـ ٧) إلى تحولات مهمة شهدتها الصناعة الاسرائيلية في الفترة قيد البحث ١٩٦٥ ـ ١٩٨٤ وترتب عليها، فيما ترتب، تبدُّل وزن الفروع الصناعية المختلفة ونسبة إسهامها في توليد القيمة المضافة في الصناعة الاسرائيلية. ويشكل عام يمكن القول إن الصناعات التي استفادت أكثر من غيرها من تحسُّن مستوى التكنولوجيا المستخدمة، أو الكثافة العلمية، هي الصناعات نفسها التي تقدمت على حساب وزن ما عداها.

وفيما لو تجاوزنا صناعةالمحاجر والمناجم ،بوصفهاصناعة استخراجية، وصناعة الألماس بوصفها حرفة، و«المتفرقات»، فيمكن تقسيم ما تبقّى من صناعات تبعاً لكثافة العلم والرساميل المستخدمين بهما إلى مجموعتين: الأولى وتشمل صناعات الأغذية والنسيج والملابس والجلود والخشب والورق والطباعة والنشر. وفي حين تتشكل المجموعة الثانية من صناعات المطاط والبلاستيك والكيماويات والزيوت والمنتوجات غير المعدنية والمعادن الاساسية والمنتوجات المعدنية والآليات والمعدات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية والعلمية.

زاد إسهام المجموعة الثانية في توليد القيمة المضافة من ٤٨,٩ بالمائة سنة ١٩٦٥ إلى ٦٣,٦ بالمائة سنة ١٩٨٤. من بين الصناعات السبع المكونة للمجموعة الثانية، احتكرت صناعات ثلاث الزيادة التي تحققت في نصيب المجموعة الثانية ككل. وهذه الصناعات هي الكيماويات، المنتوجات المعدنية، المعدات الكهربائية والالكترونية، وقد ارتفع نصيبها من ٢٥,٨ بالمائة سنة ١٩٦٥ إلى ٤٤,٦ بالمائة من القيمة المضافة في الصناعة سنة ١٩٨٤. وعلى ذلك فإن الحديث عن زيادة نسبة إسهام الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية أو العلمية إنما هو بالدرجة الأولى حديث عن ثلاث صناعات محدَّدة هي: الكيماويات، المعدنية، الكهربائية والالكترونية.

من بين الصناعات جميعاً، والثلاث المشار إليها تحديداً، تحتلّ صناعة المعدّات الكهربائية والالكترونية موقع الصدارة، لناحية أنها حققت أكبر زيادة إذ ارتفع نصيبها إلى ١٨,٥ بالمائة سنة ١٩٨٤ مقابل ٤,٣ بالمائة فقط سنة ١٩٦٥. على ذلك تضاعف نصيب هذه الصناعة أكثر من أربع مرات خلال الفترة محل البحث. من مقارنة الزيادة التي لحقت بنصيب صناعة المعدات الكهربائية مع إجمالي الزيادة في نصيب الصناعات المتطورة ككل، يتضح أنّ معظم هذه الزيادة يعود لارتفاع نصيب صناعة المعدات الكهربائية والالكترونية من الإنتاج الصناعي.

في ضوء التطور المشار إليه، احتلت صناعة المعدات الكهربائية والالكترونية سنة ١٩٨٤ الموقع الأول من بين الصناعات جميعاً، بوزن نسبي قدره ١٨,٥ بالمائة من اجمالي الانتاج الصناعي. علماً بأن صناعة المعدات الكهربائية والالكترونية، صاحبة المركز الأول سنة ١٩٨٤، كانت تحتل الموقع الثامن سنة ١٩٦٥. يؤكد ما تقدم بما لا يترك مجالاً للشك أنّ وجهة

نظر كبير العلماء في وزارة الصناعة والتجارة آنفة الذكر والداعية لإعطاء الأولوية للصنـاعات القـائمة على الكثـافة العلميـة قد أصبحت حقيقـة، ولكن دون أن يكون ذلـك على حساب الصناعات التي تعتمد على كثافة الرساميل.

بكلمة أخرى، لم يكن تقدم صناعة قائمة على «الكثافة العلمية» على حساب صناعـة قائمة على «الكثافة الرأسمالية» بل تقدم كل من الصنـاعتين على حساب الصنـاعات الأقـل تطوراً. ثمة ضرورة في هذا المجال، إلى إعادة التأكيد على أن تعبير «على حساب» يجب أن يفهم بالصيغة التي سبق تحديدها ألا وهي، تقدّم مميز لصناعة معينة في اطار تقدم صنـاعي شامل، ونمو مميز لقطاع الصناعة في سياق نمو شامل لكل فروع الاقتصاد.

نضع هذا الاستدراك بهدف إلقاء الضوء على مخاطر وجهة النظر التي تروّج لمنطق يضع التطور الصناعي، واحياناً بعض الصناعات، خارج مجمل البنية التي أنتجت هذا التـطور أو ذاك. غنيّ عن الإشارة أنّ ما تقدم لا يلغي التمايز النسبي في اطار تطور شامل هو نتاج خطة تطوير شاملة ومتوازنة قائمة على الخيار العلمي الشامل.

الفَصْل العَاشِر

التِجَارة الخَارِجيَّة

تمثل التجارة الخارجية أهمية خاصّة في وضع دولة كإسرائيل تعـاني من ضيق السوق والنقص الشديد في الموارد الطبيعية. والحال هذه فليس أمامها إلاّ الأسواق الخارجية لتلبيـة حاجاتها وتصريف فائض إنتاجها. وإذ نتناول التجارة الخارجية، نتوقّع أن نجد بها المرآة التي تعكس لنا جملة العوامل التي أحاطت، بالتجربة الاقتصادية لإسرائيل، والتحوّلات التي شهدتها الفروع الاقتصادية المختلفة.

يمكن حصر المسائل التي ستتناولها في هذا الفصل بعنوانين رئيسيين: الأول، حقيقة وضع الميزان التجاري، وهل يتحرّك نحو التوازن، أو ما تسمّيه الأدبيات الإسرائيلية «الاستقلال الاقتصادي» أم أن العكس هو الـذي حدث؟ وهنـا من الضروري تحـديد مـاهية الاستقـلال الاقتصادي في ضوء السياسة الاقتصادية لإسرائيل، التي تحدّد بدقّة مفهوم إسرائيل للاستقلال الاقتصادي؛ الثاني، تطور التركيب الداخلي والتوزيع الجغرافي لتجارة اسرائيل الخارجية. من نافل القول إنّ هذا العنوان سيكون أحد مجالات اختبار مصداقيّة ما سبق أن تناولناه في فصول سابقة من أمور تتعلّق بالتحولات البنيويـة في الاقتصاد الاسـرائيلي والتسهيلات التي وفّـرتهـا مجموعة اتفاقات اسرائيل مع السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الامريكية.

الميـزان التجاري لإسـرائيـل: تساؤلات منـطقية: الاستقـلال الاقتصادي شـأن مثيـر للجدل، لناحية ما يعنيه على الصعيد العملي، خصوصاً في عالم اليوم حيث تتشابك اقتصادات الدول فيما بينها، تختلف المعايير، بالنسبة إلى ما يعنيه الاستقلال الاقتصادي، الذي لا يجوز أن يختصر ليصبح عملية توازن الميزان التجاري. فالاستقلال الاقتصادي، شأن أوسع وأعمق بكثير من التوازن الحسابي، إنه بحث في مجمل البنية الاقتصادية، وفي مقررات (مكونات) القرار الاقتصادي أيّاً كان مقدار الفائض أو العجز.

في خضمّ طوفان من الحديث الصحفي عن مشاكل الميزان التجاري لإسرائيل، غابت،

وبكلمة أدق، غُيّبت اسئلة لو طرحت كان يمكن أن توفر معظم الجواب عن السؤال المثار حول الميزان التجاري لإسرائيل. أبرز الأسئلة التي يمكن طرحها، والتي لا تحتاج إلى أكثر من تحكيم للمنطق فيما هو متداول حتى يجاب عنها هي: تُرى، أيّ سرّ في التركيز الإعلامي على أنّ وضع الميزان التجاري خلال العقد الأخير كان أسوأ ممّا كان عليه في العقد الذي سبقه رغم تحوّل مجمل البنية الاقتصادية لإسرائيل، خلال الفترة المعنية، وحيث أصبحت على مستوى نوعيّ لا يقارن البتّة مع ما كانت عليه في العقد الذي سبقه. هل تكون نتيجة حدوث ما يشبه الثورة في الزراعة والصناعة والبحث العلمي وتأهيل الموارد البشرية، استمرار العجز في الميزان التجاري؟ إلاّ أن هذا ما حدث، ترى ما هو السبب؟ وأية علاقة منطقية بين الظاهرتين المتباينتين؟ واقع الأمر أن بينهما علاقة منطقية ووثيقة، بل علاقة السبب بالنتيجة كما سنبيّن.

أولاً: السياسة القديمة ـ الجديدة أو التثمير عن طريق العجز في الميزان التجاري

من جملة الظواهر التي سجلت عن الاقتصاد الإسرائيلي في وقت مبكّر من الستينات، حالة تكاد تكون فريدة لأنها حالة تثمير عن طريق العجز الخارجي. بعبارة أخرى، ان اسرائيل استطاعت أن تغطي العجز في الموارد بين ١٩٥٠ و١٩٦٠ عن طريق استقدام مستوردات تزيد عن المصدرات[١]. غنيّ عن التعريف أن نسبة كبيرة من الموارد المتاحة لاسرائيل، ذهبت للتكوين الرأسمالي الذي كان يشكّل «نسبة غاية في الارتفاع قلّما يبلغها أي اقتصاد»[٢]. استمرت الظاهرة الفريدة محل الحديث في الفترات اللاحقة، بل وأصبحت سياسة رسمية معلنة للحكومة الاسرائيلية، التي قالت بلسان مدير عام وزارة التجارة والصناعة، ردّاً على آراء طرحت حول مشكلة العجز في الميزان التجاري «إن الطريق لتخفيف ذلك العجز هو بتوسيعه بتكثيف النشاط الاقتصادي. إن نسبة عالية من الاستثمار تقود إلى نسبة عالية من النمو الاقتصادي، وهذا سيؤدي إلى نتيجة فرعية، ألا وهي تخفيض العجز»[٣].

في هذا السياق ثمة ضرورة لاستعادة ما سبق تسجيله بمعرض الحديث عن التكوين الرأسمالي في اسرائيل، وتطور حجم رصيد الاستيراد، الأمر الذي يؤكد استمرار العمل بسياسة التثمير عن طريق رصيد الاستيراد في فترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥ كما في فترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥.

---

(١) يوسف صايغ، الاقتصاد الاسرائيلي، ط ٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ٢٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(٣) انظر: *Jerusalem Post*, 12/6/1969.

ملحق خاص بمناسبة «المؤتمر الاقتصادي الثالث لأصحاب الملايين اليهود،» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ٣، العدد ٩ (١١ أيار/ مايو ١٩٧٣).

صحيح، أن القاعدة نفسها استمرت بين ١٩٥٠ و١٩٨٥، ولكن مع تبدل كمّي ونوعي سواء في حجم رصيد الاستيراد أو في نوعية التكوين الرأسمالي خلال العقد الأخير. كان ذلك التبدّل ترجمة عملية لما هو أبعد، أي الهدف السياسي والاقتصادي اللذين بدأت تسعى اسرائيل اليهما.

يتجاوز النمو الاقتصادي الذي شهدته اسرائيل، خلال العقد الأخير، وكما سبق إيضاحه، المألوف، ليس لناحية ارتفاع نسبة النمّو فحسب، بل لمترتبات النمو وانتقال مجمل بنية الاقتصاد إلى طور جديد أرقى أيضاً. لقد دخلت الصناعة ومن الباب الواسع مرحلة الثورة الالكترونية، أمّا الكهرباء فهي، وبنسب متزايدة، نتاج مصادر غير تقليدية لتوليد الطاقة. لم يسهم ذلك في تخفيض كلفة الطاقة فحسب، بل مكّن إسرائيل من إطلاق سراح مشاريعها التي تحتاج إلى طاقة رخيصة كي تكون ذات جدوى اقتصادية أيضاً. أبرز هذه المشاريع تحلية مياه البحر على نطاق واسع.

تمكّنت إسرائيل بفعل توافر مصادر إضافية للمياه من زيادة الرقعة الزراعية المروية بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ من مليونين وثلاثة آلاف دونم إلى مليونين و٣٧٠ ألف دونم أي بزيادة تبلغ ٣٦٧ ألف دونم جديد، تساوي ١٨,٣ بالمائة من اجمالي الأراضي المروية سنة ١٩٨٠[٤]. كما تدل جميع المؤشرات على أن التوسع الزراعي كان في النقب، الأمر الذي يعني أن التعمير الجدّي وعلى نطاق واسع قد بدأ لمنطقة النقب، التي تحتلّ موقعاً حاسماً في الاستراتيجية الصهيونية للعقود القادمة. يجب أن يفهم مجمل ما تقدم في سياق استيعاب اسرائيل لمئات الآلاف من المهاجرين.

نستعيد ما سبق ذكره بهدف التأكيد على حجم ونوعية المردود الذي ترتب على زيادة مديونية إسرائيل لتصل إلى حوالى ١٩ مليار دولار هي المبلغ المتبقّي على إسرائيل من رصيد الاستيراد الضخم الذي توافر لها والبالغ أكثر من ٦١ مليار دولار. على أي حال، وأيّاً كان المعيار الذي استخدمناه، يمكن القول، في ضوء النتائج التي سبق عرضها، ان الكلفة تبقى زهيدة جداً قياساً بالمردود الذي ترتب عليها. نشير إلى ذلك ليس لأهمية التثميرات والإنجازات فحسب، بل لسبب نوعيّ آخر أكثر أهمية، هو أن الكلفة شأن من شؤون الاقتصاد والمال في حين أن المردود هو من شؤون الاقتصاد السياسي والاستراتيجية العليا للدولة، الساعية إلى «منح دولة صغيرة وضعيفة من الناحية الكمية، كإسرائيل، قوة الدولة القوية والكبيرة «أي» منح اسرائيل طابع دولة اقليمية عظمى».

ثانياً: تطور نسبة الصادرات للواردات الاسرائيلية

في ضوء الحديث السابق يمكن استنتاج أن استمرار العجز في الميزان التجاري هو

---

(٤) انظر الفصل الثامن من هذه الدراسة الخاص بقطاعي الزراعة والبناء.

سياسة أكثر ممّا هو أي شيء آخر، وإن كان ذلك لا يعني أن اسرائيل لا تعير اهتماماً لمسألة التوازن في ميزانها التجاري، التي تحتل الدرجة الثانية في الأولوية. وإذا كانت رؤية إسرائيل لحل مشكلة العجز في الميزان التجاري بـ «توسيعه، بتكثيف النشاط الاقتصادي. . . و. . . أن نسبة عالية من الاستثمار تقود إلى نسبة عالية من النمو الاقتصادي، وهذا سيؤدي إلى نتيجة فرعية ألا وهي تخفيض العجز التجاري»، كما جاء على لسان مدير عام وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية، فإننا نستطيع القول إن اسرائيل قد حققت الجزء الأول من سياستها، ولكن ماذا عن «النتيجة الفرعية»، أي تخفيض العجز التجاري؟ قبل الإجابة لا بد من عرض تطور الميزان التجاري وحركة الصادرات والواردات التي يدلنا عليها الجدول رقم (١٠ ـ ١).

قبل تناول الجدول رقم (١٠ ـ ١) لا بد من اعادة التذكير بما حظي به موضوع الميزان التجاري من تركيز اعلامي شديد يبرز ارتفاع حجم العجز، ولكنه يتجاهل ما لحق بمضمون العجز من تطوّر. وفي هذه الحال فمن الضروري رؤية ارتفاع الرقم المطلق للعجز أو هبوطه انطلاقاً من التطور الذي لحق بنسبة الصادرات للواردات. إنّ ما يعتد به، هو تطور الوزن النسبي للعجز لناحية أنه يأخذ بعين الاعتبار التضخم وحجم القاعدة الاقتصادية، واستطراداً حجم الصادرات والواردات. فلا أهمية لرقم العجز بحد ذاته، بل من خلال علاقته بما عداه. بكلمة أخرى، يتحدد وزن الدَّيْن من خلال وزن المدين نفسه، ولا ينفصل ارتفاع رقم الدين الإسرائيلي عن توسع حجم البنية الاقتصادية المؤهّلة لتحمّل هذا الرقم أو ذاك من الديون. على ذلك، فإن التركيز على الرقم المطلق للدّين دون الالتفات للوزن النسبي، فضلاً عن انه ليس بريئاً، يسمح بإسقاطات خاطئة، لأنه يغفل دلالات الأرقام التي تكتسب معناها المحدد، وما تمثّله من عبء راهن أو مستقبلي من خلال معرفة حجم الطرف الذي سيتحمّل ذلك العبء وقدرته.

لا يعني تحسّن نسبة تغطية الصادرات عدم تعرّض الميزان التجاري لذبذبات حادة. ولكن تلك الذبذبات كانت في سياق نمو متصاعد. لذلك، وحين يقال، إن هذه السنة أو تلك، قد كانت أسوأ السنوات، فذلك، لا يعني أن نسبة التغطية هي نفسها. وإذا جاز اعتبار السنوات ١٩٧٤ و١٩٧٩ و١٩٨٣ ، على أنها السنوات الأسوأ، فذلك لا ينفي أن نسبة التغطية للأعوام المذكورة كانت، ٤٧ بالمائة و٦٣ بالمائة و٦٤ بالمائة، على ما بينها من فجوات، كان العام ١٩٧٤ سيئاً بمعيار العام الذي سبقه حيث كانت نسبة التغطية ٥٢ بالمائة، أما العام ١٩٧٩ فقد كان سيئاً في ضوء نسبة أخرى لا علاقة لها البتّة مع المعيار الذي قيم فيه وضع العام ١٩٧٤، معيار العام ١٩٧٩، هو العام ١٩٧٨ حيث بلغت نسبة التغطية ٧٠ بالمائة. وينطبق الأمر نفسه على وضع العام ١٩٨٣، نشير إلى هذا بهدف تأكيد حدوث قفزات في نسب التغطية لناحية أنّ كل قفزة، كانت تثبت معياراً جديداً تقاس الأمور في ضوئه. بكلمة أخرى، كان تذبذب الميزان التجاري باتّجاه تحسن مستمرّ، اتخذ في الفترة الأخيرة قدراً أكبر من الثبات.

جدول رقم (١٠ ـ ١)

تطور صافي واردات وصادرات اسرائيل إلى جميع انحاء العالم بما في ذلك المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ بين ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥

السنة	الواردات (مليون دولار)	الصادرات (مليون دولار)	نسبة الصادرات إلى الواردات (نسبة مئوية)	نسبة الصادرات إلى الواردات عدا التجارة مع المناطق المحتلة ١٩٦٧ (نسبة مئوية)
١٩٥٠	٣٠٠,٣	٠٣٥,١	١١,٧	-
١٩٥٥	٣٣٤,٤	٠٨٩,١	٢٦,٦	-
١٩٦٠	٤٩٥,٧	٢١١,٣	٤٢,٦	-
١٩٦٥	٨١٤,٥	٤٠٦,١	٤٩,٥	-
١٩٦٦	٨١٧,١	٤٧٦,٩	٥٨,٤	-
١٩٦٧	٧٥٨,٩	٥٣١,٨	٧٠,١	٦٨,٣
١٩٦٨	١١٠٨,٥	٦٥٥,٦	٥٩,١	٥٥,١
١٩٦٩	١٣١٩,٤	٧٦١,٥	٥٧,٧	٥٢,٨
١٩٧٠	١٤٥٤,٤	٨١٦,٨	٥٦,٢	٥١,٢
١٩٧١	١٨٤٢	١٠١٧,١	٥٥,٢	٥٠,٥
١٩٧٢	٢٠٠٢,٢	١٢٣٨,٢	٦١,٨	٥٦,١
١٩٧٣	٢٠٣٥,٢	١٥٨٦,٢	٥٢,٣	٤٦,٩
١٩٧٤	٤٢٧٤,٩	٢٠٢٤,٧	٤٧,٤	٤١,٦
١٩٧٥	٤٢٣٢	٢٢٠٥,٧	٥٢,١	٤٤,٧
١٩٧٦	٤٢١٩,٨	٢٦٩٧	٦٣,٩	٥٦,٦
١٩٧٧	٤٨٧٦,٥	٣٤٢٦,١	٧٠,٣	٦٢,٧
١٩٧٨	٥٧٨٨,٨	٤١١٩,٩	٧١,٢	٦٦
١٩٧٩	٧٥٦٥,٥	٤٨٠٦,٣	٦٣,٥	٥٨,٣
١٩٨٠	٨٠٧٠,١	٥٨٧٤,٣	٧٢,٨	٦٧,٤
١٩٨١	٨١٠٣,٤	٥٩٩٢,٧	٧٤	٦٨,٢
١٩٨٢	٨١٧٣,٧	٥٦٣٩	٦٩	٦٣,١
١٩٨٣	٨٦٦٦,٧	٥٦٠٢,٦	٦٤,٦	٥٨,٣
١٩٨٤	٨٢٦٧	٦٢٤٢,٣	٧٥,٥	٦٩,٧
١٩٨٥	٨١٩٨,٧	٦٦٨٢,٨	٨١,٥	٧٥,٨

المصدر: Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1986,* pp. 210 - 211.

نتجت الذبذبات الحادّة أحياناً، التي تعرّض لها الميزان التجاري، وبشكل أساسي عن عوامل خارجية ضخمة جداً. اختلفت هذه العوامل من فترة إلى أخرى، لكن المشترك بينها

جميعاً هو عدم استمرار آثارها أكثر من عام، أو عامين، تمكنت إسرائيل بعد ذلك من احتواء نتائجها. ولا يقلّ حجم الإنجاز على هذا الصعيد عن ضخامة حجم الأحداث التي وقعت والآثار التي كانت لها على الاقتصاد الاسرائيلي. لا يتضمن الحديث السابق الأحداث الأمنية الضخمة، لناحية أن الكلفة المباشرة أو غير المباشرة للحروب التي شنتها اسرائيل، كانت تغطًى بالكامل بواسطة المساعدات الأمريكية، ومن هنا محدودية آثارها على ميزان اسرائيل التجاري. على أرضية ما تقدم، وفي ضوء الجدول رقم (١ ـ ١٠) يمكن تسجيل الحقائق الفرعية التالية:

ـ تحسن الميزان التجاري بشكل مطرد، فقد ارتفعت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات من حوالى ٢٥ بالمائة في أوائل الخمسينات إلى حوالى ٥٠ بالمائة في أواسط الستينات إلى ٨١,٥ بالمائة في ١٩٨٥. وهكذا تبلغ نسبة التغطية سنة ١٩٨٥، ١٥٦ بالمائة مما كانت عليه سنة ١٩٧٥ و١٦٥ بالمائة مما كانت عليه سنة ١٩٦٥.

ـ ما تقدم كان حصيلة التفاوت بين وتيرتي نمو الصادرات والواردات، فقد بلغت الصادرات سنة ١٩٨٥، ٢٤٨ بالمائة مما كانت عليه سنة ١٩٧٥. أمّا الواردات فقد كانت وخلال الفترة نفسها ١٩٤ بالمائة. على ذلك، تكون وتيرة نمو الصادرات في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥، ١٢٨ بالمائة من وتيرة نمو الواردات.

ـ تميزت من بين مجمل الفترة قيد البحث، السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، بتزايد الفجوة بين معدل نمو الواردات ومعدل نمو الصادرات. فلقد بلغت الواردات سنة ١٩٨٥، ١٠١,٦ بالمائة مما كانت عليه سنة ١٩٨٠. أما الصادرات فقد بلغت سنة ١٩٨٥، ١١١,٥ بالمائة مما كانت عليه سنة ١٩٨٠. وإذا ما سمحنا لأنفسنا باستنتاج في هذا المجال فهو أن نتائج التوسع في عملية التثمير بدأت في الظهور، وإن يكن بتواضع.

ـ نكاد نقرأ في الذبذبات التي تعرّض لها الميزان التجاري جملة الأحداث الداخلية أو الخارجية التي مرّت وتركت بصماتها على الاقتصاد الاسرائيلي، ومن ثمّ تجارة إسرائيل الخارجية. يمكن أن ندرج في هذا السياق ارتفاع نسبة التغطية بفعل زيادة الصادرات في السنوات: ١٩٦٧ (حرب ١٩٦٧ وتوسُّع إسرائيل) و١٩٧٥ (اتفاقية اسرائيل مع السوق الأوروبية المشتركة، وأخرى مع الولايات المتحدة) و١٩٨٥ (اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة) وبالمقابل هبوط نسبة التغطية في الأعوام ١٩٧٣ (حرب ١٩٧٣) و١٩٧٤ (ارتفاع اسعار النفط) و١٩٨٢ (حرب ١٩٨٢). هذا فضلاً عن عوامل أخرى أقل بروزاً لم نتعرض لها.

ـ كي يكون ممكناً الاحاطة بجميع العوامل الفاعلة وليس العامل أو الحدث الرئيسي الذي كان وراء خفض الصادرات أو الواردات أو رفعها في عام أو آخر، لا بد أن تُقرأ الذبذبات محل الحديث بأعلى قدر من الدقة. نشير إلى ذلك بهدف تبيان ما قد يحجبه العامل الرئيسي من عوامل ثانوية، ولكن قد تكون لها طبيعة بنيوية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن نعزو تدهور وضع

الميزان التجاري في سنتي ١٩٧٣ و١٩٧٤ إلى مترتبات حرب ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط فقط. لكن وعلى أهمية هذين العاملين فإنّ ثمة مسؤولية خاصة لعبء السياسة التنموية، سواء قبل الحدثين المشار اليهما أو بعدهما.

ـ من خلال قراءة تطوّر قيمة الواردات الإسرائيلية نلحظ المنعطف الذي دخلته مع العام ١٩٦٨ حين زادت القيمة ٤٦ بالمائة بالقياس للعام ١٩٦٧، وقد بقيت على تصاعدها بحيث بلغت سنة ١٩٧٢ حوالى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سنة ١٩٦٧. بلغ حجم الواردات سنة ١٩٧٤ ضعفي ما كان عليه سنة ١٩٧٢، ثم تضاعف ثانية بين ١٩٧٤ و١٩٨٠. ودخل مع العام ١٩٨٠ مرحلة من الجمود استمرت حتى العام ١٩٨٥. وعلى العكس من ذلك، فإن حركة الصادرات بين ١٩٦٧ و١٩٨٠ كانت متخلفة عن وتيرة نمو الواردات في حين سبقتها في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، وهذا يؤكد حقيقتين مهمتين جداً، هما: التوسع في رصيد الاستيراد لتمويل مشاريع التنمية في الفترة الأولى، وبدء ظهور النتائج العملية لتلك المشاريع التي نلحظها من خلال التزايد الذي لحق بمعدل نمو الصادرات، قياساً بمعدل نمو الواردات في الفترة الثانية.

ـ أمّا التطور الأهم فكان نجاح إسرائيل في توفير بعض وارداتها من مصادر محلية، ولعل ذلك هو السبب الرئيسي وراء شبه ثبات حجم الواردات طيلة الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥. فلقد ترتب على تحول اسرائيل نحو مصادر جديدة لتوليد الطاقة تخفيف ثقل الفاتورة النفطية على واردات إسرائيل إذ هبطت وارداتها من مصادر الطاقة من ٢٦ بالمائة من اجمالي الواردات سنة ١٩٨٠[(٥)] إلى ١٨ بالمائة فقط سنة ١٩٨٥[(٦)]. وقد ظهر سابقاً نتيجة فرعية أخرى هي عودة حصة الزراعة سواء من الناتج القومي أو من الصادرات للتصاعد مع زيادة المساحة المزروعة والمروية التي ما كان من الممكن أن تتحقق لولا توافر الطاقة الرخيصة. وهذه بدورها إحدى نتائج سياسة التنمية التي اتبعتها اسرائيل.

ـ يظهر واضحاً في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ الأثر الثابت والإيجابي لفائض صادرات إسرائيل إلى المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، على تحسين درجة التوازن في ميزان اسرائيل التجاري. ويستدلّ على ذلك من خلال مقارنة نسبة الصادرات إلى الواردات متضمنة تجارة اسرائيل مع المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ مع نسبة الصادرات إلى الواردات ولكن دون احتساب تجارتها مع المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وهي (٨١,٥ بالمائة، ٧٥,٨ بالمائة).

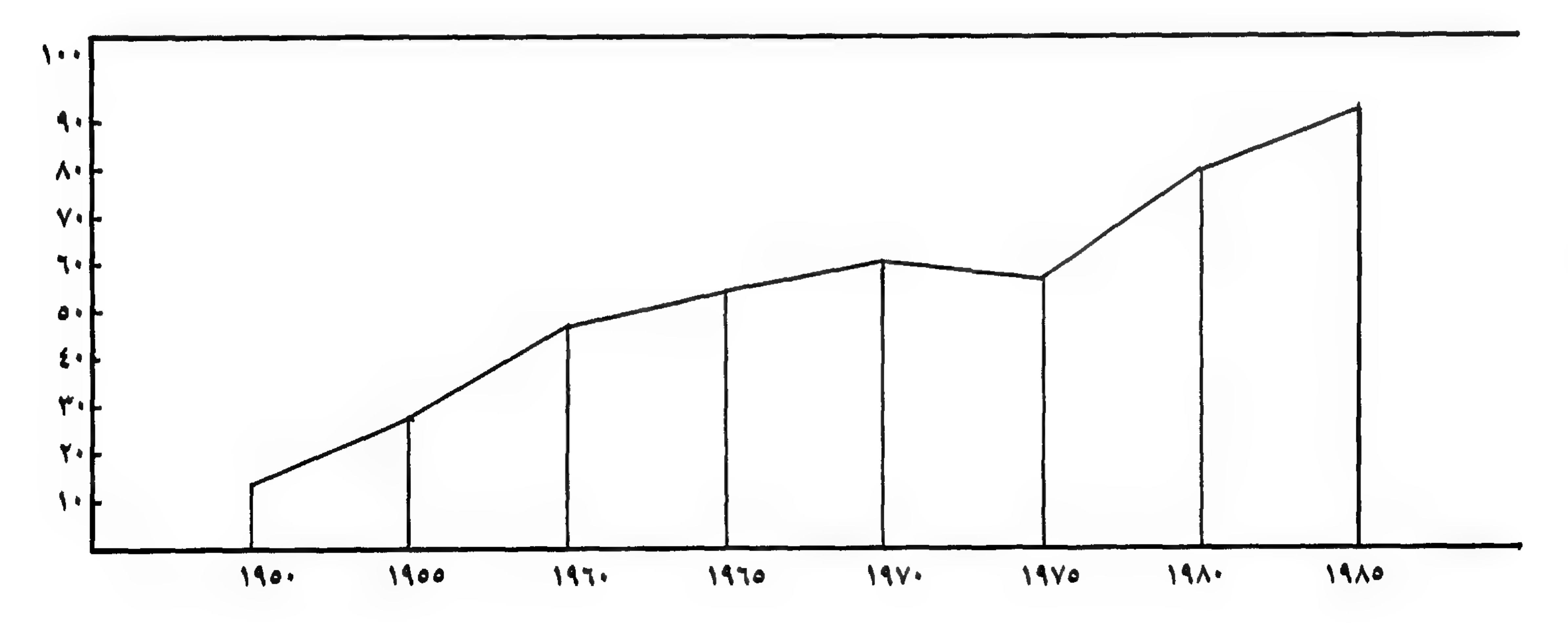
كخلاصة نستطيع القول إن ميزان إسرائيل التجاري، وعلى الرغم من استمرار العجز، هو في

---

(٥) النسبة مستخرجة من:
Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1983*, p. 220.

(٦) النسبة مستخرجة من:
Ibid., *1986*, p. 223.

الخط البياني لتطور نسبة الصادرات للواردات في الفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥



تحسن مطرد إذ بلغ في الأعوام الأخيرة مستوى لم يصل إليه في أي من الفترات السابقة. والحال هذه، لم تنجح إسرائيل في تحقيق الشّقّ الأول من أهدافها، أي الاعتماد على رصيد الاستيراد في تحقيق تنمية كثيفة فقط، بل نجحت أيضاً في أنجاز الشّق الثاني وهو تخفيف العجز في الميزان التجاري، كما يظهر الرسم البياني حول تطوّر نسبة الصادرات إلى الواردات في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥.

ثالثاً: تطور التركيب الداخلي للصادرات الاسرائيلية

تطورت التجارة الخارجية بما ينسجم ومجمل التحولات التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة محل البحث، التي توفر الملامح العامة لتركيب صادرات إسرائيل ووارداتها. وبالنسبة إلى الصادرات، لا بد من التعرض لتطور وزن كل من الصادرات الزراعية والصادرات الصناعية من بين مجمل الصادرات. فضلاً عن ذلك، مقدار تنوّع الصادرات الزراعية والصناعية ونوعيتها على السواء. أما بالنسبة إلى الواردات، فمن الأهمية بمكان ملاحظة التطور الذي طرأ على التوزع الداخلي للواردات بين السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية والمواد الخام مع ما لكل سلعة من دلالات تتجاوز الواردات إلى مجمل بنية الاقتصاد.

من الأهمية بمكان معرفة وزن المنتوجات الصناعية بين إجمالي الصادرات ولكن ثمة فرق كبير بين أن يكون المقصود صناعة الألماس أو صناعة المعادن، وبين أن يكون الثقل لصناعة الأغذية أو لصناعة المعدات الكهربائية والالكترونية. لذا، ونظراً للالتباس الذي طالما أثاره ويثيره موضوع الالماس من بين الصادرات الإسرائيلية، سنحاول قدر الإمكان تقديم صورة عن هذه الصناعة، وبشكل منفصل. ثم نعالج لاحقاً موضوع الصادرات الصناعية باستثناء الألماس وذلك كي نتجنب التضخيم الوهمي الذي قد يترتّب على دمج صناعة الالماس وما عداها. يصحّ ما تقدم على الصادرات الزراعية وتطوّر حصة الحمضيات التي كانت لزمن طويل عماد الصادرات الزراعية، ويوضح الجدول رقم (١٠ ـ ٢) تطور نسبة إسهام الأنواع المختلفة في الصادرات الاسرائيلية.

شكلت الصادرات الصناعية ومنذ ١٩٦٧ نسبة مرتفعة من إجمالي صادرات اسرائيل. وهذا ما يصحّ دليلاً على أهمية الوزن الذي كان للصناعة منذ ذلك الحين في إجمالي بنية اسرائيل الاقتصادية. كما أنه يعكس حجم العناية التي أعطيت للصناعة التي ترجمت في الارتفاع المستمرّ للوزن النسبي للصادرات الصناعية بحيث أصبح سنة ١٩٨٥، ١٢٠ بالماتة مما كان عليه من اجمالي الصادرات سنة ١٩٦٧.

كما يلاحظ أن حصّة الصناعة من اجمالي الصادرات طيلة الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ كانت

جدول رقم (١٠ ـ ٢)

تطور إجمالي الصادرات والصادرات الصناعية والنسبة بينهما للفترة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ (عدا التجارة مع المناطق المحتلة ١٩٦٧)

السنة	اجمالي الصادرات (مليون دولار)	صادرات صناعية (مليون دولار)	نسبة الصادرات الصناعية لجملة الصادرات (نسبة مئوية)
١٩٦٧	٥٥٤,٤	٤١٨,٩	٧٥,٥
١٩٦٨	٦٣٩,٢	٥١٣,٤	٨٠,٣
١٩٦٩	٧٢٩,٣	٥٨٩,٩	٨٠,٨
١٩٧٠	٧٧٨,٧	٦٢٩,٥	٨٠,٨
١٩٧١	٩٥٧,٦	٧٨٠,٢	٨١,٤
١٩٧٢	١١٤٦,٩	٩٥٤,٣	٨٣,٢
١٩٧٣	١٤٥٨,٩	١٢٤٢,٦	٨٥,١
١٩٧٤	١٨٢٥,٦	١٥٦٨,٩	٨٥,٩
١٩٧٥	١٩٤٠,٧	١٦١,٦	٨٣,٠
١٩٧٦	٢٤١٤,٥	٢٠٢٧,٣	٨٣,٩
١٩٧٧	٣٠٨٣,٢	٢٦٥٠,٢	٨٥,٩
١٩٧٨	٣٩٢١,٣	٣٤٠٠,٢	٨٦,٧
١٩٧٩	٤٥٥٢,٧	٣٩٢٢,٧	٨٦,١
١٩٨٠	٥٥٣٧,٥	٤٨٨٠,٤	٨٨,١
١٩٨١	٥٦٧٠,١	٤٩٤٥,٣	٨٧,٢
١٩٨٢	٥٢٨١,٥	٤٦٠٦,٢	٨٧,٢
١٩٨٣	٥١٠٧,٩	٤٤٩٩,٤	٨٨,٥
١٩٨٤	٥٨٠٧,٣	٥١٦٨,٣	٨٩,٠
١٩٨٥	٦٢٥٦,٤	٥٦٦٣,٦	٩٠,٥
١٩٨٥ : ١٩٦٧ (نسبة مئوية)	١١٢٨	١٣٥٢	١٢٠

المصادر:

ـ بالنسبة إلى اجمالي الصادرات وإلى جميع الأعوام، انظر: Ibid., *1985*, p. 222.

ـ أما الصادرات الصناعية فهي:

ـ بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالعام ١٩٦٧، من: Ibid., *1978*, p. 228.

ـ بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالأعوام ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ من: Ibid., *1973*, p. 209.

ـ بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالعامين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، من: Ibid., *1977*, p. 197.

ـ بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧، من: Ibid., *1978*, p. 228.

ـ بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢، من: Ibid., *1983*, p. 232.

ـ بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالعام ١٩٨٣، من: Ibid., *1985*, p. 234.

ـ بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالعامين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، من: Ibid., *1986*, p. 222.

على تصاعد مستمر باستثناء العام ١٩٧٥ والعامين ١٩٨١، ١٩٨٢. ما حدث سنة ١٩٧٥ لم يكن بفعل تراجع حجم الصادرات الصناعية، بل بسبب الزيادة التي طرأت على حجم الصادرات الزراعية، التي قُدِّم لها تسهيلات بموجب الاتفاق الذي وقِّع بين السوق الأوروبية المشتركة وإسرائيل عام ١٩٧٥. نشير إلى هذا، انطلاقاً من أن الأرقام المطلقة للصادرات الصناعية استمرت بالتصاعد رغم تراجع النسبة في العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦ عما كانت عليه سنة ١٩٧٤.

جدير بالذكر أنّ الصادرات الصناعية سنة ١٩٧٦ كانت تزيد بحوالى ٦٠٠ مليون دولار عما كانت عليه سنة ١٩٧٤، ورغم ذلك فإنّ نسبة الصادرات الصناعية سنة ١٩٧٦ كانت أقلّ مما كانت عليه سنة ١٩٧٤، يؤكد ما تقدّم عودة نسبة الصادرات الصناعية سنة ١٩٧٧ الى ما كانت عليه سنة ١٩٧٤ بفعل بدء سريان الشق الصناعي من الاتفاق مع السوق الأوروبية المشتركة، وحيث بدأت الصادرات الصناعية بدورها، تستفيد من التسهيلات التي كانت قد أُعطيت للصادرات الزراعية الاسرائيلية منذ سنة ١٩٧٥، بناء على الاتفاق المذكور.

الاستثناء الثاني، الذي كان محدوداً جداً، هو هبوط نسبة الصادرات الصناعية من بين اجمالي الصادرات، في العامين ١٩٨١ و١٩٨٢، إلى ما دون النسبة التي كانت عليها سنة ١٩٨٠. فضلاً عن نسبة التراجع، فإنها لا تنفصل عن ظروف العامين ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، لناحية أثر الحرب، ومقدماتها على المخزون السلعي من ناحية، ومن ناحية ثانية على استهلاك نسبة من الانتاج المعد للتصدير، خصوصاً من السلع الصناعية الحربية.

إلّا أنّ ما تقدّم ليس كل ما يمكن أن يقال عن أثر حرب ١٩٨٢ على الصادرات عموماً والصادرات الصناعية خصوصاً. صحيح أن نسبة الصادرات الصناعية سنة ١٩٨٢ من اجمالي الصادرات (٨٧,٢ بالمائة) هي النسبة نفسها التي كانت سنة ١٩٨١، وأقل بشكل محدود عن النسبة سنة ١٩٨٠ (٨٨,١ بالمائة). ولكن ذلك يجب أن ينظر إليه انطلاقاً من هبوط الرقم الاجمالي للصادرات الصناعية وغير الصناعية على السواء. والحال هذه، فإن بقاء النسبة ثابتة سنة ١٩٨٢، قياساً بما كانت عليه سنة ١٩٨١، يجب أن يفهم انطلاقاً من مضمونه السلبي لناحية أن هبوط قيمة الصادرات الصناعية قد ترافق مع هبوط مشابه في الصادرات الأخرى مما أبقى النسبة بينهما على ما هي.

في ضوء ما تقدّم، ولناحية الأهمية التي لمضمون النسب محل الحديث، فإن أثر حرب ١٩٨٢ على الصادرات عموماً والصادرات الصناعية خصوصاً، ظهر في العامين ١٩٨٢ و١٩٨٣. وبافتراض أنّ عام ١٩٨١ يساوي ١٠٠، فإن الصورة كانت كالتالي[٧]:

---

(٧) مستخرجة من الجدول رقم (١٠ ـ ٢).

الفئة / السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
إجمالي الصادرات	١٠٠	٩٣	٩٠	١٠٢	١١٠
الصادرات الصناعية	١٠٠	٩٣	٩٠	١٠٤	١١٤

١ ـ التركيب الداخلي للصادرات الزراعية

إن ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات بين ١٩٦٧ و١٩٨٥ من ٧٥,٥ بالمائة إلى ٩٠,٥ بالمائة بفارق يبلغ ١٥ درجة مئوية، أي بزيادة تبلغ ٢٠ بالمائة، يتجاهل عملياً زيادة أخرى غير ملحوظة، لناحية أن الصادرات الزراعية لم تَبقَ ثابتة، بل حققت بدورها زيادة، تفاوتت من صنف لآخر. وفي هذا المجال، لا بدّ من الاشارة إلى تزايد عدد السكان في اسرائيل بين ١٩٦٧ و١٩٨٥ بحوالي مليون ونصف مليون نسمة[٨]. هذا التزايد يجب أن يبقى ماثلاً في الذهن ونحن نتحدث عن رفع اسرائيل لحجم صادراتها الزراعية لناحية أنّ ذلك يعني أنها تمكّنت من تلبية الطلب الداخلي المتزايد، وبقي لها ما تصدّره.

فضلاً عن الحمضيات نجد بين صادرات إسرائيل الزراعية القطن والخضروات، والزهور وثمرة الأفوكادو والبيض، اضافة إلى أصناف أخرى أقل حجماً وأهمية نسبية. ترتب على تنوع الصادرات الزراعية، ارتفاع الوزن النسبي للأصناف الجديدة على حساب الحمضيات من بين إجمالي الصادرات الزراعية.

لقد هبط الوزن النسبي للحمضيات من ١٦ بالمائة من اجمالي الصادرات سنة ١٩٦٧[٩] إلى ٢,٧ بالمائة فقط سنة ١٩٨٥[١٠]، أمّا من الصادرات الزراعية فقط، فقد هبط الوزن النسبي للحمضيات في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ من ٧٥,٥ بالمائة إلى ٣٦,٧ بالمائة فقط من الصادرات الزراعية. يعود الهبوط في الوزن النسبي للحمضيات إلى سببين مختلفين:

الأول: انّ حجم الحمضيات المصدّرة ١٩٨٥ كان ٨٢ بالمائة فقط من الكمية المصدرة سنة ١٩٦٧. جدير بالذكر أن إنتاج إسرائيل من الحمضيات سنة ١٩٨٥ كان ١٣٧ بالمائة من نظيره سنة ١٩٦٧. يشير ما تقدم إلى أن الطلب الداخلي قد أصبح يستقطب نسبة أكبر من الإنتاج، ودون توقف طويل أمام دلالات هذه النقطة لأنها خارج مهام هذا الفصل، فإنّ ما يستحق التنويه هو أن زيادة الصادرات كانت تتم بعد تلبية حاجات الاستهلاك الداخلي، مع ما لهذه المسألة من دلالات اجتماعية معيشية مهمة.

---

(٨) انظر الفصل الثاني من هذه الدراسة الخاص بالموارد البشرية.
(٩) النسبة مستخرجة من: Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1986*, p. 222.
(١٠) النسبة مستخرجة من: Ibid., *1986*, p. 222.

الثاني : التحسن الذي طرأ على نسبة إسهام الأصناف الزراعية الأخرى عدا الحمضيات. جدير بالذكر أن السبب الثاني هو المسؤول أساساً عن هبوط الوزن النسبي للحمضيات، ونجد تأكيداً على ذلك بمقارنة مسؤولية السبب الثاني مع دور السبب الأول في الخفض المذكور. لقد كانت الصادرات من الحمضيات سنة ١٩٦٧ عبارة عن ٦٦٤ ألف طن قيمتها ٨٥,٣ مليون دولار بواقع ١٢٨,٥ دولاراً للطن الواحد في المتوسط[١١]. أمّا سنة ١٩٨٥ فقد كانت الحمضيات المصدَّرة ٥٤٤,٣ ألف طن بلغت قيمتها ١٧١,١ مليون دولار، أي بواقع ٣١٦ دولاراً للطن الواحد في المتوسط[١٢].

ولو أخذنا تطوّر سعر طن الحمضيات معياراً لتطور أسعار السلع الزراعية لأمكن القول إن مؤشر الأسعار سنة ١٩٨٥ كان يساوي ٢٤٦ بالمائة مما كان عليه سنة ١٩٦٧، وفي هذه الحال فإن قيمة الصادرات الزراعية سنة ١٩٨٥ بناءً على أسعار ١٩٦٧ كانت ١٩٠ مليون دولار، منها ٧٠ مليون دولار حمضيات. ما تقدَّم يسمح لنا باستخراج معدّل النمو الفعلي في الصادرات الزراعية التي كانت سنة ١٩٨٥، (١٧٦ بالمائة) من قيمتها سنة ١٩٦٧. أمّا الحمضيات وخلال الفترة نفسها فقد كانت ٨٢ بالمائة فقط.

ومن مقارنة نسبة النمو في الصادرات الزراعية ككل بنسبة الخفض التي لحقت بالصادرات من الحمضيات، نستطيع القول ان سبب ارتفاع حصة السلع الزراعية الأخرى يعود بشكل أساسي إلى الزيادة الكبيرة في حجم المصدر من هذه السلع وقيمته. هذا الاستنتاج نجد له تأكيداً اضافياً في المثال التالي:

على افتراض أن اسرائيل صَدّرت سنة ١٩٨٥ الكمية نفسها من الحمضيات التي صدرتها سنة ١٩٦٧، أي ٦٦٤ ألف طن، وبناءً لأسعار ١٩٨٥، فإن ذلك يرفع القيمة الافتراضية للحضميات المصدرة إلى ٢١٠ ملايين دولار، أي ٤٤,٨ بالمائة من الصادرات الزراعية سنة ١٩٨٥ مقابل نسبة فعلية تبلغ ٣٦,٧ بالمائة فقط، ومن مقارنة النسبتين المستخرجتين مع نسبة الحمضيات سنة ١٩٦٧، التي كانت ٧٥,٥ بالمائة يتضح أن الوزن النسبي الفعلي والوزن النسبي الافتراضي للحمضيات من الصادرات الزراعية سنة ١٩٨٥ لا يساوي إلا ٤٨,٦ بالمائة و٥٩ بالمائة على التوالي من الوزن النسبي للحمضيات من الصادرات الزراعية سنة ١٩٦٧. وبمقارنة النسبتين، واستطراداً مقدار الخسارة في الوزن النسبي للحمضيات بناء على كل من النسبتين نستطيع القول ان ٨٠ بالمائة من الهبوط في الوزن النسبي للحمضيات إنما يعود إلى الزيادة التي لحقت

---

(١١) المتوسط بالنسبة إلى قيمة الصادرات من الحمضيات مستخرج من: Ibid., *1978*, p. 228, وبالنسبة إلى كمية الحمضيات المصدرة، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

(١٢) المتوسط بالنسبة إلى قيمة الصادرات من الحمضيات مستخرج من: Ibid., *1986*, p. 222, وبالنسبة إلى كمية الحمضيات المصدرة، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

بالصادرات الزراعية الأخرى عدا الحمضيات.

٢ ـ التركيب الداخلي للصادرات الصناعية

أظهر لنا العرض السابق عمق التحول الذي شهدته الصادرات الزراعية سواء لناحية التنوع أو حجم الزيادة أو لناحية أن قيمة الصادرات الزراعية سنة ١٩٨٥ كانت ١٧٦ بالمائة من قيمتها سنة ١٩٦٧. ومع ذلك هبط الوزن النسبي للصادرات الزراعية، وبالمقابل زادت حصة الصادرات الصناعية من ٧٥,٥ بالمائة إلى ٩٠,٥ بالمائة من إجمالي الصادرات سنة ١٩٨٥. والحال هذه، فنحن أمام معادلة النمو التالية: زادت الصادرات الزراعية ولكن معدّل نمو الصادرات الصناعية كان أعلى لدرجة سمحت لها برفع نسبتها من إجمالي الصادرات.

شهدت الصادرات الصناعية إعادة توزيع داخلي، يمكن اعتبارها بدرجة أو بأخرى، على صورة التحولات الداخلية التي شهدتها الصناعة الاسرائيلية نفسها. من البديهي أن نبحث عن الموقع الذي احتلته الصناعات المتطورة وكثيفة المهارة بعد التطور الكبير الذي طرأ على نسبة إسهامها في توليد القيمة المضافة في الصناعة الاسرائيلية. من جانب آخر، لا بدّ من البحث أيضاً في الوزن الذي أصبح للصناعات التقليدية، وتحديداً صناعة الالماس.

انتهاء عصر الالماس بعد انتهاء عصر الحمضيات: شهدت صادرات اسرائيل من الألماس تبدلات مهمة جداً تمثلت في هبوط حصتها من الصادرات الصناعية من ٤٨ بالمائة سنة ١٩٥٠[١٣] إلى ٤٦ بالمائة سنة ١٩٦٧ [١٤] إلى ٢٥ بالمائة سنة ١٩٨٥ [١٥]، والحال هذه يكون الألماس قد فقد حوالى نصف وزنه النسبي بين ١٩٦٧ و١٩٨٥.

أفضى هبوط الوزن النسبي للأماس، وقبل ذلك الحمضيات، إلى نتيجة مهمة هي انتهاء مرحلة اعتماد الصادرات الاسرائيلية أساساً على سلعتين فقط هما الحمضيات والألماس مع ما لذلك من مخاطر ترافق عادة اعتماد اقتصاد بلد ما، أو صادراته على سلعة أو سلعتين. فهاتان السلعتان اللتان كانتا تشكلان ٧٣ بالمائة من إجمالي الصادرات الاسرائيلية سنة ١٩٥٠ لم تشكّلا إلا ٥٠ بالمائة و٢٥,٦ بالمائة من الصادرات الاسرائيلية في العامين ١٩٦٧ و١٩٨٥ على التوالي. أمّا لو أخذنا بعين الاعتبار صادرات اسرائيل إلى المناطق المحتلة ١٩٦٧ فإنّ حصة الحمضيات والألماس لم تبلغ إلاّ حوالى ٢٣ بالمائة من اجمالي الصادرات سنة ١٩٨٥[١٦].

---

(١٣) النسبة مستخرجة من: Ibid., *1970*, p. 221.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) النسبة مستخرجة من: Ibid., *1986*, p. 222.

(١٦) نسبة اجمالي الصادرات بما في ذلك صادرات اسرائيل للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ مستخرجة من: المصدر نفسه، ص ٢١٠، وبالنسبة إلى صادرات اسرائيل من الألماس والحمضيات، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

تبيّن لنا في القسم السابق الهبوط الكبير الذي لحق بالوزن النسبي لصادرات الألماس من إجمالي الصادرات والصادرات الصناعية، ولكن ذلك يجب ألاّ يحجب القيمة الرقمية الكبيرة لصادرات الألماس التي بلغت سنة ١٩٨٥ ملياراً و٤٢٣ مليون دولار. ولذا فإننا سنتناول الصادرات الصناعية الأخرى - عدا الألماس - بشكل منفصل، لناحية أنها الأكثر تعبيراً عن حقيقة التطور الصناعي الذي حدث. في ما يلي الجدول رقم (١٠ - ٣) الذي يوضح لنا ذلك.

جدول رقم (١٠ - ٣)

تطور توزيع صادرات اسرائيل الصناعية بين ١٩٦٧ - ١٩٨٥ حسب الأصناف، ونسبة كل منها من مجمل الصادرات

القيمة / الصنف	قيمة (مليون دولار)		النسبة المئوية		النقص (-) الزيادة (+)
	١٩٦٧	١٩٨٥	١٩٦٧	١٩٨٥	
إجمالي الصادرات الصناعية	٤١٨,٩	٥٦٦٣,٦	١٠٠	١٠٠	النسبة المئوية
الصادرات من الألماس ونسبتها من الصادرات الصناعية	١٩٣	١٤٣٢,٧	٤٦	٢٥	٢١ (-)
اجمالي الصادرات الصناعية عدا الألماس:	٢٢٥,٩	٤٢٣٠,٩	١٠٠	١٠٠	٤٢ (±)
منها: مواد منجمية	٢٨,٨	٢٤١,٤	١٢,٤	٥,٧	٦,٧ (-)
مأكولات وتبغ	٣٦,٩	٣٧٧,٣	١٦	٨,٩	٧,١ (-)
نسيج	٤١,٢	١١٤,٨	١٨,٨	٢,٧	١٦,١ (-)
ملابس وأدوات تجميل	١٠,٨	٢٦٠,١	٤,٧	٦	١,٣ (+)
جلود ومنتوجاتها	١,٥	٤,١	٠,٦	٠,١	٠,٥ (-)
خشب	٨,٦	٢٩,٨	٣,٨	٠,٧	٣,١ (-)
ورق	٢	٧,٧	٠,٨	٠,٢	٠,٦ (-)
مطبوعات	٣,٥	١٧,٥	١,٥	٠,٤	١,١ (-)
مطاط وبلاستيك	١٢,٥	١٤٥,٩	٥,٥	٣,٤	٢,١ (-)
كيماويات وزيوت	٣٦	٧٦٠,٢	١٥,٩	١٧,٩	٢ (+)
منتوجات غير معدنية	٤,٨	١٤,١	٢	٠,٣	١,٧ (-)
معادن قاعدية	٤,٢	٧٠,٨	١,٨	١,٦	٠,١ (-)
منتوجات معدنية	٥,٣	٥٠٧,٥	٢,٣	١٢	٩,٧ (+)
آليات	١٣,٦	١٣٧,٨	٦	٣,٢	٢,٨ (-)
الكترونيات	٣	٧٩٣,٥	١,٣	١٨,٨	١٧,٥ (+)
وسائل نقل	٧,٥	٤١٤,٣	٣,٣	٩,٨	٦,٥ (+)
متفرقات	٥,٧	٣٣٣,٧	٢,٩	٧,٩	٥ (+)

الملاحظات:
- النسب مستخرجة:
- رقم الصادرات لا يشتمل على الصادرات للمناطق المحتلة ١٩٦٧.

المصادر:

- بالنسبة إلى العام ١٩٦٧، انظر: Ibid., *1978*, p. 228

- بالنسبة إلى العام ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, p. 222.

يشير الجدول رقم (١٠ ـ ٣) إلى ضخامة التحولات التي شهدها التركيب الداخلي للصادرات الاسرائيلية في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥، وعمقها، وهي تحوّلات يمكن اعتبارها الوجه الآخر للتحولات التي شهدها التركيب الداخلي للإنتاج الصناعي في إسرائيل، لناحية التبدّل الكبير في الأوزان النسبية للصناعات المختلفة، على حساب، أو لحساب، صناعات أخرى. وكقاعدة عامة، فقد زاد نصيب إسهام جميع الصناعات التي يمكن وصفها بالمتطورة ومقدارها بالأرقام المطلقة، والعكس صحيح بالنسبة إلى ما عداها من صناعات. وهناك ضرورة لاستعادة ما سبق تسجيله لناحية ارتفاع حصة الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات وفي آن معاً الهبوط الكبير في حصة الألماس من الصادرات الصناعية. ولعلّ التطور المكمّل والأهمّ هو التبدل الذي طال صادرات إسرائيل الصناعية عدا الألماس.

وباعتبار أنّ الصادرات الصناعية عدا الألماس تساوي ١٠٠ درجة مئوية فإن نسبة التبدل في الأوزان طالت ٤٢ درجة من قيمة الصادرات التي هبط بها الوزن النسبي لصناعات معيّنة في حين شكّل ذلك إضافة إلى الوزن النسبي لصناعات أخرى. أكبر نسبة خفض لحقت بالوزن النسبي لصادرات النسيج التي كانت مسؤولة عن ٣٨ بالمائة من الخفض الذي حدث. وبالمقابل فإن ٤٢ بالمائة من الخفض محل الدرس ذهب بشكل زيادة إلى صناعة واحدة هي المعدّات الكهربائية والالكترونية التي زاد نصيبها من إجمالي الصادرات الصناعية ما عدا الألماس من ١,٣ بالمائة فقط سنة ١٩٦٧ إلى ١٨,٨ بالمائة سنة ١٩٨٥، وبذلك يكون الوزن النسبي للصناعة الأخيرة قد تضاعف خلال الفترة قيد النقاش بحوالى خمسة عَشَر ضعفاً، ويذكر القارىء بأنّ صناعة المعدات الكهربائية والالكترونية هي الصناعة نفسها التي حققت نسبة إسهامها في الإنتاج الصناعي ككل أكبر نسبة تزايد في العقدين الأخيرين.

كانت الصناعات الثلاث الأهم في مجال التصدير سنة ١٩٦٧ هي (١) المناجم والمحاجر، (٢) صناعة الأغذية، (٣) صناعة النسيج. مجمل نسبة اسهام هذه الصناعات كان ٤٧,٢ بالمائة من مجموع الصادرات الصناعية سنة ١٩٦٧، وفي سنة ١٩٨٥ هبطت النسبة إلى ١٧,٣ بالمائة فقط، حين أصبحت الأولوية لثلاث صناعات أخرى هي (١) المعدات الكهربائية والالكترونية التي أسهمت بـ ١٨,٨ بالمائة، أي أكثر من حصة الصناعات الثلاث الأول سنة ١٩٦٧ مجتمعة، أي المناجم والمحاجر والأغذية والنسيج؛ (٢) الكيماويات، ونسبة اسهامها ١٧,٩ بالمائة، أي كانت أيضاً أكثر من نصيب الصناعات الثلاث الأخرى محل المقارنة؛ (٣) صناعة المنتوجات المعدنية، وحصتها ١٢ بالمائة من الصادرات الصناعية عدا الألماس سنة ١٩٨٥، وهكذا تكون نسبة إسهام الصناعات الثلاث المذكورة أخيراً سنة (١٩٨٥) ٤٨,٧

بالمائة مقابل ١٩,٥ بالمائة فقط من الصادرات الصناعية عدا الألماس سنة ١٩٦٧ .

بالتأكيد أنها ليست مجرد صدفة، أن تقترن زيادة صادرات اسرائيل من المنتوجات المعدنية ووسائل النقل، بهبوط في نصيب صناعة المناجم والمحاجر وصناعة المعادن القاعدية. وكذلك هبوط نسبة المصدّر من النسيج وبالمقابل ارتفاع نصيب صناعة الملابس وأدوات التجميل، وهو الأمر الذي يشير إلى سياسة اسرائيل بخفض صادراتها من المواد الخام أو نصف المصنعة، وبدلاً من ذلك تصنيعها محلياً، ومن ثم تصديرها بعد أن تكون قد اكتسبت قيمة مضافة جديدة.

في ضوء ما تقدم، يمكن استنتاج أن التحولات البنيوية التي شهدتها الصناعة الاسرائيلية عكست نفسها على الصادارات الصناعية التي شهدت تحوّلات انتقل معها الثقل الأساسي ليصبح من نصيب الصناعات المتطورة ، سواء ما يقوم منها على الكثافة الرأسمالية أو الكثافة العلمية. وهذا يعتبر حصيلة طبيعية لسياسة اقتصادية مرسومة تهدف إلى توجيه الصناعة نحو الفروع القائمة على الكثافة العلمية، واعتمادها أساس الصادرات الاسرائيلية.

رابعاً: تطوّر التركيب الداخلي للواردات الاسرائيلية

تتوزع الواردات الاسرائيلية كما هو معروف على ثلاثة بنود رئيسية هي :

ـ السلع الاستهلاكية، وقد كان نصيبها من اجمالي الواردات سنة ١٩٨٥ ، ٧,٥ بالمائة مقابل ٩,٦ بالمائة سنة ١٩٦٧ .

ـ السلع الاستثمارية وقد كانت تشكل سنة ١٩٨٥ ، ١٧ بالمائة من اجمالي الواردات مقابل ١٦,٧ بالمائة سنة ١٩٦٧ .

ـ ما تبقّى، أي ٧٥,٤ بالمائة سنة ١٩٨٥ و٧٣,٥ بالمائة سنة ١٩٦٧ ، كان من نصيب مدخلات الإنتاج، وفي هذه الحال يمكن الحديث عن شبه ثبات في توزيع الواردات على البنود المختلفة بين ١٩٦٧ و١٩٨٥[١٧].

١ ـ التركيب الداخلي للسلع الاستهلاكية

شهدت السلع الاستهلاكية تبدّلاً داخلياً مهمّاً لناحية توزيعها بين سلع استهلاكية معمّرة وأخرى غير معمّرة. فقد زاد وزن السلع المعمّرة من حوالى ٢٥ بالمائة من السلع الاستهلاكية المستوردة سنة ١٩٦٧ إلى ٣٧ بالمائة سنة ١٩٨٥[١٨].

---

(١٧) النسب مستخرجة بالنسبة الى عام ١٩٦٧، من: Ibid., *1970*, p. 225,
وبالنسبة إلى عام ١٩٨٥، من: Ibid., *1986*, p. 223.
(١٨) المصدر نفسه.

٢ ـ تركيب الواردات من مدخلات الانتاج

يمكن تقسيم الواردات من مُدخلات الإنتاج إلى أربع مجموعات رئيسية وفق ما يرد في الاحصاءات الاسرائيلية. هذه المجموعات، وتطور نصيبها من اجمالي المدخلات المستوردة بين ١٩٦٧ و١٩٨٥، يدلنا عليها الجدول رقم (١٠ ـ ٤).

يشير الجدول رقم (١٠ ـ ٤) إلى أن معدل النمو في واردات اسرائيل من مصادر الطاقة قد حقق زيادة هائلة، قياساً بالمتوسط العام لنمو إجمالي المُدخلات بين ١٩٦٥ و١٩٨٥. تليها في الأهمية الزيادة المتحققة في «قطع الغيار». وبالمقابل فإن أقلّ زيادة كانت من حصة المدخلات في الزراعة، تليها المدخلات في الصناعة. كل ذلك من ضمن احتفاظ الصناعة، ان في العام ١٩٦٥ أو في العام ١٩٨٥ بأعلى حصة من اجمالي المدخلات المستوردة (٧٧ بالمائة و٦٠ بالمائة). إن ما تقدم يؤكد الاستنتاجات التالية:

ـ إن غالبية المدخلات ذات طابع صناعي، بخاصة أنها لا تقتصر على المدخلات التي ترد تحت بند «مدخلات صناعية» فقط، بل تتسع، جزئياً، لواردات اسرائيل من «مصادر الطاقة» و«قطع الغيار» أيضاً. نشير إلى هذا، وفي الذهن أن واردات إسرائيل من النفط لا تستخدم كمصدر لتوليد الطاقة فحسب، بل كمادة أولية أساسية في صناعة البتروكيماويات، إحدى أهم الصناعات الاسرائيلية لناحية الاسهام في الانتاج الصناعي والصادرات الصناعية.

ـ هبوط حصة «الصناعة والزراعة» من المدخلات المستوردة، رغم النمو الكمي الذي تحقق بهما، يشير بشكل عام إلى نجاح إسرائيل في الاعتماد على كميّة/ نسبة أقل من الموارد الأولية في الانتاج، من حيث إن التوجه كان نحو الاعتماد أكثر فأكثر على الصناعات الكثيفة المهارة التي تحتاج مواد خام أقل. في هذا الصدد نستعيد إلى الذهن التطور العاصف الذي لحق بوزن صناعة المعدات الكهربائية والالكترونية لناحية اسهامها في الانتاج الصناعي والصادرات الصناعية.

ـ في ضوء مجمل ما سبق ذكره في هذه الدراسة، عن توجه اسرائيل للاستغناء عن استيراد كل ما تستطيع انتاجه محلياً، أو عن التحول الذي طرأ على مصادر توليد الطاقة في اسرائيل، وفي ضوء ما جرى ذكره عن تطور التركيب الداخلي للواردات والزيادة التي طرأت على حصة «الواردات من النفط وقطع الغيار». نستطيع الافتراض بأنّ أمام إسرائيل احتمالاً كبيراً جداً في تخفيض، أو كحد أدنى تثبيت، رقم وارداتها عمّا هو عليه الآن عبر التوسع في إيجاد البدائل المحلية كجزء من وارداتها وعلى الأخص قطع الغيار أو مصادر الطاقة. نستند في استنتاجنا هذا إلى هبوط حصة النفط من ٣٢,٧ بالمائة من اجمالي واردات اسرائيل من المدخلات سنة ١٩٨٠ إلى ٢٤ بالمائة فقط سنة ١٩٨٥.

جدول رقم (١٠ ـ ٤)

تطور تركيب الواردات من مدخلات الانتاج بين ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥

(ملايين الدولارات، والنسب المئوية)

نوع المادة	نسب مئوية		قيم نقدية		١٩٨٥ : ١٩٦٥
	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	نسبة مئوية
اجمالي الواردات من مدخلات الانتاج	١٠٠	١٠٠	٥٧٠	٦٢٧٨	١١٠٠
مدخلات انتاج في الصناعة	٧٧	٦٠	٤٤٠	٣٧٧٣	٨٥٧
مدخلات انتاج في الزراعة	٥,٩	٣,٣	٣٤	٢٠٧	٦٠٨
نفط ومشتقاته ـ مصادر طاقة	٩,٣	٢٤	٥٣	١٥١٠	٢٨٣٨
قطع غيار	٧,٥	١٢,٥	٤٣	٧٨٧	١٨١٩

ملاحظة: النسب ومتوسطات النمو مستخرجة.

المصادر:

ـ بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالعام ١٩٦٥، انظر: Ibid., *1970*, p. 225.

ـ بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالعام ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, p. 223.

هنا لا يفوتنا الاستدراك بأنّ الخفض في قيمة واردات اسرائيل من النفط ونسبتها، وإن كان يعود بمقدار النصف تقريباً لهبوط أسعار هذه السلعة، لا يلغي أهمية الأثر الذي كان للتحول نحو مصادر بديلة للطاقة. من جانب ثانٍ فإنّ الحديث عن خفض حجم الواردات أو تثبيته كما حدث بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ يجب أن يفهم في سياق تعويض اسرائيل لهبوط وارداتها من أصناف معينة من مصادر الطاقة من خلال رفع حجم وارداتها ونسبتها من أصناف أخرى.

وفي ضوء كل المعطيات التي وفّرتها الدراسة، نستطيع الافتراض بأنّ ذلك سوف يعطي إسرائيل حرية أكبر على متابعة مشاريعها التنموية، التي بدأت تأخذ طابعاً انتقائياً/ نوعياً من ناحية، ومن ناحية أخرى تخصيص حصّة أكبر من وارداتها إلى السلع ذات الطابع الاستهلاكي المعمّر، سواء ما يرد منها تحت بند «سلع استهلاكية معمّرة»، أو ذلك الجزء من «الواردات الاستثمارية» الذي هو في واقع الأمر سلع استهلاكية، كالسيارات الخاصة وخلافها.

٣ ـ التركيب الداخلي للسلع الاستثمارية

تتكون هذه المجموعة من بندين رئيسيين هما: الآلات والمعدات وقطع غيارها، ووسائل النقل من برية وجوية وبحرية. ثمة مشكلة تحول دون قراءة دلالات التبدل الداخلي للسلع الاستثمارية المستوردة بدقة وهي أنّ نسبة كبيرة من حصة البند الثاني غير ثابتة، لوجود مسافة

زمنية عادة ما بين شراء إسرائيل للسفن أو الطائرات، ودفع قيمتها وبالتالي تسجيلها في الإحصاءات. وفوق هذا وذاك فإنّ اسرائيل لا تشتري كلّ عام هذا النوع من السلع. وعلى سبيل المثال، فلقد استوردت اسرائيل سنة ١٩٨٤ سفناً وطائرات بما قيمته ١٥٩,٥ مليون دولار مقابل ٠,٩ مليون دولار سنة ١٩٨٥[١٩].

جدير بالذكر أن قيمة اجمالي الواردات من السلع الاستثمارية كانت ترتفع وتنخفض تبعاً لارتفاع واردات اسرائيل من السفن والطائرات أو هبوطها، الأمر الذي يؤكد ثبات حجم واردات اسرائيل من السلع الاستثمارية الأخرى، سواء منها المعدات والآلات أو وسائل النقل البرية. والحال هذه سوف نعرض لتطور واردات اسرائيل من السلع الاستثمارية ما عدا السفن والطائرات في محاولة لتجنّب الدلالات الخطأ المترتبة على وجود أو عدم وجود واردات من السفن والطائرات في الأعوام محلّ المقارنة.

لقد كانت واردات اسرائيل من السلع الاستثمارية سنة (١٩٦٥) ١٧٨,٧ مليون دولار، منها ٣٣,٥ مليون دولار قيمة سفن وطائرات مستوردة. أما قيمة وسائل النقل البرية فقد بلغت ٣١,٩ مليون دولار. بلغت قيمة المعدات والآلات خلال العام نفسه، ١١٢,٧ مليون دولار. وبذلك تبلغ قيمة واردات اسرائيل من السلع الاستثمارية عدا السفن والطائرات ١٤٥,٢ مليون دولار موزعة كالتالي: ٧٧,٦ بالمائة معدات وآلات؛ وما تبقّى، أي ٢٢,٣ بالمائة كان عبارة عن وسائل نقل برية[٢٠].

أما سنة ١٩٨٥ فقد بلغت واردات اسرائيل من السلع الاستثمارية عدا السفن والطائرات ملياراً و٤١٢,٩ مليون دولار موزعة كالتالي: ١٢٢٧,١ مليون دولار أي ٨٦,٨ بالمائة معدات وآلات؛ وما تبقى، أي ١٨٥,٧ مليون دولار (١٣ بالمائة) كان عبارة عن وسائل نقل برية. أما حصة المعدات والآلات من اجمالي الواردات الاستثمارية، بما في ذلك السفن والطائرات، فقد كانت سنة ١٩٦٥، ٦٣ بالمائة، ارتفعت إلى ٧٩ بالمائة سنة ١٩٨٤ وإلى ٨٦,٨ بالمائة سنة ١٩٨٥[٢١].

إن تزايد حصة المعدات والآلات من جملة الواردات من السلع الاستثمارية يشير إلى أن لثبات حصة الواردات الاستثمارية من جملة الواردات بين ١٩٦٥ - ١٩٨٥ مدلولاً مضللاً لأنه لا يعكس الأهمية التي أصبحت للمعدات والآلات ذات الطابع الانتاجي مقابل هبوط الوزن النسبي للسلع الأخرى التي يجري تصنيفها كسلع استثمارية في حين أنها سلع استهلاكية معمّرة أو مديدة الاستعمال.

---

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه.

ما تقدم يجب أن يُفهم أيضاً في سياق التزايد الذي لحق بإجمالي الواردات، إذ لم تعد هذه الحصة أو تلك منسوبة إلى ذلك الرقم المتواضع من الـواردات الذي كـانت عليه سنـة ١٩٦٥ . فلقد بلغت قيمة المعدّات والآلات المستوردة سنة ١٩٨٥ كما سبق أن أسلفنا، ملياراً و١ ,٢٢٧ مليون دولار. لم يكن ذلك العام شذوذاً، فقد بلغت قيمة الـواردات من المعدّات والآلات في السنـوات (١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤) ٣, ٨١٠ ملايين دولار و٦, ٩٩٦ مليون دولار و٢, ١٣٠٢ مليون دولار و٤, ١٢٤٦ مليون دولار على التوالي[٢٢].

والحال هذه تكون اسرائيل قد استوردت بين ١٩٨١ و١٩٨٥ ما قيمته الإجمالية خمسة مليارات و٦, ٥٨٢ مليون دولار أي بمتوسط سنوي يبلغ ملياراً و٥, ١١٦ مليون دولار. جدير بالذكر أنّ العجز في الميزان التجاري لإسرائيل بلغ خلال الفترة نفسهـا ١١ ملياراً و٩, ٢٥٠ مليون دولار[٢٣]. إذاً المعدات والآلات تساوي ٥٠ بالمائة من العجز التجاري لاسرائيل، وذلك يؤكد من جملة ما يؤكد أن مشاريع اسرائيل للتنمية النوعية والكثيفة ما زالت على حالها، وأن سياسة الاعتماد على رصيد الاستيراد لتمويل تلك المشاريع ما زالت هي نفسها لم تتبدل.

خامساً: جغرافية تجارة اسرائيل الخارجية

تتوزع تجارة اسرائيل الخارجية على عدد كبير من البلدان والمناطق الاقتصادية، وتتفاوت أهمية العلاقات وطبيعتها مع هذه المناطق تبعاً لنوعية ومستوى العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربطها بإسرائيل. على هذا الصعيد نلحظ المـوقع الخـاص لثلاث أسـواق هي: سوق الولايات المتحدة الامريكية، السوق الأوروبية المشتركة، وسوق المنـاطق المحتلة ١٩٦٧. ترتبط اسرائيل مع السوقين الأُولَيَيْن باتفـاقات يمكن القـول معها انهمـا قد أصبحتـا والسوق الاسرائيلية سوقاً واحدة تقريباً. أما السوق الثالثة، وهي سوق المناطق المحتلة ١٩٦٧، فإن اسرائيل تتعامل معها كسوق داخلية لها. وتحتكر اسرائيل تقريباً واردات هذه المناطق، وفي الوقت نفسه تعفي نفسها من استيعاب منتوجات هذه المناطق إلا بحدود ضئيلة، كما يوضح الجدول رقم (١٠ ـ ٥).

يشـير الجـدول رقم (١٠ ـ ٥) إلى أن الأهميـة النسبيـة للمنـاطق المختلفـة في واردات اسرائيل هي حسب الترتيب التالي: السوق الأوروبية المشتركة (٤٢,٩ بالمائة)؛ تليها أمريكا الشمالية (٢١ بالمائة)؛ وفي الموقعين الثالث والرابع على التوالي «دول غير مصنّفة» بوزن نسبي قدره ٢, ١٦بالمائة لكل منهما؛ و«منطقة التجارة الحرة في أوروبا» بوزن نسبي قدره ٨,٧ بالمائة، أي أن حوالى ثلثي واردات اسرائيل هي من السوق الأوروبية المشتركة وأمريكا الشمالية.

---

(٢٢) انظر: Ibid., *1983*, p. 233; *1985*, p. 235, and p. 223.

(٢٣) المصدر نفسه.

جدول رقم (١٠ ـ ٥)

توزيع إجمالي واردات وصادرات إسرائيل على المناطق الرئيسية المختلفة عام ١٩٨٥

(ملايين الدولارات)

المنطقة	الواردات		الصادرات		نسبة الصادرات إلى الواردات
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	
السوق المشتركة	٣٦٤٧,٦	٤٢,٩	١٩١٥,٦	٢٧,٩	٥٢,٥
منطقة التجارة الحرّة	٧٤١,٤	٨,٧	٢٧٩,٢	٤	٣٨
دول اخرى في أوروبا	١٣٧,٨	١,٦	١٣٢,١	١,٩	٩٥,٨
آسيا	٢٨٥,١	٣,٣	٥٣٥,٣	٧,٨	١٨٨
افريقيا	١٨٧,٣	٢,٢	١٠٧,٢	١,٦	٥٧
أمريكا الشمالية	١٧٨٥,٢	٢١	٢٢١٣,٣	٣٢,٢	١٢٤
أمريكا الوسطى	٥,٩	٠٠	٢٢,٤	٠,٣	٣٨٠
أمريكا الجنوبية	٩٩,٢	١,٢	١١٦,٨	١,٧	١١٧
أوقيانيا	٤٥,٩	٠,٥	٦٣,٤	١	١٣٨
دول غير مصنفة	١٣٨٤,٢	١٦,٢	٧٩٠,٨	١١,٥	٥٧
خدمات مطارات وموانىء	-	-	٨٠,٣	٠,٠٨	-
المناطق المحتلة ١٩٦٧	١٧٧,٨	٢	٦٠٢,٤	٨,٨	٣٣٨
الاجمالي	٨٤٩٧,٤	١٠٠	٦٨٥٨,٨	١٠٠	٨٠,٧

الملاحظات:

ـ النسب مستخرجة.

ـ الرقم الوحيد المتوافر عن توزيع الصادرات والواردات هو الرقم الاجمالي الذي يختلف عن «الصافي» بقيمة المرتجع من الصادرات والواردات. بلغ المرتجع من الواردات ٢٩٨,٧ مليون دولار أي ٣,٥ بالمائة. بلغ المرتجع من الصادرات ١٧٦ مليون دولار، أي ٢,٥ بالمائة ولا تتوافر أي معلومات عن كيفية توزيعه بين المناطق المختلفة، فضلاً عن أنه يشكّل نسبة بسيطة لا تؤثر على نسب توزيع الصادرات والواردات بين المناطق المختلفة.

المصدر: Ibid., *1986*, pp. 210 - 211 and 216 - 219.

أمّا على صعيد الصادرات فإن الأهمية الأولى هي لأمريكا الشمالية التي تستوعب ٣٢,٢ بالمائة من الصادرات. تأتي في الموقعين الثالث والرابع دول غير مصنفة (١١,٥ بالمائة) والمناطق المحتلة ١٩٦٧ التي استوعبت سنة ١٩٨٥، ٨,٨ بالمائة من اجمالي الصادرات الاسرائيلية. وعلى هذا، تستوعب السوق الأوروبية المشتركة وأمريكا الشمالية ٦٠,١ بالمائة من الصادرات الاسرائيلية.

١ ـ أهمية سوق الضفة الغربية وقطاع غزة

لو تجاوزنا بعض المناطق ذات الاسهام الضئيل جداً في صادرات اسرائيل أو وارداتها، وقصرنا حديثنا على المناطق التي تستوعب ١٠٠ مليون دولار كحد أدنى من الواردات أو الصادرات الاسرائيلية، فإن أفضل نسبة تغطية في الصادرات للواردات هي في تجارة اسرائيل مع المناطق المحتلة ١٩٦٧، حيث تبلغ نسبة تغطية الصادرات للواردات من هذه المناطق ٣٣٨ بالمائة؛ تليها تجارة إسرائيل مع القارة الآسيوية حيث تصل نسبة التغطية ١٨٨ بالمائة؛ وتقع أمريكا الشمالية في الموقع الثالث حيث تبلغ نسبة التغطية ١٢٤ بالمائة.

تشكل المناطق المحتلة ١٩٦٧ سوقاً مربحة، فقد بلغ فائض تجارة اسرائيل معها عام ١٩٨٥، ٤٢٤,٦ مليون دولار فضلاً عن ذلك فهي سوق واسعة لناحية أنها تستوعب ٨,٨ بالمائة من اجمالي الصادرات الاسرائيلية. وعلى ذلك فهي تستوعب حوالى ثلث ما تستوعبه السوق الأوروبية المشتركة وحوالى ربع ما تصدره اسرائيل إلى أمريكا الشمالية. وفيما لو جرت مقارنة المناطق المحتلة ١٩٦٧ مع الدول فقط، وليس مع مجموعات اقتصادية، فإن سوق المناطق المحتلة ١٩٦٧ هي أكبر سوق منفردة للصادرات الاسرائيلية بعد سوق الولايات المتحدة.

رغم أن نسبة تغطية الصادرات للواردات في تجارة اسرائيل مع السوق الأوروبية المشتركة، لم تبلغ سنة ١٩٨٥ إلا ٥٢,٥ بالمائة فإن نسبة التغطية هذه، وعلى تدنّيها، تعتبر تقدماً مهمّاً جداً، قياساً بنسبة التغطية التي لم تتجاوز ٣٥ بالمائة سنة ١٩٧٤[٢٤]. بذلك تكون نسبة التغطية سنة ١٩٨٥، ١٥٠ بالمائة من نسبة التغطية التي كانت سنة ١٩٧٤. ومرد ارتفاع التغطية بالنسبة الكبيرة المشار إليها، هو الاتفاقية التي وُقّعت في العام ١٩٧٥ بين السوق الأوروبية المشتركة واسرائيل، منحت الأخيرة بموجبها تسهيلات تسويقية سبق لنا ايضاحها، وترتب عليها ارتفاع الصادرات الاسرائيلية للسوق الأوروبية المشتركة بين ١٩٧٤ و١٩٨٥ بـ ١٧٤ بالمائة مقابل ارتفاع الواردات بـ ٨٢ بالمائة فقط.

إضافة إلى ما تقدم، وبفضل التسهيلات التسويقية، زاد نصيب السلع الصناعية المتطورة من بين جملة الصادرات الاسرائيلية إلى السوق الأوروبية المشتركة، ليس أدل على ذلك من أن نصيب الصادرات الاسرائيلية التقليدية(الماس مصقول وحمضيات) الذي كان ٤٠ بالمائة سنة ١٩٧٤ لم يشكل سنة ١٩٨٥ إلاّ ١٧ بالمائة فقط من اجمالي صادرات اسرائيل إلى السوق الأوروبية المشتركة[٢٥].

---

(٢٤) النسب مستخرجة من: Ibid., *1985*, pp. 199 and 202 - 203,

انظر أيضاً: Ibid., *1986*, pp. 206, 217 and 200 - 221.

(٢٥) المصدر نفسه.

ينطبق الحديث السابق بدرجة أكبر على تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات في تجارة اسرائيل مع الولايات المتحدة الامريكية. كانت نسبة التغطية سنة ١٩٧٤ ، ٣٩,٨ بالمائة[٢٦]. وترتب على اتفاقية تجارية، وقّعت خلال العام نفسه الذي وقعت فيه الاتفاقية المذكورة بين السوق الأوروبية المشتركة واسرائيل، ارتفاع نسبة التغطية لتصل إلى ٩٢,٤ بالمائة في سنة ١٩٨٤[٢٧]. وهي نسبة زيادة تكاد تكون خرافية، بأي معيار كان. ثم وقعت الولايات المتحدة مع اسرائيل اتفاقية جديدة سنة ١٩٨٥ ترتب عليها ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات تلك السنة الى ١٢٤ بالمائة[٢٨]. وجدير بالذكر أيضاً أن الألماس والحمضيات اللذين كانا يشكّلان سنة ١٩٧٤ ، ٤٨ بالمائة من صادرات اسرائيل إلى السوق الأمريكية، لم يسهما سنة ١٩٨٥ إلا بـ ٣٨ بالمائة فقط[٢٩].

إن خير تأكيد، على دور الاتفاقات المشار إليها في رفع نسبة الصادرات إلى الواردات مع الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة، هو وضع الميزان التجاري بين اسرائيل ومنطقة اخرى هي «منطقة التجارة الحرة في أوروبا» التي كانت تضم الدول ذات العلاقة الاقتصادية مع اسرائيل وهي التالية: النمسا وايسلندا والنروج والبرتغال وفنلندا والسويد وسويسرا. ومع أن هذه الدول تشبه تقريباً دول السوق المشتركة، على صعيد التطور الاقتصادي ونوعية المستهلكين والعلاقات السياسية المميزة مع اسرائيل، فإنّ نسبة تغطية صادرات اسرائيل لوارداتها من منطقة «التجارة الحرة في أوروبا» هي ٣٨ بالمائة فقط.

في ضوء تشابه مجمل الظروف، يمكن القول إن سبب تدنّي نسبة «منطقة التجارة الحرة» عن «السوق الأوروبية المشتركة» هو بفعل عنصر التمايز الوحيد، أي الاتفاقية التي تنفرد بها السوق الأوروبية المشتركة مع اسرائيل في حين لا توجد اتفاقية مشابهة مع منطقة التجارة الحرة في أوروبا.

٢ ـ تجارة اسرائيل الخارجية مع مصادر مغفلة

في ختام هذا الفصل لا بد من تسجيل استدراك لناحية أنّ ما تقدم ليس كامل الصورة عن تجارة اسرائيل الخارجية. فهنالك مثلاً، واردات بلغت قيمتها سنة ١٩٨٥ ملياراً و٣٨٤ مليون دولار، أي ١٦,٢ بالمائة من اجمالي الواردات و٨,٧٩٠ مليون دولار، أي ١١,٥ بالمائة من اجمالي الصادرات، غير معروفة المصدر أو الوجهة، لناحية انها تسجَّل في الاحصاءات

---

(٢٦) المصدر نفسه.
(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) المصدر نفسه.

الاسرائيلية تحت عنوان «دول غير مصنّفة»[٣٠].

مثار التساؤل والاستغراب أن القيم موضوع الحديث التي هي نصيب «دول غير مصنفة» ترد في الاحصاءات الاسرائيلية بعد أن تكون الأخيرة قد قدمت لنا تفاصيل صغيرة عن الواردات أو الصادرات. ففي الواردات نجد مثلاً ١٠٠ ألف دولار و٣٠٠ ألف دولار و ٣٠٠ الف دولار هي قيمة وارداتها من نيجيريا وكينيا وايسلندا على التوالي[٣١]. وفي الصادرات أيضاً نجد صادراتها إلى الاتحاد السوفياتي وايسلندا والغابون، مثلاً، والبالغة ٢٠٠ ألف دولار و٣٠٠ ألف دولار و٤٠٠ ألف دولار على التوالي[٣٢]. التفسير الوحيد وراء ما تقدم هو أنّ اسرائيل تتكتم حول مصدر ووجهة نسبة عالية من وارداتها وصادراتها لأسباب تقع في نطاق السياسة، وحتى لا تُحرج بعض المستوردين منها أو المصدرين لها، وهذا شأن يستمد خطورته من حجم العمليات قيد الحديث، والبالغة ١,٣ مليار دولار في الواردات و٧٩٠,٨ مليون دولار صادرات. وإذ نتوقف عند حدود طرح المسألة فقط، فلأنها وعلى أهميتها السياسية الفائقة تقع خارج نطاق مهام هذه الدراسة.

خلاصة القول، ان تجارة اسرائيل الخارجية، خلال الفترة قيد البحث، شهدت توسعاً كمياً ونوعياً، إن لناحية رفع حجم تجارتها الخارجية أو لناحية التبدل الداخلي العميق الذي شهدته صادرات اسرائيل ووارداتها على السواء. لقد تمكنت من تحقيق هدفيها المعلنين: التنمية الكثيفة وتخفيض العجز في الميزان التجاري. لقد تحققت سنة ١٩٨٥ توقّعات مدير عام وزارة التجارة والصناعة الذي قال سنة ١٩٦٩: إن الطريق لتخفيف العجز التجاري هو بتوسيعه عبر تكثيف النشاط الاقتصادي. إنّ نسبة عالية من الاستثمار تقود إلى نسبة عالية من النمو الاقتصادي، وهذا سيؤدي إلى نتيجة فرعية هي تخفيف العجز التجاري. وهذا ما حدث.

---

(٣٠) Ibid., *1986*, pp. 218 - 219.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢١٦ - ٢١٩.

(٣٢) المصدر نفسه.

الفَصْل الحَادي عَشَر

قُــوَّة العَــمَل

مدخل

تتكون القوة العاملة في الاقتصاد الصهيوني من ثلاث مجموعات هي: اليد العاملة اليهودية، اليد العاملة العربية من منطقة الاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٤٨، واليد العاملة العربية من منطقة الاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٦٧. تنبع أهمية التمييز بين هذه المجموعات الثلاث من اختلاف طبيعة ظروف وأوضاع ودور كل واحدة منها عن المجموعتين الأخريين. هذا الاختلاف الذي كانت له مترتبات سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة جداً، دون أن نلحظها بدقة يستحيل فهم بعض الظواهر التي شهدتها التجربة الاسرائيلية.

إن حديثنا عن «القوة العاملة» لربما يشكل تتويجاً للتحولات الاقتصادية التي سبق تناولها في الفصول السابقة، وفي الوقت نفسه مدخلاً ملائماً لقراءة الآثار الاجتماعية والسياسية للتحولات الاقتصادية المشار إليها. إننا في مواجهة حالة لا نتسرع كثيراً لو قلنا إنها تكرار أمين لقاعدة تقسيم سوق العمل على النمط الامبريالي، بين عمل فني يكاد يكون حكراً على العمال من أبناء البلاد وعمل غير فني تستورد من أجله قوة العمل الأجنبية، التي هي في هذه الحال العمال الفلسطينيون، الأجانب في وطنهم.

ينطبق الحديث السابق على حالة العمّال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي، لكنه لا يستغرقها بالكامل، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار المضمون السياسي المعقد للعلاقة بين الطرفين. ففي وضع اسرائيل والعمال العرب، إن أساس الأمر برمته هو الاستلاب السياسي الذي حوّل هؤلاء إلى منفيين وأجراء في أرضهم، مما يعطي للاضطهاد طابعاً مزدوجاً وبعداً لا يتوافران إلا في حالة المجتمعات الاستيطانية فقط. واذا شئنا تقريب الفكرة، فإن حال العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الاسرائيلي ليس حال العمال الجزائريين في فرنسا مثلاً، بل حالهم هو حال العمال

الجزائريين في الأرض الجزائرية التي صادرها المستوطنون واستغلوها لمصلحتهم بقوة سواعد أصحابها الأصليين.

نسوق هذا الكلام، في مدخل هذا الفصل، تفسيراً لتقسيمنا القوة العاملة إلى ثلاث مجموعات، هي عملياً مجموعتان، عربية ويهودية، يفسر لنا وجودهما إعادة توزيع القوة العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي بين القطاعات المختلفة، وإعادة توزيع نصيب هذا القطاع أو ذاك، على الفروع المختلفة التي يتكوّن منها، وعلى الأخص قطاع الصناعة، الذي شهد اعادة توزيع يمكن اعتبارها النموذج المعبر لمجمل التحوّلات التي شهدها الاقتصاد الاسرائيلي.

وعلى أهمية ما تقدم، فإن الجانب الأكثر أهمية هو الموقع البنيوي الذي يحتلّه العمال العرب في النسيج الاقتصادي لاسرائيل الذي لا يجوز أن يختصر إلى أرقام ونسب قد تعكس الأهمية الكمية لهؤلاء ولكنها لا تُظهر الأهمية النوعية للعمل العربي في الاقتصاد الاسرائيلي كما يجب. من نافل القول إن التشديد على ضرورة التمييز بين أهمية كمية وبين أخرى نوعية للعمل العربي، إنما هو بهدف تأمين العناصر اللازمة للإجابة عن أكثر من سؤال مهمّ يطرح نفسه بحدّة. أبرزها: هل تستطيع اسرائيل الاستغناء عن العمل العربي في اقتصادها؟

أولاً: التركيب الإثني لقوة العمل في الاقتصاد الاسرائيلي

بلغت قوة العمل المدنية بين السكان الإسرائيليين سنة ١٩٨٥ مليوناً و٤٦٦,٨ ألف شخص[1] يتوزعون إلى: مليون و٢٩٥,٨ ألف، أي ٨٨,٣ بالمائة من اليهود، وما تبقّى، أي ١٧١ ألفاً (١١,٦ بالمائة) من العرب[2]. والحال هذه، تشكل قوة العمل ٣٤,٤ بالمائة من مجموع السكان البالغ عددهم أربعة ملايين و٢٦٦,٢ ألف نسمة. تشكّل قوة العمل بين السكان اليهود البالغ عددهم ثلاثة ملايين و٥١٧,٢ ألف نسمة ٣٦,٨ بالمائة. أما النسبة بين العرب الذين بلغ عددهم في العام المذكور، ٧٤٩ ألف نسمة فتبلغ ٢٢,٨ بالمائة. على ذلك فإن نسبة قوة العمل العربية من بين السكان العرب لا تشكل إلا ٦٢ بالمائة من نسبة قوة العمل اليهودية لمجموع السكان اليهود.

تعود الفجوة بين نسبة العرب واليهود لعاملين هما: اختلاف تركيب السكان لناحية ارتفاع نسبة الأطفال والأحداث بين العرب وبالمقابل ارتفاع نسبة الذين هم في سن العمل من بين السكان اليهود. أما العامل الثاني فهو ارتفاع نسبة التشغيل عند اليهود عنها عند العرب؛ ويستدل على هذا من أن نسبة قوة العمل العربية لا تشكل إلا ١٣,١ بالمائة من قوة العمل اليهودية مع أن العرب في سن العمل يشكلون ١٧ بالمائة من عدد اليهود في سن العمل.

---

(١) Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1986*, p. 282.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٢ و٢٩١.

هذا من حيث مجموع قوة العمل، ولكن بعد استبعاد العاطلين عن العمل والذين بلغ عددهم سنة ١٩٨٥، ٨٩,٥ ألف شخص، فإن قوة العمل الفعلية، التي ستصبح لاحقاً مادة البحث، هي مليون و٣٦٨,٣ ألف شخص. يتوزع العاطلون عن العمل إلى ١٦ ألفاً و٢٤٥ عربياً و٧٣ ألفاً و ٢٥٥ يهودياً. أما قوة العمل الفعلية فتتوزع إلى: مليون و٢١٣,٥ ألف يهودي و١٥٤,٨ ألف عربي، أي أن قوة العمل العربية العاملة فعلاً لا تشكل إلا ١٢,٧ بالمائة من قوة العمل اليهودية العاملة فعلاً.

يجب أن يضاف العاملون العرب من منطقة الاحتلال ١٩٦٧ والبالغ عددهم ٨٩,٢ ألف شخص سنة ١٩٨٥[٣]، وفقاً لما تظهره الاحصاءات الاسرائيلية، إلى قوة العمل من اليهود. كما يجب أن يضاف كذلك، وكحدّ أدنى، ٣٥ ألف عربي يعملون إما بشكل غير شرعي في «إسرائيل»، وإمّا في المناطق المحتلة ١٩٦٧ نفسها، في مشاريع اقتصادية ـ استيطانية عائدة لإسرائيل[٤]. على ذلك، فإن قوة العمل الفعلية في الاقتصاد الاسرائيلي هي مجموع الفئات الثلاث البالغ مليوناً و ٤٩٢,٥ ألف شخص. وهي عبارة عن مليون و٢١٣,٥ ألف يهودي (٨١,٣ بالمائة) و٢٧٩ ألف عربي (١٨,٧ بالمائة)، أي ما معدله ٢٣٠ عربياً مقابل كل ألف يهودي في قوة العمل. لكن، وكما سبقت الاشارة، فإن توزيع الاحصاءات الرسمية لقوة العمل الاسرائيلية يقتصر على الاسرائيليين فقط، أي مليون و ٣٦٨,٣ ألف شخص، وهو الرقم الذي سنحصر بحثنا فيه مؤقتاً.

ثانياً: مشكلة تركيب اليد العاملة الاسرائيلية والوسائل التي اتبعت في حلها

يتميز تركيب اليد العاملة الاسرائيلية بارتفاع نسبة الكفاءات المهنية، وعدم تناسبها مع الكفاءات الأدنى التي تتطلبها العملية الانتاجية. ثمة أسباب عديدة لذلك، منها ما يعود إلى تركيب المهارات بين اليهود المهاجرين، ومنها ما يعود إلى السياسة العلمية والتعليمية الواسعة الأبعاد والمرتفعة المستوى لاسرائيل، ومنها أيضاً مساعي الدولة لدمج المهاجرين الجدد الذين لا يتمتعون بكفاءات عالية، عبر برامج مكثفة لإعادة تأهيلهم.

فمنذ بداية السبعينات كان هنالك توقّع بأنه «في نهاية سنة ١٩٧٣، سيكون هنالك فائض من آلاف الجامعيين وأنه في العام ١٩٧٦ سيكون هناك فائض من ٨ آلاف إلى ١١ ألف مهندس، وما بين ٢٥٠٠ و٥ آلاف

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٠٥.

(٤) ميرون بينيفستي [وآخرون]، الضفة الغربية وقطاع غزة (القدس، ١٩٨٢)، مخطوطة، ص ٦. المخطوطة المذكورة عبارة عن بحث مشترك بين مؤسسة الشرق الأوسط للسلام والتنمية في جامعة نيويورك والمركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط، جامعة تل أبيب.

مسّاح وتقنيّ، ومن ثلاثة إلى أربعة آلاف طبيب»(٥). كما كان هنالك أيضاً توقّع بأن تزداد المشكلة الكمية والنوعية تفاقماً مع تزايد الهجرة لأن «غالبية هؤلاء المهاجرين يتمتعون بمهارات وكفاءات إنتاجية أبعد ما تكون عن تلك المهام البسيطة. وبالتالي فإنها لن تكون تعويضاً عن النقص الحالي في الطاقة البشرية الموجودة في اسرائيل»(٦).

لقد حاولت اسرائيل أن تحل مشكلة النقص في الطاقة البشرية، من أيّ نوعية، عبر تشغيل الفائض الموجود لديها في المجالات التي تعاني من نقص دون مراعاة عنصر الكفاءة. وكان هذا الأمر محل اعتراض رئيس مصلحة الاستثمارات الاسرائيلية الذي نقل عنه قوله ان «إسرائيل تبدد طاقتها البشرية، فالمهندسون لا يزالون يوظّفون كعمال تقنيين، والعمال التقنيون كعمال مشرفين، والعمال المهرة كعمال أشغال وتصليحات بدلاً من أن يكونوا عمّالاً في مصانع الالكترونيات»(٧).

الوجه الآخر لاحتمال تبديد الطاقة العاملة عبّر عنه رئيس معهد التخنيون بقوله «السبب الرئيسي لنزوح خريجي المعهد يعود إلى أن ٤٦٪ من خريجي قسم الهندسة وجدوا أعمالاً كفنيين في إسرائيل، وليس كمهندسين في حقل اختصاصهم..»(٨). الظاهرة التي كانت محل حديث رئيس معهد التخنيون في ١٩٦٦، ورئيس مصلحة الاستثمارات الاسرائيلية في ١٩٦٩، استمرت في السبعينات وتوسعت في الثمانينات، وأكثر من ذلك، لقد أصبحت هجرة الكفاءات العالية عماد الهجرة المضادة من إسرائيل.

لجأت اسرائيل إلى أكثر من وسيلة في محاولة منها لحل مشاكلها على صعيد قوة العمل. ولا تنحصر المشكلة في تركيب قوة العمل اليهودية فحسب، بل النقص في قوة العمل أيضاً. ويمكن الحديث في هذا المجال عن ثلاثة أنواع من الحلول، استهدف كل واحد منها أحد جوانب المشكلة. الحل الأول، ويقوم على إحداث تغييرات في مجمل بنية الاقتصاد وعلى الأخص القطاعات والفروع الأكثر قابلية من غيرها لاستيعاب عدد أكبر من الكفاءات المهنية. وأما الحل الثاني فقد استهدف رفع نسبة التشغيل، واستطراداً حلّ مشكلة النقص في قوة العمل. أما الحل الثالث فكان التوسع في استخدام قوة العمل العربية التي حلّت لإسرائيل أكثر من مشكلة على أكثر من صعيد.

---

(٥) نشرة رصد اذاعة اسرائيل رقم ١٥٤ بتاريخ ٣/١/١٩٧٣.

(٦) انظر: هآرتس، ١٥/٥/١٩٦٩. انظر أيضاً: شيلا ريان، «بناء امبريالية جديدة: اسرائيل والضفة الغربية،» شؤون فلسطينية، العدد ١٨ (شباط/ فبراير ١٩٧٣)، ص ٩٢.

(٧) انظر: *Jerusalem Post*, 12/6/1969,
ذكرتها: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ملحق العدد ٩ (أيار/ مايو ١٩٧٣)، ص ٢٨٤.

(٨) انظر: *Jerusalem Post*, 13/6/1966,
والياس زين، هجرة الأدمغة والهجرة المضادة من اسرائيل (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧١)، ص ٦٢ ـ ٦٣.

الحل الأول، لمشكلة تركيب قوة العمل اليهودية غير المتوازنة بالنسبة إلى المهارات المطلوبة، كان حلاً نوعياً تمثل بالتوجه نحو الصناعات المبتكرة أو كثيفة المهارة، وهو ما دعا اليه كبير العلماء في وزارة التجارة والصناعة بقوله: «إن إسرائيل تتمتع بميزة نسبية على صعيد الطاقة البشرية الغنية بالخبرة... ويوجد في البلد أكثر من عشرة آلاف عالم وعشرين ألف مهندس وعدد كبير من الخبراء الهندسيين والفنيين... علينا بذل كل جهد ممكن كي نجذب هذه القوة الممتازة إلى خدمة الصناعة المبتكرة... الكثيفة العلم. ان الصناعات كثيفة العلم، التي تقوم أساساً على تطوير منتوجات ذات قيمة مضافة عالية هي المصدر الأساسي لاستيعاب هذا المستودع من الأدمغة. ان وفرة هذه الصناعات وتوسعها هما الضمانة لتغيير الأوضاع ولخلق توازن بين الطاقة المحتملة القائمة من القوى البشرية وبين استغلالها الفعلي»(٩).

ولذا فقد دعا إلى «تغيير قانون تشجيع الاستثمارات المالية الذي يشجع على إقامة صناعات تعتمد على كثافة رؤوس الأموال ويهضم حق الصناعات القائمة على الكثافة العملية»(١٠) وقد تبيّن لنا في مختلف أقسام هذه الدراسة أن المقترحات آنفة الذكر دخلت حيّز التطبيق العملي، وعكست نفسها على قوة العمل اليهودية التي شهدت إعادة توزيع يدلّنا عليها الجدول رقم (١١ ـ ١).

يشير الجدول رقم (١١ ـ ١) إلى زيادة مستمرة في حصة أربعة مجالات مهنية، مقابل هبوط مستمر في نصيب المجالات الخمسة المتبقية. وفي واقع الأمر نحن أمام شبه انقلاب في اعادة توزيع قوة العمل لناحية أن حصة بعض المجالات وصلت سنة ١٩٨٥ إلى ١٧٥ بالمائة و١٤٨ بالمائة و١٤٠ بالمائة مما كانت عليه سنة ١٩٧٢، في حين لم يبلغ نصيب مجالات أخرى إلا حوالى ثلثي النسبة التي كانت له في سنة ١٩٧٢ أو أقل من نصفها. إنّ الأمر المشترك بين المجالات التي زاد نصيبها هو درجة تطورها والعكس صحيح بالنسبة إلى المجالات الأخرى التي قلّ نصيبها. نجد عنوان ما تقدم في «مجالات علمية وأكاديمية» التي زادت ٤٨ بالمائة، وبالمقابل في «عمال غير مهرة» الذين هبطت حصتهم ٥٨ بالمائة.

ولو أخذنا المجالات الأربعة الأولى التي زاد نصيبها، التي هي في الوقت نفسه المجالات المتطورة، للاحظنا أن نصيبها مجتمعة كان سنة ١٩٨٥، ٥٠,٤ بالمائة من إجمالي قوة العمل اليهودية، في حين لم تشكّل سنة ١٩٧٢ إلا ٣٧,٤ بالمائة، والحال هذه نكون أمام زيادة إجمالية في نصيب هذه المجموعة تبلغ أكثر من ثلث حصتها سنة ١٩٧٢.

جدير بالذكر أن الوضع سنة ١٩٧٢ كان حصيلة نمو متدرج من فترة لأخرى. وإن كنا قد حصرنا حديثنا بدءاً من سنة ١٩٧٢ فلاعتبار بسيط هو اختلاف التصنيفات قبل العام المذكور عنها بعده. على سبيل المثال وقبل ١٩٧٢ كانت الاحصاءات تدمج مجالات علمية وأكاديمية

(٩) العلم والتكنولوجيا في اسرائيل، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، ترجمات مختارة من مصادر عبرية، إعداد سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢)، ص ٦١.
(١٠) المصدر نفسه.

جدول رقم (١١ ـ ١)
تطور توزيع قوة العمل اليهودية على مجالات الاستيعاب المختلفة للأعوام، (١٩٧٢)، (١٩٧٧)، (١٩٨٠)، (١٩٨٤)، و(١٩٨٥)
(نسب مئوية، وعام ١٩٧٤ : ١٠٠)

مجالات الاستيعاب	حصة المجالات المختلفة					مقدار التطور بين ١٩٧٢ ـ ١٩٨٥ (سنة ١٩٧٤ = ١٠٠)				
	١٩٧٢	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٧٢	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مجالات علمية وأكاديمية	٦,٢	٧,٧	٨,٦	٨,٨	٩,٢	١٠٠	١٢٤	١٣٨	١٤٢	١٤٨
مجالات مهنية وتقنية أو أعمال أخرى ذات صلة	١١,٤	١٣,٦	١٥	١٥,٧	١٦	١٠٠	١١٩	١٣١	١٣٨	١٤٠
مدراء واداريون	٣,٣	٤,٨	٤,١	٥,٦	٥,٨	١٠٠	١٤٥	١٢٤	١٧٠	١٧٥
أعمال مكتبية	١٦,٥	١٩,٤	٢٠,١	١٩,٥	١٩,٤	١٠٠	١١٧	١٢٢	١١٨	١١٧
عمال بيع	٨,٣	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٤	١٠٠	٩٤	٩٤	٩٤	٨٩
عمال خدمات	١٢,٨	١١,٥	١١,٢	١٢,٤	١٢,٦	١٠٠	٩٠	٨٨	٩٧	٩٨
عمال زراعيون	٦,٩	٥	٤,٩	٤,٤	٤,٦	١٠٠	٧٢	٧١	٦٤	٦٦
عمال مهرة في الصناعة والمناجم والبناء والنقل	٢٩	٢٤,٦	٢٤,٨	٢٢,٨	٢٢,٣	١٠٠	٨٦	٨٥	٧٩	٧٧
عمال غير مهرة	٥,٦	٥,٧	٣,٤	٢,٩	٢,٤	١٠٠	١٠٢	٦١	٥٢	٤٢

المصادر:

ـ بالنسبة إلى العام ١٩٧٢، انظر:

Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel*, *1975*, pp. 312 - 313.

ـ بالنسبة إلى العام ١٩٧٨، انظر: Ibid., *1978*, pp. 366 - 367.

ـ بالنسبة إلى العام ١٩٨٠، انظر: Ibid., *1981*, pp. 346 - 347.

ـ بالنسبة إلى العام ١٩٨٤، انظر: Ibid., *1984*, pp. 340 - 341.

ـ بالنسبة إلى العام ١٩٨٦، انظر: Ibid., *1985*, pp. 310 - 311.

ومجالات مهنية وتقنية وأعمال أخرى ذات صلة تحت عنوان واحد، في حين أصبحت سنة ١٩٧٢ وصاعداً تميز بين المجالين. فضلاً عن ذلك، فإن المعلومات المتوافرة حتى ما قبل ١٩٧٢ كانت قاصرة على اجمالي العاملين دون أي تفصيل حول النسبة عند اليهود أو العرب.

لهذا سنقوم بمقارنة تطوّر حصة المجالين معاً، أي «علمية وأكاديمية» و«مهنية وتقنية» وأعمال أخرى ذات صلةٍ (إجمالي العاملين، أي عرباً ويهوداً) في محاولة لإعطاء صورة تقريبية عن حجم الزيادة التي لحقت بحصتهما من قوة العمل. لقد تطورت حصة المجالين المذكورين من ١٠,٤ بالمائة سنة ١٩٥٥ إلى ١٣ بالمائة سنة ١٩٦٥ إلى ١٩,٣ بالمائة سنة ١٩٧٥ إلى ٢٣,٨ بالمائة سنة ١٩٨٥. وبافتراض أن سنة ١٩٥٥ تساوي ١٠٠، فإن سنة ١٩٦٥ تساوي

١٢٥ بالمائة، و١٩٧٥ تساوي ١٨٥,٥ بالمائة، أما سنة ١٩٨٥ فتبلغ ٢٢٩ بالمائة من نسبة ١٩٥٥[١١].

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن التركيب الداخلي لقوة العمل في إسرائيل قد شهد تطوراً بنيوياً حاسماً هو حصيلة طبيعية للتطور العميق الذي شهده مجمل بنية الاقتصاد. وجد ما تقدم ترجمة له في المزيد من تحوّل قوة العمل نحو المهن الأرقى أو التي تتطلب مهارات عالية. وهذا ما نشهده في ارتفاع نصيب هذه المجالات ليصل إلى ٥٠,٤ بالمائة من قوة العمل اليهودية سنة ١٩٨٥، وبالمقابل ارتفاع عدد العرب الذين يعملون في الاقتصاد الصهيوني ليصل إلى حوالى ٢٣ بالمائة من إجمالي العاملين اليهود سنة ١٩٨٥ بعد أن كان ٨,٥ بالمائة فقط سنة ١٩٦٥، وهي المسألة التي سنعود إليها لاحقاً.

الحل الثاني، تبديل سياسة التشغيل، وقد أفضت عملياً إلى رفع نسبة التشغيل. هذا الحل كان مركّباً على مستويين ويهدف إلى تحقيق غرضين معاً، أولهما رفع مستوى تأهيل قوة العمل، والثاني الاحتفاظ بنسبة تشغيل عالية. وبشكل عام يمكن الحديث عن توجيه نسب متزايدة من فئات عمرية معينة صوب متابعة الدراسة بدل الانخراط المبكر في سوق العمل وتعويض ذلك النقص برفع نسبة إسهام النساء خصوصاً، والفئات العمرية التي تجاوزت سن الدراسة عموماً، في قوة العمل، حيث يوضح الجدول رقم (١١ ـ ٢) تطور نسبة التشغيل.

يشير الجدول رقم (١١ ـ ٢) إلى تبدل في توزيع السكان على فئات الأعمار المختلفة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل (١٤ سنة أو أكثر) من ٦٥,٨ بالمائة سنة ١٩٥٥ إلى ٦٨,٨ بالمائة من اجمالي السكان سنة ١٩٨٥. وبالمقابل هبوط نسبة قوة العمل المدنية من ٥٣,٥ بالمائة سنة ١٩٥٥ إلى ٤٩,٩ بالمائة من إجمالي السكان في سن العمل سنة ١٩٨٥. أما لو أخذنا نسبة قوة العمل المدنية إلى اجمالي السكان، فقد كان هنالك ومن أصل كل مئة فرد ٣٥,٢٨ شخصاً و٣٤,٣٧ شخصاً فقط يعملون في العامين ١٩٥٥ و١٩٨٥ على التوالي. على ذلك، وسواء أخذنا معياراً لنا تطور نسبة قوة العمل المدنية إلى اجمالي السكان أو للسكان في سن العمل فقط، نجد أنّ نسبة قوة العمل سنة ١٩٨٥ قد انخفضت بالقياس لما كانت عليه سنة ١٩٥٥.

هبوط نسبة اجمالي قوة العمل المدنية سواء من اجمالي السكان أو من السكان في سن العمل هو حصيلة تفاعل عوامل عدة أهمها: التبدل الكبير جداً في نسبة إسهام الفئات العمرية المختلفة، وتطور نسبة اسهام النساء في قوة العمل المدنية.

---

(١١) النسب والمتوسطات مستخرجة من:
Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1967*, p. 276, and *1986*, p. 306.

جدول رقم (١١ ـ ٢)
تطور عدد السكان، قوة العمل، إسهام المرأة في العمل، وحجم البطالة للفترة، ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥

السنة	السكان (بالألف)	السكان في سن العمل (بالألف)	السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان (نسبة مئوية)	قوة العمل المدنية (بالألف)	قوة العمل المدنية إلى السكان في سن العمل (نسبة مئوية)	النساء في قوة العمل المدنية (بالألف)	نسبة النساء إلى قوة العمل المدنية (نسبة مئوية)	البطالة (بالألف)	نسبة البطالة إلى قوة العمل المدنية (نسبة مئوية)
	١	٢	٣ = ٢ : ١	٤	٥ = ٤ : ٢	٦	٧ = ٦ ٤	٨	٩ = ٨ : ٤
١٩٥٥	١٧٨٩,١	١١٧٨,٥	٦٥.٨	٦٣١.٢	٥٣,٥	١٥٤.٩	٢٤.٥	٤٥.٥	٧.٢
١٩٦٠	٢١٥٠,٤	١٣٩١.٩	٦٤,٧	٧٣٥.٨	٥٢.٨	١٨٩.١	٢٥,٦	٣٤	٤.٦
١٩٦٥	٢٥٩٨,٤	١٧٢٧.٤	٦٦.٤	٩١٢.٤	٥٢.٨	٢٥٣	٢٧.٧	٣٣.٢	٣.٦
١٩٦٦	٢٦٥٧,٤	١٧٨٥.١	٦٧.١	٩٤٨.٤	٥٣.١	٢٧٢.٢	٢٨.٧	٧٠.٢	٧.٤
١٩٦٧	٢٧٧٦,٣	١٨٣٨.٧	٦٦.٢	٩٢٦.٩	٥٠.٤	٢٦٢.١	٢٨,٢	٩٦.٢	١٠.٤
١٩٧٠	٣٠٢٢,١	٢٠٣٢.٣	٦٧.٢	١٠٠١.٤	٤٩.٢	٢٩٧.٨	٢٩.٧	٣٨.٢	٣.٨
١٩٧٥	٣٤٩٣,٢	٢٣٥٦.٢	٦٧.٤	١١٤٧,٧	٤٨.٧	٣٨٠.٨	٣٣	٣٥,١	٣.١
١٩٨٠	٣٩٢١,٧	٢٦٦٠.٨	٦٧.٨	١٣١٨.١	٤٩.٥	٤٨١.٢	٣٦.٥	٦٣.٦	٤.٨
١٩٨١	٣٩٧٧,٩	٢٧٠٨,٧	٦٨	١٣٤٨.٥	٤٩.٧	٤٩٥.٦	٣٦.٧	٦٨.٤	٥.١
١٩٨٢	٤٠٦٣,٦	٢٧٥٧.١	٦٧.٨	١٣٦٦.٧	٤٩.٥	٥٠٤.٩	٣٦.٩	٦٠.٠	٥
١٩٨٣	٤١١٨,٦	٢٨١٣.٤	٦٨.٣	١٤٠٢.٦	٤٩.٨	٥٢٢.٣	٣٧.٢	٦٣.٢	٤.٥
١٩٨٤	٤١٩٩,٧	٢٨٧٥.٧	١٨,٤	١٤٤٤.١	٥٠.٢	٥٤٧.٣	٣٧.٩	٨٥,١	٥.٩
١٩٨٥	٤٢٦٦,٧	٢٩٣٩.٣	٦٨.٨	١٤٦٦.٨	٤٩.٩	٥٥٨.٨	٣٨	٩٨.٥	٦.٧
١٩٨٥ : ١٩٥٥ (نسبة مئوية)	٢٣٨,٤	٢٤٩.٤	١٠٤.٥	٢٣٢	٩٣	٣٦٠.٧	١٥٥	٢١٥	٩٣

ملاحظة: النسب مستخرجة عدا نسبة البطالة فهي معطاة في المصدر.

المصدر: Ibid., *1986*, pp. 32 and 314 - 317.

١ ـ اسهام الفئات العمرية المختلفة في قوة العمل

كما هو معروف، فإن الفرد حين يبلغ سن الرابعة عشرة يعتبر في سن العمل دون أن يعني ذلك بالضرورة التحاقه بالعمل فعلاً. عوامل عديدة تمنع الدخول المبكر للعمل لعلّ أبـرزها متابعة الدراسة التي قد تعني الثانوية العامة أو الشهادة الجامعية أو الشهادة الجامعية العليـا. ولأهمية النقطة قيد النقاش فسنثبت تطور نسبة العاملين من كل فئة عمرية. باعتبار أن كل فئة عمرية تساوي مئة بالمئة، فإن نسبة العاملين من الفئات العمرية المختلفة تطورت بالشكل الذي يدلنا عليه الجدول رقم (١١ ـ ٣) التالي.

جدول رقم (١١ ـ ٣)

تطور نسبة العاملين من كل فئة عمرية (الفئة العمرية = ١٠٠)

السنة	فئـات الأعمـار						
	١٤ ـ ١٧	١٨ ـ ٢٤	٢٥ ـ ٣٤	٣٥ ـ ٤٤	٤٥ ـ ٥٤	٥٥ ـ ٦٤	٦٥ أو أكثر
١٩٥٥	٣٧,٢	٥٦,٨		٦١,٧		٥٠,٥	٢٠,٥
١٩٦٠	٢٦,٨	٥٦,٦		٦٣,١		٥٢,٥	٢٠,٧
١٩٦٥	٣٢,٨	٥٧		٦٢,٨		٥٨,٨	٢٢,٣
١٩٧٠	٢٢,٨	٥٣,٢		٦٢,٨		٥٥,١	١٩,٥
١٩٧٥	١٤	٤٠,٤	٦٥,٤	٦٦,٧	٦٣,٤	٥٢,٢	١٧,٣
١٩٨٠	١٢,٦	٤٠,٧	٦٨,٧	٧٠,٣	٦٤,٨	٥٢,٨	١٦,٧
١٩٨٥	١١	٤١,١	٦٩,٧	٧٣,٧	٦٧,٤	٤٨,٦	١٢,٩

المصادر:

ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٧٠، انظر: Ibid., *1971*, p. 279.

ـ بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, p. 289.

يوفر لنا الجدول رقم (١١ ـ ٣) المضمون الحقيقي للتبدل الذي طرأ على قـوة العمل ونسبتها من اجمالي السكان والسكان في سن العمل. أكثر من ذلك، فإن مؤشرات هذا الجدول تتجاوز قوة العمل إلى ما يمسّ مجمل البنية العلمية والاقتصادية والاجتماعية، ولعل الملاحظة الأهم هي الهبوط الكبير جداً في نسبة ما تستقطعه قوة العمل من فئتين عمريتين محـددتين: الأولى ١٤ ـ ١٧ سنة، والثانية فئة ٥٥ عاماً أو أكثر.

بكلمة أخرى هبطت حصة قوة العمل من الفئتين الأصغر والأكبر وزادت فيما تبقى من فئات عمرية. لقد هبطت قوة العمل في الفئة العمرية ١٤ ـ ١٧ سنة بحيث أصبح يذهب لسوق العمل ١١ شخصاً من أصل كل مائة شخص تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٧ سنة، في حين كان يذهب إلى سوق العمل من بين هؤلاء سنة ١٩٥٥، ٣٧,٢ شخصاً. وعلى ذلك هبط الوزن النسبي للعاملين من أفراد الفئة العمرية ١٤ ـ ١٧ حوالى ٧٠ بالمائة. أما نسبة الهبوط في الفئة العمرية ٥٥ ـ ٦٤ والفئة العمرية ٦٥ سنة أو أكثر فكانت ٤ بالمائة و٣٧ بالمائة على التوالي.

جرى تعويض الهبوط محل الحديث بدرجة كبيرة من خلال رفع نسبة التشغيل في فئات الأعمار ١٨ ـ ٥٤ سنة بحيث بقيت نسبة قوة العمل الإجمالية سنة ١٩٨٥ عند المعدل الذي كانت عليه سنة ١٩٥٥ تقريباً. ما تقدم يفسح في المجال لاستنتاجين: الأول، والأبسط، هو أن

نسباً متزايـدة من الذين يبلغـون سن التقاعـد يحصلون عليه. مـع ما لهـذا الأمر من دلالات اجتماعية مهمة جداً؛ الثاني: هو أن ثمة مجالات أخرى غير العمل هي التي استقطبت تلك النسب المتزايدة من أبناء الفئة العمرية ١٤ ـ ١٧ سنة.

على هذا الصعيد يمكن الإشـارة إلى سببين: متابعـة الدراسـة أو العمل في المجـال الامني. يميل الكاتب للترجيح بأن السبب الأول هو العامل الرئيسي بدليل ارتفاع متوسط سنوات الدراسة للسكان ككل من ٨ سنوات عام ١٩٦١ إلى ٨,٨ سنوات عام ١٩٧٠ إلى ١٠,٧ سنوات عام ١٩٨٠ إلى ١١,٢ سنة عام ١٩٨٥[١٢]. كما نجد دليلاً على ما تقدم في ارتفاع عدد طلبة الجامعات ونسبتهم إلى اجمالي السكان، من طالب جامعي واحد لكل ٢٣١ مواطناً سنة ١٩٦٠ إلى طالب جامعي واحد لكل ٨٣ مواطناً سنة ١٩٧٠، إلى طالب جامعي واحد لكل ٦٤ مواطناً سنة ١٩٨٦[١٣]. والحال هذه هبط نصيب قوة العمـل لاجمالي السكـان، ولكن ذلك الهبوط عُوِّضَ من خلال: (أ) رفع نسبة تشغيل الفئات العمريـة الأخرى التي ليست في سن الدراسة. (ب) توجيه أعداد متزايدة صوب متابعة الدراسة، الأمر الذي أسهم بلا شك في رفع الثروة العلمية للمجتمع.

٢ ـ إسهام النساء في قوة العمل المدنية

يبين لنا الجدول رقم (١١ ـ ٢) أن إسهام المرأة سنة ١٩٨٥ كان بنسبة ٣٨ بالمائة من قوة العمل المدنية. إذاً يبلغ الوزن النسبي لاسهام المرأة ١١٥ بالمائة سنة ١٩٨٥ مما كان عليه سنة ١٩٧٥ و١٣٧ بالمائة مما كان عليه سنة ١٩٦٠ و١٥٥ بالمائة مما كان عليه سنة ١٩٥٥. ومن مقارنة تطور عدد النساء العاملات بتطور ما عدا ذلك من مجالات، يتضح أن وتيرة نمو عمل النساء كانت الأعلى وبفارق كبير. فقد كان عدد النساء العاملات سنة (١٩٨٥) ٣٦٠ بالمائة من عددهن سنة ١٩٥٥، في حين أن عدد السكان سنة ١٩٨٥ كان ٢٣٨ بالمائة فقط مما كان عليه سنة ١٩٥٥.

ومع أن نسبة تشغيل النساء كانت تتزايد باطِّراد، فقد تحققت النسبة الغالبة من الزيادة في السنوات الأخيرة. فبين ١٩٥٥ و١٩٨٥ ارتفع نصيب النساء ١٣,٥ درجة مئوية موزعة كالتالي: ٥,٢ درجات (أي ٣٨,٥ بالمائة) تحققت بين ١٩٥٥ و١٩٧٠ في حين زادت بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ بـ ٨,٣ درجات مئوية (أي ٦١,٥ بالمائة من الزيادة). لا ينفصل ارتفاع نسبـة تشغيل النساء، وتحديداً خلال العقد الأخير، عن سياسة التوسع الاقتصادي التي بدأتها اسرائيل، التي

---

(١٢) Ibid., *1986*, p. 565.

(١٣) المتوسطات بالنسبة إلى السكان مستخرجة من: المصدر نفسه، ص ٢٦، وبالنسبة إلى عدد الطلبة، انظر: المصدر نفسه، ص ٥٩٣.

كانت تحتاج فيما تحتاج إليه، إلى قوة عمل أكبر مما تسمح به الموارد البشرية عند مستويات التشغيل التي كانت سائدة حينذاك.

تطور القطاعات التي تعمل فيها النساء: في سياق الزيادة الاجمالية في نسبة إسهام المرأة في العمل حدث تبدل آخر لا يقل أهمية سواء لناحية نسبة إسهام المرأة في العمل المأجور أو لناحية الدخول الكثيف في مجالات عمل كانت شبه غائبة عنها في السابق. كانت نسبة اسهام المرأة سنة ١٩٨٥ مقارنة بنسبة اسهامها سنة ١٩٧٠ في المجالات المختلفة حسب ما يقدمه الجدول رقم (١١ ـ ٤).

جدول رقم (١١ ـ ٤)
تطور نسبة اسهام المرأة في المجالات المختلفة التي تتوزع عليها قوة العمل بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ (نسب مئوية)

مجال الاستيعاب	سنة ١٩٧٠	سنة ١٩٨٥	١٩٨٥: ١٩٧٠
نسبة اسهام المرأة في:			
ـ قوة العمل المدنية	٢٩,٧	٣٨	١٢٨
ـ قوة العمل المأجور	٣٠,٢	٤٠,٩	١٣٥
ـ الزراعة	١٨,٣	٢٤,٦	١٣٤
ـ الصناعة والمناجم	٢٣,٢	٢٤,٢	١٠٤
ـ الكهرباء والمياه	٨	١٦,٢	٢٠٣
ـ الانشاءات والبناء	٢,١	٨,٧	٤١٤
ـ التجارة والفنادق	٣٣,٦	٣٩,٢	١١٦
ـ النقل والتخزين	١٢,٩	٢٢,٢	١٧٢
ـ المال والأعمال	٤٤,٦	٥٢,٦	١١٨
ـ الدولة والخدمات العامة	٤٣,٨	٥٨,١	١٣٣
ـ الخدمات الخاصة	٤٨,٢	٤٩,٦	١٠٣

ملاحظة: النسب في الخانة الأخيرة مستخرجة.
المصدر: Ibid., *1986*, pp. 298 - 299.

يشير الجدول رقم (١١ ـ ٤) إلى أن زيادة إسهام المرأة في سوق العمل أدت إلى رفع نسبة اسهامها في مختلف القطاعات. وباستثناء قطاع الكهرباء، فإن حصة النساء تراوحت بين حوالى ربع العاملين وخمسهم في هذا القطاع أو ذاك. صحيح أن نسبة النساء مرتفعة بشكل استثنائي في قطاعات محددة إذ وصلت في قطاع الدولة والخدمات العامة إلى ٥٨ بالمائة، ولكن ذلك لا يحجب أهمية الوزن الذي أصبح لها في قطاعي الزراعة والصناعة إذ بلغت نسبة النساء حوالى ربع عدد العاملين في هذين القطاعين.

ما تقدم يجب أن يفهم في سياق ما لارتفاع نسبة اسهام النساء في قوة العمل بشكل خاص، ومستوى التشغيل بشكل عام، من دلالات اجتماعية مهمة لأن ذلك يعني، فيما يعني، رفع مستوى المشاركة (الفعالية) الاقتصادية والادارية . . . الخ، لإجمالي السكان. من جانب ثانٍ فإن الوضع محل الحديث يمنح المخطط الاسرائيلي قدراً أكبر من الحرية عند توزيع قوة العمل على مجالات الاستيعاب المختلفة. بكلمة أخرى، لقد تمكنت اسرائيل عبر رفع درجة التشغيل من توفير الموارد البشرية المطلوبة لهذا القطاع أو ذاك، دون أن تشكّل زيادة نصيب أحد المجالات ضغطاً جديداً على ما عداه.

الحل الثالث، وكان التوسع في تشغيل قوة العمل العربية، التي أتت لتشكّل حلاً مكملاً ولا غنى عنه للحلين السابقين وبكلمة أدق، كان الحل الثالث جزءاً من الحل الأول الذي استهدف إيجاد حل للمشكلة المترتبة على وفرة اليد العاملة عالية التأهيل وفي آن معاً جزءاً من حلّ مشكلة النقص في الطاقة البشرية العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي.

إن المشكلة البنيوية التي تمنع اسرائيل، وستبقى بدرجة أو بأخرى، قيداً لها، انها لا تستطيع تحويل كل، أو غالبية، طاقتها العاملة حيث تشاء. فتوزيع قوة العمل يبقى محكوماً باعتبارات الأمن القومي فضلاً عن الاعتبار الاقتصادي. فبالمعنى الاقتصادي الضيق ليس للزراعة أهمية الصناعة، ولكن بالمعنى الشامل (السياسي والاجتماعي والأمني) فإن لها أهمية الصناعة. أكثر من ذلك، تعتبرها اسرائيل شأناً من شؤون الأمن القومي.

ثالثاً: «تكامل» تركيب اليد العاملة اليهودية والعربية: هل أصبح الاقتصاد الاسرائيلي أسير العمل العربي

ولو تجاوزنا الاعتبار السابق، فإن تحريك اليد العاملة من قطاع إلى آخر، ومن فرع من فروع هذا القطاع أو ذاك إلى فرع ثان أو ثالث، ليس أمراً سهلاً، خصوصاً عند درجة معينة من التطور، حيث يعكس وجود اليد العاملة ضرورةً لا غنى عنها، أكثر مما يخفي بطالة مقنّعة يمكن ازالتها بتوجيه جزء منها نحو فروع أخرى. وفي وضع اسرائيل، فإن أيّ تحريك للقوة العاملة من قطاع إلى آخر، أو حتى بين فرع وآخر داخل القطاع نفسه، لا بد أن يترك فراغاً لا بد من سده.

في هذا المجال، كان دور العمل العربي حاسماً، والعمال اليهود المهرة الذين كانوا يعملون كـ «عمّال أشغال وتصليحات بدلاً من أن يكونوا عمّالاً في مصانع الالكترونيات» أصبحوا عمالاً في «مصانع الالكترونيات» مجال اختصاصهم، بعد أن توافر من يحل مكانهم في أعمال الأشغال والتصليحات. والعمال اليهود بدأوا يتركون الزراعة لأن «محمد يحصد» حسب التعبير الرائج في اسرائيل.

وقد شهدت القوة العاملة في الاقتصادالاسرائيلي خلال العقد المنصرم حالة حراك لا يستهان

بها، من الزراعة إلى الصناعة ومن الفروع الأقل تطوراً إلى الفروع الأكثر تطوراً في الصناعة. هذا الحراك، ترافق مع زيادة وزن العمل العربي، في الاقتصاد الاسرائيلي من المنطقة المحتلة ١٩٤٨ والمنطقة المحتلة ١٩٦٧ . لقد أوضحنا بـدرجة معينـة طبيعة تـركيب اليد العـاملة اليهوديـة ومستواها. ولإيضاح مدى «التكامل» بينها وبين اليد العاملة العربية، نقدم صورة من التركيب الداخلي لكل منهما. ويبيّن الجدول رقم (١١ ـ ٥) توزيع اليد العاملة العربية واليـد العاملة اليهودية حسب مجالات الاستيعاب المختلفة:

جدول رقم (١١ ـ ٥)

اليد العاملة اليهودية والعربية في إسرائيل حسب مجالات الاستيعاب عام ١٩٨٥
(نسب مئوية)

مجالات الاستيعاب	يهود	عرب	نسبة العرب إلى اليهود
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مجالات علمية وأكاديمية	٩,٢	٢,٥	٢٧
مجالات مهنية وتقنية أو أعمال أخرى ذات صلة	١٦	٩,١	٥٧
مدراء واداريون	٥,٨	١,٩	٣٢
أعمال مكتبية	١٩	٦	٣١
عمال بيع	٧,٤	٧,١	٩٦
عمال خدمات	١٢,٦	١١,٣	٩٠
عمال زراعيون	٤,٦	١٠,٣	٢٣٤
عمال مهرة في الصناعة والمناجم والبناء والنقل	٢٢,٣	٣٨,٦	١٧٤
عمال غير مهرة	٢,٤	١٣,١	٥٤٦

ملاحظة: النسب في الخانة الأخيرة من الجدول مستخرجة.

المصدر:

ـ بالنسبة إلى اليهود، انظر: Ibid., *1986*, p. 310

ـ وبالنسبة إلى العرب، انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٢.

تقوم فكرة الجدول رقم (١١ ـ ٥) على اعتبار أن تركيب العمال مهنياً (حسب الاستخدام) وتوزيعهم على القطاعات الاقتصادية المختلفة، يعكس مقدار التطور الاقتصادي والاجتماعي للقطر المعين. على افتراض أن هنالك قطرين، درجة نموهما واحدة، وعلى افتراض تشابه الاسباب وراء تساوي درجة النمو، فمن المنطقي الافتراض بأن تكون نسبة توزيع العاملين على المهن

المختلفة متقاربة إن لم تكن متساوية. على سبيل المثال، نسبة المستخدم/ المستوعب في مجالات علمية وأكاديمية، يجب أن يساوي ١٠٠ بالمائة من نسبة المستخدمين/ المستوعبين في المجال المهني نفسه في القطر الثاني... الخ.

ما تقدم ليس أكثر من افتراض مجرد لناحية استحالة اجتماع كل العوامل محل الحديث وتشابُهها في قطرين مختلفين في آن معاً، على ذلك فإن أيّ اختلال صعوداً أو هبوطاً في نسبة القطر الأول بالقياس إلى القطر الثاني عن النسبة الافتراضية المثلى إنما هو، بدرجة معينة، انعكاس لمقدار التفاوت بينهما، سواء لناحية اختلاف درجة النمو أو لناحية اختلاف أسباب النمو حتى مع تساوي درجة النمو بين القطرين محل المقارنة.

في ضوء الجدول رقم (١١ ـ ٥) الخاص بتوزيع العاملين العرب واليهود حسب المهن المختلفة في اسرائيل والنسبة بينهم، نلاحظ أننا امام مجتمعين فوق أرض واحدة، بينهما درجة هائلة من التفاوت الذي يحدد بالتالي موقع كل منهما في العملية الانتاجية. فنسبة العرب في الفئات المهنية العليا، لا تبلغ إلا ٢٧ بالمائة من نسبة اليهود، في حين ترتفع في أدنى الفئات إلى ٤٧٢ بالمائة. إن تدقيقاً بسيطاً في النسب المشار إليها يهبط بها إلى مستوى جديد. فالمجالات العلمية والأكاديمية واسعة، والخريج الجامعي أكاديمي وكذلك الخبير في الصناعة الكيماوية والباحث في مجال الالكترون والفيزياء. ينطبق الأمر نفسه على شريحة المدراء والإداريين، إذ لا شيء يجمع بين مدير مدرسة ابتدائية، ومدير مجمّع صناعي، إلاّ لقب مدير. كما أن ثمة فرقاً بين عامل ماهر يشتغل في صناعة الالكترونيات وعامل ماهر آخر يعمل في البناء.

يعطي الجمع العشوائي بين المهن والألقاب صورة غير دقيقة، وفي ضوء النسب التي قدمها الجدول رقم (١١ ـ ٥). يمكننا الافتراض أن دلالات المسمّيات فيما يتعلق بتركيب اليد العاملة اليهودية، تختلف في الجوهر حين يتعلق الأمر باليد العاملة العربية. لكن لو اخذنا النسب التي قدّمها الجدول السابق على أنها تعبر عن واقع الأمر، فإنها تجعلنا نستنتج طبيعة العلاقة التكاملية بين المجتمعين القائمين، واستطراداً الدور المنوط بكل من اليد العاملة العربية واليد العاملة اليهودية.

يوجد بين اليد العاملة العربية من المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨، ومهما كان التحفظ الذي قد نبديه على المسميات المتعلقة بمجالات الاستيعاب، من يعمل في وظائف من الفئة العليا (محام، مهندس، مدير مدرسة... الخ) لكن الأمر بالنسبة إلى العمال العرب من المنطقة المحتلة ١٩٦٧، لا يحتمل أي التباس لناحية طبيعة المهن التي يؤدونها، وأياً كانت الدرجة العلمية التي يحملها الشخص المعني، إنهم في أحسن الأحوال «عمال مهرة» وفي أسوأ الأحوال «عمال غير مهرة».

إذا كان الحديث السابق قد أوضح الاهمية النوعية لقوة العمل العربية في الاقتصاد الاسرائيلي، لناحية أنها قد أتت لتسدّ الخلل الناشىء عن ارتفاع نسبة قوة العمل عالية التأهيل من

قوة العمل اليهودية، فإن الحديث يبقى ناقصاً لأنه لا يتضمن الأهمية الكمية المتزايدة لقوة العمل العربية في الاقتصاد الاسرائيلي التي يوضحها لنا الجدول رقم (١١ ـ ٦):

جدول رقم (١١ ـ ٦)

تطور عدد العمال اليهود والعمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي والنسبة بينهما في الفترة، ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥

السنة	عمال يهود (بالألف)	نسبة العرب لليهود (نسبة مئوية)	اجمالي العمال العرب (بالألف)	عمال عرب من المنطقة المحتلة ١٩٤٨ (بالألف)	عمال عرب من المنطقة المحتلة ١٩٦٧ (شرعيون) (بالألف)	عمال عرب من المنطقة المحتلة ١٩٦٧ (غير شرعيين وآخرون) (بالالف)
	١	٢ = ٣ : ١	٣ = ٤ + ٥ + ٦	٤	٥	٦
١٩٥٥	٥٤٢,٣	٨	٤٣,٤	٤٣,٤	-	-
١٩٦٥	٨١٠,٥	٨,٥	٦٨,٧	٦٨,٧	-	-
١٩٧٠	٨٧٤,٢	١٢,٥	١٠٩,٦	٨٩	٢٠,٦	..
١٩٧٥	١٠٠٦,٧	١٧,١	١٧٢,٢	١٠٥,٩	٦٦,٣	..
١٩٨٠	١١٢٧,٨	٢٠	٢٢٧,٨	١١٧,٧	٧٥,١	٣٥
١٩٨٥	١٢١٣,٥	٢٣	٢٧٩	١٥٤,٨	٨٩,٢	٣٥

الملاحظات:

ـ نظراً لعدم توافر رقم العمال «غير الشرعيين وآخرون» الخاص بالعام ١٩٨٥ جرى اعتماد الرقم الخاص بالعام ١٩٨٠ الذي يمثّل الحد الادنى.

ـ (. . .) تعني أن الرقم غير متوافر.

المصادر:

ـ العمال اليهود والعمال العرب من المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨، من:
Ibid., *1967*, p. 268; *1971*, pp. 274 - 277; *1983*, p. 358, and *1986*, p. 282.

ـ العمال العرب الشرعيون من المنطقة المحتلة عام ١٩٦٧، من: Ibid., *1986*, p. 705.

ـ العمال العرب غير الشرعيين أو العاملون في مشاريع اسرائيلية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، انظر: ميرون بينيفستي [وآخرون]، **الضفة الغربية وقطاع غزة** (القدس، ١٩٨٢)، مخطوطة، ص ٨.

يشير الجدول رقم (١١ ـ ٦) بوضوح إلى تزايد نسبة العمال العرب من منطقتي الاحتلال إلى العمال اليهود في الاقتصاد الاسرائيلي، إذ ارتفعت نسبتهم بحدود طفيفة بين ١٩٥٥ و١٩٦٥، في حين شهدت قفزة مع الاحتلال الجديد سنة ١٩٦٧ إذ بلغت النسبة ١٢,٥ بالمائة، أي بزيادة تبلغ حوالى النصف. ومع العام ١٩٨٥، وصلت نسبة العرب لليهود ٢٣ بالمائة، وهي نسبة عالية في

ضوء أي معيار كان، وهي تعني فيما تعني، دوراً بنيوياً مهماً للعمل العربي في الاقتصاد الاسرائيلي.

إننا إذ ندمج بين العمال العرب من منطقتي الاحتلال، لا نفعل ذلك انطلاقاً من وحدة الاحتلال ووحدة الشعب الفلسطيني فحسب، بل أيضاً، وهو ما يتعلق بجوهر دراستنا، تشابه نوعية الوظيفة الاقتصادية لعرب ١٩٤٨ و١٩٦٧. ونستند في استنتاجنا هذا إلى تشابه تركيب قوة العمل العربية العاملة في الاقتصاد الصهيوني أياً كان مصدرها. وإذا كان العمال العرب من المنطقة المحتلة ١٩٦٧ يعملون في «المهن السوداء» فإن الغالبية الساحقة من قوة العمل العربية من المنطقة المحتلة ١٩٤٨ يعملون في «المهن السوداء» أيضاً.

وبمقارنة التركيب الداخلي لقوة العمل العربية من المنطقة المحتلة ١٩٤٨ مع التركيب الداخلي لقوة العمل اليهودية، يتضح لنا وجود ما يشبه التكامل غير العادل بينهما. فغالبية اليهود يعملون في ما يمكن تسميته المهن الممتازة، في حين تعمل نسبة قليلة في المهن متدنية المستوى. ويصح هذا الوصف لكن بشكل معكوس، على قوة العمل العربية من المنطقة المحتلة ١٩٤٨ كما سبقت الاشارة. والحال هذه، ليس من المبالغة في شيء الحديث عن مجتمعين، عربي ويهودي، فوق أرض واحدة، بينهما درجة هائلة من التفاوت الذي يحدّد بالتالي موقع كل منهما في العملية الانتاجية.

دون خروج عن موضوع هذا الفصل أو الدراسة عموماً، ونظراً لأن النقطة الأخيرة تقع في نطاق الاقتصاد السياسي، إن لم نقل المجال السياسي الصرف، فإن ثمة حاجة لتناول نقطة اضافية وثيقة الصلة ببحثنا هذا، يمكن الاستفادة منها في الموضوع السياسي في الوقت نفسه. تتمحور هذه النقطة على سؤالين/ هاجسين أولهما: إلى أي مدى أصبح الاقتصاد الاسرائيلي أسير العمل العربي؟ والثاني، هل تستطيع اسرائيل الاستغناء عن العمل العربي في اقتصادها؟

يتقاطع هذان السؤالان في أكثر من مكان، وقد يحتاج الجواب عنهما إلى مبحث مستقل قائم بذاته. نشير إلى ذلك انطلاقاً من تعدد العوامل المؤثرة، بعضها ما يقع في نطاق الاقتصاد في حين للسياسة على البعض الآخر أثر مقرر. لذا، فإن جل ما نستطيع الاسهام به هو محاولة تقديم ما يمكن أن يشكّل بعض عناصر الجواب عن السؤال المفتوح للمستقبل. وإنّنا اذ نعيد التذكير بالأهمية الكمية والنوعية للعمل العربي نستدرك قائلين بأن أهميته لا تنحصر فيما تقدم فحسب. ولوضع اليد على أهمية العمل العربي في الاقتصاد الاسرائيلي يجب تناول الموضوع على أكثر من مستوى لتبيان الأهمية النسبية الحقيقية للعمل العربي.

المستوى الأول: نسبة العمل العربي إلى إجمالي قوة العمل اليهودية، وقد سبق تناول هذه النقطة حيث تبين لنا أن هنالك ٢٣ عربياً مقابل كل مائة يهودي يعملون في الاقتصاد الاسرائيلي. ولكن هذه النسبة لا تشكّل إلا الحد الأدنى نظراً لأنها عبارة عن نسبة اجمالية لا تأخذ بعين

الاعتبار أي خصوصية للعمل العربي وهو ما سنحاول تلافيه في النقطة التالية.

المستوى الثاني: حصة العرب العاملين مقابل أجر في اسرائيل من اليهود العاملين مقابل أجر في إسرائيل: توزّع العاملون مقابل أجر في الاقتصاد الاسرائيلي سنة ١٩٨٥ كالتالي: (١) ٩٥٩,٧ ألف شخص يهودي. (٢) ١٢٢ ألف عربي من المنطقة المحتلة ١٩٤٨. (٣) ١٣٤,٢ ألف عربي من المنطقة المحتلة ١٩٦٧. يتوزع هؤلاء إلى ٨٩,٢ ألف شخص يعملون بشكل شرعي و٣٥ ألف شخص ـ حدّ ادنى ـ يعملون إما بشكل غير شرعي في إسرائيل أو في مشاريع اسرائيلية في المناطق المحتلة ١٩٦٧ نفسها[١٤].

على ذلك، تبلغ قوة العمل المأجور في الاقتصادالاسرائيلي سنة ١٩٨٥، مليوناً و٢٠٥,٩ آلاف شخص منهم ٩٥٩,٧ ألف من اليهود وما تبقّى، أي ٢٤٦,٢ ألف شخص من العرب. وفي هذه الحال تبلغ نسبة العرب الذين يعملون مقابل أجر ٢٥,٧ بالمائة من اليهود الذين يعملون مقابل أجر. ولكن هذه النسبة أيضاً، أقل من أن تعبّر عن واقع الأمر الفعلي لناحية أنها لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل العربي مقابل أجر قياساً بالعمل اليهودي مقابل أجر. وهو ما سنحاول أخذه بعين الاعتبار في النقطة التالية.

المستوى الثالث: ويستهدف تحديد نسبة العمل العربي المأجور وحجمه بالمقارنة مع العمل اليهودي المأجور، انطلاقاً من نوعية العمل المأجور وليس العمل المأجور بشكل عام. فالعمل يتوزع وفقاً للاحصاءات الاسرائيلية نفسها إلى عشر فئات تبدأ بالمهن العلمية والأكاديمية وتنتهي بالعمل غير الماهر. يتوزع اليهود على الفئات العشر، في حين يتركز معظم العرب من منطقة الاحتلال ١٩٤٨في المهن الخمس الأدنى،أما العرب من منطقة الاحتلال ١٩٦٧ الذين يعملون في الاقتصاد الاسرائيلي فجميعهم يشتغل في الفئات الخمس الأدنى، وهي: عمال خدمات، عمال زراعيين، عمال مهرة في الصناعة والبناء وأعمال ماهرة أخرى، عمال غير مهرة في الصناعة والبناء وأعمال غير ماهرة أخرى.

تبلغ نسبة الذين يعملون في المهن الخمس المشار إليها: ٤١,٩ بالمائة بين اليهود[١٥] و٧٣,٣ بالمائة بين عرب ١٩٤٨[١٦] و١٠٠ بالمائة من العمال العرب من منطقة ١٩٦٧[١٧].

---

(١٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٢، ٢٩١ و٧٠٥. انظر أيضاً: بينيفستي [وآخرون]، **الضفة الغربية وقطاع غزة**. وقد اعتبر جميع العاملين من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ عمالاً مأجورين. نسبة وعدد العمال المأجورين من منطقة عام ١٩٤٨ (عرب ويهود) مستخرج،من: Ibid., *1986*, pp. 306, 310 - 312.

(١٥) Ibid., *1986*, pp. 310 - 311.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣١٢.

(١٧) جميع العمال العرب في اسرائيل من منطقة الاحتلال عام ١٩٦٧ هم مأجورون، وهذه مسألة بديهية ليس هنالك من منطق أو أي بيانات تشير إلى العكس.

وفي ضوء ما سبق تسجيله حول عدد العمال المأجورين من الفئات الثلاث فإن عـدد الذين يعملون مقابل أجر في المهن الخمس المشار إليها هو: ٤٠٢ ألف و١١٤ شخصاً يهودياً و٨٩ ألفاً و٤٢٦ شخصاً عربياً من منطقة ١٩٤٨ و١٣٤ ألفاً و٢٠٠ شخص عربي من منطقة ١٩٦٧. أي ٢٢٣ ألفاً و٦٢٦ عربياً يساوون ٥٥,٦ بالمائة من عدد اليهود الذين يعملون مقابل أجر في المهن الخمس الأدنى[١٨].

المستوى الرابع: إن مزيداً من التخصيص يظهر وزناً نسبياً أكبر لقوة العمل العربية في الاقتصاد الاسرائيلي. فقطاع البناء في اسرائيل، فضلاً عن قطاع الزراعة، يقوم على أكتافهم وفق أوسع مفهوم للكلمة. لقد بلغ اجمالي اليهود (عمال وأرباب عمل لا تتوافر تفاصيل عن كيفية توزيعهم) الذين يعملون في قطاع البناء في اسرائيل ٤٣ ألفاً و٦٩٠ شخصاً يقابلهم ٢٣ ألفاً و٦٦٨ عربياً من منطقة ١٩٤٨ و٤٢ ألفاً و٦٣٨ عربياً من منطقة ١٩٦٧، مع ملاحظة أن هؤلاء لا يتضمنون عمال البناء من المناطق المحتلة ١٩٦٧ الذين يعملون بشكل غير شرعي في إسرائيل أو في مشاريع اسرائيلية في المناطق المحتلة ١٩٦٧ نفسها.

على ذلك، وبناء على الاحصاءات الاسرائيلية نفسها، وبكلمة أدق وفق ما تعتـرف به فقط، هنالك ٦٦ ألفاً و٣٠٦ أشخاص عرب يعملون في قطاع البناء في اسرائيـل، أي ١٥٢ بالمائة من عدد اليهود الذين يعملون في القطاع نفسه، علماً بأن النسبة المستخرجة أقل تعبيراً عن واقع الحال، نظراً لأنها لا تلحظ الفوارق الوظيفية حيث يوجد المقاول والمهندس جنباً إلى جنب مع العامل غير الماهر. إن عدم وجود أرقام دقيقة حول ما تقدّم لا يمنعنا من الافتراض بأن قوة العمل في البناء هي عبارة عن قسمين، أولهما المهندسون والمقاولون وهم قطعاً من اليهود والقسم الثاني يقع عليه عبء العمل الجسدي الشاق، وهؤلاء هم قطعاً من العرب[١٩].

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول إن الوزن النسبي للعمل العربي يتدرج في أهميته تبعاً للدقة في توصيف المجالات التي ينحصر فيها وتحديدها. فنسبة العمال العـرب قياساً إلى العمال اليهود تبلغ ٢٣ بالمائة على صعيد اجمالي قوة العمل، ترتفع إلى ٢٥,٧ بالمائة بالنسبة إلى قوة العمل المأجور، ثم تتضاعف من جديد بحيث تبلغ نسبة الشغيلة العرب ٥٥,٦ بالمائة من الشغيلة اليهود. وأما في قطاعات محددة كالبناء فيبلغ عدد العرب ١٥٢ بالمائة من عدد اليهود العاملين في القطاع نفسه.

---

(١٨) الأرقام مستخرجة من مصدر الهامش رقم (١٤) والمصدر نفسه.

(١٩) نسبة وعدد العاملين في قطاع البناء في اسرائيـل مستخرجـان بالنسبـة إلى اليهود، من:

Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1986*, pp. 296 - 297.

وبالنسبة إلى العمال العرب من منطقة الاحتلال ١٩٤٨، انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٢، وبالنسبة إلى العمال العرب من منطقة الاحتلال ١٩٦٧، انظر: المصدر نفسه، ص ٧٠٥.

إن تركّز العمل العربي في مجالات محددة يعطيه، فضلاً عن الأهمية العددية (٢٣ بالمائة) أهمية نوعية سبق ايضاحها. وهذا ما يعطي العمل العربي شبه سيطرة على مراحل إنتاجية، واستطراداً قطاعات إنتاجية مهمة وأساسية. هذه المسألة يجب أن ينظر إليها انطلاقاً من حقيقة مهمة أخرى، هي أن اسرائيل عندما تستوعب هذا العدد أو ذاك من قوة العمل العربية، فإنها تكون قبل ذلك قد لجأت إلى كل الوسائل الممكنة كي لا تستوعب إلاّ ما لا غنى لها عنه من عمال عرب. يصح الكلام السابق على العاملين من منطقتي الاحتلال ١٩٤٨ و١٩٦٧ على السواء.

في ضوء ما تقدم نستطيع الاستنتاج أن قرار اسرائيل باستخدام العمال العرب هو وليد عوامل بنيوية سبق أن عرضنا لها. واستطراداً لذلك، فإن أيّ قرار بالاستغناء الكلي أو الجزئي عن العمال العرب يجب أن تسبقه اعادة نظر في مسائل جوهرية شتّى، بعضها يمسّ الجوانب الاستراتيجية للمشروع الصهيوني في طوره الراهن، والبعض الآخر يصيب قلب البنية الاقتصادية والعلمية والبشرية لإسرائيل. ونحن إذ نضع هذا الاستنتاج يفوتنا الاستدراك بأنه ليس أكثر من وجهة نظر أولية تحتاج مزيداً من النقاش المعمّق والموسع الذي يأخذ بعين الاعتبار جملة العوامل الأخرى التي لا تقع في نطاق مهمّة هذه الدراسة.

رابعاً: تطور نسبة البطالة من قوة العمل

إن نظرة سريعة إلى الجدول رقم (١١ ـ ٢) تكشف لنا عن مستويين من البطالة.

المستوى الأول: ويشمل الأعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٦٧؛ المستوى الثاني ويغطي الفترة بين ١٩٦٧ و١٩٨٥. في المرحلة الأولى يلاحظ أن مستوى البطالة قد عرف نسباً عالية تبلغ ٧,٢ بالمائة سنة ١٩٥٥، و٧,٤ بالمائة سنة ١٩٦٦ وصولاً إلى ١٠,٤ بالمائة سنة ١٩٦٧. الأمر الملفت للنظر أن مستوى البطالة سنة ١٩٦٥ لم يكن إلا ٣,٦ بالمائة من اجمالي قوة العمل المدنية. أيُّ حدث يمكن أن يضاعف نسبة البطالة خلال عام واحد (١٩٦٦)، وتستمر النسبة في التصاعد لتبلغ سنة ١٩٦٧ ثلاثة أضعاف مستوى البطالة الذي كان سنة ١٩٦٥؟

لا شك أن الحدث الفصل، كان انتهاء مشروع التنمية الشامل القائم على برنامج التعويضات الألماني الغربي سابق الذكر. لذا، شهدت إسرائيل، مع العام ١٩٦٦، أزمة فيض الانتاج، والبطالة الواسعة التي تفاقمت مع العام ١٩٦٧، ثم هبطت مع العام ١٩٦٨ إلى ٦,١ بالمائة واستمرت في الهبوط بعد ذلك، مع ارتفاع نسبة تشغيل الاقتصاد ككل بفعل المترتبات الشاملة التي كانت لحرب ١٩٦٧ التي سبق أن عرضنا لها.

المستوى الثاني: هو استقرار نسبة البطالة بين ١٩٧٠ و١٩٨٥ على نسبة تتراوح بين ٣,١ بالمائة كحد أدنى، و٦,٧ بالمائة كحد أقصى، وكلتاهما نسبة بطالة في الحدود العادية تقريباً

تتيح لنا القول إننا أمام حالة من التشغيل الكامل تقريبا. مع ذلك، فثمة تساؤل لا بد من طرحه عن الحكمة من وراء وجود ٩٨,٥ ألف عاطل عن العمل في اسرائيل سنة ١٩٨٥، وفي الوقت نفسه ٩٠ ألف عامل من المناطق المحتلة ١٩٦٧ يعملون في الاقتصاد الاسرائيلي. لما تقدم يجب أن نضيف الحقيقتين التاليتين:

تتعلق الحقيقة الأولى بالتركيب العلمي للعاطلين عن العمل في اسرائيل. فمن بين العاطلين عن العمل سنة ١٩٨٥، كان يوجد ١٥,٨ ألف شخص أي ١٦ بالمائة، من العاطلين عن العمل حصل كل منهم على أكثر من ١٣ سنة دراسية. على ذلك يمكن القول إن البطالة في النسبة المشار إليها عبارة عن بطالة اكاديميين.

الحقيقة الثانية، وتوضح لنا الاسباب وراء البطالة، وتفسر لنا بدورها نوعية البطالة: من بين العاطلين عن العمل نجد أيضاً ٩,٨ آلاف شخص، استقالوا لأن العمل لم يعجبهم و١١,٦ ألف شخص سُرّحوا من الخدمة العسكرية ولم يتوافر لهم عمل بعد، و١١,٨ ألف شخص أكملوا دراستهم ويبحثون عن عمل، و١٢,٥ ألف سيدة كنَّ يعملن ربات بيوت وقررن العمل، أما الأشخاص الذين سرّحوا من أعمالهم نتيجة تقليص الكادر البشري اللازم، فقد بلغ عددهم ٢٥,٤ ألف شخص، أي ٢٥,٨ بالمائة من رقم البطالة المسجلة رسمياً والبالغ ٩٨,٥ ألف شخص[٢٠].

إن توقّفنا تفصيلياً أمام تركيب البطالة سواء لناحية المستوى العلمي للعاطلين عن العمل أو لناحية أنواع البطالة وأسبابها يعود إلى المترتبات الاجتماعية للبطالة. من هنا كانت الحاجة إلى بعض التفاصيل الضرورية لنتمكن من الحديث عن نوعية البطالة. في ضوء ما تقدم يمكن لنا تسجيل الحقائق التالية:

١ ـ إن البطالة في اسرائيل، ولكامل الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ هي في حدود لا تمنع من القول إننا أمام حالة من التشغيل الكامل تقريباً كما هو متعارف عليه. نشير إلى هذا وفي الذهن ما هو محل اتفاق لناحية استحالة وجود عمالة كاملة فعلية، أي بنسبة مائة بالمائة. من نافل القول إن حديثنا هذا يُسقط من حسابه تلك الحالات حيث يجري استيعاب هذه النسبة أو تلك من قوة العمل كيفما اتفق، وبعد ذلك يجري البحث لها عن مهام بذلك ننتقل من وضع البطالة الظاهرة إلى البطالة المقنّعة.

٢ ـ إن اسرائيل إذ تشغل حوالى ٩٠ ألف عامل عربي من المناطق المحتلة ١٩٦٧ وفي الوقت نفسه لديها ٩٨,٥ ألف عاطل عن العمل يعني حكما أننا أمام بطالة غير قسرية. نشير إلى هذا وفي الذهن أيضاً، المحاولات المستمرة لإحلال قوة العمل الإسرائيلية مكان قوة العمل من

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣١٨.

المناطق المحتلة ١٩٦٧. لقد انتهت تلك المحاولات إلى الفشل لأن العرب يؤدّون أعمالاً لا يقبل اليهود القيام بها.

٣ ـ بالعودة لأسباب البطالة يمكن القول إننا عملياً أمام نوعين من البطالة غير القسرية:

أ ـ البطالة الاحتكاكية، أي أولئك الذين دخلوا سوق العمل حديثاً وبحاجة إلى وقت للعثور على العمل المطلوب. ويشمل هذا النوع من البطالة المسرّحين من الخدمة العسكرية وربّات البيوت اللواتي قررن الخروج للعمل، والمتخرجين حديثاً. بلغ عدد هؤلاء سنة ١٩٨٥، ٣٥,٨ ألف شخص، أي ٣٦ بالمائة من اجمالي عدد العاطلين عن العمل في العام المذكور.

ب ـ البطالة الطوعية، أي أولئك الذين اختاروا البطالة الطوعية (المؤقتة) نظراً لعدم رضاهم عن عملهم إلى غير ذلك من الأسباب، ويشكل هؤلاء ١٠ بالمائة من البطالة سنة ١٩٨٥. تحت عنوان البطالة الطوعية يمكن إدراج معظم ما تبقّى أيضاً، لأن بطالة هؤلاء غير قسرية ما دامت هنالك فرص عمل متاحة كما سبق أن أسلفنا، تلك الفرص التي يشغلها العرب من المناطق المحتلة ١٩٦٧.

أن تكون البطالة في اسرائيل غير قسرية، فإن ذلك يجب ألا يحجب مشكلة من نوع آخر، وتتعلق بتركيب قوة العمل اليهودية حيث الغلبة لقوة العمل عالية التأهيل. ذلك يعني أنّ اسرائيل أمام مشكلة بطالة مستمرة، وإن كانت من نوعية خاصة ولأسباب تعود إلى تركيب قوة العمل أكثر مما تعود إلى تركيب الاقتصاد نفسه. وفي هذا السياق يمكن أن نضع ما سبق لنا تسجيله في معرض الحديث عن السياسة الاقتصادية عموماً والصناعية خصوصاً، وهو توجُّه اسرائيل بشكل متسارع نحو المجالات الصناعية الأكثر استيعاباً وحاجةً من غيرها لقوة العمل عالية التأهيل.

خامساً: تطور العمل المأجور من بين قوة العمل

بلغ اجمالي قوة العمل سنة ١٩٨٥ مليوناً و٣٦٨,٣ ألف شخص، من بينهم مليون و٨١,٧ ألف شخص أي ٧٩ بالمائة، يعملون مقابل أجر. كانت نسبة العاملين مقابل أجر سنة ١٩٧٥، ٧٦ بالمائة، أما سنة ١٩٧٠ فكانت النسبة ٧٣ بالمائة، مقابل ٧٢ بالمائة سنة ١٩٦٥ و٦٧ بالمائة سنة ١٩٦٠ و٦٣ بالمائة سنة ١٩٥٥[٢١]. في ضوء ما تقدم، يمكننا القول إن نسبة العمل المأجور من بين إجمالي قوة العمل هي، ومنذ ١٩٥٥ في ارتفاع مستمر، كما يمكننا اعتبارها الوجه الآخر لتحوّل الاقتصاد الاسرائيلي نحو الانتاج الكبير والشركة المساهمة.

بلغت قوة العمل اليهودية سنة ١٩٨٥، مليوناً و٢١٣,٦ ألف شخص من بينهم ٧٩

---

(٢١) النسب مستخرجة بالنسبة إلى العام ١٩٨٥، من: المصدر نفسه، ص ٢٨٢ و٢٩٨، وبالنسبة إلى الفترة، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥، انظر: Ibid., *1985*, pp. 314 and 330.

بالمائة، أي ٩٥٩,٧ ألف شخص، يعملون مقابل أجر. أما العرب فقد بلغت النسبة في العام نفسه ٧٨,٨ بالمائة[٢٢]. في هذا المجال يلاحظ تقارب نسبة العمل المأجور من إجمالي قوة العمل عند العرب واليهود على السواء، ولكن مع فارق له دلالاته يتعلق بارتفاع نسبة قوة العمل العربية خارج منطقة سكناها التي بلغت سنة ١٩٨٥، ٤٧ بالمائة من اجمالي قوة العمل العربية[٢٣].

يشير ما تقدم إلى ظاهرتين مختلفتين، أولاهما: التفاوت بين نمو المنطقة العربية والمنطقة اليهودية بدليل اضطرار معظم العرب إلى مغادرة مناطقهم من أجل العمل في مناطق أخرى حيث توجد فرص عمل؛ والظاهرة الثانية تتعلق بفرص العمل المتاحة أمام العرب في مناطق أخرى لناحية أنها بالتأكيد في منشآت يهودية. على ذلك نستطيع الجزم أن ٤٧ بالمائة من العمال العرب من المنطقة المحتلة ١٩٤٨ يعملون في منشآت يهودية. وما تبقّى من نسبة، أي أولئك الذين يعملون في مناطق سكنهم، ليس من معلومات يمكننا بناءً عليها الجزم في نسبة الذين يعملون من بينهم في منشآت يهودية أو مراكز عمل عربية.

سادساً: تطور وإعادة توزيع قوة العمل بين القطاعات المختلفة

شهد نصيب القطاعات المختلفة تبدُّلاً يدلنا عليه الجدول رقم (١١ ـ ٧).

جدول رقم (١١ ـ ٧)

تطور توزيع قوة العمل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة
خلال الفترة، ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ (نسب مئوية)

<table>
<tr><th>السنة / مجال الاستيعاب</th><th>١٩٥٥</th><th>١٩٦٠</th><th>١٩٦٥</th><th>١٩٧٠</th><th>١٩٧٥</th><th>١٩٨٠</th><th>١٩٨٥</th><th>١٩٥٥:١٩٨٥ (نسبة مئوية)</th></tr>
<tr><td>الزراعة</td><td>١٧,٦</td><td>١٧,٣</td><td>١٣</td><td>٨,٨</td><td>٦,٤</td><td>٦,٤</td><td>٥,٧</td><td>٣٢</td></tr>
<tr><td>الصناعة</td><td>٢١,٩</td><td>٢٣,٢</td><td>٢٥,٤</td><td>٢٤,٣</td><td>٢٤,٨</td><td>٢٣,٧</td><td>٢٣,١</td><td>١٠٥</td></tr>
<tr><td>الكهرباء والمياه</td><td>٢</td><td>٢,٢</td><td>١,٨</td><td>١,٢</td><td>١</td><td>١</td><td>٠,٩</td><td>٤٥</td></tr>
<tr><td>البناء</td><td>٩,٣</td><td>٩,٣</td><td>١٠,٥</td><td>٨,٣</td><td>٨,١</td><td>٦,٤</td><td>٥,٣</td><td>٥٧</td></tr>
<tr><td>التجارة والفنادق والمطاعم</td><td rowspan="2">١٣,٥</td><td rowspan="2">١٢,٣</td><td rowspan="2">١٢,٦</td><td>١٣</td><td>١٢,٣</td><td>١١,٧</td><td>١٢,٥</td><td>-</td></tr>
<tr><td>قطاع البنوك والتمويل</td><td>٥,٢</td><td>٦,٧</td><td>٨,٢</td><td>٩,٧</td><td>-</td></tr>
<tr><td>النقل والمواصلات والتخزين</td><td>٦,٢</td><td>٦,٢</td><td>٦,٢</td><td>٧,٥</td><td>٧,٣</td><td>٦,٩</td><td>٦,٤</td><td>١٠٣</td></tr>
<tr><td>قطاع الدولة والخدمات العامة</td><td>٢١,٢</td><td>٢٢</td><td>٢٢,٦</td><td>٢٤</td><td>٢٧,٣</td><td>٢٩,٦</td><td>٢٩,٨</td><td>١٤٠</td></tr>
<tr><td>القطاع الخاص للخدمات</td><td>٨,٢</td><td>٧,٥</td><td>٧,٢</td><td>٧,٧</td><td>٦,١</td><td>٦,٢</td><td>٦,٧</td><td>٨٢٠</td></tr>
</table>

ملاحظة: الجدول اعلاه لا يشتمل على توزيع العاملين من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

---

(٢٢) انظر مصدر الهامش رقم (١٤) وانظر أيضاً: المصدر نفسه.

(٢٣) Ibid., *1986*, p. 312.

المصادر:

- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥، انظر: Ibid., *1967*, pp. 268 - 269.
- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, pp. 296 - 297.

يظهر الجدول رقم (١١ ـ ٧) عمق التبدلات التي شهدها توزيع قوة العمل على قطاعات الاقتصاد المختلفة. فلقد طال النقص حصّة قطاعات الزراعة، والكهرباء والمياه، والبناء، والقطاع الخاص بالخدمات. نصيب هذه القطاعات الخمسة كان ١٨,٦ بالمائة من قوة العمل سنة ١٩٨٥، أي نصف حصتها سنة ١٩٥٥ والبالغة ٣٦,٦ بالمائة من مجموع قوة العمل. أكبر هبوط كان من نصيب قطاع الزراعة، وبالمقابل، فإن أكبر زيادة كانت من نصيب قطاعات الدولة والخدمات العامة. وجدير بالذكر أنّ حصتي قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات، حافظتا على حجمهما النسبي من مجموع قوة العمل.

في الصورة التي انتهت إليها عملية إعادة توزيع قوة العمل بين القطاعات المختلفة، نشهد الأثر البارز الذي كان لثلاثة عوامل: الأول، تزايد حضور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، سواء أكان لناحية موقعها في قطاعات الانتاج أم لناحية دورها في توفير الخدمات العامة التي تتسع لجميع الخدمات الأساسية، تقريباً، التي يحتاجها المواطن؛ الثاني، الرسملة الكثيفة التي شهدها الاقتصاد الاسرائيلي. وقد ظهر أثر ذلك في أن القطاعات الأكثر قابلية لاستيعاب الرساميل هي القطاعات نفسها التي حافظت على، أو هبطت، حصتها من قوة العمل. ومن الأمثلة على ذلك في هذا المجال الزراعة والصناعة والكهرباء؛ وأما العامل الثالث فهو قوة العمل العربية من المنطقة المحتلة ١٩٦٧، التي تعمل في قطاعات محددة دون غيرها.

وبكلمة أخرى، من المهم التمييز بين الأسباب المختلفة وراء هبوط حصة هذا القطاع أو ذاك من قوة العمل أو زيادتها، خصوصاً وأن التوزيع محل الحديث لا يتضمن العمال العرب من المنطقة المحتلة ١٩٦٧. فقطاع الزراعة مثلاً، الذي هبطت حصته من قوة العمل الاسرائيلية (عرب ١٩٤٨ + اليهود)، واليهودية بشكل خاص، عوض ذلك جزئياً باقتطاعه نسبة أكبر من قوة العمل العربية من المناطق المحتلة ١٩٦٧. ويصح على البناء ما يصح على الزراعة مع فارق مهم هو أن قطاع البناء قد عرف في الفترات الأخيرة توسعاً أقل من السابق نظراً إلى هبوط حجم الطلب على الانشاءات عموماً والبناء خصوصاً بالقياس إلى ما كان عليه في الفترات التأسيسية التي شهدت كثافة في الهجرة وما يستدعيه ذلك من منشآت أو مبانٍ سواء لأغراض البنية التحتية أو الاسكان. من جانب ثانٍ، تمكنت قطاعات أخرى، كالصناعة مثلاً، من الاستناد إلى الكثافة الرأسمالية كركيزة للنمو والتوسع دون أن يترافق ذلك مع نمو مشابه في قوة العمل الصناعية.

في موازاة التبدل الذي طرأ على حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة، خضع نصيب كل قطاع من قوة العمل لإعادة توزيع على الفروع المكونة للقطاع المعني. ولأكثر من اعتبار

فسنكتفي بتناول نصيب قطاعي «الصناعة» و«الدولة والخدمات العامة» من قوة العمل، على أمل أن يكون ذلك مثلاً معبِّراً عما حدث في مختلف القطاعات. جدير بالذكر أن نصيب القطاعين المعنيين أكثر من نصف قوة العمل (٥٣,٩ بالمائة) فضلاً عما لهما من دور خاص في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لإسرائيل.

١ ـ العاملون في قطاع الصناعة

شهدت العمالة الصناعية عملية إعادة توزيع يدلّنا عليها الجدول رقم (١١ ـ ٨) التالي:

جدول رقم (١١ ـ ٨)

تطور توزيع اليد العاملة في الصناعة مقابل اجر، على الفروع الصناعية المختلفة بين ١٩٦٦ ـ ١٩٨٥

الفرع الصناعي	١٩٦٦		١٩٨٥		١٩٨٥ : ١٩٦٦ (نسبة مئوية)	
	العدد(بالألف)	النسبة المئوية	العدد(بالألف)	النسبة المئوية	رقم مطلق	وزن نسبي
الاجمالي	١٧٦,٧٩٩	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	١٦٠	١٠٠
مناجم ومحاجر	٠٤,١	٢,٣	٤	١,٤	٩٨	٦١
مأكولات ومشروبات وتبغ	٢٦,٨	١٥,١	٤٣	١٥	١٦٠	١٠٠
نسيج	٢٤,٣	١٣,٧	١٥	٥,٣	٦١	٣٩
ملابس	٠٨,٣	٤,٧	٣٠	١٠,٦	٣٦١	٢٣٠
جلود	٠٣,٧	٢,١	٤	١,٤	١٠٨	٦٦
خشب	١٢,١	٦,٨	١٢	٤,٢	٩٩	٦٢
ورق	٠٣,٢	١,٨	٦	٢,١	١٨٨	١١٦
طباعة ونشر	٠٧,٢	٤	١٢	٤,٢	١٦٦	١٠٦
مطاط وبلاستيك	٥,٨	٣,٧	١٠	٣,٥	١٧٢	١٠٩
كيماويات	٠٨,٢	٤,٦	١٨	٦,٣	٢٢٠	١٣٧
منتوجات غير معدنية	١٠,٤	٥,٩	٩	٣,١	٨٧	٥٣
معادن قاعدية	٠٤,٢	٢,٤	٦	٢,١	١٤٣	٨٨
منتوجات معدنية	١٣,٥	٧,٦	٤٢	١٤,٨	٣١١	١٩٥
آليات	٠٨,٢	٤,٦	١٠	٣,٥	١٢٢	٧٦
الكترونيات	٠٧,٣	٤,١	٣٦	١٢,٧	٤٩٣	٣١٠
معدات نقل	١٩,٦	١١	١٩	٦,٧	٩٧	٦١
الماس	٦,٨	٣,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
متفرقات	٢,٩	١,٦	٧	٢,٤	٢٤١	١٥٠

الملاحظات:

ـ النسب مستخرجة.

ـ في عام ١٩٨٥ لم يعد الألماس يعتبر من بين الصناعات.
ـ هذه الاشارة (. .) تعني أن الرقم غير متوافر.

المصادر:

ـ البيانات الخاصة بالعام ١٩٦٦، من: Ibid., *1967*, pp. 376 - 377.
ـ البيانات الخاصة بالعام ١٩٨٥، من: Ibid., *1986*, p. 373.

يظهر لنا الجدول رقم (١١ ـ ٨) حدوث عملية إعادة توزيع جذرية لقوة العمل الصناعية بين ١٩٦٦ و١٩٨٥. فمن أصل ١٧ فرعاً صناعياً سنة ١٩٨٥ هبط الوزن النسبي لثماني صناعات، وزاد الوزن النسبي لثماني صناعات أخرى، في حين حافظت صناعة واحدة على الوزن الذي كان لها سنة ١٩٦٦. الصناعات التي هبط وزنها النسبي كانت تستقطب ٤٦,٧ بالمائة من قوة العمل الصناعية سنة ١٩٦٦، في حين لم تحظ سنة ١٩٨٥ إلا بـ ٢٧,٧ بالمائة من قوة العمل، أي بهبوط يبلغ ١٩ درجة مئوية. أكبر خفض طال صناعة النسيج التي هبط وزنها النسبي من اجمالي قوة العمل ٨,٤ درجات مئوية، أي ٤٤ بالمائة من اجمالي الخفض الذي حدث.

وبالمقابل لحقت أكبر زيادة بصناعة «الالكترونيات» التي ارتفع نصيبها من ٤,١ بالمائة من العمالة الصناعية سنة ١٩٦٦ إلى ١٢,٧ بالمائة سنة ١٩٨٥، أي بزيادة تبلغ ٨,٥ درجات مئوية. والحال هذه، يكون وزنها النسبي قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات في حين بلغ عدد العاملين في هذه الصناعة سنة ١٩٨٥ حوالى خمسة أضعاف عددهم سنة ١٩٦٦. علماً بأنّ العمالة الصناعية سنة ١٩٨٥ لم تشكل إلا ١٦٠ بالمائة من حجمها سنة ١٩٦٦. وجدير بالذكر أن ٢٧ بالمائة و٢٦,٨ بالمائة و٢٠ بالمائة و٩,٢ بالمائة من الزيادة المتحققة في العمل المأجور خلال الفترة قيد البحث وجهت للعمل في صناعات: الالكترونيات والمنتوجات المعدنية والملابس والكيماويات على التوالي. والحال هذه فقد جرى استيعاب أكثر من نصف الزيادة في العمالة الصناعية بين ١٩٦٦ ـ ١٩٨٥ في فرعين صناعيين فقط. كما أن ٨٣ بالمائة من اجمالي الزيادة كانت من حصة أربعة فروع صناعية، تتميز ثلاثة منها بأنها من الصناعات الأكثر كثافة في استيعاب الرساميل والمهارات.

يفرض ما تقدم استدراكاً لناحية الموقع المهمّ والثابت لحصة صناعتي الأغذية والملابس من العمالة الصناعية وهو ما يشير إلى أن توزيع قوة العمل الصناعية يخضع لاعتبارات شتى إضافة إلى اعتبار الجدوى الاقتصادية واستيعاب المهارات والرساميل. وإذا كنّا نجد تأثير الاعتبارين الأخيرين وراء الرعاية التي لقيتها صناعات «الالكترونيات» و«الكيماويات» و«المنتوجات المعدنية»، فإنّ اعتبار الأمن الغذائي هو الذي أبقى لصناعة الأغذية سنة ١٩٨٥ الوزن النسبي الذي كان لها سنة ١٩٦٦. ويصح الحديث السابق، مضافاً إليه الاعتبار التصديري، على صناعة الملابس.

في ضوء ما تقدم نستطيع القول إن قوة العمل الصناعية قد خضعت لإعادة توزيع بين الفروع الصناعية المختلفة تنسجم والتوجه العام الذي حكم حركة مجمل البنية الاقتصادية. لكن ومن ضمن هذا، فثمة قدر من الانتقائية حيث نلحظ الحضور القوي للعوامل السياسية والاجتماعية والأمنية إلى جانب العامل الاقتصادي في تقرير مسألة من طراز توزيع قوة العمل الصناعية. وهذه بدورها ليست إلا أحد مظاهر السياسة الشاملة التي لا تهدف إلى حفظ التوازن بين القطاعات المختلفة فحسب، بل بين فروع القطاعات أيضاً.

٢ ـ العاملون في قطاع الدولة والخدمات العامة

إن الهدف المحدد من وراء تناول هذا العنوان، هو محاولة الوقوف على دلالات تلك النسبة العالية جداً من قوة العمل المستوعبة في هذا القطاع، بخاصة وأنّ للعنوان محلّ الحديث قابلية مرتفعة جداً للالتباس، إذ قد يعني الأمر ونقيضه. فقد يكون دليلاً على التضخم المَرَضي لعدد مستخدمي الدولة كما هو حال أمثلة شتّى، وقد يصح دليلاً على الحضور الكثيف والفعال للدولة.

ولذا لا بد لنا من ايضاح مضمون ما يسمى قطاع الدولة والخدمات العامة، لناحية اختلاف دلالات هذا التعبير من بلد إلى آخر تبعاً لمقدار تدخل الدولة وحدود وظيفتها التي قد تضيق إلى حدود المستوى السياسي وقد تتسع لتشمل الخدمات العامة، التي قد تقتصر على مسائل محددة ومحدودة، وقد تعني خدمات عامة من مستوى التعليم والصحة. فضلاً عن هذه المسائل جميعاً، فإن دور الدولة في اسرائيل يصل، وإن بنسب متفاوتة، إلى معظم الفروع الاقتصادية، وتحديداً الصناعة والزراعة. علماً بأنّ العاملين في القطاعات الاقتصادية التابعة للدولة لا يعتبرون من موظفي الدولة، بل من موظفي القطاع الانتاجي نفسه. والحال هذه، فإنّ النقطة محل التتبع والاهتمام، هي الكيفية التي جرى بناء عليها توزيع الزيادة في قوة العمل بين فرعي «الدولة» و«الخدمات العامة» اللذين يشكّلان معاً قطاع الدولة والخدمات العامة.

بعد استبعاد الجيش وأجهزة الأمن الأخرى باعتبار أن هؤلاء هم خارج قوة العمل المدنية فإن قوة العمل في قطاع الدولة والخدمات العامة هي عبارة عن جميع الأشخاص الذين يعملون مع الدولة في مجال الأعمال المدنية بغضّ النظر عن شكل تعاقدهم. وارتفع عدد العاملين في قطاع الدولة والبلديات والخدمات العامة من ٢٣١ ألف شخص، أي ٢٤ بالمائة، من قوة العمل المدنية سنة ١٩٧٠ إلى ٤٠٧,٧ آلاف شخص، أي ٢٩,٨ بالمائة من قوة العمل المدنية سنة ١٩٨٥. وبذلك ازداد عدد العاملين في هذا القطاع بمقدار ٧٦ بالمائة. جدير بالذكر أنّ إجمالي قوة العمل المدنية ارتفع خلال الفترة المذكورة ٤٢ بالمائة فقط[٢٤].

(٢٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٩٦.

زاد عدد العاملين في فرع الدولة من ٧٠,٢ ألف شخص سنة ١٩٧٠ إلى ٧٧,٨ ألف شخص سنة ١٩٨٥، أي بنسبة نمو تبلغ ١١ بالمائة فقط. وبالمقابل فإن نسبة النمو في فرع الخدمات العامة والبلديات خلال الفترة المعنية كانت أكثر من الضعفين، إذ ارتفع العدد من ١٦٠,٨ ألفاً إلى ٣٢٩,٩ ألفاً. ما تقدم يجب أن يُفهم في سياق أن أكثر من هيئة مستقلة قد سلخت أو تفرعت عن الوزارة التي كانت تتبع لها في السابق، واستطراداً لم يعدْ مستخدموها يعتبرون من موظفي «فرع الدولة»[٢٥].

يظهر ما تقدم ازدياد حضور الدولة من خلال ارتفاع نسبة العاملين في المجالات التابعة لها. ولم تذهب تلك الزيادة، في معظمها لدعم الجهاز البيروقراطي المكتبي، بل لزيادة حجم الخدمات التي تقدّمها. وتتبين هذه المسألة من خلال تحرير نسب متزايدة من النشاطات التي تقوم بها وتحويلها إلى هيئات لها طابع انتاجي فعلي. في هذا المجال، يمكن إيراد الزيادة التي لحقت بعدد العاملين في وزارة الصحة العامة بين ١٩٧٠ و١٩٨٥ (٨٩ بالمائة)[٢٦]. وقد اختلفت نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة تبعاً للوظائف المتعددة التي تقوم بها. وإذا كان الوجه اليهودي لها هو زيادة مستخدمي القطاع الصحي، فإنّ وجهها الآخر تمثّل في الزيادة التي لحقت بقوة البوليس التي ارتفع عددها ٦٢ بالمائة. أما طاقم السجانين فقد تضاعف عدده إذارتفع من ١٤٧٠ سجّاناً سنة ١٩٧٠ إلى ٢٩٤٥ سجّاناً سنة ١٩٨٥[٢٧].

الظاهرة التي تستحق التوقف هي القفزة الهائلة التي لحقت بنوعية مستخدمي الدولة وما لذلك من أثر كبير على تحسُّن مستوى الاداء. فقد ارتفع عدد حملة التأهيل العالي من ١٠,٨ آلاف سنة ١٩٧٠ إلى ٢٤,٦ ألفاً سنة ١٩٨٥، أي بنسبة نمو تبلغ ١٢٨ بالمائة. من بين هؤلاء يمكن التنويه بالزيادة في عدد الاطباء التي كانت ١٤٨ بالمائة، وفي هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد العليا وقد بلغت ١١٦ بالمائة. أما أكبر نسبة نمو فقد كانت من نصيب الاكاديميين العاملين في العلوم الاجتماعية والانسانية ومنها علم النفس، فقد تضاعف عدد هؤلاء بين ١٩٧٠ و١٩٨٥[٢٨].

ترافقت الزيادة في حصة «قطاع الدولة والخدمات العامة» من مجموع قوة العمل المدنية مع هبوط نصيب القطاع الخاص للخدمات. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أنّ قطاع الدولة والخدمات العامة، فضلاً عن قطاع الخدمات الخاص، أقل استفادة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى من استخدام التكنولوجيا في الاقتصاد بالطاقة البشرية. فالآلة توفر طاقة بشرية في قطاع

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٢٧، (انظر الهوامش اسفل الصفحة).
(٢٦) المصدر نفسه.
(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) المصدر نفسه.

الصناعة مثلاً، في حين أنها في مجال «الخدمات العامة» و«الخاصة» و«الدولة»، تؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة، دون أن يؤدي ذلك إلى هبوط في الطاقة البشرية المستخدمة، وإن حدث فليس بالمستوى الذي تجري عليه الأمور في القطاعات الانتاجية الأخرى.

سابعاً: تطور إنتاجية العمل

كمبدأ عام، فإن أيّ تفاوت بين معدّلي نمو قوة العمل وقيمة الإنتاج، يعود إلى تحسن عناصر الانتاج وشروطه أو تدنّيها، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها حسب ما يشترط المصطلح الاقتصادي. وفي الحالة المحددة التي نحن بصددها، كان أثر الاستخدام الكثيف للعلم والرسملة ومستوى تأهيل قوة العمل على الانتاجية حاسماً وإيجابياً، ونجد تأكيداً لذلك في التفاوت الهائل بين نمّو قوة العمل ونمو الناتج المحلي الإجمالي. ولو أخذنا عام ١٩٥٥ عام أساس، أي أنه يساوي ١٠٠ فإنّ الوضع على الصعد المختلفة كان كالتالي: ١ ـ قوة العمل = ٢٣٤. ٢ ـ الناتج المحلي الاجمالي = ٦٦٣. وعلى ذلك فإن وتيرة نمو الثاني، التي نستطيع اعتبارها دليلاً على مقدار تطور إنتاجية العمل، كانت ٢,٨ ضعف وتيرة نمو قوة العمل. لا تتوافر معلومات عن حجم قوة العمل سنة ١٩٥٠. لكن وفي ضوء البيانات المتيسرة عن عدد السكان وحجم الناتج القومي والناتج المحلي اجمالاً أو بالنسبة إلى الفرد الواحد، يمكن الاستنتاج بثقة أن معدل الإنتاجية قد تزايد بين ١٩٥٠ و١٩٨٥ بأكثر من ثلاثة أضعاف[٢٩].

على أي حال، إننا أمام تطور مهمّ جداً في إنتاجية العمل الذي جاء حصيلة طبيعية لجملة العوامل والشروط المناسبة التي توافرت للعملية الانتاجية. والحال هذه، وفي ختام هذا الفصل نستطيع القول إن إسرائيل قد تمكنت من تحقيق هدفين مهمين جداً هما رفع درجة تشغيل قوة العمل وانتاجية هذه القوة على السواء. وما كان لاسرائيل أن تحقق ما تقدم لولا التحولات العميقة التي شهدها الاقتصاد الاسرائيلي، التي كانت مقدمة ونتيجة، في آن معاً، لتحولات اجتماعية لا تقل عمقاً.

---

(٢٩) مستخرج بالنسبة إلى السكان من: المصدر نفسه، ص ٢٦؛ بالنسبة إلى تطور الناتج المحلي الاجمالي، وبالنسبة إلى الفرد الواحد، ص ١٧٠ ـ ١٧١؛ وبالنسبة إلى قوة العمل، ص ٢٨٤.

الفصل الثاني عشر

التحولات الاجتماعية

شهدت إسرائيل خلال الفترة قيد البحث سلسلة تحولات مهمّة شملت مختلف المجالات، يمكن اعتبارها سبباً ونتيجة في آن معاً للتحولات الاجتماعية التي عرفتها. ومن بين هذه، سوف نركّز جلّ اهتمامنا على المسائل الأكثر قابلية للقياس وارتباطاً بموضوع هذا الكتاب ككل، التي هي في آن الأقل احتمالاً للاجتهاد والتقديرات المجردة مع ما تفرضه من مجادلات لا تحتملها هذه الدراسة.

يمكن تناول الأوضاع الاجتماعية على غير مستوى واحد. أولها وأبسطها الأوضاع المعيشية. ولإدراك حقيقة دلالاتها وأبعادها سيجري البحث في مدى ما تعكسه من تحوّلات اجتماعية أكثر عمقاً. وبكلمة أخرى محاولة البحث في الشروط الاجتماعية التي أنتجت هذا الوضع المعيشي أو ذاك. ولكن قبل ذلك، ثمة ضرورة للاشارة إلى بضع حقائق أمكن تسجيلها في الفصول السابقة، ويعتقد الكاتب أن لها مدلولات اجتماعية مهمة وضرورية لموضوع هذا الفصل.

١ ـ حققت اسرائيل، ولأسباب شتّى، نمواً اقتصادياً كبيراً وشاملاً ترتب عليه رفع الانتاجية وحجم الثروة، واستطراداً الدخل العام والفردي. ومن بين جملة العوامل فإنّ ما يستحقّ التنويه هو أثر استخدام العلم والرساميل بشكل كثيف في وصول البنية الاقتصادية لإسرائيل إلى ما وصلت إليه. وكذلك الدلالات الاجتماعية العميقة لتزايد توظّيف الثروة العلمية المتنامية في المجالات الانتاجية المختلفة. يسمح لنا ما تقدم بافتراض ارتفاع دخل العاملين تبعاً لـزيادة الانتاجية. نعيد التذكير هنا بتزايد حركة قوة العمل صوب المجالات الأكثر انتاجية ودخلاً في آن معاً.

٢ ـ ترافق تحسُّن الانتاجية، واستطراداً الأجور والدخل، مع ارتفاع مستوى التشغيل الأمر

الذي أدّى إلى تحسين نسبة قوة العمل إلى اجمالي السكّان وتخفيف المسؤولية الاجتماعية للشخص المنتج الواحد، الذي أصبح والحال هذه مسؤولاً عن عدد متناقص من الأشخاص غير المنتجين.

٣ ـ تمّ مجمل ما تقدّم بأقل قدر من العبء التاريخي المتراكم والمرحَّل للمستقبل. ينطبق الحديث السابق على الأفراد والمجتمع في آن. فالتنمية الكثيفة التي شهدتها إسرائيل ولعقود طويلة خلت، جرت دون ضغط جدّي، على معيشة المواطنين. ومن جانب ثانٍ لن تعيد إسرائيل للخارج شيئاً يذكر من قيمة الموارد التي سبق أن تلقّتها منه. أكثر من ذلك، لم يتوقف الخارج بعدُ عن ضخّ الموارد إلى اسرائيل.

٤ ـ استطاعت إسرائيل ولاعتبارات شتّى تأمين موارد استثنائية مكّنتها في الوقت نفسه من تحقيق مجموعة أهداف كبيرة وصعبة المنال. فمع أن الموازنة الأمنية مرتفعة، فقد تمكّنت إسرائيل بفعل ضخامة الموارد المتاحة لها من تحرير التنمية من عبء الأمن. أكثر من ذلك فقد وُظِّف الدور الأمني والانفاق الأمني في خدمة التنمية التي عوملت بوصفها عاملاً أمنياً، والعكس صحيح.

٥ ـ أفردت الدولة لنفسها دوراً حاسماً في حياة المواطن وذلك من ضمن سيطرتها شبه الكاملة على جميع الخدمات الاساسية في المجتمع، وتحديداً الطّبابة والتعليم، وهو ما مكّن الجميع تقريباً من الحصول على أهم وأغلى خدمتين يمكن أن يحتاج إليهما المواطن. من جانب ثانٍ ولأسباب لا حصر لها، تهيمن الدولة على سياسة الأجور والدخل. وقد ساعدها على ذلك موقعها كأكبر ربّ عمل، غير محكوم بعاملَي الربح والخسارة فقط، بل باعتبارات أوسع من ذلك بكثير، ليس أقلها اعتبار الاستقرار الاجتماعي. ولتحقيق ذلك استخدمت الدولة سلاح الضريبة من ناحية، والاعانة الاجتماعية من ناحية ثانية لضبط فوارق الدخول، عند حدود تلبّي اعتباراتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

خلاصة القول، إن الدرجة العالية من التطور الاقتصادي الذي حقّقته اسرائيل كانت له على الدوام نتائج مهمّة ومتداخلة. فالتطور الاقتصادي يفضي إلى تطور اجتماعي، وهذا بدوره يعود ليكون له دوره في تحسين الأوضاع الاقتصادية. وإذا كانت كل المؤشرات التي سبق عرضها تدفعنا إلى افتراض حدوث قفزات في مستوى المعيشة، فإن علينا البحث فيما يؤكد أو ينفي هذه الفرضية.

أولاً: تطور الأوضاع المعيشية

١ ـ الإسكان

احتل قطاع البناء والإنشاءات، وما زال يحتلّ، موقعاً مهماً جداً من بين مختلف قطاعات

الاقتصاد الاسرائيلي. وكما لاحظنا عند الكلام عن التكوين الرأسمالي، فقد حافظ فرع البناء لأغراض السكن على وتيرة نمو عالية حيث ترافق التوسع في البناء مع تحوّل في نوعية البناء وزيادة في حصة الوحدات السكنية الكبيرة والكبيرة جداً من مجمل الشقق المقامة. فلقد ارتفع، مثلاً، نصيب الشقق المكوّنة من أربع وخمس غرف أو أكثر من عدد الشقق المبنية من ١,٧ بالمائة سنة ١٩٥٥ إلى ١١ بالمائة سنة ١٩٦٥، وإلى ٣٣ بالمائة سنة ١٩٧٥ وإلى ٦٢,٨ بالمائة سنة ١٩٨٥.

أما متوسط مساحة الشقة الواحدة المبنية فقد زاد من ٥٨ متراً مربعاً سنة ١٩٥٥ إلى ٨١ متراً مربعاً سنة ١٩٦٥، إلى ٩٧ متراً مربعاً سنة ١٩٧٥، إلى ١٢٥ متراً مربعاً سنة ١٩٨٥[1]. ترتب على التوسع في قطاع البناء والانشاءات لأغراض السكن انقلاب الوضع الإسكاني في إسرائيل رأساً على عقب، وهي المسألة التي يدلنا عليها الجدول رقم (١٢ ـ ١).

جدول رقم (١٢ ـ ١)

الإسكان اليهودي حسب الكثافة الاسكانية في الغرفة الواحدة بين ١٩٥٧ ـ ١٩٨٥

توزيع الأسر / السنة		١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
اجمالي الأسر	العدد (بالألف)	٤٥٥,٢ ألف	٥٠٥,٧ ألف	٦٠٢,٣ ألف	٦٦٢,٢ ألف	٧٧٩,١ ألف	٨٩٤,٤ ألف	٩٨٧,٧ ألف
	النسبة المئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
أقل من شخص واحد في الغرفة		٦,١	٦,٦	١٠,٦	١٨,٨	٢٤,٥	٣١,٣	٣٧,٣
شخص واحد في الغرفة					٢٨	٢٧,٧	٢٧,٣	٢١,٢
من ١,٠١ ـ ١,٤٩ شخص في الغرفة		٣٨	٤٠,٩	٥٢,٩	١٢,٨	١٤,٩	١٧,١	٢٠,٦
من ١,٥ ـ ١,٩٩ شخص في الغرفة					١٤,٢	١٣,٨	١٢,٦	١١,٨
شخصان في الغرفة الواحدة					١١,٧	٩	٦,٤	٥,٤
من ٢,٠١ ـ ٢,٤٩ شخص في الغرفة الواحدة		٣١,٧	٣١,٧	٢٢,٧	٢,١	٢,٣	١,٧	١,٤
من ٢,٥ ـ ٢,٩٩ شخص في الغرفة الواحدة					٤,٩	٣,٦	١,٩	١,٣
٣ أشخاص أو أكثر في الغرفة		٢٤,٢	٢٠,٨	١٣,٨	٧,٥	٤,٣	١,٦	١
متوسط عدد الأشخاص في الغرفة الواحدة		٢,١٩	٢٠,٨	١,٧٥	١,٥٨	-	-	١,٠٨

(١) انظر الفصل السابع، القسم الخاص بالبناء لأغراض سكنية.

الملاحظات:

- لا يتضمن الإسكان في الكيبوتسات.
- لا تتوافر معلومات عن إسكان جميع السكان.
- لا تتوافر معلومات عن فترة ما قبل ١٩٥٧.
- (-) تعني أن الرقم غير متوافر.

المصادر:

- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٥٧ ـ ١٩٦٥، انظر:

Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1967*, p. 188.

- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, p. 268.
- متوسط عدد الأشخاص في الغرفة الواحدة من: المصدر نفسه، عدا العام ١٩٧٠ فهو من:

Ibid., *1971*, p. 192.

يشير الجدول رقم (١٢ ـ ١) إلى أن عدد الأسر اليهودية سنة ١٩٨٥ بلغ ٢١٧ بالمائة من العدد الذي كان قائماً سنة ١٩٥٧. وعلى ذلك فإن حديثنا لاحقاً عن تطور الوضع الإسكاني يجب أن يفهم انطلاقاً من حقيقة أن عدد الأسر قد تضاعف خلال الفترة المعنية. كما أن نسبة الأسر التي تقيم بمعدل أقل من شخص واحد في الغرفة الواحدة، لم تكن سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٦٠، الا ٦,١ بالمائة و٦,٦ بالمائة من مجموع الأسر على التوالي. وهذه النسبة لا تساوي إلّا سدس ما أصبحت عليه سنة ١٩٨٥. في هذا المجال يلاحظ تدرّج النسبة صعوداً بمعدلات عالية في فترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥، لتبدأ بعد ذلك في قفزات زادت تصاعداً مع العام ١٩٧٥ وصولاً للعام ١٩٨٥.

مقابل ذلك، وبوتيرة مشابهة، لكن بشكل تنازليّ، هبطت نسبة الأسر التي تقيم بمعدل ثلاثة أشخاص أو أكثر في الغرفة الواحدة من ٢٤,٣ بالمائة من بين مجموع الأسر سنة ١٩٥٧ إلى ١ بالمائة سنة ١٩٨٥. وتجدر الاشارة في هذا المجال إلى اختفاء ظاهرة إقامة أربعة أشخاص أو أكثر في الغرفة الواحدة سنة ١٩٨٥. في حين أن ٤,٧ بالمائة من عدد الأسر سنة ١٩٦٦ و١٢,٧ بالمائة من عدد الأسر سنة ١٩٥٧ كانت تقيم بمعدل أربعة اشخاص أو أكثر في الغرفة الواحدة.

هبط المتوسط الإجمالي لعدد الأفراد في الغرفة الواحدة بالنسبة إلى مجموع السكان اليهود من ٢,١٩ شخص في المتوسط في الغرفة الواحدة سنة ١٩٥٧ إلى ١,٥٨ شخص في الغرفة الواحدة سنة ١٩٧٠ إلى ١,٠٨ شخص في الغرفة الواحدة سنة ١٩٨٥. من مقارنة النسبة سنة ١٩٨٥ بما كانت عليه سنة ١٩٥٧ نستطيع القول إن نصيب الفرد الاسرائيلي من المساحة المبنيّة قد تضاعف خلال ربع قرن.

وضع الإسكان العربي: من ضمن السياسة الثابتة لإسرائيل التضييق على العرب، لهذا

فإنها تضع عراقيل شتّى لمنعهم من البناء. وقد ترتب على ذلك بقاء الإسكان العربي في مستوى متدنّ ليس أدل عليه من أنه كان سنة ١٩٨٥ شبيهاً بوضع الاسكان اليهودي سنة ١٩٥٧. فقد بلغ متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة كما يلي: يهود سنة ١٩٨٥، ١,٠٨ شخص. عرب سنة ١٩٨٥، ٢,٠٣ شخص، يهود سنة ١٩٥٧، ٢,١٩ شخص. جدير بالذكر أنّ أكبر نسبة من الأسر العربية تقيم بمعدل ثلاثة أشخاص أو أكثر في الغرفة الواحدة، في حين أن أكبر نسبة من الأسر اليهودية تقيم بمعدّل أقل من شخص واحد في المتوسط في الغرفة الواحدة[٢].

٢ ـ تطور استهلاك الطاقة والمياه

كنا قد تناولنا في فصول سابقة من هذه الدراسة تطور مجمل المستهلك من الكهرباء والمياه. وفي هذا الفصل سنقصر حديثنا على المستهلك في القطاع العائلي، أي الكهرباء والمياه المستخدمة للأغراض الشخصية. من نافل القول إن زيادة استهلاك الكهرباء في القطاع العائلي، يعني بدرجة أو بأخرى زيادة مشابهة في استخدام الأدوات الكهربائية. تنطبق القاعدة نفسها، وإنْ لأسباب أخرى، على تطوّر استهلاك القطاع المنزلي من المياه.

أ ـ الكهرباء: تطوّر متوسط الاستهلاك السنوي للمشترك الواحد من الكهرباء من ٨٠٩ كيلووات سنة ١٩٦٠ إلى ١٥٨٨ كيلووات سنة ١٩٧٠، إلى ٢٢٨٢ كيلووات سنة ١٩٨٠، إلى ٢٣٨١ كيلووات سنة ١٩٨٥[٣]. على ذلك يكون استهلاك المشترك الواحد من الكهرباء قد تضاعف تقريباً بين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠، ثم استمر في التصاعد سنوياً ليصل مع العام ١٩٨٥ إلى حوالى ثلاثة أضعاف المستوى الذي كان عليه سنة ١٩٦٠. وستتبيّن لاحقاً عند مناقشة تطوّر استخدام الأدواتالكهربائية في القطاع المنزلي حقيقة القفزة التي تحققت على هذا الصعيد، والتي لم تكن لتقلّ عن النسبة التي زاد بها متوسط استهلاك الكهرباء في القطاع المنزلي مقابل المشترك الواحد.

ب ـ استهلاك المياه في القطاع المنزلي: نشير في البدء إلى أنّنا سنأخذ أساس التطور، نصيب الفرد من المياه، على عكس الكهرباء حيث اعتمدنا نصيب المشترك/ العائلة، وذلك لسبب واضح هو أن استهلاك المياه في القطاع العائلي يكون فردياً بالأساس، في حين أن استخدام الكهرباء يكون جماعياً أي على نطاق العائلة التي تشترك في المنزل نفسه، وبالتالي، تستخدم الأدوات الكهربائية نفسها. فضلاً عما تقدم، ليس من داع للتفصيل في أهمية دلالات تطور استهلاك المياه في القطاع المنزلي، لناحية أنّ ذلك يصحّ كمؤشّر حضاري، يبدأ مع النظافة ولكنه لا ينتهي معها.

---

(٢) انظر هامش الجدول رقم (١٢ ـ ١).

(٣) المتوسطات مستخرجة من:
Central Bureau of Statistics (Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel, 1986,* p. 406.

ارتفع متوسط نصيب الفرد الواحد يومياً من المياه المستهلكة في القطاع العائلي من ٢٠٤ ليترات سنة ١٩٦٢ إلى ٢١٠ ليترات سنة ١٩٦٥ إلى ٢١٧,٥ ليتراً سنة ١٩٧٠ إلى ٢٧١ ليتراً سنة ١٩٨٥[٤]. على ذلك يكون نصيب الفرد الواحد في اسرائيل من المياه قد زاد ٦٧ ليتراً يومياً أي ٢٢ متراً مكعباً سنوياً بين ١٩٦٢ ـ ١٩٨٥[٥]. على ذلك، فإن معدل استهلاك المياه في الضفة الغربية لأغراض الاستهلاك المنزلي أقل من مقدار الزيادة في نصيب الفرد الاسرائيلي المتحققة بين ١٩٦٢ ـ ١٩٨٥، أي ٢٢ بالمائة فقط من نصيب الفرد الاسرائيلي سنة ١٩٨٥.

٣ ـ ملكية الأسر اليهودية من السلع المعمرة

شهد تملّك الأسر اليهودية من السلع المعمرة خلال الفترة محل البحث تطوراً كبيراً، تفاوت من سلعة إلى أخرى. لكن، وبالاجمال، يمكن القول إن الأغلبية الساحقة من الأسر اليهودية أصبحت تمتلك ما تحتاج إليه من السلع المعمّرة الضرورية كالثلاجة وآلة الغسيل والفرن. . . الخ. جدير بالذكر أن السلع المعمّرة الضرورية كانت موجودة لدى معظم الأسر اليهودية منذ فترة طويلة، والتطور الجدّي الذي حدث كان على صعيد تملك السلع المعمرة نصف الضرورية ـ نصف الكمالية كالتلفزيون الملوّن والمكنسة الكهربائية وآلة التصوير والسيارة الخاصة والتلفون ومكيّف الهواء.

وعلى سبيل المثال فقد تطور عدد الأسر اليهودية التي تملك تلفوناً من أصل كل مائة أسرة من ٣٨ أسرة سنة ١٩٧٠ إلى ٧٠,٨ أسرة سنة ١٩٨١، إلى ٧٥,٨ أسرة سنة ١٩٨٣. أمّا بين الأسر العربية فقد تطور العدد، للسنوات نفسها من ٣,٤ أسر إلى ١٢,٧ أسرة، إلى ١٦,٨ أسرة من أصل كل مائة أسرة عربية. أما على صعيد ملكية السيارات الخاصة فقد تطور العدد من ١٦,٧ أسرة إلى ٣٥,٦ أسرة، إلى ٤٦,٤ أسرة من أصل كل مائة أسرة يهودية، وذلك للسنوات نفسها على التوالي. أما بين العرب فقد تطوّرت من ٣,١ إلى ١٣,٣، إلى ٢٥,٩ من أصل كل مائة أسرة عربية للسنوات ١٩٧٠ و١٩٨١ و١٩٨٣ على التوالي[٦].

يُظهر لنا ما تقدم حقيقة القفزة التي شهدها تملك أهم السلع المعمرة، ولكن ذلك يستدعي استدراكاً من شقين: أولهما حقيقة التطور الذي حدث على صعيد تملّك الأسر العربية

---

(٤) معدّل استهلاك المياه مستخرج من خلال قسمة إجمالي استهلاك المياه في القطاع العائلي على عدد السكان. بالنسبة إلى السكان، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٦. وأما مستهلك المياه في القطاع العائلي، بالنسبة إلى عام ١٩٦٢، انظر: Ibid., *1973*, p. 456.

وبالنسبة إلى باقي الأعوام، انظر: Ibid., *1986*, p. 404.

(٥) Ibid., *1983*, p. 330.

(٦) Ibid., *1985*, p. 304.

من السيارات الخاصة خلال العامين ١٩٨٢ و١٩٨٣ . بلغت نسبة الأسر التي تملك سيارة خاصّة بها سنة ١٩٨٣ قياساً بالعام ١٩٨١، ١٩٠ بالمائة عند الاسر العربية و١٣٠ بالمائة فقط عند اليهود. تفاوُت نسبتي النمو لصالح العرب يعود لاختلاف التصنيف بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٣ حيث أصبحت الاحصاءات الاسرائيلية تعتبر السيارات المستخدمة لأغراض تجارية سيارات خاصة[٧] في حين كان التصنيف السابق يميز بين السيارات المستخدمة لأغراض تجارية والسيارات الخاصة التي كانت تعني، والحال هذه، السيارات المستخدمة لأغراض الرفاه فقط. جدير بالذكر أن ٢,٧ بالمائة من الأسر العربية كانت تمتلك سنة ١٩٨١ سيارات لأغراض تجارية مقابل ٤,٥ بالمائة فقط من الأسر اليهودية، والحال هذه، فإن اضافة السيارات لأغراض تجارية بموجب التصنيف الجديد تركَ على نسبة ملكية العرب من السيارات الخاصة أثر أكبر من الأثر الذي تركه بالنسبة إلى ملكية اليهود.

لقد ترتب على العمل بموجب التصنيف الجديد تضخيم وهمي لنسبة ملكية العرب من السيارات الخاصة، وتبعاً لذلك تقلصت الفجوة بين العرب واليهود، فبعد أن كانت نسبة العرب تساوي ٣٧,٥ بالمائة من نسبة اليهود سنة ١٩٨١ (١٣,٣ بالمائة: ٣٥,٦ بالمائة)، أصبحت سنة ١٩٨٣ تساوي ٥٥,٨ بالمائة (٢٥,٩ بالمائة عرباً و٤٦,٦ بالمائة يهوداً). ما تقدّم يفسح في المجال للشق الثاني من الاستدراك وهو أن النسب الاجمالية هي حصيلة نسب عدة لا بدّ من إظهارها لمعرفة حقيقة الفجوات بين ملكية الجماعات اليهودية المختلفة من السيارات الخاصة، التي كانت حصيلتها النسبة الاجمالية المذكورة آنفاً. لاحقاً سنتناول هذه النقطة المهمة.

٤ ـ علاقة مستوى التعليم ومعدل الدخل والوضع المعيشي

تسهم عوامل عديدة جداً في تحديد مستوى دخول العاملين وموقعهم من الشرائح المختلفة التي تنقسم إليها فئات الدخل. لكن، وبشكل عام، يلاحظ أهمية دور المستوى العلمي في تحديد كثير من المسائل المهنية والمعيشية والاجتماعية. نلمس تأكيداً على ما تقدّم في شبه تلازم ارتفاع المستوى التعليمي أو انخفاضه مع ارتفاع تملّك السلع المعمرة، وتحديداً السيارات الخاصة، أو انخفاضه. والجدول رقم (١٢ ـ ٢) يوضح لنا ذلك.

---

(٧) انظر: Ibid., *1983*, p. 330.

حيث يلاحظ ايراد ملكية الأسر من «السيارات الخاصة» و«السيارات لأغراض تجارية كل على حدة»، وهو الأمر الذي اختفى في السلاسل الاحصائية اللاحقة. والجدير بالذكر أنه ومنذ عام ١٩٧٨ جرى تحويل الشاحنات من حمولة ٠,٩ طن من فئة «الشاحنات» إلى فئة «السيارات الخاصة». انظر: المصدر نفسه. ص ٥٤٧، هامش رقم (١). ومع ذلك بقيت الاحصاءات حتى عام ١٩٨١ تميّز بين السيارات الخاصة وفق المفهوم المتعارف عليه، والسيارات الخاصة المستخدمة لأغراض العمل الخاص كالشاحنات الصغيرة وما شابه. ولا يُخفى على القارىء الدلالات المعيشية المختلفة لكل منهما.

جدول رقم (١٢ ـ ٢)

نسبة تملك الأسر من السلع المعمرة حسب سنوات الدراسة لمعيل الأسرة

(نسب مئوية ـ عام ١٩٨٣)

سنوات الدراسة	اجمالي الأسر	تلفزيون ملون	تلفون	سيارة خاصة
صفر	١٠٠	٢٩,٨	٣٩,٣	١٢,٣
١ ـ ٤	١٠٠	٤٠,٦	٥١,٦	١٧
٥ ـ ٨	١٠٠	٥٧,٦	٦٤,٥	٢٩,٣
٩ ـ ١٠	١٠٠	٦٩,١	٧١,٢	٤٤
١١ ـ ١٢	١٠٠	٧٢	٧٥,٧	٥٣,٧
١٣ ـ ١٥	١٠٠	٦٦,٤	٧٧,٦	٦٠,٩
١٦ +	١٠٠	٦٧,٤	٨٣,٩	٧١,٤

المصدر: Ibid., *1985*, p. 304.

يظهر لنا الجدول رقم (١٢ ـ ٢) الحصيلة المعيشية لجملة ما سبق لنا تسجيله من تطورات اقتصادية وعلمية. فالمستوى العلمي يعني مستوى معيشياً، وبينهما يمكن أن نضع الحلقة الأهم، أي موقع الشخص المعني في العملية الإنتاجية. وهكذا نكون أمام السلسلة التالية: الحلقة العلمية تحدّد طبيعة العمل، وهذه بدورها تحدّد مستوى الدخل، واستطراداً مستوى المعيشة. ودون رغبة في الخروج عن موضوع هذا الفصل، فإنّ ما تقدم يعتبر تأكيداً على ما سبق تسجيله لناحية أنّ أبرز الأسباب وراء تطور العلم في إسرائيل وجود وظيفة اجتماعية له.

ـ **المنحى العام لتطور الأوضاع المعيشية خلال الثمانينات:** كما سبقت الاشارة، توقّفت البيانات عن تطور ملكية الأسر من السلع المعمرة عند العام ١٩٨٣، ولكن ذلك لا يمنع من اللجوء إلى مؤشرات أخرى متوافرة يمكن أن تعطينا صورة عن المنحى العام للتطور على هذا الصعيد. المؤشر الأول هو مقارنة النمو في عدد الأسر مع النمو في عدد السيارات الخاصة الذي يدلّنا عليه الجدول رقم (١٢ ـ ٣).

يشير الجدول رقم (١٢ ـ ٣) إلى ثلاث مراحل، في الأولى كانت وتيرة نمو السيارات قياساً لوتيرة نمو الأسر، أدنى، ثم شبه متساوية في الثانية، ثم تزايدت في الفترة الأخيرة لتبلغ ١٦٢ بالمائة من وتيرة نمو عدد الأسر. الأمر الذي يعني، حكماً تحسّناً مشابهاً في ملكية الأسر من السيارات الخاصة. وبالاستناد إلى وتائر النمو نستطيع الافتراض أنّ تحسّن نسبة الأسر التي تملك سيارة خاصة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ لا بد أن يكون أعلى من وتائر النمو خلال الفترة التي سبقتها.

جدول رقم (١٢ ـ ٣)

الزيادة في عدد الأسر والسيارات الخاصة ونسبة الثانية إلى الأولى في الفترة، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥

الفترة	الزيادة في عدد الأسر (بالألف)	الزيادة في عدد السيارات (بالألف)	نسبة الزيادة في السيارات إلى الزيادة في عدد الأسر (نسبة مئوية)
١٩٦٠ ـ ١٩٧٠	٢١٦,٨	١٢٣,٨	٥٧
١٩٧٠ ـ ١٩٨٠	٢٥٩,٢	٢٦١,٧	١٠١
١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١٢٥,٧	٢٠٤,٢	١٦٢

ملاحظة: النسب مستخرجة.

المصادر:

ـ بالنسبة إلى عدد الأسر، انظر: Ibid., *1986*, p. 70,

ـ بالنسبة إلى عدد السيارات الخاصة، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٦٩.

يفسح ما تقدّم في المجال إلى المؤشر الثاني، أي مقارنة تطور إجمالي عدد الأسر مع تطوّر عدد السيارات الخاصة المسجلة الذي يدلّنا عليه الجدول رقم (١٢ ـ ٤).

جدول رقم (١٢ ـ ٤)

عدد الأسر وعدد السيارات الخاصة ونسبة الثانية إلى الأولى في الفترة، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥

السنة	عدد الأسر (بالألف)	عدد السيارات (بالألف)	نسبة السيارات إلى الأسر (نسبة مئوية)
١٩٦٠	٥٤٩	٢٣,٩	٤,٤
١٩٧٠	٧٦٥,٨	١٤٧,٨	١٩,٣
١٩٨٠	٩٩٥,١	٤٠٩,٥	٤١,٢
١٩٨٥	١١٥١,٥	٦١٣,٧	٥٣,٣

ملاحظة: النسب مستخرجة.

المصدر: Ibid., *1986*, pp. 70 and 469.

يظهر لنا الجدول رقم (١٢ ـ ٤) حصيلة تفاوت وتيرتي نموّ عدد السيارات الخاصة وعدد الأسر خلال الفترة قيد البحث، التي كان قد بيّنها لنا الجدول (١٢ ـ ٣). لقد بلغ عدد السيارات سنة (١٩٨٥) ٤١٥ بالمائة مما كان عليه سنة ١٩٧٠، أما عدد الأسر فقد كان ١٥٠ بالمائة فقط. وقد ترتب على التفاوت المشار إليه ارتفاع نسبة السيارات للأسر من ١٩,٣ بالمائة سنة ١٩٧٠ إلى ٥٣,٣ بالمائة سنة ١٩٨٥.

لا يعني ما تقدم أن ٥٣,٣ بالمائة من الأسر في اسرائيل كانت تملك سنة ١٩٨٥ سيارة

خاصة بها، نظراً لأن نسبة معينة من السيارات تعود ملكيتها عادة إلى هيئات عامة أو خاصة، هذا فضلاً عن احتمال امتلاك الأسرة الواحدة أكثر من سيارة خاصة بها. وعلى أهمية التحفّظات السابقة، فإن ذلك لا يقلّل البتّة من أهمية ما تقدّم كمؤشر جدّي على تطور ملكية الأسر من السيارات الخاصة. من نافل القول إن النسب الإجمالية المستخرجة آنفاً ليست إلاّ حصيلة نسب متفاوتة هبوطاً فيما يتعلق بالعرب، وصعوداً بالنسبة إلى اليهود. ونسبة اليهود بدورها، ليست إلا نسبة اجمالية لناحية التفاوت بين ملكية الأسر اليهودية تبعاً لاختلاف الطوائف اليهودية.

في ختام هذا القسم، نستطيع القول إن الأوضاع المعيشية في إسرائيل، وخلال الفترة قيد البحث، قد تطورت بدرجة كبيرة جداً. ودليلنا على ذلك أن نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية والمياه قد تضاعف غير مرة خلال هذه الفترة. هذه الزيادة هي الوجه الآخر لزيادة معدل استهلاك السلع المعمرة واستخدامها، في البدء السلع المعمرة الضرورية، وفي مرحلة لاحقة السلع الضرورية ـ الكمالية في آن معاً. وفي المرحلة الثالثة، انصبّ التوسع في امتلاك السلع المعمرة على السيارات الخاصة التي تزايدت بوتيرة كانت تزيد وبشكل مطرد من عام لآخر عن وتيرة الزيادة في عدد الأسر. مع ملاحظة أنّ مجمل ما تقدم من تطورات كان في سياق العلاقة الوثيقة جداً بين المستوى العلمي وطبيعة العمل ومستوى الدخل.

ثانياً: التحولات الاجتماعية

الهدف المحدد لهذا العنوان هو البحث عن جواب لتساؤلين: أولهما، مدى عمق التحولات الاجتماعية التي عرفتها إسرائيل كمقدمة ونتيجة في آن معاً للتحوّلات الاقتصادية والعلمية والمعيشية التي عرفتها؛ والثاني، مقدار التطور الذي طرأ على الفجوة الاجتماعية بين الطوائف المختلفة. والحال هذه، فلا بدّ من عقد مقارنة بين أوضاع اليهود عموماً والعرب، وكذلك بين وضع اليهود من مواليد البلاد، مع اليهود الشرقيين، مع اليهود الغربيين ومع العرب.

لذا، وتجنباً للتكرار فسنجيب في الوقت نفسه عن التساؤلين معاً. ولكن ثمة استدراكاً لناحية أن البيانات الرسمية المتوافرة عن بعض العناوين توقفت عند العام ١٩٨٣، وهي التي سنضطر إلى اعتمادها مع انه سبق لنا استخراج بعض النسب الخاصة بالعام ١٩٨٥. مردّ ذلك أن الأرقام المستخرجة، فضلاً عن دقتها النسبية وصلاحيتها كمؤشر عام فقط فإنها، أرقام اجمالية لا تحتوي التفصيلات الضرورية لعقد المقارنات المطلوبة. من جانب ثانٍ، فإننا سنعتمد الرقم المعطى في الاحصاءات الرسمية بوصفه نسبة ملكية العرب من السيارات الخاصة، مع أنه مضخّم كما أسلفنا. لكن وعلى الرغم من تضخيم ملكية العرب، فإنّ ذلك لم يغطّ الفجوة بينهم وبين اليهود كما سيتّضح لنا. نشير إلى ذلك بهدف تنبيه القارىء إلى أنّ الفجوة بين العرب واليهود، على ضخامتها، هي في واقع الأمر أكبر ممّا تظهره الأرقام والنسب التي سنقوم باستخراجها.

١ ـ أثر مكان ولادة رب العائلة في مستوى المعيشة

يتوزّع السكان اليهود حسب مكان الولادة (١٩٨٣) إلى ٥٩,١ بالمائة من مواليد فلسطين و٢٢,٧ بالمائة من مواليد أوروبا وأمريكا و٩,٧ بالمائة من مواليد افريقيا و٨,٥ بالمائة من مواليد آسيا. ومردّ توقفنا أمام هذه النقطة يعود إلى الحديث الواسع عن اليهود الشرقيين والغربيين، وكأن العامل العرقي يشكّل فاصلاً بين مستويين اجتماعيين ومعيشيين لا مجال لاختراقه. أكثر من ذلك فإن الحديث يجري وكأن لا فئة ثالثة كانت تشكّل ٥٩,١ بالمائة من السكان اليهود سنة ١٩٨٣. من جانب ثانٍ ثمة ضرورة لإيضاح شكل معالجة العنوان محل الحديث، الذي لا بد أن يرتبط بهدف المعالجة وهو التدقيق في الفجوات المعيشية والاجتماعية بين الفئات المختلفة وليس عرض ما تملكه هذه الفئة أو تلك من السلع المعمّرة. ولذا سنأخذ أساساً للقياس وضعية اليهود الأوروبيين والامريكيين نظراً لشبه الاتفاق على أن هؤلاء يتمتعون بمستوى معيشي مرتفع بالمقارنة مع من عداهم من الفئات الأخرى التي تعيش في اسرائيل. فيما يلي الجدول رقم (١٢ ـ ٥) الذي يوضّح ذلك.

جدول رقم (١٢ ـ ٥)

مستوى ملكية الفئات السكانية المختلفة من السلع المعمّرة قياساً بملكية اليهود من الأوروبيين والامريكيين لعام ١٩٨٣ (الأساس: نسبة الملكية بين الأوروبيين والأمريكيين)

السلعة	يهود				عرب
	مواليد اسرائيل	مواليد أوروبا وأمريكا	مواليد آسيا	مواليد افريقيا	
سيارة	١٤٩	١٠٠	٩٥	٨٤,٧	٦١
تلفون	٩٠,٦	١٠٠	٨٩	٨٢,٧	٢٠,٥
فرن غاز أو كهرباء	١٠٣	١٠٠	١٠٠	١٠٣	٦٤
خلّاط كهربائي	١١٧,٥	١٠٠	٩٢	٩٤,٥	٢٦,٦
آلة غسل أطباق	١٣٨	١٠٠	٥٣,٩	٥٥,٥	١٥,٨
مكنسة كهربائية	٨٤	١٠٠	٦٢,٨	٥٦,٧	٨
تلفزيون ملون	١٠٥	١٠٠	٩٨	٩٧,٧	٢٩

المصدر: الأرقام القياسية مستخرجة من: Ibid., *1985*, p. 304.

يمكن تقسيم دلالات الجدول رقم (١٢ ـ ٥) إلى قسمين: تفصيلي وإجمالي. أما التفصيلي، ولعله الأهم، فهو ظهور الأنماط الاجتماعية المختلفة بوضوح من خلال تفاوت ملكية السلع المعمرة. وعلى سبيل المثال يتفوّق اليهود الأوروبيون والأمريكيون على صعيد

سلعتين فقط هما التلفون والمكنسة الكهربائية، من جانب ثانٍ يتفوّق مواليد افريقيا على صعيد ملكية سلعة معمرة واحدة هي «الفرن». نشير في هذا المجال إلى أن أقل فجوة بين ملكية العرب وملكية اليهود جميعاً هي على صعيد ملكية الأسرة العربية للفرن.

أما الإجمالي، فهو الفجوة الواضحة لصالح مواليد اسرائيل حتى بالقياس لمواليد أوروبا وأمريكا الذين يقعون في محلٍ وسط بين مواليد اسرائيل واليهود من مواليد آسيا وافريقيا. ولو حصرنا حديثنا بسلعة محددة هي السيارة، لأمكننا بوضوح ملاحظة ضالة الفجوة بين اليهود الأوروبيين والامريكيين وبين الشرقيين عموماً مقابل فجوة كبيرة بين اليهود الأوروبيين والأمريكيين وبين اليهود من مواليد اسرائيل.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو: كيف تتجه الفجوة المعيشية بين الفئات اليهودية المختلفة؟ يمكن الجواب عن السؤال المطروح من خلال تتبعّ حجم الفجوة على صعيد ملكية سلعة معمرة أساسية هي السيارة الخاصة، وذلك للسنوات ١٩٦٥ و١٩٧٠ و١٩٧٣ و١٩٨٣ حيث البيانات الكاملة متاحة. لو أخذت نسبة الملكية بين اليهود من مواليد أوروبا وأمريكا على أنها أساس المقارنة، أي أنها تساوي في جميع السنوات ١٠٠ فقد تطورت الصورة بالشكل التالي(٨):

<table>
<tr><th>طائفة السكان</th><th>سنة ١٩٦٥</th><th>سنة ١٩٧٠</th><th>سنة ١٩٧٣</th><th>سنة ١٩٨٣</th></tr>
<tr><td>مواليد اسرائيل</td><td>٢٠٨</td><td>١٥٧</td><td>١٤٨</td><td>١٤٩</td></tr>
<tr><td>مواليد أوروبا وامريكا</td><td>١٠٠</td><td>١٠٠</td><td>١٠٠</td><td>١٠٠</td></tr>
<tr><td>مواليد آسيا</td><td rowspan="2">١٨</td><td rowspan="2">٤١</td><td rowspan="2">٤٧</td><td>٩٥</td></tr>
<tr><td>مواليد افريقيا</td><td>٨٥</td></tr>
</table>

بدايةً نشير إلى أن الحديث عن فجوة إنما يتم انطلاقاً من أنّ تحسناً كبيراً جداً قد طرأ على مستوى معيشة جميع الفئات خلال الفترة محلّ المقارنة. وفي ضوء ما تقدم يمكن القول إن الفجوات بين ملكية الفئات المختلفة ضاقت بدرجة كبيرة جداً قياساً بالسابق. فقد اقترب مستوى مواليد آسيا وافريقيا كثيراً جداً من مستوى مواليد أوروبا وأمريكا، وهذا بدوره أصبح أكثر اقتراباً، وبشكل متدرّج من مستوى مواليد اسرائيل.

وفي ضوء الصورة القائمة سنة ١٩٨٥، فإنّ الفجوة الحقيقية هي بين مستوى مواليد اسرائيل وبين وضع المهاجرين ككلّ. لا يلغي ذلك وجود فجوة صغيرة بين مستوى اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، ولكنه من جانب ثانٍ لا ينفي أنّ الاختلاف الجوهري هو بين وضعية

---

(٨) الأرقام القياسية مستخرجة من: Ibid., *1975*, p. 278.

انظر أيضاً: Ibid., *1985*, p. 304.

المهاجرين الشرقيين والغربيين على السواء وبين وضعية مواليد اسرائيل. يسمح لنا ما تقدم بالقول إن العامل الحاسم في تحديد مستوى المعيشة هو طول الفترة التي قضاها الشخص المعني في اسرائيل. جدير بالذكر أن تعبير «طول الفترة» يستخدم هنا وفق أوسع وأعمق مضمون له، وخصوصاً لناحية الاندماج الحقيقي للفرد في النسيج الاجتماعي.

الأوضاع المعيشية للعرب مقارنة بوضع اليهود الأفارقة: غرض هذا العنوان تقديم صورة عن حقيقة الوضع المعيشي للعرب مقارنة بوضع اليهود الأفارقة الذين هم في أدنى السلم الاجتماعي عند اليهود. من جانب ثانٍ يمكن توظيف تلك المقارنة من أجل استخلاص حقيقة الفجوة المعيشية في إسرائيل. ولتحقيق ذلك سنأخذ وضع اليهود الأفارقة أساساً للمقارنة مع وضع العرب من ناحية، ومع وضع اليهود الأوروبيين والامريكيين من ناحية ثانية. وفيما يلي الجدول رقم (١٢ ـ ٦) الذي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٢ ـ ٦)

نسبة تملّك العرب واليهود الأوروبيين والامريكيين من السلع المعمّرة مقارنة بنسبة التملك عند اليهود الافارقة (نسبة اليهود الافارقة = ١٠٠)

السلعة / الفئة	عرب	يهود أفارقة	يهود غربيون
سيارة خاصة	٧٢,٥	١٠٠	١١٧
تلفون	٢٤,٨	١٠٠	١٢٠
فرن غاز أو كهرباء	٦٢	١٠٠	٩٦
خلّاط كهربائي	٢٨	١٠٠	١٠٥
آلة غسل أطباق	٢٨,٥	١٠٠	١٨٠
مكنسة كهربائية	١٤	١٠٠	١٧٦
تلفزيون ملوّن	٢٩,٧	١٠٠	١٠٢

المصدر: مستخرج من الجدول رقم (١٢ ـ ٥).

يبين لنا الجدول رقم (١٢ ـ ٦) أن مستوى تملّك اليهود الأفارقة من مختلف السلع المعمّرة هو أفضل بكثير من مستوى تملّك العرب لتلك السلع. فلقد تراوحت النسبة عند اليهود الافارقة بين حوالى سبعة أضعاف وحوالى أربعة أضعاف نسبة تملك العرب من هذه السلعة أو تلك. ولا يغيّر من الاستنتاج السابق ارتفاعُ نسبة تملّك العرب من السيارات الخاصة، نظراً لأن حجم ملكية العرب من هذه السلعة مضخّم، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك. ومن مقارنة حجم الفجوات بين الفئات الثلاث التي تضمّنها الجدول المذكور يتّضح لنا أن المسافة بين وضع العرب ووضع اليهود الأفارقة أكبر بكثير مما هي بين وضع اليهود الأفارقة واليهود الغربيين.

على سبيل المثال، وباعتبار أن اليهود الافارقة يساوون ١٠٠ درجة مئوية فإنهم أكثر من العرب بـ ٧٥ درجة مئوية، في حين يقلّون ٢٠ درجة مئوية فقط عن اليهود الغربيين فيما يتعلق بنسبة تملّك التلفون. وكذلك فاليهود الافارقة يزيدون بـ ٧٠ درجة مئوية عن العرب ويقلّون بدرجتين مئويتين فقط عن اليهود الغربيين على صعيد تملك التلفزيون الملوّن. أكثر من ذلك، وعلى الرغم من تضخيم ملكية العرب من السيارات الخاصة، فهم على هذا الصعيد أقل بـ ٢٧,٥ درجة مئوية من اليهود الافارقة. في حين لا تبلغ المسافة بين هؤلاء واليهود الغربيين إلا ١٧ درجة مئوية.

في ضوء ما تقدّم نستطيع القول إن اليهود الافارقة يشكّلون شريحة أدنى من اليهود الامريكيين والأوروبيين لكن من ضمن المستوى المعيشي الواحد نفسه، في حين يشكّل العرب مستوىً معيشياً آخر مختلفاً كلياً حتى عن أدنى مستوى معيشي بين السكان اليهود. فضلاً عن ذلك فإن مجمل المؤشرات التي سبق تسجيلها تدلّ على توسع الفجوة بين المستوى المعيشي للعرب وبين المستوى المعيشي لليهود ككل. وبالمقابل ضغط الفجوات المعيشية بين مختلف فئات السكان اليهود.

لقد أمكننا في الصفحات القليلة الماضية رصد حقائق شتّى لعلّ أهمها وأكثرها ارتباطاً بموضوع هذا الفصل: كبر الفجوات الاجتماعية بين الفئات المختلفة واستمراريتها رغم تضاؤل الفجوات المعيشية. بكلمة أخرى، لم يسهم تحسن الأوضاع المعيشية وردم الفجوات بين الفئات اليهودية المختلفة في تحقيق نتيجة اجتماعية من المستوى نفسه. فالموقع المعيشي المميّز لليهود من مواليد اسرائيل يهتزّ حين نراقب بدقة ما تعكسه ملكية السلع المعمّرة المختلفة من أنماط ومستويات اجتماعية مختلفة، وتبعاً لذلك تفاوت مضمون الرفاه الاجتماعي والقدرة على تحديد الأولويات المعيشية بين الفئات اليهودية المختلفة.

وعلى هذا الصعيد تبرز مفارقة وهي أن ملكية اليهود من مواليد إسرائيل قياساً باليهود الغربيين، تبلغ ١٥٠ بالمائة على صعيد السيارة الخاصة في حين لا تبلغ إلا ٩٠,٦ بالمائة و٨٤ بالمائة على صعيدي ملكية التلفون والمكنسة الكهربائية على التوالي، مع أن السلعتين الأخيرتين أقلّ كلفة وأكثر مساساً وارتباطاً بالحياة اليومية للفرد. نشير إلى ما تقدم وفي الذهن جودة مستوى المواصلات العامة في اسرائيل وتطورها، الأمر الذي يجعل من السيارة الخاصة سلعة رفاه لا تخلو من مظهرية.

لا نبغي من وراء ما تقدم الدخول في تفاصيل عن ملكية السلع المعمّرة، قدر ما يهمنا إبراز دلالات ذلك، وما تفرضه من إعادة نظر في ترتيب موقع الفئات اليهودية المختلفة. بكلمة أخرى، الموقع الأول معيشياً، الذي هو لليهود من مواليد اسرائيل، ليس بالضرورة الموقع الأول اجتماعياً الذي يحتله اليهود الغربيون. فالأوضاع المعيشية ليست إلا أحد وجوه الحياة

الاجتماعية التي هي أكثر تعقيداً وعمقاً من الوضع الإسكاني وامتلاك إالسلع المعمرة. ولغير اعتبار واحد، ليس بالضرورة أن تكون وتيرة نمو الأوضاع المعيشية مماثلة لوتيرة نمو الأوضاع الاجتماعية. نشير إلى هذا تجنّباً للاعتقاد بأنّ تطوّر مستوى المعيشة يعكس تحولاً اجتماعياً بالمقدار نفسه. هذه المسألة التي لا بد من أن نعرضها للاختبار ثانية من خلال ما عرفته كل فئة من فئات السكان من تطور على الصعد التالية: التعليم العالي ومساهمة المرأة في العمل والتحولات التي شهدتها الأوضاع الاسرية، فضلاً عن مسائل اجتماعية اخرى سنعرض لها في حينه.

٢ ـ تطور التعليم العالي حسب فئات السكان

سبق أن تناولنا موضوع المستوى العلمي للسكان اليهود، واتضحت لنا نوعية القفزة التي حدثت على هذا الصعيد. ما يهمّنا الآن هو مراقبة تطوّر مستوى محدّد من مستويات الدراسة، وهو فئة الذين حصّلوا على ١٦ سنة دراسية أو أكثر، نظراً لما لهذا المستوى من دلالات تتجاوز دلالات ما عداه من مستويات دراسية. فضلاً عن ذلك فمن الأهمية بمكان مراقبة تطور الفجوة العلمية بين فئات السكان المختلفة وما إذا كانت تتّجه نحو الانكماش أو التوسع. ومن أجل ذلك سنأخذ معياراً لنا هو تطور وضع مختلف الفئات بالقياس إلى الوضع العلمي بين اليهود من مصدر أوروبي وأمريكي نظراً لأن هؤلاء يتمتعون بأفضل مستوى علمي. ويوضح الجدول رقم (١٢ ـ ٧) ما تقدم.

جدول رقم (١٢ ـ ٧)

تطور الفجوة العلمية ونسبة الذين حصّلوا ١٦ عاماً دراسياً أو أكثر من بين السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٤ عاماً أو أكثر، حسب الفئات المختلفة إلى السكان اليهود، في الفترة، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥

(نسب مئوية)

السنة	١٩٧٤	١٩٨٥	١٩٨٥: ١٩٧٤	النسبة بين مواليد أوروبا وامريكا = ١٠٠	
				١٩٧٤	١٩٨٥
مجموع السكان	٦,٤	١٠,٢	١٥٩	٦٤	٦٧
مواليد اسرائيل	٦,٩	١٠,٤	١٥٠	٦٩	٦٨,٤
مواليد أوروبا وأمريكا	١٠	١٥,٢	١٥٢	١٠٠	١٠٠
مواليد آسيا وافريقيا	١,٩	٣,٩	٢٠٥	١٩	٢٥,٧

ملاحظة: نسب النمو والأرقام القياسية مستخرجة.

المصادر:

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٧٤، انظر: Ibid., *1975*, p. 599.

ـ بالنسبة إلى عام ١٩٨٥، انظر: Ibid., *1986*, p. 567.

يشير الجدول رقم (١٢ ـ ٧) إلى الحقائق التالية: (١) ضخامة الزيادة التي طرأت على نسبة الذين حصّلوا ١٦ سنة دراسية أو أكثر، إذ بلغت ٥٩ بالمائة، (٢) كانت أكبر نسبة زيادة بين مواليد آسيا وافريقيا (١٠٥ بالمائة)، (٣) ترتّب على تفاوت نسبتي النمو تضييق الفجوة بين مستوى مواليد آسيا وافريقيا وبين مواليد أوروبا وأمريكا على هذا الصعيد. كانت الفجوة بين الفئتين سنة ١٩٧٤، ٥,٣ أضعاف (١,٩ بالمائة: ١٠ بالمائة) هبطت سنة ١٩٨٥ إلى ٣,٩ أضعاف فقط (٣,٩ بالمائة: ١٥,٢ بالمائة).

تطور المستوى العلمي للمهاجرين الشرقيين حسب فترات الهجرة: إن مجرد إبقاء الفجوة سنة ١٩٨٥ على ما كانت عليه سنة ١٩٧٤ هو بحد ذاته انجاز كبير جداً، وذلك نظراً لنوعية المهاجرين الأوروبيين والأمريكيين الذين تدفقوا على إسرائيل خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥. لقد تميّز هؤلاء، كما سبق أن ذكرنا، بارتفاع كبير جداً في نسبة الأكاديميين بينهم. ما تقدم كان سيؤدي إلى تفاقم الفجوة العلمية بين فئات السكان المختلفة، لولا توافر عوامل أخرى أسهمت، رغم ما تقدم، في تقليص الفجوة. أبرز هذه العوامل سياسة إسرائيل التعليمية والتحسن الكبير جداً الذي طرأ على المستوى العلمي للمهاجرين الجدد من مصدر آسيوي وافريقي.

نجد دليلاً على أثر السياسة التعليمية في أن نسبة التحسن بين مواليد البلاد كانت شبيهة بمثيلتها بين المهاجرين من أوروبا أو أمريكا. وبكلمة أخرى، فإن مستوى التأهيل العلمي لليهود في إسرائيل لا يقلّ كثيراً عن مستواه في أوروبا والولايات المتحدة؛ أما العامل الثاني فهو التبدل الكبير والتدريجي الذي طرأ تبعاً لتقدّم الفترات على نوعية المهاجرين الشرقيين والغربيين على السواء. يدلنا على ذلك الجدول رقم (١٢ ـ ٨).

جدول رقم (١٢ ـ ٨)

تطور نسبة الذين حصّلوا ١٦ عاماً دراسياً أو أكثر بين المهاجرين الشرقيين والغربيين الذين تبلغ أعمارهم ١٤ عاماً أو أكثر حسب الفترات المختلفة للهجرة ونسبة الشرقيين إلى الغربيين

(نسب مئوية)

الفترة	شرقيون	غربيون	الشرقيون إلى الغربيين	الشرقيون	الغربيون
الاجمالي	٣,٩	١٥,٢	٢٥	١٩٦٠ =	١٠٠
١٩٦٠ وما قبلها	٣,٢	١١,٧	٢٧	١٠٠	١٠٠
١٩٦١ ـ ١٩٦٤	٣,١	١٤	٢٢	٩٧	١٢٠
١٩٦٥ ـ ١٩٧٤	٦,٤	١٨,٥	٣٥	٢٠٠	١٥٨
١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	١٢,٤	٢٥,٥	٤٨,٦	٣٨٨	٢١٨

المصدر: Ibid., 1986, p. 567.

يوفر لنا الجدول رقم (١٢ ـ ٨) مؤشرات مهمة جداً، إذ يظهر، من ناحية، حدوث قفزة هائلة على صعيد مستوى المهاجرين ككل، وتضاؤل حجم الفجوة بين مستوى المهاجرين تبعاً لاختلاف مصادرهم، ومن ناحية ثانية يبيّن أن إسرائيل قد أصبحت أكثر قدرة على مخاطبة فئات اجتماعية يهودية ذات مستوى عالٍ وكانت في السابق أقلّ استجابة للهجرة إلى اسرائيل.

ما تقدّم يطرح أكثر من سؤال مهمّ، فضلاً عن أنه يعطي تأكيداً جديداً لأسئلة وأجوبة سبق التعرض لها، خصوصاً لناحية العوامل الموضوعية التي جعلت إسرائيل في الفترات الأخيرة أكثر جاذبية للمهاجرين اليهود من مناطق أكثر تطوراً بالقياس للمناطق التي كانت الأكثر إسهاماً في الهجرة خلال الفترات الأولى.

وإذا كان هناك جواب عن السؤال وغيره في الفصول السابقة، فإن السؤال المتعلّق والوثيق الصلة بموضوع هذا الفصل يدور حول مقدار الصحة في اطلاق أوصاف عامة تجمع في سلّة واحدة اليهود الشرقيين ككلّ بغضّ النظر عن البلدان التي وفدوا منها أو الفترة التي هاجروا خلالها. إنّ الجواب القاطع والمستند إلى ما سبق من بيانات، هو أن مصطلح يهود شرقيين ليس إلا تعبيراً عامّاً، من الخطورة بمكان استخدامه دون تحديد دقيق لمضمونه الجغرافي و/أو الزمني.

٣ ـ تطور إسهام المرأة في العمل حسب فئات السكان

ربما يمكن اعتبار خروج المرأة للعمل أحد أهم المعايير لقياس مقدار التحولات الاجتماعية في طورنا الحضاري الراهن، لناحية أن عمل المرأة هو نقطة تقاطع مجمل العوامل الاجتماعية من اقتصادية وعلمية وثقافية وسياسية، وتفاعلها. لقد سبق لنا، عند تناول تطوّر قوة العمل من بين السكان، أن أشرنا إلى إرتفاع نسبة إسهام المرأة بشكل عامّ في قوة العمل. وسنقوم هنا بإعادة قراءة هذه المسألة على مستويين:

١ ـ تطور نسبة إسهام المرأة في قوة العمل من نصيب كل فئة من فئات السكان في قوة العمل: بكلمة أخرى، نسبة المرأة اليهودية من أصل آسيوي ـ افريقي إلى قوة العمل بين اليهود من أصل آسيوي ـ افريقي . . . الخ. هذه الطريقة توفر علينا الدلالات الخاطئة لارتفاع نسبه إسهام المرأة، من فئة سكانية معينة أو هبوطها تبعاً لارتفاع حجم الفئة نفسها أو هبوطها. لقد تطوّرت نسبة الإناث للذكور بالشكل الذي يدلّنا عليه الجدول رقم (١٢ ـ ٩).

جدول رقم (١٢ ـ ٩)
تطور نسبة الإناث من مجموع قوة العمل موزّعة حسب الدين ومكان الـولادة
بين ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤
(نسب مئوية)

قوة العمل	مجموع قوة العمل اليهودية	قوة العمل بين مواليد أوروبا وأمريكا	إجمالي قوة العمل بين اليهود من مواليد آسيا وافريقيا	قوة العمل بين عرب ١٩٤٨
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة الاناث سنة ١٩٧٤	٣٢	٣٣	٢٥	١١,٧
نسبة الاناث سنة ١٩٨٤	٤٠	٤٠	٣٢,٦	١٤,٩

ملاحظة: النسب مستخرجة.
المصادر:

Ibid., *1975*, pp. 316 - 317 and 301.
Ibid., *1985*, p. 340 - 342.

يُظهر لنا الجدول رقم (١٢ ـ ٩) أن إسهام النساء في قوة العمل قد ارتفع من ٣٢ بالمائة سنة ١٩٧٤ إلى ٤٠ بالمائة من مجموع قوة العمل اليهودية سنة ١٩٨٤. وبالمقابل، فإنه يبين لنا حجم التفاوت في إسهام النساء من فئة إلى أخرى. كما يشير الجدول أيضاً إلى تضاؤل الفجوة بين نسبة إسهام النساء اليهوديات من أصل شرقي ونسبة إسهام النساء اليهوديات من أصل غربي في قوة العمل. فلقد كان هنالك سنة ١٩٧٤ ومن أصل كل مائة شخص من قوة العمل من أصل شرقي ٢٥ امرأة مقابل ٣٣ إمرأة غربية من بين كل مائة شخص من أصل غربي في قوة العمل. وعلى ذلك فإن النسبة الأولى كانت تساوي ٧٥,٨ بالمائة من الثانية سنة ١٩٧٤. أما سنة ١٩٨٤ فقد ارتفعت نسبة إسهام النساء اليهوديات من أصل شرقي إلى ٨١,٥ بالمائة من نسبة إسهام النساء من أصل غربي في قوة العمل. وهكذا، فإن الفجوة بين الفئتين تضيق، في حين تزيد الفجوة بين نسبة إسهام المرأة العربية في مجموع قوة العمل العربية ونسبة إسهام المرأة اليهودية من أصل شرقي في إجمالي قوة العمل اليهودية من أصل شرقي. فلقد كانت نسبة إسهام النساء العربيات ٤٦,٨ بالمائة من نسبة إسهام النساء اليهوديات الشرقيات سنة ١٩٧٤، هبطت النسبة سنة ١٩٨٤ إلى ٤٥,٧ بالمائة فقط.

٢ ـ تطور نسبة إسهام النساء المتزوجات في قوة العمل: ارتفعت نسبة النساء العاملات من بين النساء المتزوجات من ٢١,٧ بالمائة سنة ١٩٥٥ إلى ٢٤,٩ بالمائة سنة ١٩٦٠ إلى

٢٥,٥ بالمائة سنة ١٩٦٥ إلى ٢٦,٨ بالمائة سنة ١٩٧٠ إلى ٣٢,٥ بالمائة سنة ١٩٧٥ إلى ٣٩,٤ بالمائة سنة ١٩٨٠ و٤٣,١ بالمائة سنة ١٩٨٥[٩]. وعلى ذلك يكون الوزن النسبي للنساء العاملات من بين النساء المتزوجات قد تضاعف بين ١٩٥٥ و١٩٨٥، علماً بأن نصف النمو محل الحديث تحقّق خلال الثلث الأخير من الفترة المذكورة.

٤ ـ تطور الأوضاع الأسرية

شهدت الأوضاع الأسرية خلال الفترة قيد البحث سلسلة تبدلات شملت مختلف جوانب الحياة الأسرية في إسرائيل. وأول الجوانب التي سنعرض لها هو تطور حجم الأسرة.

أ ـ تطور حجم الأسرة

هبط متوسط حجم الأسر اليهودية من ٣,٨ أفراد في الأسرة ـ وهو أعلى متوسط بلغته الأسرة اليهودية، وكان ذلك في الفترة حتى ١٩٦٥ ـ إلى ٣,٣٤ أشخاص، و٣,٣٥ أشخاص في الأسرة، وهو أدنى متوسط وقد كان في العامين ١٩٨٤ و١٩٨٥ على التوالي.

أما متوسط الأسرة العربية فقد ارتفع من ٥,٤ أفراد سنة ١٩٥٧ إلى ٦,٤٧ أفراد سنة ١٩٧٩ ليبدأ بعد ذلك في الهبوط ثانية ليصل في العامين ١٩٨٤ و١٩٨٥ إلى ٥,٩٢ أشخاص و٥,٧١ أشخاص على التوالي.

بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة اليهودية سنة ١٩٨٥، كما سبق أن أشرنا ٣,٣٥ أفراد في الأسرة، ولكن هذا المتوسط اختلف تبعاً لمكان ولادة الأب. بلغ في الأسرة التي من أب ولد في إسرائيل، ٣,٤ أشخاص في المتوسط، وفي الأسرة التي من أب من مصدر أوروبي أو أمريكي ٢,٦٤ شخص في المتوسط. أما متوسط حجم الأسرة من أصل آسيوي وافريقي سنة ١٩٨٥، وإن كان بشكل عام مرتفعاً ويبلغ ٤,٠١ أشخاص كمتوسط إجمالي، فإنه قد اختلف تبعاً لاختلاف فترة هجرة رب الأسرة. بلغ المتوسط في الأسرة التي هاجر معيلها حتى العام ١٩٦٠، ٤,٠٥ أشخاص، في حين لم يبلغ في الأسر التي هاجر معيلها بعد العام ١٩٧٥ إلا ٣,٣٥ أشخاص فقط، الأمر الذي يشير إلى تبدّل نوعية المهاجرين من أصل آسيوي أو افريقي تبعاً لاختلاف فترات الهجرة[١٠].

من مقارنة متوسط أفراد الأسرة اليهودية سنة ١٩٨٥ بما كان عليه سنة ١٩٧٤ يلاحظ أن المتوسط الاجمالي قد هبط من ٣,٦ أشخاص في المتوسط سنة ١٩٧٤ إلى ٣,٣٥ أشخاص في المتوسط سنة ١٩٨٥، ولكن نسبة التبدل الإجمالية المشار إليها اختلفت تبعاً لمكان ولادة

---

(٩) Ibid., *1986*, p. 291.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٧١.

رب الأسرة. نجد تأكيداً لما تقدّم في الجدول رقم (١٢ ـ ١٠).

جدول رقم (١٢ ـ ١٠)

تطور متوسط عدد أفراد الأسر، ومقدار الفجوة بين أحجام الأسر اليهودية حسب مكان ولادة الأب خلال الفترة، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥

مكان ولادة رب الأسرة	متوسط حجم الأسرة (شخص)		مقدار الهبوط		تطور الفجوة بين احجام الأسر (الاساس: حجم الأسرة الشرقية)	
	١٩٧٤	١٩٨٥	شخص	النسبة المئوية	١٩٧٤	١٩٨٥
آسيا وافريقيا	٤,٦	٤,٠١	٠,٥٩	١٢,٨	١٠٠	١٠٠
إسرائيل	٣,٥	٣,٤	٠,١	٢,٩	٧٦	٨٥
أوروبا أو أمريكا	٢,٨	٢,٦٤	٠,١٦	٥,٧	٦١	٦٦
الأسرة العربية	٦,٢	٥,٧١	٠,٤٩	٨	١٣٥	١٤٢

ملاحظة: النسب والمتوسطات مستخرجة.

المصادر:

Ibid., *1975*, p. 56.

Ibid., *1986*, p. 70.

يظهر لنا الجدول رقم (١٢ ـ ١٠) الفكرتين الاساسيتين التاليتين الأكثر ارتباطاً بموضوع هذا الفصل: (١) هبط متوسط عدد أفراد الأسر من جميع الفئات، ولكن أكبر هبوط كان من نصيب الأسر التي ولد معيلها في آسيا أو افريقيا. وقد ترتّب على ما تقدم تضاؤل حجم الفجوة بين متوسط عدد أفراد الأسرة الشرقية وما عداها؛ (٢) سارت الأمور على العكس تماماً بالنسبة للفجوة بين متوسط حجم الأسرة اليهودية عموماً والشرقية على وجه الخصوص وبين متوسط حجم الأسرة العربية الذي كان يساوي ١٤٢ بالمائة من متوسط حجم الأسرة اليهودية الشرقية سنة ١٩٨٥ مقابل ١٣٥ بالمائة فقط سنة ١٩٧٤.

يشكّل ما تقدم إعادة تأكيد على الفكرة الإجمالية التي سبق تسجيلها تحت أكثر من عنوان وَردَ في هذا الفصل، وهي: إستمرار الفجوة على مختلف الصعد بين مختلف الفئات المكوّنة للسكان، ولكن من ضمن المسارين المتناقضين التاليين: ضمور متزايد في حجم الفجوة بين أوضاع مختلف الفئات اليهودية، وبالمقابل، إتّساعها بين أوضاع اليهود عموماً وبين وضع العرب. ويصحّ ما تقدّم على الأوضاع المعيشية عموماً وملكية السلع المعمّرة، والوضع العلمي، وتركيب الأسرة.

ب ـ تطوّر ظاهرة الأسرة الفردية أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم

تتكون الأسر بشكل عام من عدة أفراد، وفي حالات قليلة تكون قاصرة على فرد واحد. تسهم عوامل عدة في رفع نسبة الأسر الفردية أو خفضها من بين مجمل الأسر. في الأوضاع الطبيعية، وعلى الغالب، فإن التطور الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يفضي إلى زيادة نسبة الأسر الفردية من بين مجمل الأسر، إذ أخذت تتزايد عادات الانفصال المبكّر للأفراد عن عائلاتهم والعيش بشكل مستقلّ، وتأخر سن الزواج، وإرتفاع نسبة الطلاق، وعيش المسنين بمفردهم وليس مع ابنائهم، ومتابعة العيش المستقلّ حتى بعد وفاة أحد الزوجين. . . الخ.

أسهمت هذه العوامل مجتمعة في رفع نسبة الأسر الفردية من مجموع الأسر اليهودية من ٧,٥ بالمائة سنة ١٩٥٧ إلى ١٠,٨ بالمائة سنة ١٩٦٥ إلى ١٣ بالمائة سنة ١٩٧٠، إلى ١٣,٦ بالمائة سنة ١٩٧٥، إلى ١٤,٨ بالمائة سنة ١٩٨٠، وإلى ١٧,٦ بالمائة سنة ١٩٨٤. ومع العام ١٩٨٥ عادت إلى الانخفاض لتصل إلى ١٦,٥ بالمائة فقط من مجموع الأسر اليهودية. مرت نسبة الأسر الفردية من مجموع الأسر العربية بطورين: فقد انخفضت من ١١,٥ بالمائة سنة ١٩٥٧ إلى ٤,٢ بالمائة سنة ١٩٧٩ وهي أدنى نسبة بلغتها. ومنذ ذلك الحين بدأت في التصاعد لتصل إلى أعلى نسبة لها أي ٥,٣ بالمائة و٥,٩ بالمائة من مجموع الأسر العربية في العامين ١٩٨٤ و١٩٨٥ على التوالي[١١].

لو وضعنا جانباً بعض المعايير الاخلاقية التي قد ترى في ظاهرة العائلة الفردية أمراً سلبياً، وهذا شأن خارج مهامّ هذا البحث، فإنّنا نستطيع القول إن اسرائيل تُكرر على هذا الصعيد ما شهدته الدول الصناعية المتطورة لناحية إزدياد نسبة العائلة الفردية من مجمل العائلات المكونة للمجتمع. فهي من ناحية إشارة إلى خروج الأفراد وبشكل مبكّر، من نطاق عائلاتهم، وتكوين مستقبلهم الشخصي؛ ومن ناحية أخرى دلالة على قدرة كبار السن على تدبير شؤونهم المعيشية دون حاجة كبيرة لمساعدة امداداتهم العائلية.

ج ـ تطور متوسط الاعمار ونسبة الذكور إلى الإناث

في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ ارتفع متوسط السنوات المتوقع أن يعيشها الفرد اليهودي من ٧٠,٥ سنة إلى ٧٣,٥ سنة بالنسبة إلى اليهود الذكور ومن ٧٣,٦ سنة إلى ٧٧,١ سنة بالنسبة إلى اليهود الاناث، أي بزيادة تبلغ ٣ سنوات بالنسبة إلى الذكور و٣,٥ سنوات بالنسبة إلى الاناث. أما بالنسبة إلى الذكور العرب فقد ارتفع متوسط الأعمار من ٦٩,١ سنة إلى ٧١,٥ سنة، بزيادة تبلغ ٢,٤ سنة. ومن ٧٢,١ سنة إلى ٧٤,٢ سنة بالنسبة إلى الاناث العرب، أي بزيادة تبلغ ٢,١ سنة[١٢].

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٢.

انخفض عدد الذكور لكل ألف أنثى بين ١٩٥٥ و١٩٨٥ من ١٠٥٣ إلى ٩٩٠ ذكراً عند اليهود ومن ١٠٦٢ إلى ١٠٣٦ بين العرب المسلمين، ومن ١٠٠٥ إلى ٩٤٨ بين العرب المسيحيين، ومن ١٠٥٩ إلى ١٠٥٢ بين العرب الدروز (نلفت النظر إلى تعمّد المصادر الاسرائيلية الفصل بين الطوائف الاسلامية والعربية). وجدير بالذكر أن نسبة الذكور إلى الاناث عند اليهود قد توقفت عن الانخفاض منذ ١٩٨٢ في حين انها حافظت على انخفاضها بالنسبة إلى العرب بمختلف طوائفهم[١٣].

د ـ تطور نسبة الطلاق والأطفال غير الشرعيين

من الظواهر التي يمكن اعتبارها مكملة لجملة الظواهر الاجتماعية التي سبق تسجيلها إرتفاع نسبة الطلاق عند اليهود التي وصلت إلى ١٨,٨ بالمائة ـ من حالات الزواج سنة ١٩٨٥، مقابل ٩,٢ بالمائة سنة ١٩٧٤ و١٢,٢ بالمائة سنة ١٩٦٢ و١٦,١ بالمائة سنة ١٩٥٤ و١٤,٦ بالمائة سنة ١٩٥٠. والحال هذه نكون أمام تصاعد في نسبة الطلاق بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤، ثم هبوطها في العقدين اللاحقين لتصل مع سنة ١٩٧٤ إلى أدنى نسبة لها. وعادت نسبة الطلاق للتصاعد من جديد، إذ بلغت سنة ١٩٨٥ ضعفي النسبة التي كانت عليها سنة ١٩٧٤.

بلغت نسبة حالات الطلاق إلى الزواج عند العرب المسلمين سنة ١٩٨٥، ٩,٦ بالمائة مقابل ٦,٩ بالمائة سنة ١٩٧٤، و٦ بالمائة سنة ١٩٦٤ و١١ بالمائة سنة ١٩٥٦ (أول سنة تتوافر عنها معلومات). على ذلك، فإنّ نسبة الطلاق عند العرب المسلمين تبلغ نصف النسبة عند اليهود. وبالنسبة إلى العرب واليهود، فلقد شهدت نسبة الطلاق هبوطاً في النصف الثاني من عقد الخمسينات عما كانت عليه في السنوات الأولى، ولكن ذلك الهبوط تصاعد من جديد ليبلغ أعلى معدلاته في العام ١٩٨٥.

بموازاة ما تقدّم، يلاحظُ أن نسبة الأطفال اليهود غير الشرعيين إلى مجموع المواليد هي في تصاعد مستمرّ إذ ارتفع عددهم من ٦٥٠ طفلاً سنة ١٩٧٨ إلى ٧٤٠ طفلا سنة ١٩٨٠ إلى ٨٠٧ أطفال سنة ١٩٨٥، أي من ٠,٩ بالمائة إلى ١ بالمائة إلى ١,١ بالمائة على التوالي من جملة المواليد اليهود في الأعوام المذكورة[١٤]. وجدير بالذكر أن الإحصاءات الإسرائيلية تخلو من أي ذكر لولادات غير شرعية بين العرب. ومن المهمّ في هذا المجال الإشارة إلى أنّ سبب الزيادة هو في الولادات غير الشرعية لأمهات كبيرات في السن وليس للمراهقات. يستدل على ذلك من هبوط عدد الأطفال غير الشرعيين للأمهات في سن ١٩ سنة أو أقل وللأمهات في سن

---

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) بالنسبة إلى حالات الطلاق عند العرب واليهود، انظر: المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٤، وبالنسبة إلى عدد نسبة الولادات غير الشرعية، انظر: المصدر نفسه، ص ١١٨.

٢٠ ـ ٢٤ سنة وهبوط نسبتهم. مقابل ذلك زاد عدد الأطفال غير الشرعيين للأمهات في سن ٢٥ ـ ٢٩ سنة و٣٠ سنة أو أكثر وزادت نسبتهم. واللافت للنظر أن أكثر نقص في النسبة طال الأمهات الأصغر سناً، وأكبر زيادة طالت الأمهات الأكبر سناً. يقدم الجدول رقم (١٢ ـ ١١) نسبة الأطفال غير الشرعيين سنة ١٩٨٥ قياساً بعدد الأطفال غير الشرعيين سنة ١٩٧٨ حسب عمر الأم:

جدول رقم (١٢ ـ ١١)

تطور عدد الأطفال (اليهود) غير الشرعيين حسب عمر الأم خلال الفترة، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥

الفئة / السنة	الاجمالي	١٩ سنة أو أقل	٢٠ ـ ٢٤ سنة	٢٥ ـ ٢٩ سنة	٣٠ سنة أو أكثر	عمر الأم غير معروف
١٩٧٨	٦٥٠	١٧٣	٢٤٠	١٢٩	١٠٥	٣
١٩٨٠	٧٤٠	١٨٤	٢٤٧	١٥١	١٥٧	١
١٩٨٥	٨٠٧	١١٦	١٩٤	١٧٢	٣١٩	٦
١٩٨٥ : ١٩٧٨ (نسبة مئوية)	١٢٤	٦٧	٨٠	١٣٣	٣٠٣	٢٠٠

ملاحظة: النسب مستخرجة.

المصدر: Ibid., *1986*, p. 118.

يشير الجدول رقم (١٢ ـ ١١) إلى ارتفاع عدد المواليد غير الشرعيين ونسبتهم بحوالى الربع تقريباً بين ١٩٧٨ و١٩٨٥. ترافقت هذه الزيادة مع هبوط بحوالى الثلث في عدد الأطفال غير الشرعيين للأمهات صغيرات السن، ١٩ سنة أو أقل، ونسبة هبوط تبلغ حوالى الخمس للأمهات بين ٢٠ ـ ٢٤ سنة، وهو لا يعتبر مؤشّراً على تراجع العلاقات الجنسية المبكرة بين الشبان بل يدلّ على وعي أكبر لتجنب الحمل غير المرغوب فيه. وهذا ما يستدل عليه من تزايد ارتفاع نسبة الولادات غير الشرعية تبعاً لارتفاع سن الأم، وافتراضاً، وعيها الاجتماعي. وهذا ما يشير إلى أنّ الأم اليهودية في سنّ معينة تحقّق رغبتها في الحصول على طفل دون أن تكون متزوجة، بغضّ النظر عن سبب عدم زواجها. الأمر المؤكد أنّ ذلك السلوك ما كان ليتم ويتوسّع لولا سماح التقليد الاجتماعي العام السائد بذلك.

إن مجمل الصورة والأوضاع الأسرية، بدءاً من تراجع حجم الأسرة وظاهرة العائلة الفردية وارتفاع نسبة الطلاق والاطفال غير الشرعيين، تشير إلى أن وضع الأسرة اليهودية في إسرائيل يقترب أكثر فأكثر من النموذج الأوروبي للعلاقات الأسرية. هذا التطور الذي لا يجوز أن يُرى بمعزل عن مجمل التحولات البنيوية التي شهدتها إسرائيل. مثل هذا العزل سيعني فهماً ناقصاً للظواهر المشار إليها، ويحشرها في إطار من المعايير الاخلاقية التي لا توفر فهماً كافياً لمدى عمق ما تعكسه التحولات المشار إليها من دلالات.

٥ ـ تطور التمازج والزواج المختلط بين الفئات اليهودية المختلفة (الشرقيين والغربيين)

أولت الدراسة اهتماماً خاصاً لكل ما يفيد أو يلقي الضوء على تطور العلاقات بين الإثنيات المختلفة، أو ما يعرف بشكل عام بالعلاقات بين اليهود الشرقيين والغربيين. ولقد أظهرت الدراسة، وعبر أمثلة شتّى ومعبّرة، أن العوامل الموضوعية أصبحت أكثر ملاءمة لتمازج الفئات اليهودية المختلفة، وأنّ الفجوة بين الفئات محلّ الحديث ما زالت موجودة. ولكنّ العمل على تقليصها يجري بشكل متسارع. ونجد تأكيداً على ما تقدم في التحوّلات التي طرأت على تركيب الأسرة وخروج المرأة للعمل والأوضاع المعيشية والمستوى العلمي للسكان ككل. لعل السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أيّ مدى تحوّل التطور الفردي إلى حالة اجتماعية شاملة؟ وهل أصبح التقارب العلمي والمعيشي بين الاثنيات المختلفة نوعاً من التمازج الاجتماعي الأكثر شمولاً وعمقاً؟

يقع الجواب عن هذين السؤالين ضمن أبعاد عدة، منها ما هو من مهامّ هذه الدراسة، ومنها ما هو خارجها، ولذلك فإن حدود تناولنا لهذه النقطة سوف ينحصر في ذلك الجانب منها حيث الدلالة كبيرة والقدرة على القياس ممكنة. وعلى هذا الصعيد سنأخذ الزواج المختلط بين الإثنيات المختلفة كمؤشر لا خلاف حوله على مدى التمازج بين الفئات المختلفة من اختلاف مصادر الهجرة مع ما لها من دور في تكوين الموارد البشرية لاسرائيل. وهنا تبدو ضرورة لاعادة التذكير بما سبق تسجيله من تحفظ حول بعض التسميات والتعميمات المتداولة حول موضوع تكوين السكان اليهود في اسرائيل. وهذا التحفظ من شِقّين:

الأول: يتكون السكان اليهود حسب مكان ولادة الفرد من مواليد الداخل ومن مواليد الخارج، وبالتالي فهم ليسوا عبارة عن شرقيين وغربيين فقط، فهنالك أيضاً مواليد الداخل سواء قبل إقامة إسرائيل أو بعدها. ولقد تطورت نسبة هؤلاء من ٢٦,٣ بالمائة إلى ٣٧,٤ بالمائة إلى ٤٥,٨ بالمائة إلى ٥٥,٩ بالمائة إلى ٦٠,٤ بالمائة من إجمالي السكان اليهود في السنوات ١٩٥٠ و١٩٦٠ و١٩٧٠ و١٩٨٠ و١٩٨٥ على التوالي. وما تبقّى من سكان يهود سنة ١٩٨٥، أي ٣٩,٦ بالمائة، كانوا ١٧,٦ بالمائة من الشرقيين و٢٢ بالمائة من الغربيين. أما لو اعتمدنا مكان ولادة الأب وليس الشخص نفسه فإن توزيع السكان اليهود سنة ١٩٨٥ كان كالتالي: ٤٣,٣ بالمائة لأب ولد في الشرق و٣٨,٢ بالمائة لأب ولد في الغرب، و١٨,٥ بالمائة لأب ولد في الداخل. والحال هذه، فإن معظم السكان اليهود في إسرائيل هم من غير الشرقيين.

الثاني: تنبع أهمية التمييز بين يهودي شرقي أو غربي ولد في الخارج ثم هاجر إلى اسرائيل، وبين آخر ولد في الداخل ولكن من أصل شرقي أو غربي من أثر اختلاف المدة التي قضاها الفرد في إسرائيل على درجة تكيّفه مع البيئة الجديدة. من نافل القول إنه وما دام الحديث

يتعلّق بأفراد فمن البديهي أن تتفاوت القابلية بين فرد وآخر تبعاً لاختلاف المدة ومحفزات التكيف. والحال هذه، وكي يكون التصنيف سليماً إلى أقصى درجة ممكنة، يجب عدم تجاهل الفوارق بين يهودي شرقي وآخر غربي، ولكن من ناحية أخرى يجب أخذ مكان ولادة الشخص وطول الفترة التي قضاها الفرد في إسرائيل بعين الاعتبار. وبناءً على ما تقدم فإن السكان اليهود ينقسمون إلى سبع فئات هي: ١ ـ مواليد البلاد الذين من أب في الداخل؛ ٢ ـ مواليد البلاد الذين من أب مهاجر من أصل شرقي؛ ٣ ـ مواليد البلاد الذين من أب مهاجر من أصل غربي؛ ٤ ـ مواليد البلاد من أب مجهول مكان الولادة؛ ٥ ـ المهاجرون الشرقيون؛ ٦ ـ المهاجرون الغربيون؛ ٧ ـ المهاجرون مجهولو المصدر.

في ضوء ما تقدم فإنّ أمام كل ذكر أو أنثى يريد أو تريد الزواج سبع احتمالات لاختيار الشريك الآخر. وبناء عليه هنالك ٤٩ احتمالاً للزواج، ولكل منها دلالات مختلفة عن دلالات الآخر. بلغ عدد حالات الزواج سنة ١٩٨٥، ٢٣٣٨٦ حالة. أي أن هنالك ٢٣٣٨٦ ٢ عريساً يتوزعون على الفئات السبع المختلفة يقابلهم ٢٣٣٨٦ عروساً يتوزعن على الفئات السبع أيضاً. فكيف اختار الذكور من كل فئة زوجاتهم ومن أي فئة سكانية؟ هذا ما يجيبنا عنه الجدول رقم (١٢ ـ ١٢)، الذي قسم إلى جزءين: يتضمن الأول توزيع الحالات على أساس العدد، في حين يقتصر الثاني على النسب المئوية فقط.

جدول رقم (١٢ ـ ١٢)

عدد الأزواج من كل فئة وتوزيع زوجات هؤلاء على الفئات السكانية السبع عام ١٩٨٥

أ ـ العدد

الأزواج	المصدر	مواليد إسرائيل	أصل شرقي	أصل غربي	أصل غير معروف	مهاجر شرقي	مهاجر غربي	مصدر غير معروف	الاجمالي
	العدد	٢٢٤١	٩١٣٨	٥٠٠٦	١١٢	٣٦٦٩	٣١٩٢	٢٨	٢٣٣٨٦
الزوجات		٢٢٤١	٩١٣٨	٥٠٠٦	١١٢	٣٦٦٩	٣١٩٢	٢٨	٢٣٣٨٦
مواليد اسرائيل		٦٣١	٦٨٨	٩١٧	١٢	١٧٢	٢٣١	ـ	٢٦٥١
أصل شرقي		٦٤٥	٦١١٨	١٢٩٩	٤٣	١٦٨٦	٥٠٨	٤	١٠٣٠٣
أصل غربي		٦٥٧	١٠٤٠	١٩٢٣	١٥	٢٨٥	٦٠٩	٤	٤٥٣٣
أصل غير معروف		٧	٥٠	٢٩	٢١	١١	١٣	ـ	١٣١
مهاجرة شرقية		٩٨	٧٩١	٢٤٦	١١	١١٩٧	٢٣٣	٢	٢٥٧٨
مهاجرة غربية		١٩٩	٤٣٣	٥٨٠	١٠	٣١٠	١٥٩٢	١	٣١٢٥
مصدر غير معروف		٤	١٨	١٢	ـ	٨	٦	١٧	٦٥

يتبع

تابع جدول رقم (١٢ ـ ١٢)　　　ب ـ النسب المئوية

الأزواج	المصدر	مواليد اسرائيل	أصل شرقي	أصل غربي	أصل غير معروف	مهاجر شرقي	مهاجر غربي	مصدر غير معروف	–
	النسبة المئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	–
مصدر الزوجات		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	–
مواليد اسرائيل		٢٨	٧,٥	١٨,٦	١٠,٧	٤,٧	٧,٢	–	–
أصل شرقي		٢٨,٨	٦٧	٢٥,٩	٣٨,٤	٤٥,٩	١٥,٩	١٤	–
أصل غربي		٢٩,٣	١١,٤	٣٨,٣	١٣,٤	٧,٧	١٩	١٤	–
أصل غير معروف		–	–	–	١٨,٧	–	–	–	–
مهاجرة شرقية		٤,٣	٨,٦	٤,٩	٩,٨	٣٢	٧,٣	٧	–
مهاجرة غربية		٨,٩	٤,٧	١١,٦	٨,٩	٨,٤	٤٩,٩	٣,٥	–
مصدر غير معروف		–	–	–	–	–	–	٦٠,٧	–

ملاحظة: النسب مستخرجة.

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٠١.

لقد جرى تقسيم السكان إلى سبع فئات بهدف مراعاة اعتبارين هما، مكان ولادة الشخص نفسه، وطول الفترة التي قضاها في إسرائيل، ومن هنا كان التمييز بين «مهاجر شرقي» وبين «من أصل شرقي»، وبين «مهاجر غربي» وبين «من أصل غربي». . . الخ. ومن خلال إلقاء نظرة على الجدول رقم (١٢ ـ ١٢) يتبيّن لنا أنه كان لذلك التصنيف ما يبرِّره. لكن، ومع ذلك فثمّة مشكلة ما زالت قائمة هي تحديد مفهوم «الزواج المختلط» الذي يتحدّد بناء عليه أيضاً مفهوم «الزواج المغلق».

يمكن اعتماد إحدى صيغتين للزواج المغلق الذي قد يعني بالنسبة إلى المهاجر الشرقي، مثلاً، زواجه من مهاجرة شرقية فقط. هذه الصيغة تراعي التصنيف السابق الذي جرى بناءً عليه توزيع السكان إلى سبع فئات. وقد يعني أيضاً زواج المهاجر الشرقي من امرأة شرقية بالأصل أو بالولادة. وهذه الصيغة تحترم أصل الشخص أكثر مما تحترم مكان ولادته أو المدة التي قضاها في إسرائيل. ودون دخول في تفاصيل لا لزوم لها، يمكن القول إن أياً من الصيغتين يحتمل دقّة نسبية. فالصيغة الأولى تتجاهل حقيقة أنّ الفوارق بين اليهودي الشرقي المهاجر وبين اليهودي من أصل شرقي ليست من حجم الفوارق بين اليهودي الشرقي المهاجر واليهودي من أصل غربيّ مثلاً. أمّا الصيغة الثانية التي تراعي ما تقدم، فبدورها تتجاهل الفوارق بين يهوديّ من أصل شرقي ولد في إسرائيل ومضى على وجوده فترة من طول الفترة الفاصلة بين ولادته وبلوغه سنّ الزواج، وبين يهوديّ شرقي ولد وتكوّن في الخارج ثم هاجر إلى إسرائيل.

من جانب ثان فإنّ الصيغتين السابقتين وإن كانتا تحلّان، ولو نسبياً مشكلة التعامل مع

فئتين هما: اليهود الشرقيون واليهود الغربيون، ثمة مشكلة معلّقة هي كيفية التعامل مع الفئة الثالثة، أي الذين ولدوا في الداخل من أب ولد في الداخل أيضاً، الذين كانوا يشكلون ١٨,٥ بالمائة من السكان اليهود سنة ١٩٨٥. أكثر من اعتبار يدفعنا إلى الترجيح بأن هؤلاء هم من مهاجري ما قبل ١٩٤٨ الذين كانوا في غالبيتهم من اليهود الغربيين. والحال هذه، فسيعامل هؤلاء بوصفهم من الغربيين، واستطراداً لذلك فإنّ أي تزاوج بينهم وبين الغربيين سيعتبر زواجاً مغلقاً لأنه يتم في داخل الطائفة نفسها.

نظراً لأهمية النقطة قيد النقاش وخطورتها، وعلى الرغم من المنطق وراء كلّ من الصيغتين المشار إليهما، وفي محاولة للبقاء على الجانب الأكثر أماناً فسنعتمد الصيغة الأكثر تشدّداً لمفهوم الزواج المغلق، أي زواج الشرقي، مثلاً، من شرقية بالولادة أو بالأصل، وزواج الغربي من غربية بالأصل أو بالولادة أو من يهودية مولودة في البلاد من أب ولد في فلسطين أيضاً. وبناء على هذا، التصنيف العام الذي يقسم الجميع إلى شرقيين وغربيين وفق المفهوم الذي سبق تحديده.

وبالاستناد إلى الجدول رقم (١٢ ـ ١٢) كانت نسبة الزواج المختلط كالتالي: ٣٠ بالمائة من حالات الزواج عند الغربيين و٢٣,٥ بالمائة من حالات الزواج عند الشرقيين و٢٧ بالمائة من إجمالي حالات الزواج.

ليس من السهل علينا إصدار حكم دقيق حول مدلول نسبة الزواج المختلط سنة ١٩٨٥ والبالغة ٢٧ بالمائة من حالات الزواج التي تمّت في العام المذكور، ولكن ذلك لا يمنع من الجزم بأنّ أمراً جدّياً قد حدث على هذا الصعيد. نشير إلى ذلك انطلاقاً من أن متوسط نسبة الزواج المختلط قد تطور من حوالى ١٠ بالمائة في النصف الأول من الخمسينات إلى ١٥ بالمائة في النصف الأول من الستينات إلى ١٨,٥ بالمائة في النصف الأول من السبعينات إلى ٢١,٥ بالمائة في النصف الأول من الثمانينات[١٥].

في هذا المجال ثمة ضرورة لبعض الاضافة التي قد تمكننا من معرفة أبرز المؤثرات في الزواج المختلط التي هي في آن على تماسّ مع ما سبق استخراجه من نتائج. لقد بلغ المتوسط الإجمالي للزواج المختلط كما سبق أن ذكرنا ٢٧ بالمائة من حالات الزواج. ولكن هذه النسبة الإجمالية ليست إلّا حصيلة نسب مختلفة من اختلاف الفئات وتدرّجت صعوداً بالترتيب التالي: المهاجرون الشرقيون ٢٢,١ بالمائة، المهاجرون الغربيون ٢٣,٩ بالمائة، اليهود من أصل شرقي ٢٤,٣ بالمائة، اليهود من أصل غربي ٣١,٥ بالمائة، مواليد إسرائيل ٣٣,٨ بالمائة.

في ضوء الترتيب المشار إليه، يمكن القول إن الزواج المختلط كان محكوماً بعاملين

---

(١٥) مستخرج من: Ibid., *1982*, p. 86 - 87.

حاسمين هما: طول الفترة التي قضاها الفرد في إسرائيل، ومستواه الثقافي والعلمي، فحيث توافرا بشكل منفرد، أو معاً فإن ذلك يعني درجة أفضل من التمازج والاندماج مع الآخرين. وخير تأكيد على ما تقدم إرتفاع نسبة الزواج المختلط عند اليهود من أصل شرقي مقارنة بالمهاجرين الشرقيين، وعند اليهود من أصل غربي مقارنة بالمهاجرين الغربيين، وهو ما يشير إلى أهمية طول، أو قِصَر، الفترة التي قضاها الفرد في إسرائيل، وكذلك ارتفاع النسبة عند المهاجرين الغربيين قياساً بالمهاجرين الشرقيين، الأمر الذي يؤكد على أثر المستوى العلمي في رفع نسبة الزواج المختلط أو خفضها، واستطراداً التمازج والاندماج الاجتماعيين.

خلاصة القول إن عملية التزاوج والتمازج بين الفئات المختلفة المكونة للسكان اليهود تنمو بشكل متزايد، وتبعاً لتطور العوامل الموضوعية التي تفعل فعلها على هذا الصعيد. فمن ناحية هنالك سياسة الدولة القائمة على الدمج، ومن ناحية ثانية قابلية الأفراد ودرجة استعدادهم. وفوق هذا وذاك، فإنّ التقارب في المستوى العلمي والمعيشي بين فئات السكان المختلفة يتحول بدرجة أو بأخرى، إلى تمازج اجتماعي أكثر عمقاً. وهذا التمازج ما كان ليكون لولا تركيز الرغبات ـ الأهداف على وقائع مادية كفلت تحقيق تلك الرغبات.

٦ ـ تطوّر مشاركة اليهود الشرقيين وفعاليتهم السياسية

لقد أوضحت مختلف فصول هذا الكتاب أنّ مشاركة اليهود الشرقيين وفعاليتهم قد عرفت تطوراً كبيراً هو في آن معاً جزء من التطور الذي شهدته مختلف جوانب الحياة في إسرائيل. والحصيلة المنطقية أيضاً لجملة التحولات الاقتصادية والاجتماعية كان حدوث تبدّل مهم وذي مغزى على صعيد الفعالية والمشاركة السياسية سواء بالنسبة إلى السكان ككل، أو إلى اليهود الشرقيين على وجه الخصوص. ويمكن أن نسوق على ذلك دلائل شتّى لعل أوجزها وأكثرها تعبيراً تطور مشاركة اليهود الشرقيين في صناعة القرار السياسي في إسرائيل. هذه المسألة على أهميتها واتساعها يمكن إيجازها بتطور عدد اليهود الشرقيين ونسبتهم في الكنيست أعلى وأهم سلطة سياسية في إسرائيل.

لقد تدرج عدد أعضاء الكنيست الشرقيين من ٨ أعضاء فقط في الكنيست الخامس (٦,٦ بالمائة) الذي انتخب سنة ١٩٦١[١٦] إلى ٢٧ عضواً (٢٢,٥ بالمائة) في الكنيست العاشر الذي انتخب سنة ١٩٨١ إلى ٣١ عضواً (٢٥,٨ بالمائة) في الكنيست الحادي عشر الذي انتخب سنة ١٩٨٤[١٧]. وعلى ذلك يكون عددهم في الكنيست قد تضاعف حوالى أربع مرات خلال

---

(١٦) انظر: السيد عليوه حسن، القوى السياسية في اسرائيل، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، كتب فلسطينية، ٤٧ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ١٩٠.

(١٧) سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادي عشر، ١٩٨٤: الأبعاد السياسية والاجتماعية، سلسلة =

حوالى ربع قرن.

وعلى قاعدة أن تمثيل اليهود الشرقيين في الكنيست قد شهد قفزة هائلة في العقدين الأخيرين فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل أدى ذلك إلى تمثيل عادل لليهود الشرقيين في الكنيست؟ ما تقدم يطرح ضرورة تحديد مضمون التمثيل العادل الذي يعني وفق أبسط المفاهيم نسبة تمثيل في الكنيست توازي نسبتهم من إجمالي السكان، واستطراداً نسبتهم في الهيئة الانتخابية. وعلى هذا الصعيد يلعب تركيب الاعمار دوراً مهماً لناحية أن اليهود الشرقيين يمتازون عن اليهود الغربيين بارتفاع نسبة صغار السن بينهم، وبالتالي لا يحق لهم الانتخاب، الأمر الذي يجعل من وزن اليهود الشرقيين في الهيئة الانتخابية أقل من وزنهم بين السكان، والعكس صحيح بالنسبة إلى اليهود الغربيين.

نشير في هذا المجال إلى أن نسبة اليهود الشرقيين في أواسط ١٩٨٤، كانت ٣٦,٢ بالمائة من إجمالي سكان اسرائيل (عرباً ويهوداً)[١٨]. وهذه النسبة تساوي ٤٣ نائباً في الكنيست مقابل ٣١ نائباً فعلاً، أي ٧٢ بالمائة فقط، من حصتهم الافتراضية لو كان تمثيلهم في الكنيست مساوياً لنسبتهم من عدد السكان. لا تتوافر معلومات عن وزن اليهود الشرقيين بين أفراد الهيئة الانتخابية ولكن لو أُخذ هذا العامل بعين الاعتبار لأمكن الحديث عن فجوة أصغر بين تمثيل اليهود الشرقيين ووزنهم الانتخابي.

وفي مطلق الأحوال، فإنّ تطوراً جدّياً قد حدث على صعيد المشاركة السياسية لليهود الشرقيين، الأمر الذي أدى إلى حصة أكثر عدلاً، وإن كانت لا تزال أقل من الحصة التي يسمح بها وزنهم العددي. في هذا المجال فمن الأهمية بمكان ملاحظة الدينامية التي تسيّر الأمور، والتي أدّت إلى تزايد قضم الفجوة من فترة إلى أخرى، وإلى جعل تَمَخُّضات البنية التحتية تجد طريقها تباعاً إلى البنية الفوقية.

في ختام هذا الفصل نستطيع القول إن المنحى العام الذي سارت عليه التحولات الاجتماعية والمعيشية هو المنحى نفسه الذي يمكن ملاحظته من خلال قراءة ما عرفته إسرائيل من تحوّلات اقتصادية مهمّة. وارتفاع مستوى التشغيل والانتاجية، لم يكن إلا الوجه الآخر لارتفاع درجة تأهيل الموارد البشرية وفعاليتها الاجتماعية، وذلك من ضمن سياسة ثابتة مؤداها رفع مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي لجميع الطوائف اليهودية وردم الفجوة بينها. وتشير جميع الدلائل إلى أنّ نجاحاً كبيراً قد تحقّق على هذا الصعيد، وإن كان ذلك لم يمنع استمرار

= الدراسات، ٧١ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥)، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

(١٨) عدد السكان في منتصف العام والنسب مستخرجة، من:
Central Bureau of Statistics (Jerusalem), Ibid., *1985*, p. 62.

الفجوة بين الطوائف المختلفة على هذا الصعيد أو ذاك. وهنا، من الأهمية بمكان التأكيد على الطابع الإيجابي والمتحرّك للدينامية التي حكمت مسار الفجوة محلّ الحديث. وفضلاً عن تضاؤل الفجوة بدرجة كبيرة، فقد تبدّل مضمونها تبعاً للتطور الذي طرأ على مواقع الأطراف محل المقارنة الذين لم يبقوا عند النقطة ذاتها التي كانوا عليها سابقاً، ولعل ذلك هو ما يفسّر بقاء الفجوة رغم التحسن الكبير الذي طرأ على مستوى الجميع.

خُلاصَات وَنتائج خِتامِيَّة

أيّة استراتيجيّة عُليا قادت التحوّلات وترتّبت عليها ؟

تنقسم النتائج التي يمكن تسجيلهـا في ضوء مجمـل البحث السابق إلى قسمين، في الأول سوف نستعيد أبرز النتائج الفرعية التي سجلت في مختلف فصول الدراسة، مع محاولة رصد العلاقة الداخلية التي تربط بينها، وهو ما يوفر لنا مدخلاً ملائماً للقسم الثاني الذي هو نوع من التقويم الشامل المكرس لاستخـلاص النتائـج الاساسيـة المهمة ذات الـطابع السيـاسي والمستقبلي. إذ نعرض للنتائج التي جرى تسجيلها فإنّ ثمة رجاءً، بأن يتكرم القارىء فيضع جانباً الانطباعات التي خلفتها عند البعض عقود طويلة من سياسة التجهيل بشؤون العدو، وأن يتجرد مما قد تفرضه الرغبات الانسانية المشروعـة، من مزاج يميـل بشكل لا إرادي، نحـو الجوانب السلبية في تجربة العدو.

أولاً: خلاصات ونتائج ختامية

الاطار التاريخي للاقتصاد الاسرائيلي: بدأت التجربة الاسرائيلية بعد ١٩٤٨ من نقطة متقدمة تستند إلى خبرات المشروع الصهيوني وجهوده لثلاثين سنة خلت، لقي خلالها كل رعاية من سلطات الانتداب البريطاني على فلسطين. وفي ضوء النتائج العملية التي تحققت يمكن القول إن التاريخ العملي للمشروع الصهيوني بدأ بتماهيه مع المشروع الإمبـريالي للمنـطقة العربية، وحيث شكّل الأخير القاطرة السياسية التي ركبها المشروع الصهيوني من محطة الفكرة إلى محطة الدولة.

توسع نطاق «العطف» البريطاني مع موافقـة عصبة الأمم على انتـداب بريـطانيا لادارة فلسطين، بموجب صك انتداب أدخل في صلبه وعد بلفور. لم يدعُ صك الانتداب إلى إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين وتشجيع الهجرة اليهودية إليها فحسب، بل اعترف كذلك

بالوكالة اليهودية كهيئة تمثيلية لها صفة، الأمر الذي حوّلها عملياً إلى دولة داخل الدولة. ربما لحسن وضمان تنفيذ صك الانتداب جرى تسليم الادارات الحكومية الرئيسية أو ذات العلاقة بالمشروع الصهيوني لموظفين صهيونيين أو متعاطفين مع الصهيونية.

أقامت «دولة الوكالة اليهودية» المؤسسات المطلوبة التي تناسب الغرض الذي تسعى إلى تحقيقه. وعلى أهمية المؤسسات التي أُنشئت، يجدر التنويه بإقامة المؤسسة العلمية والبحثية في وقت مبكر. تضاعف عدد اليهود في فلسطين خلال أقل من ثلاثين عاماً حوالى ١٢ مرة. وتعود هذه الزيادة أساساً إلى الهجرة التي كانت تخضع على الغالب لتدقيق شديد، الأمر الذي جعل منها اضافة نوعية مهمة سواء لناحية أعمار المهاجرين أو لناحية إمكاناتهم المالية والفنية.

ساعدت ظروف دولية وصهيونية ومحلية على توفير موارد مالية كبيرة للمشروع الصهيوني. تشير التقديرات التي يمكن الركون إليها، إلى أنّ قيمة تلك المبالغ تبلغ حوالى ٢٠٠ مليون جنيه استرليني، وهي بمعايير تلك الأيام مبالغ كبيرة جداً، وُظِّفت في الاستيطانين الصناعي والزراعي. لم تحقّق الحركة الصهيونية نجاحاً كبيراً في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية لكنها أحسنت اختيار المساحة التي سيطرت عليها واستغلالها. فضلاً عما انجزته الحركة الصهيونية فقد حصدت بفعل هزيمة ١٩٤٨ معظم ما أنجزه عرب فلسطين على مدى التاريخ. لقد حصلت على موارد متنوعة، كانت تشكّل وطناً. تقدر الممتلكات الفردية لعرب فلسطين الذين هُجِّروا، سنة ١٩٤٨ بحوالى ٧٥٦,٧ مليون جنيه استرليني.

وعلى أهمية المنجزات الاقتصادية والسكانية، فإن ذلك يجب ألا يحجب الأثر الخاص لنضج الهياكل الادارية والتنظيمية والسياسية والاجتماعية قبل ١٩٤٨ وتبلورها على مسار الدولة بعد إعلانها. وإن كان قد جرى لاحقاً توسيع البنى القائمة لتتناسب والتطور الذي حدث، فإن ذلك لم يمسّ جوهر البنية التي كانت قد ترسخت وفق نموذج جرى تخطيطه مسبقاً ومن أعلى.

وقد لعب الموقع المميز والتقريري للنخبة السياسية العلمية في زعامة المشروع الصهيوني دوراً حاسماً في ذلك وخصوصاً في مراحله التأسيسية المبكرة أوائل هذا القرن. جدير بالذكر أن معظم هؤلاء من خرّيجي أو أتباع المدرسة الألمانية وما تميزت به في حينه ـ القرن التاسع عشر ـ من نمط خاص في التفكير العلمي والعملي على الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية والايديولوجية. لاحقاً ستمكن من وضع اليد على النتائج المهمة التي كانت لتلك الجذور ولذلك النمط من التفكير، خصوصاً لناحية نزعته لعسكرة مختلف جوانب الحياة أو ادّعاء التفوق والعمل بموجب ذلك الاعتقاد.

الهجرة اليهودية من الخارج: بلغ عدد المهاجرين في الفترة ١٩١٩ ـ ١٩٨٥ حوالى مليونين وربع المليون شخص منهم حوالى مليون وثلاثة أرباع المليون هاجروا بعد إعلان الدولة. كانت الغالبية الساحقة من مهاجري ما قبل الدولة من أوروبا، ومعظم هؤلاء كان من

أوروبا الشرقية. أما مهاجرو ما بعد ١٩٤٨ فقد توزعوا على الشكل التالي: الخمس من آسيا، الربع من افريقيا، أقل قليلاً من النصف كان من أوروبا، وما تبقّى كانوا من القارة الامريكية.

تنبع أهمية الهجرة من عاملين، أولهما كمّي، إذ ان الهجرة التي بلغت في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥، مليوناً و٧٦٨ ألف شخص تفسِّر حوالى نصف الزيادة في عدد السكان اليهود خلال الفترة المعنية؛ وأمّا الثاني فنوعي، لناحية ارتفاع حصة الكفاءات المهنية، وخصوصاً في المجالات التطبيقية من بين المهاجرين.

هاجر إلى إسرائيل خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥، ٢٥ ألفاً و٨٧٨ مهندساً و١٩ ألفاً و٣١٨ طبيباً وصيدلياً. علماً بأن حوالى ثلثي المهندسين وحوالى نصف الأطباء والصيادلة قدموا خلال السنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٨١.

لقد ترتب على وفرة قوة العمل العالية التأهيل جملة نتائج ليس أقلها التوجه الاقتصادي الذي عليه أن يستوعب هذه الوفرة. ومع ذلك، فاض عدد هؤلاء عن قدرة اسرائيل على الاستيعاب، الأمر الذي جعلهم عماد البطالة في اسرائيل وركيزة الهجرة المضادّة منها، التي بلغت في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥، حوالى ٣٣٨ ألف شخص (٢٠ بالمائة من الهجرة). ولمعالجة هذه المشكلة المهمة تسعى اسرائيل لتوفير بنية اقتصادية متطورة تسمح بالاستيعاب الكامل والسليم لقوة العمل العالية التأهيل.

السكان: بلغ عدد السكان اليهود سنة ١٩٨٥ ثلاثة ملايين و٥١٧,٢ ألف نسمة. أي ٥٤٢ بالمائة من عددهم في ٤ أيار/ مايو ١٩٤٨. أسهمت الهجرة بـ ٤٩,٥ بالمائة من الزيادة في عدد السكان اليهود. تفاوتت نسبة الاسهام من فترة لأخرى إذ تدرجت هبوطاً من ٨٨,٣ بالمائة في الفترة الأولى، إلى ما يتراوح بين سدس وخمس الزيادة السكانية في الفترة الأخيرة من فترات البحث. بموازاة ذلك تطورت نسبة مواليد الداخل من ٢٦,٤ بالمائة من اجمالي السكان اليهود سنة ١٩٥٠ إلى ٦٠,٤ بالمائة سنة ١٩٨٥. صورة السكان سنة ١٩٨٥ حسب مكان الولادة كانت كالتالي: ٦٠,٤ بالمائة من مواليد الداخل و٣٩,٦ بالمائة من مواليد الخارج. هؤلاء عبارة عن ٩,٤ بالمائة من مواليد افريقيا و٨,٢ بالمائة من مواليد آسيا و٢٢ بالمائة من مواليد أوروبا والقارة الامريكية.

بلغ عدد العرب سنة ١٩٨٥، ٧٤٩ ألف نسمة، أي ٤٦٨ بالمائة من عددهم سنة ١٩٤٩ الذي كان حوالى ١٦٠ ألف نسمة. تبلغ نسبتهم حوالى خمس السكان اليهود. المصدر الأساسي لنمو السكان العرب هو الزيادة الطبيعية، كما كان لضمّ مناطق عربية جديدة مع سكانها دوره في رفع عدد العرب المصنفين كمواطنين إسرائيليين. تتراوح أعمار ٦٦ بالمائة من العرب بين صفر ـ ٢٤ سنة. يبلغ نصيب هذه الفئة من الأعمار عند اليهود ٤٦ بالمائة فقط.

نسبة قوة العمل للسكان عند العرب أقلّ بكثير مما هي بين اليهود. ويعود ذلك لاختلاف تركيب الأعمار حيث ترتفع نسبة صغار السن بين العرب. فضلاً عن محدودية مشاركة المرأة العربية في قوة العمل. يلاحظ أنّ الفئات العمرية الصغرى التي تتنازعها الدراسة وسوق العمل في آن معاً، تسهم في العمل بدرجة أكبر بين العرب منها بين اليهود، الأمر الذي يشير إلى توجيه أعداد متزايدة من أفراد الفئات العمرية الصغرى عند اليهود نحو متابعة الدراسة بدلاً من الالتحاق مبكراً بسوق العمل. الظاهرة المعاكسة هي ارتفاع نسبة إسهام الفئات العمرية الكبيرة في قوة العمل، وهذا ما يشير إلى تأخر اليهود في الخروج من سوق العمل على عكس العرب الذين يبكرون في دخول سوق العمل والخروج منه أيضاً.

شهد التأهيل العلمي للسكان اليهود تطوراً كبيراً جداً ونجد تعبيراً لذلك في انحسار الأميّة من ناحية، وفي ارتفاع عدد ونسبة الذين حصّلوا تعليماً عالياً من ناحية أخرى. يعود السبب في ذلك إلى السياسة التعليمية من ناحية، وإلى ارتفاع نسبة الذين يحملون تأهيلاً عالياً بين المهاجرين الجدد من ناحية أخرى.

شهد توزيع السكان على المناطق الجغرافية المختلفة تطوراً كبيراً كان من نتائجه دفع اعداد متزايدة من السكان اليهود نحو الأطراف، خصوصاً تلك التي تعاني من ضآلة الكثافة البشرية. يلاحظ الاهتمام الكبير الذي أعطي للمنطقة الجنوبية التي أصبحت المنطقة الرابعة من ناحية عدد السكان، في حين أنها كانت دائماً المنطقة الأخيرة. الاهتمام السكاني الذي أُعطي لهذه المنطقة كان جزءاً من رعاية شاملة للمنطقة الجنوبية.

الموارد البشرية والمالية والتسهيلات التسويقية والعلمية الاستثنائية: من الأهمية بمكان قراءة ما توافر لاسرائيل من موارد وتسهيلات من الخارج، ليس انطلاقاً من ضخامة حجم هذه الموارد والتسهيلات فحسب، بل من التوقيت الملائم جداً الذي تمت فيه أيضاً. فضلاً عن ذلك، من الضروري التنبيه إلى العلاقة الوثيقة زمنياً وموضوعياً بين حدث وآخر: بين مشكلة قد تنتج عن تدفّق موارد بشرية بحجم معيّن ومن نوعية معينة من الخارج، وبين الحلّ الذي يوفره مصدر آخر بتحمل مسؤولية تأمين الموارد المالية المطلوبة في التوقيت الملائم.

بين مشكلة قد تنتج عن تدفق موارد بشرية ومالية هائلة، واستطراداً نمو الصناعة لدرجة وقوعها في أزمة فيض إنتاج، وبين الحل الذي أمّنته تسهيلات تسويقية هائلة قدّمتها، ربما، الجهات نفسها التي كانت وراء حقن إسرائيل بموارد هائلة، واستطراداً مشكلة فيض الانتاج المتأتّية من البرامج التصنيعية الكثيفة المغطّاة بالموارد المشار إليها. وبكلمة أُخرى، كان الخارج يتكفل بتأمين التوازن المفقود الذي قد ينتج عن اختلال التناسب بين مورد وآخر، بين المال والبشر، بين حجم الانتاج وبين مجالات التسويق.

وإذا كان العامل الاستثنائي الأول بلا منازع هو الهجرة اليهودية من الخارج، فإنّ العامل

الاستثنائي الآخر الذي لا يقل عنه أهمية هو: مساعدات ألمانيا الاتحادية. لقد سبق تناول دور الهجرة في تكوين موارد اسرائيل البشرية والعلمية، ولكن ثمة ضرورة هنا للإشارة إلى أنّ حوالى نصف المهاجرين تدفق في السنوات القليلة التي تلت قيام الدولة، وأنّ الهجرة كانت سبب مضاعفة عدد السكان اليهود بعد مرور أربع سنوات فقط على إعلان الدولة. هذا التطور هو الذي أعطى المساعدات الألمانية الغربية قيمتَها النوعية والمؤثرة، والعكس صحيح.

تنبع أهمية التعويضات الألمانية من توقيتها الملائم جداً في تلك السنوات التأسيسية الحاسمة التي تلت اعلان الدولة مع ما شهدته من هجرة كثيفة. فضلاً عن ذلك فثمة أهمية خاصة أيضاً لحجم المبالغ التي تدفقت، ولطول المدة التي استغرقها البرنامج وتصاعُد قيمة المبالغ المدفوعة سنوياً من عام إلى آخر. ولا تقل أوجه إنفاق هذه المبالغ أهميةً عن ذلك كله، إذ خصصت لتمويل برنامج تصنيعي شامل في إسرائيل.

تراوحت قيمة المبالغ المدفوعة سنوياً بين ٤٠,٩ مليون دولار (١٩٥٣) كحد أدنى و٤٦٨ مليون دولار كحد أعلى (١٩٨٠). لم تقلّ قيمة المبلغ المقدم سنوياً في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ عن ٣١٤ مليون دولار سنوياً. أما إجمالي المبالغ المدفوعة بين ١٩٥٣ و١٩٨٥ فبلغ سبعة مليارات و٧٨٦ مليون دولار.

وعلى ضخامة هذا المبلغ فإنه لا يعبّر بدقّة عن واقع الحال، فثمة دلائل قوية على أنّ قيمة المبالغ النقدية المدفوعة هي أكبر من ذلك. من جانب ثانٍ، لا يمثّل ما تقدم إلا أحد وجوه مساعدات ألمانيا الاتحادية لاسرائيل. فهنالك أيضاً المساعدات العسكرية التي لا يعلن عنها، والتعاون العلمي الذي قد لا نجد تعبيراً رقمياً له مع أن قيمته لا تقدَّر بثمن. اضافة إلى ذلك هنالك المساعدات والتسهيلات غير المباشرة التي تقدم لاسرائيل من السوق الأوروبية المشتركة مع ما لألمانيا الاتحادية من حجم وموقع مقرِّر في هذه الكتلة الاقتصادية الجبارة.

فوق هذا وذاك، حصل برنامج اسرائيل النووي على خبرات ألمانيّة غربيّة خطيرة جداً في مجال انتاج البلوتونيوم عصب أيّ سلاح نووي. ووفقاً لمصدر ثقة في الموضوع، تتميز الطريقة الألمانية ببساطتها ورخص تكاليفها إلى الحد الذي يسمح لدولة صغيرة كإسرائيل بإنتاج أسلحة نووية دون بناء معمل لاستخراج البلوتونيوم وهو أعقد مراحل صناعة السلاح الذرّي وأكثرها كلفة. جدير بالذكر أن الحديث السابق يعود إلى العام ١٩٦٠ حيث بدأت جهود اسرائيل المحمومة لامتلاك سلاح نووي.

سندات الدين الاسرائيلي وتبرّعات يهود العالم: منذ تأسيسها وحتى الآن تلقّت اسرائيل من اليهودية العالمية مساندة مالية هائلة قُدِّم بعضها كتبرعات، وقدم البعض الآخر من خلال شراء سندات الدين الاسرائيلي. بلغت قيمة التبرعات في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥، تسعة مليارات و٥٧٤,٥ مليون دولار. أما قيمة السندات المباعة فقد كان حدّها الادنى ثمانية مليارات و٩٠٠

مليون دولار. تدنّي نسبة الفائدة وطول فترة السداد حوّل السندات عملياً إلى نوع من الهبة.

تدرجت قيمة المبالغ السنوية التي تدفعها اليهودية العالمية إلى اسرائيل صعوداً بحيث وصلت سنة ١٩٨٥ إلى مليار و ١٠٠ مليون دولار. ثمة ضرورة للإشارة إلى قوة الدافع السياسي وراء اسهام اليهودية العالمية في مساندة اسرائيل، الذي يتجلّى بأكثر من مظهر، لعل أبرزها حجم المبالغ، وثبات المساهمة واستمراريتها، وتزايدها تبعاً لتقدم الفترات، وأخيراً تصاعدها بدرجة كبيرة إبّان أي أحداث مهمّة تمرّ بها اسرائيل.

اكتسبت مساهمات اليهودية العالمية، حالها حال التعويضات الألمانية، أهمية إضافية من التوقيت الملائم الذي بدأت فيه بالتدفق على اسرائيل وخصوصاً في تلك المرحلة التأسيسية الأولى وما اكتنفها من صعوبات ما كان من الممكن تجاوزها لولا اسهام المصدرين المذكورين آنفاً. فضلاً عن ذلك، فإن الثقة باستمرارية تدفق الرساميل من هذين المصدرين المضمونين، ومن ضمن حجم معين، سمح لإسرائيل برسم خطط بعيدة المدى وشاملة، تستهدف أغراض الحاضر والمستقبل معاً. وهذا شأن يتوقف، كما هو معروف، على توافر الموارد والقدرة على تحديد الأولويات المطلوبة وفق صيغة سليمة ومتحركة من فترة إلى أخرى.

المترتبات والدينامية الاقتصادية الشاملة التي أطلقتها حرب ١٩٦٧: بفعل الموارد الاستثنائية التي تدفقت من الخارج، وبفضل حسن استثمار الموارد التي أتيحت لها، حققت إسرائيل نجاحاً كبيراً، وفي الوقت نفسه وصلت إلى مأزق كبير أيضاً. أما النجاح فهو امتلاكها لبنية صناعية مهمة وواسعة، خير دليل عليها وجود طاقة إنتاجية تفيض عن حاجة إسرائيل الداخلية. وهذا ما أوصل اسرائيل إلى مأزقها سنة ١٩٦٦، المتمثل بأزمة فيض الانتاج التي بدأت تعاني منها بشكل حادّ جداً. تفرعت عن الأزمة الأولى، أيْ عجز السوق المحلي عن استيعاب الانتاج، ازمة جانبية أخرى، وربما أكثر خطورة، وهي أزمة البطالة الحادّة، التي قادت بدورها إلى سلسلة الأزمات الاجتماعية التي تتفرع عنها عادة.

فضلاً عما تقدم، كانت إسرائيل، ومنذ ١٩٦٤، قد بدأت تعيش بوادر أزمة مياه بعد أن استخدمت النسبة الساحقة من الموارد المائية المتاحة لها ضمن حدود ما قبل ١٩٦٧. ولذا كثّفت مساعيها للحصول على مصادر اضافية للمياه، ومن بينها مصادر المياه التي تقع خارج حدود ما قبل ١٩٦٧.

لقد أنهت حرب ١٩٦٧ سلسلة الأزمات الحادة، في البدء أزمة فيض الإنتاج، وقاد هذا الى حلّ لأزمة البطالة التي هبطت فوراً إلى الحدود العادية. كذلك وضعت اسرائيل يدها على موارد مائية مهمة جداً، بلغت حوالى نصف مليار متر مكعب جديد من المياه سنوياً. وإلى جانب المياه والسوق حظيت اسرائيل بقوة عمل رخيصة، فضلاً عن موارد أولية مجانية. ما تقدم يسمح بالقول إن الاعتبار الاقتصادي كان أساسياً وراء شن حرب ١٩٦٧، وإن كان ذلك لا يقلّل من

أهمية الأسباب والنتائج السياسية والاستراتيجية الأخرى لحرب ١٩٦٧، التي امتدّت آثارها إلى مختلف المجالات، على المستويين الداخلي والخارجي.

لقد عزّز «انتصار» ١٩٦٧ من الثقة السياسية والاقتصادية باسرائيل، وانعكس ذلك طموحات اسرائيل ومخططاتها وعلى الموارد التي بدأت بالتدفق عليها من الخارج بدءاً من الهجرة وانتهاء بالرساميل. وبكلمة محددة، من المستحيل فهم سلسلة الأحداث التي شهدتها إسرائيل بعد ١٩٦٧ وحتى الآن إلّا انطلاقاً من الاستدارة التي عرفها العقل السياسي لإسرائيل تحت ضغط نتائج حرب ١٩٦٧. والحال هذه، فإن الحديث عن مرحلة ما بعد ١٩٦٧ لا بد أن يكون مختلفاً كلياً عن أي حديث عن مرحلة ما قبل ١٩٦٧، سواء تعلّق الأمر بأهداف اسرائيل ومشاريعها، أو الهجرة إليها، أو المساعدات والقروض التي تدفقت عليها. بعد ١٩٦٧ أصبح الوضع مختلفاً بشكل جوهري: لقد تطوّر نوعياً.

تبنّي الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل ومشاريعها: إذا كانت مساعدات اليهودية العالمية وتعويضات ألمانيا الاتحادية هي التي تكفّلت أساساً بمشاريع إسرائيل قبل ١٩٦٧، فإنّ الولايات المتحدة الامريكية ومساعداتها هي الركيزة الاساسية التي قامت عليها مشاريع إسرائيل بعد ١٩٦٧. ولم يجر استخدام تعبير تبنّي عبثاً أو مجازاً، بل إنه الوحيد الذي يعبّر عن جوهر ما قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل وحقيقته.

لقد تعهّدت الولايات المتحدة الامريكية مشروع اسرائيل بالتحول إلى دولة اقليمية كبرى مالياً وفنياً. وعلى هذا الصعيد يمكن الحديث عن أربعة مجالات:

١ ـ **المجال المالي:** قدمت الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥، ٣٢ مليار دولار، دفعت النسبة الساحقة منها بعد ١٩٧٣. يشكل هذا المبلغ ٥٢ بالمائة من قيمة المبالغ التي تدفقت على اسرائيل من الخارج بغضّ النظر عن شكل التدفق أو مصدره.

٢ ـ **المجال التسويقي:** لم تتعهد الولايات المتحدة رفع الطاقة الانتاجية لإسرائيل فحسب، بل تعهدت وبموجب اتفاقات رسمية باستيعاب فائض الانتاج الاسرائيلي أيضاً. وعلى ذلك تكون الولايات المتحدة قد أسهمت بشكل حاسم في كامل دورة الانتاج الاسرائيلي.

٣ ـ **المجال العلمي:** قدمت الولايات المتحدة كلّ ما يمكّن إسرائيل من تطوير قدرتها التكنولوجية. أخذ هذا التعاون صيغاً شتى أبرزها: تقديم الخبرات التكنولوجية جاهزة، التعاون المشترك، وتمويل بعض الأبحاث العلمية في اسرائيل نفسها.

٤ ـ **المجال النووي:** يمكن الإشارة هنا إلى مستويين: أ ـ المستوى الأمني، حيث كانت الولايات المتحدة الامريكية أبرز مصادر اسرائيل للحصول على الخبرات النووية واليورانيوم المستخدم في المفاعلات النووية؛ ب ـ المستوى المدني الذي لا يقلّ أهمية عن المستوى

الأول، إذ وجدت إسرائيل في التكنولوجيا النووية حلاً لمشكلتي النقص في المياه ومصادر الطاقة. بكلمة موجزة، انتقلت اسرائيل بفضل الولايات المتحدة الأمريكية من عصر البحث النووي إلى العصر الصناعي النووي.

المساعدات والتسهيلات التي قدمتها أوروبا الغربية لاسرائيل: يصحّ الحديث عن تبنّي الولايات المتحدة لإسرائيل على إسهام أوروبا الغربية في مساندة اسرائيل ودعمها. في البدء كانت العلاقة ثنائية بين إسرائيل وهذه الدولة أو تلك. وفضلاً عن بريطانيا الحليف الدائم والثابت لإسرائيل، تميّزت بعلاقتها المتطورة مع اسرائيل كل من ألمانيا الاتحادية وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك، وفرنسا التي ارتبط اسمها بمشروع اسرائيل النووي.

تحوّلت العلاقة الثنائية بعد ١٩٦٧ إلى علاقة مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية ككل، تطورت الى اتفاق ١٩٧٥ الذي أعطى إسرائيل حقوق الدول الاعضاء في السوق الأوروبية المشتركة تقريباً دون أن يلقي عليها واجبات العضوية. وقد ترتب على ذلك ارتفاع صادرات اسرائيل بدرجة كبيرة جداً دون أن يقترن ذلك بزيادة مشابهة في واردات اسرائيل من السوق الأوروبية المشتركة. ومن جانب ثانٍ، لم يمنع ذلك استمرار العلاقة الثنائية الخاصة بين اسرائيل وهذه الدولة الأوروبية أو تلك، وعلى الأخص ألمانيا الاتحادية التي استمرت في تقديم المساعدات المباشرة لإسرائيل.

وبكلمة موجزة، فإنّ تجربة إسرائيل بعد ١٩٤٨ هي حصيلة عوامل وموارد استثنائية تكاملت فيما بينها، وجاء توقيتها متزامناً ومناسباً لهذه المرحلة التاريخية أو تلك. وعلى أهمية كل من هذه الموارد فإن الذي اعطاها طابعها الاستثنائي، عامل آخر تكامل معه أو أتى بعده ليكمله. كانت سوق المناطق المحتلة ١٩٦٧ ستصبح بلا فائدة، لولا وجود طاقة انتاجية فائضة في الصناعة الاسرائيلية بفعل البرنامج التصنيعي المموّل لأكثر من ١٢ سنة خلت بأموال اليهودية العالمية وألمانيا الاتحادية. وكان من الممكن أن يتحوّل مهندسو ما بعد ١٩٦٧ إلى عاطلين عن العمل أو الا يهاجروا أصلاً لولا المليارات الامريكية التي ما كان لها أن تتحول إلى صناعة متطورة لولا توافر المهندسين الذين كانت الصناعة بحاجة إليهم كي تقوم على الصورة التي أصبحت عليها.

الموارد واستخداماتها: من أبرز ثوابت السياسة الاقتصادية لاسرائيل التثمير عن طريق رصيد الاستيراد الذي هو تفوّق المستوردات على المصدّرات. ترتب على هذه السياسة زيادة الموارد المتاحة للاستعمال بمقدار رصيد الاستيراد الذي يعكس في هذه الحال نسبة إسهام الخارج في توفير الموارد المتاحة. شكّل رصيد الاستيراد الذي بلغت قيمته الاجمالية في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥، ٦١ مليار دولار، ما يتراوح بين ربع وخمس الموارد المتاحة في المتوسط. وعلى ذلك فقد أسهم الخارج بدولار واحد من أصل كل أربعة أو خمسة دولارات أُنفقت في اسرائيل.

جرى تخصيص ما يتراوح بين ربع وخمس الموارد المتاحة طيلة الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ للإنفاق الترسملي، بناء وآلات. تشكل هذه الحصة نسبة مرتفعة جداً قلمّاً يبلغها أي اقتصاد، وتشير إلى سياسة اسرائيل الهادفة إلى تحقيق تنمية كثيفة جداً. خضع توزيع الموارد بين أوجه الانفاق المختلفة إلى قدر من المرونة تبعاً لضغط الظروف الموضوعية، ولكن يلاحظ عند اشتداد المنافسة على الموارد بين «مستوى المعيشة» و«الأمن» و«التنمية»، أن حصة الثالثة كانت آخر ما يمسّ. وإن حدث فبعد استنفاذ أي امكانية بديلة من الداخل أو الخارج.

ولم يحدث خلال كامل الفترة بين ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ أن اضطرت اسرائيل لإعادة النظر في إنفاقها التنموي تحت ضغط نقص الموارد المالية، ولا يستثنى من ذلك أعوام الحرب بما فيها حرب ١٩٧٣. يفرض ما تقدم تأكيد مسألتين مهمتين، الأولى: كانت حصة التنمية على الغالب أكبر من حصة الانفاق الامني من جملة الموارد المتاحة؛ الثانية: مع أنه من غير الممكن عملياً الحديث عن توجيه مصدر معين للموارد نحو وجه محدَّد من أوجه الإنفاق، إلا أن ذلك لا يمنع من القول إن قيمة المبالغ المخصصة للتكوين الرأسمالي كانت مساوية إن لم تكن أكبر من حجم ما يتدفّق في خزان الموارد عبر قناة الخارج، أي رصيد الاستيراد.

ارتفع متوسط رصيد الاستيراد سنوياً من ٣١٠ ملايين دولار سنوياً في فترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ إلى ٦٠٦ ملايين دولار في فترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٠ إلى ٢,٥ مليار دولار في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ إلى ٣,٣ مليارات دولار في فترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ و ٤,٥ مليارات دولار في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥. مع ذلك، كانت نسبة رصيد الاستيراد من جملة الموارد المتاحة على هبوط مستمر نظراً لتزايد إسهام الناتج المحلي في توفير الموارد.

وبكلمة أخرى فإن مزيداً من رصيد الاستيراد والتكوين الرأسمالي كان يعني مزيداً من الطاقة الإنتاجية واستطراداً ارتفاع حجم الناتج المحلي ونسبة اسهامه في توفير الموارد. وبمعنى آخر، نحن أمام نموذج نستطيع القول معه إن المزيد من الاعتماد على الخارج أدّى إلى درجة أكبر من الاستقلالية. ومن نافل القول إن تجريد الفكرة السابقة من الشروط السياسية والاقتصادية التي تحكم علاقة إسرائيل مع الخارج، يحوّلها، أي الفكرة، إلى النقيض تماماً.

جرى توزيع الانفاق الترسملي على القطاعات المختلفة وفق أولويات متحركة. حيث انتقل التركيز من المياه إلى الزراعة فالصناعة. . . الخ، وصولاً إلى مرحلة استقر فيها نسبياً التوزيع بين مختلف القطاعات. ومن بينها جميعاً حصلت الصناعة على أكبر حصة إذ بلغت حوالى ربع الانفاق الترسملي في إسرائيل سنة ١٩٨٥. أما توزيع الانفاق الترسملي بين الآلات والمباني فقد تميز بالتالي: ارتفع نصيب الالات من ٢٧ بالمائة سنة ١٩٥٢ إلى ٥٢ بالمائة من اجمالي التكوين الرأسمالي سنة ١٩٨٥. وبالمقابل خضعت حصة الإنشاءات بدورها لإعادة توزيع بين المباني المخصّصة للسكن والمنشآت والمباني لأغراض غير سكنية، لمصلحة الأولى

التي ارتفع نصيبها من حوالى النصف في ١٩٥٢ إلى حوالى الثلثين في سنة ١٩٨٥.

ميزان المدفوعات والديون الخارجية: كما سبقت الإشارة، بلغ رصيد الاستيراد في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥، ٦١ مليار دولار. غُطّي ٧١ بالمائة من هذا المبلغ بالهبات والمساعدات، وما تبقّى غطّي من خلال القروض. بلغت المساعدات خلال الفترة نفسها ٤٣ مليار دولار وقد تدفقت من المصادر التالية مرتبة حسب أهميتها: (١) الولايات المتحدة الامريكية ١٨,٦ مليار دولار (٤٣,١ بالمائة)؛ (٢) اليهودية العالمية ٩,٦ مليار دولار (٢٢,٢ بالمائة)؛ (٣) ألمانيا الاتحادية ٧,٨ مليار دولار (١٨ بالمائة)؛ (٤) وما تبقّى، أي ١٦ بالمائة كان من مصادر مختلفة.

بلغ حجم المبالغ المسجلة سنة ١٩٨٥ على إسرائيل ـ حكومة وقطاع خاص ـ كقروض ١٩,٣ مليار دولار أي ٢٩ بالمائة فقط من اجمالي المبالغ التي تدفقت على اسرائيل. أما الجهات الدائنة لإسرائيل فهي: (١) الولايات المتحدة الامريكية ١٠,٢ مليارات دولار، أي ٥٣ بالمائة من صافي التزامات اسرائيل الخارجية؛ (٢) حمَلة سندات الدين الاسرائيلي ٣,٦ مليارات دولار، أي ١٨,٨ بالمائة من اجمالي التزامات اسرائيل الخارجية. والحال هذه فإن حوالى ٧٢ بالمائة من ديون اسرائيل الخارجية هي إما لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو ليهود العالم.

بلغت الديون الخارجية على حكومة اسرائيل ١٥,٦ مليار دولار، ٩٩,٧ بالمائة منها ديون طويلة الأجل. تشكل ديون الولايات المتحدة وسندات الدين الاسرائيلي ٩٠ بالمائة من الديون طويلة الأجل على الحكومة. ومن مقارنة القروض والسندات الجديدة، وما يخصص لاستهلاك القروض والسندات القديمة، يلاحظ أن اسرائيل تدفع نسبة زهيدة من التحويلات الجديدة لسداد الأعباء القديمة. بلغت النسبة المشار إليها ٢,٦ بالمائة فقط من جملة التحويلات سنة ١٩٨٥. مقابل ذلك كان حجم التحويلات من الخارج يتزايد من عام لآخر. وهذا بدوره تعرض لتبدل داخلي مهم جداً هو التراجع المستمر في نسبة القروض لمصلحة زيادة نسبة المساعدات من بين اجمالي التحويلات المتدفقة على اسرائيل.

بلغت قيمة المبالغ التي تدفقت من الولايات المتحدة على اسرائيل في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥، حوالى ٣٢ مليار دولار أي ٥٢ بالمائة من اجمالي التدفق الرأسمالي على اسرائيل ومن مختلف المصادر. تدفقت النسبة الساحقة من الرساميل الامريكية (٨٠ بالمائة) في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥. جدير بالذكر أن الأرقام المذكورة والخاصة بمساعدات وقروض الولايات المتحدة بشكل خاص، والتحويلات المالية من الخارج بشكل عام، لا تمثّل إلا الحدّ الأدنى، لناحية أن هنالك مساعدات غير معلنة وتسهيلات اقتصادية وتكنولوجية لا تبرزها الأرقام رغم أن قيمتها الاقتصادية لا تقدّر بثمن.

وفرة الموارد التي تدفقت على اسرائيل، مكّنت الأخيرة من التخطيط الاقتصادي بدرجة عالية من الحرية والمواءمة بين الأولويات المتزاحمة على الموارد المتاحة. هنا ثمة ضرورة لتبديد أربعة أوهام: (١) تدهور ميزان المدفوعات مع أن الواقع الفعلي معاكس تماماً لما ينشر حوله من متاعب وهمية. (٢) إن المساعدات والقروض ذهبت للأمن، مع أن هذا الوجه من وجوه الإنفاق لم يحظَ إجمالاً بحصة تزيد عن حصة التنمية. (٣) ضخامة العبء المستقبلي الذي تلقيه القيود على اسرائيل مع أن الجهات الدائنة هي نفسها التي تقدّم لإسرائيل ما يكفي ليس لاستهلاك الديون القديمة فحسب، بل لتغطية مشاريعها المستقبلية الطموحة أيضاً. (٤) إن الميزان التجاري يتدهور.

العلم والبحث العلمي: أولت اسرائيل ومن قبلها الحركة الصهيونية أهمية كبرى لموضوع العلم الذي يشكل مع الهجرة والرساميل التي تدفقت من الخارج المفاتيح الثلاثة الصالحة لفهم التجربة الاسرائيلية. بدأت التجربة العلمية بعد ١٩٤٨ من نقطة متقدمة تعود بواكيرها الأولى إلى بدايات هذا القرن حيث كانت قد اقيمت المؤسسة العلمية والبحثية للصهيونية. كان لهذه المؤسسة دورها البارز في تعزيز الجهد الاقتصادي والأمني وعلى الأخص خلال فترة الاعداد لحرب ١٩٤٨ حيث شكلت «الوحدة العلمية» وألحقت بالمؤسسة الأمنية للصهيونية. وعلى أرضية هذه الخلفية المهمة، جرى إعادة تنظيم الجسم العلمي بعد ١٩٤٨. وكان واضحاً منذ البداية أن للمهمة العلمية أهمية مطلقة لذلك سخّرت لها الإمكانات التي تحتاجها. وعلى تعدد المهام المطلوبة، فقد كان واضحاً أن امتلاك التكنولوجيا النووية هو رأس الاهتمامات.

استند العلم في حقبة تاريخية معيّنة إلى الرافعة الأمنية، ثم أصبح في فترة لاحقة أكثر ارتكازاً واتصالاً بمجمل الحياة الاجتماعية. صار في العقد الأخير شرط تحقيق الخيار الاستراتيجي الجديد، أي التحول إلى دولة اقليمية كبرى، وهو هدف من وجهة نظر اسرائيل لن يتحقق الا من خلال الخيار النوعي ـ العلمي الشامل ـ أو «التفوق في ماهية التفكير والتخطيط». ساعد اسرائيل على تحقيق خيارها جملة عوامل داخلية وخارجية، سياسية واقتصادية واستراتيجية.

ولو وضعنا جانباً الأهداف الطموحة وراء الخيار محلّ الحديث، فإن أدوات اسرائيل لتحقيق ذلك الخيار كانت وفرة الموارد البشرية العالية التأهيل، السياسة العلمية، التعاون الكبير مع الخارج والذي أخذ مظاهر شتى بدءاً من تقديم منجزات التكنولوجيا وانتهاءً بتمويل المشاريع العلمية في اسرائيل نفسها.

خير دليل على حجم الاهتمام ومقدار التطور الذي لحق بالبحث العلمي، ارتفاع قيمة الأموال المخصصة للبحث العلمي (٣ بالمائة من الناتج القومي سنة ١٩٨٥)، وتزايد عدد براءات الاختراع المسجلة سنوياً في إسرائيل والتي وصل عددها سنة ١٩٨٥ إلى ٢٧٢٧ براءة

اختراع من بينها ٧٩٠ براءة من انتاج محلي. وهذا دليل على تطور البحث العلمي في اسرائيل وعلى عمق علاقتها العلمية مع الخارج.

البحث العلمي في مجال الطاقة النووية: في وقت مبكر من الخمسينات (١٩٥٢) تشكلت لجنة الطاقة الذرية وقد حددت أهدافها باكتشاف امكانات الحصول على المعادن ذات الفاعلية الاشعاعية والتوصل إلى طريقة لإنتاج الماء الثقيل. كذلك يحتل العام ١٩٥٣ أهمية خاصة في تاريخ مشروع اسرائيل النووي. فقد وقعت اتفاقية التعاون الفرنسي ـ الاسرائيلي في حقل الذرّة، التي كان من نتائجها بناء مفاعل ديمونا فضلاً عن خدمات اخرى في المجال النووي. واتبعت باتفاقية ثانية مع الولايات المتحدة في تموز/ يوليو ١٩٥٥، وبموجبها حصلت على خبرات نووية سرية، ويورانيوم، فضلاً عن بناء مفاعل ناحل سوريك. إضافة إلى فرنسا والولايات المتحدة، فقد أسهمت بريطانيا وألمانيا الاتحادية وجنوب افريقيا في مشروع إسرائيل النووي. سواء بغضّ الطرف أو بالأساليب المباشرة أو السرقة، كانت اسرائيل تحصل من الخارج على ما تحول القوانين المرعية بينها وبين الحصول عليه.

لقد تشابكت جهود معلنة مع أخرى سرية، جهود الخارج مع جهود الداخل في نسق متكامل لتحقيق هدف اسرائيل بالحصول على سلاح نووي، ولكنّ الأمر الذي لا يقل تشابكاً هو تداخل جهودها لاستخدام الذرّة في المجال الأمني مع جهودها لاستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض المدنية. وعلى الأقل فمنذ ١٩٦٤، وربّما بعد أن كانت قد قطعت شوطاً بعيداً في المجال النووي الأمني، أصبح استخدام التكنولوجيا في توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه هدفاً مركزياً معلناً ومطلوباً تحقيقه. وقد حظي هذا الهدف بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت واسرائيل دراسة مشتركة لإقامة مصانع ثنائية الغرض لتحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية.

أسباب شتّى كانت وراء التلكؤ في تنفيذ المشروع ولعل أبرزها مترتبات حرب ١٩٦٧ وما حصلت عليه اسرائيل من موارد مائية مجانية أُجِّلت إلى حين ضغط الحاجة إلى المياه. ولكن هذا الاعتبار زال بعد أن استكملت اسرائيل تقريباً ابتلاع المصادر الجديدة للمياه وعادت المشكلة إلى الظهور ثانية. وهكذا عادت إسرائيل من جديد لمشروعها المؤجل، أي استخدام التكنولوجيا النووية في تحلية مياه البحر وتوليد الكهرباء.

وعلى أهمية هذا الدافع، فثمة دافع آخر لا يقلّ أهمية عنه، هو استخدام جهودها الذرية في المجال السلمي للمضيّ قدماً في جهودها الأمنية. وفضلاً عن هذا وذاك، فإن مضيّها في تحقيق الهدفين معاً لا يوفر الوقت فحسب، بل المال أيضاً. وللحصول على سلاح نووي فإن أصعب ما تحتاج إليه إسرائيل هو مادة البلوتونيوم ٢٣٩ التي يمكن الحصول عليها من خلال معالجة مادة اليورانيوم المحترقة كوقود في المفاعلات النووية المستخدمة لأغراض سلمية.

وبالمعنى المشار إليه، فإن مساعي اسرائيل لاستخدام التكنولوجيا النووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه، فضلاً عن أهميتها الذاتية القصوى ليست إلاّ نافذة تعود منها اسرائيل ثانية إلى برنامجها الأصلي، أي امتلاك السلاح النووي. وعلى ذلك فإن سبب تكتّم اسرائيل حول مشروعها السلمي هو كي لا يقود الحديث عنه إلى معرفة ما وصلت إليه جهودها على الصعيد الأمني.

قطاع المياه: حظي قطاع المياه بأكبر حصة من الانفاق الترسملي في اسرائيل خلال النصف الأول من الخمسينات. وقد تم ذلك استناداً إلى دراسات أعدت قبل ١٩٤٨، عن طبوغرافية الأرض الفلسطينية وموارد المياه فيها. هذا فضلاً عن خبرات امريكية مهمة جداً في موضوع المياه وضعت تحت تصرف اسرائيل. مرت كمية المياه المستخدمة في اسرائيل بمراحل شتى ووصلت سنة ١٩٦٥ إلى مليار و٣٢٩ مليون متر مكعب، وهو رقم قريب جداً من الرقم المتفق على أنه يمثل كمية المياه المتاحة في حدود منطقة الاحتلال ما قبل ١٩٦٧. وبالاستناد إلى مؤشرات شتّى فإن كمية المياه التي استهلكتها اسرائيل سنة ١٩٦٧ لا تختلف كثيراً عن الرقم الخاص بالعام ١٩٦٥.

بدأت كمية المياه المستهلكة في التزايد بعد ١٩٦٧ لتستقر بين ١٩٧٥ و١٩٨٠ على حوالى مليار و٧٢٨ مليون متر مكعب. وفي ضوء مؤشرات شتّى يمكن القول إن سبب الزيادة التي حدثت والبالغة ٤٠٠ مليون متر مكعب هو استغلال اسرائيل لموارد المياه في المنطقة المحتلة سنة ١٩٦٧.

بعد ثبات لفترة تزيد على خمس سنوات عادت كمية المياه المستهلكة للتزايد من جديد بحيث بلغت سنة ١٩٨٦ حوالى ملياري متر مكعب. لا يمكن أن نجد تفسيراً لهذه الزيادة في استغلال اسرائيل للمصادر الطبيعية للمياه، وذلك لاعتبارين: الأول، أن اسرائيل ما كانت لتتأخر خمس سنوات حتى تستغلّ هذه الكمية الاضافية الكبيرة. أمّا الثاني فهو أنّ استهلاك المياه سنة ١٩٨٦ في إسرائيل وحدها، البالغ حوالى ملياري متر مكعب يزيد بكثير على أعلى تقدير موثوق لمصادر المياه في فلسطين ككل.

في ضوء ما تقدم، فإنّ التفسير المرجح هو لجوء اسرائيل إلى تحلية مياه البحر بواسطة وسائل تكنولوجية، وهذا الاستنتاج فضلاً عن أنه ينسجم ومجمل المقدمات التي سبق عرضها، يجد تأكيداً له في التطورات التي شهدها قطاعا الكهرباء والزراعة خلال الفترة نفسها أيضاً. فضلاً عن هذا وذاك، فمن الأهمية بمكان أن نأخذ بعين الاعتبار وصول ريغان لسدة الرئاسة الامريكية، وهو الذي كان وعد بتسهيل حصول إسرائيل على التكنولوجيا النووية اللازمة، وزيادة المساعدات الأمريكية لها إلى حد يمكّنها من تحمل العبء المالي لامتلاك مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه.

قطاع الكهرباء: شهد قطاع الكهرباء نمواً عالياً جداً إذ تضاعف انتاج الكهرباء ٢٩ مرة بين ١٩٥٠ و١٩٨٥، وارتفع من ٤٦٤ مليون كيلووات سنة ١٩٥٠ إلى ١٣,٥ مليار كيلووات سنة ١٩٨٥. تحقّقت معظم الزيادة في فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥. أكبر مستهلك للكهرباء هو قطاع الصناعة إذ حظي دائماً بحوالى ثلث اجمالي الطاقة الكهربائية، ويليه القطاع المنزلي (٢٥ بالمائة) ثم قطاع التجارة والخدمات (٢٢ بالمائة)، والمياه (١٦ بالمائة)، والزراعة (٤ بالمائة). من اللافت للنظر أنت قطاع المياه حصل في السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ على ما يتراوح بين حوالى ثلث ونصف الزيادة في استهلاك الكهرباء في اسرائيل.

كان النفط حتى عام ١٩٨١ مصدر حوالى ٩٦ بالمائة من الطاقة وحوالى ١٠٠ بالمائة من الطاقة الكهربائية في اسرائيل. بدأ مع العام ١٩٨٢ الاعتماد على مصدر جديد/ بديل للطاقة. ترتب على ذلك هبوط نسبة إسهام الفيول أويل إلى ٨٢ بالمائة و٦٨ بالمائة و٥١ بالمائة و٤٧ بالمائة من الكهرباء المنتجة في السنوات ١٩٨٢ و١٩٨٣ و١٩٨٤ و١٩٨٥ على التوالي. وهو ما يشير إلى حدوث عملية إحلال واسعة لمصدر بديل للفيول أويل في توليد الكهرباء.

تقول الاحصاءات الاسرائيلية إن المصدر البديل هو الفحم الحجري الذي أصبح والحالة هذه مسؤولاً سنة ١٩٨٥ عن توليد أكثر من نصف الطاقة الكهربائية في إسرائيل. ولعلّ السؤال المهمّ هو: هل صحيح أن المصدر الجديد هو الفحم الحجري؟ باستثناء جملة اعتراضية ترد في أسفل الصفحة المخصصة لمصادر توليد الطاقة في الكتاب السنوي للاحصاءات الاسرائيلية، يشير كل ما عدا ذلك إلى العكس، ويصحّ الكلام على الإحصاءات الاسرائيلية نفسها التي تقدم لنا وفي أبواب شتى ما يكفي لإثبات عكس ما ادّعته في أحد أبوابها. ففي العام الذي شهد التحول محل الحديث (١٩٨٢) لم تستورد اسرائيل أو تستخرج أي كميات من الفحم الحجري، وعلى العكس من ذلك، فإنّ المادة التي جرى استخراجها وبكميات تزيد على المعدل المألوف بحوالى الضعف هي مادة الفوسفات مصدر اليورانيوم الطبيعي.

من جانب ثانٍ، فقد استوردت في العام المذكور «مصدر طاقة» غير محدّد، لكنّه ليس فحماً حجرياً أو نفطاً أو غازاً، وتبلغ قيمته ٥٤ مليون دولار. وفي العام الذي سبقه كانت قد استوردت من هذه المادة ما يساوي ٢٥,٥ مليون دولار. بكلمة اخرى، فإنها تدّعي الاعتماد على فحم لم ينتج محلياً ولم يستورد، في حين أنّ ما أُنتج أو استُورِد من مصادر الطاقة كان مادة رابعة غير الفحم الحجري أو النفط أو الغاز. فضلاً عن ذلك جرى التدقيق في حركة الشحن (عدد السفن وحجم البضائع) حيث اتضح أن شيئاً غير عاديّ لم يحدث البتة، مع العلم أنّ حجم الفحم الحجري المستخدم في ذلك العام يفترض أن يكون أكثر من نصف مليون طن.

حاولت الإحصاءات الاسرائيلية في العام اللاحق تلافي الخطأ السابق فأحدثت تبديلات مهمة جداً، أحياناً بالحذف واحياناً أخرى بالاضافة، الأمر الذي أوقعها في اضطراب شديد.

وبناءً عليه، فالبيانات الخاصة بالعام ١٩٨٢ ترد بطريقتين مختلفتين كلياً تبعاً للتعديل الذي أدخل. وقد طال ذلك عدد السفن التي دخلت الموانىء الاسرائيلية، وحجم الشحنات التي أفرغت. وفضلاً عن هذا وذاك، أسقط بند الفحم الحجري من الواردات الاسرائيلية، بعد أن أصبح مسؤولاً عن توليد نسبة متعاظمة من الكهرباء المنتجة، مع أنه كان يرد كبند مستقلّ حين كانت قيمته هامشية.

وقطعاً لافتراض أن اسرائيل قد تتكتم حول مصدر وارداتها من الفحم الحجري الذي قد يكون دولة جنوب افريقيا، نشير إلى أن الاحصاءات الرسمية لإسرائيل تتضمّن بيانات وافية عن العلاقة التجارية الضخمة والمتنامية بين اسرائيل وجنوب افريقيا. تجدر الإشارة في هذا المجال إلى دخول الأخيرة عصر انتاج الكهرباء بواسطة الطاقة النووية خلال الفترة نفسها محلّ الحديث. من جانب ثانٍ، فإنّ جنوب افريقيا هي أحد أهم مصادر انتاج اليورانيوم، إذ انتجت حوالى ربع انتاج العالم وأكثر من ثلثي إنتاج القارة الافريقية من هذه المادة سنة ١٩٨٥.

جدير بالذكر أن المشروع النووي لكل من إسرائيل وجنوب افريقيا يسير بموازاة الآخر، حيث يقوم بينهما تعاون وثيق يصل درجة التكامل. جدير بالذكر أيضاً أن ٢٤ دولة في العالم كانت تستخدم الطاقة النووية لتوليد الكهرباء سنة ١٩٨٥ ومن بينها جنوب افريقيا والارجنتين والهند وكوريا الجنوبية وباكستان وبلغاريا والمجر وإيطاليا واسبانيا ويوغسلافيا.

وإذ نتذكر أن دافع اسرائيل لامتلاك التكنولوجيا واستخدامها هو أكبر، وأنها أكثر تقدّماً من معظم البلدان المذكورة آنفاً، وأنها تحرص على امتلاك أكثر التقنيات تطوراً، وبالتالي فمن غير المنطقي العودة من عصر الفيول أويل إلى الفحم بدل التقدم إلى العصر النووي، وان سياستها المعلنة هي استخدام الطاقة النووية في المجال المدني فضلاً عن الأمني، وأنّ ثمة مؤشرات ماديّة تدل على أنها قد حققت خيارها النووي. يمكن الاستنتاج بأنّ إسرائيل قد بدأت منذ ١٩٨٢ في استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه.

وأما أن تقدّم تفسيراً ضعيفاً من طراز أنها قد تحولت نحو الفحم الحجري، فهو أمر ساقط ليس لتناقضه مع جميع المقدمات أو أشكال المنطق فحسب، بل لأن الاحصاءات الرسمية نفسها تؤكد عكس ذلك أيضاً. وعلى أهمية استخدام اسرائيل للطاقة النووية في توليد الكهرباء وتحلية المياه، فإن ذلك ليس هو سبب تكتّم اسرائيل، بل ما قد يتفرع عن ذلك التحول وخصوصاً مصير اليورانيوم المحترق في المفاعلات ذات الاستخدام المدني، والذي هو مصدر البلوتونيوم ٢٣٩ عصب أيّ سلاح نووي. وبكلمة أدق، فإنّ الخطورة ليست في المسألة الأولى، بل ما قد تكشف عنه من مسائل وتقود إليه من أسئلة.

قطاع الزراعة: لعل هذا القطاع هو أكثر المستفيدين من التطور الذي لحق باستخدام التكنولوجيا النووية في توليد الكهرباء وتحلية المياه، مع ما يعنيه ذلك من توفير مزيد من الموارد

المائية للزراعة. وإن كانت نسبة الأراضي المروية قد تطورت بدرجة هائلة إذ بلغت ٥٤ بالمائة من اجمالي الأراضي المزروعة سنة ١٩٨٥، فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى خصوصية الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ حيث زادت المساحة المروية بحوالى ثلاثمائة ألف دونم جديد.

إنّ المحطّات التي تطورت بها الأراضي المزروعة تكاد تكون متزامنة مع المحطات التي مرّ بها استخراج المياه واستهلاكها في اسرائيل. ارتفعت نسبة الأراضي المروية من ٨,٣ بالمائة إلى ٣٠ بالمائة إلى ٣٨ بالمائة إلى ٤٥,٥ بالمائة إلى ٥٤ بالمائة من إجمالي الأراضي المزروعة في المواسم الزراعية ١٩٥٣ و١٩٥٩ و١٩٦٧ و١٩٨٠ و١٩٨٥ على التوالي.

ترافق ما تقدم مع تطوّر كبير في درجة الرسملة واستخدام العلم. ترتّب على رفع درجة المكننة هبوط نسبة وعدد قوة العمل في الزراعة بحيث لم يبلغ سنة ١٩٨٥ إلا ٧٤ بالمائة عمّا كان عليه سنة ١٩٦٥. جدير بالذكر أن حجم الإنتاج الزراعي مقيّماً بالأطنان كان سنة ١٩٨٥، ٢٤٧ بالمائة مما كان عليه في موسم ١٩٦٥.

شهدت المنتوجات الزراعية تنوعاً كبيراً جداً وخصوصاً لناحية المنتوجات الزراعية القابلة للتصدير. وبناء عليه، لم توفر الزراعة الأمن الغذائي لإسرائيل فحسب، بل كانت مصدراً مهماً من مصادر العملة الصعبة أيضاً، إذ بلغت قيمة الصادرات الزراعية سنة ١٩٨٥، ٦٠٥ ملايين دولار.

قطاع الانشاءات: حظي هذا القطاع باهتمام كبير إذ تراوح نصيبه بين ثلاثة أرباع، ونصف التكوين الرأسمالي في اسرائيل. وبالمقابل ارتفع نصيب البناء لأغراض السكن من حوالى النصف إلى حوالى ثلثي قطاع الإنشاءات ككل. على الجانب الآخر تميّزت الفترات الأولى بارتفاع حصة البنية التحتية من الإنشاءات المقامة، ثم بدأ نصيبها في الهبوط تدريجياً تبعاً لتقدم الفترات وشبه استكمال البنية التحتية.

ومثالاً على تطور البنية التحتية يمكن أن نأخذ تطوّر قطاع الطرق إن لناحية طول الشبكة أو عرضها. فبين ١٩٦٥ و١٩٨٥ زاد طول الشبكة بـ ٦٦ بالمائة في حين ارتفع متوسط عرض الطرق بـ ٢٢ بالمائة. أما البناء لأغراض سكنية، فقد شهد تطوراً كمياً ونوعياً في آن معاً. وفي نطاق استمرار عدد الشقق المقامة سنوياً عند مستويات مرتفعة (٢٥ ألف شقّة سكنية جديدة سنة ١٩٨٥)، فإن التطور المهم كان الزيادة الكبيرة جداً في حصة الشقق ذات المساحة الكبيرة والكبيرة جداً.

لقد ارتفع متوسط مساحة الشقة الواحدة وبالأمتار المربعة من ٥٨ م^2 إلى ٨٠ م^2 إلى ٩٧ م^2 إلى ١٢٥ م^2 على التوالي للسنوات ١٩٥٥ و١٩٦٥ و١٩٧٥ و١٩٨٥. أمّا حصة الشقق

المكونة من أربع غرف أو أكثر فقد ارتفع من ١,٧ بالمائة إلى ١١ بالمائة إلى ٣٣ بالمائة إلى ٦٢,٨ بالمائة من عدد الشقق المقامة في السنوات المشار إليها على التوالي.

قطاع الصناعة: هو القطاع الرائد في الاقتصاد الاسرائيلي، وأكبر مساهم في استيعاب قوة العمل والناتج المحلي والصادرات والواردات. أسهمت عوامل عدة في تطوير هذا القطاع الذي بدأ سنة ١٩٤٨ من نقطة متقدمة، وحصل على قوة عمل عالية التأهيل، فضلاً عن تسهيلات علمية وتسويقية من الداخل والخارج، وفوق هذا وذاك، يقتطع أعلى نسبة من الرساميل بحيث بلغت حصة الصناعة حوالى ربع اجمالي التكوين الرأسمالي في اسرائيل سنة ١٩٨٥. تبلغ قيمة النسبة محل الحديث حوالى ٨٧٠ مليون دولار، ٩٠ بالمائة منها كان عبارة عن آلات صناعية جديدة.

مرّت الصناعة الإسرائيلية بمرحلتين متداخلتين، ولو منفصلتين، فحتى العام ١٩٦٥ كانت السمة العامة هي التوسع، فقد تضاعف عدد العاملين وعدد المنشآت الصناعية تقريباً بالقياس للعام ١٩٥٥. أما بعد ١٩٦٥ فقد سارت الأمور بوتيرة مختلفة إذ هبط عدد المنشآت الصناعية نتيجة التمركز، في حين استمر عدد العاملين في الصناعة بالتزايد. ترتب على ما تقدم أن متوسط عدد العاملين للمنشأة الواحدة سنة ١٩٨٥ كان أكثر من ضعف المتوسط في عامي ١٩٦٥ و١٩٥٥ على السواء.

ذهبت الزيادة في قوة العمل الصناعية إلى المنشآت الضخمة التي تزايد نصيبها من عدد العمال والمنشآت الصناعية في آن معاً. فالمؤسسات الصناعية التي تشغّل الواحدة منها ٣٠٠ عامل أو أكثر بلغ عددها ١,٥ بالمائة فقط من المنشآت الصناعية. في حين كان نصيبها حوالى ٤٥ بالمائة من قوة العمل الصناعية سنة ١٩٨٥ مقابل ١٩,٣ بالمائة سنة ١٩٦٥ و١١,٨ بالمائة فقط سنة ١٩٥٥. جدير بالذكر أن ٦١ بالمائة من قوة العمل الصناعية سنة ١٩٨٥ كانت مستوعبة في منشآت كبيرة تستخدم الواحدة منها في المتوسط مائة عامل أو أكثر.

ومع احتفاظ القطاع الخاص بـ ٧٥ بالمائة من عدد المنشآت الصناعية و٦٦,٥ بالمائة من قوة العمل الصناعية سنة ١٩٨٥، فإنّ المؤسسات المملوكة من قبل الدولة هي الأكثر أهمية والأكبر حجماً إذ يبلغ متوسط عدد العاملين في المنشآت الصناعية التابعة للدولة سنة ١٩٨٥، ١٢٥٥ عاملاً في المنشأة الواحدة مقابل ٢٠ عاملاً فقط هو متوسط عدد العاملين في المنشأة الصناعية الخاصة. بموازاة ذلك ارتفع نصيب الشركات المساهمة أو ما في حكمها إلى حوالى ٨٥ بالمائة من قوة العمل و٨٠ بالمائة من عدد المنشآت سنة ١٩٨٥.

خضع توزيع المنشآت الصناعية على المناطق المختلفة إلى توجيه يهدف إلى تحقيق قدر من العدالة وتناسب حصص المناطق المختلفة من السكان والعمالة الصناعية والمنشآت

الصناعية. كما شهد التركيب الداخلي للصناعة الاسرائيلية عملية تبدل مهمة كان من نتائجها تبدّل الأوزان النسبية سواء بالصعود أو بالهبوط لمجمل الصناعات. ولأسباب شتّى ذهب الجزء الأكبر من الاهتمام إلى الصناعات الأكثر تطوّراً أو ما يسمى الصناعات الكثيفة المهـارة التي أصبحت تحتكر معظم البحث العلمي في الصنـاعة. وزادت حصتهـا من قوة العمـل ونسبة إسهامها في الإنتاج الصناعي زيادة كبيرة.

لقد ارتفع نصيب الصناعات التي تستخدم العلم والرساميل بكثافة مقـابل هبـوط نسبة إسهام ما عداها في الانتـاج الصناعي. لكن، ومن بين الصنـاعات جميعـاً، تميزت صنـاعة المعدّات الكهربائية بنسبة النمو الهائلة جداً التي حققتها. لقد ارتفع إسهامها من ٤,٣ بالمائة إلى ١٠ بالمائة إلى ١٨,٥ بالمائة من الانتاج الصناعي في الأعوام ١٩٦٦ و١٩٧٦ و١٩٨٤ على التوالي، وهو ما يعطي دليلاً قوياً على أن الدعوة للتحول نحو الصناعات الكثيفة المهـارة قد دخلت حيز التطبيق العملي على نطاق واسع.

لا يعني ما تقدم أنّ التطور كان حكراً على صناعات دون غيرها، وإن تفاوتت نسبته تبعاً لقدرة الصناعة نفسها على استيعاب العلم والرساميل. نشير هنا إلى تطوّر إنتاجية العمل في الصناعة بـدرجـة كبيرة جداً، وهو ما يتبين بمقارنة تطور الانتاج الصناعي مع تطوّر قوة العمل. وبافتراض أن عام ١٩٦٥ يساوي ١٠٠، فإنّ الانتاج الصناعي وقوة العمل سنة ١٩٨٥ كـانتا تساويان وعلى التوالي ٣٢٠ بالمائة و١٦٣ بالمائة.

إن التفاوت بين معدّلي النمو إشارة واضحة إلى تحسّن شروط الإنتاج، سواء لناحية كثافة الرساميل والعلم المستخدمين في الصناعة، أو لناحية قوة العمل التي أصبحت أفضل تأهيلاً. خلاصة القول: تطوّرت الصناعة الإسرائيلية ككل، ومن بينها تميّزت الصناعات الأكثر قابلية للاستفادة من المنجزات العلمية ومعدلات الرسملة العالية، وعلى رأس هذه صناعة المعدات الالكترونية والكهربائية.

التجارة الخارجية: شهدت تجارة إسرائيل الخارجية تحوّلات واسعة وعميقة هي نتيجة طبيعية للتحولات التي عرفها الاقتصاد الاسرائيلي ككل. نلمس أولى هذه النتائج في التطور الذي طرأ على توازن الميزان التجاري. فقد ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من حوالى ٢٥ بالمائة في الخمسينات إلى حوالى ٥٠ بالمـائة في الستينـات، إلى ٨١,٥ بالمـائة سنـة ١٩٨٥.

تبدل التركيب الداخلي للصادرات الاسرائيلية بشكل ترتب عليه ارتفاع حصة الصادرات الصناعية إلى ٩٠,٥ بالمائة من إجمالي الصـادرات سنة ١٩٨٥ مقـابل ٧٥,٥ بـالمـائـة سنة ١٩٦٧، وبالمقابل هبوط حصة الألماس من ٤٦ بالمائة من الصادرات الصناعية سنة ١٩٦٧ إلى ٢٥ بالمائة سنة ١٩٨٥. ترافق هبوط حصة الصادرات الزراعية إلى أقـل من ١٠ بالمـائة من

اجمالي الصادرات، مع هبوط حصة الحمضيات من ٧٦ بالمائة من الصادرات الزراعية سنة ١٩٦٧ إلى ٣٦ بالمائة فقط سنة ١٩٨٥.

يجب أن يفهم هبوط الوزن النسبي للصادرات الزراعية انطلاقاً من أنّ الصادرات الزراعية خلال الفترة المعنية زادت وبالأسعار الثابتة بحوالى ٧٦ بالمائة وهو ما يشير إلى حدوث تحسّن شامل، وإن كان في الصناعة أعلى مما هو في الزراعة. إضافة إلى ذلك، فإنّ هبوط الوزن النسبي للحمضيّات والألماس من الصادرات الإسرائيلية يشير إلى تجاوز الأخيرة لمرحلة الاعتماد أساساً على سلعتين مع ما يعنيه ذلك من مخاطر شتّى.

تبدّل إسهام الفروع الصناعية المختلفة في الصادرات الصناعية تبدلاً جذرياً وعلى نسق يشبه التبدّل الذي طرأ على نسبة إسهام الفروع الصناعية في الإنتاج الصناعي نفسه. فقد زاد نصيب الفروع الصناعية المتطوّرة والكثيفة المهارة بشكل كبير. ومن بين الصناعات جميعاً حققت صناعة المعدات الكهربائية والالكترونية أكبر زيادة إذ ارتفع نصيبها من الصادرات الصناعية ـ عدا الألماس ـ من ١,٨ بالمائة فقط سنة ١٩٦٧ إلى ١٨,٨ بالمائة سنة ١٩٨٥.

شهد التركيب الداخلي للواردات الاسرائيلية تبدلاً بسيطاً. فقد تراجع الوزن النسبي للسلع الاستهلاكية إلى ٧,٥ بالمائة فقط من الواردات الاسرائيلية سنة ١٩٨٥ مقابل ٩,٦ بالمائة سنة ١٩٦٧. ترافق ذلك مع زيادة في وزن السلع الاستهلاكية المعمرة على حساب السلع غير المعمرة. أما المواد الأولية، فإن نسبتها ومنذ ١٩٦٧ تتراوح بين ٧٣,٥ بالمائة و٧٥ بالمائة من اجمالي الواردات. تمتّعت حصّة السلع الاستثمارية بقدر من الثبات إذ استقرت بين ١٩٦٧ و١٩٨٥ على حوالى ١٧ بالمائة من اجمالي الواردات، وهذا ما يشير إلى استمرار مشاريع التنمية في إسرائيل على المستوى نفسه الذي كانت عليه سابقاً.

تتوزع الواردات والصادرات الاسرائيلية على عدد كبير من البلدان والمناطق الاقتصادية. أكبر المستوردين من اسرائيل وعلى التوالي: الولايات المتحدة ثم السوق الأوروبية المشتركة ثم المناطق المحتلة ١٩٦٧ التي استوعبت سنة ١٩٨٥، ٨,٨ بالمائة من إجمالي الصادرات الاسرائيلية، أي ٢٧ بالمائة و٣١,٥ بالمائة مما استوعبته كل من الولايات المتحدة والسوق الأوروبية على التوالي من الصادرات الاسرائيلية. وباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المناطق المحتلة ١٩٦٧ هي أكبر مستورد منفرد من إسرائيل.

فضلاً عن ذلك فإنّ سوق المناطق المحتلة ١٩٦٧ هو الأكثر ربحية لإسرائيل إذ تبلغ نسبة تغطية الصادرات للواردات الاسرائيلية من هذا السوق ٣٣٨ بالمائة بفائض سنوي لصالح إسرائيل بلغ سنة ١٩٨٥ حوالى ٤٢٥ مليون دولار. وقد كان لذلك أثره في خفض العجز التجاري لإسرائيل، فنسبة تغطية الصادرات إلى الواردات سنة ١٩٨٥ والبالغة ٨١,٥ بالمائة

تهبط إلى ٧٥,٨ بالمائة فقط فيما لو لم تؤخذ بعين الاعتبار تجارة اسرائيل مع المناطق المحتلة ١٩٦٧.

في ضوء ما تقدم نستطيع القول إن اسرائيل قد حققت هدفين معاً: أولهما، المضيّ قدماً في مخططات التنمية؛ والثاني رفع نسبة تغطية الصادرات للواردات، عبر تسريع وتيرة نمو الصادرات عن وتيرة نمو الواردات. ترافق ذلك مع تبدل نوعي مهم في التركيب الداخلي لكل من الواردات والصادرات على السواء، تبدُّل أكثر خطورة من أنه أسهم في تخفيف العجز التجاري لإسرائيل فقط.

قوة العمل في الاقتصاد الاسرائيلي: بلغت قوة العمل في الاقتصاد الاسرائيلي سنة ١٩٨٥ مليوناً و٤٩٢,٥ ألف شخص منهم مليون و٢١٣,٥ ألف يهودي (٨١,٣ بالمائة) و٢٧٩ ألف عربي (١٨,٧ بالمائة) أي ٢٣ عربياً مقابل كل مائة يهودي. كان توزيع قوة العمل العربية سنة ١٩٨٥، كالتالي: ١٥٤,٨ ألفاً من المنطقة المحتلة ١٩٤٨ و١٢٤,٢ ألفاً من المنطقة المحتلة ١٩٦٧. وينقسم هؤلاء إلى عمال شرعيين وعددهم ٨٩,٢ ألفاً، وعمال غير شرعيين أو من في حكمهم وعددهم في الحد الادنى ٣٥ ألفاً.

يختلف تركيب قوة العمل العربية جذرياً عن تركيب قوة العمل اليهودية، ففي حين تهبط نسبة وعدد العاملين اليهود كلّما تدنّى مستوى العمل، فإن نسبة العرب تزداد ارتفاعاً. والحال هذه، فإنّ تقسيم قوة العمل على أساس عرب ويهود هو في جوهره تقسيم بين عمل فني وآخر غير فني نظراً لاختلاف التركيب المهني، واستطراداً مجالات استيعاب كل منهما. ويعود ذلك للتمييز ضد العرب وعدم استيعابهم في مجالات مهنية متطوّرة حتى ولو كانوا يحملون التأهيل اللازم لذلك.

ولعلّ التطور الاهم الذي شهدته قوة العمل هو ارتفاع نسبة التشغيل من بين السكان في سن العمل وعلى الأخص نتيجة دخول نسب متزايدة من النساء لسوق العمل. وقد عوّض ذلك نسبياً تراجع نسبة العاملين من الفئات العمرية في سن العمل والدراسة نظراً لتزايد نسبة من يتابع دراسته من بين هؤلاء. من جانب ثانٍ، فإنّ نسبة العمال العرب لليهود سنة ١٩٨٥ والبالغة ٢٣ بالمائة هي حصيلة نمو متدرج إذ لم تبلغ إلا ٢٠ بالمائة سنة ١٩٨٠ و١٢,٥ بالمائة سنة ١٩٧٠ و٨,٥ بالمائة سنة ١٩٦٥.

تنبع أهمية العمل العربي في الاقتصاد الاسرائيلي من الوزن الكمّي لهم إذ يبلغ عدد العرب ٢٣ بالمائة من عدد اليهود العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي. ولكن هذه النسبة لا تعكس الأهمية النوعية للعمل العربي الذي يبلغ ٢٥,٧ بالمائة من اليهود العاملين مقابل أجر. أما بين المستخدمين بصفة شغيلة فتبلغ نسبة العرب حوالى ٥٥ بالمائة من نسبة اليهود. فضلاً عما تقدم، يسيطر العمال العرب على مراحل انتاجية بأكملها كما في قطاع البناء وبدرجة أقل قطاع

الزراعة. وليس من المبالغة بشيء القول ان الاقتصاد الاسرائيلي قد أصبح، وبشكل متزايد، أسير العمل العربي ولا يستطيع الاستغناء عنه. جدير بالذكر أن إسرائيل إذ تشغل هذا العدد أو ذاك من العرب، فإنها تكون قد فعلت المستحيل حتى تجعل عددهم ضمن أدنى حدّ ممكن.

شهد نصيب القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة من قوة العمل عملية إعادة توزيع. ففي قطاع الصناعة على سبيل المثال زاد نصيب فرع صناعة المعدات الكهربائية والالكترونية. وبين مستخدمي الدولة، هبط نصيب بيروقراطية الدولة لمصلحة المجالات التابعة للدولة ولكنها تقوم بتقديم الخدمات الضرورية كالطبابة وما شابه. أما البطالة فتبلغ حوالى ٦,٧ بالمائة من اجمالي قوة العمل مع ملاحظة ارتفاع حصة العرب والاكاديميين من بين العاطلين عن العمل.

نجد حصيلة الرسملة واستخدام العلم وتأهيل قوة العمل في ارتفاع انتاجية العمل الذي نجد تعبيراً له في أن وتيرة نمو الناتج المحلي كانت حوالى ٢,٨ ضعف وتيرة نمو قوة العمل. خلاصة القول: تمكّنت إسرائيل من رفع درجة التشغيل والانتاجية وبمقدار ما تؤكد هذه النتيجة على المقدّمات التي قادت اليها يصحّ اعتبارها مقدمة ونتيجة في آن معاً لتحوّلات اجتماعية لا تقلّ عمقاً.

التحوّلات الاجتماعية: العوامل التي شكّلت مقررات التحول المعيشي والاجتماعي الذي حدث هي: (١) أصبحت غالبية السكان اليهود (٦٠ بالمائة) من مواليد الداخل؛ (٢) ارتفع حجم الثروة إن بسبب رفع نسبة التشغيل وإنتاجية العمل أو بفعل الموارد الهائلة التي تتدفق من الخارج سنوياً؛ (٣) التطور الهائل الذي لحق بالمستوى العلمي للسكان وأثر ذلك على الفاعلية والقابلية الاقتصادية والاجتماعية؛ (٤) سياسة واضحة تنفّذ بقوة الدولة وإمكاناتها وتهدف إلى تحقيق الرفاه والاندماج الاجتماعي بين الفئات اليهودية المختلفة.

يمكن الإشارة على الصعيد المعيشي إلى التحسن الكبير جداً في نصيب الفرد الواحد من المساحة السكنية، المياه والكهرباء، والسلع المعمّرة، بما في ذلك السيارات الخاصة وغيرها من السلع الكمالية. جدير بالذكر، أن العلاقة قد أصبحت أكثر وثوقاً بين المستوى العلمي وطبيعة المهنة وبين مستوى الدخل، وبين الأخير ومستوى المعيشة، الذي أصبح والحال هذه يتحدد انطلاقاً من معايير علمية أساساً. ومن مقارنة التطور الذي لحق بالوضع المعيشي لمختلف الجماعات السكانية يلاحظ ما يلي: ضمور الفجوة المعيشية بين الفئات اليهودية المختلفة وبالمقابل اتساع الفجوة بين العرب واليهود عموماً بما في ذلك اليهود من أصل افريقي.

ويصحّ ما تقدّم على الفجوة العلمية وتطوّرها سواء بالانكماش كما هو الحال بين الفئات اليهودية، أو بالاتساع كما حدث بالنسبة إلى العرب مقارنة باليهود. وقد سرت القاعدة نفسها على مستوى إسهام النساء في قوة العمل، إن لناحية ارتفاع مشاركة النساء اليهوديات من أصل

شرقي أو لناحية اتّساع الفجوة بين نسبة مشاركتهن ونسبة مشاركة المرأة العربية في قوة العمل.

شهدت الأوضاع الاسرية تبدّلاً مهماً جداً تمثّل في تراجع معدّلات النمو السكاني ومتوسط عدد أفراد الأسرة. وبالمقابل تأخر سن الزواج وارتفاع عدد الاشخاص الذين يعيشون بمفردهم ونسبة الطلاق والأطفال غير الشرعيين ومتوسط الأعمار المقترن بانخفاض نسبة الذكور للاناث. وباستثناء الولادات غير الشرعية، ينطبق ما تقدم على اليهود والعرب على السواء مع فارق جوهري هو اختلاف حدة التطور وعلى الأخص حجم الأسرة ومعدل النمو، الذي انخفض بين العرب بدرجة أكبر بكثير من اليهود. وقد ترتب على ذلك ضمور الفجوة بين متوسط حجم الأسرة العربية والأسرة اليهودية عموماً. أمّا بين الأسر اليهودية فإن أكبر خفض كان من نصيب متوسط عدد أفراد الأسرة الشرقية التي، وبناء عليه ، أصبحت أكثر اقتراباً من متوسط حجم الأسرة الغربية.

إن تقارب الأوضاع المعيشية والأسرية بين مختلف الفئات اليهودية ليس إلا مظهراً لما أمكن تحقيقه على صعيد الاندماج الاجتماعي الذي يمكن ملاحظته من خلال تطور الزّواج المختلط، الذي يعكس دون شك قدراً كبيراً من التشابك الاجتماعي. يتوزع السكان اليهود على مواليد فلسطين ويهود شرقيين وغربيين. وهؤلاء بدورهم يتوزعون على فئتين: الذين ولدوا في الخارج، والذين ولدوا في الداخل ولكن من أب ولد في الخارج. والحال هذه فإن مصطلح يهودي شرقي أو غربي يحتمل دقة نسبية إذ على من يستخدمه أن يأخذ بعين الاعتبار مكان الولادة والمدّة التي قضاها الشخص المعني في اسرائيل.

ويلاحظ من مراقبة تطوّر الزواج المختلط، أنه على اتّساع وتشعّب لكنه متفاوت إذ تراوح بين ثُلث وحوالى خمس حالات الزواج تبعاً لاختلاف الفئة السكانية، ولكنّ القاعدة التي حكمت التفاوت هي: ان الاقامة لمدّة أطول في اسرائيل ومستوىً علمياً أعلى يعنيان درجة أكبر من الزواج المختلط. فمواليد اسرائيل يقبلون على الزواج المختلط أكثر من مواليد الخارج، والغربيون أكثر من الشرقيين، ومن هم من أصل شرقي أكثر من المهاجرين الشرقيين. . . الخ.

مسّت التطورات السابقة وبعمق مجمل الفعالية الاجتماعية للسكان اليهود وعلى الأخص الشرقيين منهم، الذين تطورت بدرجة كبيرة فعاليتهم ومشاركتهم السياسية. ويمكن أن نجد مؤشراً على ذلك ارتفاع عدد الأعضاء الشرقيين في الكنيست الاسرائيلي من ٨ أعضاء (٦,٦ بالمائة) كنيست سنة ١٩٦١ إلى ٣١ عضواً (٢٥,٨ بالمائة) في الكنيست الأخير الذي انتخب سنة ١٩٨٤. وعلى أهمية دلالات التطور الذي حدث، فإنّ الأمر الأهم هو دلالات البنية التي سمحت بذلك التطور، ومكنت تمخضات البنية التحتية من أن تجد طريقها إلى البنية الفوقية.

ثانياً: أية استراتيجية عليا قادت التحولات الاجتماعية وترتبت عليها

جملة الحقائق والنتائج الفرعية التي أمكن استخلاصها تفتح الباب أمام اسئلة مركزية مهمة تتجاوز الاقتصاد إلى السياسة والراهن نحو المستقبلي. وإذا كان الأمر الطبيعي أن يكون التقويم الاجمالي لأوضاع اسرائيل الاقتصادية هو النقطة الأولى في الحديث، فإن النتائج الفرعية هنا وهناك أعطت الأولوية لاستنتاجات أخرى، ربما تعلو في أهميتها على الشأن الاقتصادي الإجمالي الذي سنعطيه حقه في حينه.

وعلى ما يبدو، فإنّ المسألة الأساسية التي تحتاج إلى إعادة نظر، هي دقة وطبيعة معرفتنا بإسرائيل بخاصة وأن ثمة ما يشير إلى أن المشكلة تتجاوز حدود ضآلة المعرفة بها، إلى المعرفة المشوّهة والناقصة، وفي أحيان كثيرة، الخاطئة. هذا الحديث لا يشكّل انتقاصاً من قيمة دراسات رائدة ومميزة شكلت حالات استثنائية في تاريخ الكتابة عن شؤون اسرائيل.

إن المعرفة بشؤون العدو ليست ترفاً بل واجباً ومسؤولية سياسية ووطنية قبل أن تكون مسؤولية علمية. فهي لا تؤمّن لنا فهماً صحيحاً للعدوّ فحسب، بل أيضاً لأنها توفر معياراً صالحاً لقياس سلامة المجاري التي توجَّه فيها الجهود المبذولة من قبل الفريق العربي سواء لمنع المزيد من التوغل الاسرائيلي في الجسد العربي أو لتحصيل ولو جزء من الحقوق العربية المسلوبة.

وإن كان من غير المنطقي قبول التفسيرات السهلة للجهل بشؤون العدو، فليس من المبالغة في شيء القول ان سياسة التجهيل تحقّق مصلحة مباشرة لإسرائيل التي تحرص وبشكل ثابت على تقديم معلومات أولية خاطئة لا بد أن يفضي استهلاكها إلى استنتاجات مشابهة، وتبعاً لذلك زيادة حالة الاسترخاء في الجسد العربي.

وعلى سلامة المنطق الذي يرى مخاطر تسرّب الدعاية الإسرائيلية والصهيونية إلى نفوس المواطنين، فإن هذا المنطق غير كامل نظراً لأن أفضل سلاح لترسيخ العداء لإسرائيل والصهيونية ودرء مخاطرها هو التعريف بها بشكل دقيق. فهذا لا يوضح خطرها الجدّي الراهن وما تخطّط له مستقبلاً فحسب، بل يضع الجميع أمام مسؤولياتهم الراهنة والتاريخية أيضاً.

إن إخراج اسرائيل والصهيونية من نطاق الأوهام أو الفهم الناقص، هو في آن معاً إخراج للتجربة الاسرائيلية من نطاق الأعجوبة إلى نطاق العقل، وهذا ما يمكّننا من القبض على أبرز مكونات هذه التجربة ومفاصلها. إن كلّ ما هو في نطاق العقل ممكن، وحين تصبح التجربة الإسرائيلية في نطاق المفهوم يصبح من السهل فعل ما يجب وحيث يجب، وبذلك لا نصبح أكثر اقتراباً من أهدافنا فحسب، بل وبكلفة أقلّ أيضاً.

ليس من سبب معقول يمنع عنّا إمكانية توفير معرفة صحيحة بالعدو الذي يستهدف

وجودنا. ومع حاجة المؤسسة العلمية الفلسطينية والعربية للإمكانـات كي تقوم بتوسيع جهودها، فإنّ ما هو قائم كاف لتوفير المعرفة المبدئية المطلوبة شريطة استخدام وترشيد امكـاناتـه وفقاً للأصول المتعارف عليها علمياً، كي يكون المَردود العلمي كمّاً ونوعاً من مستوى الهدف المرجو تحقيقه أو الكلفة التي دفعت لقاءه.

ليس المجال مجال إصدار أحكام حول مستوى إنتاج المؤسسة الفلسـطينية أو العـربية المهتمة بشؤون العدو الاسرائيلي، ومع ذلك، فإن حق السؤال يبقى مشروعاً، بخـاصة وإن هنالك معياراً صالحاً لقياس سلامة الانتاج ومستواه، وهو: كم هي الكتب أو الدراسات التي صمدت أمام اختبار الحياة العملي لناحية أنها تمكّنت من استشراف المستقبل فأعطت توقعات واحكاماً بشأن المستقبل وثبتت صحتها جزئياً أو كلياً. وإذ تؤكد بعض الكتابات أن هذه الامكانية هي في متناول اليد، فليس من سبب واحد معقول يمنع تحويل هذه النماذج إلى حالة شاملة ومستمرة.

وإذ نتحدث عن بحث علمي، فهذا يعني فيما يعني أننا نتعامل مع حقائق صلبة ليس من السهل التلاعب بها كما لا يجوز الافتراض بأنها تتحرك عشوائياً. وفضلاً عن استمراريتها فإن لها منطقها الخاص بها الذي يدفعها باتجاهات ومسارات محدّدة لا تحيـد عنها إلّا تحت ضغط عوامل موضوعية مستجدة، مسؤولية البحث العلمي ملاحقتها ورصد حركتها. إن القدرة على الاحاطة بالعوامل الفاعلة، القديم منها أو المستجدّ، هو الذي يجعل من الممكن رسم صورة واقعية وقادرة على استشراف المستقبل.

تنبع ثقة الكاتب بصحة الاستنتاجات التفصيلية أو الإجمالية التي خرجت بها هذه الدراسة من سلامة المعايير التي جرى الاستناد اليها. وتنقسم هذه إلى نوعين: أولهما يخص كلّ عنوان على حدة، فمعايير السكان هي غير معايير الاقتصاد، ومعايير الصناعة هي غير الزراعة... الخ. ومع ذلك فهنالك علاقة تبادلية وثيقة بين كل عنوان وآخر. وهنا محل المعيار الثاني، أي قراءة انعكاسات كل قطاع على ما عداه. هذه العملية التي يمكن تسميتها بالدينامية الشاملة هي حصيلة التفاعل العميق لمجمل عناصر المجتمع من بشرية وعلمية واقتصادية واجتماعية وسياسية.

إن كل تطور يشهده قطاع ما لا بدّ أن تكون له انعكاساته على جميع القطاعات الأخرى، وإن بأثر متفاوت نسبياً تبعاً لقابلية القطاع المعني للاستفادة من منجزات ما عداه. وعلى سبيل المثال نجد أثر القفزة العلمية الناتجة جزئياً عن الهجرة، في كثافة العلم المستخدم والتحوّل المهم الذي شهدته جميع فروع الاقتصاد. نلمس أثر هذا التحول في التركيب الداخلي للتجارة الخارجية التي شهدت تحوّلاً بنيوياً لا يقلّ عمقاً عن التحول الذي عرفته الصناعة... الخ.

وأيّاً كانت درجة تطور القطاعات المختلفة أو الاقتصاد ككل، فإنّ السؤال هو: ما مدى نجاح إسرائيل في تحقيق الأهداف التي طالما سعت لتحقيقها؟ وهذا السؤال يفسح في المجال

لسؤال أكثر أهمية هو: ولكن ما هي الأهداف التي سعت لتحقيقها؟ هل هي من تلك الأهداف التي يمكن أن نطلق عليها الأهداف العادية سهلة المنال، أم أنها أهداف استثنائية صعبة المنال؟

وفقاً للدكتور يوسف صايغ فإن «سياسة الاقتصاد الاسرائيلي ترمي إلى تحقيق الكثير من الأهداف الصعبة المنال دون أن تكون للاقتصاد القدرة والموارد الكافية، وهي لذلك سياسة طموح جداً تحاول تحقيق مقدار واسع من التنمية إلى جانب مقدار واسع من العدالة الاجتماعية ومقدار واسع من الهجرة والتسلح». وبكلمة أخرى «إن المجتمع بسلطاته وضع للاقتصاد أهدافاً طموحة جداً لا يقوى اقتصاد ناشىء من هذا النوع على القيام بأعبائها جميعاً دون حصوله على موارد خارجية اضافية ودون توفر قوى بشرية ذات كفاية عالية وتنظيم فعال لا تتوفر عادة في الظروف المماثلة في البلاد النامية».

وبناء للمصدر نفسه أيضاً فإن «الأهداف التي تتنافس في تلك الموارد المادية والقوى البشرية هي: أولاً: إعداد جيش قوي وتسليحه تسليحاً عصرياً ممتازاً. ثانياً: استقبال اعداد ضخمة من المهاجرين الجدد واستيعابهم اقتصادياً واجتماعياً. ثالثاً: تسجيل مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي. رابعاً: توزيع الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية ضمن اطار يتميز بالعدالة الاجتماعية... أو يوفر على الأقل صيغة من صيغ (دولة الرفاه)». هذه الأهداف التي جرى الحديث عنها سنة ١٩٧٣ أين أصبحت الآن؟

لقد تمكنت اسرائيل من انجاز الهدف الأول وبشروط أفضل تستحق التوقف ملياً. فثمة إضافة نوعية مهمة جداً هي تزايد نسبة إسهام المصادر المحلية في تسليح الجيش الاسرائيلي. لقد امتلكت اسرائيل دبّابتها الخاصة «ميركافا»، كما أنه لا خلاف على دور المصادر المحلية في تزويد الجيش الاسرائيلي بالأسلحة الأخرى الأقل أهمية؛ أما الهدف الثاني فقد انجز ايضاً. لقد وفد على إسرائيل بين ١٩٤٨ و١٩٨٥، مليون وثلاثة أرباع المليون مهاجر استوعبت حوالى ٨٠ بالمائة منهم. وفقاً لما هو معروف فإن المشكلة الآن، ليست في استعداد اسرائيل لاستقبال مهاجرين جدد، بل في مصادر الهجرة التي لم يعد يتدفق منها، لأسباب شتّى، الاعداد التي تطمح اسرائيل بخروجها.

يحدّ من الاستنتاج السابق الهجرة المضادة التي تعني فيما تعني فشل إسرائيل في استيعاب نسبة من المهاجرين اليها. واذا شئنا تحديد فشل اسرائيل في استيعاب المهاجرين الجدد، فلعل القاعدة الصحيحة هي نسبة الهجرة المضادة للهجرة. والحال هذه تكون اسرائيل قد فشلت بنسبة ٢٠ بالمائة، التي هي نسبة الهجرة المضادة من الهجرة إلى إسرائيل.

يميل الكاتب للاستنتاج بأن النسبة المشار إليها عادية في ضوء اعتبارين: الأول أن مركز الجذب الآخر مغرٍ جداً، فهو على الغالب الولايات المتحدة الأمريكية؛ والثاني طبيعة العوامل المؤثرة في الهجرة والمصاعب التي ترافق عادة عملية الاستيعاب. هذا الاعتبار يجب أن يُرى أيضاً في ضوء حجم الهجرة وكثافتها في بعض الحقب فضلاً عن تنوّع مصادرها.

أما الهدف الثالث فقد أنجز أيضاً. وهذا الاستنتاج مبنيّ على جملة ما تحقّق في مختلف

القطاعات، حيث أفضت المزاوجة الناجحة بين سلامة الخطّة وتحديد الأولويات مع الدرجة العالية من الرسملة والاستخدام الكثيف للعلم، إلى مضاعفة انتاجية العمل بالمتوسط مقابل العامل الواحد. لا تعكس هذه النتيجة درجة عالية من النمو الاقتصادي فحسب، بل درجة عالية من التطور الاجتماعي أيضاً، وفي موقع القلب منه التطور العلمي الذي أصبح حالة ذهنية واجتماعية شاملة.

وإذا كان من الممكن الجزم بشأن الأهداف الثلاثة الأولى، وذلك لسهولة امتلاك وسائل قياس رقمية أو عيانية، فإن الحديث بشأن الهدف الرابع أكثر صعوبة وأقل جزماً نظراً لأنه يدور حول مسائل قابلة أكثر من غيرها للجدل ووجهات النظر. يرجّح الكاتب أن هذا الهدف بدوره قد تحقّق أيضاً. هذا الاستنتاج مبني على: ١ ـ وجود سياسة عليا، محل احترام، تقوم على ضبط الفجوات بين فئات الدخل المتفاوتة وعلى الدمج الاجتماعي بين الاثنيات المتعددة. ٢ ـ النتائج الاقتصادية التي أمكن تحقيقها، ودور العلم في ما تحقق. ٣ ـ تزايد ارتباط مستوى الدخل مع مستوى التعليم وبالتالي طبيعة العمل. ٤ ـ النظام الضريبي الذي ضبط الفجوة بين الدخول. ٥ ـ مسؤولية الدولة عن توفير الخدمات الاجتماعية من طبابة وتعليم... الخ. ٦ ـ القفزة التي شهدها موضوع الإسكان وتملّك السلع المعمرة. ٧ ـ التراجع الحادّ جداً في التوترات لمصلحة مزيد من الاندماج والفعالية الاجتماعية والسياسية.

مع ذلك، يمكن تعدد مظاهر شتّى تؤكد أن النجاح لم يكن كاملاً. هذا صحيح، ولكن هنا لا بد من التمييز بين مشاكل من السهل توفير حلول مباشرة لها في مدى زمني قصير وأخرى تنتظر حلولاً تاريخية. فما دامت الهجرة تتدفق على إسرائيل فإنّ مشكلة الدمج، مثلاً، مستمرة ومعيار النجاح أو الفشل في الحالة المحددة قيد الحديث، ليس الإلغاء الكامل للمشكلة، بل استيعابها تدريجياً ووضعها في نطاق السيطرة الكاملة. وفوق هذا وذاك، وعي المشكلة واعتبارها مهمة مركزية ملحّة.

يشير العرض السابق إلى أنّ اسرائيل قد تمكنت من تحقيق الأهداف الأربعة الرئيسية التي سعت لتحقيقها. هذه الأهداف هي نفسها في مختلف الفترات التي مضت على قيام اسرائيل، تصحّ على الخمسينات كما على الثمانينات، ولكن مع فارق جوهري ميّز سياستها خلال العقد الأخير. لقد أصبح التركيز أكثر فأكثر على مضمون الأهداف المطلوب تحقيقها ونوعيتها. فضلاً عن ذلك تبدّل المعيار الذي تقاس به مسائل من طراز «النمو الاقتصادي» و«الرفاه الاجتماعي» إلى ما عدا ذلك من أمور تشكل تفاصيل تطبيقية للعناوين المركزية قيد الحديث.

كانت السياسة الاقتصادية لإسرائيل وعلى الدوام محلّ انتقاد، إن لم نقل استهجان، الكثيرين نظراً لعدم احترامها المعايير الاقتصادية المتعارف عليها. لم يكن ذلك التجاهل نتيجة

رغبة مزاجية مجانية، بل في سبيل اغراض اقتصادية اعتبرتها في تلك الفترات أكثر خطورة من الاعتبارات والقوانين الاقتصادية. الجديد أن اسرائيل وخلال العقد الأخير تحديداً، تمكنت من العودة تدريجياً لاحترام القوانين الاقتصادية دون أن تضحّي بالأغراض غير الاقتصادية.

لقد كانت مشكلة إسرائيل مزدوجة: فمن ناحية هنالك «ارتفاع أجور اليد العاملة ارتفاعاً فاحشاً نسبياً بسبب فلسفة (دولة الرفاه) السائدة في المجتمع والتي تقضي بسخاء في الأجور وبالمزيد من الخدمات الاجتماعية المجانية أو شبه المجانية..». بكلمة أخرى، عدم ربط الاجر بالانتاجية. من ناحية ثانية «ارتفاع كلفة الصناعة بسبب ارتفاع محتواها من المستوردات أو ما تصح تسميته (المحتوى الاستيرادي) واضطرار الصناعة بالتالي إلى الاعتماد على المنح والاعفاءات إذا كان لها أن تسعى لمزاحمة المنتوجات الصناعية المستوردة أو للمزاحمة في الأسواق الخارجية». وعن حق فقد وصفت «نقطة الضعف الأخيرة، الا وهي ارتفاع قيمة المستوردات الداخلة في الصناعة أشد نقاط ضعف الصناعة الاسرائيلية خطورة».

لقد أجابت اسرائيل عن المشكلتين البنيويتين الخطيرتين المشار إليهما بإجراءات ذات طابع بنيوي مسّت صلب سياستها الاقتصادية وأدّت إلى: ربط الانتاجية بالأجر وتخفيض المحتوى الاستيرادي للصناعة، ورفع متوسط القيمة المضافة في الصناعة. يمكن ربط الانتاجية بالأجر من خلال الهبوط بالأجر ليناسب الإنتاجية أو رفع الانتاجية لتناسب الأجر، وهذا ما حدث فعلاً. من ناحية ثانية فقد جرى التحول أكثر فأكثر نحو الصناعات كثيفة المهارة التي تتميّز بارتفاع نسبة القيمة المضافة عما عداها من صناعات. ذلك التحول لم يكن بهدف حلّ مشكلة ارتفاع كلفة الصناعة بسبب ارتفاع محتواها من المستوردات فحسب، بل أيضاً لأن الصناعات كثيفة المهارة (العلم) أكثر قابلية لاستيعاب وفرة الكفاءات العلمية أو ما تسميه المصادر الاسرائيلية «المستودع من الأدمغة».

خفض كلفة الصناعة، إن بفعل رفع الانتاجية قياساً بالأجور المدفوعة أو بفعل خفض المحتوى الاستيرادي، زاد من القدرة الحقيقية للسلع الصناعية الاسرائيلية على المنافسة. وإذ نشير للقدرة الحقيقية فلتمييزها عن القدرة المفتعلة والمتأتية عن دعم السلع الصناعية بأشكال شتّى، وهي السياسة التي مارستها اسرائيل منذ ١٩٤٩. لقد قامت اسرائيل بكشف تدريجي لمنتوجاتها في وجه المنافسة الأجنبية، وذلك بموجب اتفاقاتها المنوّه عنها آنفاً والمعقودة مع كل من السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الامريكية.

لقد كانت عملية الكشف التدريجي المستمرة منذ ١٩٧٥ وحتى الآن بمثابة إعادة تكيّف استعداداً للمنافسة الصعبة. فماذا عن النتائج العملية بعد حوالى عقد على توقيع الاتفاقات محلّ الحديث؟ لقد حققت اسرائيل هدفاً آخر من أهدافها وهو رفع صادراتها بوتيرة تبلغ حوالى مرة ونصف المرة من وتيرة نمو وارداتها، الأمر الذي أدّى إلى رفع نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى ٨١,٥ بالمائة سنة ١٩٨٥ وبذلك تكون قد ردمت نسبة كبيرة جداً من الفجوة بين الصادرات والواردات، ومع ذلك ما زالت المشكلة مستمرة لناحية عدم تحقيق التوازن التجاري والاستقلال الاقتصادي.

لقد آن الأوان للتجرؤ على طرح سؤال حول ما إذا كانت اسرائيل تنوي فعلاً تحقيق التوازن التجاري أو الاستقلال الاقتصادي وفقاً لما هو مطروح. يحمل تعبير استقلال اقتصادي في الحالة قيد الحديث معنى ملتبساً لناحية أنّ هذا المفهوم ارتبط في الأذهان بالاستقلال السياسي الذي لا يكون ناجزاً إلّا بالاستقلال الاقتصادي وحيث تفضي التبعية الاقتصادية إلى تبعية سياسية. ترى لو ذهبنا بالمنطق السابق إلى مداه فهل يعني الأمر سعياً إلى استقلالية سياسية عن مصادر المساعدات التي هي اليهودية العالمية والمراكز الامبريالية؟ ما تسعى إليه اسرائيل وما تحقّق لها فعلاً ـ وهو ما ينسجم وطبيعتها فضلاً عن تاريخها ـ هو تعميق ارتباطها السياسي بالغرب الرأسمالي. وبعد ذلك، فأيّ ضير من تلقيها المساعدات الاقتصادية من ضمن شروط ورؤية تناسبها تماماً.

يعني الاستقلال الاقتصادي، فيما يعنيه انفلات الطرف المعني من قيود التبعية كي يكون قادراً على تحقيق تنمية تخدم مصالحه وليس مصالح الدولة التابع لها. السؤال الذي يطرح نفسه في الحالة المحددة التي نحن بصددها هو: هل كانت المساعدات والديون الخارجية قيداً أم عاملاً حاسماً في تنمية اسرائيل لنفسها؟ الجواب القاطع أنها كانت عاملاً مهماً جداً ان لم نَقُل السبب الرئيسي وراء مستوى النمو المتحقق في اسرائيل. على هذا الصعيد لعب دوراً حاسماً عاملان:

الأول: تعاطي اسرائيل مع الموارد المتاحة بما في ذلك أموال المساعدات، أياً كان مصدرها، ليس بوصفها أموالاً سهلة يجري انفاقها كيفما اتفق.

الثاني: انفاق الموارد المتوافرة من الخارج بشروط إسرائيل وليس بشروط الجهات التي قدّمتها، هذا إذا كان من شروط لها. فضلاً عن ذلك تشير جميع المعطيات الى تزايد استعداد الجهات الخارجية لتقديم الموارد إلى اسرائيل بشروط تحولها عملياً إلى ما يشبه الهبات، وإن لم يكن كذلك، فإلى قيود دفترية عرضة للإلغاء في المستقبل. والحال هذه، ليس من المنطق أن ترفض اسرائيل موارد مجانية خصوصاً وإنها:

أ ـ تعتبر هذه الموارد حقاً لها. إنها ومن وجهة نظر اسرائيل ثمن الخدمات التي قدمتها للجهات مصدر المساعدات ـ الهبات ـ الأجر. بين المسؤولين الإسرائيليين من يرى بأنّ ما تحصل عليه اسرائيل هو أقل بكثير مما تستحقّه لقاء الخدمات التي تقدمها.

ب ـ لقد تجنّبت إسرائيل المترتبات الاجتماعية المتأتية عن تدفق المساعدات لناحية أثرها في الترويج لروح اتكالية تعم المجتمع بأسره. لذا، فقد كانت المساعدات، إذ توجه للتثمير تأخذ شكلاً انتاجياً، ومن خلاله تكون الفائدة على جمهور الاسرائيليين.

ج ـ وفّرت المساعدات لإسرائيل إمكانية عدم الضغط الجدّي على مستوى استهلاك

الاسرائيليين معَ ما يعنيه مستوى المعيشة المرتفع باطراد من قدرة أفضل على الضبط والدمج الاجتماعي في الداخل وتحفيز الهجرة من الخارج.

جملة العوامل المشار إليها، سواء في شقها المتعلق بطبيعة علاقة اسرائيل السياسية بمصدر المساعدات أو في الشق المتعلّق بسياسة إنفاق المساعدات، دفعت اسرائيل إلى اتّباع سياسة تنمية تقوم على رصيد الاستيراد، الذي يعني من ناحية: زيادة حجم الموارد المتاحة للاستعمال، واستمرار العجز في ميزان المدفوعات من ناحية ثانية. وإذا كانت المصادر الاسرائيلية لأسباب تدخل في اطار السياسة الصرف، تركّز دائماً على ارتفاع رقم مديونيتها. فإنّ الوجه الآخر والحقيقي لذلك هو ارتفاع إسهام الخارج في مخطّطات اسرائيل التي تتجاوز الاقتصاد الى السياسة. ما تقدم يضعنا في مواجهة سؤال هو: أية أهداف تسعى إسرائيل إلى تحقيقها في المرحلة الراهنة؟

بدا واضحاً في أكثر من مكان في هذه الدراسة تجاوز إسرائيل للطريقة الاستثنائية التي تدير بها هذا الجانب أو ذاك من جوانب حياتها، وتحوّلها التدريجي نحو وضع تصبح فيه أكثر احتراماً للمعايير المتعارف عليها. يصحّ هذا الحديث على السياسة كما على الاقتصاد وعلى الأمن كما على الاجتماع. لقد شهدت إسرائيل خلال العقدين الأخيرين وتحديداً منذ سنة ١٩٧٣ عملية إعادة نظر جذرية في مجمل مفاهيمها وكيفية تحقيقها لأهدافها. مسّت الاسئلة التي طرحت من ضمن عملية اعادة النظر هذه اموراً تتعلق بالسياسة العليا مثل: أي دولة هي اسرائيل؟ ما هو مفهوم القوة؟ أي علاقة بين الأمن والاقتصاد؟ ماذا عن مستقبل ومخاطر واحتمالات العلاقة بين اسرائيل وحلفائها فضلاً عن اعدائها؟

من الجمل المعبّرة عن واقع اسرائيل في فترة سابقة من فترات حياتها أنها جيش له دولة. هذا القول يجد سنداً قوياً في الأولوية المطلقة التي أعطيت للعامل الأمني والقوة العسكرية على ما عداهما. لقد بقي هدف امتلاك اسرائيل لقوة عسكرية متفوقة ثابتاً، ولكن الأساس الاقتصادي الاجتماعي الذي يجب أن تستند إليه تلك القوة الأمنية هو الذي تبدل.

لقد أصبحت إسرائيل أكثر قدرة على العمل بموجب المفهوم العلمي والشامل للقوة، الذي هو أوسع من الجوانب العسكرية والاستخباراتية. فالقوة الحقيقية من وجهة نظرها التي هي صحيحة ليست الطاقة المحتملة لوسائل القتال على الفتك فحسب بل أيضاً في الطاقة المحتملة لكل حلقات السلسلة المكونة للمجتمع من اقتصادية واجتماعية وعلمية وسياسية. والسلسلة كما هو معلوم ليست أقوى من الحلقة الضعيفة فيها، ومن هنا تنبع الحيوية البالغة لمتانة كل حلقة وقوتها وفعاليتها.

يكمن في الحديث السابق الجواب عن معضلة قديمة طالما جابهتها اسرائيل لناحية اضطرارها لخلق التوازن المطلوب بين القوة الأمنية وما عداها، كان خيارها على هذا الصعيد

محدوداً في احتمالين: إما الهبوط في القوة الأمنية لتناسب ما عداها أو رفع مستوى الأخيرة لتتناسب والقوة الأمنية. هنا سؤال يجد سنداً له في كثير من الوقائع التي سبق تسجيلها هو: ما الذي يجبر اسرائيل على أحد الخيارين المشار إليهما، ما دام هنالك من يتكفل بـألاّ يشكل الانفاق الأمني ضاغطاً جدياً على موارد اسرائيل المحلية؟

لقد أصبح هذا الوضع بالنسبة إلى اسرائيل أمراً غير مقبول، على الأقل من الناحية النظرية. لقد أعارت اهتماماً كبيراً جداً لاقتناع يزداد رسوخاً، مفاده أن مصدر الموارد أكثر أهمية من كميتها. هذا الاقتناع كان يسير بموازاة اقتناع اخر وهو أن استيراد الموارد ومصادر القوة يبقيها «قوة مستعارة تتوقف على حسنات الدول التي تزوّدها بهذه القوة، وهذه تتأثر بالعلاقات الدولية» وفقاً ليهوشفاط هركابي. التكملة المنطقية للرأي المشار إليه هي تحويل اسرائيل لقوتها المستعارة إلى قوة ذاتية.

تكمن أهمية ما تقدم في أنه يتعرّض لعلاقة إسرائيل بحلفائها الذين لم يقصّروا البتة في مدّ يد العون إليها، ومع ذلك فإنها تسعى نحو وضع تصبح فيه آقل اعتماداً عليهم مع ما يعنيه ذلك من تحسين لشروط التحالف وبحيث تتحرك اسرائيل نحو وضع الشريك، وهو الأمر الذي تقرره عوامل موضوعية تسعى اسرائيل جاهدة لتوفيرها.

يفرض الحديث السابق، الاستدراك لناحية ضرورة تحديد المقصود بـ «أقل اعتماداً» فضلاً عن أي استقلالية تسعى لها اسرائيل. فرض هذا الاستدراك اقتران جهود اسرائيل لكي تصبح أقل اعتماداً، مع سعيها لمزيد من المساعدات. وقد تحقق لها هذا السعي، ونجد أفضل تعبير عنه في تزايد حجم المساعدات الخارجية المقدمة لاسرائيل خلال العقدين الاخيرين قياساً بما سبقهما.

وأن تسعى إسرائيل لتصبح «أقلّ اعتماداً» و«أكثر استقلالية» وفقاً لمفهومها، يعني أنها تحتاج نسبة أكبر من المساعدات. فالأخيرة تتيح لها قدرة أكبر على الاستثمار وتطوير مختلف العناصر الاساسية المكونة للقوة. على ذلك فإن الوصول في المستقبل إلى «اعتماد أقل» على المساعدات يعني في المرحلة الراهنة، طلب المزيد من المساعدات. وبالمعنى المشار إليه فإن رفع حجم الاستثمارات هو طريق اسرائيل نحو اعتماد أقل على حلفائها واستطراداً تحسين موقعها في التحالف القائم. وفي هذه الحال، فإن زيادة المساعدات لإسرائيل يجب أن تعني شيئاً واحداً هو أن مشاريع اسرائيل قد أصبحت أكبر.

لقد أعيد النظر في الاولويات وطبيعة العلاقة بينها، والحديث عن موضوع القوة أصبح في الجوهر حديثاً عن العناصر الاساسية التي تبني القوة وتشمل: السكان والأرض والموارد الطبيعية بأنواعها والقدرة الاقتصادية والمستوى العلمي والتكنولوجي ومستوى التلاحم الاجتماعي ومستوى القيادة السياسية ونهج السياسة الامنية والخارجية ونوعيتها ومعنويات

المجتمع، ونتيجة لكل ذلك القوة العسكرية المحتملة.

على ذلك جرى إعادة وضع المسائل كالتالي «إن الشرط الضروري للامن القومي، حتى وإن لم يكن كافياً، هو قوة عسكرية تستند إلى قوة اقتصادية... على مر الأيام فإنّ قوتنا الاقتصادية مهمّة. إن قوتنا العسكرية ستتناسب طردياً مع قدرتنا على الإبداع ومع تطوير البنية التحتية، ومع حجم المقدرة التكنولوجية والصناعية لكي تتقدم التكنولوجيا والصناعة في البلد لا بد من استثمار موارد». وذلك من أجل «الانتقال باسرائيل إلى استراتيجية الدول الكبرى والعمل على منح دولة صغيرة وضعيفة من الناحية الكمية كإسرائيل قوة الدولة الاقليمية الكبرى، أي منح اسرائيل طابع دولة اقليمية عظمى». ما تقدم يفسح في المجال لسؤال هل «دولة اقليمية عظمى» هي «اسرائيل الكبرى» وفقاً للمفهوم التوراتي؟ هذا السؤال نتركه للتاريخ.

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن الأهداف الاقتصادية التي تسعى اسرائيل لتحقيقها راهناً، هي امتلاك بنية اقتصادية متطوّرة وفقاً لأفضل المعايير الدولية، تشكل قاعدة مناسبة تنطلق منها وتستند إليها القوة الأمنية لاسرائيل، ومحصلة هذا كله انتقال اسرائيل الدولة نقلة نوعية تجعل منها دولة اقليمية عظمى بالمعنى الاقتصادي والسياسي والأمني. بكلمة أخرى، إن اسرائيل تريد مغادرة ذلك الوضع الذي كانت توصف معه بأنها جيش له دولة إلى دولة تملك من جملة ما تملك جيشاً قوياً سيكون والحالة هذه محصلة امتلاك اسرائيل العناصر الاساسية المكونة للقوة.

ولكن، اين أصبحت اسرائيل من مسعاها هذا؟ من حق كل منا أن يستنتج ما يشاء انطلاقاً من الحقائق التي عرضنا لها. أياً كانت الاستنتاجات، فإنها لا تستطيع تجاوز حقيقتين: تاريخية وراهنة. أما التاريخية فهي أن اسرائيل ومن قبلها الحركة الصهيونية، كانت تخطّط وتهندس شؤونها لتناسب مرحلة مستقبلية أكثر طموحاً بكثير مما تشير إليه ظواهر الأمور في الحقبة الراهنة. وفي قولنا هذا لا تعوزنا الامثلة، ولعلّ أبرزها تجربة المشروع الصهيوني قبل ١٩٤٨، وحيث كانت تجري التعبئة لكي يصبح اقتصاد الأقلية اليهودية اقتصاد دولة حتى قبل أن تعلن الدولة. أمّا الحقيقة الثانية فهي نوعية التخطيط والتطورات العملية التي انجزها الاقتصاد الاسرائيلي، التي تؤهله ليصبح اقتصاد دولة اقليمية كبرى تؤثر في محيطها ان لم تسيطر عليه عملياً، دولة لها القدرة على التطلع عبر حدود فلسطين إلى الجوار العربي بشهوة التوسع والسيطرة.

المـراجـع

١ ـ العربية

كتب

امن اسرائيل في الثمانينات. ترجمة القسم العبري. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.

بومفرت، ريتشارد وبنجامين تورين. **اسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة**. توبنكين: المانيا الاتحادية، ١٩٨٠.

بيري، يورام وامنون نويباخ. **المجمع العسكري ـ الصناعي في اسرائيل: دراسة استطلاعية**. مراجعة وتقديم يزيد صايغ. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥. (سلسلة الدراسات الفلسطينية، ٧٢)

بينيفستي، ميرون [وآخرون]. **الضفة الغربية وقطاع غزة**. القدس، ١٩٨٢. (مخطوطة)

تهويد فلسطين. اعداد وتحرير ابراهيم أبو لغد؛ ترجمة أسعد رزق. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٢. (سلسلة كتب فلسطينية، ٣٧)

جابر، فؤاد. **الأسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل**. نقله إلى العربية زهدي جار الله. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١. (سلسلة الدراسات، ٢٨)

جبور، سمير. **انتخابات الكنيست الحادي عشر، ١٩٨٤: الأبعاد السياسية والاجتماعية**. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥. (سلسلة الدراسات الفلسطينية، ٧١)

جريس، صبري. **تاريخ الصهيونية، ١٨٦٢ ـ ١٩٤٨**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧٧. ج ١: **التسلّل الصهيوني إلى فلسطين (١٨٦٢ ـ ١٩١٧)**.

جريس، صبري. **تاريخ الصهيونية، ١٨٦٢ ـ ١٩٤٨**. نيقوسيا: منظمة التحرير الفلسطينية،

مركز الابحاث، ١٩٨٦. ج ٢: «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين(١٩١٨-١٩٣٩).

جلوب، فارس. علاقات الصهيونية بألمانيا النازية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٨.

حرب فلسطين، ١٩٤٧-١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية الرسمية. ترجمه عن العبرية أحمد خليفة؛ تقديم وليد الخالدي؛ مراجعة سمير جبور. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤. (سلسلة الدراسات الفلسطينية، ٦٥)

حسن، السيد عليوه. القوى السياسية في اسرائيل، ١٩٤٨-١٩٦٧. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث؛ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣. (كتب فلسطينية، ٤٧)

ديفيس، اوري [وآخرون]، السياسة المائية لاسرائيل. ط ٢. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦.

زحلان، انطوان. العلم والتعليم في اسرائيل. ترجمة محمد صالح العالم. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٠.

زين، الياس. هجرة الادمغة والهجرة المضادة من اسرائيل. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧١.

ستوفر، توماس ر. المساعدة الاميركية لاسرائيل: الرباط الحيوي. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣. (أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢١)

سليم، محمد عبد الرؤوف. نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ انشائها وحتى قيام دولة اسرائيل، ١٩٢٢-١٩٤٨. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.

صايغ، يوسف. الاقتصاد الاسرائيلي. ط ٢. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٦٦.

عبد الرحمن، أسعد. المساعدات الاميركية والالمانية الغربية لاسرائيل. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦. (سلسلة حقائق وأرقام، ٦)

العلم والتكنولوجيا في اسرائيل، ١٩٨٠-١٩٨١. اعداد سمير جبور. بيروت: مؤسسة الدراسات العربية، ١٩٨٢.

غرين، ستيفن. الانحياز: علاقات اميركا السرية باسرائيل. ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥. (سلسلة الدراسات الفلسطينية، ٧٠)

فوجيل، رودولف. طريق المانيا إلى اسرائيل. تقديم كونراد اديناور. شتوتغارت، ١٩٦٧. وقد ترجم إلى العربية وسحب على الستانسل بواسطة مصلحة الاستعلامات. القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.].

القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، الأركان العامة، الشعبة الخامسة، ١٩٧٣. (سلسلة الدراسات الفلسطينية، ٣٤)

كحالة، صبحي. **المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦. (أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٩)

اللجنة الانغلو ـ اميركية للاستقصاء: مسح فلسطين. القدس، ١٩٤٦.

محيي الدين، عمرو، محمد أحمد صفر، وفؤاد حمدي بسيسو. **الاقتصاد الاسرائيلي.** بغداد: وزارة التعليم العالي؛ جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣. (سلسلة الدراسات الفلسطينية، ٥)

الموسوعة اليهودية. القدس؛ نيويورك: مكملان للطباعة والنشر، ١٩٧١.

النظام الاقتصادي في فلسطين. تحرير سعيد حمادة. بيروت: الجامعة الاميركية في بيروت، منشورات كلية العلوم والآداب، ١٩٣٩. (سلسلة العلوم الاجتماعية، ١١)

هاشم، عقيل وسعيد العظيم. **اسرائيل في أوروبة الغربية.** بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧. (سلسلة الدراسات الفلسطينية، ٢٣)

هداوي، سامي. **احصاء القرى ١٩٤٥: تصنيف للأراضي والمساحات المملوكة في فلسطين.** بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٠.

دوريات

«الاقتصاد الاسرائيلي.» تفسير ابراهيم عويس. **شؤون فلسطينية:** العدد ٣٤، حزيران/ يونيو ١٩٧٤.

أبو النمل، حسين. «أبعاد الاتفاقية الجديدة بين السوق الأوروبية المشتركة واسرائيل.» **شؤون فلسطينية:** العدد ٤٤، نيسان/ ابريل ١٩٧٥.

أبو النمل، درية. «مشكلة البناء غير القانوني.» **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية:** السنة ١٤، العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧.

بنونة، محمد خيري. «بعض الملامح البارزة للتقدم العلمي والتكنولوجي في اسرائيل.» **شؤون فلسطينية:** العدد ٢٤، آب/ أغسطس ١٩٧٣.

دافار: ٢٨/ ١٠/ ١٩٨٧.

ريان، شيلا. «بناء امبريالية جديدة: اسرائيل والضفة الغربية.» **شؤون فلسطينية:** العدد ١٨، شباط/ فبراير ١٩٧٣.

السفير: ١٦/ ٥/ ١٩٨١؛ ١٨/ ٩/ ١٩٨١؛ ٢٢/ ٢/ ١٩٨٢؛ ٢٩/ ٥/ ١٩٨٢؛ ٢٧/ ١١/ ١٩٨٢؛ ١٨/ ١٠/ ١٩٨٣؛ ٣/ ١٢/ ١٩٨٣؛ ٢٥/ ١/ ١٩٨٤؛ ٧/ ١٠/ ١٩٨٤؛ ١٢/ ١١/ ١٩٨٥، و١٧/ ٣/ ١٩٨٦.

سلمان، سلمان رشيد. «المانيا النازية والقضية الفلسطينية.» شؤون فلسطينية: العدد ٣١، آذار/ مارس ١٩٧٤.
محارب، عبد الحفيظ. «سياسة العمل العبري بين الأمس واليوم.» شؤون فلسطينية: العدد ٢٤، آب/ أغسطس ١٩٧٣.
نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية: ملحق العدد ٢، كانون الثاني يناير ١٩٧٣.
نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية: السنة ٣، العدد ٩، أيار/ مايو ١٩٧٣. ملحق خاص بمناسبة «المؤتمر الاقتصادي الثالث لأصحاب الملايين اليهود».
نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية: السنة ٥، العددان ١١ ـ ١٢، حزيران/ يونيو ١٩٧٥.
نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية: السنة ١٤، العدد ١١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.
«ندوة دور الحواسب الالكترونية في اسرائيل.» هآرتس: ١٢/١١/١٩٨٢.
النهار: ١١/١١/١٩٨٢، و١٤/١٠/١٩٨٣.
هآرتس: ١٥/٥/١٩٦٩؛ ١٠/٢/١٩٧٣، و٢٧/٥/١٩٧٥.
يديعوت احرنوت: ١٥/٥/١٩٧٥.

٢ ـ الأجنبية

Books

Central Bureau of Statistics(Jerusalem), *Statistical Abstract of Israel.* (Various Issues).
Department of International Economical Social Affairs. *Energy Statistics Yearbook, 1985*. New York: United Nations, 1987.
Horowitz, David and Rita Hinden. *Economic Survey of Palestine with Special Reference to the Years 1936 and 1937.* Tel Aviv: Economic Research Institute of the Jewish Agency for Palestine, 1938.
Stauffer, Thomas R.*U.S. Aid to Israel:The Vital Link.* Washington: Middle East Institute, 1983. (Middle East Problem Paper, no. 24)

Periodicals

Jerusalem Post: 13/6/1966, and 12/6/1969.
Lewan, kenneth. «How West Germany Helped to Build Israel.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 4, no. 4, Summer 1975.
New York Times: 1/9/1955.
Polkehn, klaus. «The Secret Contacts: Zionist - Nazi Relations, 1933 - 1941.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 5, nos. 3 - 4, Spring/Summer 1976.

فهرس

(أ)

آسيا: ٣٥، ٦٦، ٩٥، ٣٤١، ٣٥٠
أبو النمل، حسين: ١٧ ـ ١٩
الاتحاد السوفياتي: ٢٩٧
الاتفاقية الامريكية ـ الاسرائيلية: ١٩٠
اتفاقية التعاون الفرنسية ـ الاسرائيلية (١٩٥٣): ١٨٩، ٣٧٤
اتفاقية التعاون الفرنسية ـ الاسرائيلية (١٩٥٥): ١٨٩
اتفاقية التعويضات الأولى (١٩٥٢): ٨٢
اتفاقية سايكس ـ بيكو: ٢٧
اتفاقية عام ١٩٦٤: ٩٣
اتفاقية عام ١٩٧٥: ٩٤
اتفاقية عام ١٩٨٥: ٩٩
اتفاقية لوكسمبورغ (١٩٥٢): ٨٦
اتفاقية هاعافارا: ٣٥، ٣٩، ٤٠، ٤٢
الإداء الاقتصادي: ٧٤
الأراضي العربية: ٥٨
الأرجنتين: ٣٧٧
الأزمة الاقتصادية (١٩٢٩): ٣٩
اسبانيا: ٣٧٧
الاستثمارات الاسرائيلية: ٣٠٤
الاستثمارات الأمريكية: ١٠١
الاستراتيجية الاسرائيلية: ٢٥٢، ٢٧٥
الاستراتيجية الاقتصادية: ١٠٩
الاستراتيجية الصهيونية: ٢٧٥
الاستقلال الاقتصادي: ٢٧٣، ٣٩٠
الاسر العربية: ٣٣٥ ـ ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٩، ٣٨٤
الأسر اليهودية: ٢٤٦، ٣٣٦، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٣
اسرائيل: ٢١ ـ ٢٣، ٢٧، ٤٢، ٤٩، ٥١، ٥٥، ٥٩ ـ ٦٤، ٦٨، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧ ـ ٨٣، ٨٧، ٨٨، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٩ ـ ١٠٥، ١٠٩، ١١٢ ـ ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٣١ ـ ١٣٦، ١٣٨ ـ ١٤٠، ١٤٣ ـ ١٤٧، ١٥١ ـ ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢ ـ ١٦٥، ١٦٧ ـ ١٧٠، ١٧٣، ١٧٦ ـ ١٧٨، ١٨٠ ـ ١٨٥، ١٨٧، ١٩٠ ـ ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧ ـ ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٨ ـ ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٦ ـ ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٥٤ ـ ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٩ ـ ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٣ ـ ٣٩٣
ـ التجارة الخارجية: ٢٢، ٢٤٩، ٢٧٣، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٨٠
ـ الجيش: ٣٨٧
ـ الديون الخارجية: ٧٧، ٣٦٧، ٣٧٢، ٣٩٠
ـ السكان: ٥٦
ـ السياسة الاقتصادية: ٢٤٩

ـ السياسة والحكومة: ٧٣، ٢٧٤، ٣٧٢
ـ الكنيست الاسرائيلي: ٣٥٩
ـ الميزان التجاري: ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٩٣
ـ ميزان المدفوعات: ٣٧٢
الاسرائيليون: ١٨٣، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٥، ٣٩٠
الاسكان العربي: ٣٣٤
الأسلحة النووية: ١٩٠، ١٩٦، ٢٠٠
الأسواق العربية: ٢٥٤
افريقيا: ٦٦، ٩٥، ٢١٥، ٣٥٠
الاقتصاد الاسرائيلي: ١٧، ١٨، ٢١، ٢٣، ٣٨، ٧٨، ٨٤، ٨٧، ٩١، ٩٢، ١١٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٤، ٢١٩، ٢٤٩، ٢٦٠، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨١، ٣٠١ ـ ٣٠٣، ٣١٢، ٣١٣ ـ ٣١٧، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٦٣، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٧، ٣٩٣
الاقتصاد السياسي: ١٧، ٢٣، ١١٠، ٢٦٣، ٢٧٥، ٣١٦
الأقلية اليهودية: ٢١، ٣٨، ٥٦
الأكاديمية الوطنية للعلوم (اسرائيل): ١٧٧
المانيا: ٣٥، ٢٥٠
المانيا الاتحادية: ٨٢، ٨٤، ٨٦، ١٠٠، ١٠٤، ١٣٢، ١٥٢، ١٥٦، ١٧٠، ١٩٠، ٢٥٢، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٢
المانيا الديمقراطية: ٣٩
المانيا الغربية: ١٨٣، ٣٦٩
المانيا النازية: ٣٢، ٣٥، ٣٩
امريكا انظر الولايات المتحدة الامريكية
امريكا الشمالية: ٢٩٣ ـ ٢٩٥
الإمكانات النووية: ١٨٩
الامم المتحدة: ٢١١
الامن القومي: ١٣٩
الامن القومي الامريكي: ٩٦
الانتاج العبري: ٣٧، ٣٨، ٣٦٩
الانتاج اليهودي: ٤٤، ٤٥
الاندماج الاجتماعي: ٣٨٣
الانفاق الاستهلاكي: ١١٦، ١١٩
الانفاق الأمني: ١٢٠، ١٢٢
الأهداف الاقتصادية: ١١٠
أوروبا: ٣٢، ٣٤، ٩٤، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٦٥
أوروبا الشرقية: ٦٨، ٣٦٥
أوروبا الغربية: ٦٨، ٩٢، ١٨١، ٢٥٠، ٣٧٠
الأوضاع الأسرية: ٣٤٩، ٣٥٣
الأوضاع الاقتصادية: ٣٣٢
الأوضاع المعيشية: ٣٣٢، ٣٣٨
أوقيانيا: ٣٥
إيسلندا: ٢٩٦، ٢٩٧
ايطاليا: ٣٧٧

(ب)

باكستان: ٣٧٧
البحث العلمي: ٢٢، ٩٥، ١٠٠، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٧، ١٩٣، ٢٥٠، ٢٦٣ ـ ٢٦٥، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٨٠
البحث النووي: ١٠٠، ١٨٨، ١٩٦، ٣٧٠
البرتغال: ٢٩٦
بريطانيا: ٢٨، ٩٢، ٩٣، ١٩٠
البطالة: ٣١٩ ـ ٣٢١، ٣٨٣
البطالة الاحتكاكية: ٣٢١
البطالة الطوعية: ٣٢١
بلغاريا: ٣٧٧
بلفور، جيمس: ٢٨
بن غوريون، ديفيد: ١٧٦، ١٧٧، ١٩٣
بنتويش، نورمان: ٢٩
البنية الاقتصادية: ١١٢، ٢٧٤، ٢٧٦، ٣٣١
البنية التحتية: ٢٤٠
البنية التكنولوجية: ١١٢
البنية الصناعية: ١١٢
بول، جورج: ١٤٤
بولكن، كلاوس: ٣٩
بولندا: ٣٤
بيرغمان: ١٨٧
بيروقراطية الدولة: ٣٨٣

(ت)

التأهيل العلمي: ٣٦٦
التبعية الاقتصادية: ٣٩٠
التحولات الاجتماعية: ٣٤٠، ٣٥٩، ٣٨٣
التحولات الاقتصادية: ٣٤٠
التخطيط المركزي: ٢٥٠
التطور الاجتماعي: ٣١٣
التطور الاقتصادي: ٣١٣، ٣٣٢
التطور العلمي: ١٨٤
التعاون العلمي: ١٨٣
التعاون الفرنسي ـ الاسرائيلي: ١٨٩، ١٩٠

التعاون النووي: ١٨٩
التعويضات الألمانية: ٣٦٧
التكنولوجيا: ٩٧، ١٠٠، ١٠٢، ١٧٩، ١٨٢، ٢٠٨، ٢٠٩، ٣٢٧، ٣٩٢
التكنولوجيا النووية: ٢٢، ١٠٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٩، ٢١٧، ٢١٨، ٢٣٠، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٧
التكنولوجيا النووية ـ المدنية: ٢١٨
التكوين الرأسمالي: ١١٦، ١١٧، ١٢٢ ـ ١٢٧، ١٢٩، ١٣٥، ١٣٦، ٢٢٦، ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٣٣٣، ٣٧١، ٣٧٨
التنمية: ١٣٩، ١٨٢، ٢٢٩، ٢٥٠، ٣٣٢، ٣٨٧
التنمية الاقتصادية: ١٣٩
التنمية الصناعية: ٩٨
التنمية الكثيفة: ٢٩٣
التنمية المدنية: ١٩٣
التنمية النوعية: ٢٩٣

(ث)

الثروات الطبيعية: ١٨٢
الثروة الحيوانية: ٢٣١، ٢٣٦
الثروة العلمية: ٣٣١
الثروة المائية: ٢٢٤
الثورة الالكترونية: ١٨٥، ٢٧٥
ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: ٣٨
الثورة الصناعية الثانية: ١١٣

(ج)

جامعة باريلان: ١٧٧
جامعة التخنيون: ١٧٥، ١٧٦
جامعة تل أبيب: ١٧٧
الجامعة العبرية: ٤٨، ١٠٤، ١٧٥، ١٧٦
جامعة لندن: ١٨٨
جامعة هايدلبرغ (المانيا): ١٧٣
جايمسون، ألبرت: ٢٩
جمعية الاستعمار اليهودية الفلسطينية: ٤٨
الجمعية اليهودية للاستثمار (فلسطين): ٣٠
جنوب افريقيا: ٢١٥ ـ ٢١٨، ٣٧٧
جونسون، ليندن: ١٩٥

(ح)

الحاسب الالكتروني: ٧٣، ١٨٥
الحرب العالمية الثانية: ٢٨، ٣٩، ٤٢، ٤٥
حرب عام ١٩٦٧ انظر الحرب العربية ـ الاسرائيلية (١٩٦٧)
حرب عام ١٩٧٣ انظر الحرب العربية ـ الاسرائيلية (١٩٧٣)
الحرب العربية ـ الاسرائيلية (١٩٤٨): ٤٦، ٥١، ٧٨، ٧٩، ١٧٦
الحرب العربية ـ الاسرائيلية (١٩٦٧): ٥٨، ٩٠، ٩١، ١٥١، ١٧٨، ٢٢٧، ٢٥٦، ٢٦٠، ٣١٩، ٣٦٨، ٣٦٩
الحرب العربية ـ الاسرائيلية (١٩٧٣): ١١٦، ٢٧٨، ٢٧٩
الحرف اليدوية: ٥٠
الحركة الصهيونية: ٢٧، ٣٢، ٤٩، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٧، ٢٢٣، ٣٦٤، ٣٨٥
حمادة، سعيد: ٣٩

(خ)

الخبرات النووية: ٣٦٩

(د)

درور، يحزقيل: ١٠٤
دوريات
ـ السفير: ١٤٤
ـ الفورين افيرز: ١٤٤
ـ يديعوت احرونوت: ٩٨
دوستروفسكي، اسرائيل: ١٨٧، ١٨٨، ١٩٤
الدولة الفلسطينية انظر فلسطين
الدولة اليهودية: ١٧، ١٨
الديمقراطية: ٧٩

(ر)

الرفاه الاجتماعي: ٣٨٣، ٣٨٨
روتشيلد (اللورد): ٢٨
ريغان، رونالد: ١٩٦، ٢٠٦، ٣٧٥

(ز)

الزراعة الاسرائيلية: ٢٣٣ ـ ٢٣٥، ٢٣٨
الزراعة اليهودية: ٤٨

(س)

سان بطرسبرغ: ١٧٣
السلع الاستثمارية: ٢٨١، ٢٨٩، ٢٩٢

السلع الاستهلاكية: ٢٨١، ٢٨٩، ٢٩١
السلع الزراعية: ٢٨٥
السوق الاسرائيلية: ٩١، ١٨٢، ٢٩٣
السوق الامريكية: ٩٨، ٩٩
السوق الأوروبية المشتركة: ٧٧، ٩٢ - ٩٤، ٩٦ - ٩٨، ١٠٤، ١٨٣، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٩٣ - ٢٩٥، ٣٧٠، ٣٨١، ٣٨٩
السوق الفلسطينية: ٣٩
سوق المناطق المحتلة (١٩٦٧): ٢٩٣
السويد: ٢٩٦
سويسرا: ٢٩٦
السياسة الاقتصادية: ٥٦، ١٠٩، ١١٠، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٧، ٣٧٠
السياسة التعليمية: ٣٦٦
السياسة الدولية: ٢٨
السياسة النووية: ١٩٤

(ش)

شركة ابحاث البحار والبحيرات (اسرائيل): ١٧٧
شركة روتنبرغ اليهودية: ٢٢٤
شركة الكهرباء الاسرائيلية: ١٩٨.
شركة الكهرباء للصناعة: ٤٣
شركة النقب للفوسفات: ١٩٨
الشعب الفلسطيني انظر الفلسطينيون

(ص)

الصادرات الاسرائيلية: ٩٧، ٢٤٩، ٢٨١، ٢٨٨، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٨٠، ٣٨١
الصادرات البريطانية: ٤٥
الصادرات الزراعية: ٢٨١، ٢٨٣ - ٢٨٦
الصادرات الصناعية: ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤
صايغ، يوسف: ١٩، ٢٣، ١١١، ١١٣، ١٣٧، ١٤٤
صموئيل، هربرت: ٢٩
الصناعة الاستخراجية: ٢١١
الصناعة الاسرائيلية: ٩٥، ١٠٤، ١٨٢، ٢١٩، ٢٤٤، ٢٥٠ - ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٨٩، ٣٧٠، ٣٨٠، ٣٨٩
صناعة الالكترونيات: ٣٢٥
صناعة البتروكيماويات: ٢٣٢
الصناعة البريطانية: ٣٩
الصناعة العربية: ٢٥٢
صناعة الكيماويات: ٣٢٥
صناعة المتوجات المعدنية: ٣٢٥
الصناعة اليهودية: ٣٩، ٤٥، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٦١
صندوق النقد الدولي: ١٠٠
الصهيونيون: ١٧، ١٧٤، ٢٢٣

(ض)

الضفة الغربية: ٢٢٧، ٢٩٥

(ط)

الطاقة الاستهلاكية: ٩١، ٢٥٥
الطاقة الانتاجية: ٢٠٨، ٢٥٦، ٣٦٩، ٣٧١
الطاقة البشرية: ٢٦٠، ٣٠٤
الطاقة الكهربائية: ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧ - ٢١٠، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٤، ٣٧٤، ٣٧٦
الطاقة النووية: ٢٢، ١٨٧، ١٩٢، ٢٠٠، ٢٠٩، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، ٣٧٤، ٣٧٧
الطوائف اليهودية: ٣٤٠، ٣٥٩

(ع)

العرب: ١٧، ٣٧، ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٥٦، ٥٨، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥٤، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣١٤، ٣١٦ - ٣١٨، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٦٦، ٣٨٢، ٣٨٤
العرب الدروز: ٣٥٢
العرب المسلمون: ٣٥٢
العرب المسيحيون: ٣٥٢
عصر البحث النووي: ٣٧٠
العصر الصناعي النووي: ٣٧٠
العلاقات الاقتصادية: ٢٩٣
العلاقات الامريكية - الاسرائيلية: ١٠٣، ١٨٣، ١٩٦
العلاقات الدولية: ٨٢، ٣٩٢
العلاقات السياسية: ٢٩٣
علم النفس: ٣٢٧
العلماء اليهود: ٢٥٠
العلوم الاجتماعية: ٣٢٧
العمال العرب: ٣٧، ٣١٤
العمال الفلسطينيون: ٣٠١
العمالة الاسرائيلية: ٢٦٠
العمالة الزراعية: ٢٣٢ - ٢٣٤
العمالة الصناعية اليهودية: ٤٣، ٤٤
العمالة العربية: ٢٣٤، ٢٣٥
العمالة اليهودية: ٢٣٤، ٢٣٥، ٣٠٢

العمل العبري: ٣٧
العمــل العــربي: ٢٣، ٢٣٣، ٣٠٢، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٦، ٣٨٢، ٣٨٣
العمل اليهودي: ٢٣٣

(غ)

الغابون: ٢٩٧
الغاز الطبيعي: ٢١٢

(ف)

الفحم الحجري: ٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٥ ـ ٢١٧
فرنسا: ١٧٤، ١٨٣، ١٨٩، ١٩١
الفكر السياسي: ٥٦
الفكر القومي: ١٨
فلسطين: ١٧، ١٨، ٢٨ ـ ٣٢، ٣٥، ٣٨ ـ ٤٠، ٤٩، ٥١، ٦٦، ٧٨، ١٣٢، ١٧٤، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٥٢، ٢٥٤، ٣٤١، ٣٥٧، ٣٦٣
ـ الانتداب البريطاني: ٣٢، ١٧٥
الفلسطينيون: ١٧، ٣٨، ٤٤، ٣١٦
الفلسفة التنموية: ١١٠
الفنادق السياحية: ٢٤٢
فنلندا: ٢٩٦

(ق)

القارىء العربي: ١٧، ١٨
قطاع الاسكان: ١٢٥
قطاع الانشاءات: ٢٣٨ ـ ٢٤٠، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٧٨
قطاع البناء: ١٢٥، ٢٤١، ٣١٨، ٣٣٢، ٣٣٣
القــطاع الخاص: ١٤٧، ١٦٠، ١٧٥، ٢٥٩، ٢٦٠، ٣٢٣
قطاع الخدمات: ٣١١، ٣٢٣، ٣٢٦
قطاع الدولة: ٣١١، ٣٢٦
قــطاع الـزراعــة: ٤٨، ١٢٤، ٢٠٣، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٤٤، ٣٧٧
قــطاع الصناعــة: ١٢٤، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٢٨، ٢٤٩، ٢٦٠، ٢٦٦، ٣٢٤، ٣٧٩
القطاع العائلي: ٣٣٥، ٣٣٦
قطاع غزة: ٢٢٧، ٢٩٥
القطاع الفندقي: ٢٤٢، ٢٤٣
قطاع الكهرباء: ١٢٤، ٢٠٣، ٢٠٩، ٣١١، ٣٧٦
القطاع المنزلي: ٢٢٨، ٣٣٥
قطاع المياه: ١٢٤، ٢٠٦، ٢٢٣
قوة العمل: ٢٢، ٣٨، ٤٤، ٥٥، ٧١، ٧٣، ٨٢، ٣٦٦
قوة العمل الاسرائيلية: ٣٢٣
قوة العمل الصناعية: ٢٥٨، ٣٢٣، ٣٧٩
قــوة العمل العـربية: ٩١، ٩٢، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٦، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٤٨، ٣٨٢
قوة العمل المدنية: ٢٥٥، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣١٠، ٣٢٦
قوة العمل اليهودية: ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢١
القوى العربية: ٢٢٠

(ك)

كارتر، جيمي: ١٩٥، ١٩٩
الكتابة العربية: ١٤٧
كتب
ـ الاقتصاد الاسرائيلي: ١٧، ١٩، ٢٣
ـ الكتاب السنوي للاحصاءات الاسرائيلية: ٢١١، ٢١٣
كوريا الجنوبية: ٣٧٧
الكومبيوتر انظر الحاسب الالكتروني
كينيا: ٢٩٧

(ل)

لجنة الطاقة الذرية الأمريكية: ١٩١
لجنة الطاقة النووية: ١٧٧
اللغة العربية: ١٧، ١٩

(م)

المجتمع الاسرائيلي: ١١٣
المجر: ٣٧٧
المجلس القومي للبحوث والتنمية: ١٧٧
المجموعة الأوروبية: ٩٣، ١٨٣
محطة الأبحاث الزراعية (اسرائيل): ١٧٥
مختبر الفيزياء الاسرائيلي: ١٧٧
المدرسة الألمانية: ١٧٤، ٢٥٠
مدرسة مكفة اسرائيل الزراعية: ٤٨
مركز الأبحاث الصناعية (اسرائيل): ١٧٧
مشروع اسرائيل النووي: ٢١٧، ٢٢٦، ٣٧٤
مشروع روتام: ٢٠٠
المشروع العلمي للصهيونية (فلسطين): ١٧٤، ٢٥٠
مشروع مارشال: ١١٢
المعهد الجيولوجي (اسرائيل): ١٧٧
معهد وايزمن: ١٧٥، ١٨٧

مفاعل ديمونا (فرنسا): ١٩١، ٢١٦
المفاعلات النووية: ٣٦٩
مكننة الزراعة: ٢٣١
المنتوجات الزراعية: ٢٣١، ٢٣٦، ٣٧٨
المنتوجات المعدنية: ٢٨٨، ٢٨٩
منطقة التجارة الحرة (أوروبا): ٢٩٣، ٢٩٦
المنظمات الدولية: ١٨٨
المنظمة الصهيونية العالمية: ٢٩، ٣٠
المهاجرون اليهود: ٢٥٠
المهن الاكاديمية: ٧٠، ٧١
المهن السوداء: ٣١٦
المواد الخام: ٢٨١
الموارد البشرية: ٢١، ٦٠ ـ ٦٢، ٦٤ ـ ٦٦، ٧٤، ٨٠، ١٠٥، ١٣٢، ١٣٩، ١٧٨، ٢٤٩، ٢٥٧، ٢٦٤، ٣١١، ٣٥٩، ٣٦٦، ٣٧٣
الموارد الطبيعية: ١٨٢، ٢٧٣
الموارد العربية: ١٧
الموارد المالية: ٤٦، ٦٢، ٨٠، ١٣٢، ١٨٥، ٢٥٧، ٢٦٤
الموارد المائية: ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٩، ٣٦٨
المؤسسات العلمية اليهودية: ٤٨، ١٧٥
المؤسسات القومية: ١٣٢، ١٥٣، ١٥٥
المؤسسة الأمنية للصهيونية: ١٩٣، ٣٧٣
المؤسسة البحثية: ١٨٥
المؤسسة السياسية الدينية: ٣٦
المؤسسة الصهيونية المركزية: ٣٦
المؤسسة العلمية: ٦٦، ١٧٦
المؤسسة العلمية العربية: ٣٨٥، ٣٨٦
المؤسسة العلمية الفلسطينية: ١٤٥، ٣٨٥، ٣٨٦

(ن)

النرويج: ٢٩٦
النمسا: ٣٥، ٢٩٦
النمو الاقتصادي: ١١٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣٨٧، ٣٨٨
نورداو، ماكس: ٢٩
نيجيريا: ٢٩٧
نيكسون، ريتشارد: ١٩٥

(هـ)

الهجرة اليهودية: ٢٨، ٣١، ٣٨، ٦١، ٣٦٤
الهستدروت: ٢٦٠
الهند: ٣٧٧
هوروفيتش، ديفيد: ٣٩
الهيئة الامريكية ـ الاسرائيلية المشتركة: ١٩٤

(و)

الواردات الاسرائيلية: ٩٩، ١٠٢، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢٧٩، ٢٨٩ ـ ٢٩١، ٢٩٣، ٣٧٧، ٣٨١
وايزمن، حاييم: ٢٩، ١٧٤، ١٨٧
الوحدة العلمية: ١٧٦، ١٧٧، ٣٧٣
الوطن العربي: ١٨، ١٩
الوطن القومي اليهودي: ٢٨، ٣٦٣
وعد بلفور: ٢٨
وكالة الطاقة الذرية الدولية: ١٩٠، ٢١٦
الوكالة اليهودية: ٢٨ ـ ٣٠، ٣٦، ٤٠، ٤٥، ٧٨، ٣٦٤
الولايات المتحدة الامريكية: ١٨، ٣٥، ٥٦، ٦٦، ٦٨، ٧٧، ٩١، ٩٦ ـ ١٠٠، ١٠٢ ـ ١٠٤، ١٤٥، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٧ ـ ١٦٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٦، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٩٦، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٨١، ٣٨٩
ـ السياسة والحكومة: ١٠٣

(ي)

اليد العاملة العربية: ٣١٣، ٣١٤
اليد العاملة اليهودية: ٣٠١، ٣١٤
اليمن: ٣٥
اليهود: ١٨، ٣١، ٣٢، ٣٧، ٣٨، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٦، ٥٩، ٦٤ ـ ٦٦، ٨١، ١٨١، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٥٤، ٢٦١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٨، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٢، ٣٨٢ ـ ٣٨٤
اليهود الأفارقة: ٣٤٣، ٣٤٤
اليهود الألمان: ٣٥، ٣٩، ٤٢
اليهود الأمريكيون: ٣٤٢، ٣٤٤
اليهود الأوروبيون: ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٤
اليهود الشرقيون: ٢٣، ٦٦، ٣٤٠، ٣٥٤، ٣٥٨
اليهود الغربيون: ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٥٩
اليهودية العالمية: ٨٨ ـ ٩٠، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٢
اليورانيوم: ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٧ ـ ٢٠٠، ٢١٠ ـ ٢١٣، ٢١٥ ـ ٢١٨، ٣٦٩
يوغسلافيا: ٣٧٧

د. حسين ابو النمل

■ ولد في كفر عنان بفلسطين عام ١٩٤٣

■ حصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة لايبزغ في ألمانيا الديمقراطية عام ١٩٨٥

■ من مؤلفاته:

- **بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي**، ١٩٧٥؛ **الضفة الغربية وقطاع غزة بين الالحاق والدمج**، ١٩٧٨؛ **قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٦٧: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية**، ١٩٧٩. وقد صدرت عن مركز الأبحاث الفلسطيني.

- **الصناعة الاسرائيلية**، ١٩٧٩. وقد صدر عن دار الطليعة.

- نشر كثيراً من المقالات في عدد من الدوريات العربية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

